بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القـــرى
كلية الدعوة وأصول الدين

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي) : ...تمام منصور عبدالله إدريس... كلية : الدعوة وأصول الدين قسم : ...الكتاب والسنة...
الأطروحة مقدمة لنيل درجة : ...الدكتوراه... في تخصص : ...الحديث...
عنوان الأطروحة : ((...آراء المحدثين في الحديث الحسن لذاته ولغيره...))

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه _ والتي تمت مناقشتها بتاريخ ١٤/ ١ /١٤٢١هـ _ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ،وحيث قد تم عمل اللازم ؛ فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه ...

والله الموفق ...

أعضاء اللجنة

المشرف	المناقش الداخلي	المناقش الخارجي
الاسم : ...وصبي السمباس...	الاسم : ...أ.د. محمد رياض القناوي...	الاسم : ...د. شاكر فياض...
التوقيع :	التوقيع :	التوقيع : .....

يعتمد

رئيس قسم

الاسم : د. حسنين فلمبان

التوقيع :

• يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة .

المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم الكتاب والسنة

٢٤٧٥
٠٠١٢٨٧
UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH
٣٠١٠٢٠٠٠٠٣٤٧٥

آراء المحدثين في الحديث الحسن لذاته ولغيره

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه

إعداد الطالب
خالد بن منصور بن عبد الله بن إدريس

إشراف
د. وصي الله بن محمد عباس

الجزء الثاني

١٤٢٠هـ

الفصل الرابع

دلالات "الحسن" ومعانيه عند المحدثين

فيما مضى استعرضنا في هذا الباب نصوصاً كثيرة ورد فيها مصطلح "الحسن" منذ نهاية القرن الأول إلى نهاية الثلث الأول من القرن السابع الهجري، أي في مدة زمنية تربو على خمسمائة عام، كان "للحسن" فيها عدة معانٍ.

ومن خلال معايشتي ودراستي لمئات من النصوص التي ورد فيها لفظ "الحسن" توصلتُ – بفضل الله – إلى حصرٍ مجملٍ لاستعمالات "الحسن" عند المحدثين، وقد وجدتهم استعملوه في الأحاديث وكذلك في الرواة.

ووجدت الأحاديث التي استحسنوها لا يخرج معنى الحسن فيها عن معنيين أساسيين هما:

أ) **التحسين الاحتجاجي :** ويكون الحسن هنا بمعنى حُسن الحديث لقوته في نظر من استحسنه، مع العلم أن النقاد فيهم المتشدد والمعتدل والمتساهل، فلا يلزم من إطلاق أحدهم للفظ الحسن على حديث أن يكون كذلك عند غيره، فقد يسمى صحيحاً أو ثابتاً أو مقبولاً أو صالحاً أو ضعيفاً.

وهذا النوع تندرج تحته عدة أقسام سنذكرها فيما بعد، ويطلقه المحدثون على الحديث الصالح للاحتجاج.

ووجه الارتباط بين لفظ "الحسن" وهذا الاستعمال أن المحدث الذي يحسن الحديث بغرض الاحتجاج به كأنه يقول: الاحتجاج بهذا الحديث حسن، ويُحتمل أن يكون بسبب حُسن الظن براويه فكأنه يقول: أحتج بهذا الحديث لحُسن ظني بثبوته، كما قال الحافظ صالح بن محمد الأسدي لأحد المحدثين: (لو سمعتُ بهذا عن غير أبيك عن محمد لأنكرته أشد الإنكار، لأني لم أعلم قط أن أبا عبيدة حدث عن هشام بن عروة شيئاً، ولكنه حَسُنَ عندي حين صار مخرجه محمد بن إسماعيل) [1] .

فالاستحسان الاحتجاجي خاضع للموضوعية ومعايير القبول النقدية في نظر المستحسن فهو استحسان موضوعي.

ب) **التحسين الإعجابي:** ويكون الحسن فيه بمعنى حُسن الحديث لميزته .

وهذا النوع تندرج تحته عدة أقسام سنذكر أهمها فيما بعد، ويطلقه المحدثون على الحديث الذي يتضمن ميزة تدعو لاستحسانه والإعجاب به، وقد تكون هذه الميزة : غرابة

---

(١) تاريخ بغداد (٣٥٢/١٣).

الحديث من حيث السند، أو وجود فائدة في السند أو المتن ، أو بسبب حسن سياق المتن ونحو ذلك من أمور لا دخل لها بالقبول والاحتجاج.

ووجه الارتباط بين لفظ "الحسن" وهذا الاستعمال أن المحدث الذي يحسن الحديث بسبب إعجابه بشيء فيه غير الاحتجاج به، كأنه يقول: هذا الحديث يتضمن ميزة أو فائدة لا توجد في غيره فاستحسنته لذلك، فهو حسن في نظري بسبب ندرته.

وهناك ارتباط بين هذا النوع من التحسين والإعجاب الذي يعني لغة: ما يستهوي الإنسان ويستميله ويسره، يقول ابن فارس: (وتقول من باب العَجَب: عجب يعجَبُ عجباً، وأمرٌ عجيب وذلك إذا استُكبر واستعُظم ... وأعجبني هذا الشيء وأُعجبتُ به، وشيء معجب إذا كان حسناً جداً) [١] .

وهذا النوع من التحسين يرجع إلى سبب نسبي قد يختلف من شخص لآخر ومعياره الرئيس: كل ما يثير الاستغراب لكونه غير مألوف بسبب عدم شهرته والمعرفة به [٢] ، فهو استحسان ذاتي أكثر منه موضوعي.

ومن طريف ما يستشهد به في هذا المقام الحديث المسلسل بالحسن، فقد قال الحافظ ابن عساكر: (أخبرنا علي بن المسلم أبو الحسن، نا عبدالعزيز بن أحمد صاحب العلم الحسن، حدثني أبو علي الحسن بن أبي طاهر الخراساني صاحب المذهب الحسن، حدثني الشيخ أبو سعيد فضل الله بن أحمد الإمامُ في الخلق الحسن، نا أبو العباس المستغفري النسفي إملاء بحديث حسن، نا أبو العباس بن أبي الحسن، حدثني أبي أبو الحسن ، نا محمد بن زكريا الغلابي وجُلُ حديثه حسن، نا الحسن عن الحسن عن الحسن بن أبي الحسن عن الحسن أن النبي **صلى الله عليه وسلم** قال: **(إن أحسن الحسن الخُلق الحسن)**.

قال الشيخ : أما الحسن فهو الحسن بن حسان السمتي، والحسن الثاني: الحسن بن دينار، والحسن الثالث: الحسن بن أبي الحسن البصري، والحسن الرابع: هو الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما) [٣] .

فهذا الحديث استحسنه من استحسنه لتسلسل لفظ "الحسن" في طبقات سنده وفي متنه.

ومن حيث التفصيل فإن للحسن عدة معان تتدرج كما أسلفنا تحت النوعين السابقين،

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٤/٢٤٣،٢٤٤).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (٢/١٣٨).

(٣) تاريخ دمشق (١٣/١١٦-١١٧) المطبوع – ترجمة الحسن بن أبي طاهر بن الحسن أبي علي ، وانظر الحديث أيضاً في مسند الشهاب (٩٨٦) ونزهة الحفاظ لأبي موسى المديني (ص٦٦) ولم أقف على ترجمة للحسن بن حسان السمتي مع تأخر طبقته والحسن بن دينار متروك فالسند ضعيف جداً.

وهذه المعاني هي:

أ) التحسين الاحتجاجي، ويندرج تحته المعاني التالية:

١- إطلاق الحسن على الحديث الصحيح.

وقد رأينا هذا واضحاً جداً لدى الإمام الشافعي في نصوصه التي استعمل فيها "الحســـن" أنه يطلقه على الحديث الصحيح، وكذلك لدى الإمام علي بن المديني في كثير من النصوص التي استعمل فيها "الحسن" مثل النصوص التي تحمل الأرقام: (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧) .

وكذلك الإمام أحمد كما يظهر من النصوص التي أوردتها في المبحـــث الخـــاص بـــه، وتحمل الأرقام: (١، ٢، ٣، ٤).

وكذلك الإمام البخاري فمعظم تحسيناته كانت مطلقة على أحاديث صحيحة عنـــده، بـــل بعضها أخرجها في كتابه "الجامع الصحيح".

وكذلك الإمام يعقوب بن شيبة كما يظهر من نصوصه.

وكذلك البزار [١] ، والدارقطني [٢] ، والبيهقي [٣] ، وابن عبدالبر [٤] ، وغيرهم استعملوا الحسن في الحكم على الحديث الصحيح.

وممن استعمل الحسن بمعنى الصحيح أيضاً: أبو جعفر الطحاوي [٥] ، وكذلك ابن حـــزم الأندلسي [٦].

٢- إطلاق الحسن على ما يرويه الراوي المختلف فيه الذي ليس فيه جرح مفسر، وهـــذا هو رأي ابن القطان الفاسي كما شرحناه وبيناه في المبحث الخاص به، وهو قريب الشـــبه مـــن الحسن لذاته.

٣- إطلاق الحسن على ما اتصل سنده برواية العدل الذي خف ضبطه عن مثلـــه إلـــى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً، وهو ما يعرف عند المتأخرين بالحسن لذاته كمـــا عرفـــه ابـــن الصلاح ومن جاء بعده.

---

(١) انظر مثلاً مسند البزار (٦٨/١، ٨٩، ١٧٩، ١٩٥، ٢٠٦).

(٢) انظر مثلاً سنن الدارقطني (٦٤/١، ١٥٧، ١٦٩)، (١٥٧/٢، ١٧٦، ١٩٨)، (٤٩/١، ٣٢٠).

(٣) انظر مثلاً السنن الكبرى للبيهقي (٣١٨/٢)، (٢٤٩/٤ مقارناً ٣١٦/٣)، معرفة السنن (٤٠٦/٧).

(٤) انظر مثلاً التمهيد (١٩٧/٤)(٩٩/١٤) والاستذكار (١٧٩/١) مقارناً بالتمهيد (٢٩٥/١٦).

(٥) انظر شرح معاني الآثار (٣٤٥/٤).

(٦) انظر المحلى (١٧٣/٩)، ٣٣٤/١٠).

وقد وجدتُ بعض المحدثين أطلقوا "الحسن" على ما يرويه من خف ضبطه من رواة الحديث العدول، وأقدم من رأيته يحرص على تمييز الحسن من الصحيح الإمام أبو حاتم الرازي، إذ وردت عنه بعض النصوص التي يفهم منها أن الحسن دون الصحيح كما في نصوصه التي تحمل الأرقام (٤،٥)، ولكنه فيما ظهر لي استعمل الحسن في الحديث الغريب الذي تفرد بروايته من لا يخلو من بعض الضعف المحتمل، ويكون ذلك الحديث سالماً من المخالفة الموجبة للخطأ والنكارة.

كذلك البزار وابن شاهين والدارقطني والبيهقي وابن عبدالبر وغيرهم، استعملوا الحسن في حق ما يرويه الراوي المتوسط الحفظ كما ظهر لنا من كلامهم فيما مضى، ولكنهم لم يميزوه بوضوح عن الحديث الصحيح، وإن كان البيهقي فيما لاحظته أن أكثر استعمالاته للحسن كانت في حق أحاديث متكلم في ضبط بعض رواتها.

٤- إطلاق الحسن على الحديث الذي فيه ضعف محتمل عند بعض النقاد، وهذا أشمل وأوسع مما تقدم لأنه يدخل فيه كل حديث يرى المحدث أنه محتمل.

وممن استعمل الحسن بهذا المعنى كما ظهر لنا فيما مضى من مباحث هذا الباب الإمام علي بن المديني في بعض نصوصه، فقد أطلق الحسن على ما يرويه بعض المجهولين.

وكذلك البزار فقد حسن أحاديث لبعض الضعفاء والمجاهيل، وابن شاهين حسن أحاديث فيها ضعفاء ، بل وفي بعضها متروك [١] ، والبيهقي حسن أحاديث لبعض المجاهيل، وابن عبدالبر حسن أحاديث لبعض الضعفاء في أحاديث الفضائل لا الأحكام، وقد رأينا أن ابن القطان عندما عرَّف الحديث الحسن أدخل فيه ما يرويه المستور والمجهول، وبين في عدد من النصوص أن طائفة من المحدثين تحسن حديث المستور.

ويدخل في ذلك ما لاحظته من أن بعض المحدثين يحسن ما يرويه المدلس الثقة معنعناً مع أنه لا يقبل مثل ذلك، ومن ذلك أن أبا محمد عبدالحق الأشبيلي روى حديثاً لأبي الزبير المكي عن ابن عباس وعائشة وحكم على حديثه ذلك بأنه حسن، فتعقبه ابن القطان بقوله: (وإنما لم يصححه – والله أعلم – لأنه من رواية سفيان عن أبي الزبير عن ابن عباس وعائشة، وأبو الزبير مدلس، ولم يقل سمعت، ولا هو من رواية الليث عنه) [٢] ، ويتوجه هذا النقد إذا عرفنا أن عبدالحق يرى ضعف ما يرويه أبو الزبير معنعناً إذا لم يكن من رواية الليث عنه [٣] .

ومن ذلك أيضاً ما نقله الحافظ ابن حجر عن الإمام الترمذي فقد قال: (وقال في كتاب

---

(١) انظر الأفراد لابن شاهين (ص١٩٩).

(٢) بيان الوهم والإيهام (٣/٤٥٦-٤٥٧).

(٣) انظر بيان الوهم والإيهام (٤/٢٩٤).

العلم بعد أن أخرج حديثاً في فضل العلم : هذا حديث حسن، قال – الترمذي – : وإنما لم نقل لهذا الحديث: صحيح؛ لأنه يقال : إن الأعمش دلس فيه، فرواه بعضهم عنه، قال: حُدثت عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه) [١] .

ومثل هذا التنوع والتوسع في حد الحسن، يجعل من المناسب أن يقال: إن بعض المحدثين اتخذوا "الحسن" مركباً لترددداتهم واحتمالاتهم، حتى أصبح مخرجاً للمصاعب عندهم، فحيثما يكون الحديث لا يصل للصحة وليس فيه ما يدعو بيقين لضعفه أو أن ضعفه ليس بشديد مما يجعل من الممكن التغاضي عنه فإن من الملائم وصفه بالحُسن، وصار "الحسن" بهذا هو المفزع في مثل هذه الحالات.

٥- إطلاق الحسن على الحديث الضعيف المنجبر المتعدد الطرق، وهو ما اصطلح على تسميته عند المتأخرين "بالحسن لغيره".

وأقدم من وجدناه استعمل هذا الإطلاق الإمام الترمذي – رحمه الله – في تعريفه للحديث الحسن، كما سيأتي إيضاحه في الباب الثاني، ومن بعده اعتمده ابن الصلاح وقيده ابن حجر بمسمى "الحسن لغيره" ليميزه عن الحسن لذاته الذي هو أقوى منه .

والملاحظ أن جميع هذه الإطلاقات ما عدا الأول تدل على أن الحسن يمثل "القوة المتوسطة" أي لا تبلغ الصحة ولا تنحط لدرجة الضعيف.

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٤٠٣/١) ولم أقف على هذا النص في نسخ الجامع للترمذي التي بين يدي.

ب) التحسين الإعجابي، وأهم ما يندرج تحت هذا النوع من حيث التفصيل ما يلي:

١- إطلاق الحسن على الحديث الغريب:

ولعل استعمال الحسن بهذا المعنى هو أقدم معانيه على وجه الإطلاق، فقد ذكر الخطيب البغدادي في باب: "استحباب رواية المشاهير والصدوف عن الغرائب والمناكير" قول إبراهيم النخعي: (كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن يخرج الرجل أحسن حديثه أو أحسن ما عنده) وعلق عليه بقوله: (عنى إبراهيم بالأحسن الغريب؛ لأن الغريب غير المألوف يُستحسن أكثر من المشهور المعروف، وأصحاب الحديث يعبرون عن المناكير بهذه العبارة، ولهذا قال شعبة بن الحجاج... (لما) قيل [له]: مالك لا تروي عن عبدالملك بن أبي سليمان وهو حسن الحديث؟ فقال: من حُسنها فررت) [١] .

ومما يؤيد تداول هذا المعنى عند المحدثين، أن الخطيب قال في باب : "كلام المحدث على الحديث ووصفه إياه بالصحة والثبوت وغير ذلك من الصفات والنعوت": (ومن كتب عنه بعض الحفاظ المبرزين، وأحد الشيوخ المتقدمين حديثاً كان استحسنه ، أحببت له ذكر ذلك إذا أورده)[٢] ، ثم قال بعد ذلك بقليل: (وقد يُعبَّر عن مثل ما ذكرناه آنفاً بأنه غريب، وأكثر ما يوصف بذلك الحديث الذي ينفرد به بعض الرواة بمعنى فيه لا يذكره غيره، إما في إسناده، أو في متنه، فأما العبارة عن الحديث المستحسن بأنه غريب، فأول ما حُفظت عنه عبدالله بن عباس...) [٣] فساق حديثاً في سنده حسين بن قيس الرحبي المعروف بحنش وهو متروك [٤] ، ثم نقل قول ابن عباس: (هذا والله من غرائب الحديث وغرره) .

وممن استعمل هذا المعنى عدد من أئمة الحديث ذكرتهم في الفصل الأول من هذا الباب، ووجدنا الإمام أحمد بن حنبل أيضاً استعمل هذا المعنى ، وأبا حاتم الرازي أيضاً كما في قوله: (كنت معجباً بهذا الحديث، وكنت أرى أنه غريب...) [٥] فإعجابه به لاستحسانه إياه، كما صرح بذلك في عدد من نصوصه مثل النصوص التي تحمل الأرقام (٦،٧،٩).

وممن استعمله بكثرة الحافظ أبو الشيخ بن حيان الأصبهاني.

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي (١٣٨/٢) وما بين القوسين المعكوفين إضافة مني بغرض الاختصار.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (١٧٤/٢).

(٣) المرجع السابق (١٧٨/٢).

(٤) انظر تهذيب الكمال (٤٦٥/٦-٤٦٧)، والتقريب (١٣٤٢).

(٥) العلل لابن أبي حاتم (١٠٧/١).

٢- إطلاق الحسن على الحديث الذي يتضمن فائدة في الإسناد أو المتن:

ومن ذلك استحسان الإمام أحمد لحديث روي مرفوعاً والمعروف عنده الرواية المرسلة، فلما سمع بالرواية المتصلة استحسنها لهذه الفائدة، انظر النص (١١)من نصوصه، ومثلـــه أبـــو حاتم الرازي في نصوصه (١٠،١١).

ومن ذلك استحسان يعقوب بن شيبة لحديث أحد الرواة لأنه فصَّـــل فـــي المتـــن ورفـــع الإشكال فجعل بعضه عن ابن عباس عن عمر مرفوعاً، وبعضه عن ابن عباس مرفوعـــاً ممـــا أزال إشكالاً كان موجوداً وانظر النص (١٠) من نصوصه.

ومن ذلك استحسان ابن شاهين لمتن حديثٍ لأن فيه أن رســـول الله – صلـــى الله عليـــه وسلم – تكلم بالفارسية.

ومما يؤكد أن الحسن يطلق على الحديث المتضمن فائدة أننا نجد كثيراً من كتب الفوائـــد تتضمن اسم الحسن في عناوينها ومن ذلك:

- الفوائد والأمالي القديمة الغرائب الحسان لأبي بكر القاسم بن زكريـــا المطـــرز (ت ٣٠٥) [١] .
- الفوائد الحسان المنتقاة عن الشيوخ الثقات للنجار(ت ٣٤٨) [٢].
- الفوائد المنتقاة الغرائب الحسان للأبهري (ت ٣٧٥) [٣] .
- الفوائد المنتقاة والأفراد الغرائب الحسان للقطيعي (ت ٣٦٨) [٤] .
- فوائد عوال حسان منتقاة غرائب للأبنوسي (ت ٤٥٧) [٥]
- الفوائد الحسان المنتقاة للخلعي (ت٤٩٢) [٦] .
- فوائد حسان لأبي طاهر السلفي (ت٥٧٦) [٧].

وكثير من المحدثين يستحسنون الأحاديث الفوائد ولو كانت ضعيفة كما قال الإمام أحمـــد:

---

(١) المنتخب من مخطوطات الحديث في دار الكتب الظاهرية للشيخ الألباني (ص٤١٠)، وذكره باسم "فوائـــده وأماليه القديمة الغرائب الحسان".

(٢) المنتخب من مخطوطات الحديث في دار الكتب الظاهرية للشيخ الألباني (ص١٤١).

(٣) " " " " " " " (ص١٣٢).

(٤) " " " " " " " (ص١٤٢). وقد طبع بتحقيق بدر البدر.

(٥) " " " " " " " (ص١٥٠).

(٦) " " " " " " " (ص٢٧١).

(٧) " " " " " " " (ص٣٠٢).

(إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون: هذا حديث غريب أو فائدة ، فاعلم أنه خطأ، وإذا سمعتهم يقولون: هذا حديث لا شيء، فاعلم أنه صحيح) [١] .

ونقله ابن رجب بزيادة فيه وهي قوله: (فاعلم أنه خطأ أو دخل حديث في حديث، أو خطأ من المحدث أو ليس له إسناد، وإن كان قد رواه شعبة، وسفيان...) [٢] .

وقال أبو يعلي شارحاً لكلام الإمام: (أما قوله: إذا قالوا: "غريب أو فائدة" ، فاعلم أنه خطأ ، فذلك لأنهم لا يستغربون إلا الحديث الشاذ الذي ليس بمشهور...) [٣] .

وهذا القول الذي نقله الإمام أحمد عن أصحاب الحديث يدل على ولعهم وحبهم لكل حديث يُعَد من الفوائد، ومما يدل على إعجاب المحدثين واستحسانهم للفوائد قول أبي زرعة في شاذان: (فتنتني تلك الأيام كثرة فوائده ، وكنتُ أترك الثقات وآتيه) [٤] .

ولا يخفى أن الفوائد معناها واسع جداً يدخل فيها الغريب وغيره، ولكن خصصته بالذكر هنا بما يتضمن فائدة جزئية في السند أو في المتن، فمن ذلك مثلاً أن الخليلي استحسن بعض الأحاديث لوجود رواية الأقران عن بعضهم، كقوله في أحد الأحاديث: (وهو حسن من المدبج) [٥] يعني من رعاية الأقران، وكقوله: (حسن جداً في حديث الأقران، آدم عن محمد، وهما قرينان) [٦] .

٣- إطلاق الحسن على السند العالي:

ورد هذا في كلام كثير من المحدثين ، وعَبَّر عن ذلك الحافظ أبو طاهر السلفي في قوله:

ليس حُسن الحديث قُرب رجال ... عند أرباب علمه النقـــاد
بل علو الحديث من أُلي الحفـ ... ـظِ والإتقان صحة الإسنـــاد
وإذا ما تجمعا في حديـــثٍ ... فاغتنمه فذاك أقصى المراد [٧]

---

(١) العُدة في أصول الفقه لأبي يعلي الحنبلي (٣/٩٣٠) وذكره بسنده إلى الإمام أحمد، وهذا النص ذكره ابن رجب في شرح العلل (١/٤٠٨).
(٢) شرح العلل (١/٤٠٨).
(٣) العُدة (٣/٩٣٠).
(٤) الضعفاء لأبي زرعة (ص٤٠٤).
(٥) الإرشاد (٣/٨٦٥).
(٦) المصدر السابق (٣/١٣٥).
(٧) فتح المغيث للسخاوي (٣/٣٦٣).

ومن ذلك قول الدوري : (قلت ليحيى : كان أبو معاوية أحسنهم حديثاً عن الأعمش؟ قال: كانت تلك الأحاديث الكبار العاليةُ عنده) [١] يعني عوالي الأعمش.

ولا شك أن علو السند مستحسن ومرغوب فيه بشدة عند المحدثين.

٤- إطلاق الحسن على حُسن المتن:

وهذا وجدناه عن الإمام أحمد في النص (٩) من نصوصه، وعند ابن شاهين، وعند ابن عبدالبر بكثرة، وادعى الشيخ أحمد بن الصديق الغماري أن الأندلسيين كانوا يستعملون الحسن بالمعنى اللغوي لا بمعناه الاصطلاحي [٢] ، وفي هذا التعميم نظر لا يخفى على من تتبع تحسينات ابن عبدالبر مثلاً.

وهذا موجود في كلام المحدثين من ذلك قول الحنائي في فوائده: (هذا حديث حسن مليح في الصلاة على النبي **صلى الله عليه وسلم** ما نعرفه إلا من حديث نوح بن قيس الطامي عن سلامة الكندي، ولا يعرف سماع سلامة من علي، والحديث مرسل) [٣] .

ومن ذلك قول الحافظ العراقي: (قد أطلقوا على الحديث الضعيف بأنه حسن، وأرادوا حسن اللفظ لا المعنى الاصطلاحي) [٤] .

وقال ابن حجر: (ويحتمل أن يكون حكم بالحسن، وأراد المعنى اللغوي: أي أن متنه حسن) [٥].

ويطلق بهذا المعنى حتى على الحديث الموضوع المكذوب على رسول الله **صلى الله عليه وسلم** كما رأينا ذلك عند ابن عبدالبر في وصفه لحديث معاذ بن جبل رضي الله عنه في مدح العلم [٦] .

وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية تحسيناً لأبي طاهر السلفي ثم علق عليه بقوله: (فما أدري أراد حُسن إسناده على طريقة المحدثين أو حُسن متنه على الاصطلاح العام؟!) [٧] .

---

(١) تاريخ يحيى بن معين (٥١٢/٢).

(٢) علم علل الحديث للدكتور إبراهيم بن الصديق الغماري (٣٩٣/٢) نقله عن أخيه السيد أحمد بن الصديق ولم يحدد الكتاب.

(٣) فوائد الحنائي (١٦٢/١٠/ب).

(٤) التقييد والإيضاح (ص٦٠).

(٥) النكت لابن حجر (٤٢٦/١).

(٦) انظر مبحث ابن عبدالبر.

(٧) جامع الرسائل (٢٨٨/١) والحديث المقصود حكم عليه بالوضع ابن الجوزي في الموضوعات (٤١/٢) وكذا الألباني في السلسلة الضعيفة (١٦٠).

وإطلاق الحسن على ما يستطرف ويكون غير مألوف للسامع، أمرٌ معروف عند المحدثين .

كما قال ابن لهيعة لقوم جاؤوه : (كتبتم حديثاً طريفاً؟ فجعلوا يذاكرونه بما كتبوا حتى قال بعضهم حدثنا القاسم العمري عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي **صلى الله عليه وسلم** قال: "إذا رأيتم الحريق فكبروا، فإن التكبير يطفئه". قال ابن لهيعة : هذا حديث طريف) [١] .

وبما أننا بصدد الحديث عن الحسن لميزته، تجدر الإشارة إلى أن منازع المحدثين في التحسين الإعجابي متعددة ويصعب حصرها، فالمحدث المغرم بعلو الإسناد يستحسن الأسانيد العالية، والمولع بالغرائب يستحسنها ويبحث عنها، والمحدث الفقيه تعنيه المتون ويستحسن منها ما يكون قاطعاً للخلاف ونحو ذلك.

وقد كان بعض المنتسبين للحديث من الوضاعين يستغل هذا الجانب في الناس كما ورد في ترجمة محمد بن أبان بن عائشة أول ما قدم الرأي سأل الناس : أي شيء يشتهي أهل الرأي من الحديث؟ فقيل له: أحاديث في الإرجاء ، فافتعل لهم جزءاً في الإرجاء [٢] .

وهذا علي بن حُجر وهو من المحدثين الثقات المكثرين وممن يقصده طلبة الحديث، عرف مطلوبهم فقال:

وظيفتنا مائة للغريب في كل يومٍ سوى ما يعاد
شَريكية أو هُشيمية أحاديث فقه قصار جياد [٣] .

فأحاديث شَريك النخعي وهُشيم بن بشير التي يرويها عنهما علي بن حُجر وخاصة ما كان منها في الفقه ويتميز بالقصر، هي التي يحرص عليها الغرباء من تلامذته ويستحسنونها من حديثه .

فمنازع المحدثين متعددة في الإعجاب بالأحاديث واستحسانها ، وهذا مما يجعلنا نقول: إن كثيراً من التحسينات التي من هذا النوع خاضعة للنسبية واختلاف الأذواق والاهتمامات، ولهذا قلت : يصعب حصرها.

ومن المهم جداً أن أنبّه على أمر غاية في الأهمية يجب التنبه إليه، وهو أن بعض المحدثين المتقدمين أطلقوا "الحسن" على أحاديث لا تصلح للاحتجاج، إذ لا تلازم بين التحسين

---

(١) المعرفة للفسوي (١٨٥/٢) وتهذيب الكمال له (٤٩٢/١٥) وفيه (٤٩٣/١٥): (كان ابن لهيعة يستحسنه).

(٢) الجرح والتعديل (٢٠٠/٧)، وانظر نحو ذلك ما كان يصنعه غياث بن إبراهيم إذا استحسن حديثاً – تاريخ بغداد (٣٢٣/١٢).

(٣) الجامع للخطيب (٣٣١/١).

والاحتجاج عند بعض المتقدمين كما رأينا ذلك في الفصل الأول عند الكلام عن نشأة مصطلح "الحسن" عند المحدثين، وخاصة عند إبراهيم النخعي وشعبة بن الحجاج.

بل وجد في كلام الإمام أحمد ورود الحسن في سياق لا يقصد به المدح كما في النص (٢٠)، وكذلك في كلام الإمام أبي زرعة الرازي كما في النص (٦).

وأما استعمال الحسن في الكلام على الرواة فيأتي على عدة معان كما قال الذهبي لما نقل قول الأصم في العباس بن محمد الدوري تلميذ ابن معين: (لم أر في مشايخي أحسن حديثاً منه) [١]، فقال الذهبي: (قلت: يحتمل أنه أراد بحسن الحديث الإتقان أو أنه يتبع المتون المليحة فيرويها، أو أنه أراد علو الإسناد أو نظافة الإسناد وتركه رواية الشاذ والمنكر والمنسوخ ونحو ذلك، فهذه أمور تقضي للمحدث إذا لازمها أن يقال ما أحسن حديثه) [٢] .

وقد وجدت المحدثين يطلقون حسن الحديث على الثقات والمتوسطين والضعفاء ويريدون بذلك أحد المعاني التالية:

١- جودة الإتقان وكمال الضبط وتمامه. كما وجدنا ذلك في عدد من نصوص الإمام أحمد وأبي حاتم الرازي وغيرهما ، ومن ذلك قول الإمام مسلم في حماد بن سلمة: (حماد في حسن حديثه وضبطه عن ثابت – البناني – حتى صار أثبتهم فيه) [٣] .

٢-حُسن انتقاء الحديث. كما وجدناه في كلام عبدالرحمن بن مهدي، وفي قول إسحاق ابن راهويه: (يحيى – بن يحيى الحنظلي – أحسن حديثاً من المبارك)، فقيل له: ولِمَ؟. قال: (لأن يحيى أخرج من علمه ما كان ينبغي أن يخرجه، وأمسك ما كان ينبغي أن يمسك عنه) [٤] .

٣-وجود الأفراد والغرائب في مرويات ذلك الراوي الموصوف بحسن الحديث ولو كان ضعيفاً ، وهذا موجود بكثرة في كلام الحافظ ابن عدي، فكثيراً ما يقرن بين الغرابة والحسن في مثل قوله: (وأحاديثه حسان غرائب) [٥] ، وقوله مثلاً في حسام ابن مصك: (وعامة أحاديثه إفرادات وهو مع ضعفه حسن الحديث، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق) [٦] . ووصف عدداً من الرواة "بحُسن الحديث" وضعف بعضهم صراحة [٧] .

---

(١) سير أعلام النبلاء (٥٢٣/١٢).

(٢) المرجع نفسه.

(٣) التمييز (ص٢١٨).

(٤) سير أعلام النبلاء (٥١٤/١٠).

(٥) انظر الكامل لابن عدي ط دار الفكر الثالثة (٢٥٠/١)، (٣٢٨،٣٢٧،٣١/٢)، (٣٩٩،٣٠٦/٣)، (٩٧/٤)، (١٨٩،١٤٥،١٤٢/٥)، (١٢٧/٦).

(٦) المصدر السابق (٤٣٥/٢).

(٧) المصدر السابق (١٧/٢، ٢٤٥)، (٣٣٠/٣)، (٣٨/٥).

٤- القبول العام من دون تحديد دقيق لدرجة قوة حديث الراوي، وهذا موجود في كلام الإمام أحمد وغيره.

وقد استعمل المحدثون عبارة "حسن الحديث" في كثير من كلامهم في وصف الرواة، ومن أولئك: بقية بن الوليد [١] ، وأبو عاصم الضحاك بن مخلد [٢]، وأبو الوليد الطيالسي [٣] ، ومحمد بن عبدالله بن نمير [٤] ، وعثمان بن أبي شيبة [٥] ، وأحمد بن صالح المصري [٦] ، ومحمد بن يحيى الذهلي [٧] ، وأحمد بن عبدالله العجلي [٨] .

ويجب أن يعلم أن بعض النقاد قد يستعملون "حسن الحديث" في حق من يرونه ضعيفاً كما قال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت٢٥٩هـ) في صالح بن موسى الطلحي: (ضعيف الحديث على حُسنه) [٩] ، وكذا ابن عدي كما تقدم.

وقبل أن أختم هذا الفصل لا بد من إيراد بعض الملاحظات العامة الموجزة، فقد لاحظت أن النوع الثاني من الحسن والذي أسميته: بالتحسين الإعجابي كان أقدم ظهوراً في البيئة العلمية الحديثة.

وملاحظة أخرى وهي أن الحسن استعمل عند المحدثين بتوسع ينطوي تحته على عدة معانٍ، حتى بعد تعريف الترمذي للحسن استمر المحدثون في استعمال الحسن من دون تحديد معنى واحدٍ ومن دون تعريف دقيق مُتفق عليه. ومن العجب وجدنا الحسن يطلق على الحديث الصحيح وما دونه؛ بل وحتى على الحديث الموضوع وإن كان ذلك نادراً جداً، وبمعنى حُسن المتن وسياقه، ولكن المراد أن تنظر إلى شدة هذا التنوع في الاستعمال من الصحيح إلى الموضوع !!

كما لاحظت أن أكثر الأئمة النقاد كابن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري والبزار والدارقطني استعملوا الحسن بغرض الاحتجاج، إلا أنهم لم يميزوه، بل أطلقوه على الحديث

---

(١) المعرفة والتاريخ (٣٥٥/٢) وتهذيب الكمال للمزي (١٦٠/٣٢).

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (١٦٩/٤) والتاريخ الصغير (٢٥١/١).

(٣) تاريخ بغداد (٤٥٨/١٢) وتهذيب الكمال (٣٠/٢٤).

(٤) تاريخ بغداد (٢٢٧/١).

(٥) الثقات لابن شاهين (ص١١٤).

(٦) المصدر السابق (ص٢٠٩).

(٧) تهذيب الكمال (١٠٦/١٥)، وانظر أيضاً تهذيب الكمال (٣٧٥/١١)، وأيضاً تهذيب التهذيب (٤٦/٩).

(٨) انظر معرفة الثقات للعجلي التراجم ذات الأرقام (٢٣، ١٠٣، ١٥٩، ٣٥٦، ٦٣٣، ٦٩٢) وغيرها.

(٩) تهذيب الكمال (٩٧/١٣) وميزان الاعتدال (٣٠٢/٢) وجملة (على حسنه) غير موجودة في كتاب أحوال الرجال للجوزجاني.

المقبول عندهم بصورة عامة، بل أشعر أنهم استعملوا "الحسن" مرادفاً لكلمة "مقبول"، وهو شبيه جداً بمصطلح "صالح" عند أبي داود الذي قال فيه: (وما كان في كتابي من حديث فيه وهنٌ شديد فقد بينته... وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض... وهو كتاب لا ترد عليك سُنة عن النبي **صلى الله عليه وسلم** بإسناد صالح إلا وهي فيه) [١] .

ومثل هذه المصطلحات الواسعة يحتاج إليها كل علم في بداياته، وخاصة إذا كان ذلك العلم في مرحلة نمو وتشكل ولم تستقر بعد قواعده وقوانينه واصطلاحاته، كما هو الحال مع مصطلح "الحسن" في زمن أولئك الأئمة.

وممن استعمل الحسن بمعنى القبول العام غير ما سبق أبو زرعة الدمشقي فقد قال في حديث: (هذا حديث متصل، حسن المخرج والاتصال، ولم أر أحداً من أهل العلم يدفعه) [٢] ، وكذلك ابن سعد صاحب الطبقات فقد قال في أبي البحتري سعيد بن فيروز: (فما كان من حديثه سماعاً فهو حسن، وما كان "عن" فهو ضعيف)[٣] ، وكذلك محمد بن نصر المروزي [٤] ، وابن قتيبة [٥] وغيرهم.

---

(١) رسالة أبي داود (ص٢٨).

(٢) تاريخ أبي زرعة (٥٧١/١)، وانظر نصاً آخر أيضاً (٦٠٧/١).

(٣) الطبقات الكبرى (٢٩٣/٦)، وانظر نصاً آخر أيضاً (١٥٧/٧-١٥٨).

(٤) مختصر الوتر (ص٢٦٢).

(٥) تأويل مختلف الحديث (ص١٨٦).

الباب الثاني

مصطلح "الحسن" عند الإمام الترمذي

وفيه تمهيد وأربعة فصول:

تمهيد

الفصل الأول: شرح تعريف الترمذي للحسن

الفصل الثاني: دراسة للأحاديث التي أطلق الترمذي فيها التحسين والتي قال فيها: "حسن غريب".

الفصل الثالث: حكم الحديث الذي يحسنه الترمذي.

الفصل الرابع: الاصطلاحات المركبة عند الترمذي وموقع الحسن فيها.

تمهيد

أفردنا هذا الباب للإمام الترمذي (ت ٢٧٩هـ) رحمه الله؛ لأنه – فيما نعرف – أقدم من استعمل الحسن بكثرة في الحكم على الأحاديث، فقد استعمله في أكثر من ثلثي أحاديث جامعه، كقوله (هذا حديث حسن)، و (هذا حديث حسن غريب)، و(هذا حديث حسن صحيح) ونحو ذلك.

ولهذا قال الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح: (كتاب أبي عيسى الترمذي رحمه الله أصل في معرفة الحديث الحسن، وهو الذي نوّه باسمه، وأكثر من ذكره في جامعه) (١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (والترمذي أول من قسم الأحاديث إلى صحيح، وحسن، وغريب، وضعيف، ولم يُعرف قبله هذا التقسيم عن أحد، لكن كانوا يقسمون الأحاديث إلى صحيح وضعيف) (٢).

وقال الإمام ابن رجب: (اعلم أن الترمذي قسم في كتابه هذا، الحديث إلى: صحيح، وحسن، وغريب، وقد يجمع هذه الأوصاف الثلاثة في حديث واحد، وقد يجمع منها وصفين في الحديث، وقد يفرد أحدهما في بعض الأحاديث. وقد نسب طائفة من العلماء الترمذي إلى التفرد بهذا التقسيم، ولا شك أنه هو الذي اشتهرت عنه هذه القسمة) (٣).

وقال الحافظ العراقي: (وقد اعترض أيضاً على المصنف في قوله: إن الترمذي أكثر من ذكره في جامعه بأن يعقوب بن شيبة في مسنده، وأبا علي الطوسي... أكثرا من قولهما حسن صحيح انتهى.وهذا الاعتراض ليس بجيد؛ لأن الترمذي أول من أكثر من ذلك، ويعقوب وأبو علي إنما صنفا كتابيهما بعد الترمذي، ولأن كتاب أبي علي الطوسي مستخرج على كتاب الترمذي، لكنه شاركه في كثير من شيوخه) (٤) .

وأجاب البلقيني عن مثل هذا الاعتراض بقوله: (لم يشتهر ذلك كاشتهاره عن الترمذي) (٥).

---

(١) علوم الحديث (ص٣٢).

(٢) مجموع الفتاوى (١٨/٢٤٨ – ٢٤٩).

(٣) شرح علل الترمذي (١/٣٤٢).

(٤) التقييد والإيضاح (ص٥٢).

(٥) محاسن الاصطلاح (ص١٨١).

وقد عقب الحافظ ابن حجر على كلام شيخه العراقي الآنف بقوله: (أقول: فيه نظر بالنسبة إلى يعقوب بن شيبة فقط. فإنه من طبقة شيوخ الترمذي، وهو أقدم سناً، وسماعاً، وأعلى رجالاً من البخاري إمام الترمذي، وإن تأخرت وفاته بعده ست سنين، وذكر الخطيب[١] أنه أقام في تصنيف مسنده مدة طويلة، وأنه لم يكمله مع ذلك، ومات قبل الترمذي بنحو عشرين سنة.

فكيف يقال: إنه صنَّف كتابه بعد الترمذي؟ ظاهر الحال يأبى ذلك ... [وأما] الترمذي وأبو علي [٢] فمن طبقة واحدة، وهذا بيِّن من معرفة شيوخهم، ووقت وفاتهم... والدليل على صحة كون كتابه مستخرجاً على الترمذي أنه يحكم على كل حديث بنظير ما يحكم عليه الترمذي سواء إلا أنه يعبر بقوله: يُقال: هذا حديث حسن، يُقال: حديث حسن صحيح، لا يجزم بشيء من ذلك، وهذا مما يقوي أنه نقل كلام غيره وهو الترمذي؛ لأنها عبارته بعينها [٣].

وإذا تقرر ذلك فقول ابن الصلاح: "إن كتاب الترمذي أصل في معرفة الحديث الحسن". لا اعتراض عليه فيه؛ لأنه نبَّه مع ذلك على أنه يوجد في متفرقات كلام من تقدمه، وهو كما قال) [٤].

فيعقوب بن شيبة وإن كان أقدم من الترمذي إلا أن مسنده لم يشتهر كشهرة جامع الترمذي كما ذكر البلقيني، كما أنه لم يُؤثر عنه تعريف للحديث الحسن كما صنع الترمذي، حيث ميز الحسن من الصحيح فعرَّف "الحسن" تعريفاً واضحاً مميزاً له عن الحديث الصحيح الذي يتفق المحدثون على قبوله، وأما يعقوب بن شيبة فغالب تحسيناته – كما تقدم في المبحث الخاص به – تدل على عدم

---

(١) تاريخ بغداد (٢٨١/١٤ – ٢٨٢) وذكر أن وفاته كانت سنة اثنتين وستين ومائتين، فيكون بين وفاته ووفاة الترمذي سبعة عشر عاماً.

(٢) أبو علي الطوسي: هو الحسن بن علي بن نصر بن منصور الطوسي، من ثقات الحفاظ، تُكلم في روايته لكتاب "النسب" للزبير بن بكار، وتوفي سنة ثمان وثلاثمائة، وقيل سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة. انظر ترجمته في طبقات المحدثين لأبي الشيخ (٨٢/٤ – ٨٣)، والإرشاد للخليلي (٨٦٦/٣ – ٨٦٨)، والنبلاء للذهبي (٦/١٥ – ٨)، ولسان الميزان (٢٣٢/٢ – ٢٣٣)، ومقدمة الدكتور أنيس الإندونيسي لكتاب "الأحكام" للطوسي (٢٣/١ – ٤٥).

(٣) هذا ظاهر جداً في كتابه "الأحكام" وقد طبع نحو شطره الأول بتحقيق الدكتور أنيس محمد طاهر الإندونيسي في أربع مجلدات، نشرته سنة ١٤١٥هـ مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة، وهو في الأصل أطروحة دكتوراه، وأقدم من نبَّه على أنه كالمستخرج على جامع الترمذي هو الحافظ العراقي كما ظهر من كلامه السابق، ومن قول ابن حجر: (قال لي شيخنا أبو الفضل العراقي: أحاديثه أحاديث جامع الترمذي، وأبوابه أبوابه، وكلامه على الأحاديث كلامه، وربما شاركه في شيوخه وكأنه مستخرج عليه) لسان الميزان (٢٣٣/٢)، ولم يستوعب أبواب جامع الترمذي ولا أحاديثه وإنما اقتصر على ماله صلة بأحاديث الأحكام.

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح (٤٢٩/١ – ٤٣١) بتصرف.

تفريقه بين الصحيح والحسن، فقد أطلق "الحسن" على عدد من الأحاديث الصحيحـــة ولـم يخصـه بمرتبة وسطى كما فعل الترمذي.

وابن الصلاح لم يَخفَ عليه أن بعض مشايخ الترمذي ومن في طبقتهم قد استعملوا الحســن في الحكم على الأحاديث، فلا يستقيم الاعتراض عليه كما قال الحافظ ابن حجر.

وبما تقدم يتجلى لنا مدى أهمية رأي الإمام الترمذي في الحديث الحسن؛ لأنـه أشـهر مـن استعمله بكثرة في الحكم على الأحاديث، ولأنه أقدم من عَرَّف الحديث الحسن تعريفـاً اصطلاحيـاً وميزه عن الحديث الصحيح، وميزه كذلك عن الحسن الإعجابي غير الاحتجاجي الذي يكـون سـببه القرابة أو الفوائد في السند أو المتن، فقال: (وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن، فإنما أردنـا بـه حُسن إسناده عندنا: كلُ حديث يُروى لا يكون في إسناده من يُتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شـاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذاك؛ فهو عندنا حديث حسن) [1]. فالترمذي بتعريفه هذا ميز بين ما يقول فيه: "حسن" عن ما يقول فيه: "حسن صحيح"، ويتأكد ذلك بالتأمل في أحكامه، فإنه في بعض الأحيان يُتبع ما يقول فيه: "حسن" بما يُفهم منه عدم الاحتجاج به كما سيأتي بيانه لاحقاً، أما ما يقـول فيـه: "حسن صحيح" ونحو هذه العبارة مما يذكر فيها كلمة "صحيح" فلا يُتبعها بشيء من ذلـك، كمـا أن من تأمل مجمل الأسانيد التي يقول فيها: "حسن" أو "حسن غريب" يجدها من حيث الإجمال يرد فيـها ما يكون منقطعاً، وما فيه رجل سيئ الحفظ أو مجهول ونحو ذلك، أما ما يقول فيه: "حسن صحيـح" أو "حسن صحيح غريب" أو "صحيح" فهو أقوى وأكثر استقامة وثبوتاً من غيره.

ومع إيضاح الترمذي لمعنى "الحسن" عنده إلا أنه قد نشأت بعض الإشكالات لـدى بعـض العلماء، سببها وجود بعض التعارض بين تعريفه للحسن، وأحكامه التطبيقية التـي اسـتعمل فيـها "الحسن".

ومما زاد الأمر تعقيداً وإشكالاً ما يمكن أن نسميه بمشكلة "اختلاف نسخ جـامع الـترمذي"، وهي مشكلة قديمة، إذ نجد الترمذي يقول في حديث: "حسن"، وفي نسخة أخرى: "حسـن صحيـح" ونحو ذلك من الاختلافات مما يوقع في التردد والشك في معرفة حقيقة حكم الـترمذي علـى ذلـك الحديث، وقد أشار عدد من العلماء إلى طرف من ذلك كأبي بكر ابن العربـي [2]، وابـن القطـان

(١) العلل الصغير الملحق بآخر الجامع (٧٥٨/٥).
(٢) انظر عارضة الأحوذي (١٨/٦).

الفاسي [١]، وأبي عمرو ابن الصلاح [٢]، والنووي [٣]، والذهبي [٤]، والزيلعي [٥]، وابن رجب [٦]، وابن حجر [٧].

ولأهمية هذا الأمر للمحدث، قال ابن الصلاح: (وتختلف النسخ من كتاب الترمذي في قوله: "هذا حديث حسن" أو "هذا حديث حسن صحيح" ونحو ذلك. فينبغي أن تصحح أصلك به بجماعة أصول، وتعتمد على ما اتفقت عليه) [٨].

وبما أنني سأجري دراسة حول ما يقول فيه: "حسن" و "حسن غريب"، كان لابد عليّ من إيجاد حل عملي لهذه المشكلة غير ما طرحه ابن الصلاح – رحمه الله –؛ لصعوبة جمع عدد من النسخ وإجراء المعارضة وإثبات الفروق بينها، وهذه مهمة تليق بمن يحقق الكتاب، أما من يجري دراسة تأصيلية عامة لمصطلح "الحسن" لا تقتصر على الترمذي فقط، بل تتعداه لتشمل جمعاً من الأئمة والعلماء فيصعب عليه ذلك جداً ، سيما وهو مقيد بزمن محدد وبمتطلبات الأبواب الأخرى في الأطروحة.

ثم إن الحافظ العراقي قال معقباً على كلام ابن الصلاح: (فقوله هنا: "ينبغي" قد يشير إلى عدم اشتراط ذلك، وإنما هو مستحب، وهو كذلك) [٩].

وقال النووي: (وهذا محمول على الاستحباب ولا يشترط تعداد النسخ وتنوع الروايات، فإن الأصل الصحيح تحصل به الثقة) [١٠] .

وقال ابن جماعة: (وهذا منه ينبغي أن يحمل على الاستحباب لا على الاشتراط؛ لتعسر ذلك

---

(١) بيان الوهم والإيهام (٥/٣٧٥).

(٢) علوم الحديث (ص٣٢).

(٣) الأربعون النووية مع شرحها لابن رجب "جامع العلوم" (ص١٣٦)، ونصب الراية (٣/٥٢).

(٤) النبلاء (٢/١٧٩).

(٥) نصب الراية (٤/٢٥٨).

(٦) جامع العلوم والحكم (ص١٣٦).

(٧) تهذيب التهذيب (١٠/٣٤٧)، والتلخيص الحبير (٢/٢٢٦)، ونتائج الأفكار (١/١٦٨، ٣٧٥).

(٨) علوم الحديث (ص٣٢).

(٩) التبصرة والتذكرة (١/٨٢). ونحو ذلك في التقييد والإيضاح (ص٤٣). وكلامه موجه لما قاله ابن الصلاح في اختلاف نسخ الترمذي خاصة.

(١٠) إرشاد طلاب الحقائق للنووي (١/١٣٦). ذكر ذلك في آخر مباحث "الصحيح" ولكن كلامه يشمل جامع الترمذي.

غالباً أو تعذره، ولأن الأصل الصحيح تحصل به الثقة) [١].

ومن المسلم به أن ما قاله ابن الصلاح هو الأكمل والأولى، ولكن يحول دون تحقيقي له مـــا اعتذرت به آنفاً، فاستقر رأيي على اعتماد نسخة جيدة يوثق بها من مخطوطات جـــامع الـــترمذي، وذلك لما في المطبوع من كثرة الخلل، مستنداً في تصرفي هذا على ما جوزه هؤلاء العلمـــاء مـــن الاكتفاء بأصل صحيح تحصل به الثقة.

ولما أعلمه [٢] من عناية شيخنا الأستاذ الدكتور محمـــد مصطفـــى الأعظمـــي حفظـــه الله بمخطوطات جامع الترمذي اتصلت به هاتفيـــاً فـــي محـــل إقامتـــه المؤقـــت بالولايـــات المتحـــدة الأمريكية [٣]، وطلبتُ من فضيلته أن يشير علي بأصح نسخة مخطوطة لكتاب الترمذي من خـــلال معرفته الطويلة وتجربته المباشرة العملية مع مخطوطات الترمذي فقال لي حفظه الله ما معناه :

" أفضل نسخ جامع الترمذي فيما أعرف هي نسخة باريس التي قرئـــت علـــى الكروخـــي ، وعليها توقيعه بخطه ، وهي أفضل من النسخة المقروءة على المنذري والدمياطي؛ لأنهما من تلاميـذ الكروخي ، فنسخة الكروخي الموجودة في باريس أقدم ،وهي الأصل والنسخة الأخرى فرع عنها ".

ثم سألته عن النسخة الأصلية التي يحتفظ بها من جامع الترمذي فقال لي ما معنـــاه : " هـــي أقدم من نسخة الكروخي لأن عليها سماعاً في سنة ٤٧٩هـــ ، ولكنها نصف الكتاب فقط ، ثـــم هـــي من رواية أبي حامد أحمد بن عبد الله التاجر المروزي ، والمناسب لبحثك وطلبك نسخة الكروخـــي لما يلي :

١- لأنها كاملة ، وبعض النسخ الأقدم منها ناقصة ، فهي أفضل من هذه الجهة .

٢- رواية الجراحي عن المحبوبي عن الترمذي هي الأشهر والأكثر تداولاً من روايـــات الترمذي ، وأشهر من رواها الكروخي، وعنه انتشر الكتاب لدى المتأخرين في المشرق ".

ثم سألته عن نسخة عاطف أفندي التي ذكرها د. فؤاد سزكين ، وهـــل حقـــاً كتبـــت ســـنة

---

(١) المنهل الروي (ص٣٤).

(٢) كلفني أستاذنا سنة ١٤٠٦هـــ بمقابلة جزء من آخر جامع الترمذي يقرب من سدس الكتاب، وكانت المقابلة بيـــن نسخة مخطوطة مقروءة على عدد من الحفاظ كالمنذري والدمياطي وغيرهما ونسخة مطبوعة عما هو مُدخل في الحاسب الآلي ضمن مشروع شيخنا في الاستفادة من الحاسب الآلي في السنّة النبوية.

(٣) أجريت الاتصال الهاتفي بالشيخ يوم الثلاثاء ١٤١٦/٥/٢هـــ، وقد دونت كلام الشيخ بعد الانتهاء من الاتصـــال مباشرة.

٤٢٤هـ ، ومحفوظة أيضاً بنفس الرقم ٤٢٤ ؟! فأجاب حفظه الله بما معناه : أنه لم يطلع عليها وأن احتمال الخطأ وارد ثم قال : " نسخة باريس – التي هي مقروءة على الكروخي – إن لم تكن أجود الموجود من مخطوطات جامع الترمذي ، فهي بلا شك من أجودها وأعلاها قيمة علمية " .

ثم أفادني أنه أهدى قسم المخطوطات بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض صورة عن نسخته المصورة من باريس ، وقد قاموا مشكورين بإعطائي نسخة مصورة عنها .

وقد بلغني من بعض الأفاضل أن مركز خدمة السنة بالمدينة المنورة حصل على نسخة قديمة جداً لجامع الترمذي قرئت على الترمذي نفسه أو على أحد تلاميذه – الشك من محدثي – ، فسألت فضيلة الدكتور عبد الصمد بن بكر [١] وهو وكيل المركز – سابقاً – والمكلف من قبله بتحقيق جامع الترمذي على عدة نسخ خطية [٢] ، فنفى ذلك، وقد وجدت الدكتور أكرم ضياء العمري في كتابه " تراث الترمذي العلمي " ذكر نحواً من ذلك حيث قال أثناء عرضه لمخطوطات جامع الترمذي القديمة : " ونسخة أخرى كُتب عليها أنها بخط ابن اللحام بدمشق ، وعليها خط المؤلف في مواضع كثيرة ، وهي نسخة تامة تقع في ١٥٢ ورقة ، ١٤×١٩سم ، وهي محفوظة في مكتبة أحمد الثالث تحت رقم ٢٥٣٢ ثم عزى في الهامش أنه نقل هذا عن كتاب فهرس المخطوطات المصورة (٨٤/١).

وهذا الكلام فيه نظر ، وهو يناقض نفسه إذ كيف تكون بخط ابن اللحام بدمشق ، وفي نفس الوقت يكون عليها خط الترمذي ، لا سيما أن المشهور بهذه النسبة هو علي بن محمد بن علي بن عباس بن شيبان البعلي الحنبلي ، وهو دمشقي ولكنه رحل إلى مصر في آخر عمره ، وتوفي بها سنة ٨٠٣هـ [٣] ، فغالب الظن أنه هو كاتب تلك النسخة ، وقد علق الشيخ عبد الفتاح أبوغدة بقوله : (كذا قال الدكتور العمري ! وهو أمر مستبعد لا يُعوَّل عليه إلا بتثبت ودليل قائم) [٤].

ووجدت أيضاً في كتاب " فلسفة إقبال والثقافة الإسلامية في الهند وباكستان " من تأليف : محمد حسن الأعظمي ، والصاوي شعلان ما يلي : (لا يكاد الكثيرون يعلمون أن في الباكستان

---

(١) زرته في منزله في المدينة المنورة يوم الأحد ١٤١٦/٤/٢٢هـ برفقة الأخ الدكتور : عبد الله دمفو .

(٢) بسؤالي للدكتور عبد الصمد عن النسخ التي اعتمد عليها تبين أن نسخة الكروخي أقدم منهن .

(٣) انظر ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (٣٢٠/٥) .

(٤) تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي (ص٦٢) هامش رقم (٣) .

والهند اليوم نهضة إسلامية ، يقوم برسالتها جهابذة من العلماء والكتاب ، وتستولي علينا الدهشة لـــو عرفنا أن جملة كتب الأحاديث النبوية لا توجد كاملة الطبع وافرة الشروح في أي بلد إســلامي كمــا هي اليوم في الباكستان والهند ، فهنالك دار الحديث وبها نسخة لجامع الترمذي بخط المصنف)[١] .

وهذا الكلام فيه نظر؛ لأن كتاب الترمذي اعتني به جداً في شبه القارة الهندية وشرحه عــدد من علماء تلك الديار ، وما وجدنا أحداً منهم ذكر هذا الأمر مع عظم أهميته ومسيس الحاجــة إليــه خاصة من تصدى منهم لطبع جامع الترمذي أو شرحه أو التعليق عليه ، ثم مسمى " دار الحديــث " غير مقيد باسم البلد أو المنطقة ليعرف تحديداً أين تقع تلك الدار ، ومما يزيد الشك فــي دقــة هــذا النقل، أن الكتاب غير مختص بعلم الحديث بل هو كتاب أدبي ثقافي عام، فهو مظنة عدم التثبت فــي نقل مثل ذلك .

ولعل أقرب النقول للحقيقة ما ذكره الحافظ المزي في ترجمة الوليد أبي هشام : (هكذا وقــع في بعض النُسخ المتأخرة من الترمذي ، وهكذا ذكره صاحب " الأطراف "[٢]، وفي نســخة مكتوبــة عن أبي العباس المحبوبي عن الترمذي : الوليد أبو هاشم ، وكلاهما وهم ، وفي نسخة مكتوبة عــن الترمذي نفسه : الوليد بن أبي هشام وهو الصواب)[٣] .

ولكن لم أجد للمزي تفصيلاً عن هذه النسخة وهل هي كاملة أم لا ؟ ومن الــذي كتبــها ؟ ، وهل هي منقولة مباشرة عن نسخة الترمذي نفسه أم أنها كتبت في حياته ؟ وما الدليل على ذلــك ؟! إلى غير ذلك من أمور مهمة ، إلا أن ذلك لا يشكك في دقة كلام المزي لأنه حافظ حجة متثبــت لا يمكنه الاعتماد على نسخة مشكوك في صحتها ، ومما يؤكد ذلك أنه عندما صحح اسماً لأحد شــيوخ الترمذي من بعض نسخ الجامع ، وصف تلك النسخ بأنها " أصول صحاح عتيقة "[٤] وأغلب الظــن أن منها أو إحداها تلك النسختين اللتين ذكرهما في نصه السابق .

وعلى أية حال كم كان سيسعدني وجود نسخة من الجامع بخط الترمذي أو نسخة كتبت عنه، بل حتى النسخة المكتوبة عن المحبوبي تلميذ الترمذي وراوي كتابه ، ولو علمــت بوجــود شــيء منها لبذلت ما أستطيع للحصول عليها، وليس من المستبعد أن يكتشف شيء من ذلك فــي المســتقبل

---

(١) فلسفة إقبال (ص١٧٧) ورد هذا الكلام في تقديم للمؤلفين لمقال عن عائشة أم المؤمنين للسيد سليمان الندوي .

(٢) هو الحافظ ابن عساكر واسم كتابه " الإشراف على معرفة الأطراف " وهو أطراف السنن الأربعة .

(٣) تهذيب الكمال (١١١/٣١) .

(٤) تهذيب الكمال (٣٦٢/٢٩)

فالأيام حبلى بكل عجيبة ، أما في حدود علمي الآن فإن نسخة الكروخي المحفوظـــة فـــي المكتبـــة الوطنية بباريس هي أفضل ما استطعتُ الحصول عليها في هذا الوقت، لأنها أقدم النسخ الكاملة مـــن جامع الترمذي فيما نعرف والله أعلم .

وسأعرض بإيجاز فيما يلي بعض الأمور المتعلقة بهذه النسخة التي اعتمدت عليها :

أولاً : تعريف بالكروخي :

هو أبو الفتح عبد الملك بن أبي القاسم عبد الله [١] بن أبي سهل بن أبـــي القاســـم بـــن أبـــي منصور بن ماح الكرُوخي [٢] الهروي البزار [٣] .

وكَرُوخ : بلدة صغيرة بنواحي هَراة، وهي على عشرة فراسخ [٤] منها [٥]، وهَراة في الوقـت المعاصر تقع في الشمال الغربي من أراضي دولة أفغانستان[٦] .

ولد في النصف من شهر ربيع الأول سنة اثنتين وستين وأربعمائة [٧] .

سمع عدداً من المشايخ، منهم شيخ الإسلام أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري ، وأبـو عامر محمود بن القاسم الأزدي ، وأبو بكر أحمد بن عبد الصمد الغُورَجي ، وعبد العزيز بن محمـد التَرياقي ، وأبو المظفر عبيد الله بن علي الدهان ، وغيرهم [٨] .

---

(١) في الأنساب للسمعاني (٦٠/٥) : عبيد الله .

(٢) هكذا ضبطها تلميذه الحافظ أبو سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني في الأنساب (٦٠/٥)، وياقوت الحموي فـي معجم البلدان (٤٥٨/٤) بفتح الكاف ، وضم الراء .

(٣) الأنساب (٦٠/٥) ، والتقييد لابن نقطة (١١٥/٢) ،وذيل تاريخ بغداد لابن النجار (٨١/١) ، ولـــم يســـق ابـــن الجوزي في مشيخته نسبه تامّاً كما هنا واكتفى بأوله (ص٨٧) .

(٤) الفَرْسَخ : مقياس قديم من مقاييس الطول يُقدّر بثلاثة أميال ، والميل قُدّر قديماً بأربعـــة آلاف ذراع ، والميـــل البري الآن يساوي ١٦٠٩ من الأمتار . انظر المعجم الوسيط (ص٦٨١، ٨٩٤) ، وللاستزادة حـــول اختـــلاف القدماء في تقدير الفرسخ والميل انظر: رسالة " تقدير المسافات عند المسلمين " لأحمد بك الحسيني ، وهي بحـث مستل من كتابه " دليل المسافر " .

(٥) الأنساب (٦٠/٥)، مشيخة ابن الجوزي (ص٨٨)، ومعجم البلدان للحموي (٤٥٨/٤) .

(٦) الموسوعة العربية الميسرة (١٨٩٣/٢) .

(٧) ذيل تاريخ بغداد (٨٤/١) نقلاً عن الكروخي نفسه ، وكذلك نص عليه تلميذه أبو سعد الســـمعاني فـــي أنســـابه (٦١/٥)، وابن الجوزي في مشيخته (ص٨٨)، من دون ذكر قوله " النصف " .

(٨) التقييد لابن نقطة (١١٥/٢)، الأنساب (٦٠/٥)، وقال ابن الجوزي في مشيخته (ص٨٨): (وسمع جماعة كثيرة).

نشأ بهراة وسمع بها العلم [١] ، ثم رحل إلى بغداد ودخلـــها فـــي ذي الحجـــة ســـنة تســـع وخمسمائة [٢]، وأقام بها مدة وحَدَّث بها [٣] ، ثم رحل الى مكة وأقام بها إلى أن توفي رحمه الله [٤].

قال عنه تلميذه أبو سعد السمعاني : (شيخ صالح سديد السيرة ، كثير الخـــير والعبـــادة)[٥] ، وقال أيضاً : (صدوق ثقة)[٦] ، وقال تلميذه ابن الجوزي : (كان خيراً ، صالحاً صدوقـــاً)[٧] ، وقـــال الذهبي : (الشيخ الإمام الثقة) [٨]، وقال الإسْعِردي : (الشيخ الثقة الدَيِّن)[٩] .

وقد اشتهر بروايته لجامع الترمذي حتى إن الإمام ابن دقيق العيـــد (ت ٧٠٢هـــ) قـــال : (أكثر ما يعتمده المتأخرون رواية الكروخي)[١٠]، وكانت له عناية واهتمام بهذا الكتاب، فقد رواه عـن أربعة من تلاميذ الجراحي مما يدل على شدة اهتمامه به ، أضف إلى ذلك أنه كان يكتب نسخاً مـــن الجامع ويبيعها ، فيأكل من ذلك ويكتسي [١١]، وحَدَّث به ببغداد مِراراً [١٢]، وممن قرأه عليـــه أبـــو الفضل محمد بن ناصر [١٣]، والحافظ أبو سعد عبد الكريم بن محمد بـــن منصـــور الســـمعاني [١٤]، وغيرهما.

وهو يروي جامع الترمذي كما ورد بخط يده : (أخبرنا القاضي الإمام الزاهـــد أبـــو عـــامر

---

(١) الأنساب (٦٠/٥) .
(٢) ذيل تاريخ بغداد (٨٢/١) .
(٣) الأنساب (٦٠/٥) ، مشيخة ابن الجوزي (ص٨٨) ، ذيل تاريخ بغداد (٨٢/١) .
(٤) المنتظم لابن الجوزي (٩٣/١٨) ، الأنساب (٦٠/٥) ، وذيل تاريخ بغداد (٨٣/١) .
(٥) الأنساب (٦٠/٥) .
(٦) ذيل تاريخ بغداد (٨٣/١) .
(٧) مشيخة ابن الجوزي (ص٨٨) والمنتظم (٩٣/١٨) .
(٨) النبلاء (٢٧٣/٢٠) .
(٩) فضائل الكتاب الجامع لأبي عيسى الترمذي (ص٤٩) .
(١٠) النكت للزركشي (٤٣١/٢) .
(١١) مشيخة ابن الجوزي (ص٨٨)، والتقييد لابن نقطة (١١٦/٢)، وذيل تاريخ بغداد (٨٤/١) .
(١٢) فضائل كتاب الجامع (ص٤٩)، وذيل تاريخ بغداد (٨٣/١) .
(١٣) مشيخة ابن الجوزي (ص٨٨) ، والتقييد (١١٦/٢) .
(١٤) الأنساب (٦٠/٥) ، وذيل تاريخ بغداد (٨٣/١) .

محمود بن القاسم بن محمد بن محمد الأزدي [١] رحمه الله قراءة عليه وأنا أسمع في ربيع الأول من سنة اثنتين وثمانين وأربعمائة ، وأنا الشيخ الفقيه أبو نصر عبد العزيز بن محمد بن علي بن إبراهيم التِّرْياقي [٢]، والشيخ أبوبكر أحمد بن عبد الصمد بن أبي الفضل بن أبي حامد الغُوْرَجي[٣]رحمهما الله ، قراءة عليهما وأنا أسمع في ربيع الآخر من سنة إحدى وثمانين وأربعمائة ، وقالوا: أنا أبو محمد عبد الجبار بن محمد بن عبد الله بن أبي الجرَّاح الجَرَّاحي [٤] المروزي، قال: أنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب بن فضيل المحبوبي [٥] المروزي، قال: أنا الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الترمذي رحمهم الله [٦].

وقد قال ابن الأثير في مقدمة جامع الأصول وهو يسوق إسناده إلى كتاب الترمذي من طريق الكروخي السابق : (إلا أن رواية الشيخ أبي القاسم الكروخي عن مشايخه الثلاثة انتهت إلى آخر مناقب جرير بن عبد الله البجلي ، وهي في آواخر المجلد الثالث من الأصل المسموع ، ومن هناك إلى آخر الكتاب يرويه الكروخي عن الأزدي والغورجي دون التريقي ، وعن أبي المظفر علي بن علي بن ياسين الدهان عن الجراحي عن المحبوبي عن المصنف رحمه الله)[٧] .

وبنحو هذا قال ابن نقطة إلا أنه حدد الجزء الذي ليس عند التريقي بأنه من أول مناقب ابن عباس إلى آخر الكتاب ، ونص على أنه سمع هذا الجزء من الدهان[٨]، وليس هذا تناقضاً لأن باب

---

(١) ثقة فاضل زاهد وكان على مذهب الشافعي ، ولد سنة ٤٠٠هـ – وتوفي بهراة سنة ٤٨٧هـ ، انظر ترجمته في: التقييد لابن نقطة (٢/٢٤٣-٢٤٥) ، والنبلاء للذهبي (١٩/٣٢-٣٤) .

(٢) ثقة فاضل ، ولد سنة ٣٨٩هـ – وتوفي سنة ٤٨٣هـ ، وترياق قرية من قرى هراة ، انظر ترجمته في: التقييد (٢/١٣٦-١٣٧) ، والنبلاء (١٩/٦-٧) .

(٣) ثقة جليل ، توفي في ذي الحجة سنة ٤٨١هـ ، وقد قارب التسعين عاماً ، وغُوْرَج قرية قُرب هراة ، انظر ترجمته في: التقييد (١/١٦٠-١٦١) ، معجم البلدان (٤/٢١٦) ، النبلاء (١٩/٧) .

(٤) ثقة جليل ، ولد بمرو سنة ٣٣١هـ – وقَدِمَ إلى هراة سنة ٤٠٩هـ – وتوفي سنة ٤١٢هـ ، انظر ترجمته في التقييد (٢/١٠٣-١٠٥) ، والنبلاء (١٧/٢٥٧-٢٥٨) .

(٥) إمام ثقة ، كان مُقَدَّم أصحاب الحديث في الثروة والرئاسة في مرو ، ولد سنة ٢٤٩هـ، رحل إلى أبي عيسى الترمذي سنة ٢٦٥هـ ، وتوفي سنة ٣٤٦هـ ، انظر ترجمته في التقييد (١/٣٠-٣٢) والنبلاء (١٥/٥٣٧) .

(٦) نسخة باريس (ق٢/ب) ، وهي التي أسميها نسخة الكروخي .

(٧) جامع الأصول (١/٢٠٣) .

(٨) التقييد (٢/١١٥) ووافقه على ذلك الإسعردي (ص٤٨) وابن سيد الناس في النفح الشذي (١/١٧٤، ١٨١) ،. وبرنامج الوادي آشي (ص ١٩٦) .

مناقب جرير بن عبد الله البجلي يتبعه مباشرة باب مناقب عبد الله بن عباس ، وقد وجدت الكروخـــي كتب بخطه في النسخة التي بين يدي في هامش (ورقة ٢٥٩/أ) عند باب جرير بن عبد الله البجلـــي: (انتهى المسموع من الشيخ أبي نصر التزياقي ...) ثم بعدها كلمات لم تتضح في المصورة.

وقد توفي الكروخي رحمه الله في ذي الحجة من سنة ٥٤٨هـــ ، بعد رحيل الحـــاج بثلاثـــة أيام [١].

ثانياً : معلومات عن النسخة الخطية المعتمدة :

١- هذه النسخة الخطية من محفوظات مكتبة باريس الوطنيـــة برقـــم (٧٠٩) [٢] تحـــت مسمى : "الجامع الكبير" ، وفي قسم المخطوطات في مركز الملـــك فيصـــل للبحـــوث والدراســـات الإسلامية بالرياض ميكروفيلم عليه صورة من النسخة الأصلية المذكورة آنفاً ، ويحمل نفس الرقـــم والاسم [٣].

٢- تتكون هذه النسخة من (٢٧٢ ورقة) ، في كل صفحة ٣١-٣٣ سطراً ، أمـــا عـــدد الكلمات في كل سطر فتتباين، وفي المتوسط لا تقل عن ١٥ كلمة ولا تزيد عن ٢٥ كلمة .

٣- كتبت النسخة سنة ٥٤٧هـــ ، وفرغ منها في الرابع مـــن ذي القعـــدة مـــن الســـنة المذكورة ، وقد ترجح لدي بعدة قرائن أنها مكتوبة بخط الكروخي نفسه كما سيأتي إيضاحه هذا بعـــد قليل .

٤- يُوجد في أول هذه النسخة وفي آخرها سماعات متعددة .

٥- كتب الكروخي بخط يده في الصفحة التي فيها عنوان الكتاب (٢/أ) ما يلي :

(سمع مني هذا الكتاب مع العلل جميعه صاحبه الشيخ الفقيه أبو العباس أحمد بن محمد بـــن كوثر المحاربي ، وابنه المقرىءأبو الحسن علي نفعهما الله بما فيه ، وصح سماعهما فـــي مجـــالس عِدة آخرها سلخ ذي القعدة من سنة سبع وأربعين وخمسمائة ، وقد أجزتُ وأذنت لـــهما روايـــة مـــا يصح ويثبت لديهما من جميع ما سمعته عن مشايخي رحمهم الله من أنـــواع العلـــوم بعـــد النســـخ

---

(١) مشيخة ابن الجوزي (ص٨٨) .

(٢) انظر فؤاد سزكين تاريخ التراث العربي (١/١٤/ص٣٠٠) ، والفهرس الشامل للحديث النبـــوي، مؤسســـة آل البيت بالأردن (٩٠٢/٢) .

(٣) تفضل المركز مشكوراً بتصوير نسخة لي في ١٤١٦/٥/١٦هـــ .

الصحيحة من أصول السماع، وتجنبهما الخطأ وتحريف الناقلين وتصحيف... [١] ، والاحتيـــاط فـــي ذلك على موجب ما يعتمده . حكم الإجازة وشرائطها ، كتبه الفقير إلى رحمة الله تعالى عبد الملـــك ابن أبي القاسم بن أبي سهل الكروخي الهروي بيمينه حامداً لله تعالى على أفضاله ، ومصليـــاً علـــى النبي الأمي محمد وآله) .

وكتب تحت هذه الإجازة مباشرة: (وحضر هذا السماع المذكور الشيخ الفقيه الفاضل مقـــرئ الحرم الشريف أبو العباس أحمد بن ... [٢] التنيسي نفعه الله به، والفقيه الفاضل أبو الحجاج يوســـف ابن أبي بكر البخاري ، وأبو عبد الله محمد بن جابر بن يعيش الأنصاري ، وكان هذا السماع بحـــرم الله الشريف بقراءة أبي الحجاج يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف الأنصاري) .

وفي آخر النسخة (ق٢٧١/أ) كتب قاريء هذه النســـخة علـــى الكروخـــي : يوســـف بـــن عبدالرحمن الأنصاري بخطه ما يلي : (بسم الله الرحمن الرحيم . قرأت جميع هذا الكتاب مع العلـــل على الشيخ أبي الفتح عبدالملك بن أبي القاسم بن أبي سهل الكروخي الهروي ، وعبدالملك ينظر فـــي أصل السماع ، وقابلتُ به وصححته .

وسمع بقراءتي الشريف أبو علي طاهر بن علي بن عبد الله العثماني ، وصـــاحب الكتـــاب الفقيه الجليل أبو العباس أحمد بن محمد بن كوثر ، وولده أبو الحسن المقرئ علي بن أحمد بن محمـد ابن كوثر ، وصح ذلك في مجالس عدة آخرها يوم الخميس الثالث والعشرون من ذي القعـــدة ســـنة سبع وأربعين وخمسمائة ، وكتب يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف الأنصاري بخطه فـــي التـــاريخ المذكور ، والحمد لله وحده والصلاة على محمد نبيه وعلى آله الطيبين) .

ويتضح مما سبق أن صاحب الكتاب الذي اشتراه وحاز ملكيته هو أبو العبـــاس أحمـــد بـــن محمد بن كوثر المحاربي ، وهو من أهل غرناطة، لقي أبا طاهر السلفي فقال فيه : (ابن كوثر هـــذا كان من أعيان أهل غرناطة ومموليها بالأندلس، قدم الإسكندرية بعدما جرى على بلده ما يجل عـــن الوصف من القتل والنهب وخراب أملاكه وذهاب أمواله ، ورأيت له معرفة جيدة بـــالنحو، وكتـــبَ عني شيئاً يسيراً من الحديث ، ثم توجه إلى الحجاز بنية الإقامة إلى حين الوفاة ، فبلغني أنـــه توفـــي بمصر سنة خمس وخمسين وخمسمائة بعد أن حج وزار رحمه الله)[٣] .

---

(١) محل الفراغ كلمة لم يترجح لي وجه الصواب في رسمها .

(٢) . . . . . .

(٣) معجم السفر لأبي طاهر السلفي(ص٣٩-٤٠) ، وكناه بأبي جعفر .

وأما ابنه أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن كوثر المحاربي ، فقد ترجم له الذهبي في كتابه " معرفة القراء الكبار " [١] ووصفه بالمقرئ الأستاذ، وذكر أنه سمع جامع الترمذي من أبي الفتح عبد الملك الكروخي [٢]، وسمع من غيره بمكة شرفها الله ، ثم رجع إلى بلده – غرناطة [٣]، وتوفي بها سنة ٥٨٩هـ .

ويظهر من بعض السماعات أن أبا الحسن علي بن أحمد انتقلت له ملكية هذه النسخة بعد أبيه وقد سمع منه في سنة ٥٧٧هـ ، ٥٧٨هـ ، ٥٨٠هـ ، وهذه السماعات مكتوبة بخط مغربي ، وعلى هذا يكون أبو الحسن حَدَّث بهذه النسخة في غرناطة عندما رجع إليها ، ويؤكد ذلك أن من ضمن السماعات الموجودة في آخر النسخة سماع بعد وفاة أبي الحسن في عشرين من شهر رمضان سنة أربعين وستمائة في غرناطة ، وهذا السماع أوله غير واضح في التصوير ومكتوب بخط مغربي دقيق في أعلى الهامش الأيمن من (ق ٢٧١/أ) .

ويوجد في آخر النسخة سماع مكتوب بخط مغاير لبعض الدمشقيين وكان السماع سنة ٧٨٨هـ في الجامع الأموي بدمشق .

٦- يوجد في أعلى بعض الأوراق عبارة : (وقف بالجامع الحديد بالأزبكية) انظر (ق ١٣/أ) و(ق ١٢٩/أ) ، والأزبكية – فيما أعرف- حي من أحياء القاهرة في البلاد المصرية .

فإن كان الأمر كذلك ، فإن هذه النسخة كتبت بمكة شرفها الله ، وانتقلت لمصر ثم إلى غرناطة ثم إلى دمشق ثم إلى مصر ثم استقرت في باريس .

٧- وقع بعض الخلط في ترتيب الأوراق فمثلاً ما بين الورقة ٣٢/ب والورقة ٣٣/أ يوجد سقط ، وهو موجود ولكن في الورقة رقم ٤١/أ .

وكذلك الورقة رقم ١٧٢ أدخلت في كتاب الإيمان وهي لاعلاقة لها به ، لأن أحاديثها من كتاب الأدب ، ويستقيم الترتيب بأن توضع بعد ورقة رقم ١٧١/ب ، ورقة رقم ١٨١/أ فهي المكملة للموجود هناك .

---

(١) (٢/٥٦٢-٥٦٣) .

(٢) ذكر المحقق في الهامش : أنه سمع من الكروخي سنة ٥٤٧هـ نقلاً عن ابن الأبّار ، وهذا موافق لما هو مذكور في النسخة التي معنا .

(٣) ذكر المحقق في الهامش : أنه رجع سنة ٥٥٦هـ نقلاً عن ابن الأبّار .

ثالثاً : دلائل على أن النسخة مكتوبة بخط الكروخي نفسه :

ترجح لي بالاستناد على عدة أدلة أن نسخة باريس كتبها الكروخي بخط يده لما يلي :

١- تقدم في ترجمة الكروخي أنه كان ينسخ جامع الترمذي ويتقوت من ذلك .

٢- يبدأ متن جامع الترمذي في (ق ٢/ب) هكذا : (بسم الله الرحمن الرحيـــم . أخبرنـــا القاضي الإمام الزاهد أبو عامر محمود بن القاسم بن بكر بن محمد بـــن محمـــد الأزدي رحمـــه الله قراءة عليه وأنا أسمع في ربيع الأول من سنة اثنتين وثمانين وأربعمائة ...) إلى آخر ســـماعه مـــن مشايخه الثلاثة الذي نقلته سابقاً .

ويلاحظ هنا أن سند النسخة يبدأ مباشرة من مشايخ الكروخي ، ويقول فيه : " وأنا أســـمع " ومثل هذا لا يمكن أن يكتبه غير الكروخي ، ولو كتبه غيره لقال: أخبرنا الكروخي عـــن ... وهـــو يسمع ...

ويؤكد ذلك أنه كتب في الهامش بوضع خط صغير فوق كلمة أخبرنا نحو اليمين المعروفـــة "بالضبة" : (أخبرنا الشيخ الإمام أبو الفتح عبد الملك بن أبي القاسم بن أبي ســـهل الـــبزار الـــهروي رحمه الله بروايته عن شيوخه الثلاثة المذكورين ..) .

٣- كتب عنوان الكتاب هكذا : (الجزء الأول من كتاب الجامع الكبير تأليف الشيخ الإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمي الترمذي رحمه الله رواية الفقير إلـــى رحمة الله تعالى عبد الملك بن أبي القاسم بن أبي سهل الكروخي الهروي عن مشايخه الثلاثة...) .

يلاحظ هنا أن قوله " الفقير إلى رحمة الله تعالى " في الغالب الأعم يكتبها الإنســـان لنفســـه تواضعاً لله تعالى، ولو أن الكاتب كان غير الكروخي لقال : " الشيخ الإمام أبي الفتح .. " كما تقـــدم آنفاً ، أو على أقل التقدير لقال : (الشيخ) كما كتبه يوسف الأنصاري كما تقدم ، ويزيد الأمر تـــأكيداً أن الإجازة التي كتبها الكروخي بيمينه لابن كوثر وابنه قال فيها : (كتبه الفقير إلى رحمة الله تعـــالى عبد الملك ...) بدون كنية أو عبارات مدح وإطراء كما هو الحال في عنوان الكتـــاب ، وهـــذا كلـــه يثبت أن الكتاب بخط الكروخي نفسه؛ لخلو عنوانه من عبارات الإطراء المتعارف عليها بيـــن أهـــل العلم .

٤- عند المقارنة بين الإجازة المكتوبة بخط الكروخي بالخط الـــذي كتـــب بـــه متـــن الكتاب، يظهر بجلاء تطابق أسلوب رسم الحروف والكلمات كما سيظهر من الصورة المرفقة، ممـــا يدل على أن الكاتب واحد وهو الكروخي نفسه.

٥- الغالب في المخطوطات أن يكتب الناسخ اسمه في آخر الكتاب، ولكـــن فـــي هـــذه

النسخة لم يذكر اسم الناسخ، ويستشف من عبارات كاتب النسخة أن ذلك كان معروفـاً عنـد مـالك الكتاب ، فهو يقول في آخر الكتاب : (آخر العلل والحمد لله وحده على إنعامه وصلواتـــه وســلامه على سيد المرسلين محمد النبي الأمي وآله ، ووقع الفراغ لكاتبه منه يوم الأحد الرابع من ذي القعـدة من سنة سبع وأربعين وخمسمائة ، اللهم اغفر له ولوالديه ولمن يطالعه أن يصلي على النبي الأمـــي محمد وآله ، ويدعو لكاتبه ولوالديه بالعفو والمغفرة والرحمة ، ولمن قال آمين ، ولجميع المؤمنيـــن والمؤمنات ، وانفعه بما فيه برحمتك إنك قريب سميع مجيب الدعوات كريم جواد) .

وتحته بخط دقيق بعض الشيء : (وبتمامه تم جامع الترمذي والحمد لله) .

ثم في أسفل الورقة من جهة الهامش الأيمن كتب مطابق لما قبله : (قوبل بأصل الســـماع ، وصحح حسب الطاقة ، ولله الحمد والمنة ، وصلواته وسلامه على نبينا النبي الأمي محمد وآله) .

ويلاحظ هنا أنه يتكرر في صيغة صلاته على النبي صلى الله عليه وســلم قولــه : (النبـــي الأمي وآله) كما ذكره كاتب النسخة في آخرها ، ويتكرر ذلك أيضاً في إجازة الكروخـــي فـــي أول الكتاب، وهذه قرينة تدل على أن الكروخي هو كاتب النسخة .

ويزيد الأمر تأكيداً أن يوسف بن عبد الرحمن الأنصاري الذي نقلنا كتابته للسماع فيما تقـدم يقول في صيغة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم : (والصلاة على محمد نبيـــه وعلـــى آلـــه الطيبين) ، فصيغته مختلفة عن صيغة الكروخي التي كررها في أول الكتاب وآخره ، والله أعلم .

رابعاً : دلائل جودة النسخة :

من أهم دلائل جودة هذه النسخة ما يلي :

١- أنها مكتوبة بخط الكروخي وهو نفسه راوي الكتاب .

٢- أنها قرئت عليه في حياته ، وقوبلت على أصل سماعه الذي كان ينظر فيـــه أثنـــاء المقابلة كما تقدم .

٣- لا تكاد تخلو ورقة من أوراقها من إلحاقات بالهوامش واستدراكات ،وهـــذه دلالـــة مهمة جداً تدل على أن هذه النسخة قد قوبلت وصححت .

٤- أنها أقدم نسخة كاملة – موجودة اليوم – من جامع الترمذي ، وعلى فرض وجـــود نسخة كاملة أقدم منها ، فهي بلا شك من أقدم النسخ الكاملة ، ومن أجودها .

ويؤكد ذلك أني وجدت خاتمة الحفاظ المتقنين الإمام ابن حجر العسقلاني يرجح بين بعـــض اختلافات نسخ الترمذي بما هو موجود في نسخة عنده من جامع الترمذي بخط الكروخي نفسه كمـــا

ذكر ذلك في فتح الباري (٥٧٣/٧) ، وتخريج الأذكار (١٦٨/١، ٣٧٥) ، ولسان الميزان (٧٦/١) ، ولولا جودتها وعلو مكانتها ما فعل ذلك .

فنقلنا المباشر عن هذه النسخة يجعلنا نشترك ولو من بعض الوجوه مع الحافظ أبـــي سـعد السمعاني ، والإمام ابن الجوزي في التلقي عن الكروخي، وهما بحضور مجلسه والقـــراءة عليـه ، ونحن بالنقل عن خطه لكتاب الجامع من نسخة مقابلة مصححة على أصل سماعه في حياته .

خامساً : أبرز اختلافاتها مع المطبوع [1] :

هناك عدة اختلافات بين نسخة الكروخي والمطبوع من جامع الترمذي ، ومن أبـــرز تلـك الاختلافات:

١- يبلغ الاختلاف قريباً من ٢٥% في الأحكام التي يقول الترمذي فيها : " حســن " و " حسن غريب " وهذا ظاهر في قائمتي الاختلافات المرفقة بآخر هذا البـــاب – أمـا مجمـل أحكـام الترمذي على الأحاديث فلا يقل حجم الاختلاف عن ٢٠% .

٢- تكرر مرات عدة وقوع اختلاف في ترتيب الأحاديث تقديماً وتـــأخيراً فـي البـاب الواحد بين المطبوع ونسخة الكروخي .

٣- لاحظت أن هناك بعض الأحاديث مذكورة في المطبوع ، وليست موجودة في نسـخة الكروخي، ولكنها ليست كثيرة .

٤- لاحظت أن عدداً من أقوال البخاري الموجودة في المطبوع ليست مذكورة في نسـخة الكروخي، وجميع تلك الأقوال موجودة في كتاب آخر هو العلل الكبير للترمذي .

٥- لاحظت أن عدداً من الأبواب لها أسماء في المطبوع ، وتذكر في نسخة الكروخـــي بدون أسماء وتذكر هكذا : (باب) فقط .

٦- لاحظت أن عدداً من الكنى والألقاب الواردة في الأسانيد تذكر مفسرة في المطبوع ، ولكنها في الكروخي تذكر بدون تفسير، مثال ذلك : بندار وأبو كريب ، في المطبوع : محمـــد بـن بشار، وأبو كريب محمد بن العلاء .

٧- بعض الاختلافات تكون سهلة كأن يوجد في المطبوع : " حسن " وفي الكروخـــي :

---

(١) المقصود بالمطبوع النسخة التي حقق الشيخ أحمد شاكر منها الجزء الأول والثاني ، وحقق الثالث محمـــد فـؤاد عبد الباقي ، والرابع والخامس إبراهيم عطوة .

"حسن غريب"، وأشد منها أن يوجد في المطبوع : " حسن صحيح " ويكـــون الحديـــث نفســـه فـــي الكروخي " حسن " فقط والعكس ، وهذه كثيرة ، وأشد مما سبق أن يوجد فـــي المطبـــوع " حســـن غريب " ويكون في الكروخي " غريب " فقط والعكس ، وهذه كثيرة أيضاً كما ستلاحظ فـــي قائمـــة اختلافات " حسن غريب " ، وهذا مؤثر جداً في حكم الحديث .

وأشد من ذلك كله ما ورد في المطبوع عند حديث (٢٥٢١) حيث ورد : (قال أبو عيســـى : هذا حديث حسن) ، وورد في الكروخي (ق١٦٥/أ) : (هذا حديث منكر) ، وورد في متـــن الجـــامع المطبوع مع تحفة الأحوذي (٢٢٤/٧) : (منكر حسن) وهذا تلفيق شنيع يؤكده قول المبـــاركفوري : (منكر، في بعض النسخ هذا حديث حسن) .

ومما يقرب من هذا التلفيق غير المستحسن ما صنعه العلامة الشيخ أحمد شاكر رحمـــه الله فقد ذكر في حديث (٣٧) حكم الترمذي على الحديث هكذا : (قال أبو عيسى : هذا حديث [حســـن] ليس إسناده بذاك القائم) ثم ذكر في الهامش أن كلمة " حسن " زيادة من نسخة ع أي نســـخة محمـــد عابد السندي، فإذا كانت هذه النسخة المتأخرة انفردت بهذه الزيادة فلماذا تذكر فـــي صلـــب المتـــن المحقق؟ لاسيما وأن السياق لا يكون منسجماً ، ويؤكد ذلك أن في نسخة الكروخي (ق٥/ب) : (ليـــس إسناده بذاك القائم) بدون " حسن " ، وكذلك في مخطوطة النفح الشذي (ق ٩٠/ب) وغير ذلك .

ومن ذلك أنه ذكر في حديث (٢١٢) حكم الترمذي على الحديث هكذا : (قال أبو عيســـى : حديث أنس حسن [صحيح]) ثم ذكر في الهامش أن كلمة " صحيح " زيادة من ع و م ثـــم قـــال : (وهي زيادة جيدة ، وأنا أرى صحة هـــذا الحديـــث) ، والموجـــود فـــي الكروخـــي (ق ١٩/ب) : "حسن " ليس فيه صحيح ، وقال الحافظ ابن حجر في هذا الحديث : (وقد نقـــل المصنـــف – يعنـــي النووي – أن الترمذي صححه ، ولم أر ذلك في شيء من النسخ التي وقفت عليـــها ومنـــها بخـــط الحافظ أبي علي الصدفي ، ومنها بخط أبي الفتح الكروخي ... ويبعد أن الترمذي يصححه مع تفـــرد زيد العمي به وقد ضعفوه) [١] .

والأمثلة على ذلك عديدة ، ولاشك أن مثل تلك الاختلافات مؤثرة جداً في نتائج أي دراســـة لأحكام الترمذي ومصطلحاته ، وعلى هذا فلا يمكن الوثوق بأي دراسة عن الترمذي وأحكامه علـــى الأحاديث تقتصر على النسخة المطبوعة المذكورة آنفاً .

وهذا ما صنعته في دراستي لما قال الترمذي فيه : "حسن" و "حسن غريب" فقد عـــارضت

---

(١) نتائج الأفكار وتخريج الأذكار (٣٧٥/١) .

النسخة المطبوعة بنسخة الكروخي المخطوطة ، وأثبتُ كل اختلاف في الحكم على الحديث بينـــهما في نسختي المطبوعة ، كاتباً أي اختلاف بقلم أحمر وبعده أذكر رقـم الورقـة والوجـه كمـا فـي المخطوطة، وبعد أن عارضت الكتاب من أوله إلى آخره ، اعتمدت على الحكم الموجود في نســخة الكروخي وبنيتُ دراستي على ذلك ، ولم أعتمد على المطبوع إلا في حالـــة اتفاقـه مـع النســخة المخطوطة .

وسأذكر في الفصل الثاني من هذا الباب – إن شاء الله – أسلوب الدراسة ومنهجها وأهدافها، ونتائجها.

بسم الله الرحمن الرحيم

اخبرنا القاضي الامام ابو علي الحسين بن محمد بن الهيثم محمد الازدي بحمد امه قراءة عليه وانا اسمع في رسيع الاول سنة اربع وثمانين واربع مائة قال اخبرنا ابو نصر محمد بن عبد العزيز المروزي قال اخبرنا ابو الفضل عبد الصمد بن محمد بن عبد الرحمن الساعدي قال اخبرنا ابو عمرو عبد الله بن احمد بن حامد الغوري رحمه الله قراءة عليهما وانا اسمع في سنة الاحدى وثلاثين واربع مائة قالا اخبرنا ابو محمد عبد الجبار بن محمد بن عبد الله بن ابي الجراح المروزي قال اخبرنا ابو العباس محمد بن احمد بن محبوب بن رضيع المحبوبي بمرو قال حدثنا الحافظ ابو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الترمذي رحمهم الله قال قال

باب ما جاء لا تقبل صلوة بغير طهور

حدثنا قتيبة قال حدثنا سفيان بن عيينة عن سماك بن حرب عن مصعب بن سعد قال قال ابو عوانة عن سماك بن حرب قال وفي هذا قال وكيع عن اسرائيل عن سماك عن مصعب بن سعد عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقبل صلوة بغير طهور ولا صدقة من غلول قال هناد في حديثه الا بطهور قال ابو عيسى هذا الحديث اصح شيء في هذا الباب واحسن وفي الباب عن ابن عمر وابي هريرة وانس وابو الملیح اسمه عامر وقيل زيد بن اسامة بن عمير الهذلي

باب ما جاء في فضل الطهور

حدثنا محمد بن موسى البصري حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث حدثنا موسى بن عبيدة عن مالك بن انس حدثني عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ العبد المسلم او المؤمن فغسل وجهه خرجت من وجهه كل خطيئة نظر اليها بعينيه مع الماء او مع اخر قطر الماء او نحو هذا فاذا غسل يديه خرجت من يديه كل خطيئة بطشتها يداه مع الماء او مع اخر قطر الماء حتى يخرج نقيا من الذنوب قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح وهو حديث مالك عن سهيل عن ابيه عن ابي هريرة وابي صالح والد سهيل هو ابو صالح السمان واسمه ذكوان وابو هريرة اختلفوا في اسمه فقال بعضهم اسمه عبد شمس وقال عبد الله بن عمرو هذا افال محمد بن اسمعيل وهذا اصح وفي الباب عن عثمان وقنوان والصنابحي وعمرو بن عبسة وسلمان وعبد الله بن عمرو والصنابحي الذي روى عن ابي بكر الصديق ليس له سماع من النبي صلى الله عليه وسلم واسمه عبد الرحمن بن عسيلة ويكنى ابا عبد الله رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم وقد قبض النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الطريق وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم احاديث والصنابح الاحمسي صاحب النبي صلى الله عليه وسلم يقال له الصنابحي ايضا وانما حديثه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا حضر احدكم الطعام فلا تعجلن حتى يأكل منه قال وكيع عن سفيان ومحمد بن بشار قال عبد الرحمن عن سفيان عن عبد الله بن عيسى عن الصنابحي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مفتاح الصلوة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم هذا الحديث اصح شيء في هذا الباب واحسن وعبد الله بن محمد بن عقيل هو صدوق وقد تكلم

بعض اهل العلم من قبل حفظه وسمعت محمد بن اسمعيل يقول كان احمد بن حنبل واسحق والحميدي يحتجون بحديث عبد الله بن محمد بن عقيل قال ابو عيسى وهو صدوق وفي الباب عن جابر وابن سعيد يا ماجاء اذا دخل الخلا قتيبة وهناد قالا حدثنا وكيع عن شعبة عن عبد العزيز بن صهيب عن انس بن مالك قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل الخلا قال اللهم اني اعوذ بك من الخبث والخبيث او الخبث والخبائث وفي الباب عن علي وزيد بن ارقم وجابر وزيد بن شعوة قال ابو عيسى حديث انس احسن شيء في هذا الباب واصح وعديث زيد بن ارقم في اسناده اضطراب روى هشام الدستوائي وسعيد بن ابي عروبة عن قتادة وقال سعيد عن قتادة عن النضر بن انس عن زيد بن ارقم وقال هشام عن قتادة عن زيد بن ارقم وروى شعبة وغير واحد عن قتادة عن النضر بن انس عن زيد بن ارقم وقال شعبة عن زيد بن ارقم وقال ابو عوانة عن النضر بن انس عن ابيه ولم يذكر زيدا وقال عبد الصمد حدثنا شعبة عن قتادة عن النضر بن انس عن زيد بن ارقم وروى حماد بن زيد عن عبد العزيز بن صهيب عن انس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل الخلا قال اللهم اني اعوذ بك من الخبث والخبائث هذا اصح حديث في هذا الباب

باب ما يقول اذا خرج من الخلا

حدثنا محمد بن اسمعيل قال حدثنا اسمعيل بن ابراهيم عن ابن عون عن ابي رزين عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا خرج من الخلا قال غفرانك قال ابو عيسى هذا حديث غريب حسن لا نعرفه الا من حديث اسمعيل بن ابراهيم عن ابن عون وابو رزين اسمه لقيط بن عامر وقيل ابن عبد الله وقيل ابن مالك ولا نعرف في هذا الباب الا حديث عائشة

باب النهي عن استقبال القبلة بغائط او بول

حدثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي قال حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن ابي ايوب الانصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول ولا تستدبروها ولكن شرقوا او غربوا قال ابو ايوب فقدمنا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت مستقبل القبلة فننحرف عنها ونستغفر الله وفي الباب عن عبد الله بن الحرث ومقفل ابي الهيثم ونافع مقفل ابي عقيل وابن امامة وابن هريرة وسهل بن حنيف قال ابو عيسى حديث ابي ايوب احسن شيء في هذا الباب واصح وابو ايوب اسمه خالد بن زيد والزهري اسمه محمد مسلم عبيد الله بن شهاب الزهري ابو بكر قال ابو الوليد المكي قال ابو عبد الله الشافعي انما معنى نهي النبي صلى الله عليه وسلم لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول ولا تستدبروها اذا كنتم في الفضاء فاما في الكنف المبنية لذا رخصة في ان يستقبلها وهكذا قال اسحق وقال احمد حديث ابي ايوب انما الرخصة من النبي صلى الله عليه وسلم في استدبار القبلة بغائط او بول فاما استقبال القبلة فلا يستقبلها كانه لم ير في الصحراء ولا في الكنف ان يستقبل القبلة

باب الرخصة في ذلك

حدثنا محمد بن بشار ومحمد بن المثنى قالا حدثنا وهب بن جرير قال حدثنا ابي عن محمد بن اسحق عن عبد الله بن ابي سفيان عن جابر بن عبد الله قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان تستقبل القبلة ببول فرأيته قبل ان يقبض بعام يستقبلها وفي الباب عن ابن عمر وعائشة وعمار قال ابو عيسى حديث جابر حديث غريب في هذا الباب حديث حسن غريب وقد روى هذا الحديث يحيى بن ابي كثير عن عبد الله بن الحرث عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يبول مستقبل القبلة ابو بكر قتيبة قال حدثنا مالك بن انس عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن عبد الله بن عمر قال لقد ارقيت على بيت اختي حفصة فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على حاجته مستقبل الشام مستدبر الكعبة قال ابو عيسى حديث ابن عمر حديث صحيح وقد رخص قوم من اهل العلم في ان يستقبل القبلة بغائط او بول اذا كان بين يديه شيء قدر مؤخرة الرحل او نحو ذلك وكره بعضهم ان يستقبل القبلة بغائط او بول وهذا اصح من حديث ابن لهيعة وابن لهيعة ضعيف عند اهل الحديث ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره

الفصل الأول

شرح تعريف الترمذي للحسن

المبحث الأول : أولوية الترمذي في وضع التعريف والانتقادات الموجهة إليه

المطلب الأول : هل تعريف الترمذي للحسن من وضعه ؟

المطلب الثاني : الانتقادات الموجهة إلى تعريفه

المبحث الثاني : شرح التعريف

المطلب الأول : عدم وجود راوٍ متهم

المطلب الثاني : عدم الشذوذ

المطلب الثالث : أن يروى من غير وجه

المبحث الثالث : توسع مفهوم الحسن في تطبيقات الترمذي

المبحث الأول : أولوية الترمذي في وضع التعريف والانتقادات الموجهة إليه:

المطلب الأول : هل تعريف الترمذي للحسن من وضعه ؟

لم ينسب الترمذي تعريف الحسن إلى أهل الحديث أو إلى أحدٍ من مشايخه أو العلماء الذين كانوا قبله ، بل ظاهر كلامه أن التعريف من وضعه بدليل قوله : (وما ذكرنا في هذا الكتاب : حديث حسن ، فإنما أردنا به حُسن إسناده عندنا : كلُ حديث يروى لا يكون في إسناده من يُتهم بالكذب ، ولا يكون الحديث شاذاً ، ويروى من غير وجهٍ نحو ذاك ، فهو عندنا حديث حسن . وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث غريب فإن أهل الحديث يستغربون الحديث لمعانٍ ...)[١].

فظاهر قوله : " أردنا به حُسن إسناده عندنا " ، وقوله : " فهو عندنا حديث حسن " أنه لم يسبق بهذا التعريف وإلا لعزاه لغيره ولم يقل : " أردنا " و " عندنا " ويؤكد ذلك جداً أنه لما تعرض لأنواع الغريب ومعانيه نسب ذلك لأهل الحديث ولم يقل : " عندنا " كما قال في الحسن .

ولذا قال ابن سيد الناس : (ولم يذكر الترمذي في التعريف به ما ذكر حاكياً عن غيره ، ولا مشيراً إلى أنه هو الاصطلاح المفهوم من كلام من تقدمه ، بل ذكر من ذلك حاكياً عن مصطلحه مع نفسه في كتابه الجامع) [٢] ، وذكر الحافظ ابن حجر أن هذا اجتهاد وللترمذي نسبه إلى نفسه ، وإنما عَرَّف الحسن لاحتمال أن لا يوافقه غيره على هذا الرأي، فاحتاج إلى أن ينبه على اجتهاده في ذلك ويفصح عن مقصده فيه [٣] ، وكذا قال العراقي معقباً على كلام ابن سيد الناس : (فعلى هذا لا ينقل عن الترمذي حد الحديث الحسن بذلك مطلقاً في الاصطلاح العام) [٤] ، ولكن نُقل عنه ما يخالف هذا.

فقد قال : (الظاهر أنه لم يُرد بقوله : " عندنا " حكاية اصطلاحه مع نفسه ، وإنما أراد عند أهل الحديث ، كقول الشافعي : وإرسال ابن المسيب عندنا أي أهل الحديث ، فإنه كالمتفق عليه بينهم)[٥].

---

(١) العلل الصغير في آخر جامع الترمذي (٧٥٨/٥) .

(٢) النفح الشذي (١٩٦/١، ٢٠٥) .

(٣) النكت (٣٩٩/١)

(٤) التقييد والإيضاح (ص٤٥) .

(٥) فتح المغيث للسخاوي (٧٦/١) نقلاً عن الشرح الكبير للعراقي على ألفيته وهو غير المطبوع باسم " التذكرة والتبصرة " و " فتح المغيث " .

وقد رد السخاوي هذا التأويل بقوله : (ويُبعده قوله : "وما ذكرنا " وكذا قوله "فإنما أردنا بـــه" وحينئذ فالنون لإظهار نعمة التلبس بالعلم المتأكد تعظيم أهله عمـــلاً بقولـــه : (وأما بنعمة ربك فحدث) [الضحى : ١١] مع الأمن من الإعجاب ونحوه ، المذموم معه مثل هذا ، لاسيما والعرب كمـــا فـــي البخاري [١] في " إنا أنزلناه " من " التفسير " ، تؤكد فعل الواحد فتجعله بلفظ الجميع ليكـــون أثبـــت وأوكد) [٢]، ومما يُضعف قول الحافظ العراقي رحمه الله الأخير أن الـــترمذي حيـــث بيـــنّ معـــاني الغريب نسب ذلك لأهل الحديث ، وحيث عرف الحسن نسبه لنفسه ولكتابه ولم يعزه لأحد .

هذا وقد فهم ابن سيد الناس من قول الترمذي السابق : (وما ذكرنا في هذا الكتـــاب ...) أن تعريفه للحسن خاص فقط بكتابه الجامع ، وقال موضحاً ذلك : (فهذا كما ترى إخبار عن مصطلحـــه في هذا الكتاب ، فلو قال في كتاب غير هذا عن حديث بأنه حسن ، وقال قائل : ليس لنـــا أن نفســـر الحسن هناك بما هو مفسر به هنا إلا بعد البيان ، لكان له ذلك) [٣].

ووافقه على ذلك البِرْشنسي [٤] ، وهذا افتراض بعيد ، لأنه يلزم منـــه إثبـــات أن الـــترمذي صنف كتباً نهج فيها منهجه في جامعه من حيث التصحيح والتحسين والتعليل ، ولا نعرف لـــه مـــا يشبه هذا الوصف إلا كتاب العلل الكبير ، ولم أجد فيه حديثاً حسنه الترمذي إلا حديثاً واحـــداً وهـــو عن عطية بن سعد العوفي عن أبي سعيد قال رسول الله **صلى الله عليه وسلم** : " من أسلم في شـــيء فلا يصرفنه إلى غيره " [٥] قال أبو عيسى : (وهذا حديث شجاع بن الوليد لا أعرف هـــذا الحديـــث مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وهو حديث حسن) [٦]، وقد حَسَّن في جامعه كثيراً من مرويـــات عطيـــة العوفي حيناً بقوله : (حسن) كما في : (٥٥١، ٢٤٣١ ، ٢٤٤٠ ، ٣٦٥٨) وغيرها ، مـــع أن أكـــثر النقاد على تضعيفه [٧]، فلا أرى ما يستدعي طرح المسألة مادامت بالصورة التي ذكرت ، وإذا كـــان

---

(١) انظر فتح الباري (٥٩٦/٨) كتاب التفسير ، باب (٩٧) سورة (إنا أنزلناه) ، والقول للبخاري ولكن قال ابن حجـــر : (هو قول أبي عبيدة) .

(٢) فتح المغيث (٧٦/١) .

(٣) النفح الشذي (٢٠٥/١) .

(٤) البحر الذي زخر للسيوطي (١٠٠٧/٢) ، والبرشنسي: هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد الخـــالق بـــن ســـنان البرشنسي – وقيل البرشسي – له منظومة في علم الحديث وشرحها ، توفي عن ســـبعين عامـــاً . فـــي ســـنة ٨٠٨هـــ – انظر الضوء اللامع (٢٩٠/٧) وشذرات الذهب (٧٩/٧) .

(٥) أخرجه أبوداود (٣٤٦٨) وابن ماجه (٢٢٨٣) والبيهقي في الكبرى (٣٠/٦) جميعهم عن عطية به .

(٦) العلل الكبير (ص١٩٥) ولم يخرجه في جامعه .

(٧) تهذيب الكمال (١٤٧/٢٠-١٤٩) .

لي أن أخرج بنتيجة من المثال الوحيد الذي وقفتُ عليه فهي أن ما يحسنه الـــترمذي خـــارج كتابـــه الجامع لا يختلف عما حسنه فيه والله أعلم .

ولعل من الأسئلة التي يجدر بنا طرحها هنا سؤالاً ربمـــا جـــال فـــي أذهـــان العديـــد مـــن المتخصصين حول : الأثر الكبير للبخاري على تلميذه أبي عيسى الترمذي، وما يستلزم ذلك من قـــوة احتمال تأثر الترمذي في تعريفه للحسن بتحسينات شيخه الإمام البخاري .

فأقول: إن إمكانية التأثر بالبخاري أو غيره أمر ممكن جداً، ولكن الترمذي عندمـــا عـــرف الحسن لم ينسبه لأحد، ولو كان الحسن عند البخاري هو نفسه الحسن الذي عرفه الترمذي لنسب إليـــه ذلك ونقله عنه إذ لا يوجد ما يمنع ذلك، فهو يكثر من نقل أقواله في جامعه وعلله الكبير، وقد أطـــواه في علله الصغير إطراءً عظيماً.

ثم إن دراستي للأحاديث التي حسنها البخاري أوصلتني إلى أن "الحسن" عند البخاري يطلقـــه على الحديث الصحيح عنده أو الحديث الذي في بعض رواته كلام أو في اتصال سنده بعض النظـــر شريطة أن يكون ذلك الحديث محفوظاً، ويُعلم أنه من صحيح حديث ذلك الراوي، ولـــم أجـــد فيمـــا حسنه البخاري حديثاً يكون فيه ضعف وفي شواهده ضعف كذلك .

ومع التسليم بأن البخاري حَسَّن كثيراً من الأحاديث التي لا تخلو أسانيدها من بعض النظـــر مما يجعل كثيراً من الباحثين يفسر ذلك على أن مراده " الحسن لغيره " ، إلا أنني لا أوافق على ذلـــك لما يلي :

١- أن الشواهد والمتابعات لتلك الأحاديث قوية وليست ضعيفة؛ بل لكثـــير مـــن ذلـــك شواهد صحيحة ، وهذا فارق مهم للغاية .

٢- أن البخاري أطلق الحسن على أحاديث صحيحة عنده أدخل بعضها في صحيحه ممـــا يدل على أنه لم يخص الحسن بصفة تمنع من إطلاقه على الحديث الصحيح لذاته .

٣- أن البخاري صحح عدداً من الأحاديث خارج صحيحة فيها بعض النظر ولم يطلـــق عليها صفة " الحسن " ، ولو كان الحسن عنده مقصوراً على ما فيه نظر لما فعل ذلك ، وعلى هـــذا يكون حَسَّن ما حقه أن يُصحح، وصحّح ما حقه أن يحسن ،ولو كان للحسن عنده حد يميزه به عـــن الصحيح لما وقع في ذلك .

٤- أن البخاري يشترط في الحديث الذي يحسنه : أن يكون محفوظاً وسالماً من المخالفة والعلة، إلى غير ذلك من أمور بينتها في المبحث الخاص بتحسيناته رحمه الله، منطلقاً في ذلك مـــن مجمل منهجه في علم الحديث، ومراعياً نظرته هو وفق أسلوبه ومنهجه ومصطلحاته في كل حديـــث، أما الترمذي فقد حسَّن أحاديث لا يخفى عليه أنها ضعيفة كما تراه إن شاء الله في مبحـــث : حجيـــة

الحسن عند الترمذي .

وإذا قارنا ما حسنه البخاري بما حسنه الترمذي وبما قال فيه : " حسن غريب " ، سنجد أن الترمذي توسع في تحسين أحاديث ضعيفة ليس لها شواهد أو متابعات قوية ، وبعكس البخاري فلم يحسن مما فيه ضعف إلا إذا كانت له شواهد قوية ، وهذا فرق مهم ومؤثر .

فالبخاري يتشدد فيما يحسنه أكثر من الترمذي ، ويؤكد هذه الحقيقة بالإضافة إلى ما تقدم أن الترمذي ينقل عن البخاري تضعيفه لبعض الأحاديث ، فيخالفه ويحسنها ، وحيناً يصححها[١].

وكذلك في الرواة سأله عن صالح المري فقال : (هو ضعيف الحديث ذاهب الحديث) فعقب الترمذي على هذا بقوله : (صالح المري رجل ثقة تفرد بأحاديث عن الثقات يُخاف عليه الغلط)[٢].

ونقل عنه أنه قال : (أنا لا أشتغل بحديث مجالد) فقال له : (لا تروي عنه شيئاً ؟ قال : لا)[٣] والترمذي يحسن بعض حديث مجالد[٤] بل ويصحح له .

وينقل عنه كذلك قوله : (ابن أبي ليلى هو صدوق ، ولا أروي عنه ، لأنه لا يُدرى صحيح حديثه من سقيمه ، وكل من كان مثل هذا فلا أروي عنه شيئاً)[٥]، والترمذي يحسن حديثه بل ويصححه أحياناً [٦].

وينقل كذلك قوله : (سليمان بن موسى منكر الحديث ، أنا لا أروي عنه شيئاً) [٧]، ولكن الترمذي يخالفه معقباً عليه بقوله : (هو ثقة عند أهل الحديث لا أعلم أحداً من أهل العلم من المتقدمين تكلم فيه)[٨].

والأمثلة على ذلك كثيرة تدل على مخالفة الترمذي لشيخه الإمام البخاري في الحكم على الأحاديث ، وفي الحكم على الرجال بما يفهم منه عدم التطابق بين مفهوم الحسن عند البخاري

---

(١) مثال على ذلك انظر جامع الترمذي (١٢٨٥، ١٢٨٦) وقارنه بالعلل الكبير (ص١٩١- ١٩٢) .
وانظر كذلك جامع الترمذي (١٤٩٣) ، وقارنه بالعلل الكبير (ص٢٤٤) .
وانظر كذلك جامع الترمذي (١١٠٢) ، وقارنه بالعلل الكبير (ص٢٥٧) .
وانظر كذلك جامع الترمذي (١٥٦١) ، وقارنه بالعلل الكبير (ص٢٥٧) .

(٢) العلل الكبير (ص٣٨٩) .

(٣) انظر جامع الترمذي(٢٣٢١، ٢٣٥٦، ٣٧٥٢)

(٤) جامع الترمذي (١٩٩/٢) .

(٥) انظر جامع الترمذي(٥٥٢، ٩١٩ ، ١٠٠٥ ، ١٤٨٥ ، ١٧١٥، ١٩٥٥ ، ٢٨٨٠، ٣٠٧١).

(٦) العلل الكبير (ص٢٥٧) .

(٧) هذا النص ليس في المطبوع من العلل الكبير ولكن نقله ابن القطان في بيان الوهم (٥٧٧/٤) .

(٨) النكت لابن حجر (٤٢٩/١) .

ومفهومه عند الترمذي .

وبالرغم من ذلك فلا أرى ما يمنع أن يكون الترمذي أخذ أصل تعريفه للحسن مـــن بعـض تحسينات شيخه البخاري ، أو بمعنى أدق أدّاه تأمله لبعض تحسينات شيخه إلـــى اســتنباط تعريفــه للحسن، ولكنه توسع في ذلك فقبل رجالاً لا يقبلهم شيخه، ووسع الأمر أكثر فقبل شواهد فيها ضعـف ربما تأثراً بمحدثين آخرين غير البخاري ، وكذلك في شرط عدم الشذوذ بمعنى عدم المخالفـــة لمـــا رواه الثقات لم يقع في تحسينات البخاري ما يمكن أن يوصف بذلك ، وبعكس الترمذي فقـــد حســن أحاديث لا تسلم من المخالفة كما سيأتي إيضاحه .

فالخلاصة أن ما حسنه البخاري أقوى مما حسنه الترمذي ، وهو أشد في تطبيـــق شـــروط الحسن – التي ذكرها الترمذي – من الترمذي نفسه بحسب ما ظهر لي من دراسة تحسيناتهما .

فالبخاري يُشدِّد ويُضيِّق، والترمذي يتساهل ويوسع في شروط الحسن .

وعلى هذا فإن قول الحافظ ابن حجر: إن الترمذي استمد تعريفه للحسن من البخاري ، محـل نظر عندي إن كان أراد بذلك حتى أسلوب الترمذي ومنهجه في تطبيق الشروط الثلاثة في الأحـاديث التي حسنها ، وأما إن كان مراده أن الترمذي استمد أصل التعريف وصورته العامـــة مـــع مراعـــاة الفرق بينهما في تطبيق تلك الشروط الثلاثة فهذا مقبول . وكذلك فإن قول ابن سيد الناس لمـــا ذكـــر تعريف الترمذي : (وهو أبو عُذْرة هذا المنزع ، ولم يسبقه أحد إلى هذا المراد بالحسن) [1]. إن كـــان مراده أنه ابتكر هذا التعريف دون تأثر بمن قبله في بعض جوانبه فهذا محل نظر لما تقدم ، وأمـــا إن كان مراده أنه أقدم من ذكر هذا التعريف ووضحه وأكثر من استعماله وتوسع فـــي تطبيقـــه فـــهذا صحيح. والله أعلم .

---

(١) النفح الشذي (٢٧٨/١) .

المطلب الثاني : الانتقادات الموجهة إلى تعريفه .

انتقد بعض العلماء تعريف " الحسن " الذي ذكره الإمام الترمذي ، وأهم هذه الانتقادات مـــا يلي :

الأول : لم يميز الحسن من الصحيح :

قال ابن الصلاح : (وليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح)[١] .

وقال أبو عبدالله بن أبي بكر بن الموّاق [٢] في كتابه " بغية النقاد " [٣] : (لم يخص الـــترمذي الحسن بصفة تميزه عن الصحيح ، فلا يكون صحيحاً إلا وهو غير شاذ ، ولا يكون صحيحاً حتـــى يكون رواته غير متهمين بل ثقات ، فظهر من هذا أن الحسن عند أبي عيسى صفة لا تخـــص هـــذا القسم بل قد يشركه فيه الصحيح ، فكل صحيح عنده حسن ، وليس كل حسن صحيح)[٤] .

وقد أجاد الحافظ ابن حجر في رده على هذا الانتقاد حين قال : (وادعاء ابن الموّاق أنه لـــم يميز ممنوع، فإنه ميزه بشيئين : أحدهما : أن يكون راويه قاصراً عن درجة راوي الصحيح ، بـــل عن درجة راوي الحسن لذاته ، وهو أن يكون غير متهم بالكذب ، فيدخل فيه المستور ، والمجـــهول، ونحو ذلك ، وراوي الصحيح لابد أن يكون ثقة ، وراوي الحسن لذاته لابـــد وأن يكـــون موصوفـــاً بالضبط ، ولا يكفي كونه غير متهم بالكذب ، وقد ذكر هذا ابن المواق في نفس اعتراضـــه بقولـــه :

---

(١) علوم الحديث (ص٢٦) .

(٢) هو محمد بن أبي يحيى أبوبكر بن خلف بن فرج بن صاف الأنصاري المراكشي ،أبو عبدالله بن الموّاق، قرطبي الأصل قديماً، فاسي حديثاً، كان فقيهاً حافظاً محدثاً ناقداً محققاً، لازم أبا الحسن بن القطان الفاسي، وله تعقبـــات على كتابه " بيان الوهم والإيهام " سماها المآخذ الحفال السامية" ولد سنة ٥٨٣هـــ وتوفي بمراكش سنة ٦٤٢هـــ .

انظر الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة لابن عبدالملك المراكشي (١/٢٧٢-٢٧٤)، والإعلام بمـــن حـــل مراكش وأغمات من الأعلام لعباس بن إبراهيم (٤/٢٣١-٢٣٤) .

(٣) للمزيد حول مضمون كتاب "بُغية النقاد" ومنهجه انظر ملء العيبة لابن رشـــيد (٥/٤٩-٥٨)، وعنـــدي نســـخة مصورة للسفر الأول من " بغية النقاد"، عن الأصل المحفوظ في مكتبة الإسكوريال برقم (١٧٤٩)، واسم الكتاب كاملاً كما يظهر من عنوان مصورتي :"بغية النقاد النقلة فيما أخل به كتاب (البيان) وأغفله أو ألم به فما تممَّـــه ولا كمله " ونُسب لابن رُشيد ولكن النسخة ناقصة من أولها وورقة العنوان التي ورد فيها ذلـــك ليســـت مـــن الأصل، وكاتبها هو إبراهيم الكتاني وصف بأنه الأستاذ الباحث .

(٤) نقلاً عن النفح الشذي (١/٢٩٨-٢٩٠)، والتقييد والايضاح (ص٦١)، ولم أهتدِ إليه في النسخة المصـــورة مـــن "بُغية النقاد " وهي ناقصة .

بل ثقات ، ولم يتنبه له ، فإن الترمذي لم يعدل عن قوله : ثقات، وهي كلمة واحدة إلـــى قولـــه : لا يكون في إسناده من يُتهم بالكذب إلا لإرادة قصور رواته عن وصف الثقة كما هي عادة البلغاء فـــي المخاطبات .

والثاني : أن يُروى من غير وجه نحوه) [١]يعني وهذا لا يشترط في الحديـــث الصحيـــح أن يروى من غير وجه [٢]، فيكون الترمذي بذكره لهذا الشرط قد ميز الحسن من الصحيح ، وهذا هـــو الحق .

الثاني : أنه حَسَّن أحاديث مع أنها لم ترو إلا من وجه واحد :

قال ابن دقيق العيد بعد أن ساق تعريف الترمذي : (وهذا يُشكل عليه ما يُقـــال فيـــه : إنـــه حسن، مع أنه ليس له مخرج إلا من وجهٍ واحد)[٣]، وبنحو هذا قال ابن جماعة [٤].

وقال العراقي : (اشترط في الحسن أن يروى من غير وجه نحوه ، ومع ذلـــك فقـــد حَسّـــن أحاديث لا تروى إلا من وجه واحد كحديث إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة عن أبيه عـــن عائشـــة قالت :" كان رسول الله **صلى الله عليه وسلم** إذا خرج من الخلاء قال : " غفرانك " . فإنه قال فيـــه : حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة [٥]. قال : ولا يُعـــرف في هذا الباب إلا حديث عائشة)[٦]، وذكر الدكتور نورالدين عـــتر أن العراقـــي أكـــثر مـــن هـــذا الاعتراض في شرحه للجامع[٧].

وقد أجاب عن هذا الانتقاد ابنُ سيد الناس بعد أن استشكل تحسين الترمذي للحديـــث الآنـــف فقال: (أثبتَ له غرابة السند بتفرد إسرائيل فمن فوقه به لكونه لا يُعرف في الباب إلا حديث عائشـــة، ثم وصفه بعد ذلك بأنه حسن، ولو لم يكن إلا الغرابة الراجعة إلى الإسناد لما عارضتُ فـــي ذلـــك، وأما أنه لا يُعرف في الباب إلا حديث عائشة مع قوله في " الحسن" : إنه يروى مثل ذلك الحديـــث أو نحوه من وجه آخر؛ فهذا قد يوهم منافاة الحُسن الذي وصفه به على شرطه ، فيحتاج إلى الجـــواب

---

(١) النكت الوفية للبقاعي (ق٤٦/ب)، وعنه السيوطي في التدريب (١/١٥٥-١٥٦) .

(٢) النكت لابن حجر (١/٤٧٦) .

(٣) الاقتراح (ص٨) .

(٤) المنهل الروي (ص٣٦) .

(٥) أخرجه الترمذي (٧) وفي نسخة الكروخي (ق٣/أ) : (غريب حسن) .

(٦) التبصرة والتذكرة (١/٨٦) .

(٧) الإمام الترمذي (ص١٦٨) .

عن ذلك فنقول :

لا يُشترط في كل حسن أن يكون كذلك، بل الذي يحتاج فيه إلى أن يروى نحوه من وجه آخر هو : ما كان راويه في درجة المستور، ومن لم تثبت عدالته، ولا ارتقى إلى أن تدخل في "الصحيح" مع المتابعة روايته، فهناك يحتاج إلى تقويته بالمتابعات والشواهد؛ ليصل بمجموع ذلك إلى تلك الدرجة ... وأكثر ما في الباب أن الترمذي في الموضع الذي شرط فيه في الحسن تقويته بالمتابعات ، عَرَّف بنوعٍ منه وهو أكثره وقوعاً عنده لا بكل أنواعه، وهذا نوع آخر منه ..)[١] .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : (من الناس من يقول : قد سمى حسناً ما ليس كذلك مثل حديث يقول فيه : حسن غريب، فإنه لم يرو إلا من وجه واحد وقد سماه حسناً، وقد أُجيب عنه : بأنه قد يكون غريباً لم يرو إلا عن تابعي واحد لكن رُوي عنه من وجهين فصار حسناً لتعدد طرقه عن ذلك الشخص، وهو في أصله غريب ... وقد يكون غريب الإسناد فلا يعرف بذلك الإسناد إلا من ذلك الوجه، حسن المتن ، لأن المتن روي من وجهين، ولهذا يقول : وفي الباب عن فلان وفلان، فيكون لمعناه شواهد تبين أن متنه حسن وإن كان إسناده غريباً)[٢] .

وأما الحافظ ابن رجب فقد أجاب عن ذلك بقوله : (إن هذا اللفظ لا يعرف إلا من هذا الوجه، لكن لمعناه شواهد من غير هذا الوجه، وإن كانت شواهده بغير لفظه، وهذا كما في حديث "الأعمال بالنيات "، فإن شواهده كثيرة جداً في السنة، مما يدل على أن المقاصد والنيات هي المؤثرة في الأعمال، وأن الجزاء يقع على العمل بحسب ما نُوي به، وإن لم يكن لفظ حديث عمر مروياً من غير حديثه من وجه يصح)[٣] .

وأما الحافظ ابن حجر فأجاب عن ذلك بقوله : (إن الترمذي لم يُعرِّف الحسن مطلقاً، وإنما عَرَّف بنوعٍ خاص منه وقع في كتابه ، وهو ما يقول فيه: حسن، من غير صفة أخرى ... أما ما يقول فيه : حسن صحيح ، أو حسن غريب ، أو حسن صحيح غريب ؛ فلم يعرج على تعريفه)[٤] .

وزاد البقاعي[٥] فيما نقله عن شيخه ابن حجر أن ما عَرَّفه الترمذي هو الحسن لغيره ، وهو الذي يقول فيه : " حسن " فقط من دون إضافة ، وأما ما يقول فيه : " حسن غريب " فهو الحسن لذاته ولا يدخل في تعريفه للحسن ، فيرتفع الإشكال بالتفريق بين نوعي الحسن .

---

(١) النفح الشذي (٤٢٢/١-٤٢٥) .

(٢) مجموع الفتاوي (٣٩/١٨-٤٠) .

(٣) شرح علل الترمذي (٣٨٦/١) .

(٤) نزهة النظر (ص٣٣-٣٤) .

(٥) النكت الوفية (ق٤٧/أ) و (ق٤٨/ب) .

وهذا الجواب الأخير هو الذي اختاره الدكتور نور الدين عتر[١] ورجحه .

وجواب الحافظ ابن حجر لا يسلم من المؤاخذة، ذلك لأنه أخرج " حســـن غريـب " مـن تعريف الترمذي للحسن ، ولا أرى أننا في حاجة إلى ذلك إذا كان كثير من الأحاديث التـــي يقـول فيها: " حسن غريب " يوجد لها عواضد فتكون بهذا داخلة في تعريفه ، وأما ما لا يوجد له عـــاضد منها فهي قليلة ، والحكم للأغلب .

وأما جواب البقاعي والدكتور نور الدين عتر ، فغير صحيح؛ لأنني وجدتُ بعد دراستي لكـل ما قال الترمذي فيه " حسن غريب " أن ٥٦,٥٠% منها أسانيدها ضعيفة لذاتها ، مما يجعـل القـول بأن ذلك داخل في الحسن لذاته قول بعيد عن الصواب لا يعدو أن يكون حلاً نظرياً لا يســتند إلـى التطبيق العملي ، ولعل من استحسنه رأى فيه مخرجاً منطقياً يرفع الإشكال ، وهذا صحيح من حيـث النظر ومقتضيات الجمع بين الأقوال المختلفة، ولكنه للأسف يتناقض مع الواقع الحقيقـي ويخالفـه . كما ستراه في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى .

والجواب الذي أرتضيه وأراه الأقرب للصواب في حل الإشكال السابق جواب مركَّـب مـن رأي ابن تيمية وابن رجب وابن سيد الناس ، وذلك لأن ما يقول الترمذي فيه " حســـن غريـب " لا يخلو من حالتين :

الأولى : ما توجد له متابعات أو شواهد، ولو كانت الشواهد من حيث عموم المعنـى وغـير متقاربة في الألفاظ ، فهذه الحالة داخلة في تعريف الحسن عند الترمذي كما يرشد إليه جوابـــا ابـن تيمية وابن رجب .

الثانية: مالا توجد له متابعات أو شواهد، ولكن السند من حيث القوة لا يحتاج إلى عـــاضد، فهذه الحالة لا تدخل في التعريف لأنها قوية لذاتها مستغنية عن العاضد، كما هو فحوى جواب ابـــن سيد الناس، ويؤيده أننا وجدنا في تحسينات الترمذي المفردة والمقرونة بالغرابة أسانيد قوية لذاتـها لا تحتاج إلى عاضد كما سيأتي في المبحث الثالث بعد قليل، وفي الدراسة الخاصة بما يقول فيه: "حسـن غريب" .

فإن قيل : ماذا لو وجدنا حديثاً يحتاج إلى عاضد ولا عاضد له ؟

فالجواب الأقرب في نظري هو : أن الترمذي حسنه لأنه في نظره يســتحق التحســين إمـا لوجود شاهد لمعناه فهم منه الترمذي ما لم نفهمه ، والأفهام تختلف وتتفاوت ، وإما لأنه قَبِـل سـنده لذاته لقرائن خفيت علينا فأداه اجتهاده إلى تقويته وإن كان المستقر عندنا خلاف ذلك .

---

(١) الإمام الترمذي (١٧٠، ١٧١) .

والخلاصة : حمل الأمر على فهم الترمذي واجتهاده؛ لأن الأصل أنه لا يخالف ما اشـــترطه في تعريفه الذي حكاه بنفسه عن عمله في كتابه، ولعل هذا خير ما يعتذر به عن الـــترمذي رحمـــه الله .

وحتى تكتمل الصورة سأناقش فيما يلي الحديث السابق الذي استشـــكله ابـــن ســـيد النـــاس والعراقي على ضوء ما اخترته من رأي :

فسند الحديث كما بين ابن سيد الناس غريب تفرد به إسرائيل ، والمتن لا شواهد لـــه عنـــد الترمذي بدلالة قوله : (ولا نعرف في هذا الباب – يعني باب ما يقول إذا خرج مـــن الخـــلاء – إلا حديث عائشة)[١] ، وفي السند: يوسف بن أبي بُردة، روى عنه إسرائيل بـــن يونـــس وســـعيد بـــن مسروق الثوري[٢] ، وذكره العجلي وابن حبان في ثقاتهما [٣]، وقال ابن حجر : (مقبول)[٤] .

فلماذا حسنه الترمذي من دون عاضد مع حاجته إليه ؟

الذي يغلب على ظني أن الترمذي ربما اعتمد على القرائن الآتية أو بعضـــها فـــي تحســـينه للحديث :

١- أن يوسف بن أبي بردة مجهول الحال ، ومثله يقوي الترمذي حديثـــه إذا لـــم يكـــن منكراً ، وقد أشار ابن القطان الفاسي إلى أن الترمذي يقبل المساتير ويحسن أحاديثهم [٥]، بل وجدتـــه يصحح بعض ذلك، فقد قال في حديث : " حسن صحيح " ، وفي سنده أبو قابوس، فعلق الحافظ ابـــن حجر على ذلك: (وكأنه صححه باعتبار المتابعات والشواهد ، وإلا فأبو قابوس لم يرو عنـــه ســـوى عمرو بن دينار ولا يعرف اسمه ، ولم يوثقه أحد من المتقدمين)[٦] ، وكذلك صحح حديثين [٧] فيـــهما نبهان مولى أم سلمة وهو فيه جهالة [٨] على مقتضى القواعد الحديثية .

---

(١) الجامع (١٣/١) والجملة الاعتراضية من وضعي بغرض الإيضاح .

(٢) تهذيب الكمال (٤١٤/٣٢) .

(٣) التهذيب (٤٠٩/١١) .

(٤) التقريب (٧٨٥٧) .

(٥) انظر بيان الوهم والإيهام (٤٨١/٣) ، (٥٧/٥) .

(٦) الإمتاع لابن حجر (ص٦٤)، والحديث في جامع الترمذي (١٩٢٤) .

(٧) جامع الترمذي (٢٧٧٨) ، (١٢٦١) .

(٨) السنن الكبرى للبيهقي (٣٢٧/١٠) .

وهذا ليس رأياً تفرد به الترمذي بل هو موجود في تصرفات من تقدمه كابن المديني – كما تقدم معنا في المبحث الخاص به – وكذلك البخاري كما ذكر الذهبي [١]، وهو رأي كثير من الأئمة كما يقول الشيخ المعلمي اليماني [٢]، ولكن ليس ذلك مطلقاً فلا يقوون كل حديث رواه مجهول الحال بل ذلك خاضع عندهم لقوة القرائن والسلامة من المعارض الراجح ، وأن يكون السند ممن يُحتمل لذلك الراوي وكذلك المتن أيضاً .

وبالنسبة لحديث عائشة الآنف فقد قواه ابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم [٣] .

٢- ليس في السند تفرد لا يحتمل، فيوسف يروي الحديث عن أبيه عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، وهذا محتمل له ، والراوي عنه إسرائيل بن يونس وهو من الحفاظ .

٣- متن الحديث المرفوع كلمة واحدة: "غفرانك"، ومثل هذا المتن القصير جداً الذي يحفظه في الغالب عموم الناس ممن هم متوسطو الحفظ لا يُنكر أن يكون يوسف قد حفظه لسهولته ويسره.

٤- الحديث يدخل في أبواب الذكر والدعاء ، مما يُسوِّغ عدم التشدد في رجال السند .

٥- ليس في السند ولا في المتن ما يُنكر، بل في نصوص الشريعة ما يتوافق معه ولا يناقضه كقول عائشة رضي الله عنها: "**كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه**"[٤]، ومن المعلوم أن طلب المغفرة من المولى عز وجل محمود شرعاً كما تواترت به نصوص الشريعة.

فهذه القرائن مجتمعة أو بعضها ربما كانت دافعاً للترمذي كي يتغاضى عن شرطه في وجود العاضد ، ويكون تحسينه للحديث لقوته الذاتية عنده. والله أعلم .

---

(١) ميزان الاعتدال (٥٥٦/١) .

(٢) التنكيل (٦٩/١) .

(٣) المنتقى لابن الجاورد (٤٢) وابن خزيمة (٩٠) وابن حبان (١٤٤٤) والحاكم (٢٦١/١) .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه (٣٧٣) والترمذي (٣٣٨٤) وابن ماجه (٣٠٢) وابن خزيمة (٢٠٧) وغيرهم .

الثالث : أن في تعريفه تكراراً :

فقد نقل الحافظ العراقي عن بعض المتأخرين [١] أن قول الترمذي: " ولا يكون شاذاً " زيادة لا حاجة إليها؛ لأن قوله: يروى من غير وجه يُغني عنه ، فكرر المعنى بألفاظ متباينة[٢].

ورد الحافظ ابن حجر هذا الانتقاد بقوله : (ليس في كلامه تكرار؛ بل الشاذ عنده ما خالف فيه الراوي من هو أحفظ منه أو أكثر، سواء انفرد به أو لم ينفرد به ، كما صرح به الشافعي رضي الله عنه ، وقوله : " يروى من غير وجه " شرط زايد على ذلك ، وإنما يتمشى ذلك على رأي من يزعم أن الشاذ ما تفرد به الراوي مطلقاً ، وحمل كلام الترمذي على الأول أليق ، لأن الحمل على التأسيس أولى من الحمل على التأكيد ، ولا سيما في التعاريف)[٣] .

وهذا جواب متين ، يُغني عن غيره في الرد على ذلك الانتقاد .

ويعجبني جداً قول ابن الوزير اليماني في رده على بعض منتقدي الترمذي: (وبالجملة فالحد الحقيقي متعذر هنا ... وذكر الحدود المحققة أمر أجنبي عن هذا الفن، فلا حاجة إلى التطويل فيه)[٤]، (وغرض الترمذي إفهام مراده لا التحديد المنطقي، فلا اعتراض عليه بمناقشات أهل الحدود)[٥].

---

(١) لعله ابن سيد الناس فقد ذكر كلاماً قريباً في النفح الشذي (٢٤٠/١) .

(٢) التقييد والإيضاح (ص٤٤) ، والنكت لابن حجر (٤٠٦/١) .

(٣) النكت لابن حجر (٤٠٦/١) ، ونقله عنه الصنعاني في توضيح الأفكار (١٥٩/١) .

(٤) توضيح الأفكار (١٥٨/١) .

(٥) توضيح الأفكار (١٦١/١) .

المبحث الثاني : شرح التعريف .

أبان الترمذي في تعريفه أن الحديث الحسن لابد أن تجتمع فيه ثلاثة شروط :

١- أن لا يكون راويه متهماً . (شرط خاص بالسند) .

٢- وأن لا يكون الحديث شاذاً . (شرط خاص بالمتن كما يرى ابن سيد الناس)[١] .

٣- وأن يروى من غير وجه نحو ذلك . (شرط خاص بالمتن كما يرى ابن سيد الناس)[٢] .

فالأول والثاني شرطان عدميان، الغرض منهما سلامة الحديث من أن يكون في رجاله من أتهم بالكذب ، وسلامته من الشذوذ ، وأما الشرط الثالث فهو شرط وجودي، الغرض منه تعضيد الحديث الذي يتوفر فيه الشرطان الأول والثاني بمتابعة أو شاهد خاليين أيضاً من رجل متهم ومن الشذوذ .

ولا يكون الحديث حسناً عند الترمذي حتى تجتمع فيه هذه الشروط الثلاثة كما هو ظاهر من كلامه ، ولكن بعض المتأخرين – كما وصفه ابن رجب – ذكر أن شرطاً واحداً من الشروط السابقة موجب لحُسن الحديث عند الترمذي ، فرد عليه ابن رجب بقوله : (وهذا بعيد جداً ، وكلام الترمذي إنما يدل على أنه لا يكون حسناً حتى يجتمع فيه الأوصاف الثلاثة)[٣] ، وهذا ما رجحه الزركشي [٤] أيضاً.

ومن أهم ما سيعنينا في هذا المبحث هو الإجابة عن سؤال مهم – في نظري – وهو : هل الشروط الثلاثة أغلبية أم مطردة في كل ما حسنه الترمذي ؟ ، ويتفرع عن هذا السؤال سؤال آخر : هل حسن الترمذي أحاديث لم يلتزم فيها بأحد الشروط الثلاثة ؟

والذي دعانا إلى طرح السؤال كلام ابن سيد الناس الذي ذكرناه في المبحث السابق أثناء جوابه عن الانتقاد الثاني .

وللإجابة عن ذلك قمت بدراسة لكل الأحاديث التي قال الترمذي فيها: " حسن " ، لاتفاق علماء المصطلح على أن ما قال فيه ذلك داخل في تعريفه للحسن ، بعكس ما قال فيه "حسن غريب" فقد أخرجه بعض العلماء من تعريفه ، وخاصة من حيث اشتراط وجود الشواهد .

---

(١) النفح الشذي (٢٣٨/١) .

(٢) المرجع نفسه.

(٣) شرح العلل (٣٩٤/١) .

(٤) النكت للزركشي (٣٩٩/٢) .

مع علمي بأنه قد يقول البعض معترضاً : إن أي مثال تستخرجه مـــن تحســـينات الـــترمذي بدعوى مخالفته لأحد شروط التعريف لن يكون سالماً من الاعتراض الآتي : الترمذي إمام مجتـــــهد فما تظنه مثلاً راوياً متروكاً قد لا يراه هو كذلك ، وما تراه شاذاً قد يكون عنـــده جمـــع بيـــن ذلـــك الحديث وما يخالفه فينتفي الشذوذ عنده بذلك الجمع ، وما تراه لا شواهد له قد يرى له شـــاهداً ولـــو من حيث عموم المعنى لم تتفطن له أو قد يكون بلغه شاهد لم يبلغك ؟!

وهذا الاعتراض جيد إذا استعمل على سبيل الاعتذار عن الترمذي أما أن يكون مانعـــاً مـــن دراسة العلاقة بين شروط الحسن ومدى توفرها في الأحاديث التي حسنها ؛ فلا ، وذلك لأنـــــه مـــن المهم جداً لنا نحن المعاصرين رؤية حجم المسافة التي تفصل بين فـــهمنا لشـــروط الحســـن وفـــهم الترمذي لها ، ولا يتم لنا ذلك إلا بربطها بتحسيناته التي هي بمثابة الشرح العملي لتعريفه .

ولا أظن أن طالباً للعلم يشك في أثر الأحكام التطبيقية وأهميتها في تعميق الفهم لمنـــــهج أي إمام من أئمة الحديث، ودورها المساعد لنا في المعرفة التي تقربنا أكثر فأكثر من حقيقة مصطلحاتـــه ومراده منها ، وهذا ما سنراه – إن شاء الله – فيما يلي .

المطلب الأول : عدم وجود راو متهم بالكذب .

هذا أول الشروط التي ذكرها الترمذي ، وهو أوضحها وأبعدها عن الغموض فيما أرى .

وقد فسر ابن الصلاح هذا الشرط مبيناً لما يشمله في قوله : (الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه ، ولا هو متهم بالكذب في الحديث ، أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ، ولا سبب آخر مفسق ... وكلام الترمذي رحمه الله على هذا القسم يتنزل)[١] .

وقد أشكل ذكر كلمة " مستور " هنا على بعض العلماء ، وفهموها على أن قصد ابن الصلاح المستور الذي هو نوع من أنواع " المجهول " ، فقال ابن حجر : (وليس هو في التحقيق عند الترمذي مقصوراً على رواية المستور بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ ...)[٢] ، وأجاب البعض بأن ابن الصلاح ذكر " المستور " للتمثيل لا للتقييد، يعني نحو المستور ممن ذكرنا، ويدل على ذلك أنه في بحث الضعيف الذي يرتفع إلى درجة الحسن لم يخصه بالمستور [٣] .

وهذا جواب جيد ، ولكن يبدو لي أن ابن الصلاح لم يقصد بذكر " مستور " هنا ما فهمه هؤلاء العلماء ، ودليل هذا أنه قرن ذكره له بأن لا يكون " كثير الخطأ " ، والمستور لا يوصف بقلة الخطأ أو كثرته ، ولا أعرف في كلام المحدثين عبارات مثل : مستور يخطئ ، أو مجهول كثير الخطأ .. ونحوها ، وذلك لأن حقيقة المستور هو من غاب عنا معرفة ضبطه مع عدم وجود ما يدل على أنه غير عدل ، فأمره على الاحتمال إذ لا يوجد ما يثبت ثقته ولا ما يثبت ضدها ، وهكذا عرفه ابن الصلاح بأنه : (المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة ، وهو عدل في الظاهر) ومال إلى الاحتجاج بروايته ولم يشترط اعتمادها [٤] ، بينما هنا يتكلم عن الحديث الذي لا يحتج به إلا إذا اعتضد بغيره ، ويؤكد ذلك أنه أطلق " المستور " على متوسط الحفظ، فقد قال في القسم الثاني من الأخبار عند مسلم : (ما رواه المستورون المتوسطون في الحفظ والإتقان) [٥] .

---

(١) علوم الحديث (ص٢٧-٢٨) .

(٢) النكت لابن حجر (٣٨٧/١) .

(٣) الإمام الترمذي للعتر (ص١٦٣) .

(٤) علوم الحديث (ص١٠١) ، وقد اعترض الصنعاني على هذا التعريف فقال : (ولا يخفى أن العدالة إنما تُعرف ظاهراً بالمحافظة على خصالها ، وأما الباطن فلا يعلمه إلا الله تعالى.. واعلم أن الذي في كتب الأصول رسم العدالة باجتناب كبائر المُقَبَّحات ، وما فيه خِسة ، والإتيان بالواجبات ، ولم يذكروا باطنه ولا ظاهره) توضيح الأفكار (١٨٢/١) .

(٥) صيانة صحيح مسلم (ص٩٠) .

ويؤيد ذلك أن المحدثين استعملوا كلمة " مستور " في بعض الرواة بمعنى : لم يظهر منه ما يعاب عليه ، ولم يريدوا المعنى الاصطلاحي الذي وصف بنوع من أنواع الجهالة ، ومن ذلك قـــول يحيى بن معين في إسحاق بن أبي إسرائيل بأنه ثقة ، فعقب عثمان بن سعيد الدارمي بقولـــه : (لـــم يكن أظهر الوقف[١] حين سألت يحيى وهذه الأشياء التي ظهرت عليه بعد ، ويوم كتبنـــا عنـــه كـــان مستوراً)[٢] .

ومن ذلك قول الإمام أحمد : (القاسم بن معن مستور ثقة ، ولي قضاء الكوفـــة ، روى عنـــه ابن مهدي ليس به بأس)[٣] ، وقول أبي حاتم في عمران بن تمام : (كان عندي مستوراً إلى أن حـــدث عن أبي جمرة عن ابن عباس عن النبي **صلى الله عليه وسلم** بحديث منكر ...)[٤] ، وفي تـــاريخ[٥] بغداد أمثلة كثيرة جداً يوصف فيها الثقة بالمستور ، فكل ذلك استعمال للكلمـــة اســـتعمالاً لغويـــاً لا اصطلاحياً ، ومن ذلك أيضاً: قول مسلم في مقدمة صحيحه أن عطاء بن السائب ويزيد بن أبي زيـــاد وليث بن أبي سليم وأضرابهم من الموصوفين بعدم الحفظ : (إن اسم الستر والصدق وتعاطي العلـــم يشملهم) [٦] .

وللأسباب السالفة ففي نظري أن أنسب تفسير لمراد ابن الصلاح من قوله : " هـــو الـــراوي العدل ظاهراً بحيث لا يكون متهماً بالكذب ولا بالفسق ، ومع عدالته الظـــاهرة إلا أنـــه مـــن حيـــث الضبط والحفظ لم تتحقق أهليته فهو غير ضابط، لكنه لم يبلغ في ضعف الحفظ إلـــى درجـــة كثـــير الخطأ المغفل.

وعلى ذلك يكون ابن الصلاح يرى أن الترمذي لا يقتصر في عدم تحسينه على ما يحدث بـــه الراوي المتهم بالكذب، بل يدخل في ذلك عنده من كان كثير الخطأ من الضعفاء ولو لم يتهم بالكذب.

وقد اعترض ابن رجب على ما فهمه ابن الصلاح فقال : (وهذا لا يدل عليه كلام الـــترمذي،

---

(١) يعني لم يكن يقول : القرآن مخلوق، ولا يقول غير مخلوق كما هو مذهب السلف ، وكان من مذهب الإمام أحمد ابن حنبل وغيره من أئمة السنة أنه بعد إظهار القول ببدعة خلق القرآن واشتهارها لم يعد يسع أحـــداً أن يقـــول بالوقف، بل يجب إظهار القول بعدم خلق القرآن وإعلانه، وذموا الواقفة .

(٢) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (ص١٠٢-١٠٣) .

(٣) العلل لأحمد (٣٢٨/١) .

(٤) الجرح والتعديل (٢٩٥/٦) .

(٥) انظـــر مثـــــلاً تـــــاريخ بغـــــداد (٣٠٣/١، ٤١٢) ، (١٤٩/٢، ٢١١، ٢١٧، ٢٤٢، ٣٣٧، ٣٣٩، ٤٠٥) ، (٣٩/٣، ٩٥، ١٠٣)، (٢١٢/٤) .

(٦) مقدمة صحيح مسلم (ص٥) .

لأنه إنما اعتبر أن لا يكون راويه متهماً فقط . لكن قد يؤخذ مما ذكره الترمذي قبل هذا : " أن مـــن كان مغفلاً كثير الخطأ لا يحتج بحديثه ، ولا يُشتغل بالرواية عنه عند الأكثرين " .

وفسر شرط الترمذي السابق بقوله : (فعلى هذا : الحديث الذي يرويه الثقة العدل ومن كـــثر غلطه ، ومن يغلب على حديثه الوهم ، إذا لم يكن أحد منهم متهماً كله حسن، بشـــرط أن لا يكـــون شاذاً مخالفاً للأحاديث الصحيحة ، وبشرط أن يكون معناه قد روي من وجوه متعددة)[١] .

ويثير كلام ابن رجب هنا مسألتين مهمتين :

الأولى : هل الثقة داخل في مفهوم شرط عدم الاتهام بالكذب ؟

الثانية : ما هو الراجح في الراوي كثير الخطأ هل هو في مرتبـــة المتـــهم بـــالكذب عنـــد الترمذي كما يرى ابن الصلاح أو هو ليس كذلك فيكون حديثه حسناً عند الترمذي كمـــا يـــرى ابـــن رجب ؟

المسألة الأولى : هل " الثقة " داخل في مفهوم شرط عدم الاتهام بالكذب ؟

ظاهر كلام الترمذي – فيما بدا لي – أن الثقة المتقن غير داخل في ذلك ؛ لأن الثقة لا يليـــق به أن يوصف بأنه غير متهم بالكذب[٢] لما في ذلك من انتقاص لقدره كما قال الشاعر :

ألم تر أن السيف ينقص قدره إذا قيل إن السيف أمضى من العصى

وقد أجاب الحافظ ابن حجر بما ملخصه : إن الترمذي لم يعدل عن قوله : ثقات وهي كلمـــة واحدة إلى قوله : لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب إلا لإرادة قصور رواته عن وصف الثقة كمـــا هي عادة البلغاء ، ثم إن شرطه في تعريف " الحسن " أن يروى من غير وجه يؤكد ذلك؛ لأن الثقـــة لا يحتاج لمن يعضده لكي يحسن حديثه [٣].

ثم إن من استقرأ تحسينات الترمذي يتضح له بجلاء أن غالبية الأحـــاديث التـــي حســـنها لا تخلو من رواة متكلم فيهم ، وأما ما رواه الثقات فيكون ضعفه إما بسبب الانقطـــاع فـــي الســـند أو للاختلاف في رفع الحديث ووقفه، أو وصله وإرساله، فتكون تلك الأحاديث من ضعيـــف أحـــاديث الثقات للأسباب المذكورة كما سيأتي بيانه في المبحث الثالث ، ولوجود الضعف حســـنها الـــترمذي

---

(١) شرح علل الترمذي (٣٨٧/١) .

(٢) انظر منهج النقد للعتر (ص٢٦٩) .

(٣) النكت الوفية للبقاعي (ق٤٦/ب) وقد نقلتُ النص بكامله آنفاً في المطلب الثاني من المبحث المتقـــدم فـــي هـــذا الفصل . وانظر أيضاً توضيح الأفكار (١٦٠/١) .

وليس لأن كل ما يرويه الثقة حسن عنده، هذا هو الأصل الذي تدل عليه غالب تحسيناته .

ولما كان من المعروف أن ضعف الرواة يتفاوت ، فإنه يدخل في التعريف السـابق – مـن وجهة نظري – بعض الموصوفين بالصدق أي الرواة متوسطو الحفظ ممن يقال فيهم : " صـدوق " ، أو " ليس به بأس" ، أو " صدوق له أوهام " فهؤلاء لا يخلو أمرهم مـن بعـض الضعـف ، وهـذا الصنف من الرواة يدخلهم الترمذي فيما يحكم عليه بأنه " حسن " أو " حسن غريب " كما أنه يصحـح لهم بعض أحاديثهم(١).

وقد وجدته حسّن ١٩% من الأحاديث التي قال فيها : " حسن " ولم أجد مغمـزاً فـي تلـك الأحاديث إلا وجود بعض الرواة من أهل الصدق ممن خف ضبطهم فحكم حديثهم أنه مـن الحسـن لذاته كما اصطلح عليه المتأخرون(٢)، كما وجدته قال : "حسن غريب " فـي ٢٨,١% مـن مجمـل الأحاديث التي قال فيها ذلك، وهي من الحسن لذاته أيضاً كما سيأتي إيضاحه في الفصل الثاني مـن هذا الباب .

وأما الحافظ ابن حجر(٣) فيرى أن راوي الحسن لذاته لا يدخل في تعريف الـترمذي؛ لأنـه موصوف بالضبط لكن ضبطه خفيف ، ولكن يُشكل عليه ما ذكرته آنفاً من وجود ذلك في تحسـينات الترمذي التطبيقية .

المسألة الثانية : هل الراوي كثير الخطأ في مرتبة المتهم بالكذب أم لا ؟

يتبنى ابن الصلاح ويتبعه بعض المعاصرين كالدكتور نور الدين عتر(٤)، وأسـتاذنا الشـيخ الدكتور أحمد معبد(٥)أن الراوي المغفل كثير الخطأ في مرتبة المتهم عند الترمذي .

ويحتجون بقول الترمذي : (فكل من كان متهماً في الحديث بالكذب أو كان مغفـلاً يخطـئ الكثير ، فالذي اختاره أكثر أهل الحديث من الأئمة أن لا يشتغل بالرواية عنه)(٦) .

---

(١) انظر مثلاً ما سيأتي في الفصل الثاني في المطلب الثالث من المبحث الأول ، وانظر كذلك المطلب الثـاني مـن المبحث الثاني من نفس الفصل .

(٢) انظر الفائدة الرابعة في المطلب الثالث من المبحث الأول في الفصل الثاني الآتي قريباً .

(٣) النكت الوفية للبقاعي (ق٤٦/ب) وقد نقلتُ النص بكامله آنفاً في المطلب الثاني من المبحث المتقـدم فـي هـذا الفصل . وانظر أيضاً توضيح الأفكار (١/١٦٠) .

(٤) انظر شرح علل الترمذي بتحقيق العتر (١/٣٨٥) ، ومنهج النقد في علوم الحديث (ص٢٦٩) .

(٥) انظر النفح الشذي بتحقيق أحمد معبد (١/٢٣٧) .

(٦) العلل الصغير الملحق بآخر الجامع (٥/٧٤٣) .

ولكن يُشكل على هذا أن الترمذي ذكر: " الراوي كثير الخطأ " وقرَّر بصريح العبارة أنـــه لا يحتج به إذا تفرد بالرواية ولم يُتابع فقال :

(وسمعت أحمد بن الحسن يقول : سمعت أحمد بن حنبل يقول : " ابن أبي ليلى لا يُحتج بـــه، وكذلك من تكلم من أهل العلم في مجالد بن سعيد ، وعبد الله بن لهيعة وغيرهم ، إنما تكلمـــوا فيـــهم من قِبل حفظهم وكثرة خطئهم ، وقد روى عنهم غير واحد من الأئمة ، فإذا انفرد أحد مـــن هـــؤلاء بحديث ولم يُتابع عليه لم يحتَّج به ، كما قال أحمد بن حنبل : " ابن أبي ليلى لا يحتج به ، إنما عنـــى إذا تفرد بالشيء ، وأشد ما يكون هذا إذا لم يحفظ الإسناد ، فزاد في الإسناد أو نقص أو غيّر الإسـناد أو جاء بما يتغيّر فيه المعنى ، فأما من أقام الإسناد وحفظه وغيّر اللفظ فإن هذا واسع عند أهل العلـم إذا لم يتغيّر المعنى)[١] .

وقال في موضع آخر : (فكُلُ من روي عنه حديث ممن يُتـــهم أو يُضعّـــفُ لغفلتـــه وكـــثرة خطئه، ولا يُعرفُ ذلك الحديث إلا من حديثه فلا يحتج به)[٢] .

ولفهم هذين النصين نقول : أما المتهم بالكذب فلا يُحسن حديثه عند الترمذي مطلقـــاً ســـواء توبع أو لم يتابع، بدليل ما ذكره في تعريف الحسن ، وبدليل قوله السابق "إن أكثر أهـــل الحديـــث لا يشتغلون بالرواية عنه" ، ثم يؤكد ذلك الدراسة التي قمتُ بها على تحسيناته، فلم أره حسن لمتـــهم إلا لرجلين سيأتي لاحقاً ذكرهما والاعتذار عنه .

أما من كثر خطؤه ، ففي كلامه بعض التعارض ففي النص الذي احتج به أصحـــاب الـــرأي الأول دلالة ظاهرة على أن من يخطئ الكثير لا يشتغل بالرواية عنه ، وفي النص الأول الذي نقلتُـــه دلالة ظاهرة على أن الضعيف كثير الخطأ كابن أبي ليلى ومجالد بن سعيد وابن لهيعة لا يحتج بمـــا انفردوا به ولم يتابعوا عليه ومفهوم ذلك أن ما لم ينفردوا به يحتج به ، وللوقوف على القول الفصـــل في ذلك سأستعرض فيما يلي مجمل أحكام الترمذي على مرويات ستة من الرواة وصفهم هو بنفســـه بكثرة الخطأ وهم :

١- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى – وصفه في النص السابق بكثرة الخطأ .

٢- مجالد بن سعيد – وصفه في النص السابق بذلك وقال في الجامع : (وقـــد ضعـــف مجالد بعض أهل العلم وهو كثير الغلط) .

---

(١) العلل الصغير الملحق بآخر الجامع (٥/٧٤٦) .

(٢) العلل الصغير الملحق بآخر الجامع (٥/٧٤٢) .

٣- عبد الله بن لهيعة – وصفه في النص السابق بذلك .

٤- شريك بن عبد الله النخعي – قال في الجامع : (كثير الغلط)[١] ، وقال فـــي العلـــل الكبير : (كثير الغلط والوهم)[٢] .

٥- عبدالرحمن بن زيد بن أسلم – قال في الجامع : (ضعيف الحديث كثير الغلط)[٣] .

٦- أبوبكر بن عياش – قال في الجامع : (كثير الغلط)[٤] .

أما أولهم : وهو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، فقد صحح [٥] له حديثاً برقـــم (٩١٩) يرويه عن عطاء عن ابن عباس يرفعه " **أنه كان يمسك عن التلبية في العُمرة إذا استلم الحجـــر** " ، وقد خولف فيه ابن أبي ليلى، والمحفوظ أنه موقوف على ابن عباس رضي الله عنه [٦]، ومع تفـــرده به فقد صححه الترمذي !!

هذا هو الحديث الوحيد الذي صححه الترمذي[٧] له ، إلا أنه أخرج له حديثـــاً تابعـــه عليـــه الأعمش في نفس السند وقال : (حسن صحيح) برقم (١٤٦) ولكن الغالب أن تصحيحـــه مـــن أجـــل الأعمش .

وقد حكم على بعض حديثه بأنه : (حســـن) كمـــا فـــي الأحـــاديث (٥٥٢، ١٠٠٥، ١٦٢٩، ٣٦٥٨) .

وحكم على حديثين له بأنهما : (حسن غريب) هما (١٤٨٥، ٢٨٨٠) .

وألمح في (٣٦٤) إلى ضعف ابن أبي ليلى عند أحمد بن حنبل والبخاري ، وفـــي (٢٧٤١) وصفه باضطراب الإسناد . وفي (٣٤١٩) حكم على حديثه بالغرابة وأنه لا يعرفه إلا من طريقـــه ، وهناك نصوص لم يحكم عليها أو انتقدها [٨] لسبب آخر غير ابن أبي ليلى[٩].

---

(١) الجامع (٣٩/٣) .

(٢) الجامع (٦٥/١) ، والعلل الكبير (ص٧٠)

(٣) الجامع (٢٦/٣) .

(٤) الجامع (٦٩٧/٤) .

(٥) في المطبوع : (حسن صحيح) وفي الكروخي : (صحيح) (ق ٦٩/أ) .

(٦) انظر السنن الكبرى للبيهقي (١٠٤/٥-١٠٥)

(٧) هذا الكلام بالنسبة لما اعتمدناه من أحكام نسخة الكروخي وليس المطبوع، فمثلاً حديث (١٩٥٥) في المطبـــوع : (حسن صحيح) ولكنه في الكروخي (ق ٣٣/أ) : (حسن) .

(٨) انظر مثلاً : (١٧١٥، ٢١٠٨) .

(٩) انظر مثلاً : (١٩٤، ٧١٨، ٢٠٧٢، ٣٠٧١، ٣٥٥٣) .

والترمذي مع وصفه لابن أبي ليلى بكثرة الخطأ ، صحح له حديثاً وحسن له ستة أحـــاديث ، ولم يحل وصفه له بكثرة الخطأ ولا بنقله عن شيخه البخاري[١] أنه لا يروي عنه مطلقاً أي لا يشـتغل بحديثه ، لم يحل ذلك دون تحسين حديثه .

وأما ثانيهم : وهو مجالد بن سعيد، فقد حكم على حديث له (٢٩٧١) بأنه حســـن صحيـح ولكن له متابع صحيح ذكره برقم (٢٩٧٠) ، وأخرج حديثاً له (١٢٠٥) ثم ساق سنداً بعده فيه متابعة زكرياء بن أبي زائدة له ثم قال : (هذا حسن صحيح ، وقد رواه غير واحد عن الشعبي عن النعمـان ابن بشير) ، فالغالب أنه صححه بالنظر لحديث زكريا وليس لمجالد، ولأنه ذكر الحكم بعـــد إسـناد زكريا .

وقد وجدته حسَّن لمجالد كما في الأحـــاديث : (١٢٦٣، ١٤٧٦[٢] ، ٢٣٢١، ٢٣٥٦) كلـها حكم عليها بقوله : (هذا حديث حسن) .

وقد ضعف مرويات مجالد كما في الأحاديث : (٦٤٧، ١١٩، ١١٧٢) ، وحكم على بعضـها بقوله : (غريب) وهي : (٦٥٣،٢٢١٣، ٣٧٥٢، ٣٩١٢، ٣٩١٣) وهذا مشعر بالضعف عنده، فقلمـا يحكم على حديث بالغرابة بدون إضافة حسن أو صحيح إلا ويكون ذلك الحديث ضعيفاً.

فمع وصفه له بكثرة الخطأ صحح له حديثاً ، وحسن له أربعة .

وأما ثالثهم : وهو عبد الله بن لهيعة، فقد حكم الترمذي على حديث واحد له بأنه : (حســـن) وهو برقم (١٥٨٩) ، وحكم على حديثين له بأنهما : (حســـن غريـــب) وهمـــا برقمـــي : (١٦٤٤، ١٦٥٢) ، وضعفه في عدد من الأحاديث [٣]، أو سكت عن الحكم عليها [٤]، وحكم على عـــدد مـــن أحاديثه بالغرابة [٥] وهي تعني الضعف عنده، فمع وصفه له بكثرة الخطأ إلا أنه حســـن لـــه ثلاثـــة أحاديث .

وأما رابعهم : فشريك بن عبد الله النخعي، فقد صحح له ستة عشر حديثاً قال في بعضـــها : (حســـن صحيـــح) وهـــــي : (٥٢٠، ١٣٨٥، ١٤٩٨، ١٥٠٣، ١٨٣٠، ٢٦٦٠، ٢٨٤٨، ٢٨٤٩،

---

(١) انظر الجامع (١٩٩/٢) .

(٢) هذان الحديثان في المطبوع ورد الحكم عليهما : (حسن صحيح) والتصويب مـــن الكروخـــي (ث١٠٧/ب) ، (ق ١٥٥/أ) .

(٣) انظر مثلاً : (٥٧٨،١٠، ٦٣٧، ١١١٧، ٢١١٤، ٢٦٩٥،٣٨٤٤) .

(٤) انظر مثلاً : (١١٢٩، ١٨٠٢، ٢٢٧٤، ٣٣٨١) .

(٥) انظـــر مثـــلاً : (٤٠، ٧١٤، ١٤٥٠، ١٦٢٢، ٢٥٠١، ٢٥٣٢،٢٥٣٨، ٢٥٧٦، ٢٧٠٧، ٣١٦٤، ٣٣٢٦، ٣٣٧١،٣٣٧٦، ٣٦٤٨) .

٢٨٥٠) .

وقال في بعضها : (حسن غريب صحيـــح) وهـــي : (٣٦٢٨، ٣٧١٩، ٣٨٢٨) ، وقـــال : (صحيح) كما في الأحاديث : (١٠٧،٢٤٨٣) ، وقال في حديث واحد : (حسن صحيح غريب) وهـــو برقم (٣٧١٥) ، وقال في آخر : (أحسن شيء في الباب وأصح) وهـــو برقـــم (١٢) ، وقـــد ذكـــر الترمذي لأغلبها متابعات قوية أو شواهد في الباب .

وحكم على أربعة أحاديث بأنها : (حسن) في اثنين منها يوجد من هو أضعف من شـــريك ، ففي الحديث (٥٣٠) يوجد الحارث الأعور وهو متهم بالكذب ، وفي الحديث (٦٥٠) حكيم بن جبـــير وقد وصفه بعض أهل العلم بأنه متروك ، ويبقى حديثان هما : (١٠٦٨، ٣٨١٢) .

وحكم على أحد عشر حديثاً بأنها من : (الحسن الغريب) وهـــي : (١٢٦٤، ١٣٦٦، ١٤٣٧، ٢٢٢٠، ٢٥٢٩، ٢٧٢٥، ٢٧٧٧، ٢٨٣٢، ٣٠٤٧، ٣٧١٨، ٣٧٣٠) .

وحكم على حديث واحد بأنه : (غريب حسن)[1] وهو برقم (٢٦٨) .

فمع وصفه له بكثرة الخطأ إلا أنه صحح له ستة عشر حديثاً وحسن له قريباً من ذلك .

وأما خامسهم : فعبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، أخرج له أربعـــة أحـــاديث وتعقبـــها كلـــها بتضعيفه وهي : (٤٦٥، ٦٣٢، ٧١٩،٨٥٢) .

فهذا الراوي وصفه بكثرة الخطأ ، ولم يحسن له شيئاً فضلاً عن التصحيح ، فكأنـــه يـــراه لا يصلح لأن يُحسن حديثه فهو عنده في مرتبة المتهم بالكذب من حيث عدم تحسين حديثه .

وأما سادسهم : فأبوبكر بن عياش ، فقد صحح له الترمذي سبعة عشر حديثاً هي :

(٢٥٨، ٣٤٩، ٤٥٦، ٥٩٣، ٧٩٣، ١٢٠٨، ١٣٧١، ١٥٢٨، ١٥٩٨، ١٩٩٨، ٢٠٢٠، ٢١٨٨، ٢٣٧٣، ٢٤١٧، ٣٠٧٩، ٣٤٧٩، ٣٤٨٢،٣٨٨٩).

وحسن له حديثاً برقم (٤٥٣) ، وقال في آخر : (حسن غريب) (١٨٤١) وفي سنده حمـــزة الثمالي متكلم فيه كما ذكر الترمذي بنفسه .

وقد أخرج له حديثاً خالفه فيه سفيان بن عيينة ثم قال : (وسفيان بن عيينـــة أحفـــظ وأصـــح حديثاً من أبي بكر بن عياش) (٣٣٥٧) .

واستغرب بعض الأحاديث التي في سندها ابن عياش ولكن الحمل فيها على غيره[2]، وكذلـك

---

(١) في المطبوع : (حسن غريب) والمثبت في الكروخي : (غريب حسن) (ق٢٣/ب) .

(٢) انظر مثلاً : (١٤٠٤، ١٦٤٠، ١٩٩٤، ٣٩٣٢) .

ما سكت عنه[١].

ونخلص مما سبق أن الترمذي لم يمنعه وصفه لخمسة من الرواة المكثرين بأنهم ممن يكثر خطؤهم أن يحسن بعض أحاديثهم ، بل صحح البعض منها بحسب قوة ضعف كل راوي ، فأكثر من التصحيح في أحاديث شريك وأبي بكر بن عياش لما كان ضعفهما أقل من ابن لهيعة وابن أبي ليلى ومجالد بن سعيد ، أما هؤلاء الثلاثة فصحح للثاني منهم حديثاً واحداً ، وللثالث منهم حديثاً واحداً أيضاً ، وأما ابن لهيعة فلم يصحح له شيئاً بل قلّل من تحسينه لما يرويه فلم يحسن له إلا ثلاثة أحاديث فقط مع أنه أخرج له سبعة وثلاثين حديثاً ضعفه في معظمها تصريحاً أو تلميحاً .

أما عبد الرحمن بن زيد بن أسلم فلم يحسن له شيئاً مطلقاً .

وبالنظر إلى ما سبق نستطيع القول : أن ما جزم به ابن الصلاح وغيره من أن من كثر خطؤه يكون في مرتبة المتهم بالكذب عند الترمذي ؛ فيه نظر، لأننا وجدنا الترمذي حسن جملة من الأحاديث بل صحح بعضها مع وصفه لبعض رواة تلك الأحاديث بكثرة الخطأ .

ولكن لا بد من التأكيد أن الترمذي تعامل مع أحاديث كل راوٍ بصورة مختلفة بعض الشيء، فوجدنا مثلاً الأصل عنده في مرويات أبي بكر بن عياش الصحة ، وبدرجة أقل شريك ، ثم يأتي مجالد وابن أبي ليلى في منزلة متقاربة فحسن لهما بعض ما رواياه ، وبعدهما يأتي ابن لهيعة والأصل عنده أنه ضعيف ، وفي المؤخرة عبد الرحمن بن زيد بن أسلم .

فتكون " كثرة الخطأ " نسبية عنده ، فليس كثرة خطأ أبي بكر بن عياش ، ككثرة خطأ ابن أبي ليلى ، وليس كثرة خطأ هذا الأخير ككثرة خطأ عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، وذلك من حيث الحكم على مروياتهم .

وبناء على ما تقدم هل يكون رأي ابن رجب هو الراجح ؟ ، والذي يتبنى فيه أن كل راوٍ إذا لم يكن متهماً بالكذب مهما بلغ ضعفه حتى لو كان الغالب على حديثه الوهم فحديثه يكون حسناً عند الترمذي بشرط العاضد والسلامه من الشذوذ .

الراجح – في نظري – خلاف هذا التعميم الذي أطلقه الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى فمثلاً محمد بن عبيد الله العرزمي لم يُتهم بالكذب ولكن أكثر النقاد على أنه متروك [٢]، وقد روى له الترمذي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً : " البينة على المُدّعي ، واليمين على

---

(١) انظر مثلاً : ١١٨، ٤٦٠، ٦٨٢، ١٣٨٤، ٢٦٥٩، ٣٠٤٢) .

(٢) تهذيب الكمال (٢٦/٤١-٤٤) .

المدَّعى عليه " [١] .

وهذا الحديث لمتنه شواهد قوية صحح الترمذي منها حديث وائل بن حجـــر وحديـــث ابـــن عباس في نفس الباب ، ولم يحسن الحديث وإنما قال : (هذا حديث في إسناده مقـــال ، ومحمـــد بـــن عبيد الله العرزمي يُضعَّف في الحديث من قِبل حفظه ، ضعَّفه ابن المبارك وغيره)[٢] ، فيلاحظ أنـــه لم يصفه بالكذب ولا اتهمه به ، بل ضعفه من قِبل حفظه فقط ، ومع ذلك لم يحســـن حديثـــه رغـــم وجود شواهد له قوية عنده .

فامتناعه عن تحسينه دال على أن الراوي المتروك لفُحش خطئه أو لغَلَبة الخطأ علـــى مـــا يرويه لا يكون حديثه حسناً ولو اعتضد بشواهد أخرى وسلم من الشذوذ .

ومثال ثان : حسين بن قيس الرحبي الملقب بـــ " حنش " لم يُتهم بالكذب، ولكن أكثر النقـــاد يرون أنه متروك فلا يكتب حديثه[٣]، وقد أخرج له الترمذي عدة أحاديث منها حديث ابـــن مســـعود مرفوعاً : **(لا تزول قدما ابن آدم يوم القيامة من عند ربه حتى يُسأل عن خمس ، عن عمره فيـــمَ أفناه ، وعن شبابه فيمَ أبلاه ، وماله من أين اكتسبه وفيمَ أنفقه ، وماذا عمل فيما علم)**[٤] .

وقال الترمذي بعده : (هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث ابن مسعود عن النبـــي **صلـــى الله عليه وسلم** إلا من حديث الحسين بن قيس ، وحسين بن قيس يُضعَّف في الحديث من قِبل حفظـــه وفي الباب عن أبي برزة ، وأبي سعيد) ثم أخرج حديث أبي برزة الأسلمي وحكم عليه بأنه : حســـن صحيح .

ومثال ثالث : الحكم بن ظُهير لم يُتهم بالكذب ، ولكن أكثر النقاد علـــى أنـــه مـــتروك [٥]، وأخرج له الترمذي حديثاً في دعاء الأرق مرفوعاً [٦]، ثم قال : (هذا حديث ليس إســـناده بـــالقوي ، والحكم بن ظهير قد تَركَ حديثه بعض أهل الحديث ، ويُروى هذا الحديث عن النبي **صلى الله عليـــه وسلم** مُرسلاً من غير هذا الوجه) .

ومع أن الحديث في دعاءٍ وله شاهد من وجه آخر عند الترمذي إلا أنه لم يحسنه ، والســـبب الظاهر هو وجود الحكم بن ظهير المتروك حديثه عند بعض أهل الحديث كما نص الترمذي بنفسه .

---

(١) الجامع (١٣٤١) .

(٢) المرجع نفسه .

(٣) تهذيب الكمال (٦/٤٦٥-٤٦٧) .

(٤) الجامع (٢٤١٦) .

(٥) تهذيب الكمال (٧/٩٩-١٠٢) .

(٦) جامع الترمذي (١٠٩٧) .

فالأمثلة السابقة دالة على أن الترمذي يمتنع عن تحسين مرويات لبعض الرواة لـــم يتـــهموا بالكذب مع وجود شواهد لبعض حديثهم ومع سلامتها من الشذوذ ، وسبب ذلك – في نظري – لأنـهم من المتروكين لغَلَبة الخطأ والمناكير على مروياتهم أو لأمور أخرى تكون سبباً لترك التحديث عنـهم والاشتغال بحديثهم .

ومما يزيد الأمر تأكيداً أن الترمذي تحاشى إخراج مرويات عدد من الرواة – إلا فيما نـــدر ولحديث واحد غالباً – لشدة ضعفهم عنده ، وغالباً لا بد أن يكون بعض ما رووه صالحاً لشـــروطه في التحسين ، مع أنهم في نظره ونقده ليسوا من المتهمين بالكذب من ذلك :

- زياد بن عبد الله، قال فيه : (كثير الغرائب والمناكير)[١] .
- موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي، قال فيه : (كثير الغرائب والمناكير)[٢] .
- المختار بن نافع، قال فيه : (كثير الغرائب)[٣] .
- محمد بن زياد صاحب ميمون بن مهران، قال فيه : (ضعيف في الحديث جداً)[٤] .
- إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، قال فيه : (قد تركه بعض أهل الحديث منهم أحمد ابن حنبل) .
- عبد الله بن سعيد المقبري ، ذكر الترمذي أن يحيى بن سعيد القطان ضعفه جداً [٥].
- عبدالرحمن بن زيد بن أسلم ، قال فيه : (ضعيف الحديث كثير الغلط)[٦] .

فهؤلاء عنده في حكم المتهم بالكذب من حيث عدم تحسين حديثهم ولو اعتضد بغيره وســـلم من الشذوذ .

وبهذا يتضح أن الترمذي : لا يحسن لكل محدث ضعيف مهما بلغ ضعفه إذا لم يكن متـــهماً بالكذب كما فهم الحافظ ابن رجب، وكذلك لا يمتنع من تحسين بعض مرويات الضعفاء الموصوفيـــن بكثرة الخطأ كمحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ومجالد بن سعيد وعبد الله بن لهيعة ، كما فهم ابـــن الصلاح وبعض المعاصرين .

فليس كل كثرة للخطأ مانعة من التحسين عنده ، وليس كل ضعف دون الاتهام بالكذب قـــابل

---

(١) المصدر السابق (١٨٢٣) .

(٢) جامع الترمذي (٣٧١٤) .

(٣) جامع الترمذي (٣٧٠٩) .

(٤) جامع الترمذي (٢١٠٩) .

(٥) العلل الصغير (٧٤٠/٥) وانظر الجامع (٥٠٢) .

(٦) جامع الترمذي (٦٣٢) .

للتحسين عنده أيضاً ، والذي يظهر لي مما تقدم أن من كان كثير الخطـــأ لدرجـــة أن أكـــثر النقـــاد يصفونه بالترك أو بعدم كتابة حديثه فهو عند الترمذي في منزلة المتهم بالكذب من حيث عدم تحسين حديثه ، وأما من كان كثير الخطأ والنقاد مختلفون في الرواية عنه أي لم يتفق أكثرهم علـــى تركـــه وإنما هذا اختيار بعضهم فهو عند الترمذي مقبول من حيث تحسين حديثـــه إذا اســـتكمل الشـــروط المتبقية، ومن هذا الصنف ابن أبي ليلى ومجالد وابن لهيعة ، ومن طالع جامع الترمذي بعناية سيرى مدى اهتمامه رحمه الله بأقوال النقاد قبله ، وخير شاهد موجز على ذلك علله الصغير .

وبقي أن نتكلم – الآن – عن آخر مسائل هذا الشرط وهي : هل حسَّـــن الـــترمذي لمتـــهم بالكذب ؟ وهي المسألة الثالثة والأخيرة المتعلقة بالشرط الأول من شروط الحسن عنده .

المسألة الثالثة : هل حسَّن الترمذي حديثاً لراوٍ متهم بالكذب ؟

حسّن الترمذي عدداً من الأحاديث لرجلين هما الحارث الأعور وكثير بن عبدالله المزني وقد اتهما بالكذب من قبل بعض المحدثين قبله، فقد حسَّن ثلاثة أحاديث من رواية الحارث بـــن عبـــد الله الأعور ، وقد نقل الترمذي نفسه أن الشعبي كان يقول : (حدثنا الحارث الأعور وكـــان كذابـــاً)[١] ، وقال إبراهيم النخعي : (الحارث اتُّهم)[٢] ، وقال أبو اسحاق السبيعي : (زعم الحارث الأعور وكـــان كذاباً)[٣] ، وقال أبوبكر بن عياش : (كانوا يقولون : إنه صاحب كتب كذاب) ، وكذا اتهمه علي بـــن المديني ، وأبو خيثمة[٤].

والترمذي يصفه بالضعف في عدة مواطن من جامعه من دون أن يغلِّظ في عباراته فيقـــول مثلاً : (وقد ضعّف بعض أهل العلم الحـــارث الأعـــور)[٥] ، ويقـــول : (والحـــارث يضعـــف فـــي الحديث)[٦] ، ويقول : (وفي الحارث مقال)[٧] ، فكأنه لا يراه متهماً بالكذب ولكن هذا لا ينفـــي أنـــه كذلك عند كثير من المحدثين قبل الترمذي .

والحديث الأول : أخرجه الترمذي من طريق أبي إسحاق السبيعي عن الحارث عـــن علـــي

---

(١) العلل الصغير (٥/٧٥٥) .

(٢) تهذيب الكمال (٥/٢٤٦) .

(٣) المصدر السابق (٥/٢٤٧) .

(٤) المصدر السابق (٥/٢٤٨) .

(٥) جامع الترمذي (٢/٧٣) ، (٤/٤١٦) .

(٦) المصدر السابق (٣/١٧٧) .

(٧) المصدر السابق (٥/١٧٣) .

قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (**للمسلم على المسلم ست بالمعروف : يسلم عليه إذا لقيه ، ويجيبه إذا دعاه ، ويشمته إذا عطس ، ويعوده إذا مرض ، ويتبع جنازته إذا مات ، ويحب له ما يحب لنفسه**) . (وفي الباب عن أبي هريرة وأبي أيوب والبراء وأبي مسعود . قال أبوعيسى : هذا حديث حسن ، وقد روي من غير وجه عن النبي **صلى الله عليه وسلم** ، وقد تكلم بعضهم في الحارث الأعور)[١] .

وبعده أخرج حديث أبي هريرة [٢] وصححه وهو قريب اللفظ جداً من حديث الحارث ، وقد صححه مسلم [٣] أيضاً ، ويشهد لحديث البراء بن عازب المتفق عليه[٤]، ولعل الترمذي أقدم على تحسين هذا الحديث لشهرته وصحة ثبوته عن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** من طرق أخرى بالإضافة إلى أن الحارث الأعور عنده ليس في حد المتهم بالكذب كما يظهر من عباراته المتقدمة .

والحديث الثاني : أخرجه الترمذي عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي قال : " **كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا عاد مريضاً قال : أذهب البأس ربّ الناسِ ، واشفِ فأنت الشافي لا شفاء إلا شفاؤك، شفاءً لا يُغادر سقماً** "[٥] .

ويُغني عنه من جهة ، ويشهد له من جهة أخرى حديث عائشة رضي الله عنها الذي صححه البخاري ومسلم [٦] وهو مطابق له في اللفظ ، كذلك حديث أنس عند البخاري في صحيحه [٧]، فمتن الحديث محفوظ عن رسول الله بلا شك ، ولعل الترمذي أورده من طريق الحارث الأعور ليقينه بصحة هذا الحديث .

والحديث الثالث : أخرجه عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي قال : "**من السُنة أن تخوج إلى العيد ماشياً ، وأن تأكل شيئاً قبل أن تخرج** "[٨] .

والشطر الأول منه له شواهد ضعيفة منها حديث سعد القرظ : " **أن النبي صلى الله عليه**

---

(١) المصدر السابق (٢٧٣٦) .
(٢) المصدر السابق (٢٧٣٧) .
(٣) صحيح مسلم (٢١٦٢) .
(٤) صحيح البخاري (١٢٣٩) وصحيح مسلم (٢٠٦٦) .
(٥) الجامع (٣٥٦٥) .
(٦) صحيح البخاري (٥٧٤٣) ، وصحيح مسلم (٢١٩١) .
(٧) صحيح البخاري (٥٧٤٢) .
(٨) الجامع (٥٣٠) .

وسلم كان يأتي العيد ماشياً "[١] ، وحديث أبي رافع نحـــوه [٢]، ومرســل لابــن المسـيب وآخــر للزهري [٣] ، قال المباركفوري : (أحاديث الباب وإن كانت ضعافاً ، لكن بعضها يعتضد ببعـض)[٤]، وحسنه الألباني لشواهده[٥]، أيضاً .

والشطر الثاني منه يشهد له ما أخرجه البخاري في صحيحه[٦]عن أنس رضـــي الله عنـــه : "**كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات**" وصححـــه الــترمذي[٧] أيضاً .

ولعل الترمذي تساهل في تحسينه لأن الحديث لم يتضمن لفظاً لرسول الله **صلـــى الله عليـــه وسلم** ، ولأن مضمونه يدل على حكم مستحب غير ملزم للمكلف ، ثم لعمل أكثر أهـــل العلـــم بـــه، ولهذا قال الترمذي بعده : (والعمل على هذا الحديث عند أكثر أهل العلـــم ، يســتحبون أن يخــرج الرجلُ إلى العيد ماشياً ، وأن لا يركب إلا من عذر) .

وعلى أية حال فالترمذي – كما هو ظاهر عباراته – لايــرى أن الحــارث الأعــور متــهم بالكذب كما هو رأي ابن معين والنسائي[٨] أيضاً، ولعله في ذلك يتأول لفظة " الكذب " التي أطلقـــها غير واحد من المعاصرين للحارث كما فعل الذهبي[٩] مثلاً ، ثم إن الحديثين الأول والثاني محفوظان عن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** من غير طريق الحارث الأعور ، والحديـــث الثـــالث شـــطره الثاني محفوظ كذلك ، ولشطره الأول عدة شواهد صالحة للتقوية بالإضافة إلى قرائن أخرى .

وأما كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المُزني المدني، فقد حَسَّن الـــترمذي لـــه ثلاثـــة أحاديث أيضاً ، وقد قال الشافعي فيه : (ذاك أحد الكذَّابين أو أحد أركان الكذب) [١٠].

---

(١) أخرجه ابن ماجه (١٢٩٤) والبيهقي في سننه الكبرى (٢٨٧،٢٨١/٣) ,

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٢٩٧) (١٣٠٠) .

(٣) أحكام العيدين للفريابي (١٨، ٢٦، ٢٧) .

(٤) تحفة الأحوذي (٧٢/٣) .

(٥) صحيح سنن الترمذي (١٦٤/١) ، وإرواء الغليل (١٠٣/٣) .

(٦) صحيح البخاري (٩٥٣) .

(٧) الجامع (٥٤٣) .

(٨)انظر تهذيب الكمال (٢٤٩/٥) فقد قالا فيه : ليس به بأس !!

(٩) انظر ميزان الاعتدال (٤٣٧/١) والنبلاء (١٥٣/٤) فقد تأول لفظة الكذب بالخطأ ، وبالكذب في الــرأي أي فــي غلوه في التشيع .

(١٠) تهذيب الكمال (١٣٨/٢٤) .

وقال أبو داود السجستاني : (كان أحد الكذأبين) ، وجرحه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين جرحاً شديداً [١]، وقال النسائي والدار قطني : (متروك الحديث) ، وقال ابن حبان : (روى عن أبيه عن جده نسخة موضوعة)[٢] .

وقد انتقد الترمذي لتحسينه بعض مرويات كثير بن عبد الله المزني ، فقد قال ابن دحية [٣] في حديث كثير عن أبيه عن جده مرفوعاً في عدد التكبيرات في صلاة العيد : (وكم حَسّن الترمذي في كتابه من أحاديث موضوعة أو أسانيد واهية ، منها هذا الحديث ، فإن الحسن عندهم ما نزل عن درجة الصحيح ، ولا يُردُ عليه إلا من كلامه ، قال في " علله " التي في آخر كتابه " الجامع " : والحديث الحسن عندنا ...)[٤] .

كأنه يشير إلى وجود تعارض بين تحسين الترمذي لكثير بن عبد الله وبين اشتراطه في تعريفه عدم تحسين حديث من اتهم بالكذب .

وقال الزيلعي : (وكثير هذا مجمع على تضعيفه ، ولم يوافق الترمذي على تصحيح حديثه في موضع ، وتحسينه في آخر)[٥] .

وقال الحافظ ابن حجر : (أنكر جماعة تحسينه على الترمذي)[٦] ، يعني حديث تكبيرات صلاة العيد .

وظاهر تصرف الترمذي في " جامعه " أنه حسن الظن بكثير فقد صحح له حديث :"الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حرم حلالاً وأحل حراماً ... "[٧] ، ولم يذكره بالضعف في أي موطن لا في جامعه ، ولا علله الكبير أو الصغير ، ويغلب على الظن أنه تبع في ذلك شيخه البخاري فقد قوَّى حديثاً لكثير بن عبد الله [٨]، وحَسَّن آخر[١]، وكذلك ابن خزيمة أخرج في صحيحه[٢] له أيضاً

---

(١) المصدر السابق (١٣٧/٢٤، ١٣٨، ١٣٩) .

(٢) كتاب المجروحين (٢٢١/٢) .

(٣) هو عمر بن حسن بن علي بن الجُمَيّل بن دحية الكلبي الأندلسي، ولد سنة ٥٤٦هـ وتوفي سنة ٦٣٣هـ، ورحل إلى عدة بلدان من جهة المشرق كأصبهان ونيسابور واستقر به المقام في مصر ، وقد طعن فيه عدد من العلماء في عصره. انظر النبلاء (٣٨٩/٢٢-٣٩٥) ولسان الميزان (٢٩٢/٤-٢٩٨) .

(٤) نصب الراية (٢١٧/٢-٢١٨) .

(٥) المصدر السابق (٤٢٥/٢-٤٢٦) .

(٦) التخليص الحبير (٨٤/٢) .

(٧) الجامع (١٣٥٢) .

(٨) انظر العلل الكبير (ص٩٣-٩٤) .

تأثراً بالبخاري فيما يبدو .

قال الحافظ ابن حجر : (وكثير بن عبد الله ضعيف عند الأكثر ، ولكن البخاري ومن تبعه كالترمذي وابن خزيمة يقوون أمره)[٣] ، وقال : (كثير ضعيف عند الأكثر ، لكن البخاري مشاه وتبعه الترمذي)[٤] .

فالرجل في نظره ليس بمتهم ولا متروك ، ولذا صحح له حديثاً ، وحسن له ثلاثة أحاديث هي :

الحديث الأول : يرويه كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده : " **أن النبي صلى الله عليه وسلم كبَّر في العيدين في الأولى سبعاً قبل القراءة ، وفي الآخرة خمساً قبل القراءة** " [٥] ، وقال الترمذي بعده : (حديث جد كثير حديث حسن ، وهو أحسن شيء روي في هذا الباب عن النبي **صلى الله عليه وسلم**)، وسأل البخاري عنه فقال : (ليس في الباب شيء أصح من هذا ، وبه أقول ، وحديث عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في هذا الباب هو صحيحٌ أيضاً)[٦] .

فحديث عمرو بن شعيب يشهد له ، ومما يقوي الظن بثبوت الحديث أيضاً ما ورد في قول الترمذي: (وهكذا روي عن أبي هريرة أنه صلى بالمدينة نحو هذه الصلاة ، وهو قول أهل المدينة) ، فهذا عمل ظاهر من صحابي ملازم لرسول الله **صلى الله عليه وسلم** في عبادة وبمحضر جمع من الصحابة وغيرهم من فقهاء المسلمين من أهل المدينة ، وهذا مما لا اجتهاد ولا مجال للرأي فيه لأن الأمر يتعلق بعبادة هي من شعائر أهل الإسلام .

والحديث الثاني : يرويه كثير كسابقه مرفوعاً : " **إن الدين ليأرِزُ** [٧]**إلى الحجاز كما تأرِزُ الحيةُ إلى جُحرها ، وليعقلنَّ** [٨] **الدين من الحجاز معقل الأُرويّة** [٩]**من رأس الجبل ، إن الدين بدأ**

---

(١) تهذيب الكمال (١٣٩/٢٤) .

(٢) صحيح ابن خزيمة (١٤٣٨، ١٤٣٩، ٢٤١٢، ٢٤٢٠) .

(٣) فتح الباري (٥٢٨/٤) .

(٤) فتح الباري (٣٢٧/٧) .

(٥) الجامع (٥٣٦)

(٦) العلل الكبير (ص٩٣-٩٤) .

(٧) أي ينضم ويجتمع.

(٨) أي يتحصل.

(٩) أي أنثى الماعز الجبلي.

غريباً ، ويرجع غريباً ، فطوبى للغرباء الذين يُصلحون ما أفسد الناس من بعدي من سُنتي "[١] .

وللحديث شواهد عدة ، أقربها له من حيث الإجمال وعموم المعنى حديث ابن عمر رضي الله عنهما في صحيح مسلم[٢] : " إن الإسلام بدأ غريباً ، وسيعود غريباً كما بدأ ، وهو يأرز بين المسجدين كما تأرز الحية إلى جحرها " .

والحديث الثالث : كسابقه عن كثير به مرفوعاً : **" إنه من أحيا سُنة من سنتي قد أُميتت بعدي فإن له من الأجر مثل من عمل بها من غير أن ينقص من أجورهم شيئاً ، ومن ابتدع بدعة ضلالة لا ترضي الله ورسوله كان عليه مثل آثام من عمل بها لا ينقص ذلك من أوزار الناس شيئاً"** [٣].

وللحديث شواهد عدة ، أقربها له من حيث عموم المعنى حديث أبي هريرة الذي صححه مسلم [٤] والترمذي [٥] وغيرهما عن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** : **" من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من يتبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً ، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من يتبعه ، لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً "** .

ونخلص مما سبق الى أن الترمذي لم يحسن لرجلٍ متهم بالكذب عنده ، وإن كان حسن أحاديث قليلة لرجال اتهمهم بعض المحدثين ممن جاء قبله ، فلم يوافقهم على ذلك .

فيكون بذلك قد التزم التزاماً كلياً تاماً بهذا الشرط فيما حسنه من أحاديث، ولا يُعترض عليه بتحسينه لأحاديث للحارث الأعور ولكثير بن عبد الله المزني؛ لأن رأيه فيهما كما اتضح لنا أنهما ليسا من المتهمين بالكذب أو من المتروكين ، ولم يشذ في ذلك ، فقد وافقه ابن معين في بعض الروايات عنه على رأيه في الحارث ، ووافق البخاري على رأيه في كثير بن عبد الله المزني ، وإن كان ذلك مخالفاً لما عليه أكثر النقاد ، ومع ذلك فقد احتاط للأمر بأن تكون لمتون أحاديثهما محفوظة عن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** من جهات أخرى ، وراعى القرائن فيما لم يتوفر فيه ذلك كما مر معنا في الحديث الثالث للحارث ، والحديث الأول لكثير .. والله أعلم .

---

(١)الجامع (٢٦٣٠)

(٢) صحيح مسلم (١٤٦) .

(٣) الجامع (٢٦٧٧) .

(٤) صحيح مسلم (٢٦٧٤) .

(٥) الجامع (٢٦٧٤) .

المطلب الثاني : عدم الشذوذ .

لم يحدد الترمذي معنى الحديث الشاذ عنده ، كما لم أجده وصف فـــي جامعـــه أي حديـــث بالشذوذ ، ولم يستعمل مطلقاً هذا اللفظ أو أحد مشتقاته : (شاذ ، شذوذ ، شذ ... الخ) ، مما صعـــب علينا تحديد مراده من هذا الاصطلاح، لا سيما وأن المحدثين لم يتفقوا على تعريف واحد له .

وفيما يلي سأذكر تعريف الشاذ في اللغة ، ثم أستعرض ما وقفتُ عليه من تعريفات المحدثين للشاذ واستعمالاتهم له ، ثم أحاول استخلاص الخطوط العريضة من مجمل ذلـــك ، ذاكـــراً ترجيـــح بعض العلماء لمعنى الشاذ عند الترمذي ، مع بيان ما هو الراجح في نظري .

تعريف الشاذ لغة : قال ابن فارس في مادة " شذ " : (الشين والـــذال يـــدلُ علـــى الانفـــراد والمفارقة ، شذ الشيء يشذ شذوذاً)[١] ، وقال الأزهري : (شذ الرجل إذا انفرد عن أصحابه ، كذلـــك كل شيء منفرد فهو شاذ)[٢] .

وفي العُرف يُستعمل للذم غالباً ، ومن ذلك ما استقر الاصطلاح عليه من أن الحديث الشـــاذ نوع من أنواع الحديث المردود .

ومن تعاريف المحدثين للشاذ واستعمالاتهم له التي وقفتُ عليها :

١- قول شعبة : (لا يجيء الحديث الشاذ إلا من الرجل الشـــاذ)[٣] ويحتمـــل أنـــه أراد التفرد أو المخالفة أو كليهما .

٢- قال أبو يوسف القاضي : (لم يبلغنا عن رسول الله **صلى الله عليه وســـلم** ولاعـــن أحد من أصحابه أنه أسهم للفرسين إلا حديث واحد ، وكان الواحد عندنا شاذاً لا نأخذ به)[٤] والظاهر أنه أراد التفرد بحديث ممن لا تحتمل حاله ذلك، سواء خالف أم لم يخالف .

٣- قول الإمام الشافعي : (ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة حديثاً لم يروه غـــيره، إنما الشاذ من الحديث : أن يروي الثقات حديثاً فيشذّ عنهم واحدٌ فيخالفهم)[٥] . وهو (قول جماعة مـــن

---

(١) معجم مقاييس اللغة (١٨٠/٣) .

(٢) تهذيب اللغة (٢٧١/١١) .

(٣) مقدمة الكامل لابن عدي (٨١/١) والكفاية (ص١٧١) .

(٤) الرد على سير الأوزاعي (ص٤١) وقد ورد لفظ الشاذ عنده أيضاً (ص ٢٤، ٣١) .

(٥) آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم (ص٢٣٣) ، وبنحوه في معرفة علوم الحديث للحاكم (ص١١٩) .

أهل الحجاز أيضاً)[١] .

٤- قول الإمام أحمد في حديث للأحاديث الصحيحة : (إنه من الشـــاذ المُطَّـرح)[٢] ، فاستعمل الشاذ في الحديث الذي يرويه الثقة [٣] وخالف فيه غيره ممن هو أولى منه[٤] .

٥- قال علي بن المديني في حديث : (إسناد حسن ولكنه حديث شاذ غير معـــروف .. وقد روي عن عثمان وعلي وأبي بن كعب بأسانيد جياد أنهم أفتوا بخلافه)[٥] .

٦- قال أبو داود في وصف أحاديث كتابه " السنن " : (والأحاديث التي وضعتـــها فـــي كتاب السنن أكثرها مشاهير ... والفخر بها أنها مشاهير ، فإنه لا يحتج بحديث غريب ولو كان مـــن رواية مالك ، ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم ، ولو احتج رجل بحديث غريب وجـــدت مـــن يطعنُ فيه ، ولا يحتجُ بالحديث الذي قد احتج به إذا كان الحديث غريباً شاذاً)[٦] .

فجمع بين الغرابة والشذوذ هنا من دون ذكر للمخالفة مقتصراً على وجود الانفراد .

٧- قال الأثرم : (والأحاديث إذا كثرت كانت أثبت من الواحد الشاذ ، وقد يهم الحـــافظ أحياناً)[٧] ، وظاهر استعماله للشاذ هنا يريد به المخالفة كما عند الشافعي ، وهكذا فهمه الحافظ ابـــن رجب [٨] أيضاً.

٨- قال صالح بن محمد الأسدي الملقب بـــ"جزرة " : (الحديث الشاذ : الحديث المنكـــر الذي لا يعرف)[٩] .

٩- قال أبو عبد الله الحاكم : (فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة مـــن الثقـــات وليـــس

---

(١) الإرشاد للخليلي (١/١٧٦) .

(٢) شرح علل الترمذي (١/٤١٠) .

(٣) حديث أسماء بنت عميس في نهي رسول الله **صلى الله عليه وسلم** لها أن تحِد على زوجها المتوفى أكـــثر مـــن ثلاثة أيام، وسند الحديث قوي أخرجه أحمد في المسند (٦/٣٦٩، ٤٣٨) .

(٤) حديث أم سلمة وغيرها مرفوعاً : " لا يحل لامرأة مسلمة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحِد فوق ثلاثـــة أيـــام إلا على زوجها أربعة أشهر وعشراً " . أخرجـــه البخـــاري (٥٣٣٦) ومســـلم (١٤٦٨) (١٤٩٠) وابـــن حبـــان (١٠/١٣٧-١٤٠) والإحداد أمر زائد على العدة التي نص القرآن على أنها أربعة أشهر وعشراً أيضاً .

(٥) الاستذكار لابن عبدالبر (٣/٨٣) .

(٦) رسالة أبي داود (ص٢٩) .

(٧) فتح المغيث للسخاوي (١/٢٣١) .

(٨) شرح علل الترمذي (١/٤٥٧) .

(٩) الكفاية (ص١٧١) .

للحديث أصل متابع لذلك الثقة)[١] .

١٠- قال الحافظ الخليلي : (والذي عليه حفّاظ الحديث ، الشاذ : ما ليس لـــه إلا إسـناد واحد يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة ، فما كان غير ثقة فمتروك لا يُقبل ، وما كان عـــن ثقـة يتوقف فيه ولا يحتج به)[٢].

ونجد في الأقوال السابقة أن الشافعي وعلي بن المديني وأحمد بن حنبل والأثـرم اسـتعملوا الشاذ في الحديث الذي وقعت فيه مخالفة من الثقة لمن هو أولى منه ضبطاً أو عدداً .

وظاهر كلام أبي داود وصالح جزرة والحاكم والخليلي أن الشاذ هو الحديـث الفـرد الـذي ينفرد به الراوي ولا يعرف إلا عنه ولا يُتابع عليه ، وقد يوصف بالغرابة كما فعـل أبـو داود ، أو بالنكارة كما فعل صالح جزرة ، وقيّد الحاكم ذلك بالثقة ، إلا أن الخليلي نص على أن الشـاذ يطلـق على تفرد الثقة وغير الثقة، وهذا ما يدل عليه كلام أبي داود وصالح جـزرة ، ولـم يقيـد هـؤلاء الحديث الشاذ بالمخالفة كما صنع الشافعي ومن وافقه ، بل جعلوا التفرد كافياً لإطلاق وصف الشـذوذ على الحديث خالف أم لم يخالف .

والمحصلة النهائية أن المحدثين استعملوا الشاذ بمعنيين :

الأول : ما رواه الثقة مخالفاً غيره من الثقات ، وهذا رأي الشافعي وعلي بن المديني وأحمـد ابن حنبل والأثرم ، وجماعة من أهل الحجاز .

الثاني : ما رواه الثقة – أو غيره عند الخليلي – منفرداً به ولم يتابع عليـه ولـو لـم تقـع مخالفة .

ويحتمل كلام شعبة وأبي يوسف القاضي إطلاق الشاذ على الحديث الفرد سواء خالف روايـة غيره أم لم يخالف ما دام لا يحتمل منه ذلك التفرد .

قال الحافظ ابن حجر : (والحاصل من كلامهم أن الخليلي يسوي بين الشاذ والفرد المطلـق، فيلزم على قوله أن يكون في الشاذ : الصحيح وغير الصحيح، فكلامه أعم ، وأخـص منـه كـلام الحاكم لأنه يقول : إنه تفرد الثقة ، فيخرج تفرد غير الثقة، فيلزم على قوله أن يكون فـي الصحيـح الشاذ ، وغير الشاذ ، وأخص منه كلام الشافعي)[٣] .

فعلى أي المعنيين يُفسر الشاذ عند الترمذي ؟

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص١١٩) .

(٢) الإرشاد (١/١٧٦-١٧٧) .

(٣) النكت لابن حجر (٢/٦٥٢-٦٥٣).

ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أن مراد الترمذي المعنى الأول ، فقال : (وأما الحسن في اصطلاح الترمذي فهو : ما رُوي من وجهين ، وليس في رواته من هو متهم بالكذب ، ولا هو شاذ مخالف للأحاديث الصحيحة)[١] .

وكذا الحافظ ابن رجب قال : (والظاهر أنه أراد بالشاذ ما قاله الشافعي ، وهو أن يروي الثقات عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه)[٢] .

وأما ابن سيد الناس فيرى أن الشاذ عند الترمذي يشمل المعنيين، فقال أثناء شرحه لشروط الحسن عنده : (والثاني والثالث : يرجعان إلى المتن ، وهو أن لا يكون شاذاً ، ويروى من غير وجه نحوه ، ولعلهما إذا حُقِّقا كانا واحداً ،وسيوضح ذلك التعريف بالشاذ ما هو ؟)[٣] .

ثم ساق تعريفي الشافعي والحاكم ، وعقب بقوله : (والذي يظهر من كلام الترمذي التوسع في ذلك ، وأن تفرد المستور داخل في مسمى الشاذ)[٤] .

واختار الحافظ ابن حجر[٥] أن مراد الترمذي بالشاذ هو ما خالف فيه الراوي من هو أحفظ منه أو أكثر، سواء انفرد به أم لم ينفرد كما هو تعريف الشافعي .

وما اختاره ابن تيمية وابن رجب وابن حجر يتأيد بالآتي :

١- لو كان مراد الترمذي بالشاذ هو عدم التفرد لما كان قوله : " وأن يروى من غير وجه .. " معنى، إذ سيكون الكلام مكرراً ، والأصل عدم التكرار، وحمل الكلام على التأسيس أولى من حمله على التأكيد لا سيما في التعاريف[٦] .

٢- استعمل الترمذي للتفرد مصطلح الغرابة كما هو واضح من كلامه وأمثلته التي ساقها لبيان معاني الغرابة عند المحدثين ، فلو أنه أراد عدم التفرد لقال: وأن لا يكون الحديث غريباً ، ولما قال : أن لا يكون شاذاً ، فاتضح بهذا أنه لم يرد عدم التفرد ولم يكن يعنيه .

٣- لا يختلف المحدثون في أهمية عدم مخالفة الحديث الذي يحتج به لما هو أثبت منه وأصح، سواء عبروا عن ذلك بعدم الشذوذ ، أو بعدم النكارة ،أو بأي عبارة مؤدية للمقصود ومحققة

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/٣٩) .
(٢) شرح العلل (١/٣٨٤) .
(٣) النفح الشذي (١/٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤١) .
(٤) النفح الشذي (١/٢٤٤، ٢٤٥) .
(٥) النكت لابن حجر (١/٤٠٦) .
(٦) المصدر السابق .

للمعنى ، ولو استبعدنا شرط عدم الشذوذ للحظات ، ونظرنا في الشرطين الآخرين .ثم تساءلنا: أيهما الأولى أن نضيف شرطاً ثالثاً ينص على أن لا يخالف ذلك الحديث غيره من الأحاديث الثابتة أو يكون الشرط عدم تفرد ذلك الراوي بالحديث ؟!

ثم أليس قوله : وأن يروى من غير وجه كقوله : وأن لا يكون الحديث فيه تفرد من حيث المعنى ؟! ، أفلا يكون من الأولى اشتراط عدم المخالفة ليتم الاحتياط والاحتراز للحديث المضعف الذي يصلح أن يُحسَّن ؟ .

وعلى هذا فإذا فسرنا شرط عدم الشذوذ بأن المراد منه عدم التفرد نكون قد فسرناه بمعنى متكرر ولا يُضيف معنى حقيقيا، بل يصبح وجوده وعدم وجوده سيان .

وإذا فسرناه بأن المراد منه عدم المخالفة لما هو أولى منه، نكون فسرناه بمعنى يُضيف للشرطين الآخرين شرطاً مهماً لا يختلف المحدثون قاطبة في أهميته وأصالته، ولا يغني عنه غيره من الشروط الأخرى .

٤- لو فرضنا أنه أراد بالشاذ عدم التفرد ، فماذا سيكون موقفه من حديثٍ يرويه ضعيف لم يتهم وله شاهد مثله ، ولكن ذلك الحديث يخالف ما هو أصح منه ؟

هل سيحسن الترمذي الحديث مع وجود المخالفة ؟ أو سيمتنع عن ذلك ؟

والأقرب لمنهج علماء الحديث كافة ، بل لمنهج الترمذي نفسه أنه لن يحسن ذلك الحديث ، وفي المثال التالي دليل قوي وواضح على ذلك، فقد أخرج حديثاً عن علي الأزدي عن ابن عمر مرفوعاً : " **صلاة الليل والنهار مثنى مثنى** "[1] ، ثم قال بعده : (ورُوي عن عبد الله العُمري عن نافع عن ابن عمر عن النبي **صلى الله عليه وسلم** نحو هذا ، والصحيح ما رُوي عن ابن عمر أن النبي **صلى الله عليه وسلم** قال : " **صلاة الليل مثنى مثنى** " ، وروى الثقات عن عبد الله بن عمر عن النبي **صلى الله عليه وسلم** ، ولم يذكروا فيه صلاة النهار ، وقد رُوي عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر : **أنه كان يصلي بالليل مثنى مثنى ، وبالنهار أربعاً**) .

وعلي بن عبد الله البارقي الأزدي صدوق ربما أخطأ[2] ، وقد تابعه على روايته عبد الله بن عمر بن حفص العمري وهو ضعيف [3]، ومع ذلك فلم يحسن الترمذي هذا الحديث ؛ لأن الثقات خالفوا في ذلك فرووه عن ابن عمر بدون لفظة " والنهار "، ثم ساق الترمذي قرينة أخرى، وهي

---

(١) الجامع (٥٩٧) .

(٢) التقريب (٤٧٦٢) .

(٣) التقريب (٣٤٨٩) .

أن ابن عمر كان يتنفل في النهار بأربع ركعات فلو كان حديث الأزدي صحيحاً عنه لما خالفه وهـو المعروف بحرصه الشديد على متابعة السنة .

وهذه ركيزة في منهج الترمذي يدركها كل من يقرأ " جامعه " ، فقد حكم على عدة أحـاديث رواها بعض الرواة منهم الثقة والصدوق ومسيئ الحفظ وخولفوا فيها بأنها غير محفوظة [١]، وكذلـك في عدم الاحتجاج بابن أبي ليلى[٢] إذا غيّر في المعنى أو في الإسناد، ومن البدهي أنه لا يعرف أنـه غيّر إلا بالمعارضة .

فاشتراط عدم المخالفة شرط أساسي لقبول الأحاديث ، سواء ذكر تحت مسمى الشاذ أو غيره من المسميات ، ولو لم نقل ذلك لانهار منهج المحدثين في تعديل الرواة وجرحهم، إذ هو قائم علـى معارضة مرويات الرواة بما رواه الثقات الحفاظ المتفق على حفظهم وإتقانهم كما هـو ظـاهر مـن كتاب التمييز للإمام مسلم، والعلل الكبير للترمذي، والعلل لابن أبي حاتم وللدار قطني وغيرهم .

ومتى خولف الضعيف ممن هو أقوى منه يترجح بقُوةِ ضَعْفُه وأنه أخطأ في ذلك الحديـث ، فيصبح غير صالح للتقوية لقيام دليل على ضعفه وظهور برهان معلوم وبيِّن على خطئـه ، وإنمـا يصلح حديث الضعيف للتحسين ما لم يقم دليل على ضعفه أي لم يخالف ممن هو أقوى منه .

ولا ندري لماذا على وجه التحديد اختار الترمذي لفظ الشاذ ولم يختر لفظ المنكر وهـو قـد استخدمه في " جامعه " [٣] في الحكم على الأحاديث ، لاسيما وأن الشاذ مقيد فـي كـلام الشـافعي بمخالفة الثقة ، والحسن عند الترمذي كما هو ظاهر تعريفه يخص من ضَعُفَ ، ولكن لعلـه اختـار مذهب التعميم فأدخل الشاذ في كل حديث مخالف لما هو صحيح وثابت، سواء رواه الثقة أو غـيره ، والخلاف في ذلك هين إذ لا مشاحة في الاصطلاح، لا سيما في عصره حيث لم تستقر كثـير مـن المصطلحات استقراراً تاماً .

ومع الوجاهة الظاهرة للقول بأن الشاذ في مراد الترمذي هو مخالفة الأحاديث الصحيحـة إلا أنه يُشكل عليه أنني وجدت عدداً من الأحاديث التي حسنها فيها مخالفة لأحاديث صحيحة ، سـأذكرها فيما يلي ، ثم أجيب عن سؤال مهم له علاقة بذلك وهو : متى لا تكون المخالفة مانعاً من التحسـين عند الترمذي ؟

---

(١) انظر الجامع : (٢٠٣، ٣٨٦، ٦٩٤، ١٠٢٤، ٣١٦٣) .

(٢) العلل الصغير (٧٤٦/٥) .

(٣) الجامع – انظر مثلاً (٧٨٩، ١٧٨٢، ١٨٥٦، ٢٦٩٩، ٢٧١٣، ٣٨٦٦) .

ومن الأمثلة على ذلك ما يلي :

المثال الأول : حديث يرويه الحجاج بن أرطاة عن عطية بن سعد العوفي عن ابـــن عمـــر قال : " **صليتُ مع النبي صلى الله عليه وسلم الظهر في السفر ركعتين ، وبعدها ركعتين** " [١] .

قال الترمذي فيه : (هذا حديث حسن ، وقد رواه ابن أبي ليلى عن عطية، ونافع عـــن ابـــن عمر)[٢] ثم ساق لفظ حديث ابن أبي ليلى : " **صليتُ مع النبي صلى الله عليه وســـلم فـــي الحضـــر والسفر : فصليت معه في الحضر الظهر أربعاً وبعدها ركعتين ، وصليت معه في الســـفر الظـــهر ركعتين وبعدها ركعتين ،والعصر ركعتين ولم يصل بعدها شيئاً ، والمغرب فـــي الحضـــر والســـفر سواء ثلاث ركعات لا تنقص في الحضر ولا في السفر ، وهي وتر النهار ،وبعدها ركعتين** "[٣].

قال الترمذي بعده : (هذا حديث حسن)[٤] .

والحديثان ضعيفان لضعف عطية وابن أبي ليلى ، والحجاج مدلس كثـــير التدليـــس [٥]ولـــم يصرح بسماعه من عطية، ولا يستبعد أن يكون دلسه عن ابن أبي ليلى وهو كوفي مثله .

وهذا مخالف لما رواه الثقات عن ابن عمر ، منهم حفص بن عاصم فقد قال : (ســـافر ابـــن عمر رضي الله عنهما فقال : صحبتُ النبي **صلى الله عليه وسلم** فلم أره يُسبِّح في السفر)[٦] .

وقد وصف الإمام مسلم خبر عطية وابن أبي ليلى السابق بأنه : (خبر مستنكر) وأشار إلـــى أن الأسانيد الصحاح الثابتة تخالفه ثم قال : (فهذه أسانيد صحاح كل واحدة منها ثابت على انفـــراده ، وهم جماعة منهم : حفص بن عاصم بن عمر ، وعيسى بن طلحة بن عبيد الله ، وعثمان بن عبد الله ابن سراقة ، ووبرة بن عبد الرحمن ، حكوا ذلك عن ابن عمر ترك النبي **صلـــى الله عليـــه وســـلم** السُبحة في السفر قبل المكتوبة وبعدها ، ونافع حكى ترك ابن عمر ذلك)[٧] .

وقال الإمام ابن خزيمة : (وقد روى الكوفيون أعجوبة عن ابن عمر إني خائف أن لا تجـــوز روايتها إلا بتبيين علتها)[٨] ثم ساق الحديث ، وقال بعده : (وهذا خبر لا يخفى على عـــالم بـــالحديث

---

(١) الجامع (٥٥١) .

(٢) الجامع (٥٥١) .

(٣) الجامع (٥٥٢) .

(٤) الجامع (٥٥٢) .

(٥) تهذب الكمال (٥/٤٢٤- ٤٢٧) .

(٦) أخرجه البخاري (١١٠١) .

(٧) التمييز (ص٢١٠) .

(٨) صحيح ابن خزيمة (١/٢٤٤) .

أن هذا غلط وسهو عن ابن عمر ، وقد كان ابن عمر رحمه الله يُنكر التطوع في السفر ويقول : لـــو كنتُ متطوعاً ما باليت أن أُتم الصلاة ، وقال : رأيت رسول الله **صلى الله عليـــه وســـلم** لا يصلـــي قبلها ولا بعدها في السفر)[١] ، (وسالم وحفص بن عاصم أعلم بابن عمر وأحفظ لحديثه من عطيـــة ابن سعد)[٢] .

ولم يبين الترمذي لماذا لم يعتد بهذه المخالفة الصريحة الظاهرة كمـــا فعـــل مســـلم وابـــن خزيمة؟!

وربما أنه رأى أن كلا الأمرين محفوظ عن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** ، وهو في أمـــرٍ يتعلق برُخصة أعني ترك التطوع في السفر كما ورد في قوله : (وروي عن ابـــن عمـــر أن النبـــي **صلى الله عليه وسلم** كان لا يتطوع في السفر قبل الصلاة ولا بعدها ، وروي عنه عن النبي **صلـــى الله عليه وسلم** أنه كان يتطوع في السفر ، ثم اختلف أهل العلم بعد النبي **صلى الله عليـــه وســـلم** : فرأى بعض أصحاب النبي **صلى الله عليه وسلم** أن يتطوع الرجل في السفر ، وبـــه يقـــول أحمـــد وإسحاق ، ولم تر طائفة من أهل العلم أن يصلي قبلها ولا بعدها ، ومعنى من لم يتطوع في الســـفر قبولُ الرخصة ، ومن تطوع فله في ذلك فضل كثير ، وهو قول أكثر أهل العلم : يختارون التطـــوع في السفر)[٣] .

المثال الثاني : يرويه أبو الزبير المكي عن ابن عباس وعائشة : " أن النبي صلىالله عليـــه وسلم أخَّر طواف الزيارة إلى الليل " [٤]، قال الترمذي بعده : (هذا حديث حســـن[٥]، وقـــد رخَّـــص بعض أهل العلم في أن يؤخَّر طواف الزيارة إلى الليل ، واستحب بعضهم أن يزور يـــوم النحـــر ، ووسَّع بعضهم أن يؤخّر ولو إلى آخر أيام منى) .

وهذا مخالف للأحاديث الصحيحة ، فقد ورد في حديث ابن عمـــر[٦] رضـــي الله عنـــهما ،

---

(١) المصدر نفسه، (٢٤٥/١) .

(٢) المصدر نفسه، (٢٤٧/١) .

(٣) الجامع (م/٤٣٦) .

(٤) المصدر نفسه، (٩٢٠) .

(٥) في المطبوع : " حسن صحيح " ، وهذا مخالف لما في الكروخي (ق٦٩/أ) ففيه : " حسن " وكذلك في الإحكـــام للطوسي (١٨١/٤) وتهذيب سنن أبي داود للمنذري وابن القيم (٤٢٨/٢) ، وشرح العراقـــي للـــترمذي (١/ق ١٥٦/أ) وهو الراجح بلاشك .

(٦) صحيح مسلم (١٣٠٨) وأبو دواد (١٩٩٨) وغيرهما .

وجابر[١] رضي الله عنه أن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** طاف طواف الإفاضة نهاراً مع اختلاف بينهما هل صلى الظهر في مكة أم في منى لما رجع .

قال ابن القطان الفاسي : (وعندي أن هذا الحديث ليس يصح ، فإن النبي **صلى الله عليه وسلم** إنما طاف يومئذ نهاراً ، وإنما اختلفوا هل صلى الظهر بمكة أو رجع إلى منى فصلاها بها ، بعد أن فرغ من طوافه .. وأبو الزبير مدلس ولم يذكر هاهنا سماعاً من عائشة ، وقد عُهد يروي عنها بواسطة ، ولا أيضاً من ابن عباس فقد عهد كذلك يروي عنه بواسطة ، وإن كان قد سمع منه... والخلاف في رد حديث المدلس حتى يُعلم اتصاله أو قبوله حتى يعلم انقطاعه ، إنما هو إذا لم يعارضه ما لا شك في صحته ، وهذا فقد عارضه ما لا شك في صحته)[٢] .

وقال ابن القيم : (هذا الحديث وهم ، فإن المعلوم من فعله **صلى الله عليه وسلم** أنه إنما طاف طواف الإفاضة نهاراً بعد الزوال ، كما قال جابر وعبد الله بن عمر وعائشة ، وهذا أمر لا يرتاب فيه أهل العلم بالحديث)[٣] .

وقال أيضاً : (وهذا الحديث غلطٌ بيِّن خلاف المعلوم من فعله **صلى الله عليه وسلم** الذي لا يشك فيه أهل العلم بحجته **صلى الله عليه وسلم** .. ويدل على غلط أبي الزبير على عائشة أن أبا سلمة بن عبد الرحمن روى عن عائشة ، أنها قالت : حججنا مع رسول الله **صلى الله عليه وسلم** فأفضنا يوم النحر .. قال البيهقي : وأصحُ هذه الروايات حديث نافع عن ابن عمر وحديث جابر ، وحديث أبي سلمة عن عائشة يعني : أنه طاف نهاراً ..)[٤] .

وأبو الزبير وصفه بعض النقاد[٥] بالتدليس ، ولم يصرح بالتحديث هنا بل قال البخاري مجيباً الترمذي لما سأله عن سماع أبي الزبير من عائشة وابن عباس : (أما ابن عباس فنعم ، وإن في سماعه من عائشة نظراً)[٦] .

ولم يُتابع أبو الزبير على هذا السند ، وما ورد في سنن ابن ماجه[٧] من أن سفيان الثوري

---

(١) صحيح مسلم (١٢١٨) وغيره .

(٢) بيان الوهم والإيهام (٥/٦٤-٦٧) .

(٣) تهذيب مختصر أبي داود (٢/٤٢٨) .

(٤) زاد المعاد (٢/٢٧٦، ٢٧٧) .

(٥) انظر طبقات المدلسين لابن حجر (ص١٠٨) ولم يصح أن أحداً قبل النسائي وصفه بالتدليس والترمذي لا يتوقف في معنعنه ويصحح له .

(٦) العلل الكبير (ص١٣٤) .

(٧) حديث رقم (٣٠٥٩) .

روى الحديث عن محمد بن طارق عن طاووس وعن أبي الزبير عن عائشة وابن عباس بـــه ففيـه نظر ، لأن الواقع أن الثوري يرويه عن محمد بن طارق عن طاووس مرسلاً عن رسول الله **صلـى الله عليه وسلم**، ويرويه عن أبي الزبير عن عائشة وابن عباس مسنداً كما هو ظاهر السند ، ويـدل على ذلك أمران :

١- أن البخاري قال في ترجمة محمد بن طارق المكي : (عـن طـاووس روى عنـه الثوري وابن عيينة ، مرسل)[١] يعني أنه روى عن طاووس حديثاً مرسلاً ، قال المزي فـي حديـث الثوري عن أبي الزبير : (أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي .. ولم يذكروا حديـث محمـد بـن طارق ، وهو مرسل ، قاله البخاري)[٢] .

ويشهد لذلك أن عدداً من أصحاب المصنفات[٣] أخرجوا الحديث عن الثوري هكذا عن محمـد ابن طارق عن طاووس، وأبو الزبير .. ولم يقولوا وأبي الزبير بالجر بل بالرفع، وهذا دال علـى أن سند أبي الزبير ليس كسند طاووس من حيث الاتصال ، بل هما مختلفان .

٢- المعروف أن طاووساً يروي الحديث مرسلاً[٤] كما ثبت عنه من وجه آخر غير مـا تقدم ، ولم يرو عنه الحديث مرفوعاً فيما اطلعت عليه .

فعند أبي الزبير لا يخلو من انقطاع ، ومرسل طاووس ضعيف لإرساله ، وهما يخالفان مـا ثبت في الأحاديث الصحيحة كما تقدم .

ولا أدري ما هي وجهة نظر الترمذي في تقويته لهذا الحديث ؟ ولو أن المتن كـان يطـوف ليلاً لكان محتملاً ولكن تسمية الطواف بالزيارة هو الذي جعل الحديث شاذاً .

المثال الثالث : يرويه عبيد الله بن زَحْر عن أبي سعيد الرُعيني عـن عبـد الله بـن مـالك اليَحصُبي عن عقبة بن عامر قال : قلت : يا رسول الله، إن أختي نذرت أن تمشي إلى البيت حافيـة غير مُختَمِرة ؟ فقال النبي **صلى الله عليه وسلم : " إن الله لا يصنع بشقاء أختك شـيئاً ، فلـتركب ولتختمِر ولتَصُم ثلاثة أيام "**[٥] .

قال الترمذي : (هذا حديث حسن)[٦] .

---

(١) التاريخ الكبير (١١٩/١) .

(٢) تهذيب الكمال (٤٠٧/٢٥) .

(٣) شرح معاني الآثار (٢١٩/٢-٢٢٠) وطبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ (١٤/٣) وتغليق التعليق (٩٨/٣) .

(٤) مصنف ابن أبي شيبة – الجزء المفقود – (ص١٣٢) والسنن الكبرى للبيهقي (١٤٤/٥) .

(٥) الجامع (١٥٤٤) .

(٦) التقريب (٤٢٩٠) .

عبيد الله بن زَحْر صدوق يخطئ ، وقوله هنا : " ولتصُم ثلاثـــة أيـــام " مخـــالف لمـــا رواه عكرمة عن ابن عباس في قصة أخت عقبة بن عامر وأن رسول الله **صلى الله عليه وســـلم** قـــال : (ولتهدِ بدنة)[١] .

قال العلامة الألباني : (وجملة القول أن ذكر الصيام في الحديث لم يأت من طريق تقوم بـــه الحجة ، لا سيما وفي الطرق الأخرى خلافه ، وهو قوله : " ولتهد بدنة " فهذا هو المحفوظ)[٢] .

وأصل الحديث في الصحيحين[٣]، وليس فيه إلا قولـــه عليـــه صـــلاة والســـلام : (لتمـــشِ ولتركب)، فحديث عبيد الله بن زَحر الذي حسنه الترمذي ضعيف لشذوذ في متنه.

المثال الرابع : يرويه ليث بن أبي سليم عن طاووس عن ابن عباس قال : " تمتع رسـول الله صلى الله وسلم وأبوبكر وعمر وعثمان ، وأول من نهى عنها معاوية "[٤] .

قال الترمذي في آخر باب ما جاء في التمتع : (حديث ابن عباس حديث حسن)[٥] .

وليث بن أبي سليم ضعيف .

والراجح أن رسول الله كان قارناً لا متمتعاً[٦]، ولكن ثبت عن بعض الصحابة[٧] أن رســـول الله **صلى الله عليه وسلم** كان متمتعاً ،والتمتع في لغتهم واصطلاحهم يدخل فيه القِران كما نص على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم[٨].

فلا نستطيع الحكم بالمخالفة على من قال: إن رسول الله كان متمتعاً؛ لأن الخلاف قديم مـــن أيام الصحابة .

ولكن الحديث فيه مخالفة من وجهين :

١- زعمه أن عمر وعثمان رضوان الله عليهما كانا يتمتعان، والمحفوظ عنـــهما أنـــهما

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٢٩٦، ٣٣٠٣) وابن خزيمة في صحيحه (٣٠٤٥) .

(٢) إرواء الغليل (٢٢١/٨) .

(٣) صحيح البخاري (١٨٦٦) وصحيح مسلم (١٦٤٤) .

(٤) الجامع (٨٢٢) .

(٥) الجامع (١٨٦/٣) ، وفي نسخة الكروخي (ق٦٢/ب) وذكر الحديث آخر الباب وبعده مباشـــرة حســـنه مخالفـــاً المطبوع من حيث ترتيب أحاديث الباب .

(٦) انظر زاد المعاد (١٠٧/٢-١٢٢) .

(٧) انظر حديث ابن عمر في صحيح مسلم (١٢٢٧) .

(٨) زاد المعاد (١١٨/٢، ١١٢) .

كانا ينهيان عن التمتع بالعمرة إلى الحج [١].

٢- زعمه أن معاوية رضي الله عنه هو أول من نهى عن التمتع ليس صحيحـــاً ، فـــإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه نهى عنه قبله واشتهر ذلك عنه[٢].

ولعل الترمذي تغاضى عن ذلك لأن المخالفة في كلام الصحابي وليست من كلام رســول الله **صلى الله عليه وسلم** ، ولاحتمال أن يكون المقصود أن عمر وعثمان رضي الله عنهما تمتعاً علـــى عهد رسول الله؛ لأن رسول الله كما هو ثابت أمر كل من لم يسق الهدي بأن يحل من عمرته ويجعـل نسكه التمتع .

ومع ذلك فإن قوله : إن أول من نهى عنها معاوية محل نظر: لضعف ليث بن أبـــي ســليم؛ لأن المحفوظ من روايات الثقات عن ابن عباس رضي الله عنهما أن عمر بن الخطـــاب رضـــي الله عنه نهى عنها .

المثال الخامس : يرويه عبد الله بن محمد بن عقيل عن الرُبيع بنت معـــوذ بـــن عفـــراء أن النبي **صلى الله عليه وسلم** مسح برأسه مرتين بدأ بمؤخر رأسه ثـــم بمقدمـــه وبأذنيـــه كلتيـــهما ، وظهورهما وبطونهما "[٣] .

قال الترمذي : (هذا حديث حسن ، وحديث عبد الله بن زيد أصح من هذا وأجـــود إســـناداً ، وقد ذهب بعض أهل الكوفة إلى هذا الحديث ، منهم وكيع بن الجراح)[٤] .

وابن عقيل هو صدوق في حديثه لين ،ويقال تغير بأخرة[٥].

وحديثه يخالف حديث عبد الله بن زيد في موضعين :

١- قوله : " بدأ بمؤخر رأسه " .

٢- قوله : " مسح برأسه مرتين " .

وفي حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه : **" أن رسول الله صلى الله عليه وســـلم مســـح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر ، بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما حتى رجـــع إلـــى**

---

(١) نهي عمر انظره في: صحيح مسلم (١٢١٧) وفي سنن النسائي (١٥٣/٥) من رواية ابن عباس عنه ، وفي جامع الترمذي (٨٢٤) من وراية عبدالله بن عمر عنه . وأما نهي عثمان رضي الله عنه فانظره في: صحيح البخـاري (١٥٦٣) وصحيح مسلم (١٢٢٣) .

(٢) انظر ما تقدم في الهامش السابق، وانظر جامع الترمذي (٨٢٣) وموطأ مالك (٧٦٣) .

(٣) الجامع (٣٣) .

(٤) المصدر نفسه (٣٣) .

(٥) التقريب (٣٥٩٢) .

المكان الذي بدأ منه " صححه البخاري[١] ومسلم[٢] والترمذي[٣] وقال : (أصح شيء في هذا البـــاب وأحسن).

ولعل الترمذي حسنه لأن الاختلاف في صفة المسح فقط، فيحتمل تعدد أفعـــال المصطفـــى **صلى الله عليه وسلم** في ذلك، لا سيما وأن مسح الرأس وإن وقع بأي صفة أجزأ ، أما قوله: مســـح برأسه مرتين، فالظاهر أنه عد مسحه من مؤخرة الرأس إلى مقدمه مرة ثم عد مسحه مـــن مقدمـــة الرأس إلى مؤخرته مرة ثانية ، والواقع أنها مسحة واحدة .

ويتوجه الآن أن نجيب عن هذا السؤال : متى تكون المخالفة في المتن غير ضـــارة عنـــد الترمذي ؟

فقد وقفت على عدة نصوص يظهر منها أن الترمذي يميل للجمع بين المتون التـــي يظـــهر منها التعارض ولو اختلفت في قوتها ، ومن ذلك :

١- أخرج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده " **أن رسول الله صلى الله عليـــه وســـلم نهى عن تناشد الأشعار في المسجد ..** "[٤] وقال بعده : (حديث حسن .. وقد روي عن النبي **صلـــى الله عليه وسلم** في غير حديث رخصةٌ في إنشاد الشعر في المسجد) .

وجعل عنوان الباب : (كراهية البيع والشراء وإنشاد الضالة والشعر في المســـجد) ، فحمـــل النهي على الكراهة وحمل الإنشاد في المسجد على الرخصة فارتفع التعارض عنده .

٣- وأخرج عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعـــاً : "**إذا بقـــي نصفٌ من شعبان فلا تصوموا**" [٥] وقال بعده : (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح لا نعرفـــه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ ، ومعنى هذا الحديث عند بعض أهل العلم أن يكون الرجل مفطـــراً ، فإذا بقي من شعبان شيء أخذ في الصوم لحال شهر رمضان ، وقد روي عن أبي هريرة عن النبـــي **صلى الله عليه وسلم** ما يُشبه قولهم حيث قال **صلى الله عليه وسلم** : " **لا تقدَمّوا شـــهر رمضـــان بصيام إلا أن يوافق ذلك صوماً كان يصومه أحدكم** " ، وقد دل في هذا الحديث إنما الكراهية علـــى من يتعمّد الصيام لحال رمضان) .

---

(١) صحيح البخاري (١٨٥) وصحيح مسلم (٢٣٥) .

(٢) صحيح البخاري (١٨٥) وصحيح مسلم (٢٣٥) .

(٣) الجامع (٣٢) .

(٤) الجامع (٣٢٢) .

(٥) المصدر نفسه، (٧٣٨) .

٤- وقد ذهب عدد من الحفاظ[١] منهم عبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل وغيرهما أن هذا الحديث منكر لمخالفته الأحاديث الأخرى التي ورد فيها أن رسول الله كان يصوم شعبان كله[٢] ، وفي بعض الألفاظ: كان يصوم أكثر شعبان [٣].

وأما الترمذي فلم يذهب مذهبهم وجمع بين الأحاديث بما ذكره آنفاً .

٣- روى حديث ابن عمر عن صهيب أن رسول الله كان يرد على من يُسلمُ عليه وهو في الصلاة : "إشارة بإصبعه "[٤] وقال : (حديث صهيب حسن) .

ثم روى حديث ابن عمر عن بلال في مثل ذلك وفيه : " كان يشير بيده "[٥]، قال : (هذا حديث حسن صحيح) .

ثم قال : (وكلا الحديثين عندي صحيح؛ لأن قصة حديث صهيب غيرُ قصة حديث بلال ، وإن كان ابن عمر روى عنهما فاحتمل أن يكون منهما جميعاً)[٦] .

فنفى التعارض بتعدد الوقائع أي مرة فعل كذا ، ومرة فعل كذا ، وهذا جمع بين الحديثين .

٤- روى حديث ابن عباس : " إنما صلى النبي **صلى الله عليه وسلم** الركعتين بعد العصر لأنه أتاه مال فشغله عن الركعتين بعد الظهر ، فصلاهما بعد العصر ، ثم لم يَعُدْ لهما "[٧] .

ثم قال بعده : " حديث ابن عباس حديث حسن ، وقد روى غير واحدٍ عن النبي **صلى الله عليه وسلم** : " أنه صلى بعد العصر ركعتين " ، وهذا خلاف ما رُوي : " أنه نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس " ، وحديث ابن عباس أصح حيث قال : " لم يَعُدْ لهما " ، وقد روي عن زيد بن ثابت نحو حديث ابن عباس) .

فجمع بين الحديثين بأنه صلى بعد العصر ولكن لم يعد لهما .

٥- وروى حديث عائشة أنها غسلت منيّاً من ثوب رسول الله **صلى الله عليه وسلم** [٨].

ثم قال: (هذا حديث حسن صحيح ... وحديث عائشة .. ليس بمخالفٍ لحديث الفرك ، لأنه

---

(١) انظر سنن أبي داود (٢/٣٠٠) .

(٢) صحيح مسلم (١١٥٦) وسنن أبي داود (٢٣٣٦) وجامع الترمذي (٧٣٦) .

(٣) صحيح مسلم (٧٨٢) وسنن أبي داود (٢٣٣٤) وسنن النسائي (٤/١٥١) .

(٤) الجامع (٣٦٧) .

(٥) المصدر نفسه، (٣٦٨) .

(٦) المصدر نفسه، (٢/٢٠٥) .

(٧) االمصدر نفسه، (١٨٤) .

(٨) المصدر نفسه، (٢١٧) .

وإن كان الفرك يجزيء ، فقد يُستحب للرجل أن لا يُرى على ثوبه أثَرُهُ ..) .

فجمع بين الحديثين بجواز الأمرين .

وبما تقدم من نصوص يظهر لنا بجلاء: أن المخالفة عند الترمذي لا تضر بالحديث ولو كـان الحديث المخالف أقوى إسناداً ما دام الجمع ممكناً .

وبهذا يتضح لنا أن الترمذي لم يحسن حديثاً هو في نظره من قبيل الشاذ ، والأحاديث التـــي ذكرناها آنفاً ليست شاذة في نظر الترمذي ، وإن كانت عند غيره شاذة .

ولكن نستفيد مما مضى أن على الباحث المدقق أن لا يغتر بتحسين الترمذي في نفي الشـذوذ مطلقاً، أو الاطمئنان لعدم وجوده في بعض ما يحسنه بدليل مخالفة بعض النقاد لذلك كما تقدم ، ومـع قلة ذلك ،فإن من الواجب أخذ الحيطة والحذر ، وخاصة عند معارضة الترمذي لغيره من كبار النقاد في الحكم على الأحاديث .

وبهذا الاعتبار المذكور آنفاً فإن شرط عدم الشذوذ أغلبي أو بمعنى أدق التزم بـــه الـــترمذي موافقاً غيره من النقاد إلا فيما ندر، وله عذره الخاص فيما وقع من شذوذ في الأحاديث التي حسنها.

المطلب الثالث : أن يروى من غير وجه .

الشرط الثالث ورد في قول الترمذي : (ويُروى من غير وجه نحو ذلك) ، ومقصوده تعدد طرق الحديث وشواهده ،وسنتناول شرح هذا الأمر في عدة مسائل :

المسألة الأولى : يكتفى في الشاهد أن يكون قريب المعنى ولا يشترط أن يكون قريب اللفظ :

يفهم هذا من قوله : " نحو ذلك" أي قريباً من الحديث المشهود له ، وأصرح من ذلك قـــول الترمذي شارحاً كلام الإمام أحمد في ابن أبي ليلى بأنه لا يحتج به ، فقد قال : (إنما عنى إذا تفـــرد بالشيء ، وأشد ما يكون هذا إذا لم يحفظ الإسناد ، فزاد في الإسناد أو نقص أو غيَّر الإسناد أو جـاء بما يتغيّر فيه المعنى ، فأما من أقام الإسناد وحفظه وغيّر اللفظ فإن هذا واسع عند أهل العلم إذا لـــم يتغيَّر المعنى ..)[١] ، ثم ساق جملة من أقوال التابعين ومن بعدهم في جواز الرواية بالمعنى ، وهـــو هنا يصرح بأن المطلوب أن لا يتغير المعنى أما تغير اللفظ فهو واسع .

وهذا هو رأي الحافظ ابن رجب فقد قال : (يعني أن يُروى معنى ذلك الحديث مـــن وجـــوه أُخر عن النبي صلى الله عليه وسلم بغير ذلك الإسناد)[٢] .

وقال : (المعتبر أن يروى معناه من غير وجه ، لا نفس لفظه .. وهـــذا كمـــا فـــي حديـــث الأعمال بالنيات ، فإن شواهده كثيرة جداً في السُنة ، مما يدل على أن المقاصد والنيات هي المؤثـرة في الأعمال ، وأن الجزاء يقع على العمل بحسب ما نوى به ، وإن لم يكن لفظ حديث عمر مرويـــاً من غير حديثه من وجه يصح)[٣] .

ويؤيد ذلك الشيخ أحمد شاكر حيث يقول : (الذي يبدو لي .. أن الترمذي لا يريد بقوله فـــي بيان معنى الحسن : " يروى من غير وجه نحو ذاك " أن نفس الحديث عن الصحابي يـــروى مـــن طرق أخرى .. وإنما يريد أن لا يكون معناه غريباً : بأن يروى المعنى عـــن صحـــابي آخـــر ، أو يعتضد بعمومات أحاديث أخر ، أو بنحو ذلك مما يخرج معناه عن أن يكون شاذاً غريباً)[٤] .

فالترمذي لا يلتزم في الشاهد بأن يكون مماثلاً في اللفظ بل يكتفي بأن يكون قريب المعنـــى

---

(١) العلل الصغير (٧٤٦/٥) .

(٢) شرح العلل (٣٨٤/١) .

(٣) شرح العلل (٣٨٦/١) .

(٤) الباعث الحثيث (ص٣٣) .

وقد أكثر في جامعه من قوله : (نحوه بمعناه)[١] في المتابعات التي يذكرها ، ونصه الأسبق في ابـــن أبي ليلى صريح جداً، ويُغني عن ضرب الأمثلة لشدة ظهوره على المقصود ، ولكن سأعرض مثـــالاً واحداً ليُفهم الأمر ويُقاس عليه .

أخرج الترمذي عن يزيد بن أبي زياد – وهو ضعيف [٢] – عن عبد الله بن الحـــارث عـــن العباس بن عبد المطلب مرفوعاً : " **إن الله خلق الخلق فجعلني من خيرهم من خير فرقهم ،وخـــير الفريقين ثم تخير القبائل فجعلني من خير قبيلة ثم تخير البيوت فجعلني من خير بيوتـــهم ، فأنـــا خيرهم نفساً وخيرهم بيتاً** " قال أبوعيسى : (هذا حديث حسن)[٣] .

ولم أجد شاهداً مطابقاً للفظ هذا الحديث، ولكن يشهد له من حيث عموم المعنـــى، وهـــو أن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** أفضل الناس نسباً عدة أحاديث: منها حديـــث واثلـــة بـــن الأســـقع مرفوعاً: " **إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل ، واصطفى قريشاً من كنانـــة ، واصطفـــى مـــن قريش بني هاشم ، واصطفاني من بني هاشم** " صححه مسلم والترمذي[٤] وغيرهما .

فاللفظ مختلف ،والمعنى العام متقارب ولهذا حسنه الترمذي فيما يبدو لـــي ، ولكـــن ضعفـــه الألباني [٥] وشيخنا د. وصي الله بن محمد بن عباس بسبب[٦] اضطراب يزيد في سنده .

المسألة الثانية : في بعض الأحيان لا تصلح بعض الأحـــاديث التـــي يذكرهـــا بقوله: "وفي الباب" لأن تكون شاهداً .

وذلك لأن الترمذي يصوغ تراجم بعض أبوابه بعمومية مثل : " باب مـــا يقـــول إذا دخـــل الخلاء " ، " باب ما جاء في فضل الدعاء " ، " باب ما جاء في فضل القرآن " ، " باب ما جاء فـــي الشام " ، " باب ما جاء في أشراط الساعة " .. الخ ، ولا يلزم أن تكون الأحـــاديث المذكـــورة فـــي الباب متقاربة في المعنى .

ومثال على ذلك: أنه ذكر في باب " ما أخبر النبي **صلى الله عليه وسلم** أصحابه بمـــا هـــو

---

(١) انظـــر مثـــلاً الجـــامع (١٢٧، ١٥٠، ١٥١، ٣٠٥، ٣٤٧، ٨٩٠، ١١٩٢، ١٢٠٥، ١٣٧١، ١٤٣٣، ١٦١٧، ٢٠٥٤، ٢٠٧٢) .

(٢) التقريب (٧٧١٧) .

(٣) الجامع (٣٦٠٧) .

(٤) صحيح مسلم (٢٢٧٦) وجامع الترمذي (٣٦٠٦) .

(٥) ضعيف الترمذي (ص٤٨١) ، ونقد الكتاني (ص٣١-٣٢) .

(٦) فضائل الصحابة لأحمد (٩٣٨/٢) .

كائن إلى يوم القيامة " حديثاً طويلاً لأبي سعيد الخدري في مقدار صفحتين، وفي سنده علي بن زيد ابن جدعان ثم قال : (وفي الباب عن المغيرة بن شعبة وأبي زيد بن أخطب وحذيفة وأبي مريم ذكروا أن النبي **صلى الله عليه وسلم** حدثهم بما هو كائن إلى أن تقوم الساعة)[١] .

فالقدر المتفق عليه بين حديث أبي سعيد والأحاديث الأخرى هو ما ذكره في عنوان الباب ، وأما التفاصيل الأخرى ففيها تفاوت في ذلك .

وفي باب : " ما جاء من حج أو اعتمر فليكن آخر عهده بالبيت " ذكر أن في الباب عن ابن عباس ، فقال الشيخ المباركفوري : (" أو اعتمر " ، وليس هذه الزيادة من حديث ابن عباس الذي أشار إليه الترمذي فهذه الزيادة غير محفوظة)[٢] .

وإلى نحو هذا ذهب الحافظ العراقي، فقد تعقب قول ابن منده أن حديث " الأعمال بالنيات " رواه سبعة عشر من الصحابة فقال : (وقد تتبعتُ كلام ابن منده المذكور فوجدت أكثر الصحابة الذين ذُكر حديثهم في الباب ، إنما لهم أحاديث أخرى في مطلق النية كحديث يبعثون على نياتهم ، وكحديث ليس له من غزاته إلا ما نوى ،ونحو ذلك .

وهكذا يفعل الترمذي في الجامع حيث يقول : وفي الباب عن فلان وفلان فإنه لا يريد ذلك الحديث المعين ، وإنما يريد أحاديث أخر يصح أن تكتب في ذلك الباب ، وإن كان حديثاً آخر غير الذي يرويه في أول الباب ، وهو عمل صحيح إلا أن كثيراً من الناس يفهمون من ذلك أن من سمى من الصحابة يروون ذلك الحديث بعينه الذي رواه في أول الباب بعينه ،وليس الأمر على ما فهموه ، بل قد يكون كذلك وقد يكون حديثاً آخر يصح إيراده في ذلك الباب)[٣] .

وأما إذا كان الباب محدداً كقوله : " باب النهي عن البول قائماً " ، " باب ما جاء أن مسح الرأس مرة " ، " باب كراهية البول في الماء الراكد " ، فإن ما يذكره في الباب من أحاديث تصلح للاستشهاد بها لأن المعنى المراد واحد .

وبما سبق يتبين أن قول شيخ الإسلام ابن تيمية في شرحه لمعنى حسن المتن عند الترمذي : (وهو حسن المتن لأن المتن روي من وجهين ، ولهذا يقول : وفي الباب عن فلان وفلان ، فيكون لمعناه شواهد تبين أن متنه حسن)[٤] ، لا يصلح أن يفهم منه التعميم لما ذكرناه آنفاً والله أعلم .

---

(١) الجامع (٤/٤٨٤) (٢١٩١) .

(٢) تحفة الأحوذي (٤/١٦) .

(٣) التقييد والإيضاح (ص١٠٢) .

(٤) مجموع الفتاوى (١٨/٤٠) .

المسألة الثالثة : يكفي وجه واحد آخر ولا يشترط أكثر من ذلك :

أطلق الترمذي كلامه ولم يحدد الحد الأدنى من تعدد الوجوه الأخرى التي تلزم لتحسين الحديث ، ولكن يفهم من ذلك أنه يتحقق عنده بأدنى شيء وأقله، وعلى هذا فيكون الحديث المراد تحسينه إذا شهد له حديث آخر نحوه تقوّى بذلك واستحق التحسين .

وإلى هذا ذهب ابن الصلاح[١]، وابن تيمية[٢]، والعراقي[٣]، وابن حجر[٤]، بأن الحديث إذا روي من وجهين كان حسناً عند الترمذي .

المسألة الرابعة : هل يشترط تعدد المتن أو يكتفى بتعدد الطرق عن نفس الصحابي أو التابعي راوي الحديث ؟

لم يحدد الترمذي شيئاً مما ذكر ، ولعله كان قاصداً لذلك حتى يكون كلامه مطلقاً، ويدخل فيه كل أنواع الوجوه التي يرفع بها الضعف ولها ثلاث حالات :

الأولى : أن يروى من غير وجه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم :

ومن ذلك قول الترمذي في حديثٍ يرويه الحارث الأعور عن علي رضي الله عنه مرفوعاً : " **للمسلم على المسلم ست بالمعروف: يُسلم عليه إذا لقيه ، ويجيبه إذا دعاه** .. الحديث " قال بعده: (وفي الباب عن أبي هريرة ، وأبي أيوب، والبراء ،وابن مسعود ، قال أبوعيسى : هذا حديث حسن، وقد رُوي من غير وجهٍ عن النبي **صلى الله عليه وسلم** ، وقد تكلم بعضهم في الحارث الأعور)[٥].

فحسن الحديث لأنه يُروى عن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** من عدة أوجه كما نص على ذلك .

ومن ذلك أيضاً: قوله في حديث يرويه مجالد بن سعيد عن أبي الودّاك عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في خمر اليتيم أن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** قال فيه : " أهريقوه " قال الترمذي: (حديث أبي سعيد حديث حسن ، وقد روي من غير وجهٍ عن النبي **صلى الله عليه وسلم** نحو هذا)[٦].

---

(١) علوم الحديث (ص٢٨) .

(٢) مجموع الفتاوى (١٨/٤٠) .

(٣) التقييد والإيضاح (ص٤٨) .

(٤) النكت (١/٣٨٧) .

(٥) الجامع (٢٧٣٦) .

(٦) الجامع (١٢٦٣) ، وفيه "حسن صحيح"، ولكن في الكروخي (ق٩٢/ب) : " حسن" وهو الصحيح .

الحالة الثانية : أن يُروى الحديث نفسه من غير وجه عن نفس الصحابي :

أخرج الترمذي حديث رِفاعة بن رافع رضي الله عنه في المسيء صلاته ثم قال : (حديث رِفاعة بن رافع حديث حسن ، وقد روي عن رفاعة هذا الحديث من غير وجهٍ)[١] .

وأخرج حديث رويفع بن ثابت مرفوعاً : " **من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يَسق ماءهُ ولد غيره** " ثم قال بعده : (هذا حديث حسن ، وقد روي من غير وجهٍ عن رويفع بن ثابت)[٢] .

وهناك أمثلة[٣] أخرى غير ما ذكرته تدل على أن الترمذي يحسن الحديث إذا روي من وجه آخر عن الصحابي نفسه.

الحالة الثالثة : أن يُروى الحديث نفسه من غير وجه عن التابعي :

ومن ذلك أنه أخرج عن إسماعيل بن مسلم – وهو ضعيف[٤]– ، عن الحسن البصري عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه مرفوعاً : " **لولا أن الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها** .. الحديث " ، ثم قال بعده : (هذا حديث حسن ، وقد رُوي هذا الحديث من غير وجهٍ عن الحسن عن عبد الله بن مُغفَّل عن النبي **صلى الله عليه وسلم**)[٥] .

ويريد بذلك أن إسماعيل بن مسلم قد توبع على روايته عن الحسن به .

ومن ذلك أيضاً: أنه أخرج عن زهدم الجَرْمي عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه " **أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأكل الدجاج** " ثم قال : (هذا حديث حسن ،وقد روي هذا الحديث من غير وجهٍ عن زَهدمٍ ، ولانعرفه إلا من حديث زهدم)[٦] .

ومن ذلك: قوله في حديث يرويه حشرج بن نباتة عن سعيد بن جمهان عن سَفينة مرفوعاً: "**الخلافة في أمتي ثلاثون سنة** .. الحديث " : (هذا حديث حسن ، قد رواه غير واحد عن سعيد بن جمهان ، ولا نعرفه إلا من حديث سعيد بن جمهان)[٧] ، و هناك أمثلة[١] أخرى على ذلك .

---

(١) الجامع (٣٠٢) .

(٢) الجامع (١١٣١) .

(٣) انظر مثلاً الجامع (١٤١٩، ١٤٢٨، ٢٢٣٢، ٣٧٠٣، ٣٩٣٣) .

(٤) هو إسماعيل بن مسلم المكي، ضعيف، انظر تهذيب الكمال (١٩٨/٣) ، وليس إسحاق بن مسلم العبدي الثقة انظر تهذيب الكمال (١٩٦/٣) وكلاهما يرويان عن الحسن البصري .

(٥) الجامع (١٤٨٩) .

(٦) الجامع (١٨٢٦)

(٧) الجامع (٢٢٢٦) .

ويرى شيخ الإسلام[٢] ابن تيمية أن مما يدخل في معنى الحسن عند الترمذي الحديث الـــذي يدور على تابعي واحد ، وإذا رُوي عنه من وجهين يصير حسناً لتعدد طرقه عن ذلك الشخص .

وهذا في حكم المتابعة ، فما توبع عليه الضعيف يدخل في ذلك كما يدل عليه حديث الحســن عن ابن مغفل صراحة .

فهذه الحالات كلها داخلة في قول الترمذي : (وأن يروى من غير وجه نحو ذلك) ، كما يـدل عليها كلامه بنفسه الذي ذكرنا نماذج منه آنفاً .

المسألة الخامسة : هل يصلح المتن الموقوف أن يكون شاهداً للمرفوع عنـــد الترمذي ؟

يرى الحافظ ابن رجب أن هذا مما يحتمله كلام الترمذي ، فقد قال : (وقول الترمذي رحمــه الله : " يروى من غير وجه نحو ذلك" لم يقل : عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فيحتمل أن يكـــون مراده عن النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يحمل كلامه على ظاهره ، وهو أن يكون معنـــاه يروى من غير وجه ولو موقوفاً ، وليستدل بذلك على أن هذا المرفوع له أصل يعتضد بـــه ، وهــذا كما قال الشافعي في الحديث المرسل إنه إذا عضده قول صحابي ، أو عمل عامة أهل الفتوى بـــه ، كان صحيحاً)[٣] .

وهذا عندي فيه نظر ، لأني وجدت الترمذي يقول في حديثٍ رواه ابن لهيعة عن دراج عــن أبي الهيثم عن أبي سعيد مرفوعاً : " الصَّعُودُ جبل من نار يتصعَّد فيه الكافر سبعين خريفاً ثم يـــهوي به كذلك أبداً " : (هذا حديث غريب ،إنما نعرفه مرفوعاً من حديث ابن لهيعة ، وقد روي شيء مـــن هذا عن عطية عن أبي سعيد موقوفاً)[٤] .

فلم يحسن الحديث مع أنه حَسَّن لابن لهيعة بعض ما يرويه كما تقدم فـــي المطلـــب الأول ، ورغم وجود شاهد موقوف للحديث مثله لا يقال بالرأي .

ويؤكد ذلك أن الترمذي قال في كثير من المواضع : " لا نعرفـــه مرفوعـــاً إلا مـــن هـــذا

---

(١) انظر مثلاً الجامع (٤١٥، ١٢٣٣، ٢٤٣١، ٣٦٥٨) .

(٢) مجموع الفتاوى (٣٩/١٨) .

(٣) شرح العلل (٣٨٧/١-٣٨٨) .

(٤) الجامع (٣٣٢٦) .

الوجه "[١]، مما يدل على أن همه ومقصده البحث عن المرفوع لا الموقوف ، لا سيما وأن موضـوع كتابه هو الحديث المرفوع فقد سماه : " الجامع المختصر من السُنن عن رسول الله **صلى الله عليـه وسلم** ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل "[٢] ، وقد صرح في علله الصغير[٣] بأنـه أفـرد الأحاديث الموقوفة بمصنف آخر ، وهذا ظاهر جداً في جامع الترمذي فيما يقول فيه : (وفي البـاب) فيذكر المرفوع ويُعرض عن الموقوف .

ثم إنه حين عَرَّف الحسن قال: (وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن) يعني كتابه الجـامع وهو بنص عنوانه مختص بالأحاديث المرفوعة ثم قال : (كل حديث يروى) يعني مرفوعاً كما يـدل عليه السياق ثم قال : (ويروى من غير وجه نحو ذلك) ومراده: نحو ذلك مرفوعاً؛ لأن سياق الكـلام حول أحاديث كتاب الجامع المخصص للمرفوع من الأحاديث .

ويؤيد ذلك أني لم أجد الترمذي مطلقاً ولا في موضع واحد نص على تحسين حديث بسـبب شاهد موقوف ،وهذا كافٍ في الرد على ما ذكره الحافظ ابن رجب من قولٍ لم يسـتدل هـو علـى وقوعه في جامع الترمذي فعلياً وإنما ذكره على سبيل الاحتمال .

المسألة السادسة : هل هو شرط كلي أم أغلبي ؟

يظهر من كلام الحافظ ابن حجر[٤] في أن تعريف الترمذي للحسن ينطبق على ما يقول فيه : " حسن " فقط من دون إضافة " صحيح " أو " غريب " ، وأن ما يقول فيه : " حسن غريب "، "حسـن صحيح " لا يدخل في تعريفه للحسن، فعلى هذا فهو شرط كلي .

وأيده في هذا الصنعاني فقال معقباً على قوله الآنف : (وهو حسنٌ، إلا أنه مبني على أنه لـم يقل الترمذي " حسن " فقط إلا في حديثٍ يرويه من وجوه ، فليطالع الترمذي ، وقد تتبعتُ مواضـع فوجدت كلام الحافظ في إفراده الحسن صحيحاً ، ولم أستوفِ ذلك ..)[٥] .

وأما ابن سيد الناس فقد صرح بأن الترمذي لم يلتزم بالشرط الثالث بما يعنـي أنـه شـرط

---

(١) انظـر مثـلاً الجـامع : (٢١، ٢٩٦، ٣٧٨، ٧١٨، ٨٥٢، ٩٦٠، ١٠٩٧، ١١٤١، ١١٨٢، ١١٩٢، ١٢١٧، ١٤٦٠، ٢١٠٢، ٣٠٦١، ٣١٦٤، ٣٢٥٥، ٣٢٦٥، ٣٢٩٦، ٣٣٣٠) .

(٢) فهرست ابن خير الإشبيلي (ص١١٧)، وكتاب تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي لأبي غدة (ص٧٨).

(٣) العلل الصغير (٧٣٧/٥) .

(٤) شرح النخبة (ص٣٣-٣٤) وسبق نقل نص كلامه في المبحث الأول الانتقاد الثاني .

(٥) توضيح الأفكار (٢٤٦/١) .

أغلبي لا كلي ، فقال : (لا يشترط في كل حسن أن يكون كذلك ..)[١] .

وهذا هو الصحيح أن شرط : " أن يروى الحديث من غير وجه " هو أغلبي لا كلي ، والدليل عليه أنني وجدت الترمذي حَسَّن عدة أحاديث مع تصريحه بأنه لا يعرف الحديث إلا من ذلك الوجه ، ومن ذلك :

١- أخرج عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه في كيفية تطوع النبي **صلى الله عليه وسلم** بالنهار ، وقال بعده : (هذا حديث حسن ، وقال إسحاق بن إبراهيم : أحسن شيء روي في تطوع النبي **صلى الله عليه وسلم** في النهار هذا ، ورُوي عن ابن المبارك أنه كان يُضعِّف هذا الحديث ،وإنما ضعَّفه عندنا – والله أعلم – لأنه لا يروى مثلُ هذا عن النبي **صلى الله عليه وسلم** إلا من هذا الوجه ، عن عاصم بن ضمرة عن علي ، وعاصم بن ضمرة هو ثقة عند بعض أهل الحديث)[٢] .

فحسن الحديث ونص بأنه لا يُروى مثله مرفوعاً إلا من حديث عاصم بن ضمرة وهو ثقة عند بعض أهل الحديث ،وبعضهم يضعفه كما تدل عليه عبارة الترمذي[٣].

٢- أخرج حديث الأخضر بن عجلان عن عبد الله الحنفي عن أنس بن مالك " أن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** باع حلساً وقدحاً ، وقال : من يشتري هذا الحِلس والقدح؛ فقال رجل: أخذتهما بدرهم ، فقال النبي **صلى الله عليه وسلم** : من يزيد على درهم ،من يزيد على درهم " ، وقال بعده : (هذا حديث حسن ، لا نعرفه إلا من حديث الأخضر بن عجلان)[٤] .

وليس للحديث شواهد أو متابعات[٥]، وهذا ما يومئ إليه قول الترمذي : " لا نعرفه إلا من حديث الأخضر بن عجلان " . والحنفي لا تعرف حاله[٦].

٣- أخرج حديث يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ابن عمر قال : بعثنا رسول الله **صلى الله عليه وسلم** في سرية فحاص الناس حيصة فقدمنا المدينة فاختبأنا بها وقلنا: هلكنا ثم أتينا رسول الله **صلى الله عليه وسلم** فقلنا : يا رسول الله نحن الفرَّارون قال : " بل أنتم العكَّارون وأنا فئتكم " ،وقال بعده : (هذا حديث حسن لا نعرفه إلا من حديث يزيد بن أبي

---

(١) النفح الشذي (٤٢٣/١) .

(٢) الجامع :(٥٩٨، ٥٩٩) .

(٣) انظر أقوال مضعفيه في التهذيب (٤٥/٥-٤٦) .

(٤) الجامع : (١٢١٨) .

(٥) انظر نصب الراية (٢٣/٤) والتلخيص الحبير (١٥/٣) .

(٦) التقريب (٣٧٢٤) .

زياد)[١] .

ولم أجد للحديث شواهد مرفوعة أو متابعات ، وإن كان معناه لا يناقض قول الله عز وجل في سورة الأنفال : ﴿ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴾ [آية ١٦] ، ويزيد ضعيف[٢].

٤- أخرج حديث فُليح بن سليمان عن عبد الوهاب بن يحيى من ولد عَبَّاد بن عبد الله بن الزبير عن عبد الله بن الزبير عن عائشة قالت : " ما كان الذراع أحبَّ اللحم إلى رسول الله **صلى الله عليه وسلم** ولكن كان لا يجدُ اللحم إلا غِبّاً فكان يَعجلُ إليه لأنه أعجلُها نُضجاً " ، وقال بعده : (هذا حديث حسن ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه)[٣] .

فُليح صدوق كثير الخطأ[٤]، وعبد الوهاب قال فيه ابن حجر : (مقبول)[٥] ولم يدرك عائشة فسنده عنها منقطع[٦].

ولم أجد ما يشهد بأن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** كان لا يجد اللحم إلا غِبّاً ، بل قال الشيخ الألباني بعد تضعيفه لسند الحديث : (ثم إن الحديث بظاهره مخالف للحديث الصحيح : " كان أحب اللحم إليه الذراع ")[٧] ، إلا أن المباركفوري قال : (قيل : كون الذراع أعجل اللحوم نضجاً أحد وجوه الإعجاب، فلا مخالفة بين هذا الحديث ،وبين حديث أبي هريرة)[٨] ، يعني قول أبي هريرة أن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** رفع إليه الذراع وكانت تعجبه[٩].

وهذا هو الراجح في نظري أن الحديث ليس فيه مخالفة بيِّنة لحديث أبي هريرة، ولكنه قد يخالف حديث عائشة الآخر الذي أخرجه الشيخان وتقول فيه لعروة : " ابن أختي إن كنا لننظر إلى الهلال ثم الهلال ثلاثة أهلة في شهرين وما أوقدت في أبيات رسول الله **صلى الله عليه وسلم** نار ..

---

(١) الجامع (١٧١٦) .

(٢) التقريب (٧٧١٧) .

(٣) الجامع: (١٨٣٨) ، في المطبوع : "غريب " ، وفي الكروخي (ق١٢٧/أ) " حسن " وهو المعتمد .

(٤) التقريب (٥٤٤٣) .

(٥) التقريب (٤٢٦٥) .

(٦) انظر التهذيب (٤٥٤/٦-٤٥٥) ، ومختصر الشمائل للألباني (ص٩٧) .

(٧) مختصر الشمائل المحمدية (ص٩٧) .

(٨) تحفة الأحوذي (٥٧٠/٥) .

(٩) أخرجه البخاري (٣٣٤٠) ومسلم (١٩٤) .

الحديث "[١] ، ومن المعلوم أن اللحم لا يؤكل إلا بعد طبخه بالنار ، وقوله في الحديث الآنف "إلا غيًا" معناه أن يأكله يوماً بعد يوم ، وحديث عروة عن عائشة أصح وأثبت .

٥- أخرج حديث عمرو بن أبي عمرو عن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري الأشهلي عن حذيفة بن اليمان أن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** قال : " **والذي نفسي بيده لا تقوم الساعة حتى تقتلوا إمامكم ، وتجتلدوا بأسيافكم ، ويرثُ دُنياكم شراركم** " ، وقال بعده: (هذا حديث حسن إنما نعرفه من حديث عمرو بن أبي عمرو)[٢] .

والأشهلي لم يوثقه غير ابن حبان ، وليس له راوٍ إلا عمرو بن أبي عمرو[٣]، وللحديث شاهد عن أنس في فضائل[٤] الصحابة لأحمد ولكنه ضعيف جداً لا يصلح للاستشهاد به ولم أجد غيره.

٦- وأخرج حديث دَلْهَم بن صالح عن حُجير بن عبد الله عن ابن بريدة عن أبيه : " أن النجاشي أهدى إلى النبي **صلى الله عليه وسلم** خُفين أسودين ساذجين[٥]، فلبسهما ثم توضأ ومسح عليهما " ، وقال بعده : (هذا حديث حسن ، وإنما نعرفه من حديث دلهم)[٦] .

دلهم ضعيف[٧]، وحُجير قال فيه ابن حجر : (مقبول)[٨] ، وقد توبع دلهم ولكن من طريق[٩] ساقطة فيها يحيى بن كثير أبو النضر البصري ، قال فيه أبو حاتم : ذاهب الحديث جداً ،وقال الساجي والدارقطني : متروك ،وقال العقيلي : منكر الحديث[١٠]،ويرويه عن الجريري وهو مختلط.

قال ابن عدي في ترجمة دلهم : (زعم ابن معين أنه ضعيف ،وعندي أنه ضعفه لأجل حديث بريدة معنيين : أحدهما : روايته عن حجير بن عبد الله ، وحجير ليس بالمعروف ، والثاني : أنه ذكر في متنه أن النجاشي أهدى إلى النبي **صلى الله عليه وسلم** خفين أسودين ساذجين ، وذكر

---

(١) أخرجه البخاري (٢٥٦٧) ومسلم (٢٩٧٢) .

(٢) الجامع (٢١٧٠) .

(٣) تهذيب الكمال (١٥/٢٣٣-٢٣٥) .

(٤) (١/٥١٨) وانظر كلام فضيلة المحقق على سنده .

(٥) الساذج : الخالص غير المشوب وغير المنقوش وهو معرب فارسيته : ساده. المعجم الوسيط (١/٤٢٤) .

(٦) الجامع (٢٨٢٠) .

(٧) التقريب (١٨٣٠)

(٨) التقريب (١١٤٨) .

(٩) أخلاق النبي لأبي الشيخ (ص١١٧) .

(١٠) تهذيب الكمال (٣١/٥٠٢-٥٠٣)

الخف إنما ذكر في هذا الحديث ، وفي حديث آخر، لعل هذا الطريق خير من ذلك الطريق وهو من حديث ابن عباس)[١] .

وقال العقيلي : (المسح على الخفين ثابت صحيح من غير وجه ، وأما الرواية في خفي النجاشي الذي أهداهما إلى النبي ففيهما لين)[٢] .

وظاهر كلام الترمذي أنه لا يعرف هذا المتن إلا من طريق دلهم !! وكذلك الحال في نصوص السنة السالفة، حسنها الترمذي مع تصريحه بأنه لا يعرفها إلا من تلك الطرق التي خرجها .

ومما يدخل فيما مضى ، ويعطي مزيداً من التأكيد أننا وجدنا عدة أحاديث حسنها الترمذي ولم نجد لها شواهد بعد البحث والتفتيش، مما يزيدنا يقيناً بأن شرط تعدد الطرق هو شرط أغلبي لا كلي عند الترمذي .

ومن تلك الأحاديث : حديث يرويه عبد الحميد بن جعفر عن سعيد المقبري عن عطاء مولى أبي أحمد عن أبي هريرة مرفوعاً : " **تعلموا القرآن فاقرءوه وأقرئوه ، فإن مثل القرآن لمن تعلمه فقرأه وقام به كمثل جرابٍ محشوٍ مسكاً يفوح بريحه كل مكان ، ومثل من تعلمه فيرقد وهو في جوفه مسك** " وقال بعده : (هذا حديث حسن ، وقد رواه الليث بن سعد عن سعيد المقبري عن عطاء مولى أبي أحمد عن النبي **صلى الله عليه وسلم** مرسلاً ، ولم يذكر فيه عن أبي هريرة)[٣].

عطاء مولى أبي أحمد غير معروف[٤]، ولم أجد لمتنه شاهداً ، بل قال الطبراني : (ولا نعلم هذا اللفظ يُروى عن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** إلا بهذا الإسناد)[٥]، ورجح النسائي إرساله[٦].

ومنها : حديث يرويه يزيد بن أبي زياد – وهو ضعيف كما تقدم – عن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس عن جده ابن عباس " أن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** وقّت لأهل المشرق العقيق " ، وقال الترمذي بعده : (هذا حديث حسن)[٧] .

---

(١) الكامل لابن عدي (٩٧٦/٣) .

(٢) الضعفاء الكبير (٤٤/٢) .

(٣) الجامع (٢٨٧٦) والميزان (٧٧/٣) .

(٤) تهذيب الكمال (١٣٠/٢٠) .

(٥) .

(٦) السنن الكبرى (٢٢٧/٥) .

(٧) الجامع (٨٣٢) .

قال الإمام مسلم [١] : (يزيد ممن قد اتقى حديثه الناسُ ، والاحتجاج بخبره إذا تفرد ، للـذي اعتبروا عليه من سوء الحفظ في متون رواياته التي يرويها ، ومحمد بن علي لا يُعلم له سماع مـن ابن عباس ، لا أنه لقيه أو رآه) ، فهو مع ضعفه منقطع وقد تفرد به يزيد .

وليس لهذا الحديث شواهد تعضده، بل المحفوظ أن ميقات أهل المشرق ذات عرق ، وضعـه عمر رضي الله عنه ولا يصح عند أكثر نقاد الحديث المتقدمين أن رسول الله وقّت لأهـل العـراق والمشرق ميقاتاً [٢]، وقال ابن تيمية : (ويدل على ضعفه أن حديث ابن عباس[٣] المشهور الصحيـح قد ذكر فيه المواقيت الأربعة ولم يذكر هذا ، ومع أن هذا مما يقصد المحدث ذكره مع إخوته لعمـوم الحاجة إليه)[٤].

وانظر أحاديث أخرى مثل ذلك في المنزلة الثالثة في القائمة الأولى بتحسينات الترمذي .

وبالنظر إلى ما سبق نجد أن الشرط الأول التزم به الترمذي إلا في تحسينه لستة أحاديث من رواية الحارث الأعور وكثير بن عبد الله المزني ، والظاهر أنه حسن الظن بهما خلافاً لكثـير مـن النقاد .

وكذلك الشرط الثاني التزم به الترمذي إلا في أحاديث قليلة ،ولكن الظاهر أنه لم يعـد تلـك المخالفات من قبيل الشذوذ الذي يمنع التحسين ، وإن كان غيره من النقاد لم يوافقوه على بعض ذلـك كما رأيناه فيما مضى .

وأما الشرط الثالث فهو أغلبي حتى في نظر الترمذي نفسه كما ظهر لنـا مـن النصـوص السابقة التي وجدناه فيها يحسن أحاديث يعلم هو بأن لا متابعات ترفع ضعـف السـند ولا شـواهد لمتونها ، وهذا الشرط الأخير لم يلتزم به الترمذي التزاماً كاملاً ، وكأنه يرى أن الحديث إذا لم يكـن في سنده متهم بالكذب ولا توجد له مخالفة في السند أو المتن ، ويكون الحديث سنداً ومتنـاً يحتمـل لذلك الضعيف فلا مانع من تحسينه، وهذا ظاهر في أغلب النصوص التي ذكرناهـا آنفـاً، فليسـت تتضمن أحكاماً شرعية تدل على الوجوب أو الحرمة، وإنما هي في الفضائل أو في لون خف النبـي **صلى الله عليه وسلم** ونحو ذلك .

ولعل من أكثر الأحاديث الآنفة أهمية حديث " توقيت العقيق لأهل المشرق " ، ولكن يخـف

---

(١) التمييز (ص٢١٥) .

(٢) انظر فتح الباري (٣/٤٥٥-٤٥٧) .

(٣) صحيح البخاري (١٥٢٦) وصحيح مسلم (١١٨١) .

(٤) شرح العمدة – الحج (١/٣١٢) .

=

الأمر إذا عرفنا أن العقيق متقدم على ذات عرق[١]، فالمحرم منه يكون أحرم قبل الميقـــات ، ومـــع ذلك فتحسين الترمذي لمثل هذا الحديث منتقد، والصواب أنه ضعيف كما قال الإمام مسلم و تضعيفـه أولى من تحسين الترمذي .

وأجل فائدة نخرج بها من التحقيق الذي قمتُ به لشروط الحسن عند الترمذي هي أن أكـــثر الانتقادات التي وجهت لتعريف الترمذي كانت حول تحسينه لأحاديث ليس لها إلا طريق واحـــد لـــم تلتفت إلى أن هذا الشرط أغلبي وليس كليّاً كما ظهر لنا من تطبيقات الترمذي .

ومن الفوائد الهامة أن كل من تعرض لشرح تعريف الترمذي للحسن – بحسب اطلاعـــي – لم ينتقده في شرطيه الأول والثاني مع وجود ما يستدعي ذلك كما بينت فيما تقدم ، وذكرتُ ما يُعتـذر به عنه ، ولكن الاعتذار عما فعله لا يعني عدم انتقاده – رحمه الله تعالى – فيما خالف فيه جمـــهور النقاد .

---

(١) تبعد ذات عرق عن مكة بمسافة قدرها (١٠٠) كيلو متر، وهي اليوم مهجورة لعدم وجود الطرق عليها ، وأمـــا العقيق فهو واد عظيم يقع شرق مكة بحذاء ذات عرق شرقاً ويبعد عنها (٢٠) كيلو متر ويبعد عن مكـة (١٢٠) كيلو متر . انظر توضيح الأحكام من بلوغ المرام للشيخ عبد الله بن عبد الرحمـــن البســام (٣/٢٨٧-٢٨٨) ، ولمزيد من التفصيل انظر كلام فضيلته في كتابه " نيل المطالب في تهذيب شـــرح عمـــدة الطـــالب "(١/٣٨١-٣٨٢) فقد وقف بنفسه على المكان .

المبحث الثالث : توسع مفهوم الحسن في تطبيقات الترمذي.

يدخل في مفهوم تعريف الحسن عند الترمذي عدة أنواع من الحديث الضعيف ،ذكره الحافظ ابن حجر في قوله : (وليس هو في التحقيق عند الترمذي مقصوراً على رواية المستور ، بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ ، والموصوف بالغلط والخطأ ، وحديث المختلط بعد اختلاطه ، والمدلس إذا عنعن ، وما في إسناده انقطاع خفيف ، فكل ذلك عنده من قبيل الحسن بالشروط الثلاثة وهي :

١- أن لا يكون فيهم من يُتهم بالكذب .

٢- ولا يكون الإسناد شاذاً .

٣- وأن يروى مثل ذلك الحديث أونحوه من وجه آخر فصاعداً ، وليس كلها في المرتبة على حدٍ سواء بل بعضها أقوى من بعض .

ومما يقوي هذا ويعضده أنه لم يتعرض لمشروطية اتصال الإسناد أصلاً ، بل أطلق ذلك ، فلهذا وصف كثيراً من الأحاديث المنقطعة بكونها حِساناً)[١] .

ثم ذكر مثالاً لكل نوع من ذلك مما حسنه الترمذي ،وسترى في القائمة الأولى الخاصة بدراسة تحسينات الترمذي أمثلة كثيرة على صدق ما ذكره الحافظ آنفاً .

وكما تلاحظ في كلام ابن حجر أن الترمذي لم يتعرض لشرط الاتصال فيما يحسنه ،وقد لاحظت أنه حسن عدة أحاديث مع أن رجال السند كلهم ثقات ليس فيهم من ضُعِّف كما يفهم من شرطة الأول أنه يطلق الحسن على حديث من لا يتهم بالكذب ، والثقة لا يوصف بعدم الاتهام بالكذب كما رجحنا فيما مضى ،وسبب عدم تصحيح الترمذي واكتفائه بالتحسين فقط هو وجود انقطاع في ذلك السند ،ومن ذلك :

حديث يرويه شعبة عن سعد بن إبراهيم عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه رضي الله عنه، قال الترمذي : (هذا حديث حسن إلا أن أباعبيدة لم يسمع من أبيه)[٢] .

وهذا سند كل رجاله ثقات ، ولا عيب فيه إلا الانقطاع الذي نص عليه الترمذي .

وحديث آخر يرويه سفيان بن عيينة عن محمد بن المنكدر عن سلمان الفارسي رضي الله

---

(١) النكت (١/٣٨٧-٣٨٨) .

(٢) الجامع (٣٦٦) .

عنه ، قال الترمذي بعده : (هذا حديث حسن)[١] ، ثم ذكر بعد الحديث الذي يليه : (وحديث سلمان إسناده ليس بمتصل، محمد بن المنكدر لم يدرك سلمان الفارسي)[٢] .

وسنده ثقات وسبب ضعفه من الانقطاع فقط .

وحديث آخر يرويه إسماعيل بن علية عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن عائشة رضي الله عنها ، قال الترمذي بعده : (هذا حديث حسن ، ولا نعرف لأبي قلابة سماعاً من عائشة)[٣] .

وسنده ثقات أيضاً ، ولا سبب يمنع من تصحيح السند إلا الانقطاع .

فهذه الأمثلة وغيرها[٤] دالة على أن مما يدخل في معنى الحسن ومفهومه عند الإمام الترمذي الحديث الذي يرويه الثقات إذا كان سنده منقطعاً ، ولم يكن شاذاً، وروي من غير وجه نحو ذلك ، ولعل الترمذي رأى أن الانقطاع ضعف في السند لا يمنع تحسين المتن كما هو الحال في المستور وسيىء الحفظ.

ويجدر التنبيه هنا أن الترمذي لم يحسن مرسل التابعي وهو نوع من الانقطاع في السند ، بل ولم يدخل مراسيل التابعين في كتابه الجامع أصلاً .

ومما يدخل في مفهوم الحسن – كما ظهر لنا من تحسينات الترمذي التطبيقية – الحديث المختلف فيه الذي يروى مرة مرفوعاً ومرة موقوفاً ، أو يروى مرة متصلاً مسنداً ، ومرة منقطعاً مرسلاً .

وقد أشار إلى ذلك الحافظ عبد الحق الإشبيلي، فقد قال معلقاً على حديث حسنه الترمذي : (كذا قال : حسن ، ولم يقل : صحيح؛ لأنه روي موقوفاً)[٥] .

وبنحو هذا قال ابن القطان الفاسي في حديث حسنه الترمذي فعلق عليه : (فعِلّتُه إذن عنده الاختلاف فيه بالإسناد والإرسال .. والحديث صحيح)[٦] .

ويؤكد هذا وجود عدد من الأمثلة منها :

---

(١) الجامع (١٦٦٥) .

(٢) الجامع (١٨٩/٤) .

(٣) الجامع (٢٦١٢) وفي المطبوع " صحيح " وأما في الكروخي " حسن " (ق١٧١/ب) .

(٤) انظر الجامع (٩٨٢، ١٥٤٨، ١٧١٤، ١٧٨١، ٢٧٩٥، ٢٩٤١، ٣٠٧٥، ٣٠٨٤، ٣٠٩٤، ٣٢٩٩) .

(٥) الأحكام الوسطى (١٦٠/١) .

(٦) بيان الوهم (٤٨٣/٣) .

* حديث رواه معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة عن أبي حرب بن أبي الأسود عن أبيه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، قال فيه : (هذا حديث حسن ، ورفع هشام هذا الحديث عن قتادة ، وأوقفه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة ولم يرفعه)[١] .

قال الحافظ ابن حجر : (إسناده صحيح ، إلا أنه اختلف في رفعه ووقفه ، وفي وصله وإرساله ، وقد رجح البخاري صحته ، وكذا الدار قطني)[٢] .

فالظاهر أن الترمذي حسنه للاختلاف لا لوجود ضعف في رجال السند، لاسيما وهو يصحح عدة أحاديث من رواية معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة مما يرويه بالعنعنة [٣]، وكذلك البخاري ومسلم يفعلان ذلك[٤] .

* وحديث آخر رواه عن وكيع وإسحاق بن يوسف الأزرق كلاهما عن سفيان الثوري عن الأعمش عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، ثم قال بعده : (هذا حديث حسن، وقد رواه عبد الرحمن بن مهدي وغيره عن سفيان عن الأعمش عن مسلم عن سعيد بن جبير مرسلاً ليس فيه ابن عباس)[٥] ، وهو مثل ما سبقه .

* وروى عن زكريا بن إسحاق عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة مرفوعاً : "**إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة** " ، وقال بعده: (حديث أبي هريرة حديث حسن ، وهكذا روى أيوب وورقَاء بن عمر، وزياد بن سعد وإسماعيل بن مسلم، ومحمد بن جمادة عن عمرو بن دينار .. وروى حماد بن زيد وسفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار فلم يرفعاه ، والحديث المرفوع أصح عندنا)[٦] .

والظاهر أنه لم يصححه للاختلاف ، وإلا فإسناده صحيح، فقد صححه مسلم[٧] عن زكريا بن

---

(١) الجامع (٦١٠) في المطبوع "حسن صحيح" ، والتصويب من الكروخي (ق٤٨/أ) .
(٢) التلخيص الحبير (٢٨/١) .
(٣) انظر مثلاً الجامع (١٢١٥، ١٦٣٨، ١٧٢١، ١٨٢٥) .
(٤) انظر مثلاً صحيح البخاري (٢٤٤٠، ٥٨١٣) ، صحيح مسلم (١٤٢، ٦١٢) .
(٥) الجامع (٣١٧١)
(٦) الجامع (٤٢١) .
(٧) صحيح مسلم (٧١٠)

إسحاق به، وهناك أمثلة أخرى[١] على ذلك .

ويجدر التنبيه إلى أن الترمذي لا يمتنع عن تصحيح كل حديث رواه الثقات واختلفوا في رفعه ووقفه أو في وصله وإرساله ، فقد وجدته يقول في حديثٍ : (حسن صحيح ، وقد أوقفه بعضهم ولم يرفعه) ، ويقول في غيره : (حسن صحيح، وقد رواه غير واحد .. موقوفاً)[٢] ، ويقول في حديث آخر : (حسن صحيح .. ورواه بعضهم عن الأعمش ولم يرفعوه)[٣] .

فالظاهر أنه يراعى القرائن كأن يكون الاختلاف قوياً فيحسن الحديث ولا يصححه ، وإذا كان الاختلاف سهلاً صححه ، أو لعله راعى أموراً أخرى .

ومما يؤكد سعة مفهوم الحسن عند الترمذي غير ما تقدم في الحالتين السابقتين ، ما يَشك في تدليسه ويتردد في ثبوته، من ذلك حديث يرويه الأعمش مرة بالعنعنة ، ومرة يقول فيه : حُدِّثتُ عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً : " من سلك طريقاً يطلب فيه علماً .. " فقال : (حسن ، وإنما لم نقل لهذا الحديث صحيح لأنه يُقال : إن الأعمش دلَّس فيه فرواه بعضهم عنه قال : حدثتُ عن أبي صالح ..)[٤] .

قال الحافظ ابن حجر : (فحكم له بالحسن للتردد الواقع فيه ، وامتنع عن الحكم عليه بالصحة لذلك)[٥].

وهذا صحيح فقد اضطرب اجتهاد الترمذي في هذا الحديث واختلف قوله فيه ، فأخرجه أولاً برقم (١٤٢٥) وقال : (هكذا روى غير واحدٍ عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي **صلى الله عليه وسلم** نحو رواية أبي عوانة ، وروى أسباط بن محمد عن الأعمش قال: حديث عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي **صلى الله عليه وسلم** نحوه ، وكأن هذا أصح من الحديث الأول، حدثنا بذلك عُبيد بن أسباط بن محمد قال: حدثني أبي عن الأعمش بهذا الحديث) .

ثم أخرجه برقم (١٩٣٠) عن أسباط عن الأعمش قال : حُدِّثتُ عن أبي صالح به، ثم قال :

---

(١) الجامع (١٠٢٩) .

(٢) الجامع (١٢٥٤) .

(٣) الجامع (١٣٩٦) .

(٤) النكت لابن حجر (٤٠٣/١) ، وفي فتح الباري (١٩٣/١) ولم أجد هذا النص في نسخة الكروخي ولا في المطبوع من الجامع ، وليس هو في العلل الكبير كذلك ، ولكن ابن حجر حجة فيما ينقله .

(٥) النكت (٤٠٣/١) .

(هذا حديث حسن ، وقد روى أبو عوانة وغير واحد هذا الحديث عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي **صلى الله عليه وسلم** نحوه ، ولم يذكروا فيه حُدِّثتُ عن أبي صالح) .

ثم أخرجه بعد ذلك في موضع ثالث برقم (٢٦٤٦) عن الأعمش بالعنعنة وحسنه .

ثم أخرجه بعد ذلك في موضع رابع برقم (٢٩٤٥) وذكر أن غير واحد رووه عن الأعمش بالعنعنة، وأن أسباط بن محمد رواه عنه بقوله: حدثتُ عن أبي صالح .

ففي الموضع الأول رجح حديث أسباط ولم يحسن الحديث ، وفي الموضع الثاني حسنه ، وكذلك في الموضع الثالث ، وفي الموضع الرابع لم يحكم على الحديث وذكر الاختلاف فيه ولم يقل فيه : (حسن) كما قال سابقاً .

فهذا الحديث حسنه الترمذي لتردده في ثبوته ولم يصححه كما فعل مسلم في صحيحه[١].

وبما تقدم يعلم أن مما يندرج في مفهوم الحسن عند الترمذي كما ظهر لنا من تطبيقاته وأحكامه العملية :

١- السند غير المتصل من رواية الثقات .
٢- ما اختلف الثقات في رفعه ووقفه أو في وصله وإرساله .
٣- ما تردد في ثبوته مع ثقة رجال السند .

وهذا يدل على أن مفهوم الحسن عنده أوسع مما عرفه وذكره في علله الصغير ، وإن كان في ذلك تأكيد على أن الترمذي يحسن الحديث الضعيف مهما كان ضعفه إذا كان سالماً من متهم بالكذب أو الشذوذ الذي هو مخالفة الثقة أومن هو أولى .

ولعل الحافظ ابن رجب ألمح إلى توسع مفهوم الحسن عند الترمذي في قوله : (واعلم أن الترمذي رحمه الله خرَّج في كتابه الحديث الصحيح ، والحديث الحسن ، وهو ما نزل عن درجة الصحيح وكان فيه بعض ضعف ...)[٢] ، وهذا صحيح إذا نظرنا للأحاديث التي حسنها لمجرد اختلاف الثقات في رفعها أو إرسالها، والله أعلم .

---

(١) صحيح مسلم (٢٦٩٩) ، وقد انتقد مسلم رحمه الله في تصحيحه لهذا الحديث، انظر: علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج للحافظ أبي الفضل بن عمار الشهيد (ص١٣٦- ١٣٨) .

(٢) شرح العلل (٣٩٥/١) .

الفصل الثاني

دراسة للأحاديث التي أطلق الترمذي فيها التحسين والتي قال فيها " حسن غريب "

وفيه تمهيد ومبحثان :

تمهيد

المبحث الأول : دراسة الأحاديث التي قال فيها " حسن ".

المبحث الثاني : دراسة الأحاديث التي قال فيها : "حسن غريب ".

تمهيد :

هذا الفصل مخصص لدراسة الأحاديث التي يقول فيها الترمذي : " حسن "، وكذلك دراسة موجزة لما يقول فيه : "حسن غريب " ولكل دراسة منهما هدف يختلف عن الآخر كما سنوضحه لاحقاً .

وقد قمتُ بحصر الأحاديث المعنية من جامع الترمذي معتمداً في الأحكام على نسخة الكروخي التي تقدم وصفها والكلام عليها .

وقد بلغت الأحاديث التي قال فيها : " حسن " : (٣٨٢) حديثاً، قمت بتخريجها ودراسة أسانيدها والبحث عن المتابعات والشواهد وتطبيق شروط الحسن التي ذكرها في تعريفه عليها ، وقد ظهرت فوائد ذلك في الفصل السابق، فقد أمدتنا هذه الدراسة بفوائد جليلة جداً في فهم معنى الحسن وشروطه عند الترمذي ، كما أنها أوصلتنا إلى أن " الحسن " عند الترمذي في تطبيقاته وأحكامه على الأحاديث جاءت في معظمها أقوى وأعلى من الضعيف المعتضد المسمى " بالحسن لغيره " كما سنوضحه قريباً .

كنت قد قلتُ في خطة البحث بعد أن طرحتُ عدة أسئلة استشكالية حول تعريف الحسن عند الترمذي : (ولا تتأتى الإجابة الدقيقة المدعمة بالبرهان العلمي عن هذه الاستشكالات إلا بمراعاة كلام الترمذي في كتابه " الجامع " ، والنظر في تصرفاته ومواقع استعماله للعبارات والمصطلحات حتى يكون شرح تعريف " الحسن " " عنده " من نفس كلامه وأحكامه) .

وذكرت أن كتاب الدكتور نور الدين عتر عن الإمام الترمذي يفتقر إلى استقراء الأحاديث التي حسنها الترمذي لمعرفة مدى دقة تعريفه للحديث الحسن وتطبيقه له في كتابه ، وما هي الأحاديث التي لا يتوفر فيها شرط من شروط الحسن عنده ؟

وقلتُ : إن كل ترجيح في هذه المسألة لا يعتمد على الاستقراء والإحصاء الدقيق المفصل لا يمكن التسليم به .

وقد حاولت جهدي أن أقوم بهذه المهمة ، وقد أعانني المولى عز وجل على ذلك ويَسّر سبحانه التوصل إلى عدة نتائج وترجيحات في غاية الأهمية، ظهر بعضها في الفصل السباق وسيظهر البعض منها في هذا الفصل ، والحمد لله على توفيقه ...

كما قمتُ بحصر الأحاديث التي قال فيها الترمذي : " حسن غريب " فبلغت : (٥١٣) ، والهدف من جمع ذلك هو التأكد من دقة قول بعض العلماء : إن "حسن غريب" عند الترمذي هو الحسن لذاته، وأنه يُفرّق بين الحسن لغيره والحسن لذاته بقوله في الأول : " حسن " فقط، وهو الذي

عرَّفه في علله الصغير ، وأما الثاني فيقول فيه " حسن غريب " .

فأحببتُ أن أتأكد من ذلك لأني كنت قد وقفت على عدة نصوص أثارت الشك في نفسي مـــن دقة هذا القول ، وكانت النتائج تدل على عدم دقة قول أولئك العلماء ، ومؤكدة لما شككت فيه .

فمجموع الأحاديث التي درستها تبلغ (٨٩٥) حديثاً، أخذت مني نحو سنة، ذهب ربعها فـــي مقابلـة نسخة الكروخي المخطوطة على النسخة المطبوعة من جامع الترمذي .

المبحث الأول

دراسة الأحاديث التي قال فيها: "حسن "

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : هل كلها من قبيل الحسن لغيره ؟

المطلب الثاني : أحاديث لم يحسنها مع صلاحيتها لذلك.

المطلب الثالث : فوائد الدراسة .

المطلب الأول : هل كلها من قبيل الحسن لغيره ؟

ذهب عدد من العلماء قديماً وحديثاً إلى أن الأحاديث التي يقول فيها الترمذي " حسن " هي من الحسن لغيره، من هؤلاء: الحافظ ابن حجر الذي يقول : (الترمذي عَرّف الحسن لغيره)[١] .

ومن المعاصرين شيخنا العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني فقد قال : (المفهوم من قاعدة الترمذي في مثل قوله – حسن – أنه يعني أنه حسن لغيره)[٢] وقال أيضاً : (قول الترمذي حديث حسن .. يساوي إسناد ضعيف جاء من وجوه أخرى ليس فيها متهم .. فيكون الحديث حسناً لغيره كما شرح ذلك الترمذي نفسه في آخر كتابه " السنن " فليعلم هذا فإنه مهم)[٣] .

ويقول الأستاذ الدكتور نور الدين عتر : (إذا أطلق كلمة " حسن " من غير صفة أو قرينة أخرى ، فمراده الحسن لغيره)[٤] .

والذهبي يرى أن غالب تحسينات الترمذي – عند المحاققة – ضعاف[٥].

فهل يعني هذا أن كل حديث حسنه الترمذي مطلقاً من غير صفة أخرى يكون مراده أن ذلك الحديث ضعيف وتقوى بضعيف مثله ؟

أو بمعنى آخر: هل متون تلك الأحاديث لم تُروَ إلا من طرق ضعيفة فقط ؟

والمتبادر من قول الترمذي : (هذا حديث حسن) أن ذلك الحديث فيه ضعف انجبر بوجود شاهد ضعيف أيضاً، ولذا قال : (هذا حديث حسن) ولو كان المتن صحيحاً والسند ضعيفاً لقال: " هذا سند حسن والمتن صحيح " .

والذي آثار هذا الإشكال لديَّ أنني خلال قراءتي للجامع وجدت عدة أمثلة يظهر منها بجلاء أن الترمذي يقول في الحديث : " هذا حديث حسن " ويكون المتن صحيحاً عنده .

فمثلاً أخرج حديثاً برقم (١١١١) عن زهير بن محمد عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله مرفوعاً : "**أيُّما عبدٍ تزوج بغير إذن سيده فهو عاهر**" وقال : (حديث جابر حديث حسن) .

ثم أخرج نفس المتن برقم (١١١٢) عن ابن جريح عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله مرفوعاً : "**أيُّما عبدٍ تزوج بغير إذن سيده فهو عاهر**" وقال : (هذا حديث حسن

---

(١) النكت الوفية للبقاعي (ق٤٦/ب) .

(٢) السلسلة الضعيفة (٤/٢٦٥) بتصرف يسير .

(٣) غاية المرام (ص٢٤٨) .

(٤) الإمام الترمذي (ص١٧٠) .

(٥) ميزان الاعتدال (٤/٤١٦) .

صحيح).

ومدار السند على ابن عقيل عن جابر، والمتن واحد ، فالمتن صحيح في نظره، ولكنه حسَّن الحديث الأول باعتبار سنده لما في زهير بن محمد من كلام .

ومثال آخر وهو حديث برقم (١٤١٩) أخرجه عن عبد العزيز بن المطلب – وهو صدوق[١] – عن عبد الله بن الحسن عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً : "**من قتل دون ماله فهو شهيد**" قال بعده : (حديث عبد الله بن عمرو حديث حسن، وقد روي عنه من غير وجه) .

ثم أخرجه برقم (١٤٢٠) عن سفيان الثوري عن عبد الله بن الحسن عن إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً : "**من أُريد مالُهُ بغير حق فقاتل فقُتل فهو شهيد**" . وقال بعده : (هذا حديث حسن صحيح) .

ومدار السند على عبد الله بن الحسن والمتن متقارب ، فالمتن صحيح في نظره ومع ذلك حسَّن الحديث الأول .

ومثال آخر وهو حديث برقم (٣١٨٢) قال فيه: حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سفيان عن واصل عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله قال : قلت : يا رسول الله أيُ الذنب أعظم ؟ قال : " **أن تجعل لله نداً وهو خلقك** " ، قال : قلت : ثم ماذا ؟ قال : " **أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك** " ، قال : قلت : ثم ماذا ؟ قال : " **أن تزني بحليلة جارك** " ، ثم قال الترمذي بعده : (هذا حديث حسن)[٢] .

ثم أخرج بعده مباشرة هذا السند : حدثنا بندار – محمد بن بشار – حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سفيان عن منصور و الأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله عن النبي **صلى الله عليه وسلم** بمثله[٣]. ثم قال : (هذا حديث حسن صحيح) .

فالمتن واحد، ومدار السند واحد أيضاً عن أبي وائل به ، ومع ذلك فحسن السند الأول وصحح الثاني، والمتن بلا ريب صحيح عنده .

وقد فعل مثل ذلك في عدة مواطن أخرى مثل حديث (١٥٨٦) حسنه ثم أخرجه برقم (١٥٨٧) وصححه ومدار السند واحد ، وكذلك حديث (١٨٢٦) حسنه ثم أخرجه برقم (١٨٢٧)

---

(١) التقريب (٤١٢٤) .

(٢) هكذا في الكروخي (ق٢١٣/أ) ، وأما في المطبوع " حسن غريب " .

(٣) كلمة " بمثله " من كلام الترمذي حيث إنه لم يسق متن الحديث اكتفاء بما ذكره أولاً .

وصححه ومدار السند واحد ، وكذلك حديث (٣٤٧٦) حسنه ، ثم أخرجه برقم (٣٤٧٧) وصححه ومدار السند واحد .

وهذه الأمثلة الستة السابقة تدل دلالة صريحة وواضحة لا لبس فيها أن الترمذي يحسن أحاديث مع صحة متونها عنده .

وتأكدت هذه الحقيقة لدي عند دراسة الأحاديث التي قال فيها إنها حسنة، فقد وجدت (٢٩٢) حديثا أي ثلاثة أرباع ما حسنه أو يقارب ٧٥% إما صحيحة أو حسنة لذاتها أو لها شواهد صحيحة أو حسنة لذاتها، فهذه الأحاديث أعلى منزلة من حديث ضعيف تقوى بضعيف آخر، وقد ذكرت أحاديث هذا الصنف في المنزلة الأولى في قائمة الأحاديث التي قال فيها : " حسن " .

ولذا فأرى أن ٧٥% من الأحاديث التي قال فيها الترمذي : " حسن " من غير أن يضيف أي صفة أخرى ، أنها أعلى منزلة من كونها من قبيل " الحسن لغيره " الذي استقر في الأذهان أنه الحديث الذي يتقوى بمجموع طرقه الضعيفة ، وإن كان لا يوجد في كلام علماء المصطلح ما يمنع أن يسمى " الحسن لغيره " إذا روى الضعيف حديثاً وله متابع ثقة أو شاهد صحيح ، ولكن الذي أراه أن نفرّق بين شاهد قوي وشاهد ضعيف لأمرين :

الأول : أن العُمدة على ما رواه الثقة أو الصدوق، فالمتن إما صحيح أو حسن لذاته ، فإذا روى الضعيف ذلك الحديث وقلنا هو من الحسن لغيره، نكون بذلك وضعناه عن قدره الذي هو أهلٌ له و﴿قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ [الطلاق :٣] ، ونكون بذلك خلطنا متناً ثبت بسند قوي لذاته بآخر ضعيف تقوى بمجموع طرقه الضعيفة، وفَرقٌ بين الاثنين من حيث القوة ومن حيث الاحتجاج المُلزِم، إذ الاحتجاج بالحديث الضعيف المتعدد الطرق محل اختلاف بين أهل العلم كما سيأتي بيانه في الباب الرابع .

الثاني : أن حقيقة "الحسن لغيره" مختلفة عن حقيقة " الصحيح " و "الحسن لذاته"، إذ قوتهما ذاتية أصلية مستقلة غير محتاجة لغيرها ، أما قوة الحديث "الحسن لغيره" فهي مكتسبة طارئة مركبة ناشئة من الجمع والضم بين سندين ضعيفين فأكثر، ولو تفرقا لكان كل واحد منهما ضعيفاً .

ويظهر الفرق جلياً بأننا لو لم نقف على ذلك الحديث الضعيف الذي حسنه الترمذي وله شاهد قوي لم نخسر شيئاً من حيث ثبوت الحديث لاكتفائنا بالطريق القوية التي تقوم مقام ذلك السند الضعيف ، فمعنى المتن والمراد منه موجود بسندٍ ثابت وقوي من وجه آخر ، فسواء وُجد الضعيف أو لم يوجد فالحديث ثابت في الحالتين ، فرواية الضعيف غير مؤثرة في قوة الحديث وإنما هي تابعة ومكملة لما هو أقوى منها .

أما في " الحسن لغيره " فلا توجد القوة أصلاً إلا بضم وجمع ذلك السند الضعيف مع غـيره، فالقوة هنا مكتسبة وليست أصلية ،وهي طارئة وليست ذاتية ، فهي " قوة مركبة " مفتقرة للعاضد . ولا تقوم أو تنشأ إلا بغيرها . فرواية الضعيف هنا مهمة ومؤثرة تأثيراً مباشراً فـــي نشـوء القـوة وولادتها ، وإن كانت هذه القوة هي أدنى أنواع القوة .

فالواجب أن نفرّق بين متن ضعيف " يُحسَّن " لوجود رواية ضعيفة أخرى تشهد له ، وبيـــن متن صحيح ثابت رواه أحد الضعفاء موافقاً الثقات فيه، فالأولى أن نقول: هذا المتـــن محفـوظ مـن حديث فلان وفلان، وإن كان هذا السند ضعيفاً. أو نقول إذا كان السند محفوظاً أيضـــاً: هـذا مـن صحيح حديث فلان، فمما لا شك فيه أن في بعض مرويات الضعفاء ما هو مستقيم ولـــم يقـع فيـه الضعف ولذا قال البخاري : (كل من لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه فلا أروي عنه) .

وفي نظري أن " الحسن لغيره " ينبغي أن يُقتصر استعماله على الضعيف المعتضـــد بمثلـه فقط ، وقد وجدت الإمام البلقيني يقول في تعليقه على مقدمة ابن الصلاح عند كلامه على الضعيـــف المعتضد : (لا يُقال : ينجبر – أي الحديث الضعيف – بأن يروى من وجه صحيح ؛ لأن الكلام فيمـا إذا رُوي بطرق كلٌ منها مثل الأخرى في ذلك الضعف)[1] ، ومراده أن الانجبار لا يصح إطلاقـه إلا على حديث ضعيف له طرق كلها ضعيفة، أما ما له طريق صحيح فلا يصح أن يقال فيه " منجـبر " لأن الاعتماد على الصحيح حينئذ، فلا محل " للانجبار " هنا لانتفاء حقيقته .

ومما تقدم نخرج بهذه القاعدة : **[لا يلزم من تحسين الترمذي لحديث أن يكون متنه حســـناً لغيره]** فقد وجدنا ثلاثة أرباع ذلك متونها أقوى منزلة من الحسن لغيره بمعنى الضعيـــف المعتضـد بمثله ، بل وجدناه بنفسه في عدد من المواضع يحسن حديثاً ثم يصححه ومدار السند واحـد وكذلـك المتن ، فيبدو أن تحسينه بالنظر إلى الراوي المتكلم فيه، أي أن هذا الحديث من حسان حديثه التـــي تدل على أنه حفظه ، أما المتن فهو قوي محفوظ من وجه آخر، هذا بالنظر إلى الغالب . فلابد مـــن هذا التفصيل فيما حسنه الترمذي ليُعرف ما اعتضد بعاضد قوي وما اعتضد بعـــاضد ممـاثل فـي الضعف وأيهما الأغلب في تطبيقاته .

وأما ما حسنه الترمذي وهو من الضعيف المعتضد بمثله فيبلغ (٤٠) حديثاً، ذكرتـــها فـي المنزلـة الثانية في قائمة الأحاديث التي قال فيها : " حسن " منها (١٢)حديثاً في الأحكام والباقي في الفضـائل والترغيب والترهيب .

وأحاديث الأحكام تلك منها حديثان هما : (١٥٦٥) يدل على إباحة طعام النصـــارى، وهـذا

---

(١) محاسن الاصطلاح (ص١٧٨) والجملة الاعتراضية من وضعي لبيان سياق الكلام .

منصوص عليه في القرآن كما سترى في القائمة ، وحديث آخر برقم (٣٢٩٩) فيـــه بيـــان كفـــارة الظهار، وهي منصوص عليها في القرآن أيضاً كما بينته في القائمة .

وفيها أربعة أحاديث موافقة لأصول الشريعة ، فلو لم ترد هذه الأحاديث لكان حكم المســـائل المنصوصة فيها مماثل لمقتضيات أصول الشريعة، ومن ذلك :

حديث برقم (١٠٧٥) وفيه إباحة الدفن ليلاً ، والأصل في الأشياء بعد ورود الشرع الإباحـــة كما دلت على ذلك نصوص القرآن والسنة وقرره جمهور العلماء [١].

وحديث برقم (١٧٧٠) في إباحة اتخاذ الذهب للرجال عند الضرورة ، ومن أصول الشـــريعة المقررة: أن الضرورات تبيح المحظورات [٢].

وحديث برقم (٢٧٢٨) في إباحة المصافحة ، والأصل كما ذكرنا الإباحة .

وحديث برقم (٢٦٩٧) في إباحة السلام على النساء والأصل كما ذكرنا الإباحة ، ونصـــوص الشريعة حثت على إلقاء السلام وإفشائه ورغبت فيه أشد الترغيب، ولم يرد ما يدل على منع الرجـــال أن يسلموا على النساء إذا أُمنت الفتنة ، ولا يخفى أن السلام لا يلزم منه مصافحـــــة النســـاء وهـــي محظورة شرعاً .

والباقي من أحاديث الأحكام في هذه المنزلة يبلغ ستة أحاديث هي :

حديث برقم (٥١٤) نهي عن الحَبْوَة يوم الجمعة . والنهي للكراهة .

حديث برقم (٦٥٠) أن حد الغنى خمسون درهماً .

حديث برقم (٨١٣) أن الاستطاعة في الحج هي امتلاك الزاد والراحلة .

حديث برقم (٨٨١) منع البناء في منى . والقول بتقويته وجيه لقرينةٍ ذكرتها هناك .

حديث برقم (١٩٣٩) جواز كذب الرجل على زوجته ليرضيها، وهو متفـــق عليـــه عنـــد جمـــهور العلماء.

حديث برقم (٢٧٩٥) الفخذ عورة، وهي مسألة خلافية .

وكل هذه الأحاديث الستة –كما سترى في القائمة – مختلف فيها إما من حيث قبولها حديثيـــاً أو مـــن حيث العمل بها عند الفقهاء .

---

(١) انظر مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (٢١/٥٣٥- ٥٣٨) وجامع العلوم والحكم لابـــن رجـــب (٢/١٦٦) تحقيـــق الأرناؤوط .

(٢) انظر كتاب " نظرية الضرورة الشرعية " للدكتور وهبة الزحيلي .

وبهذا يظهر لنا بجلاء قِلة أحاديث الأحكام التي أطلق الترمذي فيها التحسين وهي من قبيـــل الضعيف المعتضد بمثله .

وأما ما ورد في المنزلة الثالثة فلا يُسلّم بأنه من الضعيف الصالح للتقويـــة – مـــن وجهـــة نظري – كما أوضحته هناك بالتفصيل .

المطلب الثاني : أحاديث لم يحسنها مع صلاحيتها لذلك.

أثناء قراءة جامع الترمذي وقفت على عدد من الأحاديث توفرت فيها شروط الحسن التي ذكرها الترمذي في تعريفه، ومع ذلك لم يحسنها، مع أنه كما يظهر من كلامه لا يخفى عليه وجود طرق لها، وسأذكر فيما يلي أهم هذه الأحاديث مع ذكر تقوية بعض أهل العلم لها ممن يقولون بنظرية تقوية الضعيف المعتضد بمثله :

١- حديث : "**لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه**" [١]. ذكره من حديث سعيد بن زيد ثم قال : (وفي الباب عن عائشة وأبي سعيد وأبي هريرة وسهل بن سعد وأنس ، قال أبو عيسى : قال أحمد بن حنبل : لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسناد جيد) .

ولم يذكر حكماً على هذا الحديث ، ولم يحسنه مع صلاحيته لذلك على حسب شرطه في الحسن ، وقد قوى الحديث بمجموع طرقه جمع من العلماء منهم: الحافظ ابن حجر[٢]، والألباني[٣]، فلا يوجد ما يمنع من تحسين الحديث بمجموع طرقه وفق من رأى تقوية الضعيف المعتضد بمثله .

٢- حديث "**الأذنان من الرأس**" [٤]، ذكره من حديث أبي أمامة ثم قال : (وفي الباب عن أنس ، قال أبو عيسى : هذا حديث ليس إسناده بذاك القائم)[٥] .

فلم يحسن هذا الحديث مع صلاحيته لذلك ، وقد قواه بمجموع طرقه ابن حجر[٦]، وآخرون.

٣- حديث: " **زكاة الحلي** " [٧] ذكره من حديث ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وحكم عليه بأن في إسناده مقالاً [٨]، وقال : (وهذا حديث قد رواه المثنى بن الصبّاح عن عمرو ابن شعيب نحو هذا ، والمثنى بن الصبّاح وابن لهيعة يُضعفان في الحديث ، ولا يصح في هذا الباب عن النبي **صلى الله عليه وسلم** شيء) .

---

(١) الجامع (٢٥، ٢٦) .

(٢) التلخيص الحبير (٧٥/١) .

(٣) إرواء الغليل (١٢٢/١) .

(٤) الجامع (٣٧) .

(٥) في المطبوع بتحقيق أحمد شاكر (٥٣/١) ورد : (هذا حديث (حسن) ليس إسناده بذاك القائم) وكلمة حسن غير موجودة في الكروخي (ق٥/ب) ولا في محفوظة النفح الشذي (ق٩٠/ب) ولا في مختصر الأحكام للطوسي (٢١٠/١) ولم أر أحداً ذكرها، ويظهر من عزو الشيخ أحمد شاكر أن نسخة عابد السندي انفردت بها، فلا يعول على هذه الإضافة المنكرة المنافية لسياق الكلام ولأسلوب الترمذي .

(٦) النكت لابن حجر (٤١٥/١) .

(٧) الجامع (٦٣٧) .

(٨) الجامع (٢٩/٣) .

عن النبي **صلى الله عليه وسلم** شيء) .

فلم يحسنه مع وجود متابع لابن لهيعة، و يظهر أنه لم يقف على رواية حسين المعلم لهذا الحديث عن عمرو بن شعيب به عند أبي داود (١٥٦٣) وحسين ثقة .

٤- حديث : "**لا زكاة في الخضروات**" [١]، قال الترمذي : (إسناد هذا الحديث ليس بصحيح، وليس يصح في هذا الباب عن النبي **صلى الله عليه وسلم** شيء ...) .

وقد ذهب الشوكاني[٢]، والألباني[٣]إلى تقوية الحديث بمجموع طرقه .

٥- حديث عائشة مرفوعاً : "**إن الله عز وجل ينزل ليلة النصف من شعبان إلى سماء الدنيا**"[٤] . وقال الترمذي : (وفي الباب عن أبي بكر الصديق ، قال أبو عيسى : حديث عائشة لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث الحجاج، وسمعت محمداً يُضعِّف هذا الحديث ، وقال : يحيى بن أبي كثير لم يسمع من عروة ، والحجاج بن أرطاة لم يسمع من يحيى بن أبي كثير) .

وقد قوى الشيخ الألباني الحديث بمجموع طرقه[٥].

٦- حديث ابن مسعود مرفوعاً: "**إذا اختلف البيعان ، فالقول قول البائع، والمبتاع بالخيار**"[٦]. قال بعده: (هذا حديث مرسل، عون بن عبد الله لم يدرك ابن مسعود، وقد روي عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود عن النبي **صلى الله عليه وسلم** هذا الحديث، وهو مرسل أيضاً).

وقواه بمجموع طرقه ابن عبد الهادي[٧]، والألباني[٨].

٧- حديث أبي هريرة : "**نهى عن ثمن الكلب إلا كلب صيد**"[٩]، وقال بعده : (هذا حديث لا يصح من هذا الوجه .. وقد روي عن جابر عن النبي **صلى الله عليه وسلم** نحو هذا ، ولا يصح إسناده أيضاً) .

---

(١) الجامع (٦٣٨) .

(٢) نيل الأوطار (٥/١٤٣-١٤٤) .

(٣) إرواء الغليل (٣/٢٧٩) .

(٤) الجامع (٧٣٩) .

(٥) السلسلة الصحيحة (٣/١٣٥-١٣٨) .

(٦) الجامع (١٢٧٠) .

(٧) نصب الراية (٤/١٠٧) .

(٨) إرواء الغليل (٥/١٦٩، ١٧١) .

(٩) الجامع (١٢٨١) .

وقد حسنه الألباني لمجموع طرقه[١].

٨- حديث أنس : " **لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر عشرة : عاصرها ومعتصرها ...** " [٢]. وقال بعده: (هذا حديث غريب من حديث أنس، وقد روي نحو هذا عن ابن عباس، وابن مسعود، وابن عمر عن النبي **صلى الله عليه وسلم**). وقواه الألباني لشواهده [٣].

وهناك أحاديث أخرى لم يحسنها الترمذي مع تصحيحه لشاهد لها، من ذلك :

حديث رقم (١٦٢٢) وشاهده عنده برقم (١٦٢٣) ، وحديث رقم (١١١٩) وشاهده عنده برقم (١١٢٠) ، وحديث رقم (٢٦٧٠) وشاهده عنده (٢٦٧١) ، وقد رأينا في المطلب الأسبق أنه حسن أحاديث مع صحتها عنده .

وهناك أحاديث أخرى لم يحسنها مع وجود شاهد لها عنده صالح للاستشهاد، مثل حديث رقم (٦٤٦) ذكر أن في الباب أحاديث ، وكذلك حديث رقم (٨٧٩) ذكر له شاهداً برقم (٨٨٠) ، وحديث رقم (٢٦٥٤) وشاهده برقم (٢٦٥٥) وقال فيه : (حسن غريب) ، وحديث رقم (٣٧٦٣) وذكر أن في الباب عن ابن عباس .

كما وجدته لم يُحسن عدداً من الأحاديث مع علمه بأن له أكثر من طريق، فمن ذلك مثلاً :

(١١١٧) ، (١٣٣٢) ، (١٦٦٦) ، (٢١١٣)[٤] ، (٢٥٢٦)، (٣٠٣٩) ،(٣٧٢١) .

فهذه النصوص السابقة تدل على أمرٍ غاية في الأهمية وهو: ليس كل حديث ضعيف صالح للاعتضاد من وجه آخر يكون حسناً عند الترمذي .

فقد وجدنا الترمذي يضن بوصف الحسن على جملة من الأحاديث التي قواها عدد من العلماء الآخرين .

والحقيقة العلمية التي نخرج بها مما تقدم أن الترمذي لا يأخذ مطلقاً بتحسين الضعيف الصالح للاعتضاد كما رسمه في تعريفه، فليس كل ضعيف اعتضد بمثله يكون حسناً عنده على الدوام .

ولعله كان متوقفاً في بعض ما تقدم، أو لعله قامت لديه قرائن مانعة من تحسين بعض ما تقدم ، ويصعب الجزم بسبب امتناع تحسين الترمذي في كثير من الأمثلة السالفة .

---

(١) صحيح سنن الترمذي (٢٤/٢) وأفراد هذا الحديث فيها نظر كما يظهر من نصب الراية (٥٣/٤) فالغالب أن الألباني حسنه بمجموع طرقه وقد أحال على تعليقه على الروضة الندية وهو كتاب – فيما أعلم – لم يطبع .

(٢) الجامع (١٢٩٥) .

(٣) غاية المرام (ص٥٤) .

(٤) هذا الحديث ذكر في المطبوع ولم أجده في الكروخي (ق١٤٠/ب) .

المطلب الثالث : فوائد من الدراسة.

أثناء دراستي للأحاديث التي قال فيها الترمذي : " حسن " وقفتُ على بعض الفوائد التي لـــها علاقة بموضوع الدراسة أحببت أن أذكرها هنا بإيجاز .

١-أثر الشواهد في تصحيح الحديث عند الترمذي :

لفت نظري واسترعى انتباهي تصرف الترمذي في حديثين متتابعين بسند واحد، حكـــم علـــى الأول بأنه : " حسن صحيح " ، وحكم على الثاني بأنه : " حسن " فقط ، وإليك ماقاله :

باب " خلق الله مئة رحمة "[١] .

٥٣٤١ – حدثنا قتيبة حدثنا عبد العزيز بن محمد عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيـــه عـــن أبـــي هريرة أن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** قال : " **خلق الله مئة رحمة، فوضع رحمـــة واحدة بين خلقه يتراحمون بها وعند الله تسع وتسعون رحمة** " .

قال أبو عيسى : وفي الباب عن سلمان وجُندب بن عبد الله بن سفيان البَجَلي ، وهذا حديـــث حســـن صحيح .

بابٌ[٢]:

٣٥٤٢ – حدثنا قتيبة حدثنا عبد العزيز بن محمد عن العلاء ن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** قال : " **لو يعلم المؤمن ما عند الله من العقوبـــة مـــا طمع في الجنة أحد ، ولو يعلم الكافر ما عند الله من الرحمة ما قنط من الجنة أحدٌ** ".

قال أبو عيسى : (هذا حديث حسن لا نعرفه إلا من حديث العلاء عن أبيه عن أبي هريرة)[٣] .

فلاحظ هنا أن السند في الحديثين واحد متماثل تماماً، ومـــع ذلـــك صحـــح الحديـــث الأول واقتصر على تحسين الثاني فقط ، ولا أجدُ تفسيراً لذلك إلا أنه ذكر للأول شواهد ، وأما الثاني فألمح إلى أنه لا يعرفه إلا عن العلاء به . ولم أجد نسخ الترمذي – التي تيسر لي الوقوف عليها اختلفـــت في نقل حكمه على الحديثين !! .

ويزداد العجب إذا علمنا أن الترمذي حكم على اثني عشر[٤]حديثاً بنفس السند السابق تمامـــاً

---

(١) في الكروخي : "باب" فقط بدون تسمية للباب .

(٢) كلمة باب في الكروخي (ق٢٤١/ب) ولم تذكر في المطبوع وعدم ذكرها يزيد من الإشكال .

(٣) الجامع (٥٤٩/٥) .

(٤) انظر الجامع:(٥٢، ٧٣٨، ١٥٣٨، ١٩٣٤، ١٩٨١، ٢٠٢٩، ٢١٩٥، ٢٢٤٣، ٢٣٢٤، ٢٤١٨، ٢٤٢٠، ٢٥٥٧).

عن قتيبة به بأنها من " الحسن الصحيح "، ومنها حديث برقم (٧٣٨) قال : (حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ) ، وهو حديث : " **إذا انتصف شعبان فلا تصوموا** " .

فصححه مع عدم وجود شواهد له؛ بل تكلم فيه غيرواحد من الحفاظ قبله[١]!!

ومثال آخر قال الترمذي : (باب " ومن سورة الزمر " .

٣٢٣٦ – حدثنا ابن أبي عمر حدثنا سفيان عن محمد بن عمرو بن علقمة عن يحيى بن عبد الرحمن ابن حاطب عن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال : " لما نزلت ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِنْدَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ﴾ [الزمر : ٣١] . قال الزبير : يا رسول الله أتكرَّر علينا الخصومة بعد الذي كان بيننا في الدنيا ؟ قال : نعم ، فقال : إن الأمر إذاً لشديد " .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح)[٢] .

وفي باب " من سورة التكاثر " قال : (٣٣٥٦– حدثنا ابن أبي عمر حدثنا سفيان بن عيينة عن محمد بن عمرو بن علقمة عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عبد الله بن الزبير بن العوام عن أبيه قال : " لما نزلت : ﴿ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ [التكاثر : ٨] .

قال الزبير : يا رسول الله فأيُّ النعيم نسألُ عنه ، وإنما هما الأسودان التمر والماء ؟

قال : أما إنه سيكون " .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن)[٣] .

فلاحظ أن السند هو هو من أوله إلى آخره ومع ذلك قال في الأول : " حسن صحيح " وقال في الثاني : " حسن " فقط ،

ومثال آخر قال فيه : (٣٠٣٠ – حدثنا عبد بن حميد حدثنا عبد العزيز بن أبي رِزمة عن إسرائيل عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس ..) وقال : (هذا حديث حسن) .

ثم أخرج حديثاً آخر بنفس هذا السند تماماً برقم (٣٠٥٢) وقال : (هذا حديث حسن صحيح).

وهناك أمثلة أخرى عديدة يمكن تفسير بعضها بأن الترمذي صحح الحديث لشواهده واقتصر على تحسينه مع تماثل السند لعدم الشواهد ، ولكن بعض تلك الأمثلة كالمثال الثاني الذي ذكرته يصعب تفسيره بذلك !! ولمزيد من الشواهد انظر المطلب الثاني في المبحث الآتي :

---

(١) انظر لطائف المعارف لابن رجب (ص ١٤٢) .

(٢) الجامع (٣٧٠/٥) .

(٣) الجامع (٤٤٨/٥) .

وعلى أية حال فإني ألفت نظر الباحثين لهذه الظاهرة والتي نستطيع أن نسميها (تنوع أحكام الترمذي على السند الواحد) ، ويتبع ذلك أيضاً : تنوع أحكامه على بعض الـــرواة أيضـــاً ، وهـذه المسألة تحتاج إلى مزيد بحث وتدقيق من قبل الباحثين ، وهي جديرة بالعناية والاهتمام لاســيما وأن جامع الترمذي من أقدم المصادر – التي وصلتنا كاملة – التي تحمل ثروة هائلة من الأحكـام علـى الأحاديث، وإذا استثنينا كتب العلل لمخالفتها له في الغرض والمنهج فإنه يعد بحق أقدم وثيقة كاملـة بين أيدينا اليوم في موضوعه، تتميز بالسعة وضخامة الحجم وتنوع الأحكام، فالاهتمام باصطلاحاتـه ومنهجه في الحكم على الحديث أمر في غاية الأهمية، لا سيما مع وجود ظاهرة اختلاف الحكم علـى السند الواحد وعلى أحاديث الراوي الواحد .

٢- هل قول الترمذي : " ليس بإسناده بأس " كقوله : " حسن " ؟

وجدت الترمذي في ثلاثة مواضع من جامعه حكم على أحـاديث بقولـه : (ليـس بإسـناده بأس) . وهذه المواضع هي :

١-حديث برقم (١٢٣) قال فيه: (هذا حديث ليس بإسناده بأس)، وفي سنده: حُريث بن أبـي مطـر ضعفه النقاد [١].

٢-حديث برقم (١٧٩) قال فيه : (حديث عبد الله ليس بإسناده بأس إلا أن أبا عبيدة لم يسمع مـن عبد الله) .

٣-حديث رقم (١١٤٣) قال فيه : (هذا حديث ليس بإسناده بأس ، ولكـن لا نعـرف وجـه هـذا الحديث، ولعله قد جاء من قبل داود بن حُصين من قبل حفظه) ، وقد صحح حديثاً برقـم (١٤٥) من رواية داود بن حصين عن عكرمة عن ابن عباس كسند هذا الحديث .

وقد قال الحافظ ابن سيد الناس في شرحه وهو يتكلم على الحديث الأول : (وقول الـترمذي فيه : " ليس بإسناده بأس " حكمٌ على السند دون المتن ، وظاهر هذا أنه لم يرتق عنده إلـى درجـة التحسين وأن يحكم على الحديث بالحسن بذلك ، وإن كان الإسناد عنده قابلاً لأن يوصـف الحديـث المروي بالحُسن إذا استُكملت فيه الشروط التي ذكرها في الحسن .

لكنه لم يذكر في بابه شيئاً عن أحد من الصحابة ، ولا نبَّه على شاهد له ولا متابع ، بقـي كالحديث الفرد في بابٍ عن مُتكلّمٍ فيه غير موثق ، فلم يبلغ الحديث درجة الحسن ، وإن كان راويـه

---

(١) تهذيب الكمال (٤/٥٦٣-٥٦٥) .

عنده غير مردود من كل وجه إلا أنه لم يستكمل الشروط لتفرده به ، قال القاضي أبوبكر بن العربي رحمه الله تعالى: هذا حديث لم يصح ولم يستقم ولا يثبت فيه شيء)[١] .

قلت : ولكن يشكل على هذا قول الترمذي في الحديث الثاني : (ليس بإسناده بأس، إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من عبد الله) ، وقد قال في ثلاثة مواضع [٢]: هذا حديث حسن إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه) مما يدل على أن اللفظين عنده لا فرق بينهما .

ومما يزيد الأمر تأكيداً أن الترمذي ذكر في الحديث الثاني أحاديث في الباب عن بعض الصحابة مما يؤكد عدم صلاحية تعميم قول الحافظ ابن سيد الناس .

والذي أذهب إليه أنه لا فرق بين قول الترمذي : (هذا حديث حسن) وقوله : (هذا حديث ليس بإسناده بأس) ، لأنه إضافة لما ذكرتُه آنفاً، فشرط تعدد الطرق أغلبي وليس كلياً كما ذكرته في الفصل المتقدم .

٣- صحح ابن حبان أكثر من ٧٠% تقريباً من الأحاديث التي أطلق الترمذي فيها التحسين ، وهذا يدل على قوة غالب المتون التي حسنها .

٤- وجدتُ ما يقارب ١٩% من الأحاديث التي قال فيها الترمذي : (حسن) تستحق أن توصف بالحسن لذاته، وعددها ٧٣ حديثاً مذكورة في المنزلة الأولى وهي :

[٦٤، ٩٨،٣١١، ٣٢٢، ٤١٧، ٤٥٧، ٥٠٠، ٦٤٥، ٦٧٠، ٧٣٤، ٧٥٩، ٩٦١، ٩٦٦، ٩٨٦، ١٠٣٣، ١٠٧٩، ١٠٨٨، ١١٠٢، ١١٠٩، ١٢٧٤، ١٢٨٩، ١٣٣٦، ١٣٦٨، ١٣٩٠، ١٤١٣، ١٤١٧، ١٤٢٨، ١٤٧٩، ١٥٢٣، ١٥٣٥، ١٦٥٠، ١٦٥٥، ١٧٥٧، ١٨٢٦، ١٨٦٤، ١٨٨٣، ١٨٩٧،١٩١٣، ١٩٥٩، ١٩٩٠، ٢١٠٣، ٢١٠٥، ٢١٢٠، ٢٢٢٦،٢٣١٥، ٢٣٨٠، ٢٤٠٦، ٢٤٠٩، ٢٤٢٤، ٢٤٩٢، ٢٥٤٢، ٢٥٨٨، ٢٦٤٩، ٢٧٠٦، ٢٧٤٦، ٢٧٥٢، ٢٧٥٥، ٢٧٥٧، ٢٧٦٩، ٢٨١٩، ٢٨٢١،٢٩١٥، ٢٩٧٩، ٣٠٠٠، ٣٠٠١، ٣١١٦، ٣٢٨٠، ٣٣٥٦، ٣٤٠١، ٣٤٣٠، ٣٤٤٥، ٣٤٦٠، ٣٩٥٥] .

---

(١) النفح الشذي (ق٢٦١/أ) .

(٢) انظر الجامع (٣٦٦، ١٧١٤، ٣٠٨٤) .

توضيحات حول الدراسة

"حســن"

فيما يلي بعض التوضيحات التي أُبين فيها طريقتي في كتابة القوائم التالية:

(١) المذكور في القوائم التالية هو خلاصة لأهم المعلومات التي دونتها في المسودات الأصلية، فمثلاً في المسودات أُخرِّج الحديث من المصادر الأصلية حسب طاقتي ولكنني في القوائم التالية لم أذكر التخريج لكل حديث إذا كان الحديث في كل المصادر التي وقفت عليها مداره واحد وفيه نفس العلة، ولكن إذا وجدت متابعات لرجلٍ متكلم فيه أذكرها، وكذا إذا وجدت شواهد صالحة، أما إذا كان الحديث عند الترمذي فيه رجل متكلم فيه مثلاً وكل المصادر التي وقفت عليها مدارها عليه فإني لا أذكرها لأنه لا يتناسب مع الاختصار والاكتفاء بما هو مهم ومؤثر، ولأنه لا حاجة ماسة تفرض علينا أن نقول مثلاً: أخرجه فلان وفلان وفلان .. الخ، ومدار السند عندهم فيه فلان المتكلم فيه، فمبنى هذه القوائم على الإيجاز والاختصار من غير إفراط ولا تفريط مراعاة لطبيعة البحث.

(٢) أذكر رقم الحديث كما هو في جامع الترمذي المطبوع بتحقيق أحمد شاكر والتي حقق منها المجلدان الأول والثاني، وحقق المجلد الثالث محمد فؤاد عبدالباقي، وحقق الرابع والخامس منها إبراهيم عطوة.

(٣) أذكر طرف السند بما يساعد على تصوره عند نقده وذكر متابعاته ونحو ذلك، ومن ثم أذكر طرف المتن ليعرف.

(٤) ثم أُبدي مواطن النظر في السند، فإن كان فيه من هو مُضعف ذكرتُ ذلك أو إن كان فيه انقطاع أو نحو ذلك، ثم أذكر المتابعات والشواهد مكتفياً بأقواها في أحاديث المنزلة الأولى.

(٥) حين أقول: "فلان ضعيف" وأضع بجانب ذلك رقماً فإنه رقم ترجمة الراوي في تقريب التهذيب المطبوع بتحقيق محمد عوامة، مثال: حكيم بن جبير ضعيف (١٤٦٨). فالحكم حينئذٍ يكون للحافظ ابن حجر من تقريب التهذيب، والرقم هو رقم ترجمة الراوي فيه.

(٦) عند عزو المتابعات والشواهد أكتفي بمصدر أو مصدرين في الغالب طلباً للاختصار.

(٧) حين أنقل قولاً للترمذي ولا أعزوه لرقم حديث ولا لاسم مصدر، فـإن ذلـك القـول يكون موجوداً في كلام الترمذي على نفس الحديث المذكور رقمه فـي خانـة "رقـم الحديث".

(٨) وحين أقول رواه فلان عند البخاري فأقصد أشهر مصنفاته وهو الصحيح ، وكذلـك مسلم أقصد صحيحه، وكل إمام من الأئمة الذين أعزو إليهم أقصد أشـهر مصنفاتـهم فأحمد في المسند، وابن حبان في صحيحه، والحاكم في المستدرك، وابن خزيمة فـي صحيحه، وهكذا، وإذا كان للإمام أكثر من كتاب مشهور فإني أنص على اسم كتابـه، وكذا إذا عزوت للبخاري في التاريخ الكبير أو لأحمد في فضائل الصحابة ونحو ذلـك فإني أصرح باسم الكتاب.

(٩) إذا قلت في خانة حكم العلماء على الحديث: صححه أو حسنه الألباني ولم أُسم كتابـاً فإن المقصود هو "صحيح سنن الترمذي"، وإذا قلـت: ضعفـه الألبـاني فـالمقصود "ضعيف سنن الترمذي"، وإذا عزوتُ لكتبه الأخرى صرحتُ باسمها. وكذلك إذا قلـت: "صححه أحمد شاكر" ولم أُسم كتاباً فالمقصود في تحقيقه على جـامع الـترمذي، وإذا نقلت من تحقيقه على المسند صرحتُ باسمه.

المنزلة الأولى

"حسن"

أعلى من الحسن لغيره لقوة سنده أو لوجود متابع قوي أو شاهد جيد يُغني عن الضعيف.

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
٦٤	عن سوادة بن عاصم عن الحكم بن عمرو الغفاري "أن النبي ﷺ نهى أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة"	# الحديث قوي لذاته. # فيه سوادة بن عاصم المكنى بأبي حاجب، وثقه ابن معين والنسائي وابن حبان وقال : ربما أخطأ، وأما أبو حاتم فقال: شيخ . التهذيب (٢٦٧/٤). # مع قوة سنده فللحديث شاهد صحيح مرفوع: من رواية حميد الحميري عن رجل من صحابة رسول الله ﷺ . رواه أبو داود (٨١) وأحمد (١١١/٤) وقال ابن حجر في بلوغ المرام (٩): (إسناده صحيح).	صححه ابن حبان (٧١/٤) والألباني (٢٠/١). وقال البخاري: (ليس بصحيح) العلل الكبير للترمذي (ص٤٠). وقال ابن حجر في الفتح (٣٠١/١): (أغرب النووي فقال: اتفق الحفاظ على تضعيفه).
٦٦	عن أبي أسامة عن الوليد ابن كثير عن محمد بن كعب عن عبيدالله بن عبدالله بن رافع بن خديج عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً: "إن الماء طهور لا ينجسه شيء"	# عبيدالله بن عبدالله بن خديج، ذهب ابن منده وابن القطان الفاسي إلى أنه مجهول، ولكن صحح أحمد بن حنبل وابن معين حديثه ويعتبر هذا توثيقا له. - التهذيب (٢٨/٧). # وقد روي هذا الحديث من وجه آخر عن أبي سعيد رضي الله عنه عند النسائي (١٧٤/١) وأبي يعلى (٤٧٦/٢). مما يؤكد أن الحديث محفوظ عن أبي سعيد مرفوعاً.	صححه أحمد بن حنبل وابن معين وابن حزم -التلخيص الحبير ١٢/٠١)، والألباني (٢١/١). وضعفه ابن القطان الفاسي، وقيل الدار قطني -التلخيص (١٢/١).
٩٨	عن عبدالرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن عروة ابن الزبير عن المغيرة ابن شعبة: "رأيت النبي ﷺ **يمسح على الخفين على ظاهرهما**".	# عبدالرحمن بن أبي الزناد، يرى الترمذي أنه ثقة حافظ كما في الجامع (٢٣٤/٤). وذكر هنا أنه لا يعلم أحداً غير ابن أبي الزناد روى عن عروة عن المغيرة لفظة "على ظاهرهما". وهو مختلف فيه؛ فمن النقاد من يوثقه ومنهم من يغمزه في بعض مروياته -التهذيب (١٧١/٦-١٧٣). # للحديث شاهد مرفوع صحيح عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أخرجه أبو داود	قواه البخاري في التاريخ الصغير (٣٢٨/١). وصححه أحمد شاكر في تحقيقه على الترمذي (١٦٦/١) والألباني (٣١/١).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		(١٦٤) وغيره وقال ابن حجر في التلخيص (١/١٦٠): (إسناده صحيح). فحديث ابن أبي الزناد لا ينزل عن رتبة الحسن لذاته وله شاهد صحيح أيضاً.	
١٣٤	عن الأعمش عن ثابت ابن عبيد عن القاسم بن محمد عن عائشة مرفوعاً: "**إن حيضتكِ ليست في يدكِ**"	# السند صحيح، فقد صححه الإمام مسلم. # للحديث شواهد عدة: ١- عن ابن عمر عند أحمد (٢/٧٠). ٢- عن أبي هريرة عند أحمد (٢/٤٢٨).	صححه الإمام مسلم (٢٩٨) وابن حبان (٤/١٩١) وغيرهما.
١٤٩	عن عبدالرحمن بن أبي الزناد عن عبدالرحمن بن الحارث بن عياش بن أبي ربيعة عن حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيف عن نافع بن جبير بن مطعم عن ابن عباس مرفوعاً: "**أمني جبريل عليه السلام عند البيت مرتين...**"	# عبدالرحمن بن الحارث، ضعفه أحمد وابن المديني والنسائي. وقال ابن معين: ليس به بأس -التهذيب (٦/١٥٦). وصحح له الترمذي حديثاً (٨٨٥). # وأما حكيم بن حكيم، فقد وثقه ابن حبان والعجلي وصحح حديثه ابن خزيمة، وقال ابن سعد: لا يحتجون بحديثه، وقال ابن القطان الفاسي: لا يعرف حاله -التهذيب (٢/٤٤٨). # للحديث شواهد صحيحة: ١. حديث جابر عند الترمذي (١٥٠) ونقل عن البخاري قوله: (أصح شيء في الباب)، وذكر أسماء عدد من التابعين رووه عن جابر رضي الله عنه. ٢. حديث أبي موسى عند مسلم في صحيحه (٦١٤) وغيره. ٣. حديث بريدة عند مسلم في صحيحه (٦١٣) والترمذي وقال: (حسن غريب صحيح). وغيرها كثير.	صححه ابن خزيمة (٣٢٥). وابن عبدالبر كما في نصب الراية (١/٢٢١). والألباني (١/٥٠).
١٥٥	عن الثوري عن حكيم بن جبير عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت: "**ما رأيت أحداً كان أشد تعجيلاً للظهر من رسول**	# حكيم بن جبير، ضعيف (١٣٦٨). # للحديث شواهد صحيحة: ١. حديث أنس أخرجه الترمذي (١٥٦) في الباب نفسه وقال: (هذا حديث صحيح). ٢. حديث أم سلمة عند الترمذي (١٦١)	قال البخاري: (فيه اضطراب) العلل الكبير (ص٦٤). وضعفه الألباني (ص١٦١) (ص١٦)

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	الله ﷺ ".	وأحمد (٢٨٩/٦). وهو صحيح السند قريب في لفظه ومعناه من حديث عائشة.	وصححه أحمد شاكر بدعوى أن حكيماً توبع (٢٩٣/١) وهذا خطأ كما رجح الدارقطني في العلل (٥/ق١٢٧).
١٦٩	عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عمر بن الخطاب: **"كان رسول الله ﷺ يسمر مع أبي بكر في الأمر من أمور المسلمين وأنا معهما".**	# ذكر الترمذي هنا أن الحديث روي عن علقمة عن رجل عن عمر. قال البيهقي في السنن الكبرى (٤٥٣/١): (لم يسمعه علقمة من قيس عن عمر، إنما رواه عن القرثع عن قيس عن عمر). # وللحديث شاهد: من حديث عبدالله بن عمرو عند أبي داود (٣٦٦٣) وابن خزيمة (١٣٤٢) وصححه الألباني في تعليقه على صحيح ابن خزيمة.	صححه ابن خزيمة (١٣٤١) وابن حبان (٣٧٩/٥) وأحمد شاكر (٣١٧/١) والألباني (٥٥/١).
١٧٩	عن جعفر بن سليمان الضبعي عن أبي عمران الجوني عن عبدالله بن الصامت عن أبي ذر مرفوعاً: **"يا أبا ذر، أمراء يكونون بعدي يميتون الصلاة ..."**	# جعفر بن سليمان صدوق (٩٤٢) وقد توبع على هذا الحديث، فقد تابعه حماد بن زيد وشعبة عند الإمام مسلم في صحيحه (٦٤٨). # وللحديث شواهد قوية منها: حديث ابن مسعود عند مسلم (٥٣٤) وابن خزيمة (١٦٤٠).	صححه مسلم (٦٤٨) وابن خزيمة (١٦٣٩).
١٨٢	عن قتادة عن الحسن عن سمرة مرفوعاً: **"صلاة الوسطى صلاة العصر"**	# اختلف في سماع الحسن من سمرة ولكن ابن المديني والبخاري والترمذي يصححون سماعه منه كما نقل الترمذي هنا. وقال في جامعه (٥٣٨/٣): (وسماع الحسن من سمرة صحيح)، بل صحح الحديث نفسه في موضع آخر (٢٩٨٣) مما يدل على صحة بعض الأحاديث التي يحسنها في نظره. # وللحديث شواهد صحيحة: ١. حديث ابن مسعود عند الترمذي (١٨١) و(٢٩٨٥) وصححه وعند ابن حبان في صحيحه (٤١/٥).	صححه علي بن المديني كما في الترمذي (٣٤١/١). وصححه الترمذي نفسه في جامعه في موضع آخر في كتاب التفسير (٢٩٨٣). والألباني (٥٩/١).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		٢. حديث عائشة عند الـــترمذي (٢٩٨٢) وصححه. ٣. حديث علي عنـــد الـــترمذي (٢٩٨٤) وصححه.	
١٨٤	عن جرير عن عطاء بـن السائب عن ســعيد بـن جبير عن ابن عباس قال: **"إنما صلـــى النبـي ﷺ الركعتين بعد العصر لأنه أتاه مال فشـــغله عـن الركعتين بعـد الظـهر، فصلاهما بعد العصر ثـم لمَ يُعدْ لهما".**	# عطاء بن السائب مختلط (٤٥٩٢)، وجريـر ابن عبدالحميد سمع منه بعد الاختلاط – التقييد والإيضاح (صـ٤٤٣-٤٤٤) إلا أن الـترمذي صحح رواية جرير عن عطاء عن سعيد عـن ابن عباس في موضعين من جامعـه (٨٧٧)، (١٨٠٥)، وصحح في موضع آخـر روايـة لجرير عن عطاء (٩٧٥). * ويشهد له حديث أم سلمة التي تقول فيه: "أن النبي ﷺ صلى في بيتها بعد العصر ركعتيـن مرة واحدة وأنها ذكرت ذلك له فقـال: همـا ركعتان كنت أصليهما بعـد الظـهر فشـغلت عنهما حتى صليت العصر". أخرجه النسائي (٢٨١) وقال ابن حجـر فـي التلخيص (١٩١/١): (سنده قوي) وفي لفظ آخر عند أحمد (٣٠٦/٦) وابن حبـلن (٣٧٧/٦) وأبي يعلى (٤٥٧/١٢): "فقلتُ: يـا رسول الله أفنقضيـهما إذا فاتتنـا؟ قـال: لا". وسنده قوي أيضاً. * ويؤيد ذلك أيضاً حديث زيد بن ثابت عنـد أحمد (١٨٥/٥) ولكن فيه ابن لهيعة، وقد أشار الترمذي له عند كلامه على حديث ابن عباس. * ولا يُعد هذا المتن شاذاً لمخالفتـه حديـث عائشة "أن رسول الله داوم على الركعتين بعـد العصر" عند البخاري (٤٩٢) ومسـلم (٨٣٥) لأن الخلاف في حكاية ذلك – فيما يظـهر – راجع إلى الصحابة أنفسهم كما اختلفـوا فـي إهلال رسول الله ﷺ في الحج.	قال ابن حجر في الفتـح (٦٥/٢): (هـو مـن رواية جرير عن عطاء وقد سـمع منـه بعـد اختلاطـه). وضعفـه الألباني (صـ١٩).
٢٠٢	عن سماك بن حرب عـن جابر بن سـمرة: **"كـان**	# سماك صدوق تغير بأخرة ، فكان ربما تلقن (٢٦٢٤). ولكن تصحيح مسلم لحديثه هذا يـدل	صححه مسـلم (٦٠٦) وابن خزيمـة (١٥٢٥)

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	مـــؤذن رســـول الله ﷺ يمهل فلا يقيم ...".	على أنه من صحيح حديثه.	والحـــــــــاكم (٣٣٣،٣١٨/١)
٢٠٩	عن عبثر بن القاسم عـــن أشعث عن الحسن عـــن عثمان بن أبي العـــاص قال: **"إن من آخـــر مـــا عهد إلى رســـول الله ﷺ أن اتخذ مؤذناً لا يـــأخذ على أذانه أجراً".**	# أشعث هو ابن سوّار وهو ضعيف (٥٢٤). وذهب الشيخ أحمد شاكر فـــي تعليقـــه علـــى الجامع (٤٠٩/١) إلى أنه أشعث: بن عبدالملك الحمراني الثقة معتمداً على ما ورد في المحلى لابن حزم (١٤٥/٣) من تصريح بذلك: ولكن الراجح أنه أشعث بن سوار لما يلي: ١. من الرواة لهذا الحديث عـــن أشـــعث: عبثر وحفص بن غياث كما عند الـــترمذي هنا وابن ماجه (٧١٤) وقد ذكر المـــزي في ترجمة أشعث بـــن ســـوار (٢٦٥/٣) أنهما ممن يرويان عنه ورقم أمام اسميهما ما يؤكد ذلك، ولم يذكر في ترجمة أشـــعث بن عبدالملك أنه من الرواة عنه. ٢. في المعجم الكبير للطـــبراني (٥٦/٩) تصريح بأن أشعث هو ابن سوار. # للحديث طريق آخر صحيح عن عثمان بـــن أبي العاص. رواه أحمـــد (٢١/٤) وأبـــو داود (٥٣١) والنسائي (٢٣/٢) من طريق حماد بن ســـلمة عن الجريري عن أبي العلاء عن مطرف عـــن عثمان به، وحماد سمع مـــن الجريـــري قبـــل الاختلاط - التقييد والإيضـــاح (صـــ٤٤٧) وهذا الطريق صححـــه ابـــن خزيمـــة (٤٢٣) والحاكم (١٩٩/١).	صححـــه الألبـــاني (٦٧/١) وأحمد شـــاكر (٦٧/١) ظناً منـــهما أن أشعث هو الحمراني.
٢١٢	عن زيدالعمي عن أبـــي إياس معاوية بن قرة عن أنس مرفوعاً: **"الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة"**	# زيد العمي ضعيف (٢١٣١). # والحديث محفوظ بسند صحيح عن أنس مـــن وجـــه آخـــر، رواه الـــترمذي (٤١٦/١)، (٥٧٧/٥) عن إسرائيل عن أبي إسحاق عـــن بُريد بن أبي مريم عن أنس به، ورواه يونـــس ابن أبي إسحاق عن بُريد به أيضاً. عند أحمـــد (٢٢٥/٣).	صححـــه الألبـــاني (٦٨/١).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		وقد صحح هذه الطريق ابـن خزيمـة (٤٢٥) وابن حبان (٥٩٣/٤) والألبـاني فـي الإرواء (٢٦٢/١).	
٢٢٠	عن سليمان الناجي عـن أبي المتوكل عـن أبـي سعيد الخدري مرفوعاً: **"أيكم يتجر على هذا".**	* هذا السند صحيح لا غبار عليه.	صححه ابـن خزيمـة (١٦٣٢) وابن حبـان (١٥٧/٦) والحـاكم (٢٠٩/١) وابن حـزم (٢٣٨/٤) والألبـاني (٧٠/٠١).
٢٢٩	عن الثوري عن يحي بن هانيء عن عبدالحميد بن محمود عن أنس بن مالك في الصف بين السـواري قال: **"كنا نتقي هذا على عـهد رسول الله ﷺ "**	# عبدالحميد بـن محمـود، وثقـه النسـائي والدارقطني وابن حبان وصحح له ابن خزيمـة -التهذيب (١٢٢/٦). # ويشهد له حديث قُرة بن إياس المزني عنـد ابن خزيمة (١٥٦٧) والحاكم (٢١٨/١) ولكـن في سنده هارون بن مسلم، مستور (٧٢٣٩).	صححه ابـن خزيمـة (١٥٦٨) وابن حبـان (٥٩٦/٥) والحـاكم (٣٢٩/١) والألبـاني (٧٢/١).
٢٣٠	عن حصين عن هلال بن يساف عن زياد بن أبـي الجعد عن وابصـة بـن معبد: **"أن رسول الله أمر مـن صلى خلف الصف وحده بأن يعيد الصلاة"**	# زياد بن أبي الجعد، روى عنه اثنان، وذكره ابن حبان في ثقاته -التهذيب (٣٥٩/٣). وهلال يساف التقى وابصة بن معبد رضي الله عنه، ففي رواية الترمذي هنا يقـول هـلال: (أخذ زياد بن أبي الجعد بيدي ونحـن بالرَّقَّـة فقام بي على شيخ يقال له وابصة بن معبد مـن بني أسد فقال زياد: حدثني هذا الشيخ أن رجلاً صلَّى خلف الصف وحده -والشيخُ يسمع-...) وهذا عرض على العالم، وهو مـن وسـائل التحمل الصحيحة. # يشهد له حديث علي بن شـيبان، أخرجـه أحمد (٢٣/٤) وابن ماجه (١٠٠٣) وصححـه ابن خزيمة (١٥٦٩) وابن حبـان (٥٧٩/٥). وهو صحيح السند.	صححـه ابـن حبـان (٥٧٧/٥) والألبـاني (٧٣/١).
٢٣٥	عـن الأعمـش عـن إسماعيل بن رجاء عـن أوس بن ضمعج عن أبي	# السند صحيح.	صححه مسـلم (٦٣٧) وابن خزيمـة (١٥٠٧) وابـن حبـان

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	مسعود الأنصاري مرفوعاً: **"يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ..."**		(٥/٥٠٠،٥٠٥)
٢٤٤	عن قيس بن عباية عن ابن عبدالله بن مغفل قال: سمعني أبي وأنا في الصلاة أقول: بسم الله الرحمن الرحيم، فقال لي: **"قد صليت مع النبي ﷺ ومع أبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يقولها ..."**	# ابن عبدالله بن مغفل، قال النووي كما في نصب الراية (١/٣٣٢): (مجهول) ولكن الزيلعي رد عليه بأن ثلاثة قد رووا عنه. ومع جهالته فإنه يروي قصة حدثت له مع أبيه وليس فيما رواه ما ينكر بل يشهد له ما صح عن أنس رضي الله عنه. # يشهد له الحديث الصحيح عن أنس بن مالك الذي رواه البخاري (٧٤٣) ومسلم (٣٩٩) وأحمد (٣/١٧٦) وابن خزيمة (٤٩١، ٤٩٤). وهذا الحديث مستفيض عن أنس رضي الله عنه، انظر فتح الباري (٢/٢٦٦-٢٦٧). وله طرق كثيرة عنه لا يناسب المقام سردها.	حسنه الزيلعي في نصب الراية (١/٣٣٢). وضعفه النووي في نصب الراية (١/٣٣٢) والألباني (صـ٢٨).
٢٤٨	عن حُجر بن عنبس عن وائل بن حُجر قال: **"سمعت النبي ﷺ قرأ ﴿غيرِ المغضوبِ عليهم ولا الضالين﴾ فقال: آمين، ومَدَّ بها صوته".**	* حُجر بن عنبس، صدوق مخضرم (١١٤٤). # تابعه: عبدالجبار بن وائل عن أبيه، عند أحمد (٤/٣١٨) وابن ماجه (٨٥٥) والنسائي (٢/١٤٥) والدار قطني في سننه ٠١/٣٣٤) وقال: (هذا إسناد صحيح).	صححه الدار قطني في سننه ٠١/٣٣٣). والحاكم (٢/٢٣٢) والألباني (١/٧٩) وغيرهم.
٢٥١	عن الحسن عن سمرة قال: **"سكتتان حفظتهما عن رسول الله ﷺ فأنكر ذلك عمران بن حصين وقال: حفظنا سكتة، فكتبنا إلى أبي بن كعب بالمدينة..."**	# الترمذي وقبله ابن المديني والبخاري يرون أن الحسن قد صح سماعه من سمرة، وانظر الحديث المتقدم (١٨٢) في هذه القائمة، وللمزيد انظر العلل الكبير للترمذي (صـ٢٢٣) فقد احتج ابن المديني والبخاري بحديث "من قتل عبده قتلناه" وهو من رواية الحسن عن سمرة، وانظر أيضاً جامع التحصيل (صـ١٦٥-١٦٦). وقال ابن حبان في صحيحه (٥/١١٢-١١٣): (الحسن لم يسمع من سمرة شيئاً، وسمع من	صححه ابن خزيمة (١٥٧٨) وابن حبان (٥/١١١) وهو صحيح على مقتضى مذهب ابن المديني والبخاري والترمذي.

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		عمران بن حصين هذا الخبر واعتمادنا فيه على عمران دون سمرة). وسماعه من عمران مختلف فيه أيضاً - جامع التحصيل (صـ١٦٤). * يشهد للسكتة الأولى حديث أبي هريرة عند البخاري (٧٤٤) ومسلم (٥٩٨).	
٢٥٢	عن قَبيصة بن هُلْب عن أبيه قال: **"كان رسول الله ﷺ يؤمنا فيأخذ شماله بيمينه".**	# قَبيصة بن هُلْب، مجهول عند ابن المديني والنسائي، وذكره العجلي وابن حبان في الثقات كعادتهما -التهذيب (٣٥٠/٨). # يشهد له: ١- حديث سهل بن سعد عند البخاري (٧٤٠). ٢- حديث وائل بن حجر عند مسلم (٤٠١).	صححه الألباني ٨٠/٠١) وانظر حكم بعض العلماء على السند نفسه في الحديث الآتي (٣٠١).
٢٧٤	عن عبيدالله بن عبدالله ابن الأقرم الخزاعي عن أبيه قال: كنت مع أبي بالقاع من نَمِرة. **"فإذا رسول الله ﷺ قائم يصلي فكنت أنظر إلى عُفرَتي إبطيه إذا سجد أرى بياضه".**	# عبيدالله وثقه النسائي -التهذيب (٢١/٧). # يشهد له أحاديث صحيحة كثيرة منها: ١. حديث ابن بُحينة، عند البخاري (٣٩٠) ومسلم (٤٩٥). ٢. حديث ميمونة، عند مسلم (٤٩٧).	صححه الحاكم (٣٥٠/١) وأحمد شاكر (٦٤/٢) والألباني (٨٧/١).
٢٨٣	عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع طاووساً يقول: قلنا لابن عباس **"في الإقعاء على القدمين. قال: هي السنة".**	* السند صحيح.	صححه مسلم (٥٣٦) وابن خزيمة (٦٨٠).
٣٠١	عن قَبيصة بن هُلْب عن أبيه قال: **"كان رسول الله ﷺ يؤمنا فينصرف على جانبيه جميعاً على يمينه وعلى شماله".**	# انظر الحديث المتقدم (٢٥٢) في هذه القائمة. # يشهد له: ١. حديث ابن مسعود، عند البخاري (٨٥٢) ومسلم (٧٠٧). ٢. حديث أنس، عِند مسلم (٧٠٨).	صححه ابن عبدالبر في الاستيعاب (٦١٥/٣). وحسنه النووي في المجموع ٤٩٠/٠٣) وصححه الألباني (٩٤/١).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
٣٠٢	عن يحي بن علي بن يحي بن خلاد بن رافع الزُرقي عن جده عن رِفاعة بن رافع مرفوعاً: **"حديث المسيء صلاته".**	# يحي بن علي، لم يرو عنه إلا إسماعيل بن جعفر - التهذيب (٢٥٩/١١). # يشهد له: حديث أبي هريرة في المسيء صلاته عند البخاري (٣٩٧).	صححه ابن خزيمة (٥٤٥) وابن حبان (٨٨/٥) والحاكم (٢٤٢٩/١ والألباني (٩٥/١) وقال ابن عبدالبر: (هذا حديث ثابت) تحفة الأحوذي (٢٠٨/٢).
٣٠٩	عن حسين بن واقد عن عبدالله بن بريدة عن أبيه قال: **"كان رسول الله ﷺ يقرأ في العشاء الآخرة بالشمس وضحاها، ونحوها من السور".**	# الحسين بن واقد، ثقة له أوهام (١٣٥٨). وهذا السند على شرط مسلم، انظر صحيح مسلم (١٨١٤) والمستدرك للحاكم (٤٨/١). * يشهد له: ١. حديث البراء عند البخاري ٠٧٦٧) ومسلم (٤٦٤) والترمذي (٣١٠) وصححه. ٢. حديث جابر عند مسلم (٤٦٥) وابن حبان (١٤٧/٥).	صححه الألباني (٩٩/١).
٣١١	عن محمد بن إسحاق عن مكحول عن محمود بن الربيع عن عبادة بن الصامت مرفوعاً: **"فلا تفعلوا إلا بأم القرآن، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها".**	# محمد بن إسحاق، صدوق يدلس (٥٧٢٥). وقد صرح بالتحديث عند ابن خزيمة (١٥٨١) وابن حبان (٨٦/٥). # تابعه زيد بن واقد، وهو ثقة (٢١٥٨) عند البخاري في جزء القراءة (صـ١٨-١٩) وأبي داود (٨٢٤) والدار قطني في سننه (٣١٩/١) وقال: (رواته كلهم ثقات).	احتج به البخاري في جزء القراءة (ص ١٨، ٤٠-٤١). وصححه ابن خزيمة (١٤٨١) وابن حبان (٨٦/٥) والحاكم (٣٦٣/١-٣٦٤) وقواه الدار قطني والخطابي والبيهقي كما في تحفة الأحوذي (٢٣٠/٢)وصححه أحمد شاكر (١١٧/٢). وضعفه الألباني (صـ٣٤).
٣١٢	عن مالك بن أنس عن	# ابن أُكيمة هو عُمارة بن أكيمة الليثي، ثقة	أسنده مالك في الموطأ

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	الزهري عن ابن أُكيمة الليثي عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة فقال: **"هل قرأ معي أحدٌ منكم آنفاً؟"**...	(٤٨٣٧). فالسند صحيح لا غبار عليه. # ونبَّه الترمذي هنا وعدد من الحفاظ على أن الزهري أدرج في الحديث قوله: "فانتهى الناس ..." التلخيص الحبير (٢٣١/١).	(٨٦/١) وصححه ابن حبان (١٥٧/٥) والألباني (١٠٠/١).
٣١٤ + ٣١٥	عن عبدالله بن الحسن عن أمه فاطمة بنت الحسين عن جدتها فاطمة الكبرى قالت: **"كان رسول الله ﷺ إذا دخل المسجد صلى على محمد وسلم وقال: "رب اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك ..."**	# قال الترمذي: (وليس إسناده بمتصل، وفاطمة بنت الحسين لم تدرك فاطمة الكبرى، إنما عاشت فاطمة بعد النبي – صلى الله عليه وسلم – أشهراً). # يشهد له: ١. حديث أبي أسيد عند مسلم (٧١٣). ٢. حديث أبي حميد الساعدي عند ابن ماجه (٧٧٢) وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه (١٢٩/١). ٣. حديث أبي هريرة عند ابن خزيمة (٤٥٢) وابن حبان (٣٩٥/٥).	صححه الألباني (١٠٢/١)
٣٢٠	عن أبي صالح عن ابن عباس قال: **"لعن رسول الله ﷺ زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسُرُج".**	# أبو صالح هو باذام مولى أم هانيء، ضعفوه. وقيل: لم يسمع من ابن عباس وهو هنا يروي عنه – التهذيب (٤١٦/١-٣١٧). # يشهد له: ١. حديث عائشة عند البخاري (٤٣٥) ومسلم (٥٢٩)، (٥٣١). ٢. حديث أبي هريرة عند الترمذي (١٠٥٦) وصححه، وابن حبان (٤٥٢/٧). # تنبيه: لفظة "السُرُج" لم أجد لها شاهداً فهي منكرة. والترمذي ذكر الحديث في باب: "ما جاء في كراهية أن يتخذ على القبر مسجداً" فهذه اللفظة ليست هي مقصده من إخراج الحديث.	ضعفه الألباني (صـ٣٥) وقال: (صح بلفظ "زوارات" دون "السرج") وصححه أحمد شاكر (١٣٧/٢). وصححه ابن حبان (٤٥٢/٧).
٣٢٢	عن عمرو بن شعيب عن	# جرى عمل المتأخرين على تحسين هذا	صححه ابن خزيمة

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	أبيه عن جده: **"نهى رسول ﷺ عن تناشد الأشعار في المسجد وعن البيع والاشتراء فيه وأن يتحلق الناس فيه يوم الجمعة قبل الصلاة".**	السند، وقد احتج به بعض المتقدمين وصححوه كما ذكر الترمذي هنا عن البخاري. # ويشهد له في النهي عن البيع: حديث أبي هريرة عند ابن خزيمة (١٣٠٥) والحاكم (٥٦/٢).	(١٣٠٤) قال ابن حجر في الفتح (٦٥٣/١): (وإسناده صحيح إلى عمرو، فمن يصحح نسخته يصححه). وحسنه الألباني (١٠٣/١).
٣٣٢	عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن أبي سعيد: **"أن النبي ﷺ صلى على حصير".**	# السند صحيح، صححه مسلم وغيره. # ويشهد له حديث أنس عند البخاري (٣٨٠) ومسلم (٦٥٨).	صححه مسلم (٦٦١) وابن خزيمة (١٠٠٤). وغيرهما.
٣٥٦	عن أبي عطية عن مالك بن الحويرث مرفوعاً: **"من زار قوماً فلا يؤمهم وليؤمهم رجل منهم".**	# أبو عطية لم يرو عنه إلا واحد، وقال أبو حاتم: لا يعرف ولا يسمى. وقال ابن المديني: لا يعرفونه - التهذيب (٣٩٨/١٢). # ويشهد له من حيث عموم المعنى حديث أبي مسعود عند مسلم في صحيحه (٦٧٣): "ولا يؤمن الرجلُ الرجلَ في سلطانه".	صححه ابن خزيمة (١٤٢٠) وقواه أحمد شاكر (١٨٨/٢) والألباني (١١٢/١).
٣٦٧	عن نابل صاحب العباء عن ابن عمر عن صهيب قال: **"مررت برسول الله ﷺ وهو يصلي فسلمت عليه فرد إليّ إشارة". قال الليث بن سعد: (لا أعلم إلا أنه قال إشارة بأصبعه".**	# نابل صاحب العباء ليس بمشهور - التهذيب (٣٩٨/١٠) ووثقه النسائي في رواية. # ويشهد له: ١. حديث بلال عند الترمذي (٣٦٨) وصححه. ٢. وحديث ابن عمر عند أحمد (١٠/٢) وابن خزيمة (٨٨٨).	صححه ابن حبان (٣٤/٦) والألباني (١١٦/١).
٣٧٧	عن حماد بن سلمة عن قتادة عن ابن سيرين عن صفية بنت الحارث عن عائشة مرفوعاً: **"لا تقبل صلاة الحائض إلا بخمار".**	# رجاله ثقات، ولكن اختلف فيه على قتادة، فروى سعيد بن أبي عروبة عنه عن الحسن مرسلاً - أبو داود (٦٤١) وقتادة حافظ مكثر، فلعله سمع من ابن سيرين مسنداً ومن الحسن مرسلاً. # رواه أشعث بن عبدالملك الحمراني عن ابن	صححه ابن خزيمة (٧٧٥) وابن حبان(٦١٢/٤) والحاكم (٢٥١/١) والألباني (١١٩/١) ورجح الدارقطني أن المحفوظ

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		سيرين قال: "لما قدمت عائشة البصرة نزلت على صفية بنت الحارث ..." بمعناه عند إسحاق في مسنده (١٣٤٤).	عن ابن سيرين عن عائشة مرسلاً كما في نصب الراية (٢٩٥/١). والواسطة هي صفية بنت الحارث كما عرف من حديث قتادة وغيره.
٣٧٩	عن ابن عيينة عن الزهري عن أبي الأحوص عن أبي ذر مرفوعاً: **"إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يمسح الحصى ...".**	# أبو الأحوص لم يرو عنه إلا الزهري ولم يعرفه النسائي، وقال ابن معين: ليس بشيء. فرد عليه ابن عبدالبر بقوله: (قد تناقض ابن معين في هذا، فإنه سئل عن ابن أكيمة، وقيل له إنه لم يرو عنه غير ابن شهاب فقال: يكفيه قول ابن شهاب حدثني ابن أكيمة فيلزمه مثل هذا في أبي الأحوص) - التهذيب (٥/١٢). وروى ابن الجعد في مسنده (١٥٣٠) وأحمد (١٥٠/٥) عن يونس عن الزهري قال: سمعتُ أبا الأحوص مولى بني ليث يحدث سعيد بن المسيب وابن المسيب جالس أنه سمع أبا ذر عن النبي ﷺ فذكره. فهذا النص يدل على قبول ابن المسيب فضلاً عن الزهري لهذا الرجل. # ويشهد للحديث من حيث عموم المعنى حديث معيقيب عند البخاري (١٢٠٧) ومسلم (٥٤٦) والترمذي (٣٨٠) وصححه.	صححه ابن خزيمة (٩١٣) وابن حبان (٤٩/٦) وأحمد شاكر (٢٢٠/٢) وضعفه الألباني (صـ٤٠).
٣٨٣	عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة: **"أن النبي ﷺ نهى أن يصلي الرجل مختصراً".**	# سنده صحيح.	صححه البخاري (١٢٢٠) ومسلم (٥٤٥) وغيرهما.
٣٨٤	عن ابن جريج عن عمران بن موسى عن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي رافع "أنه	# عمران بن موسى بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي، روى عنه ابن جريج وإسماعيل بن علية، وذكره ابن حبان في ثقاته - التهذيب (١٤١/٨) وابن جريج صرح	صححه ابن خزيمة (٩١١) وابن حبان (٥٦/٦) وأحمد شاكر (٢٢٤/٢) وحسنه

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	مر بالحسن بـــن علـــي وهو يصلي وقد عقـــص ضفرتـــه فـــي قفـــــاه فحلها...".	بسماعه عند ابن حبان (٥٦/٦) وغيره. # يشهد له: ١. حديث ابن عباس عند مسلم (٤٩٢). ٢. وحديثه أيضاً عنـــد البخـــاري (٨٠٩) ومسلم (٤٩٠) في النهي عن كف الثـــوب والشعر في الصلاة. ٣. وقد روى ابن ماجه (١٠٤٢) عن شعبة عن مُخَوَّل عن أبي سعد – هو شـــرحبيل ابن سعد – يقول: رأيـــت أبـــا رافـــع ... بنحوه، وهذا سند لا بأس به في المتابعـــات لحال شرحبيل. # الترمذي ساق الحديث في باب "ما جاء فـــي كراهية كف الشعر في الصلاة". فيغني عنـــه حديث ابن عباس لصحته	الألباني (١٢١/١)
٣٩٦	عن عياض بن هلال عن أبي سعيد مرفوعاً: **"إذا صلى أحدكم فلم يدرِ كَـــم صلـــى فليســـجد سجدتين وهو جالس".**	# عياض بن هلال مجهول (٥٢٨١) # يشهد له: ١. حديث أبي سعيد من وجه آخـــر عنـــد مسلم في صحيحه (٥٧١) وابن خزيمـــة (١٠٢٣). ٢. حديث أبـــي هريـــرة عنـــد البخـــاري (١٢٣١) ومســـلم (٣٨٩) والـــــترمذي (٣٩٧) وصححه. فالحديث محفوظ عن أبي سعيد بسند صحيـــح ومحفوظ عن رسول الله ﷺ من عدة وجوه.	صححه مسلم من وجـــه آخر (٥٧١) والألبـــاني (١٢٤/١).
٤٠٤	عن رفاعة بن يحي بـــن عبدالله عن عم أبيه معـــاذ ابن رفاعة عن أبيه قال: **"صليت خلف رســـول الله ﷺ فعطســـتُ فقلـــت: الحمد لله حمـــداً كثـــيراً طيباً مباركاً فيه مباركـــاً عليه كما يحـــب ربنـــا ويرضى ...".**	# رفاعة بن يحي غير مشهور، فلم يوثّقه غير ابن حبان – التهذيب (٢٨٣/٣) # رواه البخاري من وجه آخر عن رفاعة بـــن رافع (٧٩٩) وفيه بعض الاختلاف اليسير. # ويشهد له أيضاً حديث أنـــس عنـــد مســـلم (٦٠٠) وابن خزيمة (٤٦٦).	حســـنه الألبـــــاني (١٢٧/١).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
٤١٧	عن أبي أحمد الزبيري عن الثوري عن أبي إسحاق عن مجاهد عن ابن عمر قال: "**رمقت النبي ﷺ شهراً فكان يقرأ في الركعتين قبل الفجر بـ(قل يا أيها الكافرون) و(قل هو الله أحد)**".	# الزبيري يخطيء في حديث الثوري (٦٠١٧). # يشهد له حديث أبي هريرة عند مسلم (٧٢٦).	صححه ابن حبان (٦/٢١١-٢١٢). وأحمد شاكر (٢/٢٧٦) والألباني (١/١٣١).
٤٢١	عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة مرفوعاً: "**إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة**".	# السند صحيح، وذكر الترمذي أنه اختلف في رفعه، ورجح أنه مرفوع. # ويشهد له حديث ابن بحينة عند البخاري ٠٦٦٣) ومسلم (٧١١).	صححه مسلم (٧١٠) وابن خزيمة ٠١١٢٣) وابن حبان (٥/٥٦٦) وغيرهم.
٤٢٤	عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال: "**كان النبي ﷺ يصلي قبل الظهر أربعاً وبعدها ركعتين**".	# أبو إسحاق السبيعي مداس قد سمع هذا الحديث من عاصم فيما رواه شعبة عنه عند أحمد (١/١٦٠) وأبي يعلى (١/٢٦٩). # ويشهد له: ١. حديث أم حبيبة عند الترمذي (٤٢٥) وصححه، وابن حبان (٦/٢٠٥) وابن خزيمة (١١٨٨) والحاكم (٣١١). ٢. حديث عائشة عند البخاري (١١٨٢) في الأربع قبل الظهر. ٣. حديث ابن عمر عند البخاري (١١٨٠) ومسلم (٧٢٩) في الركعتين بعد الظهر.	صححه الألباني (١/١٣٤).
٤٢٩	عن أبي إسحاق عن عاصم عن علي قال: "**كان النبي ﷺ يصلي قبل العصر أربع ركعات ...**".	# السند كسابقه. # ويشهد له: حديث ابن عمر عند ابن خزيمة (١١٩٣) وابن حبان (٦/٢٠٦) وغيرهما، وسنده حسن.	حسنه الألباني (١/١٣٥).
٤٣٨	عن حميد الحميري عن أبي هريرة مرفوعاً: "**أفضل الصيام بعد شهر**	# السند رجاله ثقات وصححه عدد من الأئمة	صححه مسلم (١١٦٣) وابن خزيمة (١١٣٤) وابن حبان (٣٠٢٦).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	رمضان شهر الله المحرم وأفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل".		
٤٥٠	عن سالم أبي النضر عن بُسر بن سعيد عن زيد ابن ثابت مرفوعاً: **"أفضل صلاتكم في بيوتكم إلا المكتوبة".**	# السند صحيح.	صححه البخاري (٧٣١) ومسلم (٧٨١).
٤٥٣	عن أبي إسحاق عن عاصم عن علي مرفوعاً: **"إن الله وتر يحب الوتر فأوتروا يا أهل القرآن".**	# أبو إسحاق مدلس وقد سمع هذا الحديث من عاصم فيما رواه شعبة عنه عند أحمد (١٠٧/١) وأبي يعلى (٢٦٨/١). # ويشهد له: ١. حديث عبادة بن الصامت عند الحاكم (٣٠٠/١) ورواته ثقات كما قال البيهقي -التلخيص الحبير (١٣/٢) وهو موقوف. ٢. حديث أبي هريرة عند مسلم (٢٦٧٧) وابن خزيمة (١٠٧١) وغيرهما في أن الله وتر يحب الوتر. ٣. حديث ابن مسعود عند ابن ماجه (١١٧٠) وهو مطابق لمتن حديث علي ، وهو حديث جيد في المتابعات، لأن أبا عبيدة بن عبدالله ابن مسعود وإن لم يسمع من أبيه فإن عدداً من النقاد يقبلون حديثه عن أبيه، انظر شرح العلل (٢٩٨/١) والنكت لابن حجر (٣٩٨/١).	صححه ابن خزيمة (١٠٦٧) والألباني (١٤١/١).
٤٥٧	عن الأعمش عن عمرو ابن مرة عن يحي بن الجزار عن أم سلمة قالت:	# يحي بن الجزار صدوق رمي بالغلو في التشيع (٧٥١٩) # ويشهد له: ١. حديث ابن عباس عند البخاري	صححه الحاكم (٣٠٦/١) وأحمد شاكر (٣٢٠/٢) والألباني (١٤٢/١).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	"كان النبـــي ﷺ يوتـــر بثلاث عشرة ركعة فلمـــا كبر وضعف أوتر بسبع".	(١١٣٨) في أنه أوتـــر بثـــلاث عشـــرة ركعة. ٢. حديث عائشـــة عنـــد البخـــاري (١١٤٠) و(١١٦٤) في أنه أوتر بثـــلاث عشرة ركعة. ٣. وحديث عائشة عند إســـحاق فـــي مسنده (١٣١٨) والنسائي (٢٤٢/٣) بسـند جيد، وفيه أنه أوتر بسبع لما ضعف. ٤. حديث أبي أمامـــة عنـــد أحمـــد (٢٦٩/٥) في أنه أوتر بسبع لما كبر.	
٤٦٤	عن أبي الحـــوراء عـــن الحسن بن علي: علمنـــي رســـول الله ﷺ كلمـــات أقولهن في الوتر: **"اللـــهم اهدنـــي فيمـــن هديت..."**	# أبو الحوراء ربيعة بن شيبان ثقة (١٩٠٧).	صححه ابن خزيمـــة (١٠٩٥) وابن حبـــان (٩٤٥) والحـــــاكم (١٧٢/٣) وأحمد شاكر (٣٢٩/٢) والألبـــاني (١٤٤/١). وضعفه ابن حـــزم فـــي المحلـــى (١٤٧/٤).
٤٩٦	عن يحي بن الحارث عن أبي الأشعث الصنعـــاني عـــن أوس بـــن أوس مرفوعاً: **"من اغتسل يوم الجمعـــة وغسَّل ..."**	# رجاله ثقات إلا أن الترمذي رواه عن وكيـــع عن سفيان الثوري وأبي جناب يحي بن أبـــي حية، وأبو جناب ضعيف ولكنه مُتابع فـــي السند من قِبل الثوري وهو إمام حافظ.	صححه ابن خزيمـــة (١٧٥٨) وابن حبـــان (١٩/٧) والحـــــاكم (٢٨١/١) والألبـــاني (١٥٤/١) وقـــــال النووي: (إسناده جيـــد) كما في تحفة الأحـــوذي (٥/٣).
٥٠٠	عن محمد بن عمرو عـــن عَبيدة بن سفيان عن أبـــي الجعد الضمري مرفوعاً: **"من ترك الجمعة ثـــلاث مرات تهاوناً بها طبـــع الله على قلبه".**	# محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثـــي صدوق له أوهام (٦١٨٨). # يشهد له: ١. حديث ابن عمر وأبي هريرة عند مسلم (٨٦٥). ٢. وحديث جابر عنـــد أحمـــد (٣٣٢/٣) وصححه ابن خزيمـــة (١٨٥٦) والحـــاكم	صححه ابن خزيمـــة (١٨٥٧) وابن حبـــان (٧/ ٢٦) والحـــــاكم (٢٩٢/١) وابن السـكن كمـــا فـــي التلخيـــص الحبـــــير (٥٢/٢) والألباني، وقال الذهبـــي

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		(٢٩٢/١) وغيرهما كما في التلخيص الحبير (٥٢/٢).	في مختصر المستدرك (٦٢٤/٣): (حسن).
٥٢٩	عن يزيد بن أبي زياد عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب مرفوعاً: "**حق على المسلمين أن يغتسلوا يوم الجمعة ..**"	# يزيد بن أبي زياد ضعيف (٧٧١٧). # يشهد له: ١. حديث أبي سعيد عند البخاري (٨٨٠) # تنبيه: لم أجد شاهداً لقوله فيمن لم يجد الطيب: "فإن لم يجد فالماء له طيب". وهذه الزيادة ضعيفة وإن كان معناها صحيحاً ؛ لأن من لم يجد الطيب فهو معذور.	ضعفه الألباني (صـ٦٠).
٦٢٣	عن أبي وائل عن مسروق عن معاذ بن جبل قال: بعثني النبي ﷺ إلى اليمن فأمرني أن آخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعاً أو تبيعة ..."	# مسروق لم يثبت لقياه لمعاذ بن جبل ولكن هذا الأمر المنقول هنا مستفيض عند أهل اليمن عن معاذ بن جبل، قال ابن حزم بعد أن كان ضعف الحديث: (ثم استدركنا، فوجدنا حديث مسروق إنما ذكر فيه فعل معاذ المشهور المنتشر فصار نقله لذلك نقلاً عن الكافة عن معاذ بلا شك)، فهذا نوع من الانقطاع ليس ضاراً إن شاء الله؛ لأن الواسطة جمع من تابعي أهل اليمن. # المتابعات والشواهد: # رواه طاوس أيضاً عن معاذ عند مالك في الموطأ (٦٠٠) وطاوس أيضا لم يلق معاذاً رضي الله عنه، قال الشافعي: (طاوس عالم بأمر معاذ وإن لم يلقه؛ لكثرة من لقيه ممن أدرك معاذاً) التلخيص الحبير (١٥٢/٢) # حديث علي عند أبي داود (١٥٧٢).	صححه ابن خزيمة (٢٢٦٧) وابن حبان (٢٤٤/١١) وابن بطال كما في فتح الباري (٣٧٩/٣) والحاكم (٣٩٨/١) والألباني (١٩٤/١) قال ابن حجر: (وفي الحكم بصحته نظر؛ لأن مسروقاً لم يلق معاذاً وإنما حسَّنه الترمذي لشواهده) -فتح الباري (٣٧٩/٣).
٦٥	عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد عن رافع بن خَديج مرفوعاً: "**العامل على الصدقة بالحق كالغازي في سبيل الله حتى يرجع إلى بيته**".	# هذا السند قوي، ورواه الترمذي عن يزيد ابن عياض وهو ضعيف، ومحمد بن إسحاق كلاهما عن عاصم به.	صححه ابن خزيمة (٢٣٣٤) والألباني (٢٠٠/١).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
٦٥٢	عن سعد بن إبراهيم عن ريحان بن يزيد عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً: "**لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي**".	# ريحان بن يزيد، وثقه ابن معين وابن حبان، وقال أبو حاتم: مجهول، ولم يرو عنه إلا سعد بن إبراهيم - التهذيب (٣٠٢/٣). # يشهد له: ١. حديث عبيدالله بن عدي بن الخيار عن رجلين من الصحابة عند أحمد (٢٢٤/٤) وأبي داود (١٦٣٣). ٢. حديث أبي هريرة عند ابن ماجه (١٨٣٩) والنسائي (٩٩/٥). وصححه ابن حبان (٨٤،٨) والحاكم (٤٠٧/١)	صححه الألباني (٢٠١/١).
٦٥٨	عن حفصة بنت سيرين عن الرَّباب عن عمها سليمان بن عامر مرفوعاً: "**الصدقة على المسكين صدقة، وهي على ذي الرحم ثنتان صدقة وصِلة**".	# الرَّباب لم يرو عنها إلا حفصة بنت سيرين -التهذيب (٤١٧/١٢). # يشهد له: ١. حديث ابن مسعود عند البخاري (١٤٦٦) ومسلم (١٠٠٠)	صححه ابن خزيمة (٢٠٦٧) وابن حبان (١٣٣/٨) والحاكم (٤٣١/١) والألباني (٢٠٢/١).
٦٦٩	عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس أن رجلاً قال: يا رسول الله إن أمي توفيت أفينفعها إن تصدقت عنها؟ قال: "نعم".	# سنده صحيح.	صححه البخاري ٠٢٧٧٠) وابن خزيمة (٢٥٠١) والحاكم (٤٢٠/١).
٦٧٠	عن إسماعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم الخولاني عن أبي أمامة الباهلي مرفوعاً: "**لا تُنفق امرأة شيئاً من بيت زوجها إلا بإذن زوجها...**"	# رواية إسماعيل بن عياش عن الشاميين جيدة، فهذا سند حسن لذاته.	حسنه الألباني (٢٠٦/١).
٦٧١	شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي وائل عن عائشة	# السند رجاله ثقات، وصححه الترمذي (٦٧٢) بعد أن رواه عن منصور عن أبي	صححه البخاري (١٤٢٥) ومسلم

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	مرفوعـاً: "**إذا تصدقـت المرأة من بيت زوجـها كان لها به أجر ...**"	وائل عن مسروق عن عائشة به. وقال : (هذا حديث حسن صحيح، وهذا أصح من حديث عمرو بن مرة عـن أبـي وائـل، وعمرو بن مرة لا يذكـر فـي حديثـه عـن مسروق).	(١٠٢٤) من طريـق مسروق.
٦٩٢	عن خالد الحـذاء عـن عبدالرحمن بن أبي بكـرة عن أبيه مرفوعاً: "**شـهرا عيد لا ينقصان ...**"	# ذكر الترمذي أنه روي عن عبدالرحمن بـن أبي بكـرة مرسـلاً. ورجالـه ثقـات، قـال المبـاركفوري (٣/٣٧٥): (الظـاهر أنـه صحيح).	صححـه البخـاري (١٩١٢) ومسـلم (١٠٨٩) وصححـه الألباني (١/٢١٢).
٧٠٦	عن أبي هلال عن سوادة ابن حنظلة عن سمرة بن جنـدب مرفوعـاً: "**لا يمنعكم مـن سـحوركم أذان بـلال ولا الفجـر المستطيل ولكن الفجـر المستطير في الأفق**".	# أبو هلال صدوق فيه لين (٥٩٢٣). وتوبـع أبو هلال عنـد مسـلم (١٠٩٤) وأبـي داود (٢٣٤٦) # يشهد له حديث طلق بن علي عند الـترمذي وصححه ابـن خزيمـة (١٩٣٠) والألبـاني (١/٢١٥). وهناك شواهد أخـرى انظرهـا فـي تحفـة الأحوذي (٣/٣٩٠).	صححـه مسـلم (١٠٩٤) عن سوادة به وابن خزيمـة (١٩٢٩) والحـاكم (١/٤٢٥) والألباني (١/٢١٥).
٧١٥	عن أبي هلال عن عبدالله ابن سوادة عن أنس بـن مالك الكعبي مرفوعـاً: "**ادنُ أحدثك عن الصيـام إن الله تعالى وضع عـن المسافر الصوم وشـطر الصلاة ...**"	# أبو هلال صدوق فيه لين (٥٩٢٣). # رواه النسائي (٤/١٨٠-١٨٢) وابن خزيمـة (٢٠٤٣) من وجهين آخرين عن أنس بن مالك الكعبي.	صححه ابن خزيمـة (٢٠٤٤) والألبـاني (١/٢١٨).
٧٣٤	عن طلحة بن يحي عـن عائشة بنت طلحة عـن عائشة أم المؤمنين قالت: كان النبـي ﷺ يـأتيني فيقول: "أعندكِ غـداء؟" فأقول: لا، فيقول: "إنـي صائم"	# طلحة بن يحي التيمي، صـدوق يخطـيء (٣٠٣٦). # متابعات: أخرجه النسائي (٤/١٩٥) مـن طـرق عـن عائشة بنت طلحة ومجاهد وأم كلثوم كلهم عن عائشة رضي الله عنها.	صححـه مسـلم (١١٥٤) وابن خزيمـة (٢١٤١) والألبـاني (١/٢٢٤).
٧٣٦	عن سالم بن أبي الجعـد عن أبي سـلمة عـن أم	# قال الترمذي في الشـمائل (٣٠١): (هـذا إسناد صحيح، وروى غير واحد هذا الحديـث	صححه الترمذي فـي الشـمائل (٣٠١)

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	سلمة قالت: "**مـا رأيـت النبي ﷺ يصوم شهرين متتـابعين إلا شـعبان ورمضان**".	عن أبي سلمة عن عائشة، ويحتمل أن يكـون أبو سلمة قد روى هذا الحديث عن عائشـة وأم سلمة عن النبي – صلى الله عليه وسلم –). وهذا الكلام نقل بعضه العراقي فـي شـرحه للجامع (١/ق٣٢/أ). # ويشهد له حديث عائشـة عنـد البخـاري (١٩٧٠) ومسلم (١١٥٦) وهو الـذي ذكـره الترمذي آنفاً.	والألباني (٢٢٤/١).
٧٤٠	مكـرر لحديـث (٤٣٨) تقدم	ـــــــــــــ	
٧٤٤	عن خالد بن معدان عـن عبدالله بن بسر رضـي الله عنه عن أخته الصُماء مرفوعـاً: "**لا تصومـوا يوم السبت**".	# قال النووي: (صححه الأئمة) كما في تحفـة الأحوذي (٣٧٣/٣). # ويرى بعض العلماء أنه منسوخ كـأبي داود في سننه (٢٤٢١) ويرى البعض أنه معـارض لحديث أم سلمة الذي فيه إباحة الصيـام يـوم السبت، أخرجه ابن حبان (٣٨١/٨) والحـاكم (٦٠١/١) وغيرهما.	صححه ابن خزيمـة (٢١٦٣) وابن حبـان (٣٧٩٠/٨) والحـاكم (٤٣٥/١) وابن السـكن وغـيرهم –التلخيـص (٢١٦/٢) والألبـاني (٢٢٦/١) وضعفـه الإمام مالك والنسـائي وقـال: (مضطـرب) ونفى ابـن حجـر أن يكون مضطرباً كما في التلخيص (٢١٦/٢).
٧٤٩	عن غيلان بن جرير عن عبدالله بن معبد الزمـاني عن أبي قتادة مرفوعـاً: "**صيام يوم عرفـة إنـي أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسـنة التي بعده**".	# صححه الإمام مسلم وآخرون.	صححـه مسـلم (١١٦٢) وابن خزيمـة (٢٠٨٧) وابن حبـان (٣٩٥/٨).
٧٥٩	عن سعد بن سعيد عـن عمر بن ثابت عن أبـي أيوب مرفوعاً: "**من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من**	# سعد بن سعيد بن قيس الأنصاري صـدوق سيئ الحظ (٢٢٣٧). # المتابعات: تابع سعداً: صفوان بـن سـليم، عنـد مسـلم	صححـه مسـلم (١١٦٤) وابن خزيمـة (٢٩٧/٣) وابن حبـان (٣٩٦/٨).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	شوال فذلك صيام الدهر".	(١١٦٤) وغيره. وتابعه أيضا يحيى بن سعيد، عند الحميدي في مسنده (٣٨٢). وكلاهما من الثقات، فالحديث محفوظ وصحيح عن عمر بن ثابت عن أبي أيوب.	
٧٦١	عن شعبة عن الأعمش عن يحي بن سام عن موسى بن طلحة عن أبي ذر مرفوعاً: "**يا أبا ذر إذا صمت من الشهر ثلاثة أيام ...**".	# يحي بن سام، قال أبو داود: بلغني أنه لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات وروى عنه جمع - التهذيب (٢١٣/١). # ويشهد له: حديث أبي هريرة عند أحمد (٣٣٦/٢) وصححه ابن حبان (٤١٠/٨).	صححه ابن خزيمة ٢١٢٨) وابن حبان (٤١٤/٨) والألباني (٢٣١/١).
٧٦٢	عن عاصم الأحول عن أبي عثمان النهدي عن أبي ذر مرفوعاً: "**من صام من كل شهر ثلاثة أيام فذلك صيام الدهر**".	# السند قوي، ولعل الترمذي حسنه بسبب الاختلاف على أبي عثمان في اسم الصحابي كما أشار إلى ذلك. # ويشهد له حديث أبي قتادة عند مسلم (١١٦٢).	صححه الألباني (٢٣١/١).
٧٦٧	عن غيلان بن جرير عن عبدالله بن معبد عن أبي قتادة قال: قيل يا رسول الله كيف بمن صام الدهر؟ قال : "**لا صام ولا أفطر**".	# انظر الحديث المتقدم (٧٤٩).	صححه مسلم (١١٦٢) وغيره.
٧٨٢	عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً: "**لا تصوم المرأة وزوجها شاهد يوماً من غير رمضان إلا بإذنه**".	# صحيح لتصحيح الشيخين له، ولعل الترمذي حسنه لأنه روي عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة به. وهذا لا يضر لأن الحديث محفوظ عن أبي هريرة من دون شك، فقد رواه همام بن منبه عنه عند البخاري (٥١٩٢) ومسلم (١٠٢٦).	صححه البخاري (٢١٩٥).
٨٣٨	عن يزيد بن أبي زياد عن ابن أبي نُعم عن أبي سعيد مرفوعاً: "**يقتل المحرم السَّبُعَ العادي، والكلب العقور، والفأرة،**	# يزيد ضعيف (٧٧١٧). # يشهد له: ١. حديث عائشة عند البخاري (١٧٣٢) ومسلم (١١٩٨). ٢. حديث عبدالله بن عمر عند البخاري	ضعفه ابن عبدالبر في التمهيد (١٧٤/١٥) والألباني (صـ٩٩).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	والعقـرب، والحِـدأة، والغراب"..	(٣١٣٧) ومسلم (١١٩٩). # تنبيه: لفظة "السبع العادي" لم ترد في حديثي عائشة وابن عمر رضي الله عنهم ولكنها من حيث المعنى صحيحة؛ لأن قتل السبُع العادي مشابه إن لم يكن أولى من قتل الكلب العقور، هذا من حيث المعنى، ومع ذلك فلا تصح نسبتها لرسول الله – صلى الله عليه وسلم – لضعف يزيد، وهو مع ضعفه تغير حفظه لما كبر فصار يتلقن.	
٨٤١	عن مطر الوراق عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن عن سليمان ابن يسار عن أبي رافع قال: "تزوج رسول الله ﷺ ميمونة وهو حلال وبنى بها وهو حلال وكنت أنا الرسول فيما بينهما".	# مطر، صدوق كثير الخطأ (٦٦٩٩). وسليمان عن أبي رافع منقطع. # يشهد له حديث ميمونة عند مسلم في صحيحه (١٤١١) وابن حبان (٤٤٢٩) ولفظ ابن حبان مطابق لحديث أبي رافع.	صححه ابن حبان (٤٣٨/٩) وقال الألباني: (ضعيف لكن الشطر الأول منه صحيح).
٨٥٤	عن العمري عن نافع عن ابن عمر "أن النبي ﷺ دخل مكة نهاراً".	# عبدالله بن عمر بن حفص العمري المكبر ضعيف (٣٤٨٩). # في الصحيح عند البخاري (١٤٩٩) ومسلم (١٢٥٩) عن عبيدالله العمري المصغر عن نافع عن ابن عمر: "حتى أصبح ثم دخل مكة وكان ابن عمر يفعله".	صححه البخاري (١٤٩٩) ومسلم (١٢٥٩) عن نافع عن ابن عمر.
٨٧١	عن زيد بن أُتيع قال: سألت علياً: بأي شيء بعثت؟. قال: "بأربع: لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة...".	# صححه الترمذي نفسه في موضع آخر من جامعه.	صححه الترمذي في موضع آخر (٣٠٩٢) والحاكم (١٧٨/٤) وأحمد شاكر في المسند (٥٩٤) والألباني (٢٥٩/١).
٨٨٣	عن عمرو بن دينار عن عمرو بن عبدالله بن	# عمرو بن عبدالله بن صفوان الجمحي من الأشراف القرشيين المعروفين وروى عنه	في عدة نسخ صرح الترمذي بتصحيحه لهذا

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	صفوان عن يزيد بن شيبان عن ابن مِرْبَع الأنصاري مرفوعاً: **"كونوا على مشاعركم فإنكم على إرثِ إبراهيم".**	جمع، ذكره ابن حبان في ثقاته وصحح له ابن خزيمة، التهذيب ٦٢/٨-٦٣) وقال ابن حجر: (صدوق شريف) (٥٠٦٣).	الحديث كشرح العراقي (١/ق١٢٤/أ) ومستخرج القوسي (١٢١/٤). وصححه ابن خزيمة (٢٨١٨) والحاكم (٤٦٢/١) وضعفه ابن القطان في بيان الوهم (٦٢/٥-٦٣) بسبب جهالة عمرو.
٨٩٨	عن الحكم عن مِقْسَم عن ابن عباس قال: **"كان رسول الله ﷺ يرمي الجمار إذا زالت الشمس".**	# الحكم لم يسمع من مقسم إلا أحاديث معينة ليس هذا منها -جامع التحصيل (صـ١٦٧). # ويشهد له: ١. حديث جابرعند مسلم (١٢٩٩) والترمذي (٨٩) وصححه. ٢. حديث ابن عباس موقوفاً وله حكم الرفع عند البخاري (١٦٥٩).	صححه الألباني (٢٦٧/١).
٨٩٩	عن الحكم عن مِقْسَم عن ابن عباس: **"أن النبي ﷺ رمى الجمرة يوم النحر راكباً".**	# السند كسابقه. # ويشهد له: ١. حديث جابر عند مسلم (١٢٩٧) وغيره. ٢. حديث قدامة بن عبدالله عند الترمذي (٩٠٣) وصححه.	صححه الألباني (٢٦٧/١).
٩١٢	عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أنس بن مالك قال: **"لما رمى النبي ﷺ الجمرة نحر نسكه ثم ناول الحالق شقه الأيمن ...".**	# سند صحيح لا غبار عليه.	صححه مسلم (١٣٠٥) وابن خزيمة (٢٩٢٨) وغيرهما.
٩٣٢	عن يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً: **"دخلت العمرة في الحج إلى يوم**	# يزيد بن أبي زياد ضعيف (٧٧١٧). # المتابعات والشواهد: ١. رواه الحكم عن مجاهد به، عند مسلم (١٢٤١).	صححه مسلم (١٢٤١) عن مجاهد به. والألباني (١٧٦/١) وقال أبو داود

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	القيامة".	٢. حديث جابر بن عبدالله عند مسلم (١٢١٨) وهو حديث طويل.	(١٧٩٠): (هذا منكر إنما هو قول ابن عباس).
٩٤٠	عن حجاج الصواف عن يحي بن أبي كثير عن عكرمة عن الحجاج بن عمرو مرفوعاً: **"من كُسِر أو عَرِج فقد حلّ وعليه حجة أخرى".** قال عكرمة: فذكرت ذلك لأبي هريرة وابن عباس فقالا: صدق.	# أشار الترمذي إلى وجود خلاف على يحي ابن أبي كثير فيه، فقد رواه الصواف عنه كما سلف ورجح ابن المديني والترمذي روايته. ورواه معمر ومعاوية بن سلام عن عبدالله بن رافع عن الحجاج بن عمرو، ورجح هذه الرواية البخاري -كما في شرح العراقي على الجامع (١/١٧٢/ب). وعبدالله بن رافع المخزومي ثقة (٣٣٠٥) فسواء كان في السند أو لم يكن فالسند قوي رجاله ثقات.	صححه الحاكم (١/٤٧٠، - ٤٨٣) والألباني (١/٢٧٨) وآخرون -تحفة الأحوذي (٤/١٠) وأما البيهقي فقال: (اختلف في إسناده، والثابت عن ابن عباس خلافه وأنه لا حصر إلا حصر العدو) -معرفة السنن (٧/٤٩٥) ولكن ابن القيم رد عليه ونفى التعارض بين رأي ابن عباس وروايته -تهذيب أبي داود (٢/٣٧٠).
٩٤٧	عن الحجاج بن أرطاة عن أبي الزبير عن جابر: **"أن رسول الله ﷺ قرن الحج والعمرة وطاف لهما طوافاً واحداً".**	# الحجاج بن أرطاة، صدوق كثير الخطأ والتدليس (١١١٩). # المتابعات: تابع ابن جريج حجاجاً عند مسلم (١٢١٥، ١٢٧٩).	صححه مسلم (١٢١٥، ١٢٧٩) عن أبي الزبير به. وصححه الألباني (١/٢٨٠).
٩٥٩	عن جرير عن عطاء بن السائب عن ابن عبيد بن عُمير عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً: **"إن مسحهما كفارة للخطايا" يعني الركنين.**	# عطاء اختلط، وجرير سمع منه بعد الاختلاط -التقييد والإيضاح (صـ٤٤٣) والترمذي يصحح رواية جرير عن عطاء في جامعه (٨٧٧، ٩٧٥، ١٨٠٥) # المتابعات: ١. روى ابن عيينة هذا الحديث عن عطاء عند أحمد (٢/٣). ٢. ورواه أيضاً الثوري عند أحمد (٢/٨٩).	صححه ابن خزيمة (٢٧٥٣) وابن حبان (٩/١٠) والحاكم (١/٤٨٩) والألباني (١/٢٨٣).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		٣. وحماد بن زيد عند النسائي (٢٢١/٥)، وهؤلاء سمعوا من عطاء قبل الاختلاط كما في التقييد والإيضاح (صـ٤٤٣، ٤٤٤). فالحديث محفوظ عن عطاء قبل الاختلاط وهو صدوق (٤٥٩٢).	
٩٦١	عن عبدالله بن عثمان بن خُثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً في الحجر الأسود: **"والله ليبعثنه الله يوم القيامة له عينان يبصر بهما ...".**	# ابن خثيم صدوق (٣٤٦٦). فالسند قوي لذاته. # المتابعات: رواه ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس عند الطبراني في المعجم الكبير (١٨٢/١١) وقال الهيثمي في المجمع (٢١٨/٣): (رجاله رجال الصحيح).	صححه ابن خزيمة (٢٧٣٥) وابن حبان (٢٥/٩) والحاكم (٤٥٧/١) والألباني (٢٨٤/١).
٩٦٦	عن أسامة بن زيد عن محمد بن عمرو بن عطاء عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد مرفوعاً: **"ما من شيء يصيب المؤمن ...".**	# أسامة بن زيد صدوق يهم (٣١٧). # المتابعات: ١. تابع أسامة الوليدُ بن كثير عند مسلم (٢٥٧٣). ٢. ورواه البخاري (٥٦٤٢) عن محمد ابن عمرو بن طلحة عن عطاء به. فالحديث صحيح عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد رضي الله عنه.	صححه البخاري (٥٦٤٢) ومسلم (٢٥٧٣) عن عطاء ابن يسار به.
٩٦٧	عن أبي قلابة عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان مرفوعاً: **"إن المسلم إذا عاد أخاه المسلم لم يزل في خُرْفة الجنة".**	# زاد بعض الرواة بعد أبي أسماء أبا الأشعث كما أشار الترمذي. ولكن مسلماً أخرجه في صحيحه (٢٥٦٨) بدون ذكر أبي الأشعث، وعلى أية حال فأبو الأشعث شراحيل بن آده ثقة (٢٧٦١). # ويشهد له حديث علي عند أحمد (٨١/١) وابن ماجه (١٤٤٢).	صححه مسلم (٢٥٦٨) وابن حبان (٢٢٣/٧).
٩٨٢	عن قتادة عن عبدالله بن بريدة عن أبيه مرفوعاً: **"المؤمن يموت بَعَرقِ الجبين".**	# قال الترمذي هنا: (قال بعض أهل الحديث: لا نعرف لقتادة سماعاً من عبدالله بن بريدة). # المتابعات والشواهد: ١-تابع كهمسٌ قتادة عند النسائي (٦/٤) وكهمس ثقة.	صححه ابن حبان (٢٨١/٧) والحاكم (٣٦١/١) والألباني (٢٨٩/١).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		٢-ويشهد له حديث ابن مسعود في المعجم الأوسط (٣٠٤/٢) قال الهيثمي في المجمع (٣٣٥/٢): (رجاله ثقات رجال الصحيحين).	
٩٨٦	عن حبيب بن سُليم العبسي عن بلال بن يحي العبسي عن حذيفة قال: **"إذا مت فلا تؤذنوا بي إني أخاف أن يكون نعياً فإني سمعتُ رسول الله ﷺ ينهى عن النعي".**	# حبيب روى عنه جمع من الحفاظ كابن المبارك وأبي نعيم ويحي بن آدم وغيرهم. - التهذيب (١٨٥/٢) وبلال بن يحي صدوق (٧٨٦) فرجال السند لا بأس بهم. # ويشهد له: ١. حديث ابن مسعود عند الترمذي (٩٨٤). ٢. حديث عمران بن حصين عند الطبراني في الكبير (١٤٧/١٨). وكلا الحديثين فيهما نظر، لكن لا بأس بهما في الشواهد.	حسن إسناده الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٤٠/٣) والشيخ الألباني في أحكام الجنائز (صـ٣١).
٩٩٣	عن عبدالعزيز بن المختار عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: **"من غسله الغسل ومن حمله الوضوء"** يعني الميت.	# رُوي عن أبي هريرة موقوفاً فلهذا الاختلاف حسنه الترمذي فيما يبدو. # المتابعات: ١. رواه ابن جريج مصرحاً بالسماع عن سهيل به، عند أحمد (٢٧٢/٢). ٢. ورواه سفيان بن عيينة عن سهيل أيضاً عند أبي داود (٣١٦٢). ٣. ورواه حماد بن سلمة أيضاً عند ابن حبان (٤٣٥/٣). وقد روي هذا الحديث عن أبي هريرة من عدة طرق أخرى مرفوعاً انظر السنن الكبرى للبيهقي (٣٠٠/١-٣٠٤). وتهذيب سنن أبي داود لابن القيم (٣٠٦/٤).	صححه ابن حبان (٣٥/٣) ورجح ابن القيم أن الحديث محفوظ عن أبي هريرة مرفوعاً -تهذيب السنن (٣٠٦/٤) وأما البخاري وأبو حاتم وأحمد بن حنبل فرجحوا أن الحديث موقوف على أبي هريرة -التلخيص الحبير (١٣٦/١) وضعف الشافعي وابن المديني والذهلي جميع أحاديث الباب المرفوعة -مختصر أبي داود للمنذري (٣٠٧/٤).
١٠٠١	عن أبي الربيع عن أبي	# أبو الربيع، ذكره ابن حبان في ثقاته، وقال	حسنه الألباني

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	هريرة مرفوعاً: "**أربع في أمتي من أمـر الجاهلية ...**".	أبو حاتم: صالح الحديث -التهذيب (٩٤/١٢). # هذا الحديث محفوظ عن أبي هريرة من عدة طرق عنه، أخرج بعضها مسلم (٦٧) وابـن حبان (٤١١/٧). ويشهد له حديث أبي مالك الأشعري عند مسلم (٩٣٤).	(٢٩٤/١).
١٠٣٣	عن عبدالواحد بن حمـزة عن عباد بن عبدالله بـن الزبير عن عائشة قالت: "صلـى رسـول الله ﷺ على سهيل بن بيضاء في المسجد".	# عبدالواحد لا بأس به (٤٢٣٩). # المتابعات والشواهد: ١. روى أبو داود (٣١٨٩) هذا الحديـث من طريقين عن عباد به. ٢. وأخرجه مسلم (٩٧٢) عن أبي سـلمة عن عائشة، فالحديث محفوظ عن عائشـة رضي الله عنها.	صححه مسلم (٩٧٣).
١٠٣٤	عن همام عن أبي غـالب قال: "صليت مع أنس بن مالك على جنازة رجـل فقـام حيال رأسه ثـم جـاءوا بجنازة امرأة من قريـش .. فقـام حيـال وسـط السرير. فقال له العـلاء ابن زياد: هكـذا رأيـت النبـي ﷺ قـام علـى الجنازة...".	# أبو غالب الباهلي ثقة (٨٢٩٧). # ويشهد له حديـث سـمرة عنـد البخـاري (١٣٣٢) ومسلم (٩٦٤) والـترمذي (١٠٣٥) وصححه، في الوقوف عنـد الصـلاة علـى المرأة.	صححـه الألبـاني (٢٠٣/١).
١٠٤٩	عن حبيب بن أبي ثـابت عن أبي وائل عن أبـي الهياج الأسدي عن علـي مرفوعاً: "**لا تدع قبراً مُشـرفاً إلا سـويته ولا تمثـالاً إلا طمسته**".	# صححه مسلم. # هذا الحديث روي عن علي رضي الله عنـه من عدة أوجه. أخرج بعضها أحمـد (٨٩/١، ١٤٥، ١٣٨).	صححه مسلم (٩٦٩) والحاكم (٣٦٩/١).
١٠٦٨	عن سماك عن جابر بـن سمرة:	# صححه مسلم.	صححه مسلم (٩٧٨) وابن حبـان (٣٦١/٧)

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	"أن رجلاً قتل نفسه فلـــم يُصلِّ عليه النبي ﷺ".		والحاكم (٣٦٤/١).
١٠٧٩	عن إبراهيم بن سعد عـن أبيه عن عمر بـــن أبـــي سلمة عن أبيه عن أبـــي هريرة مرفوعاً: **"نفسُ المؤمـــن معلقـة بدينه حتى يُقضى عنه".**	# عمر بن أبي سلمة صدوق يخطئ (٣٩١٠). # المتابعات: تابع الزهري عمر فـرواه عـن أبي سلمة به عند ابن حبان (٣٣١/٧).	صححه ابـــن حبـان (٣٣١/٧) والحـــاكم (٣٦/٢-٢٧) والألبـاني (٣١٣/١).
١٠٨٧	عن عاصم الأحول عـــن بكر بن عبدالله المُزنـــي عن المغيرة بـــن شـعبة مرفوعاً: **"انظر إليها فإنه أحـرى أن يؤدم بينكما".**	# رجاله ثقات واختلف في سماع بكـــر مـن المغيرة -التهذيب (٤٨٤/١) والتلخيص الحبير (١٤٦/٣). # ويشهد له: ١. حديث أنس عن المغيرة صححـه ابـن حبـان (٣٥١/٩) والحـاكم (١٦٥/٢). ٢. وحديث أبي هريرة عنـد مسـلم (١٤٢٤).	صححه البوصـيري في مصباح الزجاجـة (١٠٠/٢) والألبـاني (٣١٥/١)
١٠٨٨	عن أبي بَلْج عن محمـد ابن حاطب مرفوعاً: **"فصل ما بيـن الحـرام والحلال الدُّف والصوت".**	# أبو بَلْج، وثّقه جمع من الأئمة ورأى بعضهم أنه لا بأس به -التهذيب (٤٧/١٢)، ولخـص ابن حجر أقوالهم فقال: (صدوق ربما أخطـأ) (٨٠٠٣). # ورد في مسند أحمد (٢٥٩/٤) عن غنـدر عن شعبة عن أبي بلج قال: قلت لمحمـد بـن حاطب: إني قد تزوجت امرأتين لـم يضـرب علي بدف قال: بئسما صنعـت قـال رسـول الله.... فهذه الرواية التي نقلها شعبة تدل على أن أبا بلج قد ضبط هذا الحديث؛ لأنه سيق في أمـر يهمه ويخصه ووقع له.	صححـه الحـاكم (١٨٤/٢) وحسـنه الألباني (٣١٦/١).
١١٠٢	عن سليمان بن موسـى عن الزهري عن عـروة عن عائشة مرفوعاً:	# سليمان بن موسى، صدوق في حديثه بعض اللين (٢٦١٦). # المتابعات والشواهد:	صححه ابـن حبـان (٣٨٤/٩) والحـاكم (١٦٨/٢) وقد صحـح

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	"أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل...".	تابع سليمان بن موسى كل من: ١. جعفر بن ربيعة عند أبي داود (٢٠٨٤) وهو ثقة. ٢. وعبيد الله بن أبي جعفر عند الطحاوي في شرح الآثار (٧/٣) وهو ثقة أيضاً. ولكن الراوي عنهما ابن لهيعة وهو ضعيف. ٣. الحجاج بن أرطاة عند ابن ماجه (١٨٨٠) وهو ضعيف أيضاً ، وذكر الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (١٥٦/٣) متابعات أخرى. # ويشهد له من حيث العموم: ١. حديث أبي موسى عند الترمذي (١١٠١) وابن حبان (٣٨٨/٩) بلفظ "لا نكاح إلا بولي". وهو صحيح صححه جمع من الأئمة. انظر السنن الكبرى للبيهقي (١٠٨/٧). ٢. حديث ابن عباس عند الطبراني في المعجم الكبير (٦٤/١٢) والبيقي في السنن الكبرى (١٢٤/٧) تفرد عبيد الله بن عمر القواريري برفعه وهو ثقة حافظ، ولفظه: **"لا نكاح إلا بإذن ولي مرشد أو سلطان".**	الإمام يحي بن معين حديث سليمان بن موسى كما في تاريخ الدوري ٢٣٢/٠٣) والكفاية للخطيب (صـ٤٢١). وصححه أيضاً ابن حزم في المحلى (٤٦٥/٩). والبيهقي في السنن الكبرى (١٠٧/٧). والألباني في إرواء الغليل (٢٤٣،٦).
١١٠٥	عن الأعمش عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود قال: **"علمنا رسول الله ﷺ التشهد في الصلاة، والتشهد في الحاجة...".**	# رواه شعبة عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة وأبي الأحوص عن ابن مسعود، أخرجه أحمد (٣٩٣/١). وشعبة لا يحمل عن أبي إسحاق السبيعي إلا صحيح حديثه. # ولمزيد من الاطلاع انظر رسالة "خُطبة الحاجة" لشيخنا العلامة محمد ناصرالدين الألباني حفظه الله.	صححه الألباني (٣٢١/١).
١١٠٩	عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً: **"اليتيمة تستأمر في نفسها فإن صمتت فهو**	# محمد بن عمرو بن علقمة، صدوق له أوهام (٦١٨٨). # المتابعات والشواهد: ١. رواه يحي بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة بنحوه، عند البخاري	صححه ابن حبان (٣٩٢/٩) والألباني (٣٢٢/١).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	إذنها ...".	(٥١٣٦) ومسلم (١٤١٩). ٢. ويشهد له حديث أبي موسى عند أحمد (٣٩٤/٤، ٤٠٨) وصححه ابن حبان (٣٩٧/٩) والحاكم (١٦٦/).	
١١١٠	عن الحسن عن سمرة مرفوعاً: "**أيما امرأة زوجها وليان فهي للأول منهما ...**".	# رواية الحسن عن سمرة مختلف في اتصالها والترمذي ومن قبله كابن المديني والبخاري رحمهم الله يرون أنها متصلة. انظر في هذه القائمة حديث رقم (١٨٢) و(٢٥١). فليس الاختلاف في اتصاله مانعاً من تصحيح هذا السند عند الترمذي، وقد صححه في مواضع أخرى كما سبق.	صححه أبو زرعة الرازي وأبو حاتم الرازي كما في التلخيص الحبير (١٦٥/٣) وصححه الحاكم (١٧٥/٢) وضعفه الألباني (صـ١٢٨) لأنه يراه منقطعاً.
١١١١	عن زهير بن محمد عن عبدالله بن محمد بن عقيل عن جابر مرفوعاً: "**أيما عبد تزوج بغير إذن سيده فهو عاهر**".	# زهير بن محمد الخراساني، رواية أهل الشام عنه غير مستقيمةٍ فضعف بسببها (٢٠٤٩) والراوي عنه هنا الوليد بن مسلم وهو شامي، ثم إن عبدالله بن محمد بن عقيل صدوق في حديثه لين (٣٥٩٢). وقد صحح الترمذي هذا الحديث من رواية ابن جريج عن ابن عقيل. مما يعني أن متن الحديث صحيح عنده وليس حسناً لغيره.	صححه الترمذي (١١١٢) عن عبدالله ابن محمد بن عقيل به. والحاكم (١٩٤/٢) وحسنه الألباني (٣٢٣/١).
١١٣١	عن ربيعة بن سُليم عن بُسر بن عبيدالله عن رويفع بن ثابت مرفوعاً: "**من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسق ماءه ولد غيره**".	# ربيعة بن سُليم، روى عنه جمع وذكره ابن حبان في ثقاته -تهذيب الكمال (١١٢/٩). # ذكر في السند هنا بُسر بن عبيد الله والصواب حنش الصنعاني هكذا عند ابن حبان (١٨٦/١١) وأبي داود (٢١٥٨) وأحمد (١٠٨/٤) والبيهقي (٦٢/٩) وغيرهم كثير. # المتابعات والشواهد: # تابع ربيعة: الحارثُ بن يزيد الحضرمي وهو ثقة ثبت (١٠٥٧) ولكن الراوي عنه ابن لهيعة كما عند أحمد (١٠٨/٤، ١٠٩) والطبراني في المعجم الكبير (٢٧/٥). # ويشهد له حديث أبي سعيد عند أبي داود	صححه ابن حبان (١٨٦/١١) وحسنه الألباني (٣٣٠/١).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		(٢١٥٧) حسنه ابـن حجـر فـي التلخيـص (١٧٢/١) وصححـه الألبـاني فـي الإرواء (٢٠٠/١)	
١١٣٢	عن أبي الخليل عن أبـي سعيد الخدري قال: "أصبنـا سـبايا يـوم أوطاس...".	# صححه مسلم بذكر واسطة بين أبي الخليـل وأبي سعيد هو أبو علقمـة الهاشـمي، ورواه بدون واسطة أيضا.	صححـه مسـلم (١٤٥٦).
١١٦٤	عن مُسلم بن سلَّام عـن علي بن طلق مرفوعاً: **"إذا فسا أحدكم فليتوضأ، ولا تأتوا النسـاء فـي أعجـازهن فـإن الله لا يستحي من الحق".**	# مسلم بن سلام، روى عنه عيسى بن حطـان فقـط، انظـر تـهذيب الكمـال (٥٢٠/٢٧) والتهذيب (١٣٢/١٠). # الشواهد: ١. يشهد للجزء الأول منه حديـث أبـي هريرة مرفوعاً "لا وضوء إلا من صوت أو ريح" عند الـترمذي (٧٤) وابـن خزيمـة (٢٧). ٢. وأما الجزء الثاني منه فله عدة شـواهد يطول الكلام عليها انظرها فـي التلخيـص الحبير (١٨٠/٣-١٨١).	صححه ابـن حبـان (٥١٤/٩) وضعفـه الألباني (صـ١٣٦).
١١٨٧	عن أيوب عن أبي قلابـة عمن حدثه عـن ثوبـان مرفوعاً: **"أيما امرأة سألت زوجها طلاقاً من غـير بـأس فحرام عليـها رائحـة الجنة".**	# فيه رجل مبهم، ذكر الترمذي أنه يروى من وجه آخر عن أيوب عن أبي قلابة عـن أبـي أسماء عن ثوبان. وهذا هو الصحيح أنه أبو أسماء الرحبي هكـذا رواه حماد بن زيد عن أيوب السختياني عنـد أبي داود (٢٢٢٦) وأحمـد (٢٨٣/٥) ورواه كذلك وهيب عن أيـوب عنـد ابـن حبـان (٤٩٠/٩) والبيـهقي فـي السـنن الكـبرى (٣١٦/٧) وأبو أسماء ثقة (٥١٠٩). فالسـند صحيح.	صححه ابـن حبـان (٤٩٠/٩) والحـاكم (٢٠٠/٢) والألبـاني (٣٤٩/١).
١٢٣٣	عن أيوب عن يوسف بن ماهَكَ عن حكيم بن حزام قال: **"نهاني رسول الله ﷺ أن**	# رجاله ثقات. # المتابعات والشواهد: لهذا الحديث عدة طرق عن حكيم بـن حـزام تنظر في: سنن النسـائي (٢٨٦/٧) والمعجـم	صححه ابـن حبـان (٣٥٨/١١-٣٦٠) وابن حزم في المحلـى (٥١٩/٨) والألبـاني

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	أبيع ما ليس عندي".	الكبير للطبراني (١٩٤/٣، ١٩٧، ٢٠٤، ٢٠٦) والسنن الكبرى للبيهقي (٣١٢/٥-٣١٣) ويشهد له: ١. حديث ابن عمر عند البخاري (٢١٢٤، ٢١٣٦) ومسلم (١٥٢٦/ ١٥٢٧). ٢. حديث زيد بن ثابت عند أحمد (١٩١/٥) وصححه ابن حبان (٣٦٠/١١) والحاكم (٤٠/٢). ٣. حديث عبدالله بن عمرو عند أحمد (١٧٤/٢، ٢٠٥) وصححه الترمذي (١٢٣٤).	(٩/٢).
١٢٣٨	عن الحجاج عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً: **"الحيوان اثنان بواحد، لا يصلح نسيئاً".**	# الحجاج بن أرطاة، صدوق كثير الخطأ والتدليس (١١١٩). # يشهد له: ١. حديث ابن عباس عند ابن حبان (٤٠١/١١). ٢. حديث سمرة بن جندب عند الترمذي (١٢٣٧) وصححه. ٣. حديث ابن عمر عند الطحاوي في شرح الآثار (٦٠/٤). وللمزيد انظر الجوهر النقي لابن التركماني (٢٨٩/٥).	صححه الألباني (١٠/٢).
١٢٤٧	عن محمد بن عجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: **"البيعان بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن تكون صفقة خيار، ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقيله".**	# محمد بن عجلان صدوق (٦١٣٦) ورواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده العمل على تحسينها لدى المتأخرين. فالسند حسن لذاته. # ويشهد للجزء الأول منه حديث ابن عمر عند البخاري (٢١٠٧) ومسلم (١٥٣١).	حسنه الألباني (١٥/٢).
١٢٥٩	حماد بن سلمة عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً:	# اختلف على عكرمة في رفعه أو وقفه ورجاله ثقات، وظاهر صنيع الترمذي أنه يرجح الرفع.	صححه الحاكم (٢١٨/٢) وابن التركماني (١٠/ ٣٢٦)

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	"إذا أصاب المكاتَب حداً أو ميراثاً وَرِث بحساب ما عتق منه".	# وقد رواه يحي بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً عند أبي داود (٤٥٨١) والنسائي (٤٥/٨).	والألباني (١٨/٢) وتوقف البيهقي فيه في سننه الكبرى (٣٢٦/١٠).
١٢٦٣	عن مجالد عن أبي الودّاك عن أبي سعيد قال: "كان عندنا خمر ليتيم فلما نزلت المائدة سألت رسول الله ﷺ عنه وقلت: إنه ليتيم فقال: **"اهريقوه".**	# مجالد بن سعيد ليس بالقوي (٦٤٧٨). # يشهد له حديث أنس عند أحمد (١١٩/٣) وأبي داود (٣٦٧٥) بسند صحيح على شرط مسلم فقد أخرج مثله في صحيحه (١٩٨٣).	صححه الألباني (١٩/٢).
١٢٦٥	عن إسماعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم الخولاني عن أبي أمامة مرفوعاً: **"العارية مؤداة والزعيم غارم والدين مقضي".**	# رواية إسماعيل عن أهل بلده قوية وهذا السند منها. وشرحبيل صدوق فيه لين (٢٧٧١) كما قال ابن حجر. وقد وثقه ابن خير وابن حنبل والعجلي وابن حبان، وضعفه ابن معين فقط -التهذيب (٣٢٥/٤). # المتابعات والشواهد: تابع إسماعيل: حاتم بن حريث عند النسائي في السنن الكبرى (٤١١/٣). والطبراني في المعجم الكبير (١٦٩/٨) وصححه ابن حبان (٤٩١/١١) وهناك متابعات أخرى عند الطبراني في الكبير (١٦٢/٨، ١٧٤، ١٧٥) ويشهد له حديث رجل من الصحابة عند أحمد (٢٩٣/٥) بسند جيد إن شاء الله.	صححه الألباني (٢٠/٢).
١٢٦٦	عن الحسن عن سمرة مرفوعاً: **"على اليد ما أخذت حتى تؤدي".**	# تقدم أن الترمذي يصحح حديث الحسن عن سمرة. انظر الحديث رقم (١١١٠) في هذه القائمة.	صححه الحاكم (٤٧/٢) وحسنه ابن طاهر -نصب الراية (١٦٧/٤) وضعفه الألباني (ص١٤٩).
١٢٧٧	عن مالك عن الزهري عن ابنٌ محيِّصة عن أبيه	# سنده صحيح. وقد روي من وجه آخر لا بأس به عن	صححه ابن حبان (٥٥٧/١١) والألباني

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	في أُجرة الحجام مرفوعاً: **"اعلفه ناضحك وأطعمه رقيقك".**	محيصة عند البخاري في التاريخ الكبير (٨/٥٣-٥٤).	(٢/٢٣).
١٢٨٥	عن مخلد بن خفاف عن عروة عن عائشة: **"أن رسول الله ﷺ قضى أن الخراج بالضمان".**	# مخلد، قال أبو حاتم: لم يرو عنه إلا ابن أبي ذئب، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال البخاري: فيه نظر -التهذيب (١٠/٧٤-٧٥). # المتابعات: رواه هشام بن عروة عن أبيه به، وقد رواه عنه: ١. عمر بن علي المقدمي، عند الترمذي (١٢٨٦) وصححه -وهذا التصحيح ثابت في المطبوع ونسخة الكروخي وتحفة الأحوذي، ونقله المنذري في مختصر أبي داود (٥/١٦١)، ونقل الترمذي في الجامع عن البخاري أن المقدمي لم يدلس هذا الحديث. ٢. مسلم بن خالد الزنجي، صدوق كثير الأوهام (٦٦٢٥) أخرجه أبو داود (٣٥١٠) وصححه ابن حبان (١١/٢٩٨) والحاكم (٢/١٥). ٣. خالد بن مهران أبو الهيثم الكوفي البلخي، أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٨/٢٩٧-٢٩٨) وذكر أن ابن مهران هذا وثقه ابن معين، وذكر أنه كان عسراً في الحديث وأنه سمع هشام بن عروة وكان عنده حديث الخراج بالضمان -ولكن ابن عدي يرى أن ابن مهران مجهول، ويقول الخليلي: (كان مرجئاً وضعفه جداً) - لسان الميزان (٢/٣٨٧).	صححه الترمذي (١٢٨٦) من حديث هشام بن عروة عن أبيه، وصححه كذلك ابن حبان (١١/٢٩٩) والحاكم (٢/١٤-١٥) وابن القطان كما في التلخيص الحبير (٣/٢٢). وحسنه الألباني (٢/٢٥) وقال البخاري: (هذا حديث منكر) كما في العلل الكبير (ص١٩١). وممن ضعف الحديث أيضاً أبو حاتم الرازي -الجرح (٨/٣٤٧) والعقيلي - الضعفاء (٤/٢٣٠) وابن حزم في المحلى (٩/٨١). والبخاري يرى أن الحديث من كل طرقه لا يصح كما يظهر من كلامه في التاريخ الكبير (١/٢٤٣) والعلل الكبير (ص١٩١-١٩٢).
١٢٨٩	عن ابن عجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه	# محمد بن عجلان صدوق (٦١٣٦) فهذا السند حسن لذاته.	صححه الحاكم (٤/٣٨١) وحسنه

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	عن جده أن رسول الله سئل عن الثمر المعلق فقال: **"من أصاب منه من ذي حاجة غير متخذٍ خُبنةً فلا شيء عليه".**		الألباني (٢٦/٢).
١٣٣٦	عن عمرو بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة قال: **"لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي في الحكم".**	# عمرو صدوق يخطئ (٤٩١٠). # يشهد له حديث عبدالله بن عمرو عند الترمذي (١٣٣٧) وصححه، وابن حبان (٤٦٨/١١) والحاكم (١٠٢/٤-١٠٣).	صححه ابن حبان (٤٦٧/١١) والحاكم (١٠٣/٤) والألباني (٣٦/٢).
١٣٥١	عن داود بن أبي هند عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً: **"العُمْرى جائزةٌ لأهلها، والرُّقْبَى جائزة لأهلها".**	# قال الترمذي: (وقد روى بعضهم عن أبي الزبير بهذا الإسناد عن جابر موقوفاً ولم يرفعه). # يشهد لحديث أبي الزبير هذا: # حديث عطاء عن جابر عند أبي داود (٣٥٥٦). # حديث ابن عباس عند النسائي (٢٦٩/٦-٢٧٠). ويشهد للجزء الأول منه: ١. حديث جابر عند البخاري (٢٦٢٥) ومسلم (١٦٢٥). ٢. حديث أبي هريرة عند البخاري (٢٦٢٦) ومسلم (١٦٢٦). العُمْرى- كحبلى- وكذلك الرّقبى معناهما واحد كما جاء عن ابن عباس في النسائي (٢٧٠/٦) بإسناد صحيح وهو رأي البخاري كما بين الحافظ ابن حجر في الفتح (٢٨٢/٥، ٢٨٤).	صححه الألباني (٤٠/٢).
١٣٥٨	عن عمارة بن عُمير عن عمته عن عائشة مرفوعاً:	# عمة عُمارة لم أجد لها ترجمة في التقريب أو التهذيب أو تهذيب الكمال ولكن قال ابن القطان: (لا تعرف) بيان الوهم (٥٤٦/٤)	صححه ابن حبان (٧٢/١٠) والحاكم (٤٣/٢). والألباني

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	"إن أطيب ما أكلتم مـــن كسبكم وإن أولادكم مـــن كسبكم".	# الشواهد: هذا الحديث محفوظ عن عائشـــة رضـــي الله عنها من وجه آخر قوي عند أحمـــد (٤٢/٦) وصححه ابن حبان (٧٤/١٠). ويشهد له أيضاً حديث عبدالله بن عمـــرو عنـــد ابـــن ماجـــه (٢٢٩٢) والطحـــاوي فـــي معـــاني الآثـــار (١٥٨/٤) والبيهقي في الكبرى (٤٨٠/٧) بسند حسن.	(٤٣/٢).
١٣٦٣	عن الزهري عن عـــروة عن عبدالله بـــن الزبـــير حدثه: **"أن رجلاً من الأنصـــار خاصم الزبير عند رسول الله في سِراج الحَرَّة التي يسقون بها النخل ..."**	# صححه الشيخان.	صححـــه البخـــاري (٢٣٥٩) ومســـلم (٢٣٥٧).
١٣٦٨	حديـــث عبـــدالله بـــن عبدالرحمن الطائفي عـــن عمرو بن الشـــريد عـــن أبيه مرفوعاً: **"جار الدار أحق بالدار".**	# الطائفي صدوق يخطيء ويهم (٣٤٣٨). # ولكن المحفوظ عن عمرو بن الشـــريد أنـــه روى الحديث عن أبي رافع رضـــي الله عنـــه كما هو عند البخاري (٢٢٥٨، ١٩٧٧) وأبـــي داود (٣٥١٦) والنسائي (٣٢٠/٧). # ويشهد له حديـــث ســـمرة عنـــد الـــترمذي (١٣٦٨) وصححه.	صححـــه البخـــاري (٢٢٥٨) ولكـــن عـــن عمرو بن الشريد عـــن أبي رافع، وكذلك ابـــن حبان (٥٨٣/١١).
١٣٩٠	عن حسين المعلـــم عـــن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: **"في المواضِـــحِ خمـــسٌ خمسٌ".**	# سنده حسن.	قال الألباني: حســـن صحيح (٥٥/٢).
١٤١٣	عن أسامة بن زيد عـــن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: **"دية عقل الكافر نصـــفُ دية عقل المؤمن".**	# أسامة بن زيد الليثي صدوق يـــهم (٣١٧). ولكنه توبع عليه فالسند حسن كسابقه. # المتابعات: ١. محمد بن إسحاق عند ابـــن الجـــارود (١٠٥٢). ٢. ســـليمان بـــن موســـىعند النســـائي	صححه ابن خزيمـــة (٢٢٨٠).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		(٤٥/٨). ٣. عبدالرحمن بن الحارث عند الدارقطني في سننه (١٧١/٣).	
١٤١٧	عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ **حبس رجلاً في تهمة ثم خلى عنه.**	# صحح الترمذي رواية بهز عن أبيه عن جده في حديث واحد في جامعه (٢٩١٢). وهذا السند استقر عمل المتأخرين على تحسينه.	صححه علي بن المديني وأحمد بن حنبل - زاد المعاد ٥٠/٥) والحاكم (١٠٢/٤) وحسنه الألباني (٦٢/٢).
١٤١٩	عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً: **"من قتل دون ماله فهو شهيد".**	# صححه الترمذي (١٤٢٠).	صححه البخاري (٢٤٨٠) ومسلم (١٤١) ولكن من وجوه أخرى عن نفس الصاحبي. وصححه كذلك الترمذي (١٤٣٠).
١٤٢٧	عن سماك بن حرب عن سعيد بن جبر عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال لماعز بن مالك: **"أحق ما بلغني عنك؟"...**	# قال الترمذي: (روى شعبة هذا الحديث عن سماك بن حرب عن سعيد بن جبير مرسلاً ولم يذكر فيه ابن عباس).	صححه مسلم (١٩٣) وأصل الحديث مشهور مستفيض في الصحيحين وكتب السنة الأخرى.
١٤٢٨	عن محمود بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة في قصة ماعز لما رُجم ففرَّ فقال رسول الله ﷺ: **"هلَّا تركتموه".**	# سنده حسن لحال محمد بن عمرو بن علقمة فإنه صدوق له أوهام (٦١٨٨) وجرى عمل المتأخرين على تحسين حديثه عن أبي سلمة عن أبي هريرة. ويشهد له حديث نُعيم بن هزَّال عند أبي داود (٤٤١٩) قال ابن حجر: (إسناده حسن) - التلخيص (٥٨/٤).	صححه ابن حبان (٢٨٧/١٠).
١٤٤٢	عن زيد العمي عن أبي الصديق الناجي عن أبي سعيد الخدري: **"أن رسول الله ﷺ ضرب الحد بنَعْلَيْن أربعينَ".**	# زيد العمي ضعيف (٢١٣١). # الشواهد: ١. يشهد له حديث أنس عند البخاري ومسلم (٦٧٧٣) (١٧٠٦) والترمذي (١٤٤٣) وصححه.	ضعفه الألباني (صـ١٦٤).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		٢. وحديث علي عند مسلم (١٧٠٧). والترمذي أورد الحديث في باب "ما جاء في حد السكران" وحديث أنس وعلي يغنيا عنه، والمحفوظ أن الصحابة على عهد رسول الله كانوا يجلدون شارب الخمر بالجريد والنعال، ففي قول زيد العمي: "بنعلين". نظر، وإن كان لا يخالف غيره إذ ثبت أنهم يضربون بالنعال.	
١٤٦٤	عن الحجاج بن أرطاة عن الوليد بن مالك عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ثعلبة مرفوعاً: **"إذا أرسلت كلبك وذكرتَ اسم الله عليه فأمسك عليك فكُل ...".**	# الحجاج صدوق كثير الأوهام والتدليس (١١١٩). ولكنه لم ينفرد بهذا الحديث. # المتابعات والشواهد: لهذا الحديث طريق صحيح عن أبي إدريس به عند البخاري ومسلم والترمذي وغيرهم.	صححه البخاري (٥٤٧٨) ومسلم (١٩٣٠) والترمذي (١٧٩٧) من وجوه أخرى عن الصحابي نفسه.
١٤٧٦	عن مجالد عن أبي الوداك عن أبي سعيد مرفوعاً: **"ذكاة الجنين ذكاة أمه".**	# مجالد ليس بالقوي (٦٤٧٨) وأبو الوداك صدوق يهم (٨٩٤). # المتابعات والشواهد: ١. تابع يونسُ بن أبي إسحاق مجالداً على رواية الحديث، أخرجه أحمد (٣/٣٩) وابن حبان (١٣/٢٠٦) ويونس صدوق يهم قليلاً. ٢. وتابع عطية العوفي أبا الودَّاك عند أحمد (٣/٤٥). ويشهد له حديث جابر عند أبي داود (٢٨٢٨) والحاكم (٤/١١٤) وصححه. ولمزيد من الشواهد انظر التلخيص الحبير (٤/١٥٦-١٥٧).	صححه ابن حبان (١٣/٢٠٦) وابن دقيق العيد - كما في التلخيص الحبير (٤/١٥٦) من رواية يونس، وصححه أيضاً الألباني في الإرواء (٨/١٧٢).
١٤٧٩	عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة: **"أن رسول الله ﷺ حَرَّم كل ذي ناب من السباع".**	# سند، حسن كما تقدم، صححه الترمذي (١٧٩٥) والمتن صحيح محفوظ عن أبي هريرة.	صححه مسلم (١٩٣٣) من وجه آخر عن الصحابي نفسه. والترمذي (١٧٩٥) بنفس السند.
١٤٨٩	عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن عبدالله	# إسماعيل بن مسلم ضعيف (٤٨٤). # المتابعات والشواهد:	صححه الألباني (٢/٨٦).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	ابن المغفل مرفوعاً: **"لولا أن الكلاب أمة من الأمم لأمرتُ بقتلها ...".**	توبع إسماعيل على أوله عند الترمذي (١٤٨٦) وصححه ويشهد له: ١. حديث ابن مغفل أيضاً من وجه آخر عند مسلم (٢٨٠) و(١٥٧٣). ٢. وحديث أبي هريرة عند البخاري (٢٣٢٢) ومسلم (١٥٧٥) والترمذي (١٤٩٠) وصححه.	
١٥٢٣	عن عمرو بن مسلم عن ابن المسيب عن أم سلمة مرفوعاً: **"من رأى هلال ذي الحجة وأراد أن يضحي فلا يأخذن من شعره ولا من أظافره".**	# عمرو بن مسلم صدوق (٥١١٤). # المتابعات: تابع عبدالرحمن بن حميد عَمراً عند مسلم (١٩٧٧) وابن ماجه (٣١٤٩).	صححه مسلم (١٩٧٧).
١٥٣١	عن أيوب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: **"من حلف على يمين فقال: إن شاء الله فقد استثنى فلا حنث عليه".**	# رجاله ثقات ولكن ذكر الترمذي أنه اختلف في رفعه ووقفه، وانفرد أيوب بالرفع. # المتابعات والشواهد: # توبع أيوب بما رواه عمرو بن الحارث عن كثير بن فرقد عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً عند النسائي (٢٥/٧) والحاكم (٣٠٣/٤) والسند قوي. # ويشهد له حديث أبي هريرة عند البخاري (٦٧٢٠) ومسلم (١٦٥٤).	صححه ابن حبان (١٨٢/١٠، ١٨٣) والحاكم (٣٠٣/٤) والألباني (٩٧/٢).
١٥٣٥	عن أبي خالد الأحمر عن الحسن بن عبيد الله عن سعد بن عبيدة عن ابن عمر مرفوعاً: **"من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك".**	# أبو خالد الأحمر، صدوق يخطئ (٢٥٤٧). وذكر البيهقي في السنن الكبرى (٢٩/١٠) أن سعداً لم يسمع هذا الحديث من ابن عمر، ولكن يرد ذلك ما ورد في المسند (٥٨/٢، ٦٠) من أنه سمعه. # المتابعات: ١. تابع عبدالله بن إدريس أبا خالد عند أبي داود (٣٢٥١) فصح بذلك السند. ٢. وللحديث عدة طرق عن سعد بن عبيدة به أخرجها أحمد (٤٧/١) (٣٤/٢).	صححه ابن حبان (٩٩/١٠) والحاكم (٢٩٧/٤) والألباني في الإرواء (١٨٩/٨).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
١٥٤٨	عن أبـــي البَخـــتري أن جيشـــاً مـــن جيـــوش المسلمين كـــان أمـــيرهم سلمان الفارسي حاصروا قصـــراً مـــن قصـــور فارس..." الحديـــث فـــي الدعوة قبل القتـــال إلـــى الإســـلام أو الجزيـــة أو القتال.	# نقل الترمذي عن البخاري أن أبا البختري لم يدرك سلمان. فالسند منقطع. # يشهد لمعناه حديث بُريدة والنعمان بن مُقرّن عند مسلم (١٧٣١). أخرجه الترمذي في باب "ما جاء في الدعـــوة قبل القتال".	ضعفـــه الألبـــاني (صـــ١٨٢).
١٥٨٦	عن الحجاج بن أرطـــاة عن عمرو بن دينار عـــن بَجَالة بن عَبْـــدَة. جاءنـــا كتـــاب عمـــر .. إن عبدالرحمن بـــن عـــوف أخبرني أن رســـول الله ﷺ أخـــذ الجزيـــة مـــن مجوس هجر".	# الحجـــاج صـــدوق كثـــير الأوهـــام والتدليس(١١١٩) # المتابعات: تابع سفيان بن عيينة حجاجاً عنـــد البخـــاري والترمذي وصححاه.	صححـــه البخـــاري (٣١٥٧) والـــترمذي (١٥٨٧) عن سفيان بن عيينة به.
١٥٨٩	عن ابن لهيعة عن يزيـــد ابن أبي حبيب عن أبـــي الخير عن عقبة بن عامر مرفوعاً: "إن أبوا إلا أن تـــأخذوا كَرهاً فخذوا".	# ابن لهيعة ضعيف عند جمهور أهل النقـــد، ورواية العبادلة عنه أعـــدل مـــن غيرهـــا – التهذيب (٥/٣٧٤-٣٧٩). # المتابعات: ذكر الترمذي أن الليث بن سعد تابع ابن لهيعـــة على روايته. ورواية الليـــث عنـــد البخـــاري ومسلم بمعناه.	صححـــه البخـــاري (٢٤٦١) ومســـلم (١٧٢٧) عن الليث بـــن سعد عن يزيد به.
١٦٢٥	عن الرُكين بـــن الربيـــع عن أبيه عن يُسَـــير بـــن عُملية عن خُريم بن فاتك مرفوعاً: "من أنفق نفقة في سبيل الله كتبت له بســـبعمائة ضعف".	# يُسير بن عُملية ثقة (٧٨٠٩) ولكن الذهبـــي فـــي المـــيزان (٤/٤٤٧) قـــال: (لا يعـــرف) والصواب أنه ثقة، فقد وثقه الدارقطني كما في الإلزامات (صـــ٩٧) بالإضافة للعجلي وابـــن حبان كما في التهذيب (١١/٣٧٩). # متنه موافق لقول المولى عز وجل:﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ...﴾ (البقرة:٢٦١)	صححه ابـــن حبـــان (١٠/٥٠٤) والدارقطنـــي فـــي الإلزامات (صـــ٩٧) وقال: (كلـــهم ثقـــات) والحـــاكم (٢/٨٧) والألباني (٢/١٢٤).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		ولحديث أبي مسعود الأنصاري عند مسلم (١٨٩٢).	
١٦٤٩	عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن زيد بن خالد الجهني مرفوعاً: **"من جهز غازياً في سبيل الله أو خلفه في أهله فقد غزا".**	# محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى صدوق سيئ الحفظ جداً (٦٠٨١). والحديث محفوظ من وجه آخر عن زيد بن خالد رضي الله عنه، صححه البخاري ومسلم والترمذي. وأسند الترمذي (١٦٣٠) متابعة عبدالملك بن أبي سليمان لابن أبي ليلى.	صححه البخاري (٢٨٤٣) ومسلم (١٨٩٥) والترمذي (١٦٢٨) من وجه آخر عن الصحابي نفسه.
١٦٣٤	عن سالم بن أبي الجعد أن شرحبيل بن السمط عن كعب بن مرة مرفوعاً: **"من شاب شيبة في الإسلام كانت له نوراً يوم القيامة".**	# سالم بن أبي الجعد لم يسمع من شوحبيل – جامع التحصيل (صـ١٧٩). # وللحديث شواهد قوية كثيرة: ١. حديث عمرو بن عَبَسة عند الترمذي (١٦٣٥). ٢. حديث أبي هريرة عند ابن حبان (٢٥٣/٧). ٣. حديث عمرو بن شعيب عند أبي داود (٤٢٠٢). ٤. حديث عمر بن الخطاب عند ابن حبان (٢٥١/٧).	قال العقيلي في ضعفائه (٢٣٠/٢): (أسانيدها صالحة) يعني بعض الشواهد المذكورة هنا. وصححه الألباني (١٢٦/٢).
١٦٥٠	عن هشام بن سعد عن سعيد بن أبي هلال عن ابن أبي ذُبَاب عن أبي هريرة مرفوعاً: **"مقام أحدكم في سبيل الله أفضل من صلاته في بيته سبعين عاماً ...".**	# هشام بن سعد صدوق له أوهام (٧٢٩٤). فسنده حسن. # الشواهد: ١. يشهد لبعضه حديث الحسن عن عمران عند الحاكم (٦٨/٢) وسماع الحسن من عمران مختلف فيه. ٢. ويشهد لبعضه حديث معاذ بن جبل عن أبي داود (٢٥٤١) وصححه ابن حبان (٤٧٨/١٠).	صححه الحاكم (٦٨/٢) وحسنه الألباني (١٢٩/٢).
١٦٥٥	عن الليث عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً:	# محمد بن عجلان صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة (٦١٣٦). وهذا الحديث منها، ولكن رواه هنا الليث بن سعد عنه، ورواه كذلك عنه يحي بن سعيد	صححه ابن حبان (٣٣٩/٩) والحاكم (١٦٠/٢) وحسنه الألباني (١٣٠/٢).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	"ثلاثة حق على الله عونهم ...".	القطان عند أحمد (٢/٢٥١). وقد ذكر ابن حبان أنه لا يجب الاحتجاج إلا بما يروي الثقات، وهذا الحديث من صحيح حديث ابن عجلان عند ابن حبان لإخراجه له في صحيحه مع علمه بما حدث لابن عجلان في أحاديث أبي هريرة.	
١٦٦٥	عن محمد بن المنكدر قال: مر سلمان الفارسي بشرحبيل بن السمط ... قال: ألا أُحدثك يا ابن السمط بحديث سمعته من رسول الله ﷺ: "رباط يوم في سبيل الله أفضل وربما قال خير من صيام شهر وقيامه...".	# نقل الترمذي عن البخاري (٤/١٨٩) أن ابن المنكدر لم يدرك سلمان الفارسي. # توبع محمد بن المنكر على روايته عند مسلم في صحيحه.	صححه مسلم (١٩١٣) من وجه آخر عن شرحبيل.
١٧١٤	عن أبي عبيدة عن ابن مسعود مرفوعاً: "ما تقولون في هؤلاء الأسارى؟"	# أبوعبيدة لم يسمع من أبيه كما نص عليه الترمذي هنا، وحديثه يقويه بعض الأئمة وانظر ما تقدم برقم (٤٥٣). # أخرج الترمذي هذا الحديث في باب "ما جاء في المشورة". ويشهد له من حيث استشارة رسول الله لأصحابه في أسرى بدر حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه عند مسلم (١٧٦٣).	صححه الحاكم (٣/٢١) وضعفه الألباني (صـ١٩٦).
١٧٢٩	عن الحكم عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن عبدالله بن عُكَيم قال: "أتانا كتاب رسول الله ﷺ ألا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عَصَب".	# رجاله ثقات ما قيل من اضطراب هذا الحديث أو مخالفته لما هو أصح منه. والاضطراب الذي قيل إنه وقع في هذا الحديث، يظهر لمن تأمله لا يمس محل الاستشهاد، وإذا كان الاضطراب في غير محل الاستشهاد فإن الاعتداد به يضعف. وجمع ابن حبان في صحيحه (٤/٩٦) بين هذا الحديث وغيره فقال: (ومعنى خبر عبدالله بن	صححه ابن حبان (٤/٩٣-٩٥) والألباني في الإرواء (١/٧٦-٧٩) وطعن فيه جمع من العلماء انظر معالم السنن (٦/٥٨) والسنن الكبرى للبيهقي (١/١٥) وتهذيب أبي داود لابن القيم

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		عكيم أن لا تنتفعوا مـــن الميتـــة بإهـــاب ولا عصب، يريد به قبل الدبـــاغ، والدليـــل علـــى صحته قوله ﷺ: "**أيما إهابٍ دُبغ فقد طهُر**") وهذا الحديث الأخـــير فـــي صحيـــح مســـلم (١٢٨٧). وللمزيد ينظر إرواء الغليل (١/٧٦-٧٩) ففيـــه إضافات هامة حول حديث ابن عُكيم.	(٦/٦٧-٦٩) ونصـــب الراية (١/١٢٠).
١٧٥٧	عن عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عبـــاس مرفوعاً: "**اكتحلوا بـــالإثمد فإنـــه يجلو البصـــر، ويُنبـــت الشعر**".	# عباد بن منصور، صـــدوق وكـــان يدلـــس وتغير بأخرة (٣١٤٢). # المتابعات والشواهد: رواه ابن خثيم عن سعيد بن جبير عـــن ابـــن عباس مرفوعاً بنحوه عند أبـــي داود (٣٨٧٨) وصححه الحاكم (١/٣٥٤) وسنده حسن.	قال البخـــاري: (هـــو حديث محفوظ) -العلـــل الكبـــير (صـــــ٢٨٨) وقال البيهقي في السـنن الكـــبرى (٤/٢٦١): (هذا أصح ما روي في اكتحال النبي ﷺ). وصححـــه الألبـــاني (٢/١٥١).
١٨١٦	عن زكريا بن أبي زائـــدة عن سعيد بن أبي بـــردة عن أنـــس بـــن مـــالك مرفوعاً: "**إن الله ليرضى عن العبد أن يأكل الأكلة أو يشرب الشربة فيحمده عليها**".	# صححه مسلم .	صححـــه مســـلم (٢٧٣٤).
١٨٢٦	عن أبـــي العـــوام عـــن قتادة عن زَهْدم الجَرْمـــي قال: دخلت علـــى أبـــي موسى وهو يأكل دجاجـــة فقال: "**ادنُ فكُـــل فـــإني رأيـــتُ رســـول الله ﷺ يأكله**".	# أبو العوام عمران بن دَاوَر القطان، صـــدوق يهم(٥١٥٤) # روى الترمذي (١٨٢٧) هذا الحديـــث مـــن وجه آخر عن زَهْدم ثم قال: (حسن صحيـــح)، فمتنه صحيح عنده. والحديث يروى من عدة أوجه عـــن زهـــدم، توسع مسلم في إخراجها في صحيحه.	صححـــه البخـــاري (٣١٣٣) ومســـلم (١٦٤٩) والـــترمذي (١٨٢٧) من طريـــق زَهْدم به.
١٨٣٣	عن أبي عمران الجونـــي عن عبدالله بن الصـــامت عن أبي ذر مرفوعاً:	# صححه مسلم وابن حبان.	صححـــه مســـلم (٢٦٢٥)، (٢٦٢٦)- (٣/٢٠٢٥-٢٠٢٦)

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	"لا يحقرن أحدكم شـــيئاً من المعـــروف وإن لـــم يجد فليلق أخاه بوجـــهٍ طلق ...".		وابن حبـــان (٢٦٨/٢، ٢٨٢)، (٦٢٢/٤) والألباني (١٦٤/٢).
١٨٦٢	عن جرير بن عبدالحميد عن عطاء بـــن الســـائب عن عبدالله بن عُبيد بـــن عمير عـــن أبيـــه عـــن عبدالله بن عمر مرفوعاً: **"من شرب الخمر لم تقبل لـــه صـــلاةُ أربعيـــن صباحاً...".**	# عطاء مختلط، وجريـــر ســـمع منـــه بعـــد الاختلاط، انظر الحديث المتقدم (١٨٤). وحول ثبوت سماع عبدالله مـــن أبيـــه عبيـــد ولقياه لابن عمر انظر التاريخ الكبير للبخـــاري (١٤٣/٥). # المتابعات والشواهد: توبع جرير من: ١. حماد بن زيد وهو ممن سمع من عطاء قبل الاختلاط. أخرجه الطبراني في المعجـــم الكبير (٣٩٢/١٢). ٢. معمر عند أحمد (٣٥/٢). للحديث شواهد قوية: ١. حديث عبدالله بن عمـــرو عنـــد أحمـــد (١٧٦/٢، ١٨٩) والنســـــائي (٣١٧/٨) وصححه ابن خزيمـــة (٩٣٩) وابـــن حبـــان (١٨٠/١٢) والحاكم (٣٠/١). ٢. حديث ابـــن عبـــاس عنـــد أبـــي داود (٣٦٨٠).	صححـــه الألبـــــاني (١٦٩/٢).
١٨٦٤	عن محمد بن عمرو عـن أبي سلمة عن ابن عمـــر مرفوعاً: **"كل مسكر حرام".**	# سنده حسن. # والحديث محفوظ عن ابن عمر من حديـــث نافع عند مسلم (٢٠٠٣) والـــترمذي (١٨٦١) وصححه. وله شـــواهد صحيحـــة لا نطيـــل بذكرها.	صححه ابـــن حبـــان (١٩٢/١٢)، والألبـــاني (١٧٠/٢).
١٨٦٦	عـــن أبـــي عثمـــان الأنصاري عن القاسم بن محمـــد عـــن عائشـــة مرفوعاً: **" كـــل مســـكر حرام، ما أسكر الفـــرق منه فملء الكـــف منـــه**	# أبو عثمان الأنصاري، وثقه أبو داود وابـــن حبان، وروى عنه جمع، وكان قاضيـــاً علـــى مرو -تهذيب الكمال (٧٠/٣٤) مختصر أبـــي داود للمنذري (٢٧٠/٥). # المتابعات والشواهد: توبع أبو عثمان من عبيدالله بن عمر العمـــري	صححه ابـــن حبـــان (٢٠٣/١٢) وحســـنه المنذري في مختصـــر أبـــي داود (٢٧٠/٥) وصححـــه الألبـــاني (١٧٠/٢).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	حرام".	عند الدار قطني في السنن (٢٥٥/٤) ويشهد لقوله "كل مسكر حرام" حديث عائشة من وجه آخر عند مسلم (٢٠٠١) وصححه الترمذي (١٨٦٣). ويشهد له أيضاً حديث جابر عند الترمذي (١٨٦٥) وصححه ابن حبان (٢٠٢/١٢) وحديث سعد بن أبي قاص عند النسائي (٣٠١/٨) وصححه ابن حبان (١٩٢/١٢).	
١٨٨٣	عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: "**رأيت رسول الله ﷺ يشرب قائماً وقاعداً**".	# سنده حسن. # ويشهد له حديث عائشة عند إسحاق (١٦١٨) والنسائي (٨١/٣-٨٢) والطبراني في مسند الشاميين (١٠٥/٣) والسنن الكبرى للبيهقي (٤٣١/٢).	حسنه الألباني (١٧٢/٢).
١٨٨٤	عن أبي عصام عن أنس ابن مالك أن النبي ﷺ كان يتنفس في الإناء ثلاثاً ويقول: "**هو أمرأ وأروى**".	# أبو عصام، روى عنه شعبة وهشام الدستوائي وعبدالوارث بن سعيد. وصحح له مسلم -التهذيب (١٦٨/١٢). # المتابعات: رواه ثمامة بن عبدالله بن أنس عن أنس عند البخاري ومسلم وصححه الترمذي.	صححه مسلم (٢٠٢٨) عن أبي عصام. وصححه البخاري (٥٦٣١) ومسلم (٢٠٢٨) والترمذي (١٨٨٤) عن ثمامة عن أنس.
١٨٩٧	عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال: قلت يا رسول الله من أبر؟ قال: **أمك**...	# سنده حسن. # ويشهد له حديث أبي هريرة عند البخاري (٥٩٧١) ومسلم (٢٥٤٨).	صححه الحاكم (٦٤٢/٣)، (١٥٠/٤) وحسنه الألباني (١٧٥/٢).
١٩١٣	عن عبدالمجيد بن عبدالعزيز عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً: "**من ابتلي بشيء من البنات فصبر عليهن كُن له حجاباً من النار**".	# عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي روّاد صدوق يخطئ (٤١٦٠). # أخرجه الترمذي (١٩١٥) عن عبدالله بن المبارك عن معمر به إلا أنه زاد رجلاً في السند هو: "عبدالله بن أبي بكر بن حزم" بين الزهري وعروة، وقال الترمذي بعده كما في نسخة الكروخي (ق١٣١/أ): (حسن صحيح). وبهذا السند أخرجه البخاري ومسلم.	صححه البخاري (١٤١٨) ومسلم (٢٦٢٩) والترمذي (١٩١٥).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
١٩٢٣	عن أبي عثمان مولى المغيرة بن شعبة عن أبي هريرة مرفوعاً: **"لا تُنزع الرحمة إلا من شقي".**	# أبو عثمان روى عنه ثلاثة. وذكره ابن حبان في ثقاته -التهذيب (١٢/١٦٣-١٦٤). # يشهد لعموم معناه حديث أبي هريرة الآخر: "من لا يرحم لا يُرحم وقد شقي من لا يرحمه ربه. وقد أخرجه البخاري (٥٩٩٧) ومسلم (٢٣١٨). # تنبيه: ذكر إسحاق بن راهويه في مسنده (٢٨٣) أن جرير بن عبدالحميد روى هذا الحديث عن منصور عن أبي صالح عن أبي هريرة به. وهذا خطأ -في ظني- والمحفوظ عن منصور أنه يرويه عن أبي عثمان لا عن أبي صالح، كذلك رواه عنه شعبة وعمار بن محمد وشيبان وأبو معاوية كما في مسند أحمد (٢/٤٤٢، ٤٦١، ٥٣٩) وجرير كان يهم من حفظه. لذا لم أعتمد على هذه المتابعة لخطئها عندي..	صححه ابن حبان (٢/٢٠٩) والحاكم (٤/٢٤٨).
١٩٣٠	عن أسباط بن محمد عن الأعمش قال: حُدثت عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: **"من نفَّس عن مسلم كربة من كُرب الدنيا، نفَّس الله عنه كُربة من كُرب يوم القيامة...".**	# صححه مسلم ولكن اعترض عليه عدد من العلماء. والترمذي يظهر أنه اضطرب اجتهاده في هذا الحديث، فظاهر كلامه هنا أنه يراه غير مُدَلَّس قال: (هذا حديث حسن، وقد روى أبو عوانة وغير واحد هذا الحديث عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحوه، ولم يذكروا فيه: "حُدِّثتُ عن أبي صالح". بينما رجح في حديث (١٤٢٥) رواية أسباط التي فيها "حدثت" . # يشهد له حديث ابن عمر عند البخاري (٢٤٤٢) ومسلم (٢٥٨٠) وهو قريب الألفاظ جداً من حديث أبي هريرة. # "تنبيه". ورد في مستدرك الحاكم (٤/٣٨٣) عن محمد بن واسع عن أبي صالح به، ولكن أشك في صحة هذه المتابعة لأني رأيت محمد ابن واسع يرويه عن الأعمش عند الحاكم نفسه	صححه مسلم (٢٦٩٩) وابن حبان (٢/٢٩٢) والألباني (٢/١٨١). وذكر ابن رجب في جامع العلوم -تحقيق الأرناؤوط (٢/٢٨٤) أن غير واحد من الحفاظ اعترضوا على مسلم في تصحيحه.

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		(٣٨٤/٤) كما وجدت أبا نعيم في الحلية (١١٩/٨) يقول : مشهور من حديث الأعمش رواه عنه من القدماء محمد بن واسع). لذا لم أعتد بهذه المتابعة.	
١٩٣٧	عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً: **"إن الشيطان قد أيس أن يعبده المصلون ولكن في التحريش بينهم".**	# صححه مسلم # ورواه أبو الزبير عن جابر عند أحمد (٣٨٤/٣) مصرحاً بسماعه.	صححه مسلم (٢٨١٢).
١٩٥٥	عن ابن أبي ليلى عن عطية عن أبي سعيد مرفوعاً: **"من لا يشكر الناس لم يشكر الله".**	# محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى ضعيف، وكذلك عطية العوفي. # يشهد له حديث أبي هريرة عند أبي داود (٤٨١١) والترمذي (١٩٥٤) وصححه، وصححه ابن حبان (١٩٨/٨).	صححه الألباني (١٨٥/٢).
١٩٥٩	عن عبدالرحمن بن عطاء عن عبدالملك بن جابر بن عَتيك عن جابر مرفوعاً: **"إذا حدث الرجل الحديث ثم التفت فهي أمانة".**	# عبدالرحمن بن عطاء، وثقه النسائي وابن حبان وابن سعد، وقال أبو حاتم: شيخ، وقال البخاري: فيه نظر -تهذيب الكمال (٢٨٦/١٧). فحديثه حسن لذاته إن شاء الله.	صححه الضياء في المختارة كما في المقاصد الحسنة (صـ٣٧) وقال العقيلي في ضعفائه (٢٤٧/١): (إسناد صالح)، وحسنه الألباني لذاته كما في الصحيحة (٨١/٣).
١٩٩٠	عن أسامة بن زيد عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال: قالوا: يا رسول الله إنك تداعبنا قال: **"إني لا أقول إلا حقاً".**	# أسامة بن زيد صدوق يهم (٣١٧). # المتابعات: رواه الليث بن سعد عن ابن عجلان عن المقبري عن أبي هريرة بنحوه، عند أحمد (٣٤٠/٢) والبيهقي في السنن الكبرى (٢٤٨/١٠). فصح الحديث بهذه المتابعة الجيدة.	صححه الألباني (١٩٢/٢).
٢٠٩٨	عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس مرفوعاً: **"ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأولى رجل**	اختلف في وصله وإرساله كما ذكر الترمذي، ولكن صحح الشيخان الوصل.	صححه البخاري (٦٧٤٦) ومسلم (١٦١٥).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	ذكر".		
٢١٠٣	عن عبدالرحمن بن الحارث عن حكيم بن حكيم بن عباد بن حُنيف عن أبي أُمامة بن سهل ابن حُنيف قال: كتب معي عمر بن الخطاب إلى أبي عُبيدة أن رسول الله ﷺ قال: **"الله ورسوله مولى من لا مولى له، والخال وارث من لا وارث له".**	# عبدالرحمن بن الحارث بن عبدالله المخزومي صدوق له أوهام (٣٨٣١). فحديثه لا بأس به. # يشهد له حديث المقدام عند أبي داود (٢٨٩٩)، (٢٩٠١) والطحاوي في المعاني (٣٩٨/٤)، وقد صححه ابن حبان (٣٩٧/١٣، ٤٠٠) والحاكم (٣٣٤/٤) وحسنه أبو زرعة كما في العلل للرازي (٥٠/٢).	صححه ابن حبان (٤٠١/١٣) والألباني (٢١٤/٢) وضعف ابن معين كل أحاديث باب "الخال وارث" كما في التلخيص الحبير (٨٠/٣).
٢١٠٥	عن عبدالرحمن الأصبهاني عن مجاهد ابن وردان عن عروة عن عائشة: أن مولى للنبي ﷺ وقع من عِذق نخلة فمات فقال النبي ﷺ: **"انظروا هل له من وارث" قالوا: لا. قال: "فادفَعُوهُ إلى بعض أهل القرية".**	# رجاله ثقات إلا مجاهد فصدوق (٦٤٨٤). والأصبهاني هو عبدالرحمن بن عبدالله (٣٩٢٦).	قال ابن القطان الفاسي: (ولا أدري لِمَ لم يقل صحيح -يعني الترمذي- فإن رجاله ثقات ولا انقطاع ولا اختلاف) بيان الوهم (٥٤٣/٣) وصححه الألباني (٢١٤/٢).
٢١٢٠	عن إسماعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم الخولاني عن أبي أمامة مرفوعاً: **"لا وصية لوارث ..."**	رواية إسماعيل عن أهل بلده جيدة وهذا الحديث منها.	صححه الألباني (٢١٨/٢).
٢١٣٣	عن صالح المري عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً: **"أبهذا أمرتم ..."**	# صالح المري ضعيف (٢٨٤٥). # يشهد له حديث عمرو بن شعيب عند أحمد (١٩٦/٢) وابن ماجه (٨٥) بسندٍ حسن، صححه البوصيري في مصباح الزجاجة (١٤/١).	حسنه الألباني (٢٢٣/٢).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	في النهي عن الخـــوض في القدر.		
٢١٤٠	عن الأعمش عـــن أبـــي سفيان عن أنـــس كـــان رسول الله ﷺ يُكـــثر أن يقول: **"يا مقلب القلـــوب ثبـــت قلبي على دينك ...".**	# هذا السند على شرط مسلم. # الشواهد: ١. حديث عبدالله بن عمر عنـــد مســـلم (٢٦٥٤). ٢. حديث النواس بن سمعان عند النسائي فـــي الكـــبرى (٤/٤١٤) وأحمـــد (٤/١٨٢) والحاكم (١/٥٢٥)، (٢/٢٨٩) وصححه.	صححـــه الحـــــاكم (١/٥٢٦) والألبـــــاني (٢/٢٢٥).
٢١٥٨	عن يحي بن سعيد عـــن أبي أُمامة بن سهل عـــن عثمان مرفوعاً: **"لا يحل دم امرئ مســـلم إلا بإحدى ثلاث ...".**	# اختلف فيه على يحيى بـــن ســـعيد فرفعـــه بعضهم ووقفه آخرون كما ذكـــره الـــترمذي، ورواية الرفع أسندها حماد بن زيد وحماد بـــن سلمة فهي صحيحة. # الشواهد: ١. حديث ابن مسعود عنـــد البخـــاري (٦٨٧٨) ومســـلم (١٦٧٦) والـــــترمذي (١٤٠٢) وصححه. ٢. حديث عائشة عند أبـــي داود (٤٣٥٣) والنسائي (٧/٩١).	صححـــه الحـــــاكم (٤/٣٥٠) والألبـــــاني (٢/٢٣٠).
٢١٩٤	عن بكـــير بـــن عبـــدالله الأشج عن بُسر بن سعيد عن سعد بن أبي وقـــاص مرفوعاً: **"إنها ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم ...".**	# سنده صحيح # الشواهد: ١. حديث أبي هريـــرة عنـــد البخـــاري (٣٦٠١) ومسلم (٢٨٨٦). ٢. حديث أبي بكرة عند مسلم (٢٨٨٧). ٣. حديث أبي موســـى عنـــد أبـــي داود (٤٢٥٩) والـــترمذي (٢٢٠٤) وصححـــــه، وصححه ابن حبان (١٣/٢٩٧).	صححـــه الألبـــــاني (٢/٢٣٩).
٢٢٠٧	عن ابن أبي عدي عـــن حميد عن أنس مرفوعاً: **"لا تقوم الساعة حتـــى لا يُقـــال فـــي الأرض الله الله".**	# أخرج الترمذي بعده رواية خالد بن الحارث عن حميد عن أنس موقوفاً وقال: (وهذا أصـــح من الحديث الأول) فرجح الوقف مع تحســـينه المرفوع. # رواه مسلم عن حماد بن سلمة ومعمر عـــن ثابت عن أنس مرفوعاً.	صححه مسلم (١٤٨) عن الصحابي نفسه .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		# وقد توبع ابن عدي من: ١. يزيد بن هارون عند أحمد (٢٠١/٣). ٢. عبدالأعلى بن عبدالأعلى عند الحاكم (٥٤٠/٤) فالحديث صحيح عن أنس في كل الأحوال.	
٢٢٠٩	عن عبدالله بن عبدالرحمن الأشهلي عن حذيفة مرفوعاً: **"لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس بالدنيا لكع بن لكع".**	# الأشهلي هذا لم يرو عنه إلا واحد ولم يعرفه ابن معين. وذكره ابن حبان في ثقاته كعادته - التهذيب (٣٠٠/٥). # الشواهد: ١. حديث أنس صححه ابن حبان (١١٦/١٥). ٢. حديث أبي هريرة عند أحمد (٣٢٦/٢).	صححه الألباني (٢٤٢/٢).
٢٢٢٦	عن حشرج بن نُباتة عن سعيد بن جُمْهان عن سَفينة مرفوعاً: **"الخلافة في أمتي ثلاثون سنة، ثم مُلكٌ بعد ذلك".**	# حشرج، صدوق يهم (١٣٦٣). وسعيد بن جُمهان، وثقه أحمد وابن معين وأبو داود والنسائي وابن حبان، وضعفه أبو حاتم والبخاري -التهذيب (١٤/٤). # المتابعات: قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (هو حديث مشهور من رواية حماد بن سلمة وعبدالوارث ابن سعيد والعوام بن حوشب وغيره عن سعيد ابن جمهان عن سفينة) -مجموع الفتاوى (١٨/٣٥). وبنحو هذا قال ابن عدي أيضاً في الكامل (٨٤٦/٢، ٨٤٧) وحول بعض هذه المتابعات انظر مسند أحمد (٢٢٠/٥) والسنن الكبرى للنسائي (٤٧/٥) فالحديث محفوظ عن ابن جُمهان.	صححه الإمام أحمد كما في التمهيد لابن عبدالبر (٢٢٥/٢) وابن أبي عاصم كما في الصحيحة للألباني (٧٤٣/١) وصححه ابن حبان (٣٥/١٥) والألباني في الصحيحة وساق عدداً من أسماء الحفاظ الذي قووا الحديث (٧٤٥/١) وضعفه البخاري في تاريخه الكبير (١١٧/٣) في ترجمة حشرج وقال: (وهذا لم يتابع عليه لأن عمر بن الخطاب وعلياً قالا: لم يستخلف النبي ﷺ).
٢٢٣٢	عن شعبة عن زيد العمي عن أبي الصديق الناجي	# زيد ضعيف (٢١٣١). # المتابعات والشواهد:	حسنه الألباني (٢٤٧/٢).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	عن أبي سعيد مرفوعا: **"إن في أمتـــي المـــهدي ...".**	# توبع زيد من سليمان بن عبيد عند الحـــاكم (٥٥٨/٤) وسليمان ثقة انظر الجرح والتعديـل (١٢٩/٤) وثقات ابن حبان (٣٩٢/٦). # وللحديث شواهد لا تخلو من بعض النظـــر في أسانيدها وإن كان لا بأس بها في المتابعات والشواهد. انظرهـــا فـــي مجمـــع البحريـــن (٢٨٨/٧، ٢٨٩) ومجمع الزوائـــد للـــهيثمي (٣١٧/٧).	
٢٢٣٨	عن أبي بكر بـــن أبـــي مريم عـــن الوليـــد بـــن سفيان عن يزيد بن قطبـة السكوني عن أبي بحريـــة صاحب معاذ عن معـــاذ مرفوعاً: **"الملحمة العظمى وفتـــح القسطنطينية وخـــروج الدجال في سبعة أشهر".**	# أبو بكر بن أبي مريم ضعيف (٧٩٧٤). والوليد بن سفيان مجهول (٧٤٢٥). ويزيد بن قطبة مقبول (٧٧٦٤). # المتابعات: أخرج الطبراني في مسند الشـــاميين (٣٩٨/١) بسند صحيح عن إسماعيل بـــن عيـــاش عـــن أرطاة بن المنذر عن ضمرة بن حبيب عن أبي بحرية به. وهذه متابعة جيدة لأنها من روايـــة إسماعيل عن أهل بلده وباقي السند ثقات.	ضعفـــه الألبـــاني (صـــ٢٥٢) والظـــاهر أنه لم يقف على ســـند الحديـــث فـــي مســـند الشاميين للطبراني.
٢٢٤٦	عن عبد الأعلـــى عـــن الجُريـــري عـــن أبـــي نضرة عن أبي سعيد فـــي خبر بن الصيّاد.	# الجُريري اختلط ولم أجـــد نصـــاً علـــى أن عبدالأعلى بن عبدالأعلى سمع منه قبل أو بعـــد الاختلاط، ولكن ذكر العراقـــي أن الشـــيخين أخرجا له عن الجريري -التقييـــد والإيضـــاح (صـــ٤٤٨). # وتوبع عبدالأعلى من حماد بن سلمة عنـــد أحمد (٤٣/٣، ٩٧) وهو ممـــن ســـمع مـــن الجريري قبل الاختـــلاط كمـــا فـــي التقييـــد (صـــ٤٤٧) فصح الحديث عنه. # وقد رواه مسلم في صحيحه من عدة طـــرق عن أبي نضرة به.	صححـــه مســـلم (٢٩٢٧) عـــن أبـــي نضرة به.
٢٢٤٧	بالسند السابق مرفوعاً: **"لقي رسول الله ﷺ ابـــن صائد في بعض طـــرق المدينة ...".**	# كالإسناد السابق # الشواهد: ١. حديث ابـــن عمـــر عنـــد البخـــاري (١٣٥٤) ومسلم (٢٩٣٠). ٢. حديث جابر عند مسلم (٢٩٢٦) وابن	صححـــه مســـلم (٢٩١٥) من وجه آخر عن الجريري.

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		حبان (١٨٧/١٥) وسياق ابـــن حبـــان أتـــم ومطابق لحديث أبي سعيد.	
٢٢٥٠	عن الأعمش عـــن أبـــي سفيان عن جابر مرفوعاً: **"ما على الأرض نفـــس منفوسة يعني اليوم يأتي عليها مئة سنة".**	# السند على شرط مسلم. # المتابعات والشواهد: ١. حديث جابر عند مسلم من رواية أبـي الزبير سماعاً منه. ٢. حديث ابن عمر عند البخاري (١١٦) ومسلم (٢٥٣٧).	صححـــه مســـلم (٢٥٣٨) عن الصحابي نفسه.
٢٢٧٣	عن عطاء بن يسار عـــن رجل من أهل مصر عـن أبي الدرداء مرفوعاً فـــي تفسير قوله تعالى: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [يونس:٦٤] **"هي الرؤيـــا الصالحة يراها المسلم أو تُرى له".**	# في سنده مجهول هو الرجل المبهم في السند # الشواهد: يشهد له حديث ابن عباس في صحيـــح مســـلم (٤٧٩) بلفظ: **"لم يبقَ من مُبشرات النبـــوة إلا الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو تـــرى لـــه"** ولكنه ليس تفسيراً للآية، والمعنى فيما يظـــهر لي واحد لأن السنة كلها مبينة للقرآن.	صححه الألباني فـــي الصحيحـــة (٣٩١/٤-٣٩٢).
٢٢٨٧	عن أشعث عن الحســـن عن أبي بكرة أن النبـــي ﷺ قال ذات يوم: **"من رأى منكم رؤيا فقال رجل: أنا ..."**	# أشعث بن عبدالملك الحمراني ثقـــة (٥٣١) ورد التصريح باسمه في هـــذا الســـند عنـــد الحاكم (٧١/٣) والترمذي صحح هـــذا الســـند (٣٧٧٣) ولكن بمتن آخر. وهو أيضا يصحح لأشعث عن الحسن (٢٠٩). ورواية الحسن عن أبي بكرة أخرجها البخاري في صحيحه (٢٧٠٤). فهي متصلة. # المتابعات والشواهد: رواه علي بن زيد بن جدعان عن عبدالرحمـــن ابن أبي بكرة عن أبيه عند أحمد (٤٤/٥، ٥٠) وعلي ضعيف ولكن لا بأس به في المتابعات. ويشهد لمعناه حديث ابن عمـــر عنـــد أحمـــد (٧٦/٢) بسند لا بأس به.	صححـــه الحـــاكم (٧١/٣) والألبـــاني (٢٦١/٢).
٢٢٩٥	عن مالك عن عبدالله بـــن أبي بكر عن أبيـــه عـــن عبدالله بن عمـــرو بـــن	# صححه مسلم، وقال الترمذي بعد إخراجـــه وتحسينه وذكر بعض ما وقـــع لمـــالك مـــن اختلاف اسم أبي عمرة: (وقد روي عن ابـــن	صححـــه مســـلم (١٧١٩) والـــترمذي بقوله: "وهو صحيـــح

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	عثمان عن أبـــي عمـــرة الأنصاري عن زيد بـــن خـــالد مرفوعـــــاً: **"ألا أخبركم بخير الشـهداء، الذي يأتي بالشهادة قبـل أن يُسألها".**	أبي عمرة عن زيد بن خالد غير هذا الحديـــث وهو حديث صحيح أيضاً).	أيضاً".
٢٣١٠	عن هشام بن عروة عـن أبيه عن عائشة مرفوعاً: **"يـا صفيـــة بنـــت عبدالمطلب يـــا فاطمـــة بنت محمد ...".**	# صححه الترمذي بالســـند نفســه (٣١٨٤) وذكر أنه قد اختلف على هشام فـــي وصلـه وإرساله. # الشواهد: ١. حديث أبي هريرة عند البخـــاري (٢٧٥٣)، (٤٧٧١) ومسلم (٢٠٦).	صححه مسلم (٢٠٥) من طريق آخـر عـن هشـــام وصححـــه الترمذي (٣١٨٤).
٢٣١٥	عن بهز بن حكيم عـــن أبيه عن جده مرفوعاً: **"ويـل للـذي يحـــدث بالحديث ليضحـــك بـه القوم فيكذب، ويل له ثـم ويل له".**	# سنده حسن، والـــترمذي يصحـح بعـض مرويات بهز عن أبيه عن جده فـــي جامعـه (٢١٩٢).	صححـه الحـــاكم (٤٦/١) وحســـنه الألباني (٢٦٨/٢).
٢٣٢١	عن مجالد عن قيس بـــن أبي حازم عن المُسْـتَورد ابن شداد قال: كنتُ مـــع الركب الذين وقفوا مـــع رسول الله على الســـخلة الميتة فقـــال رســـول الله ﷺ: **"الدنيا أهون على الله من هذه على أهلها".**	# مجالد بن سعيد ليس بالقوي (٦٤٧٨). # الشواهد: حديث جابر عند مسلم (٢٩٥٧).	صححـه الألبـــاني (٢٦٩/٢).
٢٣٥٥	عن عمرو بـــن جـابر الحضري عن جابر بـــن عبدالله مرفوعاً: **"يدخل فقراء المســلمين الجنـــة قبـــل أغنيائـــهم بأربعين خريفاً".**	# عمرو بن جابر ضعيـف (٤٩٩٦) ونـص الإمام أحمد على أنه يروي عن جابر منـاكير -تهذيب الكمال (٥٦١/٢١-٥٦٢). وذكر ابن حجـــر فـــي التـــهذيب (١١/٨) أن الترمذي صحح حديثه، ولم أجد ذلك في جامعه بل ليس له إلا هذا الحديث فقط عنده.	قال الألباني (٢٧٥/٢) (صحيح بلفـظ فقـراء المهاجرين).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		# الشواهد: يشهد له حديث عبدالله بن عمرو عند مسلم (٢٩٧٩) بلفظ "فقراء المهاجرين" وفهم منه عبدالله بن عمرو أنه يشمل عموم فقراء المسلمين كما يظهر من قصة وردت في سياقه.	
٢٣٨٠	عن إسماعيل بن عياش عن أبي سلمة الحمصي وحبيب بن صالح عن يحي بن جابر الطائي عن المقدام بن معدي كرب مرفوعاً: **"ما ملأ آدمي وعاءً شراً من بطن ...".**	# رواية إسماعيل عن الشاميين جيدة. ونص أبو حاتم على أن يحي لم يسمع المقدام كما في المراسيل (صـ١٨٨) وقد صرح بسماعه عند أحمد (١٣٢/٤) وابن حبان (٤٤٩/٢) والحاكم (١٢١/٤) فثبت الحديث إن شاء الله.	صححه ابن حبان (٤٤٩/٢) والحاكم (١٢١/٤) والألباني (٢٨١/٢) وحسنه ابن حجر في الفتح (٥٢٩/٩) دار المعرفة
٢٤٠٦	عن عبيد الله بن زَحْر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة عن عقبة بن عامر مرفوعاً: **"أمسك عليك لسانك، وليسعك بيتك، وابكِ على خطيئتك".**	# عبيد الله صدوق يخطئ (٤٢٠٩). وعلي بن يزيد الألهاني ضعيف (٤٨١٧). # الشواهد: ١- حديث ثوبان عند الطبراني في المعجم الصغير (٢١٢) ومسند الشاميين (٣١٣/١) بسند جيد. ٢- حديث عقبة بن عامر عند أحمد (١٥٨/٤).	صححه الألباني (٢٨٧/٢).
٢٤٠٩	عن محمد بن عجلان عن أبي حازم عن أبي هريرة مرفوعاً: **"من وقاه الله شر ما بين لحييه وشر ما بين رجليه دخل الجنة".**	# سنده حسن لكلام يسير في ابن عجلان وهو صدوق. # الشواهد: حديث سهل بن سعد عند البخاري (٦٤٧٤) والترمذي (٢٤٠٨) وصححه.	صححه ابن حبان (٩/١٣) والألباني (٢٨٧/٢).
٢٤٢٤	عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعاً: **"إنكم تحشرون رجالاً وركباناً وتجرون على وجوهكم".**	# سنده حسن المتابعات: توبع بهز من أبي خزيمة سويد بن حجر عند أحمد في فضائل الصحابة (١٧١٠).	صححه الحاكم (٥٦٤/٤) والألباني (٢٩١/٢) وقال ابن حجر في الفتح (٣٨٢/١١): (سنده قوي).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
٢٤٣٠	عن سليمان التيمي عن أسلم العجلي عن بشر بن شغاف عن عبدالله بن عمرو بن العاص قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: ما الصُور؟ قال: **"قرنٌ يُنفخُ فيه"**.	# سنده قوي رجاله كلهم ثقات. # الشواهد: حديث أبي هريرة عند ابن منده في الإيمان (٨١١، ٨١٢) بسندٍ لا بأس به.	صححه ابن حبان (٣٠٣/١٦) والحاكم (٣٦/٢)، (٥٦٠/٤) والألباني (٢٩٢/٢).
٢٤٣١	عن عطية العوفي عن أبي سعيد مرفوعاً: **"كيف أنعمُ وصاحبُ القرن قد التقم القرن ..."**.	# عطية بن سعد العوفي صدوق يخطئ كثيراً وكان مدلساً (٤٦١٦) # الشواهد والمتابعات: رواه الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد بنحوه، أخرجه إسحاق في مسنده (٥٣٨) والنسائي في الكبرى (٣١٦/٦) وصححه ابن حبان (١٠٥/٣).	صححه ابن حبان (١٠٥/٣) والألباني (٢٩٢/٢).
٢٤٤٠	عن عطية العوفي عن أبي سعيد مرفوعاً: **"إن من أمتي من يشفع للفئام ومنهم من يشفع للقبيلة ..."**.	# عطية تقدم آنفاً. # الشواهد: ١. يشهد لجزء منه حديث ابن أبي الجدعاء مرفوعاً: **"يدخل الجنة بشفاعة رجل من أمتي أكثر من بني تميم ..."** عند الترمذي (٢٤٣٨) وصححه. ٢. ويشهد لجزء منه حديث عتبة السلمي مرفوعاً: **"إن السبعين ألفاً الأُول يُشفِّعهم الله في آبائهم وأمهاتهم وعشائرهم ..."** عند ابن حبان (٢٣١/١٦). ٣. ويشهد لجزء منه حديث أنس مرفوعاً: **"إن الرجل ليشفع للرجلين والثلاثة، والرجل للرجل"** عند ابن خزيمة في التوحيد (٧٤٥/٢).	ضعفه الألباني (صـ٢٧٦).
٢٤٦٨	عن داود بن أبي هند عن عَزْرة عن حميد بن عبدالرحمن الحميري عن سعيد بن هشام عن عائشة مرفوعاً في قِرام	# صححه مسلم .	صححه مسلم (٢١٠٧) وابن حبان (٤٤٧/٢).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	ستر: "انزعيه فإنه يُذكرني الدنيا".		
٢٤٩٢	عن محمد بن عجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: "يُحشر المتكبرون يوم القيامة أمثال الذر ...".	# سنده حسن.	حسنه الألباني (٣٠٤/٢).
٢٤٩٥	عن ليث عن شهر بن حوشب عن عبدالرحمن ابن غَنم عن أبي ذر مرفوعاً: "يقول الله تعالى: يا عبادي كلكم ضال إلا من هديتُ ...".	# ليث بن أبي سليم، صدوق اختلط جداً فلم يتميز حديثه فتُرك (٥٦٨٥). وشهر بن حوشب صدوق كثير الإرسال والأوهام (٢٨٣٠). # الشواهد: يُغني عن هذا السند الضعيف ما أخرجه مسلم في صحيحه (٢٥٧٧) عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر بنحوه مع بعض الاختلاف في بعض الألفاظ.	قال الألباني: (ضعيف بهذا السياق وأكثره صحيح في مسلم). ضعيف الترمذي (صـ٢٨٥).
٢٥٤٢	عن محمد بن عبدالله بن مسلم عن أبيه عن أنس ابن مالك قال: سئل رسول الله ﷺ: ما الكوثر؟ قال: "ذاك نهر أعطانيه الله يعني في الجنة أشد بياضاً من اللبن وأحلى من العسل...".	# محمد بن عبدالله بن مسلم الزهري ابن أخي الزهري صدوق له أوهام (٦٠٤٩). # المتابعات والشواهد: محمد بن عبدالله من: ١. عبدالوهاب بن أبي بكر عند أحمد (٢٢٠/٣) وهو ثقة. ٢. محمد بن مسلم بن شهاب الزهري عند أحمد (٢٣٦/٣) والحاكم (٥٣٧/٢). والراوي عنه أبو أويس صدوق يهم. ويشهد له: ١. حديث حميد عن أنس عند ابن حبان (٣٩١/١٤). ٢. وحديث ابن عمر عند الترمذي (٣٣٦١) وصححه.	صححه الألباني في الصحيحة (٤٩/١/٦-٥٠).
٢٥٤٦	عن ضِرار بن مرة عن محارب بن دثار عن ابن بُريدة عن أبيه مرفوعاً:	# سنده قوي ورجاله ثقات. # الشواهد: حديث ابن مسعود عند أحمد (٤٥٣/١) بسند لا	صححه ابن حبان (٤٩٨/١٦). والحاكم (٨١/١) والألباني

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	"أهل الجنـــة عشـرون ومئة صف ثمانون منها من هذه الأمة وأربعـون من سائر الأمم".	بأس به.	(٣١٤/٢).
٢٥٥٨	عن عطية عن أبي سـعيد مرفوعاً: **"إذا كان يوم القيامة أُتي بالموت كالكبش الأملـح فيوقف بين الجنة والنار فيُذبح ...".**	# عطية بن سعد العوفي تقدم قبل قليل. # الشواهد: ١. حديث ابـن عمـر عنـد البخـاري (٦٥٤٨) ومسلم (٢٨٥٠). ٢. حديث ابـن عمـر عنـد البخـاري (٤٧٣٠) ومسلم (٢٨٤٩).	قـال الألبـاني فـي صحيـح الـترمذي (٣١٧/٢): (صحيـح دون قوله: "لو أن أحداً مات فرحاً لمات أهـل الجنة ..."). ولكن يشهد لها مـن حيث عمـوم المعنـى حديث ابن عمر عنـد مسلم بلفظ: "فيزداد أهل الجنة فرحاً ويزداد أهل النـار حزنـاً علـى حزنهم". ويشـهد لـها تمامـاً حديـث لأبـي سـعيد الخدري عند الـترمذي (٣١٥٦) وصححه مـن غير طريق عطية.
٢٥٧٩	عن مصعب بن المقـدام عن فضيل بن غـزوان عن أبي حازم عن أبـي هريرة مرفوعاً: **"ضرسُ الكافر مثلُ أُحُدٍ".**	# صححه مسلم ولكن مع بعض الاختلاف فـي سنده فقد رواه عن مصعب عن هـارون بـن سعد عن أبي حازم، ومصعـب صـدوق لـه أوهام (٦٦٩٦). # الشواهد: رواه شيبان عن الأعمش عن أبي صالح عـن أبي هريرة عند الترمذي (٢٥٧٧) وصححـه، وصححه أيضا ابن حبان (٥٣١/١٦) والحـاكم (٥٩٥/٤).	صححـه مسـلم (٢٨٥١) وابن حبـان (٥٣٣/١٦).
٢٥٨٨	عن أبـي السـمح عـن عيسى بن هـلال عـن	# أبو السمح هو دَرَّاج بن سمعان المصـري صدوق، في حديثه عن أبـي الـهيثم ضعـف	صححـه الحـاكم (٢٣٨/٢) ولم يتعقبـه

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	عبدالله بن عمرو بن العاص مرفوعاً: **"لو أن رصاصة مثل هذه أُرسلت من السماء إلى الأرض وهي مسيرة خمسمئة سنة لبلغت الأرض قبل الليل..."**.	(١٨٢٤) وليس هذا منها، فسنده لا بأس به إن شاء الله، وقد ذكر ابن عدي في الكامل (٣/٩٨٠-٩٨٣) ما أُنكر على دراج ولم يذكر هذا الحديث وقد قال: (وسائر أخبار دراّج غير ما ذكرتُ من هذه الأحاديث يتابعه الناس عليها، وأرجو إذا أخرجت دراجاً وبرأته من هذه الأحاديث التي أُنكرت عليه أن سائر أحاديثه لا بأس بها وتقرب صورته مما قال فيه يحي بن معين) يعني أنه ثقة.	الذهبي. وضعفه الألباني (صـ٣٠٨). وهذا الحديث من أحاديث دراج التي لا بأس بها عند ابن عدي - الكامل (٣/٩٨٣).
٢٦١٢	عن أبي قلابة عن عائشة مرفوعاً: **"إن من أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً وألطفهم بأهله"**.	# قال الترمذي: (لا نعرف لأبي قلابة سماعاً من عائشة). وقال الحاكم (١/٤): (أخشى أن أبا قِلابة لم يسمعه من عائشة) ولكنه صححه (١/٥٣) فكأنه نسي؟!. # الشواهد: حديث أبي هريرة بلفظ **"أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً، وخياركم خياركم لنسائهم خلقاً"** عند الترمذي (١١٦٢) وصححه.	صححه الحاكم (١/٥٣) وضعفه الألباني (صـ٣١٠).
٢٦٤٢	عن عبدالله بن الديلمي عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً: **"إن الله خلق خلقه في ظلمة..."**	# ابن الديلي ثقة وهذا الحديث محفوظ عنه من عدة طرق: انظر صحيح ابن حبان (١٤/٤٤) ومسند أحمد (٢/١٧٦، ١٩٧). ومسند الشاميين (١/٣٠٤).	صححه ابن حبان (١٤/٤٤) والحاكم (١/٣٠) والألباني في الصحيحة (٣/٦٣-٦٤).
٢٦٤٦	عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: **"من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهَّل الله له طريقاً إلى الجنة"**.	# صححه مسلم (٢٦٩٩) وانظر ما تقدم برقم (١٩٣٠). # الشواهد: حديث أبي الدرداء عند الترمذي (٢٦٨٢) ومسند أحمد (٥/١٩٦) ومسند الشاميين (٢/٢٢٤) وصححه ابن حبان (١/٢٨٩).	صححه مسلم (٢٦٩٩) وابن حبان (١/٢٨٤).
٢٦٤٩	عن عُمارة بن زاذان عن علي بن الحكم عن عطاء ابن أبي رباح عن أبي هريرة مرفوعاً: **"من سئل عن علم عَلِمه**	# عُمارة، صدوق كثير الخطأ (٤٨٤٧). # المتابعات والشواهد: توبع عُمارة من: حماد بن سلمة عند أحمد (٢/٢٦٣، ٣٠٥) وابن حبان (١/٢٩٧) فصح الحديث بهذه	صححه ابن حبان (١/١٩٧) والحاكم (١/١٠١) والألباني (٢/٣٣٦).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	ثم كتمه ألجم يوم القيامة بلجامٍ من نار".	المتابعة القوية. وأخرجه البغوي في شرح السنة (٣٠١/١) عن سماك بن حرب عن عطاء به. وللحديث شواهد عن أنس وأبي هريرة عند ابن ماجه (٢٦٤، ٢٦٦).	
٢٦٦٣	عن سفيان بن عيينة عن محمد بن المنكدر وسلام أبي النضر عن عبيد الله ابن أبي رافع عن أبي رافع وغيره مرفوعاً: **"لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته ...".**	# سنده قوي ورجاله ثقات. ذكر الترمذي أن رواية ابن المنكدر مرسلة، وأما رواية سالم فمتصلة وأن ابن عيينة إذا رواهما على الانفراد بين وإذا جمعهما رواه هكذا. # الشواهد: حديث المقدام بن معدي كرب عند أحمد (١٣١/٤) والترمذي (٢٦٦٤) وصححه ابن حبان (١٨٩/١) والحاكم (١٠٩/١) وله عن المقدام عدة طرق.	صححه ابن حبان (١٩٠/١) والحاكم (١٠٨/١) والألباني (٣٣٩/٢).
٢٦٩٢	عن عبدالله بن نُمير عن عُبيد الله بن عمر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً في حديث المسيء صلاته: **"وعليك ارجع فصلِّ".**	# صححه الشيخان عن ابن نُمير به. وسبب تحسين الترمذي هو أن يحي بن سعيد القطان رواه عن عبيدالله عن المقبري عن أبيه عن أبي هريرة ولم يقل فيه: "وعليك" قال الترمذي: (وحديث يحي بن سعيد أصح). والشيخان يصححان رواية ابن نُمير ورواية القطان، وهو الصحيح إن شاء الله.	صححه البخاري (٦٢٥١) ومسلم (٣٩٧).
٢٦٩٤	عن أبي فروة يزيد بن سنان عن سُليم بن عامر عن أبي أُمامة قال: قيل يا رسول الله الرجلان يلتقيان أيهما يبدأ بالسلام؟ فقال: **أولاهما بالله".**	# أبو فروة ضعيف (٧٧٢٧)، ونقل الترمذي عن البخاري أنه مقارب الحديث -جامع الترمذي (٥٦/٥). # الشواهد والمتابعات: أخرج أبوداود في سننه (٥١٩٧) بسند صحيح عن أبي أمامة مرفوعاً: **"أولى الناس بالله من بدأهم بالسلام".**	صححه الألباني (٣٤٦/٢).
٢٧٠٦	عن الليث بن سعد عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً:	# محمد بن عجلان صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة (٦١٣٦). # المتابعات: رواه يحي بن سعيد القطان عن ابن عجلان	صححه ابن حبان (٢٤٧/٢) والألباني (٣٤٨/٢).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	"إذا انتهى أحدكم إلى مجلس فليسلم فإن بدا له أن يجلس فليجلس ثم إذا قام فليسلم فليست الأولى بأحق من الآخرة".	عند أحمد (٤٣٩/٢) ورواية القطان عنه يؤمن منها الاضطراب. وقد توبع ابن عجلان أيضاً من يعقوب بن زيد التيمي عند النسائي في عمل اليوم والليلة (٣٦٨) وصححه ابن حبان (٢٤٦/٢).	
٢٧٢٦	عن شعبة عن أبي إسحاق عن البراء -ولم يسمعه منه- مرفوعاً: **"إن كنتم لابُدَّ فاعلين، فردوا السلام، وأعينوا المظلوم، واهدوا السبيل".**	# مع أن هذا الحديث من رواية شعبة عن أبي إسحاق إلا أن شعبة صرّح بأن أبا إسحاق لم يسمع هذا الحديث من البراء. # الشواهد: ١. حديث أبي سعيد عند البخاري (٦٢٢٩) ومسلم (٢١٢١). ٢. حديث أبي هريرة عند أبي داود (٤٨١٦). ٣. حديث البراء عند البخاري (١٢٣٩) ومسلم (٢٠٦٦).	صححه ابن حبان (٣٥٨/٢) وقال الألباني: (صحيح المتن) (٣٥٢/٢).
٢٧٤٦	عن ابن عجلان عن المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً: **"العطاس من الله، والتثاؤب من الشيطان...".**	# ابن عجلان تقدم قبل قليل. وذكر الترمذي (٢٧٤٧) أن ابن أبي ذئب رواه عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة بنحوه. ثم قال: (هذا حديث صحيح، وهذا أصح عندي من حديث ابن عجلان، وابنُ أبي ذئب أحفظ لحديث سعيد المقبري وأثبت من محمد بن عجلان). فالمتن صحيح عند الترمذي وإنما حسن حديث ابن عجلان لمخالفة إسنادية.	صححه البخاري (٣٢٨٩) من رواية ابن أبي ذئب وكذلك الترمذي (٢٧٤٧) وصححه ابن حبان (١٢٢/٦) من رواية ابن عجلان.
٢٧٥٢	عن أسامة بن زيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: **"لا يحل للرجل أن يفرّق بين اثنين إلا بإذنهما".**	# أسامة بن زيد الليثي صدوق يهم (٣١٧). وهذا سند حسن لا سيما أن أسامة توبع. # المتابعات: توبع أسامة من عامر الأحول عند أبي داود (٤٨٤٤).	صححه الألباني (٣٥٦/٢).
٢٧٥٥	عن قَبيصة عن سفيان الثوري عن حبيب بن الشهيد عن أبي مِجلز عن	# قَبيصة بن عقبة السُوائي، صدوق ربما خالف (٥٥١٣) # المتابعات:	صححه الألباني (٣٥٧/٢).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	معاوية مرفوعاً: **"من سره أن يتمثل لـــه الرجال قيامـــاً فليتبـــوأ مقعده من النار".**	توبع قبيصة من: ١. محمد بـــن يوســـف الفريـــابي عنـــد الطبراني في المعجم الكبير (٣٥١/١٩). ٢. وكيع عند الطبراني في المعجم الكبـير (٣٥١/١٩). ٣. عبدالله بن المبارك عند الطبراني فـــي المعجم الكبير (٣٥٢/١٩). وتوبع الثوري أيضاً من: ١. شعبة عند ابن الجعد (١٥٣٢). ٢. حماد بـــن أســـامة عنـــد أبـــي داود (٥٢٢٩). ٣. مروان بن معاوية الفزاري عند أحمـــد (١٠٠/٤).	
٢٧٥٧	عن مصعب بن شيبة عن طلق بـــن حبيـــب عـــن عبدالله بن الزبـــير عـــن عائشة مرفوعاً: **"عشرٌ من الفطرة: قـــص الشارب وإعفاء اللحيـــة والسواك ...".**	# مصعب بن شيبة، وثقه ابن معين وصحح له مسلم وابن خزيمة، وضعفه أحمد وأبو حـــاتم والنسائي والدار قطني -التهذيب (١٦٢/١٠). والترمذي صحـــح لمصعـــب حديثـــاً واحـــداً (١٨١٣) ولهذا ذكرت هذا الحديث هنا لا سيما مع تصحيح مسلم وابن خزيمة لـــه، ولقـــول الحافظ ابن حجر فـــي الفتـــح (٣٥٠/١٠) رداً على النسائي: (والذي يظهر لي أنـــها ليســـت بعلة قادحة فإن راويها مصعب بن شيبة وثقـــه ابن معين والعجلي وغيرهما، ولينه أحمد وأبـــو حاتم وغيرهما فحديثه حسن، وله شواهد مـــن حديث أبي هريرة وغيره، فالحكم بصحته مـــن هذه الحيثية سائغ ...). # الشواهد: ١. يشهد لبعضه حديث أبي هريرة عنـــد البخاري (٥٨٨٩) ومسلم (٢٥٧). ٢. حديث عمار عند أبي داود (٥٤) وفيه انقطاع.	صححه مســـلم (٢٦١) وابـــن خزيمـــة (٨٨) وأعلـــه النســـائي (١٢٨/٨) والدارقطنـــي في التتبع (صـــ٣٣٩-٣٤٠) ورجحا أنه مـــن قول حبيب. وأعله كذلك ابن دقيـــق العيد كما فـــي نصـــب الراية (٧٦/١) وابـــن حجر فـــي التلخيـــص (٧٧/١) وحســـــنه الألباني (٣٥٧/٢).
٢٧٦٩	عن بهز بن حكيم عـــن أبيه عن جده مرفوعاً:	# سنده حسن.	صححـــه الحـــاكم (١٨٠/٤) وحســـــنه

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	"احفظ عورتك إلا من زوجتك أو مما ملكت يمينك ...".		الألباني (٢/٣٥٩).
٢٧٧٢	عن إسماعيل بن رجاء عن أوس بن ضمعج عن أبي مسعود مرفوعاً: **"لا يَؤُم الرجل في سلطانه ولا يُجلسُ على تكرمته إلا بإذنه".**	# صححه مسلم.	صححه مسلم (٦٧٣) وابن خزيمة (١٥١٦) والحاكم (١/٣٤٣).
٢٧٨٧	عن أبي نضرة عن الطُفاوي عن أبي هريرة مرفوعاً: **"طيب الرجال ما ظهر ريحه وخفي لونه ...".**	# الطفاوي لا يعرف (٨٥٠٠). # الشواهد: ١. حديث الحسن عن عمران عند الترمذي (٢٧٨٨) وصححه الحاكم (٤/١٩١) وسماع الحسن من عمران مختلف فيه، والترمذي صحح عدة أحاديث بهذا السند: (١١٢٣)، (٢٠٤٩)، (٣١٦٩). ٢. حديث أبي موسى الأشعري عند الطبراني في المعجم الأوسط (١/٣٩٩).	صححه الألباني (٢/٣٦٣).
٢٧٩٤	تقدم برقم (٢٧٦٩).	-	
٢٨٠٣	عن شعبة عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن أبي المليح الهذلي: أن نساءً من أهل حمص دخلن على عائشة فقالت: أنتُنَّ اللاتي يَدخُلن نساؤكم الحمَّامات؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول: **"ما من امرأة تضعُ أثيابَها في غير بيت زوجها إلا هتكت الستر بينها وبين ربها".**	# رجاله ثقات، ولا أدري هل سمع أبو المليح هذا الحديث من عائشة أم رواه عنها بواسطة ؟!. # الشواهد: روي هذا الحديث من عدة أوجه عن عائشة رضي الله عنها ولكن من طرق ضعيفة صالحة للاعتبار عند أحمد (٦/٢٦٧) وأبي يعلى (٨/١٣٨). ويشهد له: ١. حديث أم الدرداء عند أحمد (٦/٣٦٢) والطبراني في المعجم الكبير (٢٤/٢٥٥) بسند فيه أبو صخر حميد بن زياد الخراط صدوق يهم (١٥٤٦).	صححه الحاكم كما نقل المنذري في الترغيب (١/١٤٤) وليس في النسخة المطبوعة ذكر التصحيح. وصححه المعلمي في تعليقه على الموضح للخطيب (١/٣٦٢) وكذلك الألباني (٢/٣٦٥).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		٢. حديث أم سلمة عند أحمد (٣٠١/٦) والطبراني في الكبير (٣١٤/٢٣) وفيه السائب مولى أم سلمة لم يرو عنه إلا دراج أبو السمح -تعجيل المنفعة (صـ١٤٥).	
٢٨١٦	عن شعبة عن عطاء بن السائب عن أبي حفص ابن عمر عن يعلى بن مرة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبصر رجلاً متخلقاً قال: **"اذهب فاغسله ثم اغسله ثم لا تَعُدْ".**	# أبو حفص مجهول (٣٢٧٩)، وحديث شعبة عن عطاء جيد فقد سمع منه قبل الاختلاط. # الشواهد والمتابعات: أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٢٦٧٥) عن عمر بن عبدالله بن يعلى بن مرة الثقفي عن أبيه عن جده بنحوه، وعمر ضعيف (٤٩٣٣). وأصل الحديث محفوظ في الصحيحين عن يعلى بن أمية بلفظ: **"واغسل أثر الخَلُوق عنك وأنق أثر الصُفرة".** أخرجه البخاري (١٧٨٩)، (١٥٣٦) ومسلم (١١٨٠).	ضعفه الألباني (صـ٣٣٥).
٢٨١٩	عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: **"إن الله يُحب أن يُرى أثر نعمته على عبده".**	# سنده حسن. # الشواهد: يشهد له: ١. حديث مالك بن نضلة عند أبي داود (٤٠٦٣) وأحمد (٤٧٣/٣، ٤٧٤) وصححه الحاكم (١٨١/٤) والألباني في غاية المرام (صـ٦٣). ٢. حديث عمران بن حصين عند الطبراني في المعجم الكبير (١٣٥/١٨). والبيهقي في السنن الكبرى (٢٧١/٣) بسند جيد.	صححه الحاكم (١٣٥/٤) والألباني (٣٦٩/٢).
٢٨٢١	عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن النبي ﷺ نهى عن نتف الشيب وقال: **"إنه نور المسلم".**	# سنده حسن. وقد ذكر الترمذي أن غير واحد رواه عن عمرو بن شعيب به. الشواهد: يشهد له حديث أبي هريرة عند ابن حبان (٢٥٣/٧) بسند حسن.	صححه الألباني (٣٦٩/٢).
٢٨٢٦	عن محمد بن فُضيل عن إسماعيل بن أبي خالد	# صححه البخاري ومسلم.	صححه البخاري (٣٥٤٤) ومسلم

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	عن أبي جُحيفـــة قـــال: رأيـــت رســـول الله ﷺ أبيضَ قد شاب...		(٢٣٤٣).
٢٨٩١	عن شعبة عن قتادة عـــن عباس الجشمي عن أبـــي هريرة مرفوعاً: "**إن سورة من القـــرآن ثلاثون آية شفعت لرجل حتى غُفر له وهي سورة تبارك الذي بيده الملك**".	# عباس الجشمي لم يوثقه إلا ابن حبان كعادته -التهذيب (١٣٥/٥). # الشواهد: يشهد له حديث أنس عند الطبراني في المعجم الصغير (٤٩٠) والأوسط كمـــا فـــي مجمـــع البحرين (٧٩/٦). وقواه الضياء بإخراجه فـــي المختارة (١١٤/٥) وقال الهيثمي في مجمـــع الزوائد (١٢٧/٧): (رجاله رجال الصحيـــح) وصححه ابن حجر كما نقل المُناوي في فيـض القدير (١١٥/٤).	صححـــه ابـــن حبـــان (٦٧/٣) والحـــــاكم (٥٦٥/١)، (٤٩٧/٢). وحسنه الألباني (٦/٣).
٢٨٩٦	عـــن عبدالرحمـــن بـــن مهدي عن زائـــدة عـــن منصور عن هلال بـــن يساف عن ربيع بن خثيم عن عمرو بـــن ميمـــون عن عبدالرحمن بن أبـــي ليلى عن امـــرأة وهـــي امرأة أبي أيوب عن أبـــي أيوب مرفوعاً: "**أيعجز أحدكم أن يقـــرأ في ليلة ثلث القرآن، من قرأ الله الواحد الصمـــد فقد قرأ ثلث القرآن**".	# امرأة أبي أيوب هـــي أم أيـــوب صحابيـــة فالسند رجاله ثقات، قال النسائي: (ما أعـــرف إسناداً أطول من هذا) -السنن (١٧١/٢). والترمذي حسن هذا السند ولم يصححه - مـــع ترجيحه له ووصفه له بأنه الأحسن وأن زائـــدة تابعه إسرائيل والفضيل بن عياض- بسبب مـــا قاله من أن شعبة وغير واحد من الثقـــات رووا هذا الحديث عن منصور واضطربوا فيه. ويبدو أن سبب الاضطراب طول الإسناد. # الشواهد: ١. حديث أبـــي ســـعيد عنـــد البخـــاري (٥٠/٥). ٢. حديث أبي الدرداء عند مسلم (٨١١). وشواهد أخرى عديدة.	صححـــه الألبـــاني (٧/٣).
٢٩١٥	عـــن عبدالصمـــد بـــن عبدالوارث عـــن شـــعبة عن عاصم بن بهدلة عـــن أبي صـــالح عـــن أبـــي هريرة مرفوعاً: "**يجـــيء القـــرآن يـــوم**	# عاصم بن بهدلة صدوق له أوهام (٣٠٥٤). وساق الترمذي بعده من حديث محمد بن جعفر عن شعبة عن عاصم عن أبي صالح عن أبـــي هريرة نحوه ولم يرفعه وقال بعـــده: (وهـــذا أصح عندنا من حديث عبدالصمد عن شـــعبة يعني أن الموقوف أصح من المرفوع).	صححـــه الحـــاكم (٥٥٢/١) وحســـنه الألباني (١٠/٣).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	القيامة فيقول: يـــا ربِّ حلِّـــه، فيُلبـس تـــاج الكرامة...".	وقال الحافظ ابن حجر فـــي لســان المـيزان (١٧٦/١) تعليقاً على كلام الترمذي الآنـــف: (وهذا له حكم المرفوع وإن كان وقفه أصـح). ومثله لا يُقال من قبل الـرأي فـهو موقـوف ظاهراً وشكلاً ومرفوع حُكما ومعنى.	
٢٩٤١	عن قتادة عن عمران بـن حُصين أن النبي ﷺ قرأ: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَىٰ﴾ [الحج:٢].	# قال الترمذي: (ولا نعرف لقتادة سماعاً مـن أحد من أصحاب النبي ﷺ إلا من أنس وأبـي الطفيل، وهذا عندي حديـث مختصـر، إنمـا يروى عن قتادة عن الحسن عن عمران بـن حُصين...). وحديث الحسن عـن عمـران الـذي أشـار الترمذي إليه أخرجه (٣١٦٨) وصححه، وفيـه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَىٰ﴾. # الشواهد: ويشهد له حديث أبي سـعيد الخـدري عنـد البخاري (٣٣٤١) ومسلم (٢٢٢).	صحـــه الألبـــاني (١٥/٣).
٢٩٥٣	عـن العـــلاء بـــن عبدالرحمن عن أبيه عـن أبي هريرة مرفوعاً: **"من صلى صلاة لم يقـرأ فيها بأم القـرآن فـهي خِداج فهي خِداج غـيرُ تمام ...".**	صححه مسلم.	صححه مسـلم (٣٩٥) وابن حبان (٩٦/٥).
٢٩٧٦	عن سفيان بن عيينة عـن ابن جريج عن ابن أبـي مُليكـة عـن عائشـة مرفوعاً: **"أبغض الرجال إلـى الله الألدُّ الخَصِم".**	صححه الشيخان.	صححـه البخـاري (٢٤٥٧) ومسـلم (٢٦٦٨) عـن ابـن جريج به.
٢٩٧٩	عـن عبدالرحمـن بـن مهدي عن الثوري عـن	# سنده حسن لأن عبدالله بن عثمان بن خثيـم صدوق (٣٤٦٦).	صححـه الألبـاني (٢٧/٣).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	ابن خثيم عن ابن سابط عن حفصة بنت عبدالرحمن عن أم سلمة مرفوعاً في قوله تعالى: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة:٢٢٣] يعني صماماً واحداً.	# الشواهد: يشهد له حديث جابر عند مسلم (١٤٣٥) في بعض ألفاظه.	
٣٠٠٠	عن أبي غالب عن أبي أمامة مرفوعاً: **"كلاب النار، شر قتلى تحت أديم السماء ..." يعني الخوارج.**	# أبو غالب حزورٌ صدوق يخطئ (٨٢٩٨). وقد صحح له الترمذي حديثاً (٣٢٥٣) وقال المزي في تهذيب الكمال (١٧٢/٣٤): (وقال الترمذي في بعض أحاديثه: هذا حديث حسن، وفي بعضها: هذا حديث حسن صحيح). # المتابعات والشواهد: هذا الحديث روي من عدة أوجه عن أبي أمامة صُدي بن عجلان . ١. رواه أحمد (٢٦٩/٥) وابنه في السنة (١٥٤٦) عن أنس بن عياض عن صفوان ابن سليم عن أبي أمامة مرفوعاً بنحوه. وذكر أبو داود أن صفوان بن سليم رأى أبا أمامة كما في التهذيب (٤٢٦/٤). ٢. ورواه الحكام (١٤٩/٢) من وجهين عن عكرمة بن عمار عن شداد بن عبدالله عن أبي أمامة وقال: (صحيح على شرط مسلم). فالحديث محفوظ عن أبي أمامة من غير شك.	صححه الألباني (٣٢/٣).
٣٠٠١	عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعاً: **"أنتم تتِمُّون سبعين أمة أنتم خيرُها وأكرمُها على الله".**	# سنده حسن.	حسنه الألباني (٣٢/٣).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
٣٠١١	عن سفيان بن عيينة عن عطاء بن السائب عن أبي عُبيدة عن ابن مسعود مثله أي مثل الحديث قبله الذي ساقه عن مسروق عن ابن مسعود في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران:١٦٩].	# ابن عيينة سمع من عطاء قبل الاختلاط - التقييد والإيضاح (صـ٤٤٤). وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه. والحديث صححه الترمذي من حديث مسروق عن ابن مسعود (٣٠١١).	صححه الترمذي عن ابن مسعود من وجه آخر (٣٠١١). وكذلك مسلم (١٨٨٧).
٣٠١٦	عن همام بن يحي عن قتادة عن أبي الخليل عن أبي علقمة الهاشمي عن أبي سعيد الخدري: **"لما كان يوم أوطاس أصبنا نساءً لهن أزواج في المشركين فكرهِنَّ رجال منا..."**.	# قال الترمذي (٢٣٥/٥): (ولا أعلم أحداً ذكر أبا علقمة في هذا الحديث إلا ما ذكر همام عن قتادة). ولكن مسلماً أخرج في صحيحه عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة بمثل ما رواه همام فصحت روايته بهذه المتابعة.	صححه مسلم (١٤٥٦).
٣٠١٧	عن عثمان البتي عن أبي الخليل عن أبي سعيد الخدري بنحو ما تقدم آنفاً.	# الحديث صححه مسلم عن أبي سعيد.	صححه مسلم كما تقدم آنفاً.
٣٠٢٩	عن وَرْقَاء بن عمر عن عمرو بن دينار عن ابن عباس مرفوعاً: **"يجيء المقتول بالقاتل يوم القيامة ناصيته ورأسه بيده وأوداجه تَشخبُ دماً ..."**.	# ذكر الترمذي أن بعضهم قد رواه عن عمرو ابن دينار عن ابن عباس ولم يرفعه، والمرفوع مروي بسند ثابت. # الشواهد والمتابعات: * روى الطبراني في المعجم الكبير (٣٧٢/١٠) سندٍ عن نافع بن جبير بن مطعم عن ابن عباس مرفوعاً، وحسنه الألباني في الصحيحة (٤٤٤/١/٦) ولكن شيخ الطبراني واسمه العباس بن المفضل الأسفاطي لم	قال الألباني في الصحيحة (٤٤٥/١/٦): (إسناده صحيح على شرط الشيخين).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		يتعرض له الشيخ الألباني، وقد ترجم له ابـــن نقطة في تكملـــة الإكمـــال (١/١٨٨) وابـــن عساكر في تاريخ دمشق (٨/٩٦٤) والذهبـــي في النبلاء (١٣/٣٧٨) ولم يذكروه بعدالـــة ولا جرح، ولكني بعد البحث وجدت الحاكم يقـــول في مستدركه (٢/٣٥) بعد أن ساق سنداً فيـــه الأسفاطي هذا: (هذا حديث صحيـــح الإســـناد رواته عن آخرهم أئمة حفاظ ثقات) ووجـــدت العقيلي يروي عنه مباشـــرة فـــي ضعفائـــه: (٢/١٨٨، ٢٧٠)، (٣/٨٦، ٤٠٣)، (٤/٢٣، ٣٣٤،٤١٢، ٤٥٣) فرواية الطبراني والعقيلـــي والضبعي عند الحاكم مما يُقوي حاله لا ســـيما مع كلام الحاكم الآنف. * وروى أحمـــد (١/٢٤٠، ٢٩٤) والنســـائي (٧/٨٥) عن سالم بن أبي الجعـــد عـــن ابـــن عبـــاس مرفوعـــاً بنحـــوه، وقـــال الألبـــاني (٦/١/٤٤٥): (إسناده صحيح). وفي هذا انظر عندي لأن سالماً معـــروف بكـــثرة الإرســـال ومعدود في المدلسين. وقد وجدته يروي عـــن ابن عباس بواسطة -انظر مثلاً صحيح مســـلم (٣١٧، ٣٣٧) وصحيح ابن خزيمـــة (١١٤) فهو يدخل أحياناً كُريباً وأحياناً أخاه، ولم أجـــد له تصريحاً باللقاء أو السماع من ابن عبـــاس إلا عند الطبراني في الكبير (١٢/١٠١) مـــن طريق فيه ليث بن أبي سليم، ومع ذلـــك فـــإن حديثه عن ابن عباس صالح للاعتبار هنا وإنما أردت التنبيه على كلام شيخنا الألبـــاني فـــي تصحيحه الحديث لذاته.	
٣٠٣٠	عن إسرائيل عن ســـماك عن عكرمة عـــن ابـــن عباس: **"مر رجل من بني سُـــليم على نفرٍ مـــن أصحـــاب**	# سماك مضطرب في روايته عـــن عكرمـــة (٢٦٢٤) وأما الترمذي فقد صحح مثـــل هـــذا السند تماماً (٣٠٥٢). # الشواهد والمتابعات: أخرج البخاري (٤٥٩١) ومسلم (٣٠٥٢) نحو	صححـــه ابـــن حبـــان (١١/٥٩) والحـــاكم (٢/٢٣٥) والألبـــاني (٣/٤٠).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	رسول الله ﷺ ومعه غنم له...".	هذا الحديث عن عطاء عن ابن عباس.	
٣٠٤١	عن مالك بن مِغْوَل عن أبي السَفَر عن البراء قال: **"آخِرُ آيةٍ أُنزلت أو آخر شيء نزل: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦].**	# سنده صحيح. # الشواهد والمتابعات: أخرجه البخاري ومسلم من طريق أبي إسحاق السبيعي عن البراء.	صححه البخاري (٤٦٠٥) ومسلم (١٦١٨) عن الصحابي نفسه وصحح الألباني الحديث ذاته (٤٤/٣).
٣٠٧٥	عن مسلم بن يسار أن عمر بن الخطاب ... مرفوعاً: **"إن الله خلق آدم ثم مسح ظهره بيمينه...".**	# قال الترمذي: (مسلم بن يسار لم يسمع من عمر، وقد ذكر بعضهم في هذا الإسناد بين مسلم بن يسار وبين عمر رجلاً). يعني نُعيم بن ربيعة كما في سنن أبي داود (٤٧٠٤). # الشواهد والمتابعات: * قال ابن عبدالبر في التمهيد (٦/٦): (معنى هذا الحديث قد صح عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة ثابتة). * يشهد له حديث ابن عباس عند أحمد (٢٧٢/١) والحاكم (٢٧/١) وصححه. * وحديث هشام بن حكيم عند ابن أبي عاصم في السنة (١٦٨) وصحح الألباني إسناده، ولكن فيه اختلاف ذكره البخاري في التاريخ الكبير (٣٤١/٥) وابن حجر في تعجيل المنفعة (صـ٢٥٥) والراوي عن هشام اسمه عبدالرحمن بن قتادة، مختلف في صحبته كما ذكر ابن حجر في الإصابة (٤١٨/٢-٤١٩) وظاهر صنع البخاري وابن أبي حاتم في كتابيهما أنه ليس بصحابي، ورجح ابن حجر ثبوت صحبته.	صححه ابن حبان (٣٧/١٤) والحاكم (٢٧/١)، (٣٢٤/٢، ٥٤٤) وضعفه الألباني (صـ٣٧٧) وقال ابن عبدالبر في التمهيد (٦،٣/٦): (هذا الحديث منقطع .. وليس إسناده بالقائم لأن مسلم بن يسار ونُعيم بن ربيعة جميعاً غير معروفين بحمل العلم).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
٣٠٨٦	عن عوف بن أبي جميلة عن يزيد الفارسي عن ابن عباس قال: قلت لعثمان بن عفان: ما حملكم أن عَمَدتُم إلى الأنفال وهي من المثاني وإلى براءة وهي من المئين فقرنتم بينهما ...	# يزيد الفارسي، يرى عبدالرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل وابن حبان أنه هو يزيد بن هرمز الثقة المعروف. وفرَّق بينهما يحي بن سعيد القطان وأبو حاتم الرازي وقال: (وكذلك صاحب ابن عباس لا بأس به) يعني الفارسي -الجرح والتعديل (٢٩٣/٩-٢٩٤) والثقات لابن حبان (٥٣١/٥) وأما ابن حجر فيرى يزيداً الفارسي مقبولا (٧٧٩٦) وأما ابن هرمز فثقة (٧٧٩٠) ويُفرّق بينهما. ومن روى عنه جمع من الثقات ومثل أبي حاتم يقول فيه: "لا بأس به". فهو في درجة من يحسن حديثه إن شاء الله لا سيما مع تصحيح ابن حبان له.	حسنه لذاته ابن حجر في موافقة الخبر (٤٥/١). وصححه ابن حبان (٢٣٠/١) والحاكم (٢٢١/٢، ٣٣٠) واحتج به ابن حجر في الفتح (٦٥٩/٨) وضعفه أحمد شاكر كما في تحقيقه على المسند (٣٢٩/١-٣٣٠) محتجاً بمعارضته للمتواتر من أن ترتيب سور القرآن توقيفي لا اجتهادي. والراجح أن ترتيب سور القرآن توقيفي إلا القليل منها فاجتهادي كما اختاره جماعة من المحققين -المدخل لمحمد أبو شهبة (صـ٣٣٢). نقل ابن حجر في الفتح (٦٥٦/٨) أن جمهور العلماء يرون ترتيب السور اجتهادياً وممن ضعف الحديث الألباني (صـ٣٨٠).
٣٠٩٤	عن سالم بن أبي الجعد عن ثوبان مرفوعاً في أفضل المال: "**أفضله لسان ذاكر، وقلب شاكر، وزوجة**	# نقل الترمذي عن البخاري أن سالماً لم يسمع من ثوبان. # الشواهد: يشهد له حديث رجل من الصحابة عند أحمد (٣٦٦/٥) وصححه الألباني في الصحيحة	صححه الألباني (٥٦/٣).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	مؤمنة تعينه على إيمانه".	(٢٠٩/٥) مصوباً تصحيفاً وقع في سند الحديث في مسند أحمد.	
٣١٠١	عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن أبي الخليل عن علي قال: سمعت رجلاً يستغفر لأبويه وهما مشركان فقلت له: أتستغفر لأبويك وهما مشركان؟ فقال: أوليس استغفر إبراهيم لأبيه وهو مشرك، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فنزلت: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة:١١٣].	# أبو الخليل عبدالله بن خليل، روى عنه جمع، وذكره ابن حبان في ثقاته -التهذيب (١٩٩/٥). # ويشهد له من حيث عموم المعنى حديث سعيد بن المسيب عن أبيه في وفاة أبي طالب عند البخاري (١٣٦٠) ومسلم (٢٤). ولا تعارض بينهما لاحتمال تعدد سبب النزول كما قال شيخنا الألباني في أحكام الجنائز (صـ٩٦).	صححه الحاكم (٣٣٥/٢) وحسنه الألباني (٥٨/٣).
٣١٠٧	عن علي بن زيد بن جدعان عن يوسف بن مهران عن ابن عباس مرفوعاً: **"لما أغرق الله فرعون...".**	# ابن جُدعان ضعيف (٤٧٣٤). # الشواهد والمتابعات: ذكر الترمذي بعده من وجه آخر عن ابن عباس (٣١٠٨) وصححه، وكذلك صححه ابن حبان (٩٧/١٤).	صححه الألباني (٦١/٣).
٣١١٦	عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً: **"لو لبثت في السجن ما لبث يوسف ثم جاءني الرسول أجبت...".**	# سنده حسن.	حسنه الألباني (٦٤/٣).
٣١٣٧	عن داود بن يزيد الزعافري عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: في قوله تعالى:	# داود الزعافري ضعيف (١٨١٨). # الشواهد: حديث كعب بن مالك عند أحمد (٤٥٦/٣) وصححه ابن حبان (٣٩٩/١٤) والحاكم	صححه الألباني (٦٩/٣).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	﴿عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء:٧٩] "هي الشفاعة".	(٣٦٣/٢).	
٣١٤٢	عن علي بن زيد بن جدعان عن أوس بن خالد عن أبي هريرة مرفوعاً: **"يحشر الناس يوم القيامة ثلاثة أصناف..."**.	# علي بن زيد ضعيف (٤٧٣٤). الشواهد: ١. حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده عند الترمذي (٣١٤٣). ٢. حديث أبي هريرة عند البخاري (٦٥٢٢) ومسلم (٢٨٦١). ٣. حديث أنس عند البخاري (٤٧٦٠) ومسلم (٢٨٠٦). "تنبيه" قوله: "أما إنهم يتقون بوجوههم كل حدب وشوك" هذه اللفظة لم أجد لها شاهداً فهي مما انفرد به ابن جدعان.	ضعفه الألباني (صـ٣٩١).
٣١٤٣	تقدم برقم (٢٤٢٤).	-	-
٣١٤٨	عن علي بن زيد بن جدعان عن أبي نضرة عن أبي سعيد مرفوعاً: **"أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر ..."**.	# ابن جدعان ضعيف. وقد خولف في رواية هذا الحديث، فقد رواه حماد بن سلمة عن أبي نضرة عن ابن عباس وليس عن أبي سعيد في مسند أحمد (٢٨١/١، ٢٩٥). # الشواهد: ١. حديث أنس في صحيح البخاري (٦٥٦٥) ومسلم (١٩٣). ٢. حديث أبي هريرة في صحيح البخاري (٣٣٤٠) ومسلم (١٩٤).	صححه الألباني (٧١/٣).
٣١٥٨	عن عمر بن ذر عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ لجبريل: **"ما يمنعك أن تزورنا أكثر مما تزورنا؟..."**	# صححه البخاري.	صححه البخاري (٣٢١٨).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
٣١٧١	عن الثوري عن الأعمش عن مسلم البَطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: **"لمَّا أُخرج النبي ﷺ من مكة، قال أبوبكر: أخرجوا نبيهم ليهلكُن...".**	# رجال ثقات، وأشار الترمذي إلى أن البعض رووه عن سفيان الثوري عن سعيد مرسلاً ليس فيه عن ابن عباس. ورواية الرفع جيدة.	صححه ابن حبان (٨/١١) والحاكم (٧/٣) والألباني (٧٩/٣).
٣١٨٢	عن عبدالرحمن بن مهدي عن الثوري عن واصل الأحدب عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود قلت: يارسول الله أي الذنب أعظم؟ قال: **"أن تجعل لله نِداً وهو خلقك ...".**	# هذا سند صحيح، حسنه الترمذي ثم ساق بعده سنداً عن ابن مهدي عن الثوري عن منصور والأعمش عن أبي وائل به، ثم قال: (هذا حديث حسن صحيح). والحديث واحد. وذِكْرُ واصل محفوظ في هذا الحديث كما يظهر من رواية شعبة عنه عند الترمذي (٣١٨٣).	صححه البخاري (٤٤٧٧)، (٦٨١١). ومسلم (٨٦) والترمذي (٣١٢٨).
٣٢١٤	عن السُدي عن أبي صالح عن أم هانئ بنت أبي طالب قالت: خطبني رسول الله ﷺ فاعتذرتُ إليه فعذرني ...	# إسماعيل بن عبدالرحمن السُدي، صدوق يهم (٤٦٣). وأبو صالح هو باذام مولى أم هانئ ضعيف (٦٣٤). # الشواهد: حديث أبي هريرة عند مسلم (٢٥٢٧) أن رسول الله ﷺ خطب أم هانئ فاعتذرت بكبرها وأن لها عيالاً.	صححه الحاكم (٤٢٠/٢) وضعفه الألباني (صـ٤٠٥).
٣٢٤٣	تقدم في حديث رقم (٢٤٣١).	-	-
٣٢٤٤	تقدم في حديث رقم (٢٤٣٠).	-	-
٣٢٤٩	عن أبي معاوية عن الأعمش عن عُمارة بن عمير عن عبدالرحمن بن يزيد قال: قال ابن	# اختلف على الأعمش في هذا السند فمرة رواه هكذا، ومرة رواه عن وهب بن ربيعة عن ابن مسعود كما ذكر الترمذي، وقد أسند الترمذي - بعد هذا الحديث - حديث الثوري	صححه مسلم (٢٧٧٥) وابن حبان (١١٧/٢) عن الثوري به كما هو السند الثاني عند

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	مسعود: كنت مستتراً بأستار الكعبة فجاء ثلاثة نفر	عن الأعمش عن عُمارة عن وهب بن ربيعة عن عبدالله نحوه. وقد روى قبله برقم (٣٢٤٨) من حديث مجاهد عن أبي معمر عن ابن مسعود نحوه وقال: (حسن صحيح)، وبهذا السند صححه البخاري (٤٨٣) ومسلم (٢٧٧٥).	الترمذي. وأصل الحديث عن ابن مسعود صححه البخاري (٤٨٣)، (٤٨١٧)، (٧٥٢١) ومسلم (٢٧٧٥) والترمذي (٣٢٤٨).
٣٢٥٧	عن ابن جريج عن عطاء عن عائشة قالت: "**كان النبي ﷺ إذا رأى مخيلة أقبل وأدبر ...**".	# صححه البخاري ومسلم عن ابن جريج به.	صححه البخاري (٣٢٠٦) ومسلم (٨٩٩).
٣٢٦٨	عن شعبة عن داود بن أبي هند سمعت الشعبي يحدث عن أبي جبيرة بن الضحاك قال: "كان الرجل منا يكون له الاسمانِ والثلاثة فيدعى ببعضها فعسى أن يكره قال: فنزلت هذه الآية ﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ﴾ [الحجرات:١١].	# سنده صحيح، والشعبي يُرسل ولكنه سمع من أبي جَبيرة رضي الله عنه كما عند أبي داود (٤٩٦٢).	صححه ابن حبان (١٦/١٣) والحاكم (٤٦٣/٢) والألباني (١٠٧/٣).
٣٢٨٠	عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ * عِندَ سِدْرَةِ الْمُنتَهَىٰ﴾ [النجم:١٣-١٤]. قال ابن عباس: "**قد رآه النبي ﷺ**".	# هذا سند حسن للكلام في محمد بن عمرو. وقال ابن القيم في زاد المعاد (٣٦/٣): (صح عن ابن عباس أنه رأى ربه، وصح عنه أنه قال: رآه بفؤاده). وانظر ما ذكره ابن القيم من اختلاف الصحابة في هذه المسألة وما نقله عن شيخ الإسلام ابن تيمية في توجيه الأقوال. وثبوت ذلك عن ابن عباس مستفيض. انظر التوحيد لابن خزيمة (٤٧٩/١-٤٨٨).	صححه ابن حبان (٢٥٣/١) والألباني (١١٠/٣).
٣٢٨١	عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس: ﴿مَا كَذَبَ	# حديث سماك عن عكرمة مضطرب (٢٦٢٤).	صححه الألباني (١١٠/٣).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	﴿الْفُـــؤَادُ مَـــا رَأَى﴾ [النجم:١١]. قال: رآه بقلبه.	# الشواهد: أخرج مسلم في صحيحـه (١٧٦) عـن أبـي العالية عن ابن عباس: "رآه بفؤاده مرتين".	
٣٢٨٢	عن قتادة عن عبدالله بـن شـقيق عـن أبـي ذر مرفوعاً: **"نور أنى أراه".**	# صححه مسلم.	صححه مسلم (١٧٨).
٣٣٥٦	عن محمد بن عمرو عـن يحي بن عبدالرحمن بـن خاطب عن عبدالله بـن الزبير بن العوام عن أبيه قال: لما نزلت ﴿ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ [التكاثر:٨]. قال الزبير: يا رسول الله وأيُ نعيم نُسأل عنه وإنما همـا الأسـودان التمـر والماء؟ قال: **"أمـا إنـه سيكون".**	# محمد بن عمرو بن علقمة صدوق له أوهـام (٦١٨٨). فالسند حسن لذاته وقد صحح الترمذي بنفـس هذا السند تماماً حديثاً برقـم (٣٢٣٦) ولكنـه بمتن آخر.	حسـنه الألبـاني (١٣٣/٣).
٣٣٨٠	عن الثوري عن صـالح مولى التوأمة عن أبـي هريرة مرفوعاً: **"ما جلس قوم مجلساً لـم يذكروا الله فيه...".**	# صالح، صدوق اختلط (٢٨٩٢). والثوري سمع منه بعد الاختلاط. # المتابعات والشواهد: توبع الثوري من: ١. ابن أبي ذئب عند أحمـد (٤٥٣/٢) وهو ممن سمع من صالح قبل الاختلاط كما في تهذيب الكمال (١٠٢/١٣). ٢. وزياد بن سعد عند أحمـد (٤٩٥/٢) وهو ممن سمع قبل الاختلاط أيضاً -كمـا في تهذيب الكمال (١٠٣/١٣). * وروى سهيل بن أبي صالح عن أبيه عـن أبي هريرة مرفوعاً نحوه: عند أحمد (٥٢٧/٢) وصححه الحاكم (٤٩٢/١).	صححـه الحـاكم (٤٩٦/١) والألبـاني (١٤٠/٣).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		وهذا سند على شرط مسلم، وللحديث طـــرق أخرى عن أبي هريرة.	
٣٣٩١	عن عبدالله بن جعفر عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عـن أبـي هريـرة مرفوعاً: **"إذا أصبح أحدكم فليقل: "اللهم بك أصبحنا..."**.	# عبدالله بن جعفر بن نَجيح المديني ضعيـف (٣٢٥٥). # المتابعات والشواهد: توبع عبدالله بن جعفر من: ١. وهيـب عنـد أبـي داود (٥٠٦٨) والنسائي في عمل اليـوم والليلـة (٥٦٤) والبخاري في الأدب المفرد (١١٩٩). ٢. عبدالعزيز بن أبي حازم عنـد ابـن ماجه (٣٨٦٨).	صححـه ابـن حبـان (١٤٢/٣).
٣٤٠١	عن ابن عيينة عن ابـن عجـلان عـن سـعيد المقبري عن أبي هريـرة مرفوعاً: **"إذا قـام أحدكـم عـن فراشه ثم رجـع إليـه فلينفضه ..."**.	# محمد بن عجلان صدوق إلا أنه اختلطـت عليه أحاديث أبي هريرة (٦١٣٦). # الشواهد والمتابعات: توبع ابن عجلان من: ١. عبيد الله بن عمر، رواه عن سعيد بـن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبـي هريـرة مرفوعاً بنحوه عند البخاري (٦٣٢٠) ومسـلم (٢٧١٤) وأشار البخاري إلى أن بعض تلامـذة عبيدالله رووه عنه كرواية ابن عجلان. ٢. مالك بن أنس، رواه عن المقبري عـن أبي هريرة كرواية ابن عجلان عند البخـاري (٧٣٩٣). وظاهر صنيع البخاري أنه يرى أن الحديـث صحيح من الوجهين، وهذا مـا اختـاره ابـن حبان في صحيحه (٣٤٦/١٢). "تنبيه" في حديث ابن عجلان زيادة في آخره هي "فإذا استيقظ فليقل: الحمد لله الـذي عافـاني فـي جسدي ورد عليّ روحي وأذِن لي بذكره". فهذه الزيادة قال عنها ابن حجـر فـي الفتـح (١٣١/١١): (وزاد ابن عجلان عند الـترمذي في آخره شيئاً لم أره عند غيره).	صححـه البخـاري (٧٣٩٣) ومسـلم (٢٧١٤) وحسـنه الألبـاني (١٤٤/٣) بسبب زيادة انفرد بـها ابن عجلان كما ذكـرتُ سلفاً.

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
٣٤١٢	عن الحكم بن عُتيبة عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة مرفوعاً: **"معقباتٌ لا يخيب قائلهن...".**	# حسنه الترمذي لأن شعبة رواه عن الحكم ولم يرفعه وقد خالفه جمع من ثقات فرفعوه وصححه مسلم مرفوعاً.	صححه مسلم (٥٩٦) وابن حبان (٣٦٢/٥).
٣٤٣٠	عن عبدالجبار بن عباس عن أبي إسحاق عن الأغر أبي مسلم عن أبي سعيد وأبي هريرة مرفوعاً: **"من قال: لا إله إلا الله والله أكبر صَدَّقَه ربُّهُ فقال: لا إله إلا أنا وأنا أكبر ...".**	# عبدالجبار بن عباس صدوق (٣٧٤١) وذكر الترمذي أن شعبة رواه عن أبي إسحاق ولم يرفعه، ومثل هذا لا يُقال من قِبل الرأي فله حكم الرفع. # الشواهد والمتابعات: توبع عبدالجبار من: ١. إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق عند ابن حبان والنسائي في عمل اليوم (٣١). ٢. حمزة الزيات عند النسائي في عمل اليوم (٣٠) وابن ماجه (٣٧٩٤). وحمزة صدوق ربما وهم (١٥١٨). وفي آخر رواية حمزة ما يدل على أن أبا إسحاق نسي كلمة فسأل عنها أبا جعفر الفراء فثبَّته فيها. * أخرج عبد بن حميد في المسند (٩٤٥) عن إسرائيل عن أبي جعفر الفراء عن الأنمر نحو حديث أبي إسحاق، وحكم عليه الألباني في الصحيحة (٣٧٩/٣) بأن إسناده جيد. وأبو جعفر الفراء مؤذن أبي إسحاق السبيعي كما في الكنى للبخاري (صـ١٨) فهذه متابعة جيدة لأبي إسحاق تدل على ثبوت الحديث.	صححه ابن حبان (١٣١/٣) والألباني ١٥٣/٠٣).
٣٤٤٥	عن أسامة بن زيد عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً: **"عليك بتقوى الله..."**	أسامة صدوق يهم (٣١٧). فالحديث حسن لذاته إن شاء الله.	صححه ابن خزيمة (٢٥٦١) وابن حبان (٤١٠/٦) والحاكم (٩٨/٢) وحسنه الألباني (١٥٦/٣).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
٣٤٤٧	عن أبي الزبير المكي عن علي بن عبدالله البارقي عن ابن عمر مرفوعاً: **"اللهم إني أسألك في سفري هذا من البر والتقوى ...".**	# صححه مسلم وغيره . وصرّح أبو الزبير بالتحديث عند النسائي في السنن الكبرى (١٤١/٦، ٤٥١) وابن حبان (٤١٣/٦).	صححه مسلم (١٣٤٢) عن ابن جريج عن أبي الزبير به ، وابن خزيمة (٢٥٤٢) وابن حبان (٤١٢/٦،٤١٣) والحاكم (٢٥٤/٢).
٣٤٤٩	عن ابن جريج عن عطاء عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ إذا رأى الريح قال: **"اللهم إني أسألك من خيرها ...".**	# صححه مسلم.	صححه مسلم (٨٩٩).
٣٤٦٠	عن حاتم بن أبي صَغيرة عن أبي بَلْجٍ عن عمرو ابن ميمون عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً: **"لا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله، إلا كُفِّرت عنه خطاياه ولو كانت مثل زبد البحر".**	# أبو بَلج يحي بن سُليم، صدوق ربما أخطأ (٨٠٠٣) ورواه عنه شعبة فأوقفه. حاتم بن أبي صغيرة ثقة (٩٩٨). ومثله لا يُقال من قبل الرأي فله حكم الرفع وسنده حسن.	صححه الحاكم (٥٠٣/١) وحسنه الألباني (١٥٩/٣).
٣٤٧٦	عن رشدين بن سعد عن أبي هانئ الخولاني عن أبي علي الجنبي عن فضالة بن عُبيد مرفوعاً: **"عَجِلْتَ أيها المصلي ، إذا صليت فقعدت فاحمد الله بما هو أهله، وصَلِّ علي ثم ادعُهُ".**	# رشدين بن سعد ضعيف (١٩٤٢). وقد ضعفه الترمذي مراراً في جامعه (٧٦/١)، (٣٨٩/٢)، (٧٠٤/٤، ٧٠٦، ٧١٤)، (١٨٦/٥). ولكن الحديث صححه الترمذي (٣٤٧٧) من رواية حيوة بن شريح عن أبي هانئ به، وحيوة ثقة (١٦٠٠).	صححه الترمذي (٣٤٧٧) من رواية حيوة.
٣٥٠٢	عن عبيدالله بن زَحْر عن خالد بن أبي عمران عن ابن عمر مرفوعاً:	# عبيدالله بن زَحْر صدوق يخطئ (٤٢٩٠). وخالد بن أبي عمران، الراجح أنه ثقة فقد وثقه أبو حاتم وابن سعد والعجلي وابن حبان –	صححه الحاكم (٥٢٨/١) وحسنه الألباني (١٦٨/٣).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	"اللهم اقسم لنا من خشيتك ما يحول بيننا وبين معاصيك...".	التهذيب (١١١/٣). وقال ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار (صـ١٨٨): (من الأثبات في الروايات وجلة المصريين والثقات). وصحح له مسلم (١٥٩١) والترمذي (١٢٥٥) وغيرهما. وهذا السند منقطع، والصحيح أن خالداً يرويه عن نافع عن ابن عمر كما هو عند النسائي في عمل اليوم (٤٠١) والحاكم (٤٢٨/١) والطبراني في الدعاء (١٩١) من غير وجهٍ عن خالد به وهذا السند لا ينزل الحديث عن رتبة الحسن لذاته إن شاء الله.	
٣٥٢٢	عن شهر بن حوشب عن أم سلمة مرفوعاً: **"يا مقلب القلب ثبّت قلبي على دينك .. يا أم سلمة إنه ليس آدمي إلا وقلبه بين أصبعين من أصابع الله فمن شاء أقام، ومن شاء أزاغ".**	# شهر، صدوق كثير الإرسال والأوهام (٢٨٣٠) والترمذي يصحح له بعض أحاديثه في جامعه (٢١٢١) وهو يميل إلى تقوية أموه -الجامع (٤٣٤/٤)، (٥٨/٥). # الشواهد: ١. حديث عبدالله بن عمر عند مسلم (٢٦٥٤). ٢. حديث النواس بن سمعان عند أحمد (١٨٢/٤) وابن ماجه (١٩٩) وصححه ابن حبان (٢٢٢/٣) والحاكم (٥٢٥/١). ٣. حديث أنس عند الترمذي (٢١٤٠) وقد تقدم في هذه القائمة.	صححه الألباني (١٧١/٣).
٣٥٢٦	عن إسماعيل بن عياش عن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي حسين المكي عن شهر ابن حوشب عن أبي أمامة الباهلي مرفوعاً: **"من أوى إلى فراشه طاهراً يذكر الله حتى يُدركه النُعاس ...".**	# إسماعيل بن عياش، ضعيف في روايته عن غير أهل بلده وهذا السند منها، كما أن شهر ابن حوشب تقدم الكلام فيه. وقد تابع عصام بن أبي النجود إسماعيلَ عند أحمد (١١٣/٤). الشواهد والمتابعات: أخرج أحمد في مسنده (٢٣٥/٥، ٢٤١) عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني قال: قَدِمَ علينا أبو ظبية فحدثنا عن معاذ، أي بنحو حديث شهر عن أبي أمامة.	ضعفه الألباني (صـ٤٦٢) ولكنه صححه في صحيح سنن ابن ماجه (٣٣٥/٢) من حيث معاذ.

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		وهذا سند جيد فإن أبا ظبية وثقه ابـن معيـن وقال الدارقطني: ليس به بأس -تهذيب الكمـال (٤٤٨/٣٣) ونـصّ البخـاري فـي الكنـى (صـ٤٧) وابـن أبـي حـاتم فـي الجـرح (٣٩٩/٩) على سماع أبي ظبيـة مـن معـاذ رضي الله عنه.	
٣٥٤٢	عـن العـلاء بـن عبدالرحمن عن أبيه عـن أبي هريرة مرفوعاً: "**لو يعلم المؤمن ما عنـد الله من العقوبة ما طمـع في الجنة أحد...**".	# صححه مسلم.	صححه مسلم (٢٧٥٥) وابن حبان (٥٦/٢).
٣٦١٥	تقدم برقم (٣١٤٨).	-	-
٣٦٥٨	عن عطية العوفي عـن أبي سعيد مرفوعاً: "**إن أهل الدرجات العُلـى ليراهم من تحتهم كمـا ترون النجم الطالع فـي أفق السماء وإن أبـابكر وعمر منهم وأنعُما**".	# عطية بن سعد العوفي، صدوق يخطئ كثيراً وكان مدلساً (٤٦١٦). # الشواهد والمتابعات: يشهد له حديث أبي هريرة عنـد أحمـد فـي فضائل الصحابة (٧٠٦) وسنده حسـن كمـا قال شيخنا المحقق. وأصل الحديث محفوظ عن أبي سعيد في صحيح مسـلم (٢٨٣١) ولكـن بدون قوله "وإن أبابكر وعمر منـهم". وهـو مذكور في حديث أبي هريرة، ومن المُسلَّم بـه أن أبا بكر وعمر رضي الله عنـهما مشـهود لهما بالجنة.	صححـه الألبـاني (١٩٩/٣).
٣٧٠٣	عن يحي بن أبي الحجاج المنقري عن الجُريـري عن ثمامـة بـن حـزن العشيري عن عثمان قال: ائتموني بصاحبيكم اللذين ألَّبـاكُم علـي ... هـل تعلمون أن رسول الله ﷺ قال: "**من يشتري بئر رومـة**	# يحي لين الحديـث (٧٥٢٧)، والجريـري اختلط (٢٢٧٣). # المتابعات والشواهد: توبع يحي: من هلال بن حق عند ابـن أبـي عاصم في السنة (١٣٠٦) وعبدالله بن أحمـد في زوائد المسند (٧٤/١) وهلال روى عنـه جمع، وذكره ابن حبان في ثقاتـه -التـهذيب (٧٦/١١). والحديث روي من عدة طرق عـن عثمـان	صححه ابـن خزيمـة (٢٤٩٢) وحسـنه الألبـاني فـي الإرواء (٣٩/٦).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	فيجعل دلـــوه مـــع دلاء المسلمين بخير له منـــها في الجنة"...	رضي الله عنه تدل على ثبوتـــه عنـــه عنـــد البخـــاري (٢٧٧٨) والـــترمذي (٣٦٩٩) وصحيح ابـــن خزيمـــة (٢٤٩١)، (٢٤٩٣)، وصحيح ابن حبان (٣٤٨/١٥، ٣٦٠، ٣٦٢). "تنبيه": ورد في رواية يحي بن أبي الحجاج أن رسول الله وأبابكر وعمر وعثمان كانوا علـــى ثبـــير مكة فاهتز فقال رسول الله ﷺ: "اســـكُن ثبـــير فإنما عليك نبي وصديق وشهيدان" والمحفـــوظ عن عثمان عند الترمذي (٣٥٩٩) وعن أنـــس عند البخاري (٣٦٧٥) "اثبت حِراء" وثبير جبل يُشرف على مكـــة مـــن الشـــرق ويُشرف على منى من الشمال، ويُقابل حِـــراء من الجنوب ويسميه اليوم أهل مكة جبل الرخم -معجم المعالم الجغرافيـــة والســـيرة النبويـــة (صـــ٧١). وفي مكة عدة أثبرة كما في معجـم البلدان (٧٣/٢).	
٣٧٥٧	عن شعبة عن الحُر بـــن الصياح عن عبدالرحمـــن ابن الأخنس عن سعيد بن زيد مرفوعاً: **"عشرة في الجنة..."** لم يذكر الترمذي لفظـــه ونقلته من مسند الطيالسي (٢٣٦).	# عبدالرحمن بن الأخنس لم يوثقه غير ابـــن حبان -التهذيب (١٣٣/٦). # المتابعات والشواهد: هذا الحديث محفوظ عن سعيد بن زيد رضـــي الله عنه فقد رواه عبدالله بن ظالم المزني عنـــه عند الترمذي (٣٧٥٧) وصححه، وصححه ابن حبان (٤٥٧/١٥) والحاكم (٤٥٠/٣-٤٥١).	صححـــه ابـــن حبـــان (٤٥٤/١٥).
٣٧٦٠	عن أبي البخـــتري عـــن علي أن النبـــي ﷺ قـــال لعمر في العباس: **"إن عمر الرجل صِنـــوُ أبيه".**	# أبو البختري لم يسمع من علي كمـــا ذكـــر الترمذي نقلاً عن البخاري في العلـــل الكبـــير (صـــ٣٨٦). # الشواهد والمتابعات: يشهد له حديث أبي هريـــرة عنـــد البخـــاري (١٤٦٨) ومسلم (٩٨٣).	صححـــه الألبـــان (٢٢٢/٣).
٣٧٧٥	عن عبدالله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن راشـــد	# سعيد بن راشد لم يرو عنه إلا ابن خثيـــم - التهذيب (٢٦/٤) وذكره ابن حبان في ثقاته.	صححـــه ابـــن حبـــان (٤٢٧/١٥) والحـــاكم

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	عن يعلى بن مُرة مرفوعاً: **"حُسينٌ مني وأنا من حسين...".**	# المتابعات والشواهد: روى البخاري في تاريخه الكبير (٤١٤/٨) وفي الأدب المفرد (٣٦٤) عن شيخه عبدالله ابن صالح كاتب الليث عن معاوية بن صالح عن راشد بن سعد عن يعلى بن مرة بنحوه. وهذا سند لا بأس به، حكم عليه شيخنا الألباني في الصحيحة (٢٢٩/٣) بأن إسناده جيد وكاتب الليث وإن كان متكلم فيه إلا أن الحافظ ابن حجر ذكر في هدي الساري (صـ٤٣٤) أن ما يرويه البخاري وغيره من أهل الحذق عنه يُعد من صحيح حديثه، وقد رجح الإمام البخاري رواية كاتب الليث على رواية ابن خثيم في تاريخه الكبير بقوله: (والأول أصح). وراشد بن سعد المقرائي الحمصي. ثقة – التهذيب (٢٢٦/٣). ووجه ترجيح البخاري فيما يبدو أن معاوية بن صالح حمصي وراشد ابن سعد حمصي أيضاً، وهو يروي عنه أحاديث عدة فهو عارف بحديثه –انظر مثلاً المسند لأحمد (١٣٣/٤) وابن ماجه (٥٢١) والسنن الكبرى للنسائي (٧٦/٤، ٩٠) وصحيح ابن حبان (٥٠/٢). أما ابن خثيم المكي، فليس له عن سعيد بن راشد إلا هذا الحديث فقط فلعله أخطأ في اسمه.	(١٧٧/٣) وحسنه الألباني (٢٢٥/٣).
٣٧٩٥	عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: **"نِعمَ الرجل أبوبكر، نِعْم الرجل عمر ...".**	# هذا على شرط مسلم . وهذا الحديث رواه غير واحد من الثقات عن سهيل به، عند البخاري في الأدب المفرد ٠٣٣٧) والنسائي في السنن الكبرى (٦٧/٥).	صححه ابن حبان (٤٥٩/١٥) والحاكم (٢٣٣/٣، ٢٦٨) والألباني (٢٢٨/٣).
٣٨٣٦	عن هثيم أخبرنا يعلى بن عطاء عن الوليد بن عبدالرحمن عن ابن عمر أنه قال لأبي هريرة: يا	# سنده صحيح، وهيثم صرح بسماعه هنا.	صححه الحاكم (٥١١/٣) والألباني(٢٣٥/٣).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	أبا هريرة أنـــت كنـــت ألزمنـــا لرســـول الله ﷺ وأحفظنا لحديثه.		
٣٨٩٩	عن عبدالله بن محمد بـــن عقيل عن الطفيل بن أبـــي ابن كعـــب عـــن أبيـــه مرفوعاً: **"لولا الهجرة لكنت امـــرأ من الأنصار".**	# عبدالله بن محمد بن عقيـــل، صـــدوق فـــي حديثه لين (٣٥٩٢). والترمذي يصحح له بعض حديثه انظر الجامع (٣٤)، (١٢٨)، (٣٢٢)، (١١١٢). # الشواهد والمتابعات: ١. حديث أبي هريرة عند البخـــاري (٣٧٧٩)، (٧٢٤٤). ٢. حديث عبـــدالله بـــن زيـــد عنـــد البخاري (٧٢٤٥) ومسلم (١٠٦١).	صححه الحاكم (٧٨/٤) وقـــال الألبـــــاني (٢٤٦/٣): حســـــن صحيح.
٣٩٣٣	عن عبدالله بن جعفر عن ثوربن زيد الديلي عـــن أبي الغيـــث عـــن أبـــي هريرة مرفوعاً: **"والذي نفسي بيده لـــو كـــان الإيمـــان بالثريـــا لتناوله رجال من هؤلاء"** يعني ســـلمان الفارســـي رضي الله عنه.	# عبدالله بن جعفر ضعيف (٣٢٥٥) وليس في الرواه من ثور من اسمه عبدالله بن جعفـــر إلا والد علي بن المديني. وقد أخرج الترمذي هذا الحديث برقم (٣٣١٠) وقال: (هذا حديث غريب، وعبدالله بن جعفـــر هو والد علي بن المديني ضعفـــه يحـــي بـــن معين) فمرة حسنه ومرة استغربه. # المتابعات والشواهد: ١. سليمان بن بلال عند البخاري. ٢. عبدالعزيز بن محمد الدراوردي عنـــد مسلم.	صححـــه البخـــــاري (٤٨٩٨) ومســـــلم (٢٥٤٦) من وجـــهين آخرين عن ثور به.
٣٩٥٥	عن هشام بن سعد عـــن أبي سعيد المقبري عـــن أبي هريرة مرفوعاً: **"لينتهين أقوام يفتخـــرون بآبائهم الذين ماتوا...".**	# هشام بن سعد صدوق له أوهام (٧٢٩٤). # المتابعات والشواهد: يشهد له حديث ابن عباس عند أحمد (٣٠١/١) وابن حبان (٩١/١٣) بسند قوي.	قال ابن منده في كتـــاب التوحيـــد (٢٦٢/١): (هذا حديـــث مشـــهور عـــن هشـــام متصـــل صحيـــح) وحســـــنه الألباني (٢٥٤/٣).
٣٩٥٦	مكرر لما قبله.	–	–

المنزلة الثانية

(حديث ضعيف وشواهده ضعيفة)

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
٤٠٦	عن عثمان بن المغيرة عن علي ابن ربيعة عن أسماء بن الحكم الفزاري عن علي ابن أبي طالب رضي الله عنه عن أبي بكر رضي الله عنه مرفوعاً: "**ما من رجل يذنب ذنباً...**"	# أسماء بن الحكم الفزاري لم يرو عنه إلا علي بن ربيعة. وثّقه العجلي، وقال البزار: مجهول - التهذيب (٢٦٨/١). وقال ابن حجر: صدوق (٤٠٨). والراجح أن فيه جهالة. # روي الحديث من وجهٍ آخر عن علي عن أبي بكر رضي الله عنهما عند الطبراني في الدعاء (١٨٤٥) بسندٍ ضعيف. # ومعنى الحديث موافق لقول المولى عز وجل: {**والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب إلا الله ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون# أولئك جزاؤهم مغفرةٌ من ربهم وجناتٌ تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ونعم أجر العاملين**}. (آل عمران: ١٣٥ - ١٣٦). وقوله تعالى : {**وأقم الصلاة طرفي النهار وزُلفاً من الليل إن الحسنات يذهبن السيئات ذلك ذكرى للذاكرين**} (هود: ١١٤).	صححه ابن حبان (٦٢٣) وقال موسى بن هارون : جيد الإسناد. وقال ابن عدي: هو حديث حسن، التهذيب (٢٦٨/١) وحسنه الألباني (١٢٨/١). وقال البخاري في ترجمة أسماء منتقداً الحديث: (وقد روى أصحاب النبي ﷺ بعضهم عن بعض ولم يحلف بعضهم بعضاً) التاريخ الكبير (٥٤/٢). وأنكر العقيلي أيضاً الحديث وقال: (قد سمع علي من عمر ولم يستحلفه). الضعفاء (١٠٧/١).	مغفرة الله لمن صلى واستغفر بعد الذنب يذنبه. فهو في الفضائل
٥١٤	عن أبي مرحوم عبدالرحيم بن ميمون عن سهل ابن معاذ عن	# عبدالرحيم بن ميمون، ضعفه ابن معين وأبو حاتم وأما النسائي فقال: أرجو أنه لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات - التهذيب(٣٠٨/٦).	ذهب الشوكاني والمباركفوري إلى أن أحاديث الباب يقوي بعضها بعضاً	النهي عن الاحتباء حال خطبة الإمام والنهي

المنزلة الثانية

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	أبيه: "**أن النبي ﷺ نهى عن الحبوة يوم الجمعة والإمام يخطب**".	# سهل بن معاذ ضعفه ابن معين، ووثقه العجلي، واضطرب قول ابن حبان فيه، فذكره في ثقاته وفي الضعفاء - التهذيب (٢٥٨/٤). # يشهد له حديث عبدالله بن عمرو عند ابن ماجه (١١٣٤) وهو ضعيف. وكذلك حديث جابر عند ابن عدي في الكامل (١٥٠٥/٤) وهو ضعيف أيضاً.	- تحفة الأحوذي (٤٧/٣). وحسنه الألباني (١٥٩/١). وذهب جمهور العلماء إلى أن الاحتباء في خطبة الجمعة غير مكروه - تحفة الأحوذي (٤٦/٣). فكأنهم بذلك ضعفوا الحديث.	للكراهة والحديث في الأحكام.
٦٥٠	عن حكيم بن جبير عن محمد ابن عبدالرحمن ابن يزيد عن أبيه عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً: "**من سأل الناس وله ما يغنيه...**"	# حكيم بن جبير جمهور النقاد على تضعيفه، وذهب أبو زرعة إلى أن محله الصدق - التهذيب (٤٤٥/٢-٤٤٦). # انظر الكلام حول هذا الحديث وشواهده في المبحث المتعلق بتحسينات الإمام أحمد ابن حنبل. والظاهر أن الإمام الترمذي قوى الحديث مع علمه بضعف حكيم لمتابعة زُبيد بن الحارث التي ذكرها الثوري لما نوقش في تحديثه عن حكيم بن جبير - انظر الجامع [٦٥١].	انظر مبحث الإمام أحمد	من كان عنده خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب لا تحل له الصدقة. فهو من أحاديث الأحكام. ونقل الترمذي اختلاف العلماء في العمل بنص هذا الحديث
٧٢٥	عن عاصم بن عبيدالله عن عبدالله بن عامر ابن ربيعة عن	# عاصم بن عبيدالله ضعيف (٣٠٦٥). ونقل الترمذي في علله الكبير (٩٧٢/٢) عن البخاري أنه صدوق. وقد صحح له الترمذي عدداً من الأحاديث	صححه ابن خزيمة (٢٠٠٧) وضعفه الألباني (ص٨٣).	سواك الصائم فهو موافق لإطلاق أحاديث

المنزلة الثانية

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	أبيه قال: "رأيت رسول الله ﷺ مالا أحصي، يتسوك وهو صائم"	منها: (٩٨٩) (١٥١٤)(٢١٣٥)(٣٥٦٢). # يشهد له حديث عائشة عن ابن ماجه (١٦٧٧) والدارقطني (٢٠٣/٢) وهو ضعيف فيه مجالد بن سعيد. # والظاهر أن الترمذي يرى الحديث قوياً لذاته فقد تقدم أنه يصحح حديث عاصم بن عبيدالله.		السواك التي تقتضي إباحته في كل وقت وعلى كل حال. تحفة الأحوذي (٤١٨/٣)
٨١٣	عن إبراهيم بن يزيد عن محمد ابن عبّاد بن جعفر عن ابن عمر قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله ما يُوجب الحج؟ قال: "الزاد والراحلة"	# إبراهيم بن يزيد الخُوزي متروك (٢٧٢). وأما الترمذي فقال: (وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه). ويظهر من كلام النقاد فيه أنه شديد الضعف - التهذيب (١٨٠/١) بعكس ما يوحي به كلام الترمذي. # للحديث عدة شواهد ضعيفة انظرها في سنن الدارقطني (٢١٨/٢)، ونصب الراية (٨/٣-٩). وأقوى الشواهد حديث أنس عند الدارقطني (٢١٨/٢) والحاكم (٦٠٩/١)، ورجح بعض الحفاظ أنه عن الحسن مرسلاً، انظر التلخيص الحبير (٢٢١/٢). # روى الترمذي الحديث نفسه ولكن بزيادة في المتن في موضع آخر [٢٩٩٨] ولم يحكم عليه، وإنما قال: لا يعرف إلا من طريق الخوزي وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قِبل حفظه.	قال ابن المنذر: (لا يثبت الحديث الذي فيه ذكر الزاد والراحلة مسنداً و الصحيح رواية الحسن عن النبي ﷺ مرسلاً...) - نصب الراية (٨/٣). وذهب البيهقي في المعرفة (١٩/٧) والعراقي في شرحه على الترمذي (٧٤/١/ب) إلى تقوية الحديث بمجموع طرقه. وقال الألباني: ضعيف جداً. وذكرنا الحديث في هذه المنزلة مع شدة	في ما يوجب الحج فهو من أحاديث الأحكام. وهو تفسير لقوله تعالى: {من استطاع إليه سبيلا}. (آل عمران: ٩٧). وورد في رواية أخرى للحديث نفسه عند الترمذي [٢٩٩٨] أن رسول الله سئل عن السبيل فقال: "الزاد والراحلة" فحقيقة

المنزلة الثانية

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
			ضعف الخوزي لموافقة البيهقي والعراقي للترمذي في تحسينه.	الحديث أنه تفسير لآية من آيات الأحكام وليس فيه حكم مستقل.
٨٨١	عن إبراهيم بن مهاجر عن يوسف بن ماهِك عن أُمه مُسيكة عن عائشة مرفوعاً: **"منى مُناخُ من سبق"**	# إبراهيم بن مهاجر صدوق لين الحفظ (٢٥٤). ومسيكة لا يعرف حالها (٨٦٨٣). # يوسف بن ماهِك سمع عائشة وهو ثقة ويروي هنا عن أمه عن عائشة، ثم إن مسيكة سألت عائشة عن البناء في منى فنهتها كما في تاريخ مكة للفاكهي (٢٨٢/٤) فهذه قرائن تدل على قوة احتمال أن مُسيكة ضبطت عن عائشة ما روته هنا، ويبقى النظر في تفرد إبراهيم بن مهاجر. # ويشهد للحديث من حيث المعنى - وهو عدم جواز البناء في منى - ما ورد في تاريخ مكة للفاكهي (٢٨٣/٤) والأزرقي (١٧٣/٢) عن إسماعيل بن أمية أن عائشة أستأذنت النبي ﷺ في بناء كنيف لها في منى فلم يأذن لها. وهذا منقطع لأن إسماعيل لم يسمع من الصحابة.	# قال ابن خزيمة: (إن ثبت الخبر، فإني لست أعرف مسيكة بعدالة ولا جرح، ولست أحفظ لها راوياً إلا ابنها). صحيح ابن خزيمة (٢٨٤/٤). # صححه الحاكم (٤٦٦/١ - ٤٦٧) وحسنه ابن القيم في تهذيب مختصر أبي داود (٤٣٨/٢). # وضعفه الألباني.	عدم جواز البناء في مِنى لأنها مُناخ من سبق. فهو من أحاديث الأحكام.
١٠٠٥	عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن جابر بن عبدالله مرفوعاً: **"نهيتُ عن صوتين أحمقين**	# محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى سيء الحفظ. # له شاهد فيه ضعف عن أنس - انظر كشف الأستار [٧٩٥]. في سنده شبيب بن بشر. أما قصة بكاء رسول الله ﷺ عند موت ابنه	# قال النووي: (ابن أبي ليلى ضعيف ولعله اعتضد) - نصب الراية (٨٤/٤). # وحسنه الألباني.	مضمون الحديث هو النهي عن النياحة والغناء. فهو في الترهيب.

المنزلة الثانية

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	فاجرين...".	إبراهيم فهي محفوظة مشهورة.		
١٠٢٨	عن محمد بن إسحاق عن يزيد ابن أبي حبيب عن مرثد بن عبدالله اليزني قال: كان مالك بن هبيرة إذا صلى على جنازة فتقالَّ الناس عليها، جزَّأهم ثلاثة أجزاء ثم قال: قال رسول الله ﷺ : "**من صلى عليه ثلاثة صفوف، فقد أوجب**".	# محمد بن إسحاق بن يسار صدوق يدلس (٥٧٢٥). ولم أقف على تصريحه بالسماع. وذكر الترمذي أن إبراهيم بن سعد رواه عنه فأدخل بين مرثدٍ ومالك بن هُبيرة رجلاً ثم رجح رواية الآخرين عن ابن إسحاق. # يشهد للحديث من حيث عموم المعنى ما أخرجه الطبراني في الكبير (١٩٠/٨) أن رسول الله ﷺ صلى على جنازة ومعه سبعة نفر فقسمهم لثلاثة صفوف. وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف. ولا شك أن ذلك لفائدة. # وذكر ابن حجر في الفتح (١٨٩/٣): إن للصفوف على الجنازة تأثيراً ولو كان الجمع كثيراً حتى ولو كان الفضاء لا يضيق بهم لوصلوا فيه صفاً واحداً.	صححه الحاكم (٣٦٢/١) وضعفه الألباني في أحكام الجنائز (ص١٠٠).	فضل وجود ثلاثة صفوف عند الصلاة على الجنائز. فالحديث في الفضائل.
١٠٥٧	عن يحيى بن اليمان عن المنهال بن خليفة عن الحجاج بن أرطاة عن عطاء عن ابن عباس أن النبي ﷺ دخل قبراً ليلاً...	# يحيى بن اليمان والمنهال وابن أرطاة كلهم ضعفاء. # يشهد للحديث حديث جابر عند أبي داود (٣١٦٤) والبيهقي في الكبرى (٥٣/٤). # ويشهد له حديث أبي ذر عند الحاكم (٣٦٨/١) قال الحاكم: (إسناد معضل).	قال البيهقي (٥٣/٤): (هذا إسناد ضعيف). ومال ابن القطان إلى تضعيفه (٤٢٢/٣ - ٤٢٣) في بيان الوهم وقال الزيلعي (٣٠٠/٢): (قال الترمذي: حديث حسن، وأنكر عليه لأن مداره على الحجاج بن	جواز الدفن ليلاً. وهو من أحاديث الأحكام.

المنزلة الثانية

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
			أرطاة وهو مدلس ولم يذكر سماعاً، ومنهال بن خليفة ضعفه ابن معين).	
١٢٠٠	عن أبي سلمة ومحمد بن عبدالرحمن بن ثوبان أن سلمان ابن صخر جعل امرأته عليه كظهر أمه...	انظر الحديث الآتي برقم (٣٢٩٩)	-	-
١٢٠٩	عن أبي حمزة عن الحسن عن أبي سعيد مرفوعاً: "**التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء**".	# أبو حمزة هو عبدالله بن جابر البصري قال ابن حجر: مقبول (٣٢٤٤) ولكن وثّقه ابن معين وابن حبان، وقال البزار : لا بأس به، وقال أبو حاتم الرازي فيه: (أحب إلي من الحجاج بن أرطاة) - التهذيب (١٦٧/٥). # والحسن البصري لم يسمع من أبي سعيد - جامع التحصيل (ص١٦٣). # وللحديث شاهد من حديث ابن عمر - رواه ابن ماجه (٢١٣٩) والحاكم (٦/٢) والبيهقي في الكبرى (٢٦٦/٥) ولكنه ضعيف، فيه كلثوم بن حوشن القشيري ضعيف (٥٦٥٥).	قال الدارمي في سننه (٣٢٢/٢): (لا علم لي أن الحسن سمع من أبي سعيد). وقال أبو حاتم في العلل (٣٨٧/٢): (لا أصل له). ووصف الحاكم رواية الحسن هنا أنه من مراسيله (٦/٢). أي أنها منقطعة. وضعفه الألباني (ص١٤٥).	فضل التاجر الصدوق الأمين.
١٢١٢	عن يعلى بن عطاء عن عُمارة ابن حَديد عن	# عُمارة بن حَديد مجهول لم يرو عنه إلا يعلى بن عطاء فقط - التهذيب (٤١٤/٧). # للحديث شواهد كلها ضعيفة:	صححه ابن حبان (٦٢/١١) وصححه الألباني (٤/٢)	فضل التبكير.

المنزلة الثانية

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	صخرٍ الغـــامدي مرفوعاً: "**اللـــهم بارك لأمتي فـــي بكورها**"	منها حديث علي في مسند أحمـد (١/١٥٣، ١٥٥). وحديث ابن عمر عند ابن ماجه (٢٢٣٨). وحديث ابن مسعود عنـــد الطـبراني فـــي الكبير (١٠/٢٠٩). وحديث ابن عباس عند الطبراني في الكبـير (١٠/٢٨٦)(١٢/٢٢٩). وحديث عمران بن حصين عند الطـــبراني في الكبير (١٨/٢١٦).	وقال العقيلي فـــي ضعفائه (١/٢٣٦): (إسناد جيد). وقـال أيضـــاً (٣/١٩٢): (المتن ثابت عـــن النبي ﷺ).	
١٣٣١	عن ســـماك بـــن حرب عن حنـــش عـــن علـــي مرفوعاً: "**إذا تقاضى إليـك رجلان...**"	# حنش بن المعتمر جمهور أئمة النقد علـى تضعيفه – التهذيب (٣/٥٨ – ٥٩). # للحديث شواهد: ١) فقد روى مؤمل بـــن إسـماعيل عـــن الثوري عن علي بن الأقمر عن أبي جحيفـة عن علي نحوه – أخرجه وكيع في أخبـــار القضاة (١/٨٧) وفيه مؤمل بن إســـماعيل صدوق سيئ الحفظ. ٢) حديث ابن عباس يرويه عن علي عنـــد ابن حبان (١١/٤٥١) ولكنه مـــن روايـــة سماك عـــن عكرمـــة وهـــي مضطربـــة، والمحفوظ عن سماك أنه يروي الحديث عن حنش، هكذا رواه أكثر أصحابه عنه.	صححـــه الحـــاكم (٤/٩٣) وابن حبان (١١/٤٥١) ولكـــن من وجه آخر عـــن علـــي. وحســـنه الألباني (٢/٣٥).	أدب القضاء
١٥٦٥	عن ســـماك بـــن حرب عن قَبيصة ابن هُلْب عن أبيه مرفوعـــاً: "**لا يتخلجـــن فـــي صـــدرك طعـــام ضـــارعتَ فيـــه**	# قَبيصة بن هُلب لم يرو عنه إلا ســـماك فهو مجهول، ووثّقه العجلي وابـــن حبـــان كعادتهما، وحكم ابـــن المدينـــي والنســـائي بجهالته – التهذيب (٨/٣٥٠). # له شاهد يرويه سماك أيضاً عن مُرَي بن قَطَرِي عن عدي بن حاتم أخرجه ابن الجعد في مسنده (٥٦١) والطبراني فـــي الكبـــير	حســـنه الألبـــاني (٢/١٠٩)	إباحة طعـــام النصـــارى. والإباحـــة منصـــوص عليـــها فـــي القـــرآن الكريم.

المنزلة الثانية

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	النصرانية"	(١٠٤/١٧) وابن حبـــان (٤١/٢) ومُـرَي مجهول أيضاً - التهذيب (٩٠/١٠). # ويشهد لعموم معناه قوله تعالى : {وطعام الذين أوتوا الكتاب حلّ لكم...} (المـــائدة : ٥).		
١٦٣٧	عـن عبـــدالله الأزرق عن عقبة ابـــن عـــامر مرفوعاً: "إن الله ليدخـــل بالسهم الواحـــد ثلاثةً الجنةَ..."	# عبدالله بن زيد الأزرق لم يرو عنه غـير أبي سلام الأسود، فهو مجهول - التـهذيب (٢٢٦/٥). # للحديث شاهد مرســـل عنـد الـترمذي (١٦٣٧) يرويـه التـابعي عبـدالله بـــن عبدالرحمن بن أبي حسين مرفوعاً. وللحديث سند آخر فيه خالد بن زيد أو يزيد لم يوثقه إلا ابن حبان، وقد اختلف في اسمه - التهذيب (٨٠/٣). وهو عنـد أبـي داود (٢٥١٣) والنسـائي (٢٨/٦) والحاكم (٩٥/٢).	صححه ابن خزيمة (٢٤٧٨) وقـــال العراقي في المغنـي (٢٨٥/٢): (فيـــه اضطراب). وضعفـه الألبـاني (ص١٨٩).	فضل الرمـــي في سبيل الله.
١٧٦٧	عن عبدالله بـــن المبـارك عـــن الجُريري عن أبي نضرة عن أبـــي سـعيد: "كـــان رسول الله ﷺ إذا اسـتجد ثوبـــاً سماه..."	# سعيد بن إياس الجُريري ثقة، اختلط قبـل موته بثلاث سنين - (٢٢٧٣). وسماع ابن المبارك منه بعد الاختـــلاط - التهذيب (٧/٤). وقد خالفه حماد بن سـلمة وعبدالوهاب الثقفي وهما ممن سـمع مـن الجريري قبل الاختلاط - التقييد والإيضـاح للعراقي (ص٤٤٧) - فروياه عنه مرســلاً من دون ذكر أبي سعيد. انظر سنن النسائي الكبرى (٨٥/٦) وسـنن أبي داود (٤٠٢٠). # يشهد له من حيث عموم المعنى: حديث عمر عند أحمد في المســند (٤٤/١)	صححه ابن حبـان (٢٣٩/١٢) والحـاكم (١٩٢/٤) ورجـح النسـائي الإرسال وكذلك ابن حجر فـي نتـائج الأفكـار (١٢٣/١-١٢٤).	ذكر الله عـز وجل والحمـد له عند لبـس ما استجد مـن الثياب.

المنزلة الثانية

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
		والترمذي (٣٥٦٠) وفيه ضعف.		
١٧٧٠	عن أبي الأشهب عن عبدالرحمن ابن طرفة عن عرفجة بن أسعد: "**أصيب أنفي ... فأمرني رسول الله ﷺ أن اتخذ أنفاً من ذهب**".	# عبدالرحمن بن طَرَفَة وثّقه العجلي وابن حبان - التهذيب (٢٠١/٦). # وللحديث شواهد مرفوعة فيها ضعف انظرها في نصب الراية (٢٣٧/٤).	صححه ابن حبان (٢٧٦/١٢) وحسنه الألباني (١٥٣/٢) وضعفه ابن القطان (٦٠٩/٤ - ٦١٠).	اتخاذ الذهب للرجال عند الضرورة من أحاديث الأحكام.
١٩٣١	عن مرزوق التيمي عن أم الدرداء عن أبي الدرداء مرفوعاً: "**من ردَّ عن عرض أخيه...**"	# مرزوق أبوبكر التيمي لم يرو عنه إلا أبوبكر النهشلي فهو مجهول - التهذيب (٨٧/١٠). قال الحافظ ابن حجر في ترجمته في التهذيب: أظنه الذي بعده يعني مرزوقا أبابكر التيمي مؤذن التيم، ولكن هذا مجرد احتمال خالفه فيه المزي (٣٧٦/٢٧) والذهبي في الميزان (٨٨/٤) ففرقا بينهما. # وللحديث متابعات ضعيفة: فقد أخرجه أحمد في المسند (٤٤٩/٦) عن ليث بن أبي سليم عن شهر بن حوشب عن أم الدرداء عن أبي الدرداء. وأخرجه البيهقي في الكبرى (١٦٨/٨) عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن ابن أبي الدرداء عن أبيه.	صححه الألباني في غاية المرام (ص٢٤٦).	فضل الذب عن عرض المسلم.
١٩٣٩	عن عبدالله بن عثمان بن خُثَيم عن شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد	# شهر بن حوشب صدوق كثير الإرسال والأوهام (٢٨٣٠). والترمذي يصحح له أحياناً (٢١٢١)، (٣٤٧٨). # وذكر الترمذي هنا أن داود بن أبي هند روى هذا الحديث عن شهر مرفوعاً ولم	صححه الألباني دون قوله : "ليرضيها". ضعيف الترمذي (ص٢١٩).	الحالات التي يباح فيها الكذب. وهو من أحاديث

المنزلة الثانية

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	مرفوعاً: **"لا يحل الكذب إلا في ثلاث..."**	يذكر فيه عن أسماء. # ويشهد له حديث أم كلثوم عند أبـي داود (٤٩٢١) والنسائي فـي السـنن الكـبرى (٣٥١/٥) ورجاله ثقات. ولكن رجح النسـائي (٣٥٢/٥) أن تتمـة الحديث هي من قول ابن شهاب الزهـري وأن المرفوع منه هو: **(ليس الكذاب الـذي يصلح بين الناس فينمي خـيراً أو يقـول خيراً)**، وباقي النص مـدرج مـن كـلام الزهري. ووافق النسائي على ذلك: الحافظ موسى بن هارون والخطيب البغـدادي والدارقطنـي والحافظ ابن حجر وغيرهم. انظر الفصـل للخطيب (٢٧٢/١، ٢٧٥) وفتـح البـاري (٣٥٣/٥). وخالفهم الشيخ الألباني ورأى أن الحديـث كله مرفوع كما في الصحيحـة (٧٤/٢ - ٧٦). وقول أساطين علم العلل أولى لقـوة حجتهم. # ومما يشهد له أيضـاً حديـث **"الحـرب خدعة"** صحيح البخاري (٣٠٣٠) ومسـلم (١٧٣٩).		الأحكام.
١٩٨٧	عن الثوري عـن حبيب بـن أبـي ثابت عن ميمـون ابن أبي شـبيب عـن أبـي ذر مرفوعاً: **"اتق الله حيثمـا**	# ميمون بن أبي شبيب لم يسمع من أحـدٍ من الصحابة - التهذيب (٣٨٩/١٠). # يشهد له: ١) حديث عبدالله بن عمر عن معـاذ بـن جبل عند الحاكم فـي مسـتدركه (٥٤/١)، (٢٤٤/٤). ٢) وحديث دراج عن أبي الهيثم عن أبـي	رجح الدارقطني أن الحديث مرسل عـن ميمون أن النبي ﷺ من دون ذكر أبـي ذر. وكذلك ابن رجـب ضعـف الحديـث	من الوصايـا النبوية.

المنزلة الثانية

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	كنت...'	ذر عند أحمد (١٨١/٥). ٣) وهناك شواهد أخرى ذكرها ابن رجب في جامع العلوم والحكم (٣٩٦/١-٣٩٧). # (تنبيه): مما يدل على صحة نسخة الكروخي التي اعتمدناها أن الحديث ورد فيها بوصف الحسن فقط، قال ابن رجب: (وقد حسَّن الترمذي هذا الحديث وما وقع في بعض النسخ من تصحيحه فبعيد) جامع العلوم (٣٩٥/١). وقال ابن حجر: (وصحح الترمذي روايته عن أبي ذر لكن في بعض النسخ أو في أكثرها قال: "حسن" فقط) - التهذيب (٣٨٩/١٠).	للانقطاع بين ميمون وأبي ذر - جامع العلوم والحكم (٣٩٥/١ - ٣٩٦) حسنه الألباني (١٩١/٢)	
١٩٩٣	عن سلمة بن وَرْدان عن أنس ابن مالك مرفوعاً: **'من ترك الكذب وهو باطل بُني له في ربض الجنة...'**	# سلمة بن وَرْدَان ضعيف (٢٥١٤). # يشهد له: ١) حديث أبي أمامة عند أبي داود (٤٨٠٠) والطبراني في الكبير (٢١٩/٨). ٢) حديث ابن عباس عند الطبراني في الكبير (١٣٩/١١). ٣) حديث معاذ بن جبل عند الطبراني في الكبير (١١٠/٢٠). ٤) حديث ابن مسعود في طبقات الأصبهانيين لأبي الشيخ (٢٩/٢).	قواه الألباني بمجموع طرقه في الصحيحة (٤٩١/١ - ٤٩٥) ولكن بلفظ فيه بعض الاختلاف. وقال في ضعيف الترمذي (ص٢٢٤): (ضعيف بهذا اللفظ). والاختلاف في ترتيب منزلة من ترك الكذب في الجنة هل هو في ربضها أم في	الترغيب في حُسن الخلق وترك الكذب والمِراء.

المنزلة الثانية

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
			وسطها وكذلك من ترك المراء.	
٢٠٤٨	عن عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً: **"إن خير ما تداويتم به اللدود والسعوط والحجامة والمشي. وخير ما اكتحلتم به الإثمد فإنه يجلو البصر وكان لرسول الله ﷺ مكحلة يكتحل بها عند النوم ثلاثاً في كل عين".**	# عباد بن منصور، أكثر النقاد على تضعيفه، ولم يسمع من عكرمة بل دلس عنه أحاديث منكرة - التهذيب (١٠٤/٥-١٠٥). # ويشهد له في فقرتيه الثانية والثالثة شواهد تقدم ذكرها في الحديث رقم (١٧٥٧) في المنزلة الأولى. # ويشهد لفقرته الأولى: مرسل الشعبي عند أبي داود في المراسيل (٤١٣) والبيهقي في الكبرى (٣٤٦/٩).	صححه الحاكم (٢٠٩/٤) وقال الألباني: (ضعيف) كما في ضعيف الترمذي (ص٢٢٩).	من الطب النبوي.
٢٠٦٥	عن الزهري عن أبي خزامة عن أبيه مرفوعاً: **"هي من قدر الله"**	# أبو خزامة تابعي لم يرو عنه إلا الزهري - التهذيب (٨٥/١٢) # يشهد له: حديث كعب بن مالك عند ابن حبان في صحيحه (٤٦٥/١٣)، وفيه نظر كما يظهر من كلام المحقق.	ضعفه الألباني (ص٢٣١-٢٣٢)	الرُّقى
٢١٦٩	عن عبدالله الأنصاري عن حذيفة مرفوعاً: **"والذي نفسي بيده لتأمرن**	# عبدالله بن عبدالرحمن الأنصاري لم يرو عنه إلا عمرو بن عمرو، ولم يعرفه ابن معين، وذكره ابن حبان في ثقاته كعادته في المجاهيل أمثاله - التهذيب (٣٠٠/٥). # ويشهد له:	حسنه الألباني (٢٣٣/٢)	الترهيب من ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

المنزلة الثانية

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	بالمعروف..."	١) حديث ابن مسعود عند الطبراني في الكبير (١٤٦/١٠). ٢) حديث ابن عمر في الأوسط للطبراني – مجمع البحرين (٢٤٥/٧). ٣) حديث أبي هريرة في الأوسط للطبراني – مجمع البحرين (٢٤٦/٧). ٤) وروي من حديث حذيفة موقوفاً من طريقين ضعيفين عنه، أحدهما عند أحمد في المسند (٣٩٠/٥) والآخر عند ابن أبي الدنيا في الأمر بالمعروف (١٦).		
٢٣٢٨	عن المغيرة بن سعد بن الأخرم عن أبيه عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً: **"لا تتخذوا الضيعة فترغبوا في الدنيا"**	# المغيرة بن سعد بن الأخرم الطائي لم يوثّقه إلا العجلي وابن حبان – التهذيب (٢٦١/١٠). – وأبوه مختلف في صحبته، وذكره البخاري وأبو حاتم وغيرهما في التابعين، ولم يرو عنه إلا ابنه – التهذيب (٤٦٥/٣) والإصابة (٢١/٢). # يشهد له: حديث ابن عمر عند المحاملي في أماليه برواية ابن مهدي الفارسي (ق١/ب) رقم الحديث (٢) وفيه ليث بن أبي سليم. # وهناك متابعات ولكنها تدور على ابن الأخرم الطائي وعن رجل من طيء عن أبيه عن ابن مسعود، فالظاهر أنها الطريق السابق نفسه، ولذا لم أعتد بها هنا.	صححه ابن حبان (٤٧٢/٢) والحاكم (٣٢٢/٤) والألباني (٢٧١/٢).	التحذير عن الرغبة في الدنيا.
٢٣٤٧	عن عبيدالله بن زَحر عن علي ابن يزيد عن القاسم أبي	# علي بن يزيد الألهاني ضعيف (٤٨١٧). وقال الترمذي: (يُضعف في الحديث) (٥٧٥/٤). # وعبيدالله بن زَحر، الجمهور على	صححه الحاكم (١٢٣/٤) وضعفه الذهبي في تلخيص المستدرك	فضل الكفاف والصبر عليه.

المنزلة الثانية

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	عبدالرحمن عن أبي أمامة مرفوعاً: **"إن أغبط أوليائي عندي لمؤمن خفيف الحاذ..."** وبنفس الإسناد أيضاً: **"عرض علي ربي ليجعل لي بطحاء مكة ذهباً، قلت: لا يا رب ولكن أشبع يوماً وأجوع يوماً..."**	تضعيفه – ولكن الترمذي نقل عن البخاري توثيقه – التهذيب (٧/١٢-١٣). # ويشهد للمتن الأول: ١) طريق آخر عن أبي أمامة عند ابن عدي (٥/١٨٦٥). ٢) طريق آخر عن أبي أمامة أيضاً عند ابن ماجه (٤١١٧) وكلاهما فيه ضعف، ففي الأول العلاء بن هلال الباهلي. وفي الثاني: أيوب بن سليمان وصدقة بن عبدالله السمين، وكلاهما ضعيف. # أما المتن الثاني فلم أجد له شاهداً.	(٤/١٢٣) وضعفه أيضاً الألباني (ص٢٦٤).	
٢٤٥٧	عن عبدالله بن محمد بن عقيل عن الطفيل بن أبي بن كعب عن أبيه مرفوعاً: **"يا أيها الناس اذكروا الله اذكروا الله جاءت الراجفة تتبعها الرادفة..."**	# عبدالله بن محمد بن عقيل صدوق في حديثه لين ويقال: تغير بأخرة (٣٥٩٢). والترمذي يصحح له بعض أحاديثه (٣٤،١١٢،١٢٨). وقال فيه: (هو صدوق، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه) – الجامع (٩/١). # يشهد له : حديث محمد بن يحيى بن حبان عن أبيه مرفوعاً عند الفسوي في المعرفة (٣٨٩/١) وابن أبي عاصم في جزء الصلاة على النبي (٦٠) وفيه رشدين ابن سعد وقرة بن عبدالرحمن وكلاهما من أهل الضعف.	صححه الحاكم (٤٢١/٢) وحسنه الألباني (٢٩٩/٢)	فضل الصلاة على النبي ﷺ
٢٤٨١	عن أبي مرحوم عبدالرحيم بن ميمون عن سهل	# عبدالرحيم بن ميمون، ضعفه ابن معين وأبو حاتم الرازي. وقال النسائي: أرجو أنه لا بأس به. وذكره ابن حبان في ثقاته –	صححه الحاكم (٤/١٨٣-١٨٤) وحسنه الألباني	فضل من ترك اللباس تواضعاً لله

المنزلة الثانية

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	ابن معاذ بن أنس الجهني عن أبيه مرفوعاً: **"من ترك اللباس تواضعاً لله..."**	التهذيب (٣٠٨/٦). # سهل بن معاذ ضعفه ابن معين. ووثّقه العجلي. واضطرب فيه ابن حبان فضعفه في المجروحين وذكره في ثقاته - التهذيب (٢٥٨/٤). # تابع عبدالرحيم: ١) زبان بن فايد عند أحمد (٤٣٨/٣) والطبراني في الكبير (١٨١/٢٠) وهو ضعيف. وتابعه: ٢) محمد بن عجلان عند أبي نعيم في الحلية (٤٧/٨) وفي السند رواية بقية ابن الوليد بالعنعنة، وتابعه: ٣) خير بن نعيم عند أبي نعيم في الحلية (٤٧/٨) من رواية ابن لهيعة عنه. # ويشهد للحديث من حيث عموم المعنى: ١) حديث ابن عباس عند ابن أبي الدنيا في التواضع (١٦٥) وفي السند حازم بن جبلة ابن أبي نضرة لم أقف على ترجمته، وقال العراقي : (في إسناده نظر) - تخريج الإحياء (٢٠٤٤/٥). ٢) وحديث رجل من الصحابة في مسند الشهاب (٤٣/٧) وفيه رجل مبهم.	(٣٠٣/٢) والزبيدي كما في تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (٢٠٤٥/٥).	تعالى.
٢٦٩٧	عن عبدالحميد بن بهرام عن شهر ابن حوشب عن أسماء بنت يزيد: **"أن رسول الله ﷺ مَرَّ في المسجد يوماً، وعُصبة**	# شهر، صدوق كثير الإرسال والأوهام (٢٨٣٠). والترمذي يصحح له بعض أحاديثه انظر (٢١٢١)، (٣٤٧٤)، (٣٤٧٨)، (٣٨٧١) وتصحيح الأخير في الكروخي (٢٦١/ب) ولم يرد قوله "حسن صحيح" في المطبوع. وشهر، ذهب جمع من الأئمة إلى تمشية	ضعفه الألباني (ص٣٢٢) ولكنه ذكره في الصحيحة (٤٨٦/٢) وقواه	السلام على النساء، وهو من أحاديث الأحكام.

المنزلة الثانية

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	من النساء قعود فألوى بيده بالتسليم".	حديثه وتقويته، منهم أحمد وابن معين وابن المديني والبخاري وأبو زرعة والعجلي ويعقوب بن شيبة ويعقوب بن سفيان. وضعفه جمع آخرون، منهم شعبة وأبو حاتم والنسائي وابن حبان والساجي وابن عدي والدارقطني وغيرهم - التهذيب (٤/٣٧٠-٣٧٢). # المتابعات: توبع شهر من: المهاجر بن أبي مسلم عند البخاري في الأدب المفرد (١٠٥٢). والمهاجر روى عنه أربعة من الثقات وذكره ابن حبان في ثقاته - التهذيب (١٠/٣٢٣) والسند إليه قوي.		
٢٧٢٨	عن حنظلة بن عبيدالله عن أنس ابن مالك قال: **"قال رجل: يا رسول الله الرجل منا يلقى أخاه أو صديقه أينحني له؟ قال: لا..."**	# حنظلة بن عبيدالله السدوسي ضعيف (١٥٨٣). # تابع حنظلة: شعيبُ بن الحباب عند الضياء في المنتقى (٢/٨٧) كما ذكره الألباني في الصحيحة (١/٢٤٩) والسند إليه فيه ضعف غير شديد. وتابعه أيضاً كثير بن عبدالله عند ابن شاهين في رباعيته (٢/١٧٢) وهو ضعيف، وقال الألباني (١/٢٥٠): (ولكن من دونه لم أجد من ترجمهم). ففي صلاحية هذه المتابعة نظر، والعمدة على متابعة شعيب.	حسنه الألباني (٢/٣٥٢)	إباحة المصافحة
٢٧٩٥	عن زرعة بن مسلم بن جرهد الأسلمي عن جده جرهد مرفوعاً:	# زرعة بن مسلم، والصواب أنه زرعة بن عبدالرحمن بن جرهد الأسلمي، وثقه النسائي وابن حبان - التهذيب (٣/٣٢٦) ولكن قال الترمذي هنا: (هذا حديث حسن	صححه الحاكم (٤/١٨٠) والألباني (٢/٣٦٤) وقال البخاري في تاريخه	انظر الحديث الآتي.

المنزلة الثانية

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	"إن الفخذ عورة"	ما أرى إسناده بمتصل)، وأظنه يعني أن زرعة لم يسمع من جده جرهد. # للحديث شواهد انظرها في الحديث التالي.	الكبير (٢٤٨/٢): (لا يصح) وفي (٤٤٠/٣): (ولم يصح).	
٢٧٩٨	عن معمر عن أبي الزناد عن ابن جرهد عن أبيه مرفوعاً "غط فخذك فإنها من العورة"	# ابن جرهد يحتمل أنه زرعة بن عبدالرحمن بن جرهد كما جاء عند ابن حبان (٦٠٩/٤) من رواية الثوري عن أبي الزناد، فإن كان هو فقد تقدم في الحديث الآنف. # يشهد له: ١) حديث علي عند أبي داود (٣١٤٠)و ابن ماجه (١٤٦٠) قال أبو داود: (فيه نكارة). ٢) حديث محمد بن جحش عند أحمد (٢٩٠/٥) والبخاري في تاريخه الكبير (١٣/١) وفيه أبو كثير مولى محمد بن جحش، روى عنه جماعة ولم يعدّل. ٣) حديث ابن عباس عند الترمذي (٢٧٩٦) وأحمد (٢٧٥/١) وفي سنده أبو يحيى القتات، ضعيف. ٤) حديث عبدالله بن عمرو عند أحمد (١٨٧/٢) وأبي داود (٤٩٦) وفيه سوار بن داود اختلف فيه، وقال أحمد: لم يرو عنه غير هذا الحديث – تهذيب الكمال (٢٣٦/١٢).	# حديث جرهد صححه ابن حبان (٦٠٩/٤) والطحاوي في شرح المعاني (٢٧٤/١) وكذلك البيهقي في سننه الكبرى (٢٢٨/٢). والألباني في الإرواء (٢٩٨/١). # وقال البخاري كما في تاريخه الكبير (٢٤٨/٢): (لا يصح). وقال الباجي في التعديل والتجريح (٤٦٩/١): (في حديثه نظر) يعني جرهداً وأعله ابن القطان في بيان الوهم (٣٣٨/٣) بالاضطراب والجهالة. وقال المنذري في تهذيب أبي داود	# في أن الفخذ عورة وهو من أحاديث الأحكام.

المنزلة الثانية

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
			(١٨/٦): (فيه مقال). وقال المزي في تهذيب الكمال (٥٢٤/٤): (في إسناد حديثه اختلاف كثير). وقال ابن حجر في تغليق التعليق (٢٠٩/٢): (مضطرب جداً).	
٣٢٩٩	عن سليمان بن يسار عن سلمة ابن صخر الأنصاري مرفوعاً في كفارة من ظاهر وجامع في رمضان.	# نقل الترمذي هنا قول البخاري: (سليمان ابن يسار لم يسمع عندي من سلمة بن صخر). # ورواه محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان وأبو سلمة بن عبدالرحمن عن سلمة بنحوه عند الترمذي (١٢٠٠) والحاكم (٢٠٤/٢) وقال الألباني في الإرواء (١٧٨/٧): (مرسل ظاهر الإرسال) يعني منقطع. #ويشهد لعموم معناه مع اختلاف القصة حديث خويلة بنت مالك بن ثعلبة زوجة أوس بن الصامت عند أبي داود (٢٢١٤). وفي السند معمر بن عبدالله بن حنظلة لم يرو عنه إلا محمد بن إسحاق بن يسار - التهذيب (٢٤٦/١٠).	# صححه ابن خزيمة (٢٣٧٨) والحاكم (٢٠٣/٢) والألباني (١١٤/٣). # وحسنه ابن حجر في الفتح (٤٣٥/٩). # وقال البخاري في تاريخه الكبير (٧٢/٤) في ترجمة سلمة بن صخر: (له صحبة ولم يصح حديثه).	كفارة من ظاهر وجامع في رمضان ولكن الأحكام المذكورة فيه مطابقة لما في سورة المجادلة (آية ٣ و ٤). من حيث بيان أحكام كفارة الظهار.
٣٤٤٨	عن يحيى بن أبي كثير عن أبي جعفر عن أبي هريرة مرفوعاً: "ثلاث دعوات	# أبو جعفر هذا لم يرو عنه إلا يحيى بن أبي كثير - التهذيب (٥٥/١٢) ورجح ابن حبان أنه محمد بن علي بن الحسين بن علي، ولكن رد عليه الحافظ ذلك. # يشهد له:	صححه ابن حبان (٤١٦/٦) وحسنه الألباني (١٥٧/٣)	في الدعوات المستجابة

المنزلة الثانية

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	مستجابات"	١) حديث عقبة بن عامر عند أحمد (١٥٤/٤) والخطيب في تاريخ بغداد (٣٨٠/١٢ - ٣٨١) وفيه عبدالله بن زيد الأزرق مجهول. ٢) حديث أنس أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٣٤٥/٣) وسنده ضعيف، فيه إبراهيم بن بكر المروزي غير معروف.		
٣٤٥٥	عن علي بن زيد عن عمر بن حرملة عن ابن عباس مرفوعاً: **"من أطعمه الطعام فليقل..."**	# علي بن زيد بن جدعان ضعيف (٤٧٣٤). # يشهد له طريق آخر عن ابن عباس أيضاً عند ابن ماجه (٣٣٢٢) وسنده ضعيف، لأنه من رواية إسماعيل بن عياش عن الحجازيين.	حسنه الألباني (١٥٩/٣)	من أذكار الطعام.
٣٥١٢	عن سلمة بن وردان عن أنس أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ : أي الدعاء أفضل؟ قال: **"سل ربك العافية..."**	# سلمة بن وردان ضعيف (٢٥١٤). # يشهد له من حيث عموم المعنى حديث أبي هريرة عند ابن ماجه (٣٨٥١) مرفوعاً: **"ما من دعوة يدعو بها العبد أفضل من اللهم إني أسألك المعافاة في الدنيا والآخرة"** وصححه الألباني في الصحيحة (١٣٠/٣)، والراجح أن الحديث مرسل من رواية العلاء بن زياد، هكذا رواه أكثر أصحاب قتادة عن العلاء - كما قال أبو نعيم في الحلية (٢٤٧/٢). # في الدعاء بطلب العافية أحاديث قوية ولكنها لا تصلح شاهداً لهذا الحديث من حيث كونها غير مقيدة بأنها أفضل الدعاء.	ضعفه الألباني (ص٤٥٨)	أفضل الدعاء.

المنزلة الثانية

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
٣٥٩٨	عن أبي مُدِلَّه عن أبـي هريـرة مرفوعاً: "ثلاثـة لا تـرد دعوتهم..."	# أبو المُدِلَّه مولى عائشة أم المومنين لـم يرو عنه إلا سعد الطائي أبو مجاهد، ولـذا قال ابن المدينـي: مجـهول - التـهذيب (٢٢٧/١٢). # يشهد له: حديث لأبي هريرة من طريق آخـر عنـد الترمذي(٢٥٢٦) وفيـه حمـزة الزيـات ضعيف، وزياد الطائي مجهول. # أما أن دعوة المظلـوم لا تـرد فلذلـك شواهد كثيرة مشهورة منها حديث معاذ فـي الصحيحين عند البخاري (٢٤٤٨) ومسـلم (١٩). # أما دعوة الصائم فله شاهد عند البيـهقي في السنن الكبرى (٣٤٥/٣) مـن حديـث أنس، وفيه إبراهيم بن بكر المـروزي، لا يعرف. # وأما دعوة الإمام المقسط فحديـث أبـي هريرة عند الطبراني في الدعـاء (١٣١٦) وفيه شريك بن عبدالله بن أبي نمر، صدوق يخطئ.	صححه ابن خزيمة (١٩٠١) وابـن حبـان (٢١٤/٨) (٣٩٦/١٦) وضعفـه الألبـاني (ص٤٧٥)	من لا تُـرد دعواتهم.
٣٦٦٢	عن سـفيان بـن عيينة عن زائـدة عن عبدالملك بـن عُمير عن رِبعـي عـن حذيفـة مرفوعاً: "اقتدوا بـاللذين من بعـدي أبـي بكر وعمر"	# ذكر الـترمذي أن الثـوري رواه عـن عبدالملك بن عمير عن مولىً لربعي عـن ربعي عن حذيفة مرفوعاً. ورجح أبـو حـاتم الـرازي فـي العلـل (٣٨١/٢) رواية الثوري بزيـادة "مولـى لربعي" في السند، والثوري حافظ فزيادتـه مقبولة. # مولى ربعي، قيل اسمه هلال ولم يـرو عنه إلا عبدالملك بن عمير، وذكـره ابـن	صححـه الألبـاني (٢٠٠/٣) وقـال العقيلـي (٩٤/٤): (يروى عن حذيفـة بإسناد). وقال البزار وابـن حزم: (لا يصح لأنه عـن عبدالملك عن مولى	فضـل أبـي بكر وعمـر رضـي الله عنهما.

المنزلة الثانية

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
		حبـان فـي ثقاتـه كعادتـه - التـهذيب (٨٧/١١). # وتوبع مولى ربعي من: عمرو بن هَـرِم عند أحمد (٣٩٩/٥) والـترمذي (٣٦٦٣) وابن حبان (٣٢٧/١٥) من طريق سالم أبي العلاء المُرادي، وقد ضعف سالماً ابنُ معين وأبو حاتم والنسائي، ووثّقه العجلي وابـن حبـان - المـيزان (١١٢/٢) والتـهذيب (٤٤١/٣). # وللحديث متابعة أخرى، فقد ذكـر ابـن عدي بسنده عن مسلم بن صالح عن حمـاد ابن دليل عن عمر بن نافع عن عمرو بـن هَرِم عن ربعـي عـن حذيفـة - الكـامل (٦٦٦/٢). # ورواه أيضاً من ثلاثة طرق عن مسـلم ابن صالح عن حماد بن دليل عن عمر بـن نافع عن عمرو بن هرم قال: "دخلـتُ أنـا وجابر بن زيد على أنس" فروى نحو المتـن السابق. # وعندي نظر في هذه المتابعة لما يلي: ١) مسلم بن صالح أو مسلمة بن صالح كما في تهذيب الكمال (٢٣٧/٧) لـم أجـد لأهل العلم فيه كلاماً، وقد اضطرب في روايته لهذا الحديث عن حماد بن دليـل وهو صدوق (١٤٩٧). ويؤكد ذلك مـا سيأتي في النقاط الآتية. ٢) عمرو بن هرم، لم يذكـره أحـد فـي التابعين كما يظهر من السند السـابق، وليس له رواية عن الصحابة بل كـل	ربعـي وهـو مجهول) التلخيـص الحبير (١٩٠/٤).	

المنزلة الثانية

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
		رواياته عن التابعين. انظـــر تـــهذيب الكمال (٢٢/٢٧٧). ٣) عمر بن نافع، هو الكوفي الذي يـــروي عن أنس رضي الله عنه وهو ضعيـــف – تهذيب الكمال (٢١/٥١٢)، وليـــس هو عمر بن نافع المدني الذي لم يـــرو إلا عن القاسم بن محمد بن أبي بكـــر، وليس له روايـــة عـــن البصريـــن أو الكوفيين (٢١/٥١٢). ٤) يظهر من النقطتين ٢ و ٣ أن في السند السابق خلطاً حيث جاء فيه: "عمر بـــن نافع عن عمرو بن هرم عـــن أنـــس" والصواب أن عمر بن نافع هو الـــذي يروي عن أنس لا عمرو بن هرم". وبهذا يعلم عدم دقة قول شـــيخنا العلامـــة نـــاصر الديـــن الألبـــاني فـــي صحيحتـــه (٣/٢٣٥): (فالحديث جيد الإسناد). # للحديث شواهد لا تخلو من ضعف انظـر الصحيحة للألباني (٣/٢٣٣-٢٣٦).		
٣٧٩٩	عن الثوري عـــن عبدالملـــك بـــن عمير عن مولـــى لربعي عن ربعـــي عـــن حذيفـــــة مرفوعاً: **"إني لا أدري مـــا قدرُ بقائي فيكـــم فاقتدوا بـــــاللذين من بعدي..."**	انظر الحديث السابق (٣٦٦٢).	انظـــر الحديـــث السابق	انظر الحديث السابق.

المنزلة الثانية

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
٣٨٠١	عن الأعمش عن عثمان بن عُمير هو أبو اليَقْظان عن أبي حرب بن أبي الأسود الديلي عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً: **"ما أظلت الخضراء ولا أقلّت الغبراء أصدق من أبي ذر".**	# عثمان بن عمير ضعيف واختلط وكان يدلس (٤٥٠٧). # وللحديث شواهد كلها ضعيفة: ١) حديث أبي ذر عند الترمذي (٣٨٠٢) وابن حبان (٨٤/١٦) وفيه مرثد بن عبدالله الذماري، ما روى عنه سوى ولده مالك، قال الذهبي في الميزان (٨٧/٤): (مرثد بن عبدالله الذماري ويقال الزماني، لا مرثد بن عبدالله اليَزَني عن أبي ذر. فيه جهالة، ذكره العقيلي وقال: لا يتابع على حديثه، هكذا وجدت بخطي فلا أدري من أين نقلتُه إلا أنه ليس بمعروف، وقد أفرده شيخنا أبو الحجاج عن مرثد بن عبدالله اليَزَني ما روى عنه سوى ولده مالك، فأما اليزني فيكنى أبا الخير من كبار التابعين بمصر مات سنة تسعين). وقد وهم الشيخ الألباني في الصحيحة (٤٥٤/٥) وصحح هذا الطريق على شرط مسلم ظناً منه أن مرثداً هو اليزني. ٢) حديث أبي الدرداء عند أحمد (٤٤٣/٦) والحاكم (٣٤٢/٣) وفيه علي بن زيد بن جدعان ضعيف. ٣) حديث أبي هريرة عند ابن سعد في طبقاته (٢٢٨/٤) وفيه أبو أمية بن يعلى ضعيف. وشواهد أخرى كلها ضعيفة.	صححه الألباني (٢٢٩/٣)	فضل أبي ذر الغفاري رضي الله عنه.

المنزلة الثالثة

(لعدم توفر شرط من شروط الحسن عند الترمذي)

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
٣٣	انظر المطلب الثاني من المبحث الثاني في الفصل الأول	-	-
٣٥٧	عن إسماعيل بن عياش عن حبيب بن صالح عن يزيد بن شريح عن أبي حي المؤذن الحمصي عن ثوبان مرفوعاً: **"لا يحل لامرئ ... ولا يؤم قوماً فيخص نفسه بدعوة دونهم..."**	# يزيد بن شريح، ذكره ابن حبان في ثقاته، وأما الدارقطني فيقول: يعتبر به -تهذيب الكمال (١٦٠/٣٢). # والحديث اختلف فيه على يزيد بن شريح، فمرة رواه: عن أبي أمامة، ومرة: عن أبي هريرة، وأقوى الطرق عنه ما رواه عن ثوبان، وهي التي رجحها الترمذي. وقول الترمذي: "وفي الباب عن أبي هريرة وأبي أمامة" فيه نظر، لأن تلك الأحاديث تدور على يزيد، فلا يصلح الاستشهاد بها، لأن مخرجها واحد، وفيها دلالة على ضعف يزيد لاضطرابه فيها. ولعل الترمذي حسن حديث يزيد عن ثوبان لذاته، ولأنه كما قال: "أجود وأشهر" من الطرق الأخرى المروية عنه.	قال الترمذي (هذا أجود إسناداً وأشهر) وقال ابن خزيمة : (غير ثابت) - صحيحه (٦٣/٣) وحسنه المباركفوري (٣٤٣/٢) وضعفه الألباني (ص٣٨).
٣٦٦	عن أبي عبيدة بن عبدالله ابن مسعود عن أبيه قال: **"كان رسول الله ﷺ إذا جلس في الركعتين كأنه على الرضف"**	# في السند انقطاع؛ لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه كما صرح بذلك الترمذي نفسه هنا. # لم أجد للحديث شواهد مرفوعة ولعل الترمذي حسنه رغم ذلك لسببين: الأول: قبول عدد من الحفاظ والنقاد لحديث أبي عبيدة عن أبيه رغم عدم سماعه منه، لمعرفته بحديثه وأحواله - انظر شرح علل الترمذي (٢٩٨/١) والنكت لابن حجر (٣٩٨/١). الثاني: لا يوجد خلاف بين أهل العلم في مدلول المتن يؤكد ذلك قول الترمذي: (والعمل على هذا عند أهل العلم، يختارون أن لا يطيل الرجل القعود في الركعتين	ضعفه الألباني (ص٤٠).

المنزلة الثالثة

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		الأُوليين ولا يزيد على التشهد شيئاً).	
٥٣٠	انظر المطلب الأول من المبحث الثاني في الفصل الأول.	-	-
٥٣٦	كسابقه.	-	-
٥٥١	انظر المطلب الثاني من المبحث الثاني في الفصل الأول.	-	-
٥٥٢	كسابقه	-	-
٧٤٦	عن أبي أحمد ومعاوية بن هشام كلاهما عن سفيان عن منصور عن خيثمة عن عائشة قالت: **"كان رسول الله ﷺ يصوم من الشهر السبت والأحد والاثنين ومن الشهر الآخر الثلاثاء والأربعاء".**	# قال الترمذي هنا: (وروى عبدالرحمن بن مهدي هذا الحديث عن سفيان - الثوري - ولم يرفعه). والسند منقطع بين خيثمة بن عبدالرحمن بن أبي سبرة وعائشة رضي الله عنها . - انظر سنن أبي داود (٢١٢١) والتهذيب (١٧٩/٣). # ولم أجد له شاهداً، بل وجدت ما يخالفه، فقد سألت مُعاذةُ عائشة رضي الله عنها: "أكان رسول الله ﷺ يصوم ثلاثة أيام من كل شهر؟ قالت : نعم "قالت معاذة: "من أيِّه كان يصوم؟ قالت: كان لا يبالي من أيِّه صام". صححه مسلم (١١٦٠) والترمذي (٧٦٣) وغيرهما. ولعل الترمذي حسَّن حديث خثيمة عن عائشة لذاته لقوة رجال سنده، ولم ير حديث معاذة معارضاً له، وعلى أية الحال فالحديث في تطوع الصيام.	رجح ابن حجر في الفتح (٢٦٧/٤)رواية ابن مهدي الموقوفة. وضعفه الألباني (ص(٨٧).
٨٢٢	انظر المطلب الثاني	-	-
٨٣٢	انظر المطلب الثاني	-	-
٩٢٠	انظر المطلب الثاني	-	-
١٢١٨	انظر المطلب الثالث	-	-
١٥٤٤	انظر المطلب الثاني	-	-
١٥٦١	عن عبدالرحمن بن	# عبدالرحمن بن الحارث صدوق له أوهام (٣٨٣١)	قال البخاري

المنزلة الثالثة

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	الحارث عن سليمان بن موسى عن مكحول عن أبي سلام عن أبي أمامة عن عُبادة بن الصامت: **"أن النبي ﷺ كان يُنفِّل في البَدْأة الربع وفي القَفُول الثلث".**	وسليمان بن موسى، صدوق في بعض حديثه لين (٢٦١٦). # خولف عبدالرحمن بن الحارث من: ١) سعيد بن عبدالعزيز، عند البيهقي في السنن الكبرى (٣١٣/٦). ٢) رجاء بن أبي سلمة، عند ابن حبان (١٦٥/١١). ٣) الأوزاعي، عند الطبراني في المعجم الصغير (٢٦٩). ٤) ثور بن يزيد، عند الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٣٩/٣) جميعهم رووه عن سليمان بن موسى عن مكحول عن زياد بن جارية عن حبيب بن مسلمة مرفوعاً. فسند عبدالرحمن بن الحارث يُعد شاذاً خالف فيه من هو أولى منه. وحبيب بن مسلمة مختلف في صحبته - التهذيب (١٩٠/٢-١٩١) فالمحفوظ عن مكحول: هو عن زياد عن حبيب مرفوعاً.	في العلل الكبير (ص٢٥٧): (لا يصح هذا الحديث إنما روى هذا الحديث داود بن عمرو عن أبي سلام مرسلاً، وسليمان بن موسى منكر الحديث وأنا لا أروي عنه شيئاً). وصححه ابن حبان (١٦٥/١١) والحاكم (١٣٣/٢) من غير طريق عبدالرحمن بن الحارث وقال الألباني (ص١٨٤): (ضعيف الإسناد).
١٦٤٢	عن يحيى بن أبي كثير عن عامر العقيلي عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: **"عرض علي أول ثلاثة يدخلون الجنة: شهيد**	# عامر العقيلي، لم يرو عنه غير يحيى بن أبي كثير، وذكره ابن حبان في ثقاته - التهذيب (٧٩/٥). ووالده اسمه: عقبة، وقيل: عبدالله، لم يرو عنه غير ابنه فهو مجهول - التهذيب (٢٥٢/٧). لم أجد في الشواهد ما يدل على أن هؤلاء الثلاثة هم	صححه ابن حبان (١٥١/١٠) والحاكم (٣٨٧/١) وابن

المنزلة الثالثة

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	وعفيف ومتعفف وعبد أحسن عبادة الله ونصح لمواليه".	أول من يدخلون الجنة وإن كان ورد في فضلهم بصورة عامة عدة أحاديث مفرقة. والظاهر أن الترمذي حسنه لتساهله في قبول بعض المجاهيل، ولأن المتن في الفضائل والترغيب.	خزيمة (٢٢٤٩). وضعفه الألباني (ص١٨٩).
١٧١٦	انظر المطلب الثالث	-	-
١٧٨١	عن مجاهد عن أم هانئ قالت: "**قَدِم رسول الله ﷺ مكة وله أربع غدائر**"	# نقل الترمذي هنا عن البخاري أنه لا يعرف لمجاهد سماعاً من أم هانئ. ومجاهد كثير المراسيل عن الصحابة، وقد أدرك أم هانئ من غير شك، إذ ولد سنة ٢٣هـ وأم هانئ رضي الله عنها ماتت بعد علي بن أبي طالب رضي الله عنه. ويشكل على قول من قال: إن حديثه عنها يحمل على إمكان اللقي كما هو مذهب مسلم في المعنعن؛ أن مجاهداً يرسل كثيراً حتى عمن عاصرهم، فقد تكلم عدد من النقاد في سماعه من عائشة وعلي ومعاوية وغيرهم رضي الله عنهم. انظر جامع التحصيل (ص٢٧٣-٢٧٤) وكتابي موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن (ص٣٤٤-٣٤٥). # لم أقف على شاهدٍ له. ويظهر أن الترمذي حسنه - إن صح ثبوت ذلك، فقد اختلفت النسخ في الحكم على هذا الحديث، ففي بعضها "غريب"، وفي بعضها "حسن غريب" - لقوة رجال السند عنده ولأن متن الحديث في وصف لحال شعر المصطفى ﷺ وليس هو في إثبات واجب أو تحريم.	صححه الألباني (١٥٤/٢)
١٨٣٨	انظر المطلب الثالث	-	-
١٩٢٦	عن محمد بن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: "**الدين النصيحة**".	اختلف فيه على محمد بن عجلان، انظر السنن الكبرى للنسائي (١٥٧/٧) ثم خالفه من هو أوثق منه، أقصد عمرو بن دينار، فرواه عن القعقاع عن أبي صالح عن عطاء بن يزيد عن تميم الداري.	قال البخاري في الكبير (٤٦١/٦) بعد أن ساق طرق

المنزلة الثالثة

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		وهذا هو المحفوظ من حديث الثقات عن تميم الداري صححه مسلم (٥٥) وابن حبان (٤٣٥/١٠) وغيرهما، وما رواه ابن عجلان خطأ خالف فيه الثقات.	الحديث: (فدار الحديث على تميم الداري) وقال في الصغير (٣٥/٢): (ولم يصح عن أحد غير تميم). وصححه الألباني عن أبي هريرة.
٢١٠٦	عن عوسجة عن ابن عباس: **أن رجلاً مات على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثاً إلا عبداً...'**	عوسجة لم يرو عنه إلا عمرو بن دينار، فهو غير مشهور، ولكن وثّقه أبوزرعة وابن حبان – تهذيب الكمال (٤٣٤/٢٢). ولا يعتد بالمتابعة التي أخرجها الحاكم (٣٤٦/٤) عن عكرمة عن ابن عباس وقال بعدها: (هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه إلا أن حماد بن سلمة وسفيان بن عيينة روياه عن عمرو بن دينار عن عوسجة مولى ابن عباس) وقد قال البيهقي في السنن الكبرى (٢٤٢/٦) في متابعة عكرمة: (غلط لا شك فيه)، وهذا هو الصحيح. وسبب ذلك أن شيخ الحاكم أبا الحسين محمد بن أحمد ابن تميم الخياط القنطري راوي تلك المتابعة فيه لين كما قال ابن أبي الفوارس – تاريخ بغداد (٢٨٣/١) بل إن الحاكم نفسه ذكر أنه يهم في بعض ما يرويه – معرفة علوم الحديث (ص١٤٥). والقنطري هذا يرويه عن أبي قلابة عبدالملك بن محمد، وقد سأل الحاكم الدارقطني عنه فقال: (صدوق كثير الخطأ في الأسانيد والمتون، لا يحتج بما ينفرد به) – سؤالات الحاكم	قال البخاري في الكبير (٦/٧): (لم يصح). وقال النسائي في الكبرى (٨٨/٤) (عوسجة ليس بالمشهور ... ولم نجد هذا الحديث إلا عنده) وقال العقيلي (٤١٤/٣): (ولا يتابع عليه). وقال ابن قتيبة في مختلف الحديث

المنزلة الثالثة

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		(ص٣١). وقال ابن خزيمة فيه: (حدثنا أبو قلابة قبل أن يختلط ويخرج إلى بغداد) التهذيب (٤٢٠/٦). فالحديث ليس له متابع ولا شاهد فيما أعلم، ولعل الترمذي حسنه لقوته عنده ولعله أخذ بتوثيق أبي زرعة لعوسجة.	(ص١٧٦): (والفقهاء على خلاف ذلك إما لاتهامهم عوسجة بهذا أو أنه ممن لا يثبت به فرض أو سنة...). وضعفه الألباني في الإرواء (١١٤/٦).
٢١٧٠	انظر المطلب الثالث	-	-
٢١٩١	عن علي بن زيد بن جدعان عن أبي نضرة عن أبي سعيد مرفوعاً: **"ألا إن بَني آدم خلقوا على طبقات شتى، فمنهم من يولد مؤمناً ويحيا مؤمناً ويموت مؤمناً ... ومنهم من يولد كافراً ويحيا كافراً ويموت مؤمناً... ألا وإن منهم حسن القضاء حسن الطلب... ألا وإن الغضب جمرة في قلب ابن آدم.. فمن أحس بشيء من ذلك فليبصق بالأرض..."**	# علي بن زيد بن جُدعان ضعيف (٤٧٣٤). وهذا الحديث طويل توبع علي على بعض فقراته في صحيح مسلم (١٧٣٨)، (٢٧٤٢)، وفي مسند الشاميين للطبراني (٢٤٧/٢). ولكن ليس لبعض فقراته التي ذكرتها هنا شواهد صالحة للاعتبار.	قال الألباني في ضعيف الترمذي (ص٢٤٩): (ضعيف لكن بعض فقراته صحيح). وقال الحاكم في المستدرك (٥٠٦/٤): (هذا حديث تفرد به بهذه السياقة علي بن زيد بن جدعان القرشي، والشيخان رضي الله

المنزلة الثالثة

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
			عنهما لم يحتجا بعلي بن زيد).
٢٣٥٦	عن مجالد عن الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت : **"إن رسول الله ﷺ والله ما شبع من خبز ولحم مرتين في يوم".**	# مجالد بن سعيد ليس بالقوي (٦٤٧٨) وفي هذا الحديث لفظة منكرة، وهي قوله "ولحم" والمحفوظ عن عائشة كما في صحيح مسلم (٢٩٧٤): **"لقد مات رسول الله ﷺ وما شبع من خبز وزيت في يوم واحد مرتين".** فذكر اللحم في حديث مجالد منكر، والمحفوظ لفظة "زيت". ومما يؤكد نكارة هذه اللفظة أيضاً حديث أنس **"أن رسول الله لم يجتمع له غداء ولا عشاء من خبز ولحم إلا على ضفف"** أخرجه أحمد (٣/٢٧٠) وصححه ابن حبان (١٤/٢٧٣) ومعنى "على ضفف" كما في النهاية لابن الأثير (٣/٩٥): "الضيق والشدة".	ضعفه الألباني (ص٢٢٦).
٢٤٥٩	عن أبي بكر بن أبي مريم عن ضمرة بن حبيب عن شداد بن أوس مرفوعاً: **"الكيس من دان نفسه..."**	# أبوبكر بن أبي مريم ضعيف وكان قد سرق بيته فاختلط (٧٩٧٤). ولم أجد لهذا الحديث شاهداً يصلح للاعتبار. وقد أخرج الطبراني في المعجم الصغير (٨٦٣) ومسند الشاميين (١/٢٦٦) سنداً آخر عن شداد بن أوس ولكنه مظلم جداً لا يصلح للاعتبار؛ لأن فيه إبراهيم بن عمرو بن بكر السكسكي وهو ضعيف جداً - الميزان (١/٥١) ويرويه عن أبيه وهو متروك (٤٩٩٣).	صححه الحاكم (١/٥٧)، (٤/٢٥١). وضعفه الذهبي في تلخيص المستدرك وكذا ضعفه الألباني (ص٢٧٩).
٢٤٦٤	عن أبي صفوان عن يونس عن الزهري عن حميد بن عبدالرحمن عن عبدالرحمن بن عوف قال: **"ابتلينا مع رسول الله ﷺ بالضراء فصبرنا، ثم ابتلينا بالسراء بعده فلم نصبر"**	# أبو صفوان عبدالله بن سعيد الأموي ثقة (٣٣٥٧). ويونس بن يزيد ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً، وفي غير الزهري خطأ (٧٩١٩). هذا الحديث وقع في سنده علتان: ١) خطأ في الاسم، فالمحفوظ عن الزهري أنه يرويه عن "إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف" وليس عن حميد بن عبدالرحمن ، هكذا رواه عن الزهري: ١- شعيب بن أبي حمزة عند أبي نعيم في الحلية (١/١٠٠).	قال الألباني: (حسن الإسناد) (٢/٣٠٠).

المنزلة الثالثة

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		٢- معمر عند عبدالرزاق في المصنف (٤٥٧/١١). ورواه عن يونس ابنُ المبارك في الزهـــد (ص١٨٢)، وعبدالله بن وهب عند أبي داود في الزهـــد (ص١٣٥) على الصواب أي عن إبراهيم بن عبدالرحمـــن" وهـــذه الرواية هي الصحيحة المحفوظة. ٢) ورد عند ابن المبارك وعبدالرزاق وأبـــي داود أن إبراهيم بن عبدالرحمن سمع هذا الحديث من رجـل من أهل الشام في مجلس معاوية، يرويه عن أبيـــه عبدالرحمن بن عوف، وهذا الرجل مبهم الاسم. ولعل الترمذي لم يفطن لعلة السند وعلـــى أيـــة حـــال فالمتن موقوف.	
٢٤٩٦	عن أسباط بن محمد عـــن الأعمش عن عبـــدالله بـــن عبدالله الرازي عن ســـعد مولى طلحة عن ابن عمـــر مرفوعاً: **"كـــان الكفـــل مـــن بنـــي إسرائيل"**	# سعد مولى طلحة لم يوثّقه غير ابن حبان، وقال أبـــو حاتم : لا يعرف إلا بحديث واحد - تـــهذيب الكمـــال (٣١٨/١٠-٣١٩). # وروى أبوبكر بن عياش عن الأعمش عـــن عبـــدالله الرازي عن سعيد بن جبير عن ابن عمر به، وصححـــه ابن حبان (١١١/٢) ولكن الترمذي تكلم في هذا الســـند (٦٥٨/٤) وقال: (هو غير محفوظ) يعني ذكر سعيد بن جبير، والصواب سعد مولى طلحة. فليس للحديث شواهد فيما أعلم.	صححه الحـــاكم (٢٥٤/٤) وقال ابن كثير فـــي البدايـــــة (٢٢٦/١): (حديث غريـــب جداً وفي إسناده نظر). وضعفـــه الألبـــــاني (ص٢٨٦).
٢٦٣٠	انظر المطلب الأول	-	-
٢٦٧٧	انظر المطلب الأول	-	-
٢٦٨٠	عن سفيان بن عيينة عـــن ابن جريج عن أبي الزبـــير عن أبي صالح عـــن أبـــي هريرة رواية: **"يوشـــك أن يضرب الناس أكباد الإبـــل يطلبون العلم فلا يجـــدون**	# هذا الحديث لم أجد فيه بعد البحث تصريح ابن جريج وأبي الزبير بالسماع، ولم يقل الترمذي مرفوعاً وكذا لم يقل عن رسول الله ﷺ بل قال: "رواية" وفي مسند أحمد (٢٩٩/٢): "إن شاء الله عن النبي ﷺ". # ذكر القاضي عياض في ترتيب المدارك (٨٣/١) أنه يشهد له حديث لأبي موسى وحديث لجابر بن عبـــدالله	صححـــه ابـــن حبـــان (٥٢/٩) والحـــــاكم (٩٠/١-٩١) والقاضي فـــي ترتيب المـــدارك

المنزلة الثالثة

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	أحداً أعلم من عالم المدينة".	ولكن لم يسق إسنادهما بالتمام ولم أجدها عند غيره فلم أعتد بهما. والظاهر أن الترمذي حسن الحديث لذاته لقوة رجاله.	(٨٢/١). وضعفه الألباني (ص٣١٨).
٢٧٣٦	انظر المطلب الأول	-	-
٢٨٢٠	انظر المطلب الثالث	-	-
٢٨٧٦	انظر المطلب الثالث	-	-
٢٨٩٥	عن سلمة بن وردان عن أنس بن مالك: "**أن رسول الله ﷺ قال لرجلٍ من أصحابه : هل تزوجت يا فلان؟ قال: لا والله يا رسول الله ولا عندي ما أتزوج به قال: أليس معك {قل هو الله أحد}؛ قال: بلى قال: ثلث القرآن، قال: أليس معك {إذا جاء نصر الله والفتح}؛ قال: بلى قال: ربع القرآن...**"	# سلمة بن وردان ضعيف وله منكرات عن أنس - تهذيب الكمال (٣٢٦/١١-٣٢٨). # ولم أجد لأكثر فقراته شواهد في أن سورة النصر ربع القرآن، وسورة الكافرون ربع القرآن، وسورة الزلزلة ربع القرآن.	قال ابن حجر في فتح الباري (٦٢/٩): (وهو حديث ضعيف لضعف سلمة وإن حسنه الترمذي فلعله تساهل فيه لكونه من فضائل الأعمال). وضعفه الألباني (ص٣٤٧).
٢٩٥٠ + ٢٩٥١	عن عبدالأعلى عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس مرفوعاً: "**من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار**"	# عبدالأعلى بن عامر الثعلبي، أكثر النقاد على تضعيفه - تهذيب الكمال (٣٥٤/١٦ - ٣٥٦). # لم أجد له شواهد صالحة للاعتبار . وقال شيخنا الألباني في السلسلة الضعيفة (٢٦٥/٤): (المفهوم من قاعدة الترمذي في مثل قوله هذا أنه يعني حسن لغيره وإذا كان كذلك ففيه أمران: الأول: أنه يؤخذ عليه أننا لا نعلم ... ما يشهد له. والآخر: أن إسناده ضعيف وهو كذلك وعلته الثعلبي هذا).	ضعفه الألباني (ص٣٥٩).

المنزلة الثالثة

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
٣٠٨٠	عن إسرائيل عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال: "**لما فرغ رسول الله ﷺ من بدر...**"	# رواية سماك عن عكرمة فيها اضطراب (٢٦٢٤). # لم أجد له شاهداً. والظاهر أن الترمذي يقوي هذا السند لذاته، فقد صحح عدة أحاديث من رواية سماك عن عكرمة انظر: (٦٨٨)، (١٢٦٨)، (١٤٧٥)، (٢٩٦٤)، (٣٠٥٢). ومما يؤكد اضطراب سماك فيه أن زهير بن معاوية رواه عنه عن عكرمة مرسلاً كما عند ابن سعد في طبقاته (٢/٢٢-٢٣).	صححه الحاكم (٣٢٧/٢) وقال ابن كثير في تفسيره (٢٨٣/٣): (إسناده جيد) وضعفه الألباني (ص٣٧٨).
٣٠٨٤	عن أبي عبيدة عن أبيه عبدالله بن مسعود مرفوعاً: في أسرى بدر: "**لا ينفلتن منهم أحد إلا بفداء أو ضرب عنق... إلا سهيل ابن بيضاء**".	# أبوعبيدة لم يسمع من أبيه كما قال الترمذي هنا، وانظر الحديث المتقدم برقم (٣٦٦). # لم أجد شاهداً لهذا الحديث وإن كان استشارة رسول الله ﷺ في أسرى بدر وتباين موقفي أبي بكر وعمر رضي الله عنهما مذكوراً في صحيح مسلم من حديث ابن عباس (١٧٦٣).	ضعفه الألباني (ص٣٧٩).
٣١٠٩	عن يعلى بن عطاء عن وكيع بن حُدُس عن أبي رَزين مرفوعاً: "**كان في عماء ...**".	# وكيع بن حُدُس لم يرو عنه إلا يعلى بن عطاء - تهذيب الكمال (٣٠/٤٨٥). # لم أجد له شاهداً. ولعل الترمذي قواه لذاته لأني وجدته صحَّح حديثاً فيه وكيع بن حُدُس برقم (٢٢٧٩).	صححه ابن حبان (٨/١٤) وضعفه الألباني (ص٣٨٢).
٣١٨٧	عن علي بن زيد بن جدعان عن أوس بن خالد عن أبي هريرة مرفوعاً: "**تخرج الدابة معها خاتم سليمان...**"	# علي بن زيد بن جدعان ضعيف (٤٧٣٤)، وأوس ابن خالد مجهول (٥٧٤). # لم أجد له شاهداً مرفوعاً.	ضعفه الألباني (ص٤٠٠)
٣١٩٠	عن أبي صالح عن أم هانئ عن النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنكَرَ﴾ [العنكبوت : ٢٩] قال:	# أبو صالح باذام مولى أم هانئ ضعيف (٦٣٤) . # لم أجد له شاهداً مرفوعاً.	صححه الحاكم (٤٠٩/٢)، (٢٨٣/٤). وضعفه الألباني جداً

المنزلة الثالثة

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	"كانوا يخذفون أهل الأرض ويسخرون منهم".		(ص٤٠١).
٣١٩٩	عن قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ﴾ [الأحزاب: ٤]...	# قابوس فيه لين (٥٤٤٥). # لم أجد له شاهداً مرفوعاً. ولعل الترمذي قوى الحديث لذاته لأني وجدته يصحح لقابوس عن أبيه عن ابن عباس برقم (٢٩١٣)، (٣١٣٩).	صححه ابن خزيمة (٨٦٥) والحاكم (٤١٥/٢). وضعفه الألباني (ص٤٠٣).
٣٢١٥	عن عبدالحميد بن بَهرام عن شهر بن حوشب قال: قال ابن عباس: **"نُهي رسول الله ﷺ عن أصناف النساء إلا ما كان من المؤمنات المهاجرات..."**	# شهر بن حوشب صدوق كثير الإرسال والأوهام (٢٨٣٠). والترمذي يميل إلى تقوية أمره، انظر الجامع (٥٨/٥)، (٤٣٤/٤) وصحح له برقم (٢١٢١). # هذا المتن موقوف على ابن عباس ومضمونه تقرير ما ذكر في القرآن الكريم في سورة الأحزاب آية رقم: [٥٠].	ضعفه الألباني (ص٤٠٦).
٣٤٩٩	عن ابن جريج عن عبدالرحمن بن سابط عن أبي أمامة قال: قيل يا رسول الله: أي الدعاء أسمع؟ قال: **"جوف الليل الآخر، ودبر الصلوات المكتوبات"**	# قال الحافظ ابن حجر في نتائج الأفكار (٢٣٢/٢): (قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، قلت: فيما قاله نظر لأن له عللاً: إحداها: الانقطاع.. لم يسمع عبدالرحمن بن سابط من أبي أمامة. ثانيها: عنعنة ابن جريج. ثالثها: الشذوذ، فإنه قد جاء عن خمسة من أصحاب أبي أمامة أصل هذا الحديث من رواية أبي أمامة عن عمرو بن عبسة، واقتصروا كلهم على الشق الأول). فزيادة "ودبر الصلوات المكتوبات" ضعيفة.	# ضعفه ابن حجر كما ذكرت، وحسنه الألباني (١٦٨/٣).
[illegible]	عن جُري النهدي عن رجل من بني سُليم قال: عَدَّهُن رسول الله ﷺ في يدي:	# جُري بن كليب النهدي فرَّق أبو داود والمزي وغيرهما بينه وبين جُري بن كليب السدوسي البصري، وفيه جهالة - تهذيب الكمال (٥٥٤/٤). # فيه ألفاظ تخالف حديث أبي مالك الأشعري الذي	ضعفه الألباني (ص٤٥٨).

المنزلة الثالثة

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	"التسبيح نصف الميزان، والحمد يملؤه، والتكبير يملأ ما بين السماء والأرض، والصوم نصف الصبر، والطهور نصف الإيمان"	صححه مسلم (٢٢٣) و الترمذي (٣٥١٧). ففي هذا: "الصوم نصف الصبر" وفي حديث الأشعري "والصبر ضياء" وفي هذا: "التسبيح نصف الميزان" وفي حديث الأشعري: "وسبحان الله والحمد لله تملآن أو تملأ ما بين السموات والأرض".	
٣٥٢٧	عن أبي الورد عن اللجلاج عن معاذ مرفوعاً: **"أي شيء تمام النعمة..."**	# أبو الورد ثمامة، روى عنه الجريري وشداد الراسبي – تهذيب الكمال (٣٤/٣٨٩). # لم أجد له شاهداً.	ضعفه الألباني (ص٤٦٢).
٣٥٦٥	انظر المطلب الأول	–	–
٣٥٩٤	عن يحيى بن اليمان عن الثوري عن زيد العمي عن معاوية بن قرة عن أنس ابن مالك مرفوعاً: **"الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة" قال: فماذا نقول يا رسول الله؟ قال: سلوا الله العافية في الدنيا والآخرة"**	# يحيى بن اليمان، صدوق يخطئ كثيراً وقد تغيَّر (٧٦٧٩). قال الترمذي بعده: (وقد زاد يحيى بن اليمان في هذا الحديث هذا الحرف: "قالوا فماذا نقول قال: سلوا الله العافية في الدنيا والآخرة"). ثم أخرجه من وجه آخر من دون هذه الزيادة وقال: (وهذا أصح) فهذه الزيادة منكرة خالف فيها الضعيف من هو أوثق منه وأحفظ.	حكم عليه شيخنا الألباني بأنه منكر بهذه الزيادة في إرواء الغليل (١/٢٦٢).
٣٦٠٧ + ٣٦٠٨	انظر المطلب الثالث: المسألة الأولى.	–	–
٣٨١٢	عن شريك عن أبي اليَقْظان عن زاذان عن حذيفة مرفوعاً: **"إن أستخلف عليكم فعصيتموه عذبتم..."**	أبو اليَقْظان عثمان بن عمير، ضعيف واختلط وكان يدلس (٤٥٠٧) وقد اختلف على شريك فيه، انظر الكامل لابن عدي (٤/١٣٣١). لم أجد له شاهداً. وهو في فضائل حذيفة رضي الله عنه.	ضعفه الألباني (ص٥١٣).
٣٨١٩	عن عمر بن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن أبيه عن	عمر بن أبي سلمة صدوق يخطئ (٤٩١٠) وأكثر النقاد على تضعيفه تك (٢١/٣٧٦ – ٣٧٨). وقال الترمذي	صححه الحاكم (٢/٤١٧)

المنزلة الثالثة

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	أسامة بن زيد مرفوعاً: **"أحب أهلي إليَّ من قد أنعم الله عليه..."**	كما في نسخة الكروخي (ق ٢٥٩/أ): (هذا حديث حسن وكان شعبة يضعف عمر بن أبي سلمة). لم أجد له شاهداً. ولعل الترمذي حسنه لعموم الأحاديث الواردة في فضل أسامة بن زيد رضي الله عنهما من دون مراعاة لتطابق الألفاظ وإنما اكتفاء بعموم المعنى ومجمل الأمر.	(٥٩٦/٣) . وضعفه الألباني (ص٥١٤).
٣٩٣١	عن قتادة عن الحسن عن سمرة مرفوعاً: **"سام أبو العرب..."**	رواية الحسن عن سمرة اختلف في اتصالها ولكن الترمذي يراها متصلة، انظر: الحديث المتقدم في المنزلة الأولى (٢٥١). وفي السند علة أخرى، فإن قتادة مدلس وقد عنعن هنا ولم أجد تصريحه بل وجدت في المسند من رواية شيبان عنه يقول: (وجدت الحسن عن سمرة) (٩/٥). وكذلك في رواية روح من كتابه عن يزيد بن زريع عن قتادة قال: (حدث الحسن عن سمرة) المسند (١٠/٥) فهذه العبارة مشعرة بأن قتادة لم يسمع هذا الحديث من الحسن لا سيما وهو مدلس ولم يأتِ ما يدل على سماعه لهذا منه.	ضعفه الألباني (ص٥٢٥).

المبحث الثاني

دراسة الأحاديث التي قال فيها: " حسن غريب "

المطلب الأول : هل كلها من قبيل الحسن لذاته ؟

المطلب الثاني : حكم الترمذي على حديث متوسط الحفظ

المطلب الأول : هل كلها من قبيل الحسن لذاته ؟

ذهب عدد من العلماء قديماً وحديثاً إلى أن الترمذي يطلق : " حسن غريب " على الحديث الحسن لذاته، ويميزه عما يقول فيه : " حسن "، والذي يريد به الحسن لغيره كما يرى أصحاب هذا القول ، فما يقول فيه : " حسن غريب " أقوى مما يقول فيه : " حسن " .

ومن هؤلاء الحافظ ابن حجر فيما نقله عنه البقاعي فقد قال : (وأما الترمذي فلا ينسب إلى الغفلة لأنه يستعمل الحسن لذاته في المواضع التي يقول فيها : " حسن غريب " ونحو ذلك)[١].

ومن المعاصرين شيخنا العلامة ناصر الدين الألباني فقد قال : (من لهم معرفة بهذا العلم يعلمون أن الحديث الذي يقول فيه الترمذي : " حسن غريب" : هو أقوى من الحديث الذي يقول فيه: "حسن " فقط، ذلك لأن قوله الأول يعني "حسن لذاته" ، وقوله الآخر يعني "حسن لغيره")[٢] ، وقال: (جمع الترمذي بين لفظتي : " غريب " و" حسن " إنما يعني في اصطلاحه أنه "حسن لذاته" بخلاف ما لو قال : " حديث حسن " فقط دون لفظة " غريب " فإنه يعني أنه "حسن لغيره" ، وبخلاف ما لو قال : " حديث غريب " فقط، فإنه يعني أن إسناده ضعيف .. فاحفظ هذا فإنه هام)[٣] .

وكذلك الأستاذ الدكتور نور الدين عتر فقد قال : (أما بالنسبة لأبي عيسى فإنه غالباً ما يميز الحسن لذاته بقوله " حسن غريب " أو نحو ذلك .. وسكت عن تعريف الحسن لذاته لعدم الإشكال فيه)[٤].

ويفهم من كلام بعض العلماء أن " حسن غريب " مثل " حسن "، والفرق فقط في وجود غرابة في ذلك السند الذي حكم عليه بالغرابة مع الحسن .

ومن هؤلاء شيخ الإسلام ابن تيمية فقد قال : (فالترمذي إذا قال : " حسن غريب" قد يعني به أنه غريب من ذلك الطريق ، ولكن المتن له شواهد صار بها من جملة الحسن)[٥] .

وكذلك الحافظ ابن سيد الناس فقد قال شارحاً لحكم الترمذي على حديثٍ يرويه صالح مولى التوأمة

---

(١) النكت للبقاعي (ق٤٨/ب) .

(٢) دفاع عن الحديث النبوي والسيرة (ص٦٥) .

(٣) السلسلة الضعيفة (١٨٥/٢) .

(٤) الإمام الترمذي (ص١٧١) .

(٥) مجموع الفتاوى (٢٤/١٨) .

عن ابن عباس[١] بأنه : " حسن غريب " : (وغرابتُهُ تَرجِعُ إلى الإسناد ، فلا ينافي الحسن فقد ذكـــر في معناه عدة أحاديث)[٢] .

ووجدت في كلام الحافظ ابن حجر ما يدل على أنه يقع في " حسن غريب " عنـــد الـــترمذي الحديث الضعيف المعتضد بمثله، فقد نقل عن الترمذي أنه قال في حديث : " حسن غريب " وعلَّـــق على ذلك بقوله : (وإذا جاء الخبر من طريقين كل منهما ضعيف قَوِي أحد الطريقين بالآخر ، ومـــن ثَمَّ حَسنَّه الترمذي)[٣] ، وفي هذا ما يتنافى مع كلامه السابق متى ما فُهم على أن المراد منه التعميم.

وقد قمت بجمع الأحاديث التي قال فيها الترمذي : " حسن غريب " كما وردت فـــي نســـخة الكروخي المخطوطة وقد بلغت [٥١٣] حديثاً ، ونظرت في أسانيدها لأتحقق من دقة قول أصحـــاب القول الأول فوجدت ما يلي :

٢٩٠ حديثاً سندها ضعيف أي ٥٦,٥٠% من مجمل الأحاديث .

١٤٤ حديثاً في السند من خف ضبطه فتستحق أن توصف بأنها من الحسن لذاته أي ٢٨,١% .

٧٩ حديثاً سندها صحيح أي ١٥,٤% .

وسترى مستند ذلك في القائمة التي ذكرت فيها الحكم على كل سند قال فيه الترمذي : "حسن غريب " .

فالقول بأن الترمذي خص الحسن لذاته بما يقول فيه : " حسن غريب " قول غير دقيق – فـــي نظري – لأن ذلك لا ينطبق إلا على ٢٨,١% من مجمل الحسان الغرائـــب عنـــده وأمـــا الأســـانيد الضعيفة فتساوي ٥٦,٥٠% من مجمل الحسان الغرائب عنده .

ويبدو لي أن أصحاب ذلك القول اختاروه؛ لأنه يحل لهم بعـــض الإشـــكالات فـــي تعريـــف الترمذي .

ومما يؤكد أن الترمذي لم يخص الحسن لذاته بما يقول فيه : " حسن غريب " أني وجدته في عدد من المواضع يطلق هذا الحكم على حديثٍ في سنده ضعف عنده لا يمكن أن يوصف معه بأنـــه أراد به الحسن لذاته، ومن الأمثلة على ذلك :

---

(١) جامع الترمذي (٣٩) .

(٢) النفح الشذي (ق ٩٣/ب) .

(٣) أجوبة الحافظ ابن حجر عن أحاديث المصابيح – الملحقة بآخر مشكاة المصابح (١٧٧٨/٣) .

١- حديث رقم (٧٢٠) قال فيه : (حديث حسن غريب .. وقال محمد : لا أراه محفوظـــاً ، قـــال أبوعيسى : وقد رُوي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي – **صلى الله عليـــه وسلم** – ولا يصح إسناده) .

وهذا الحديث انتقده عدد من كبار الأئمة النقاد[١]، وظاهر قول الترمذي : "ولا يصح إســناده" أنه موافق لهم في انتقاده، ومع ذلك قال فيه : " حسن غريب " .

٢- حديث رقم (٣٣٢٨) قال فيه : (هذا حديث حسن غريب ، وسهيل – بن عبـــد الله القطعـــي – ليس بالقوي في الحديث ، وقد تفرد بهذا الحديث عن ثابت)[٢] .

٣- حديث رقم (٣٠٩٥) قال فيه : (هذا حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من حديث عبد الســلام ابن حرب ، وغُطيف بن أعين ليس بمعروفٍ في الحديث)[٣] .

٤- حديث رقم (١٤٨٥) قال فيه : (هذا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث ثابت الْبنـــاني إلا من هذا الوجه من حديث ابن أبي ليلى) ، وقد ذكر في علله الصغير[٤] أن ابن أبي ليلى كثـــير الخطأ وأنه لا يحتج بما تفرد به .

٥- حديث رقم (١٧١٥)، فيه ابن أبي ليلى أيضاً، وقد تقدم قوله فيه ، وكذلك في الســـند انقطـــاع لأنه من رواية الحكم عن مقسم ولم يسمع منه إلا خمسة أحاديث ليس هـــذا الحديـــث منـــها، وانظر كلام الترمذي في ذلك في حديث (٥٢٧) وحديث (٨٨٠) ، فهذا الحديث مع انقطاعـــه يوجد فيه رجل ضعيف أيضاً !!

٦- حديث رقم (٢٠٣٤) من رواية إسماعيل بن عياش عن عمار بن غزية المدني ، وقد صـــرح الترمذي بأن حديث إسماعيل عن أهل الحجاز والعراق فيه مناكير كمـــا فـــي حديـــث رقـــم (٢١٢٠) مثلاً .

٧- حديث رقم (٢٥١٢) فيه المثنى بن الصباح، وقد ضعفه في عدة أحـــاديث : (٦٣٧، ٦٤١،

---

(١) انظر مسائل أحمد لأبي داود (ص٢٩٢) وتهذيب مختصر سنن أبي داود لابن القيم (٢٦٠/٣) ونصـــب الرايـــة (٤٤٨/٢ – ٤٤٩) والتلخيص الحبير (٨٩/٢) .

(٢) الجملة الاعتراضية من عندي للإيضاح ، وقوله " حسن غريب " في الكروخي (ق٢٢٦/أ) وليس في المطبوع .

(٣) قوله " حسن غريب " في الكروخي (ق٢٠٤/أ) وليس في المطبوع إلا قوله " غريب " فقط .

(٤) العلل الصغير (٧٤٦/٥) .

١١١٧، ١٣٩٩) .

٨- حديث رقم (٢٦٤١) قال فيه : (هذا حديث حسن غريب مُفَسَّر لانعرفه مثل هذا إلا مـن هـذا الوجه)[١] ، وفي سنده: عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، وقد ضعفه في عدة أحـاديث : (٥٤، ٤٠٨، ١٩٨٠، ٢٥٩٩، ٢٩٣٠، ٣٥١٨) .

٩- حديث رقم (١٤٢٣) قال فيه : (حديث علي حديث حسن غريب من هذا الوجه ، وقـد روي من غير وجه عن علي عن النبي **صلى الله عليه وسلم** ... ولا نعرف للحسن سماعاً من علـي بن أبي طالب ..) .

١٠- حديث رقم (٣٠٤٧) وهو من رواية أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسـعود ، وقـد نـص الترمذي في عدة مواضع على أنه لـم يسـمع مـن أبيـه : (١٧٩، ٣٦٦، ١٠٦١، ١٧١٤، ٣٠٨٤).

١١- حديث رقم (١٥١٩) قال فيه : (هذا حديث حسن غريب وإسناده ليس بمتصل ، وأبو جعفـر محمد بن علي بن الحسين لم يدرك علي بن أبي طالب) .

١٢- حديث رقم (٣٥٣٤) يرويه عُمارة بن شبيب عن رسول الله **صلى الله عليه وسـلم** ، وقـال فيه الترمذي : (هذا حديث حسن غريب .. ولا نعرف لعُمارة سماعاً عن النبي **صلى الله عليـه وسلم**) فسنده مرسل عنده .

فهل يصلح أن يقال في الأمثلة السابقة أن الترمذي يراها من قبيل الحسن لذاته أو أنه يخـص " حسن غريب " بالسند الذي فيه راوٍ خفيف الضبط ؟!

وللمزيد من الأمثلة الأخرى المشابهة لما سبق يُرجع إلى قائمة " حسن غريـب " المذكـور آخر هذا المبحث [٢].

وبما تقدم ظهر لنا أن مقولة أصحاب القول الأول غير صحيحة، سواء على صعيد الدراسـة الاستقرائية التي أجريتها ، أو على صعيد الأحكام النقدية للترمذي نفسه.

ومما يزيد الأمر وضوحاً إن شاء الله أن الترمذي قد شـرح معنـى الغرابـة فـي عللـه

---

(١) هكذا في الكروخي (ق١٧٣/ب) ، وفي المطبوع لا توجد كلمة " حسن ".

(٢) انظر الأحاديث الآتيـة : (١٠٨٩، ١٣٦٦، ١٦٥٢، ٢١٦٤، ٢٣٧٥، ٢٣٧٨، ٢٣٩٦، ٢٥٠٥، ٣٠٥٥، ٣٠٩١، ٣٢٥٥، ٣٢٩٤، ٣٥٨٥، ٣٦٩٢) .

الصغير[١]، وبين أن لها معاني عند أهل الحديث تدور على ثلاثة معان :

الأول : التفرد المطلق .

الثاني : التفرد النسبي .

الثالث : التفرد بزيادة في المتن .

وعلى مقتضى رأي أصحاب القول الأول ، يكون الترمذي استعمل الغرابة حيـــن اقترانـــها بالحسن بمعنى القوة، فما يقول فيه : " حسن " فقط يكون عنده من الضعيـــف المعتضـــد بمثلـــه أي الحسن لغيره ، وأما إذا كان الحديث أقوى إسناداً فإنه يضيف إلى كلمة " حسن " كلمة "غريب " .

وهذا فيه نظر؛ لأن المدقق في الكلام النظري والتطبيق العملي عند الترمذي سيجد أن كلمـــة " غريب " يأتي بها مضافة مع " الحسن " أو مع " الصحيح " بغرض بيان التفرد، فهي مصطلح فنـــي من مصطلحات الصناعة الحديثية يستفاد منه وجود تفرد في الحديث ،ولا يدل على معنـــى للحكـــم مغاير إذا أضيف للحسن أو للصحيح .

ويستعمل الترمذي كلمة "غريب " غالباً لبيان تفرد الثقة ومتوسط الحفـــظ والضعيـــف ، ولا يوجد في كلامه ما يدل على أنه يخص بها الراوي الذي في حفظه خلل يسير حين يقول في حديـــث إنه : " حسن غريب " .

ونصوص الترمذي كلها دالة على أنه يستغرب الحديث بسبب التفرد وليس لمكانة الـــراوي، وفيما يلي بعض الأمثلة الدالة على ذلك :

حديث رقم (١٢٨٥) أخرجه عن مخلد بن خَفَّاف عن عروة عن عائشة مرفوعاً : " الخـــراج بالضمان " وقال فيه : (هذا حديث حسن)[٢] .

ثم أخرج بعده (١٢٨٦) عن المقدمي عن هشام بن عروة عن عروة عن عائشـــة مرفوعـــاً بمثله .

وقال فيه : (هذا حديث حسن صحيح ، غريب من حديث هشام بن عروة) .

ومدار السند واحد والمتن واحد أيضاً ، والغرابة جزئية أو نسبية وتحديـــداً يســـتغرب مـــن حديث هشام بن عروة ، وهو حديث صحيح عنده .

---

(١) العلل الصغير (٥/٧٥٨-٧٦٣) .

(٢) هكذا في الكروخي (ق٩٤/أ) وفي المطبوع : " حسن صحيح " .

ومثال آخر برقم (١٠٤٦) حديث انفرد به الحجاج بن أرطاة – وهو ليس بالقوي – عن نـافع عن ابن عمر ، وقال فيه : (هذا حديث حسن ، غريب من هذا الوجه ،وقد روي من غير هذا الوجـه عن ابن عمر عن النبي **صلى الله عليه وسلم**) وهذا سند ضعيف كما ترى .

وقال في حديث برقم (٣٥٥٠) : (هذا حديث حسن ، غريب من حديث محمد بن عمرو عـن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي **صلى الله عليه وسلم** لا نعرفه إلا من هذا الوجـه ، وقـد روي عن أبي هريرة من غير هذا الوجه) ، وهذا السند كما نلاحظ يستحق أن يوصف بأنه حسن لذاته .

والأمثلة على ذلك كثيرة جداً في جامع الترمذي يستغرب فيها أحاديث لضعفاء ولمتوسـطي الحفظ وللثقات .

والذي أرجحه أن ما يقول فيه الترمذي : " حسن غريب " ليس أقوى مما يقول فيه " حسـن " بل في بعض ما يقول فيه : " حسن " ما هو أقوى من كثير مما يقول فيه : " حسن غريـب " ، كمـا أن في بعض ذلك ما هو أقوى من بعض ما يقول فيه : " حسن " ، ومن غير شك يوجد فـي كـلا الحكمين : الصحيح والحسن لذاته والضعيف المنجبر .

وقد ذكرت في آخر المبحث السابق أن ما يقارب ١٩% مما أطلق الترمذي فيه التحسين هـو من الحسن لذاته .

ولا أستطيع الحكم بحكم كلي في تفضيل أحدهما على الآخر، لأن من أطلق القول بـأن مـا قيل فيه : " حسن غريب " أقوى مما قيل فيه : " حسن " فقط ، اعتمد على أمثلة جزئية راعى فيـها ما يثبت صحة قوله ، ولو أعطى النظر حقه لعلم أن هناك أمثلة كثيرة تدل علـى نقيـض دعـواه ، والواجب – في نظري – لمن أراد البحث في مثل هذه المسائل أن يراعي جوانب الإثبات والنفـي، أي يهتم بالأمثلة النافية لدعواه كما يهتم بالأمثلة المثبتة لها .

والذي أميل إليه أن لا فرق في القوة الاحتجاجية بين " الحسن " و " حسن غريب " يؤيد ذلـك أن الترمذي قال في عدد من الأحاديث : (هذا حديث حسن لا نعرفه إلا من هـذا الوجـه ...)[1] أو نحو هذه العبارة التي هي في الحقيقة مماثلة لقوله : " حسن غريب " ولو كان لحسنٍ غريـبٍ عنـده معنى مختلف للزمه إضافة كلمة " غريب " في حكمه على تلك الأحاديث .

ومستندي في ذلك الأسباب التي ذكرتها سابقاً والتي تتلخص :

---

(١) انظر مثلاً الأحـاديث : (٢٧٤، ٣٦٨، ٤٠٦، ٤٦٤، ٦٠٥، ١٢٠٩، ١٢١٨، ١٥٤٨، ١٦٣٩، ١٧١٦، ١٨١٦، ١٨٢٦، ١٩٩٣، ٣٥٤٢) .

١-أثبت الاستقراء الذي قمتُ به أن ٢٨,١% فقط من مجمل ما قيل فيه " حسن غريب " يصلـــح أن يوصف بأنه حسن لذاته ، وأن ٥٦,٥% ضعيف، و ١٥,٤% يعد صحيحاً .

٢-ظهر من عدة نصوص أن الترمذي يضعف بعض ما يقول فيه : " حسن غريب " .

٣-أن كلام الترمذي في معاني الغرابة وتطبيقاته العملية تدل بجلاء على أنه يستعمل كلمة " غريـب " حين الإضافة مع " الحسن " و " الصحيح " غالباً بسبب التفرد وليس لمكانـــة الـــراوي وبيـــان درجة ضبطه ، وأحياناً يقصد بها غرابة لفظة في المتن كما ذكر في علله الصغير .

المطلب الثاني : حكم الترمذي على حديث متوسط الحفظ.

انتهى بنا المقام في المطلب السابق إلى عدم صحة قول بعض العلماء إن الـــترمذي خـــص الحسن لذاته بما يقول فيه : " حسن غريب " .

واستتباعاً لما سبق وإتماماً للبحث وحتى تكتمل أجزاء الصورة لدى المـــهتمين رأيـــت مـــن المناسب أن أذكر موقف الترمذي من حديث الراوي متوسط الحفظ أو خفيف الضبط هل يحكم علـــى كل حديثه بأنه : " حسن غريب " أم أن حكمه على مروياته يتنوع ؟

والذي توصلت إليه بعد الدراسة أن الترمذي لا يُطلق حكماً واحداً أو اصطلاحاً محدداً علـــى كل ما يرويه خفيف الضبط كما يفعل المتأخرون الذين يصفون حديث ذلك الضـــرب مـــن الـــرواة بالحسن لذاته ، بل يتنوع حكمه فيصحح تارة ، ويحسنه تارة ، ويجمع بين الحســـن والغرابـــة تـــارة أخرى ، ومن ذلك :

أنه ذكر محمد بن إسحاق ومحمد بن عجلان في علله الصغـــير[١] وذكـــر أن بعـــض أهـــل الحديث تكلموا فيهما من قِبل حفظهما ، ومع ذلك فقد صحح لهما أحاديث كثيرة [٢].

وقد صحح[٣] حديثاً برقم (٢٥٩٢) وقال فيه : (والمفضل بن صالح ليس عند أهل الحديـــث بذلك الحافظ)، وحقه أن يحسنه فقط كما هو غالب تصرفاته .

وقد صحح عدة أحاديث لمحمد بن عبد الله بن عقيل : (٣٤، ١٢٨، ٩٩٧، ١١٢) ، مع قولـــه فيه : (هو صدوق ، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه)[٤] .

وقد صحح حديثاً برقم (٨٧٣) وفي سنده إسماعيل بن عبد الملك المكي، وقد سأل البخـــاري عنه فقال له : (صدوق)[٥] ، وقد تكلم فيه غير واحد من النقاد[٦].

وقد صحح حديثاً برقم (١٤٥) في سنده داود بن حصين مع أنه غمزه في حفظه في موضـــع

---

(١) العلل الصغير (٧٤٥/٥) .

(٢) صحح لمحمد بن إسحاق مثلاً : (٢٢، ٢٣، ١١٥، ١٥٤، ١٨٩، ٣٠٨، ٣٩٨، ٥٢٦، ٥٤٣، ١٤٩٧) ولمحمـــد ابن عجلان مثلاً : (٣٦، ٥١١، ١٦٦٨، ٢٦٣٨، ٣٠٠٥) .

(٣) في المطبوع" صحيح " فقط وفي الكروخي (ق ١٧٠/أ) : " حسن صحيح " .

(٤) الجامع (٩/١) .

(٥) العلل الكبير (ص ٣٩٢) .

(٦) تهذيب التهذيب (٢٧٦/١) .

آخر[١].

وصحح عدة أحاديث لعلي بن زيد بـــن جدعـــان : (١٠٩، ٥٤٥، ١١٤٦، ٢٣٣٠، ٣٩٠٢) وقد قال فيه : (وعلي بن زيد صدوق إلا أنه ربما يرفع الشيء الذي يوقفه غيره)[٢] ، وكـــلام النقـــاد قبله في ضعف ضبطه معروف لا يخفى على مثل الترمذي[٣].

وإذا نظرت في القائمة الأولى التي خصصتها لدراسة الأحاديث التي قال فيـــها : " حســـن " فقط، فسترى جملة من الأحاديث التي تنطبق عليها شروط الحسن لذاته ، وكذلك في القائمة الثانيـــة المخصصة لدراسة " حسن غريب " فقد أطلق هذا الحكم على (١٤٤) حديثاً في رواتـــها مـــن هـــو متوسط الحفظ .

فعلم بذلك أنه يحكم على حديث متوسط الحفظ أو من في حفظه خلل يسير في نظره هو بعدة أحكام، فيصحح له ويحسن مع الغرابة .

ولعل من أظهر الأدلة وأقوى البراهين على تنوع أحكام الترمذي وعدم اقتصاره على حكـــم واحدٍ هو ظاهرة اختلاف حكمه على السند الواحد ، فمن الأمثلة على ذلك مما له علاقـــة بقولـــه : " حسن غريب":

المثال الأول : أخرج برقم (١٤٠٣) حديثاً قال فيه : (حدثنا محمد بن بشار حدثنا مَعـــدي ابن سليمان هو البصري عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي **صلى الله عليـــه وســـلم** قال: " ألا من قتل نفساً معاهداً له ذمة الله ...) ثم قال : (وفي الباب عن أبي بكرة ، قال أبو عيســـى: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح، وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي **صلـــى الله عليه وسلم**) .

وقد أخرج برقم (٢١٦٤) بالسند نفسه من أوله إلى آخره حديث : " **من صلى الصبح فـــهو في ذمة الله** ... " ثم قال : (وفي الباب عن جُندب وابن عمر ، وهذا حديث حسن غريب من هـــذا الوجه) .

فلاحظ السند هو هو، وكلا الحديثين لهما شواهد، ومع ذلك صحح الأول واكتفى في الثـــاني

---

(١) الجامع (٤٤٨/٣) .

(٢) الجامع (٤٦/٥) .

(٣) تهذيب التهذيب(٣٢٢/٨) .

بقوله : " حسن غريب "، ومعدي بن سليمان نقل الترمذي عن شيخه البخاري قولـــه (هـــو بصـــري منكر الحديث ذاهب)[١] ، وضعفه عدد من كبار النقاد[٢].

المثال الثاني: أخرج برقم (١٦٦٩) حديثاً قال فيه : (حدثنا زياد بن أيوب حدثنا يزيـــد بـــن هارون أنبأنا الوليد بن جميل الفلسطيني عن القاسم أبي عبد الرحمن عن أبي أمامة عن النبي **صلـــى الله عليه وسلم:** " **ليس شيء أحب إلى الله من قطرتين** ...") ثم قال : (هذا حديث حسن غريب) .

وقد أخرج برقم (١٦٢٧) السند السابق نفسه بمتن آخر وقال : (هذا حديث حســـن صحيـــح)

وأخرج برقم (١٦٢٤) السند السابق نفسه بمتن مختلف وقال : (هذا حديث غريب) .

وقد سأل البخاري عن الوليد بن جميل فقال له : (مقارب الحديـــث)[٣] ، فلـــم يحكـــم علـــى مروياته بحكم واحد مع اتحاد السند !!

المثال الثالث : أخرج برقم (١٨١٥) حديثاً قال فيه : (حدثنا محمد بن ســـهل بـــن عســـكر البغدادي وعبد الله بن عبد الرحمن قالا حدثنا يحيى بن حسان حدثنا سليمان بن بلال عن هشام بـــن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي **صلى الله عليه وسلم** قال : " **بيت لا تمر فيه جيـــاع أهلـــه** ". وفي الباب عن سلمى امرأة أبي رافع. قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديـــث هشام بن عروة إلا من هذا الوجه) .

وقد أخرج برقم (١٨٤٠) بالسند السابق نفسه [٤] ولكن بمتن آخر قال : (هذا حديث حســـن صحيح غريب من هذا الوجه، لا نعرفه من حديث هشام بن عروة إلا من حديث سليمان بن بـــلال) ، والحديثان صححهما مسلم[٥].

المثال الرابع : أخرج حديثاً برقم (٢٧٧٣) قال فيه : (حدثنا أبو عمار الحسين بـــن حريـــث حدثنا علي بن الحسين بن واقد حدثني عبد الله بن بريدة قال سمعت أبا بريدة يقول : " بينمـــا النبـــي **صلى الله عليه وسلم** يمشي إذ جاءه رجل ومعه حمار ... ") وقال بعده : (هذا حديث حسن غريـــب

---

(١) العلل الكبير (ص٣٩٦) .

(٢) تهذيب الكمال (٢٥٨/٢٨) .

(٣) العلل الكبير (ص٢٧٠) .

(٤) أخرج السند عن محمد بن سهل عن يحيى بن حسان، وفي آخر الحديث ذكر أنه يرويه أيضاً عن عبـــدالله بـــن عبدالرحمن الدارمي عن يحيى بن حسان أيضاً، فالحديثان متماثلان .

(٥) صحيح مسلم (٢٠٤٦، ٢٠٥١) عن عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي الحافظ المعروف به، وهو شـــيخه وشـــيخ الترمذي في هذا الحديث .

من هذا الوجه، وفي الباب عن قيس بن سعد بن عبادة) .

وقد أخرج حديثاً آخر برقم (٣٧٧٤) بالسند السابق نفسه تماماً وقال فيه : (هذا حديث حسن غريب، إنما نعرفه من حديث الحسين بن واقد) .

وأخرج حديثين آخرين برقمي (٣٦٨٩) و(٣٦٩٠) وحكم عليها بقوله : (هذا حديث حسن صحيح غريب) .

وعلي بن حسين بن واقد متوسط الحفظ، فقد قال الحافظ ابن حجر فيه : (صدوق يهم)[١] .

المثال الخامس : أخرج خمسة أحاديث بسند واحد عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرىء عن سعيد بن أبي أيوب عن أبي مرحوم عن سهل بن معاذ عن أبيه :

حكم على اثنين منها بالحُسن فقط : (٥١٤) و (٢٤٨١) .

وحكم على اثنين منها بالحُسن مع الغرابة : (٢٠٢١) وكرره برقم (٢٤٩٣)، والحديث الثاني (٣٤٥٨) .

وحكم على واحد منها بأنه منكر[٢]: (٢٥٢١) .

فلاحظ مبلغ الاختلاف مع أن السند واحد ، ويبدو لي أنه حين أضاف الغرابة إلى الحسن نظر إلى غرابة ألفاظ المتن كما ألمح الحافظ ابن رجب[٣] إلى ذلك حين فسر معنى قول : " حسن غريب " عند الترمذي .

وعلى أية حال فالنصوص السابقة – فيما أظن – كافية في تدعيم دعواي أن الترمذي لا يُعطي كل مرويات متوسط الحفظ حكماً واحداً كما لم يخصها بقوله : " حسن غريب " كما رأى بعض أهل العلم .

---

(١) التقريب (٤٧١٧) .

(٢) هكذا في الكروخي (ق١٦٥/أ) وفي المطبوع : " حسن " ، وقال المباركفوي (٢٢٤/٧) : (" منكر " وفي بعض النسخ حسن) وورد في متن الجامع المطبوع مع تحفة الأحوذي : " منكر حسن " وهذا تلفيق سيئ لا يلتفت إليه لشذوذه .

(٣) انظر الفصل الأول من هذا الباب .

توضيحات حول الدراسة

"حسن غريب"

١) في التوضيحات السابقة المتعلقة بدراسة الأحاديث التي يقول الترمذي فيها: "حسن" ذكـــرتُ أن مبنى هذه القوائم على الإيجاز والاختصار، وأؤكد هنا في "حسن غريب" أن المراد قِياسُهُ في هذه الدراسة هو الحكم على الأسانيد التي قال الترمذي فيها "حسن غريـــب" مـــن واقـــع أسانيد الترمذي فقط، ومن دون بحث عن متابعات أو شواهد، وذلك لأن هدف الدراسة هـــو التأكد من دقة قول العلماء الذين قالوا: إن ما يقول فيه الترمذي "حسن غريب" هـــو "حســـن لذاته"، فإذا وجدنا في إسناد الترمذي رجلاً ضعيفاً فيكون ذلك الحديث ضعيفاً وليـــس حســـناً لذاته، فهذا هو هدف الدراسة الأساس، ولذا لم أذكر متابعات ولا شواهد، لأن المراد الحكـــم على ذات السند كما هو الواجب في الحسن لذاته ومن دون النظر للمقويات الخارجية.

ولا شك أن الخاصية المميزة للحسن لذاته أن فيه راو خف ضبطه، فهل كل "حسن غريـــب" تتوفر فيه هذه الخاصية أم لا؟ فهذا هو المقصود.

ولأن هذه الدراسة المقصود بها الإسناد لم أذكر طرف المتن واقتصرت على ذكر موضـــع النظر في السند فقط وهو المهم.

٢) اعتمدت في الحكم على الرواة على تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر، وذكرت رقم ترجمـــة كل راوٍ بجنبه من "التقريب" هذا في الغالب إلا إذا رأيت خلاف ما قال الحافظ ابـــن حجـــر فأذكر ما أراه معزواً للمصدر باسمه.

٣) عندما أشتبه أو أتردد في الحكم على سند أجعله في خانة "من خف ضبطه" وجعلت ذلك هـــو الأصل في "حسن غريب"، وقسمت الحكم على السند إلى ثلاثة أقسام: خانة أولـــى خاصـــة بالسند الذي كل رجاله ثقات، وخانة ثانية للسند الذي فيه من خف ضبطه، وخانة ثالثة للســـند الضعيف.

٤) في حالة وجود عنعنة مدلس من الطبقة الثالثة من طبقات الحافظ ابن حجـــر أبحـــث عـــن سماعه في المصادر التي خَرَّجت الحديث رغبةً في الموضوعية وحتى لا أُضعِّف ما ليـــس بضعيفٍ.

٥) إذا كان في السند رجل ضعيف وآخر خفيف الضبط، فإني أذكر الضعيف فقط، لأن وجـــود الضعيف يُضعِّف السند، وأما إذا كان كل رجال السند ثقات إلا ذلك الراوي خفيف الضبـــط فإني أذكره لأبين من هو، وليعرف سبب الحكم.

٦) نقلتُ في كثير من الأسانيد قول الحافظ ابن حجر: "مقبول" ومعناها كما حدده بنفسه حيث يتابع وإلا فلين، وبما أننا نتكلم عن ذات السند بدون النظر للمتابعات والشواهد فيكون معناها: "لين". وبالتتبع ظهر لي أنه يكثر في هؤلاء تطابق معايير الجهالة عليهم، وعليه فلا يحتج بالكثير منهم.

٧) رمزت لتهذيب الكمال للمزي "هك" ولتهذيب التهذيب لابن حجر "هذ".

٨) يوجد عدد لا يستهان به من الأسانيد أذكرها في خانة "الضعيف" وهي قوية من وجوه أخرى، وتضعيفنا مقيد لا مطلق، أي أننا لا نحكم على مجمل طرق ذلك الحديث في كتب السنة كما هو الواجب على كل محدث ناقد يتكلم على الأحاديث من حيث الاحتجاج بها من عدمه، وإنما حكمنا مقيد بسند الترمذي فقط ولهدف محدد سبق ذكره.

فهذه القائمة بما فيها من أحكام مخصصة لدراسة مصطلح "حسن غريب" بالنظر لأسانيد الترمذي فقط.

فأرجو التنبه جيداً بأن هذه الدراسة لم تُعد لتكون أحكامها نهائية ومطلقة، وإنما هي دراسة تتصف بالنسبية والخصوصية والمحدودية؛ لتتلاءم مع الهدف الذي أُعدت من أجله.

﴿فَمَن بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٨١].

"حسن غريب"

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٧		✓		يوسف بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري قال ابن حجر: مقبول (٧٨٥٧)، ولم يوثقه إلا العجلي وابن حبان انظر هذ (٤٠٩/١١) ولكن صحح حديثه هذا ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن الجارود وغيرهم انظر إرواء الغليل للألباني (٩١/١)، فاتفاق هؤلاء الأئمة على تقوية الحديث مع كونه كما قال الترمذي: (لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة) مما يدل على نوع من التوثيق العملي ليوسف بن أبي بردة والله أعلم. في المخطوطة (٣/أ): (غريب حسن) وأما في المطبوع، وكذلك تهذيب الكمال (٤١٤/٣٢): (حسن غريب).
٩		✓		محمد بن إسحاق بن يسار صدوق يدلس (٥٧٢٥)، وقد صرح بسماعه عند ابن حبان (٢٦٨/٤).
٢٨	✓			صححه البخاري (١٩١) ومسلم (٢٣٥) عن خالد بن عبدالله به، قال الترمذي: (وقد روى مالك وابن عيينة وغير واحد هذا الحديث عن عمرو بن يحيى ولم يذكروا هذا الحرف "أن النبي **صلى الله عليه وسلم** مضمض واستنشق من كف واحد"، وإنما ذكره خالد بن عبدالله، وخالد بن عبدالله ثقة حافظ عند أهل الحديث).
٣٩		✓		سعد بن عبدالحميد بن جعفر صدوق له أغاليط (٢٢٤٧)، وعبدالرحمن بن أبي الزناد صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد (٣٨٦١) وتفصيل أكبر حول الحديث انظر النص التاسع عشر في مبحث تحسينات البخاري المتقدم في الباب الأول.
٤٣		✓		عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان صدوق يخطيء (٣٨٢٠) وقال الترمذي هنا: (حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن ثوبان عن عبدالله بن الفضل، وهو إسناد حسن صحيح).
٥٨			✓	سلمة بن الفضل صدوق كثير الخطأ (٢٥٠٥)، ومحمد بن حميد الرازي ضعيف (٥٨٣٤)، وقال الترمذي هنا (حديث حميد عن أنس حديث حسن غريب من هذا الوجه، والمشهور عند أهل الحديث حديث عمرو بن عامر الأنصاري عن أنس) وحديث الأنصاري هذا صححه البخاري (٢١٤)، ويجدر التنبيه هنا إلى أنه وقع في المطبوع: "حديث حميد عن أنس حديث جيد غريب حسن"، وهذا ليس في المخطوطة (ق ٦/ب).
١٣٣		✓		معاوية بن صالح صدوق له أوهام (٦٧٦٢).
٢١١	✓			صححه البخاري (٦١٤) عن علي بن عياش به.
٢٢٨	✓			صححه مسلم (٤٣٢) عن يزيد بن زُريع به، وسأل الترمذي البخاري عن هذا

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				الحديث فقال: (أرجو أن يكون محفوظاً) العلل الكبير (ص٦٦).
٢٦٨			✓	شريك بن عبدالله النخعي صدوق يخطئ كثيراً (٢٧٨٧)، قال الترمذي فيه: (كثير الغلط) الجامع (٦٦/١)، وقال هنا: (لا نعرف أحداً رواه غير شريك).
٢٩١			✓	يونس بن بكير صدوق يخطئ (٧٩٠٠)، ومحمد بن إسحاق بن يسار صدوق يدلس ولم أقف على تصريحه بالسماع.
٢٩٤	✓			صححه مسلم (٥٨٠) عن عبدالرزاق به.
٣٢٤			✓	أبو الأبرد زياد مقبول (٢١٠٩)، لم يرو عنه إلا عبدالحميد بن جعفر الأنصاري فقط انظر هك (٥٢٨/٩)، والميزان (٩٦/٢)، ونقل المزي أن في جامع الترمذي: (حسن صحيح)، وقال الذهبي بعد أن نقل تصحيح الترمذي لهذا الحديث: (وهذا حديث منكر).
٣٦٠		✓		الحسين بن واقد ثقة له أوهام (١٣٥٨)، وأبو غالب حَزَوَّر صدوق يخطئ (٨٢٩٨).
٣٩٥			✓	ذكر الحافظ ابن حجر أن هذا الحديث شاذ لأن أشعث بن عبدالملك الحمراني انفرد من دون أصحاب ابن سيرين في ذكر التشهد في سجود السهو، ونقل عن ابن سيرين أنه لما روى الحديث سئل عن التشهد في السهو فقال (لم أسمع في التشهد شيئاً)، قال ابن حجر: (فصارت زيادة أشعث شاذة) فتح الباري (١١٩/٣)
٤١٠			✓	خُصيف بن عبدالرحمن صدوق سيء الحفظ اختلط بأخرة (١٧١٨).
٤١٣			✓	قَبيصة بن حُريث ويقال حُريث بن قبيصة والأول أشهر قال ابن حجر: صدوق (٥٥١١)، والراجح أنه ضعيف انظر هذ (٣٤٥/٨ - ٣٤٦).
٤٢٦		✓		عبدالوارث بن عبيد الله العتكي صدوق (٤٢٥٣)، وهو شيخ الترمذي وتلميذ ابن المبارك، قال ابن أبي حاتم في الجرح (٧٦/٦): (روى عن عبدالله بن المبارك الكثير) ولم أجد من وثقه إلا ابن حبان في ثقاته (٤١٦/٨)، ووجه الغرابة بينه الترمذي بقوله: (إنما نعرفه من حديث ابن المبارك من هذا الوجه).
٤٢٧			✓	عبدالله بن المهاجر الشعيثي مقبول (٣٦٤٤).
٤٣٠		✓		محمد بن إبراهيم بن مسلم بن مهران صدوق يخطئ (٥٧٠١).
٤٤٣	✓			رجاله كلهم ثقات.
٤٤٨		✓		أبوبكر محمد بن أحمد بن نافع البصري صدوق (٥٧١٦)، وقد أخرج له مسلم في صحيحه (٣٣، ٣٥٣، ٦٤٠، ٢٠١٧).
٤٥٥			✓	أبوثور الأزدي مقبول (٨٠٠٨)، وعيسى بن أبي عزة صدوق ربما وهم (٥٣١١).

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٤٦٣			✓	خُصيف بن عبدالرحمن صدوق سيء الحفظ تقدم في حديث رقم [٤١٠]، وعبدالعزيز بن جريج لين قال العجلي: لم يسمع من عائشة وأخطأ خُصيف فصرح بسماعه (٤٠٨٧)، والمقصود هذا الحديث هنا.
٤٧٠		✓		قيس بن طلق صدوق (٥٥٨٠).
٤٧٥		✓		إسماعيل بن عياش صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم (٤٧٣)، وهنا يروي عن أهل بلده .
٤٧٧			✓	فُضيل بن مرزوق صدوق يهم (٥٤٣٧)، وعطية بن سعد العوفي صدوق يخطئ كثيراً وكان مدلساً (٤٦١٦).
٤٧٨		✓		محمد بن مسلم بن أبي الوضاح صدوق يهم (٦٢٩٨).
٤٨١		✓		عكرمة بن عمار صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب (٤٦٧٢)، وليس هذا منها.
٤٨٤			✓	موسى بن يعقوب الزمعي صدوق سيئ الحفظ (٧٠٢٦)، وعبدالله بن كيسان مقبول (٣٥٥٩).
٤٨٧			✓	العلاء بن عبدالرحمن بن يعقوب الحُرَقي صدوق ربما وهم (٥٢٤٧)، وجده يعقوب مقبول (٧٨٣٨).
٤٩٠			✓	كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف المزني ضعيف (٥٦١٧).
٥٤١		✓		فُليح بن سليمان صدوق كثير الخطأ (٥٤٤٣)، وحديثه هذا صححه البخاري (٩٨٦)، وبمقتضى القواعد التي مشينا عليها هنا يعد هذا الحديث ضعيفاً ولكن لهيبة صحيح البخاري وضعناه في الحسن.
٥٤٤			✓	يحيى بن سليم صدوق سيئ الحفظ (٧٥٦٣)، قال البخاري: (يهم الكثير في حديثه.... روى عن عبيدالله بن عمر أحاديث يهم فيها) ، العلل الكبير (ص٣٩٥). وقال النسائي: (ليس به بأس ، وهو منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر) انظر هك (٣٦٨/٣١) وهو هنا يروي عنه، قال الترمذي: (لا نعرفه إلا من حديث يحيى بن سُليم) وقال البخاري للترمذي: (هذا حديث خطأ) العلل الكبير (ص٩٦).
٥٥٤			✓	قال الترمذي: (وحديث معاذ حديث حسن غريب تفرد به قُتيبة لا نعرف أحداً رواه عن الليث غيره...) وفي المخطوط (ق٤٤/ب) وردت زيادة في آخر "باب الجمع بين الصلاتين" لم ترد في المطبوع وهي قول الترمذي: (وحديث الليث عن يزيد بن أبي حبيب حديث حسن صحيح) وهو الحديث نفسه، إلا أن هذا الحديث أنكره بعض الحفاظ الكبار كالبخاري انظر معرفة علوم الحديث للحاكم (ص١١٩) والنبلاء للذهبي (٢٣/١١ - ٢٤).
٥٨٦			✓	أبو طلال هلال بن أبي هلال القسملي ضعيف (٧٣٤٩).

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٥٨٩			✓	عبدالله بن المثنى الأنصاري صدوق كثير الغلط (٣٥٧١)، وعلي بن زيد بن جُدعان ضعيف (٤٧٣٤).
٥٩٠	✓			صححه البخاري (٧٥١) عن أبي الأحوص به.
٦٠١		✓		بُرد بن سنان صدوق (٦٥٣).
٦١٤			✓	غالب بن نجيح أبو بشر مقبول (٥٣٤٩).
٦١٨		✓		دراج أبو السمح صدوق، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف (١٨٢٤)، وليس هذا منها فإنه يرويه عن ابن حُجيرة.
٦١٩	✓			صححه مسلم (١٢) عن سليمان بن مغيرة به.
٦٤٤			✓	منقطع قال أبو داود في سننه (١٦٠٤): (وسعيد بن المسيب لم يسمع من عَتَّاب شيئاً)، وفي السند محمد بن صالح التمار صدوق يخطئ (٥٩٦١).
٦٤٩			✓	أشعث بن سَوَّار ضعيف (٥٢٤).
٦٥٦		✓		بهز بن حكيم صدوق (٧٧٢)، وأبوه حكيم بن معاوية بن حَيْدَة القُشيري صدوق (١٤٧٨).
٦٦٤			✓	عبدالله بن عيسى الخزاز ضعيف (٣٥٢٤).
٦٧٤			✓	منقطع نقل الترمذي عن البخاري أنه قال في هذا الحديث: (ابن جريج لم يسمع من عمرو بن شعيب) العلل الكبير (ص١٠٨).
٦٩٦		✓		جعفر بن سليمان الضبعي صدوق (٩٤٢).
٧٠٠			✓	قُرة بن عبدالرحمن قال ابن حجر: صدوق له مناكير (٥٥٤١)، والراجح أنه ضعيف انظر هك (٥٨٢/٢٣).
٧٢٠			✓	قال الترمذي : (ولا يصح إسناده) ونقل عن البخاري أنه قال: (لا أراه محفوظاً)، وبين في العلل الكبير (ص١١٥ - ١١٦) سبب إعلاله.
٧٠٥		✓		قيس بن طلق صدوق تقدم في حديث [٤٧٠]، وأما عبدالله بن النعمان فوثقه ابن معين والعجلي وابن حبان انظر هذ (٥٦/٦) .
٧٤١			✓	عبدالرحمن بن إسحاق بن الحارث الكوفي ضعيف (٣٧٩٩)، والنعمان بن سعد قال ابن حجر: مقبول (٧١٥٦) ولم يرو عنه إلا عبدالرحمن بن إسحاق فقط انظر هك (٤٥٠/٢٩) فهو مجهول.
٧٤٢		✓		عاصم بن بهدلة وهو ابن أبي النجود صدوق له أوهام (٣٠٥٤).
٧٤٥	✓			ربيعة بن عمرو الجرشي مختلف في صحبته ووثقه ابن سعد والدارقطني وابن حبان انظر طبقات ابن سعد (٤٣٨/٧) وهذ (٢٦١/٣).
٧٤٧			✓	محمد بن رِفاعة القرظي مقبول (٨٥٧٩)، ولم يرو عنه إلا أبو عاصم النبيل الضحاك بن مخلد، وقال الأزدي: منكر الحديث، الميزان (٥٤٦/٣).

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعف	إيضاحات
٧٧٦			✓	هذا الحديث رجاله ثقات ولكن أعله الإمام أحمد ومعاذ بن معاذ ويحيى بن سعيد الأنصاري وعلي بن المديني والنسائي انظر العلل لأحمد (٣٢٠/١)، تاريخ بغداد (٤٠٩/٥ - ٤١٠)، حقيقة الصيام لابن تيمية (ص٩٣).
٨١٩			✓	خُصيف ضعيف تقدم في حديث [٤١٠].
٨٣٠			✓	عبدالله بن يعقوب المدني مجهول الحال (٣٧٢٠).
٩٠٥		✓		عِلْباء بن أحمر صدوق (٤٦٧٤)، والحسين بن واقد ثقة له أوهام (١٣٥٨).
٩٢١	✓			رجاله كلهم ثقات.
٩٣٥		✓		مزاحم بن أبي مزاحم مولى عمر بن عبدالعزيز قال ابن حجر : مقبول (٦٥٨٢)، وهو أحد الملازمين لعمر بن عبدالعزيز الذين يتردد ذكرهم في سيرة عمر، وقد روى عنه جمع منهم ابن جريج والزهري وميمون بن مهران وذكره ابن حبان في ثقاته (٥١١/٧)، وقال الذهبي في الكاشف (٢٥٤/٢): (ثقة)، ومثله لا ينزل حديثه عن مرتبة الحسن إن شاء الله.
٩٣٩	✓			وقع في المطبوع وكذلك المخطوطة (ق ٧٠/أ): "ابن أم معقل" ، ولكن في تحفة الأشراف (١٠٦/١٣) وفي تهذيب الكمال (٢٧٩/٢٨) "عن ابن أبي معقل"، وهو معقل بن أبي معقل له صحبة كما وضح المزي.
٩٤٥			✓	خُصيف ضعيف تقدم في حديث [٤١٠].
٩٥٦	✓			صححه البخاري (١٥٥٨) ومسلم (١٢٥٠) عن سُليم بن حيان به.
٩٦٣			✓	خلاد بن يزيد الجعفي قال ابن حجر: (صدوق ربما وهم) (١٧٦٧)، ولكنه في التلخيص الحبير (٢٨٧/٢) قال في هذا الحديث : (وفي إسناده خلاد بن يزيد وهو ضعيف وقد تفرد به فيما يقال)، وقال البخاري في تاريخه الكبير (١٨٩/٣): (لا يتابع عليه) يقصد هذا الحديث.
٩٦٩			✓	ثوير بن أبي فاختة ضعيف (٨٦٢).
٩٩٥		✓		عكرمة بن عمار صدوق يغلط وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب (٤٦٧٢) وقال الترمذي (٣٤٤/٤): (ربما يهم في حديث يحيى بن أبي كثير) وليس هذا الحديث من روايته عن يحيى.
١٠٠٣			✓	موسى بن أبي موسى مقبول (٧٠١٥).
١٠١٦		✓		فيه أسامة بن زيد صدوق يهم (٣١٧) وهذا الحديث أعله البخاري فيما نقله الترمذي عنه في كلامه على الحديث.
١٠٢١			✓	عيسى بن سنان لين الحديث (٥٢٩٥) وأبو طلحة سفيان بن عبدالله مقبول (٨١٨٩).
١٠٤٦			✓	الحجاج بن أرطاة صدوق كثير الخطأ والتدليس (١١١٩).

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
١٠٤٧		✓		عثمان بن فرقد صدوق ربما خالف (٤٥١٠).
١٠٥٣			✓	قابوس بن أبي ظبيان فيه لين (٥٤٤٥).
١٠٦٢		✓		عبدربه بن بارق صدوق يخطئ (٣٧٨٣).
١٠٦٤		✓		سعيد بن سنان أبو سنان صدوق له أوهام (٢٣٣٢).
١٠٧١		✓		عبدالرحمن بن إسحاق بن عبدالله صدوق (٣٨٠٠).
١٠٨٠			✓	الحجاج بن أرطاة تقدم، وأبو الشمال مجهول (٨١٦١).
١٠٨٢		✓		معاذ بن هشام صدوق ربما وهم (٦٧٤٢).
١٠٨٥			✓	عبدالله بن هرمز ضعيف (٣٦١٦)، محمد بن عبيد مجهول (٦١٢٣)، سعيد ابن عبيد مجهول (٢٣٦٣).
١٠٨٩			✓	عيسى بن ميمون المدني ضعيف (٥٣٣٥) وقال الترمذي (٣٩٩/٣): (عيسى ابن ميمون الأنصاري يُضعف في الحديث).
١١٥٩		✓		محمد بن علقمة بن وقاص الليثي صدوق له أوهام (٦١٨٨).
١١٦٠		✓		قيس بن طلق تقدم في حديث [٤٧٠].
١١٦١			✓	مُساوِر الحميري مجهول (٦٥٨٧)، وأم مُساور لا يُعرف حالها (٨٧٧٠).
١١٦٥		✓		سليمان بن حبان أبو خالد الأحمر صدوق يخطئ (٢٥٤٧)، الضحاك بن عثمان الحزامي صدوق يهم (٢٩٧٢).
١١٦٨	✓			صححه البخاري (٥٢٢٣) ومسلم (٢٧٦١)، وربما حسنه الترمذي ولم يصححه بسبب الاختلاف على يحيى بن أبي كثير فيه.
١١٧٤		✓		إسماعيل بن عياش يروي هنا عن أهل الشام قال الترمذي (٤٧٧/٣): (ورواية إسماعيل بن عياش عن الشاميين أصلح، وله عن أهل الحجاز وأهل العراق مناكير) وفي المخطوطة (٨٦/أ) بدل "أصلح" ، "صالح".
١١٨٤			✓	عبدالرحمن بن أردك لين الحديث (٣٨٣٦).
١١٨٥م		✓		عمرو بن مسلم الجَنَدي صدوق له أوهام (٥١١٥).
١١٩٨		✓		محمد بن إسحاق صدوق يدلس تقدم في حديث [٩].
١٢١٦			✓	عباد بن ليث الكرابيسي صدوق يخطئ (٣١٤١)، ضعفه أحمد وابن معين والنسائي والعقيلي. انظر تهذيب الكمال (١٥٥/١٤).
١٢٢١	✓			أخرجه مسلم (١٥١٩) عن ابن سيرين به ، والحديث وضح الترمذي سبب غرابته بقوله: (حسن غريب من حديث أيوب).
١٢٢٨	✓			وضح الترمذي سبب الغرابة بقوله: (لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث حماد بن سلمة) يعني باللفظ نفسه فقد رواه عن حميد عن أنس "**أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع العنب حتى يسوَّد، وعن بيع الحب حتى يشتد**"

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				ورواه مالك عن حميد عن أنس "أن رسول الله نهى عن بيـــع الثمـــار حتـــى تزهي" الموطأ (١٣٠٤) والبخاري (١٤٨٨) والمعنى واحد. وحماد بن سلمة يصحح له الترمذي كما سبق في الدراسة.
١٢٦٤			✓	فيه شريك بن عبدالله النخعي صدوق يخطئ كثيراً (٢٧٨٧)، وقيس بن الربيـــع صدوق تغير لما كبر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه (٥٥٧٣).
١٢٧٤	✓			قال الترمذي: (حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث إبراهيم بن حميد عن هشام ابن عروة).
١٢٨٣		✓		فيه حيي بن عبدالله صدوق يهم (١٦٠٥) نقل الترمذي عن البخاري أنه قـــال فيه: (في حديثه نظر) العلل الكبير (ص ١٩٠ - ١٩١).
١٢٨٤			✓	الحجاج بن أرطاة صدوق كثير الخطأ، وفي السند انقطاع ميمون بن أبي شبيب لم يسمع من علي رضي الله عنه انظر التهذيب (٣٨٩/١٠).
١٣٢١		✓		فيه عبدالعزيز بن محمد الدراوردي صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ (٤١١٩)، والترمذي صحح له كثيراً من أحاديثه انظر مثلاً (٩٤٨ ، ٣٨٠٠).
١٣٢٤			✓	فيه خيثمة بن أبي خيثمة البصري لين الحديث (١٧٧٢)، وبلال بـــن الـــرواس مقبول (٧٨٣)، وعبدالأعلى بن عامر الثعلبي ضعيف، انظر هك (٣٥٤/١٦).
١٣٢٥			✓	فيه الفضيل بن سليمان النميري صدوق له خطأ كثير (٥٤٢٧).
١٣٢٦	✓			قال الترمذي: (لا نعرفه من حديث سفيان الثوري عـــن يحيـــى بـــن ســـعيد الأنصاري إلا من حديث عبدالرزاق عن معمر عن سفيان الثوري).
١٣٢٩				انظر حديث [٤٧٧].
١٣٣٥			✓	داود بن يزيد الزعافري ضعيف (١٨١٨).
١٣٤٣		✓		فيه عبدالعزيز بن محمد الدراوردي تقدم، وكذلك سهيل بن أبي صـــالح تقـــدم وكلاهما يصحح لهما الترمذي.
١٣٥٤			✓	فيه عبدالله بن أبي صالح السمان لين الحديث (٣٣٩٠)، قـــال الـــترمذي: (لا نعرفه إلا من حديث هشيم عن عبدالله بن أبي صالح).
١٣٦٢			✓	فيه أشعث بن سوار تقدم في حديث [٦٤٩].
١٣٦٦			✓	شريك بن عبدالله النخعي تقدم، قال الترمذي (٦٦/١): (كثير الغلط) وهذا يعني أنه ليس ممن خف ضبطه بل هو أدنى من ذلك عنده.
١٣٦٩		✓		فيه عبدالملك بن أبي سليمان قال الترمذي: (هو ثقة مأمون عند أهل الحديـــث، لا نعلم أحداً تكلم فيه غير شعبة من أجل هذا ا لحديث). وقال في التقريب (٤١٨٤) (صدوق له أوهام).
١٣٧٨			✓	عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي ثقة تغير قبل موتـــه بثـــلاث ســـنين (٤٢٦١)

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				وذكر الترمذي أن بعضهم روى الحديث مرسلاً.
١٣٨٠			✓	فيه محمد بن يحيى بن قيس المأربي لين الحديث (٦٣٩٣)، وسُمي بن قيس مجهول (٢٦٣٤)، وثمامة بن شراحيل مقبول (٨٥١).
١٣٨٧		✓		محمد بن راشد المكحولي صدوق يهم (٥٨٧٥)، سليمان بن موسى الأشدق صدوق في حديثه بعض لين وخولط قبل موته بقليل (٢٦١٦).
١٤١٤	✓			من رواية الحسن عن سمرة وقد صحح الترمذي سماعه منه انظر الجامع (٥٣٨/٣ - ٥٣٩) ولهذا صححته هنا ولم أضعفه للانقطاع.
١٤٢٣			✓	من رواية الحسن عن علي رضي الله عنه قال الترمذي (قد كان الحسن في زمان علي وقد أدركه ولكنا لا نعرف له سماعاً منه).
١٤٣٧			✓	فيه شريك بن عبدالله تقدم وصف الترمذي له بأنه كثير الغلط.
١٤٤٧			✓	فيه الحجاج بن أرطاة تقدم في حديث (١٢٨٤).
١٤٥٧			✓	فيه القاسم بن عبدالواحد المكي مقبول (٥٤٧).
١٤٧٨			✓	من رواية عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير.
١٤٨٠		✓		عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار صدوق يخطئ (٣٩١٣) والترمذي صحح له بعض حديثه (٢٣٦٤).
١٤٨٥			✓	محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى صدوق سيء الحفظ جداً (٦٠٨١) نص الترمذي على أنه لا يحتج بما ينفرد به وأن أحمد والبخاري ضعفاه. انظر الجامع (١٩٩/٢)، (٧٤٦/٥)، ومثل هذا لا يُقال إن الترمذي يراه حسناً لذاته !؟
١٤٩٣			✓	أبو المثنى سليمان بن يزيد الكلبي ضعيف (٨٣٤٠)، وليس له عند الترمذي غير هذا الحديث الواحد فقط.
١٥٠١م		✓		هو الحديث السابق نفسه [٩٠٥].
١٥١٨			✓	أبو رملة لا يُعرف (٣١١٣) قال الترمذي: (ولا نعرف هذا الحديث إلا من هذا الوجه من حديث ابن عون)، وهو يرويه عن أبي رملة ومثل هذا الحديث لا يقال فيه حسن لذاته.
١٥٤٩			✓	عبدالملك بن نوفل بن مساحق مقبول (٤٢٢٦) وابن عصام المزني لا يُعرف ومثله لا يقال فيه حسن لذاته.
١٥٥٥		✓		قال الترمذي: (هذا حديث حسن غريب لا يُسنده كبير أحد غير جرير بن حازم وإنما روي هذا الحديث عن الزهري عن النبي **صلى الله عليه وسلم** مرسلاً، وقد رواه حيَّان بن علي العَنَزي عن عُقيل عن الزهري عن عُبيدالله بن عبدالله عن ابن عباس عن النبي **صلى الله عليه وسلم** ، ورواه الليث بن سعد عن عُقيل عن الزهري عن النبي **صلى الله عليه وسلم** مرسلاً) وحيان بن علي

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعف	إيضاحات
				ضعيف (١٠٧٦) وخالفه الليث بن سعد فرواه مرسلاً والمحفوظ من رواية الثقات الأثبات من أصحاب الزهري في هذا الحديث الإرسال وجرير بن حازم له أوهام إذا حدث من حفظه كما قال في التقريب (٩١١) وقال ابن حبان في ثقاته (١٤٤/٦): (وكان يخطئ لأن أكثر ما كان يحدث من حفظه) وعُرف هنا أنه أخطأ في هذا الحديث لما خالفه الآخرون ، قال أبوداود في سننه (٣٦/٣): (والصحيح أنه مرسل)، وقال البيهقي في الكبرى (١٥٦/٩): (تفرد به جرير ابن حازم موصولاً ، ورواه عثمان بن عمر عن يونس عن عقيل عن الزهري عن النبي **صلى الله عليه وسلم** منقطعاً، قال أبو داود: أسنده جرير بن حازم وهو خطأ). وقال أبو حاتم كما في العلل لابنه (٣٤٧/١): (مرسل أشبه لا يحتمل هذا الكلام يكون كلام النبي **صلى الله عليه وسلم**) والحديث صححه ابن خزيمة (٢٥٣٨) وابن حبان (١٧/١١) وابن القطان في بيان الوهم (٤٨٤/٣). والظاهر أن الترمذي لم يضعفه بسبب ذلك فلذا جعلناه في خانة الحسن لذاته هنا .
١٥٥٨	✓			صححه مسلم (١٨١٧) عن مالك بن أنس به.
١٥٦١	✓			فيه عبدالرحمن بن أبي الزناد يرى الترمذي أنه ثقة حافظ كما في الجامع (٢٣٤/٤) وزيادة "حافظ" من المخطوطة (١٢٣/أ) وقد صحح تفرداته انظر (١٧٥٥، ٢٨٤٦، ٣١٩٤) وصحح له عدة أحاديث أخرى (١٤٩، ٦٧٧، ٢٧١٥، ٣٣٨٨، ٣٤٢٣).
١٥٦٦م				الحديث نفسه تقدم برقم (١٢٨٣).
١٥٦٧	✓			قال: (حسن غريب من حديث الثوري، لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي زائدة...).
١٥٧٦			✓	ثوير بن أبي فاختة ضعيف وقد تقدم ح [٩٦٩].
١٥٧٨		✓		بكار بن عبدالعزيز صدوق يهم (٧٣٥) قال الترمذي هنا: (لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث بكار ... وبكار بن عبدالعزيز مقارب الحديث)، فهذا حديث حسن لذاته أو تنطبق عليه مواصفات الحسن لذاته وحكم عليه الترمذي بأنه "حسن غريب".
١٥٧٩		✓		كثير بن زيد الأسلمي صدوق يخطئ (٥٦١١) والوليد بن رباح صدوق (٧٤٢٢) ونقل الترمذي أن البخاري صحح الحديث. انظر العلل الكبير (ص٢٦١).
١٦٠٨		✓		محمد بن عمرو بن علقمة صدوق له أوهام (٦١٨٨) ونقل الترمذي أن يحيى ابن سعيد القطان تكلم فيه وروى عنه الجامع (٧٤٤/٥).

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
١٦٣٩			✓	شعيب بن رُزيق أبو شيبة صدوق يخطئ (٢٨٠١)، عطاء بن أبي مسلم الخراساني صدوق يهم كثيراً ويرسل ويدلس (٤٦٠٠) وهو يروي هنا عن ابن عباس ولم يسمع منه. هك (١٠٧/٢٠).
١٦٤٤			✓	أبو يزيد الخولاني مجهول (٨٤٤٩).
١٦٤٩		✓		سليمان بن حيان أبو خالد الأحمر صدوق يخطئ (٢٥٤٧).
١٦٥٢			✓	عبدالله بن لهيعة قال الترمذي (١٦/١): (ضعيف عند أهل الحديث) ووصفه بكثرة الخطأ (٧٤٦/٥)، وقال هنا: (حسن غريب من هذا الوجه ويروى هذا الحديث من غير وجه عن ابن عباس عن النبي **صلى الله عليه وسلم**) فهو في حقيقته حسن تعددت طرقه، وغرابته من هذا الوجه فقط، ولو قرأنا الجملة هكذا: (هذا حديث حسن) ثم نقف (غريب من هذا الوجه) لتغير فهمنا لمصطلح حسن غريب.
١٦٥٣	✓			صححه مسلم (١٩٠٩) وقال الترمذي: (لا نعرفه إلا من حديث عبدالرحمن بن شريح) ومن طريقه أخرجه مسلم.
١٦٥٩		✓		صححه مسلم (١٩٠٢) وقال الترمذي: (لا نعرفه إلا من حديث جعفر بن سليمان الضبعي) ومن طريقه أخرجه مسلم، وانظر الكلام حول الضبعي في ح[٦٩٦] المتقدم.
١٦٦٧			✓	الحارث مولى عثمان أبو صالح مقبول (٨١٧٤).
١٦٦٩		✓		الوليد بن جميل الفلسطيني صدوق يخطئ (٧٤١٩) ونقل الترمذي في العلل الكبير (ص٢٧٠)عن البخاري أنه قال فيه: (مقارب الحديث).
١٦٨٠			✓	إسحاق بن إبراهيم أبو يعقوب الثقفي فيه ضعف (٣٣٦) ، ويونس بن عبيد مولى محمد بن القاسم مقبول (٧٩١٠).
١٦٩٠			✓	هود بن عبدالله بن سعد مقبول (٧٣٢٦).
١٦٩١			✓	جرير بن حازم ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف وله أوهام إذا حدث من حفظه (٩١١) وهو هنا يروي عن قتادة ولكن ذكر الترمذي أن هماماً تابعه ثم ذكر أن بعضهم روى الحديث عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن مرسلاً، ولم يروه كجرير وهمام عن قتادة عن أنس .
١٦٩٢		✓		يونس بن بكير صدوق يخطئ (٧٩٠٠) ومحمد بن إسحاق بن يسار صدوق يدلس (٥٧٢٥) قال الترمذي : (لا نعرفه إلا من حديث محمد بن إسحاق).
١٦٩٥		✓		عيسى بن علي بن عبدالله بن عباس صدوق (٥٣١٢)، قال الترمذي : (لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث شيبان).
١٧٠٤		✓		الأحوص بن الجَوَّاب صدوق ربما وهم (٢٨٩)، يونس بن أبي إسحاق السبيعي صدوق يهم قليلاً (٧٨٩٩).

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعف	إيضاحات
١٧٣٦			✓	يحيى بن محمد الجاري المدني صدوق يخطئ (٧٦٣٨)، عبدالعزيز بن محمد الدراوردي صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ. قال النسائي حديثه عن عبيدالله العمري منكر (٤١١٩)، وهو هنا يروي عنه.
١٧٦٢		✓		عبدالمؤمن بن خالد لا بأس به (٤٢٣٦) قال الترمذي: (إنما نعرفه من حديث عبدالمؤمن بن خالد تفرد به).
١٧٦٥			✓	معاذ بن هشام الدستوائي صدوق ربما وهم (٦٧٤٢)، شهر بن حوشب صدوق كثير الإرسال والأوهام (٢٨٣٠).
١٧٦٩	✓			الحسن بن عياش قال في التقريب (١٢٧٤) صدوق ، ولكن النقاد على توثيقه إلا عثمان بن سعيد الدارمي قال: ليس في الحديث بذاك وهو من أهل الصدق والأمانة. انظر هك (٢٩٢/٦)، وفي السند عن الشعبي قال، قال المغيرة بن شعبة وقد ثبت سماعه منه في صحيح مسلم (١٨٩) والترمذي (٣١٩٨) فلا انقطاع.
١٧٨٨		✓		معاذ بن هشام صدوق ربما وهم (٦٧٤٢)، وهو يروي الحديث عن أبيه عن يونس الإسكافي عن قتادة عن أنس مرفوعاً، وروى الترمذي هذا الحديث عن عبدالوارث عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة به وقال: (حسن صحيح غريب من حديث سعيد بن أبي عروبة) (٢٣٦٣) فالمتن عند الترمذي محفوظ عن قتادة عن أنس ولكن حكم على سند معاذ بن هشام بأنه حسن غريب، ثم حكم على رواية سعيد بن أبي عروبة بأنها صحيحة، ولعل مثل هذا المثال يفسر لنا قول الترمذي: (حسن صحيح) في قول البعض أي روي بإسناد حسن وإسناد صحيح فيعني بعض الطرق إلى ملتقى الإسناد كقتادة تروى بسند حسن وبعضها يروى بسند صحيح ولا يلزم أن هناك سنداً حسناً مستقلاً بأكمله وآخر صحيحاً. وإذا قال: "حسن صحيح غريب" أي باعتبار جزئية إسنادية، وليس أصل الحديث ومتنه أي يكون غريباً عن سعيد بن أبي عروبة ولكنه عن قتادة محفوظ، فالغرابة هنا عن سعيد أو عن يونس الإسكافي لقلة مروياته وليس الغرابة في كل الإسناد، فالحديث يروى من غير وجه عن قتادة.
١٨٠١	✓			صححه مسلم (٢٠٣٥)، وفي السند سهيل بن أبي صالح ولكن الترمذي يصحح له انظر ح [٧٤٧] المتقدم، وفي المطبوع من جامع الترمذي (٢٥٨/٤) هنا: (سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هذا حديث عبدالعزيز بن المختار لا يُعرف إلا من حديثه) وهذا النص ليس في المخطوطة (١٢٥/ب) ولكنه في العلل الكبير (ص٣٠٠ - ٣٠١) ومنه صوبت عبارة "عبدالعزيز من المختلف" الموجودة في المطبوع والصواب كما أثبته: "ابن المختار".
١٨١٥	✓			صححه مسلم (٢٠٤٦) واشترك مع الترمذي في روايته عن شيخهما عبدالله

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعف	إيضاحات
				ابن عبدالرحمن الدارمي، والعجيب أن الترمذي قال في حديث آخـــر بالسـند نفسه هنا (حسن صحيح غريب) (١٨٤٠).
١٨١٩	✓			صححه مسلم (٢٠٦٣) عن مالك بن أنس به.
١٨٢٤		✓		محمد بن إسحاق صدوق وقد تقدم. وقد روى هذا الحديث عن ابن أبي نجيـح عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً، وقال الترمذي : (وروى الثوري عن ابـن أبي نجيح عن مجاهد عن النبي **صلى الله عليه وسلم** مرســلاً) ولا شـك أن الثوري أوثق وأثبت، فالغرابة هنا أن ابن إسحاق روى الحديث متصلاً وخـالف الثوري، وتتمة كلام الترمذي يفهم منه أن الغرابة هنا ليست للتقوية والمدح.
١٨٤١			✓	فيه أبو حمزة الثمالي ثابت بن أبي صفية ضعيـف (٨١٨)، والشـعبي كثـير الإرسال ولا يعرف هل لقي أم هانئ أم لا؟ قال الترمذي فـي العلـل الكبـير (ص٣٠٥): (سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: لا أعرف للشعبي سماعاً مـن أم هانئ قلت له: أبو حمزة الثمالي كيف هو؟ قال: أحمد بن حنبل يتكلم فيـه، وهو عندي مقارب الحديث ليس له كبير حديث) وفي المطبوع من الجامع نحو هذا النص ولكنه ليس في المخطوطة (ق١٢٧/أ)، فلذا نقلته من العلل الكبير.
١٨٤٣		✓		معاوية بن هشام القصار صدوق له أوهام (٦٧٧١)، قال الـترمذي : (ورواه بعضهم عن هشام بن عروة، عن أبيه عن النبي **صلى الله عليه وسلم** مرسـلاً ولم يذكر فيه عن عائشة، وقد روى يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة هذا الحديث).
١٨٦٠			✓	محمد بن جعفر المدائني صدوق فيه لين (٥٧٨٨)، قال الترمذي : (لا نعرفـه من حديث الأعمش إلا من هذا الوجه).
١٨٦٥		✓		داود بن بكر بن أبي الفُرات صدوق (١٧٧٧)، قال الترمذي: (حسن غريـب من حديث جابر).
١٨٧١	✓			صححه مسلم (٢٠٠٥) بسند الترمذي نفسه من مبتداه إلى منتهاه، وفي السـند خيرة مولاة أم سلمة وهي أم الحسن البصري وهو الراوي عنها هنا، قال ابـن حجر فيها: مقبولة (٨٥٧٨)، وتصحيح مسلم لها من التوثيق العملي.
١٨٨١			✓	أبو مسلم الجذمي مقبول (٨٣٦٦).
١٩١٤	✓			صححه مسلم (٢٦٣١) عن محمد بن عبدالعزيز الراسبي به، ولكنه في سـند الترمذي عن أبي بكر بن عبيدالله بن أنس بن مالك وقال الترمذي (والصحيـح هو عبيد الله بن أبي بكر بن أنس) وهو كذلك في صحيح مسلم.
١٩٢٧		✓		هشام بن سعد المدني صدوق له أوهام (٧٢٩٤).
١٩٤٠			✓	لؤلؤة مولاة الأنصار مقبولة (٨٦٧٧).
١٩٤٣	✓			قال الترمذي: (وقد روي هذا الحديث عن مجاهد عن عائشة وأبي هريرة عـن

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				النبي صلى الله عليه وسلم) ولعله لهذا لم يصححه.
١٩٤٤		✓		شرحبيل بن شَريك المعافري صدوق (٢٧٦٧).
١٩٤٩		✓		أبو هاني حميد بن هاني الخولاني لا بأس به (١٥٦٢)، وفي السند رشدين بن سعيد، ولكن الترمذي ذكر أن عبدالله بن وهب تابعه وأسند متابعته.
١٩٥٦			✓	مرشد بن عبدالله الزِّمَّاني مقبول (٦٥٤٦) ولم يرو عنه إلا ابنه مالك فقط. انظر هك (٣٥٦/٢٧).
١٩٦٣			✓	فرقد بن يعقوب السَّبخي صدوق، لكنه لين الحديث كثير الخطأ (٥٣٨٤)، وقد أخرج له الترمذي غير هذا الحديث ثلاثة أخرى، حكم عليها بقوله: (غريب) (٩٦٢، ١٩٤١، ١٩٤٦) وكثيراً ما يطلق هذا الاصطلاح على ما يضعفه، فقد قال عقب حديث (١٩٤٦): (هذا حديث غريب وقد تكلم أيوب السختياني وغير واحد في فرقدٍ السبخي من قبل حفظه) مع العلم أن الأحاديث (١٩٤١، ١٩٤٦، ١٩٦٣) جميعها من رواية فرقد عن مُرة الطيب عن أبي بكر، فحكم على الأول والثاني بالغرابة وقال في الثالث : (حسن غريب) واستبعد أن يكون أراد بذلك الحسن لذاته وإلا لحكم على الأحاديث الأخرى لفرقد بنفس الحكم ولكن لعله لوجود عدد من الشواهد في الباب للحديث (١٩٦٣) حسنه !!.
١٩٧٢			✓	عبدالرحيم بن هاني ضعيف كذبه الدارقطني (٤٠٦٠)، وفي المطبوع من الجامع: (حسن جيد غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، تفرد به عبدالرحيم بن هارون) وليس في المخطوطة (١٣٣/ب) لفظة "جيد"
١٩٧٤		✓		معمر بن راشد البصري ثقة ثبت، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام شيئاً (٦٨٠٩)، وهنا يروي عن ثابت، وقد صحح الترمذي غالب أحاديثه عن ثابت كما في (٥١٨، ١٦٠١، ١٧٤٥، ٢٤٣٥، ٣٨٩٤) وجميع هذه الأحاديث من رواية عبدالرزاق عن معمر عن ثابت عن أنس رضي الله عنه كما هو سند الحديث هنا الذي قال فيه: (لا نعرفه إلا من حديث عبدالرزاق).
١٩٧٧		✓		محمد بن سابق البزاز صدوق (٥٨٩٧) قال الترمذي: (وقد روي عن عبدالله من غير هذا الوجه).
١٩٨٦			✓	عثمان بن عمير أبو اليقظان البجلي ضعيف، واختلط، وكان يدلس (٤٥٠٧)، وسأل الترمذي البخاري عنه فقال له: (شعبة يتكلم فيه ولكن نحن نروي عنه) انظر العلل الكبير (ص٣٩١) وقد حكم الترمذي على حديثين من روايته (٣٨٠١، ٣٨١٢) بالحُسن، ووضح سبب الغرابة في الحديث الذي نحن بصدده هنا فقال: (لا نعرفه إلا من حديث سفيان الثوري)، فحديث أبي اليقظان عنده حسن هذا هو حكمه عليه وأما إضافة "غريب" فهي لفظة اصطلاحية ليس له

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعف	إيضاحات
				تأثير في تحسين الحديث بحيث يكون لفظ "الحسن" مختلف من حيث مدلول الحكم عن لفظ "حسن غريب" فالغرابة عند إضافتها مع الحسن أو الصحة بمثابة مصطلح فني إن جاز التعبير يستفاد منه موضع التفرد ولكنه لا يدل على معنى للحكم مغاير.
٢٠٠٠			✓	عمر بن راشد اليمامي ضعيف (٤٨٩٤).
٢٠٠١	✓			علي بن عيسى البغدادي شيخ الترمذي قال ابن حجر فيه: مقبول (٤٧٨٠)، ولكن روى عنه جمع من المحدثين غير الترمذي منهم ابن خزيمة والحسين بن إسماعيل المحاملي وابن أبي الدنيا وغيرهم وذكره ابن حبان في ثقاته وقال الخطيب البغدادي : ما علمت من حاله إلا خيراً انظر هك (٨٨/٢١)، ولم ينفرد بهذا فقد تابعه العباس بن محمد الدوري عند الحاكم (١٨٤/٤) وصححه.
٢٠٠٧			✓	أبو هشام الرفاعي محمد بن يزيد ليس بالقوي (٦٤٠٢)، قال البخاري : (رأيتهم مجتمعين على ضعفه) تاريخ بغداد (٣٧٧/٣) وقال الترمذي عن البخاري: (رأيته يضعف أبا هشام الرفاعي، ورأيت عبدالله بن عبدالرحمن يُكثر الرواية عن أبي هشام) العلل الكبير (ص١٧٢) وأخرج له عدداً من الأحاديث وصحح بعضها: (١٩٩٨، ٢٠١٧، ٣٨٧٥) وهو في روايته عنه يخالف البخاري ويختار مذهب الدارمي.
٢٠١٠			✓	عبدالله بن عمران الطلحي مقبول (٣٥١٢).
٢٠١٨		✓		المبارك بن فَضَالة صدوق يدلس ويسوي (٦٤٦٤) وهنا صرح بالتحديث.
٢٠١٩		✓		كثير بن زيد صدوق يخطئ (٥٦١١).
٢٠٢١			✓	سهل بن معاذ بن أنس الجهني قال ابن حجر: لا بأس به إلا في روايات زبَّان عنه (٢٦٦٧)، ولكن ضعفه ابن معين وكذلك ابن حبان قال: (منكر الحديث جداً) وذكره في الثقات ، قال: (لا يعتبر حديثه ما كان من رواية زبان بن فائد عنه) ومفهوم هذا أن رواية غير زبان عنه يعتبر بها، ولفظ الاعتبار لا يفيد التوثيق، وإنما وثقه العجلي انظر هذ (٢٥٨/٤)، وعبدالرحيم بن ميمون أبو مرحوم ضعفه ابن معين وأبو حاتم الرازي، وقال النسائي: أرجو أنه لا بأس به وذكر ابن حبان في الثقات ، والمضعفان أقدم وأعلم انظر هذ (٣٠٨/٦).
٢٠٢٧	✓			سنده كلهم ثقات.
٢٠٣٠	✓			صححه البخاري (٢٤٤٧) ومسلم (٢٥٧٩) عن الماجشون به.
٢٠٣٣			✓	من رواية دراج أبي السمح عن أبي الهيثم وهي ضعيفة (١٨٢٤).
٢٠٣٤			✓	من رواية إسماعيل بن عياش الشامي عن غير أهل بلده وهي ضعيفة (٤٧٣).
٢٠٣٦		✓		عُمارة بن غَزِيَة لا بأس به (٤٨٥٨).

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعف	إيضاحات
٢٠٣٧		✓		فليح بن سليمان صدوق كثير الخطأ (٥٤٤٣) ولكن الترمذي قال في هذا الحديث وقد أخرجه من طريق آخر عن فليح (جيد غريب)، وقد صحح أحاديث لفُليح (٢٦٠، ٢٧٠، ٥٠٣، ٢٥٥٦).
٢٠٤٠			✓	بكر بن يونس بن بكير ضعيف (٧٥٤).
٢٠٥٠	✓			سند الحديث كلهم ثقات فيزيد بن زُريع يرويه عن الزهري عن أنس ولكن رجح أبو حاتم الرازي أن معمراً أخطأ هنا والصواب ما رواه غيره عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل مرسلاً انظر العلل للرازي (٢٦١/٢). واستغربه الترمذي بسبب تفرد يزيد بن زريع بروايته بالصورة السابقة ، انظر صحيح ابن حبان (٤٤٥/١٣)، وقد رواه عبدالرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل على الصواب ، مصنف عبدالرزاق (٤٠٧/١٠). وقد رأيت الترمذي في حديث آخر اختلف فيه يزيد بن زريع وعبدالرزاق عن معمر فرجح رواية عبدالرزاق، انظر جامع الترمذي (٣٢٧).
٢٠٥١	✓			سنده كلهم ثقات.
٢٠٥٢			✓	عبدالرحمن بن إسحاق بن الحارث ضعيف تقدم في حديث رقم [٧٤١] وقد ضعفه الترمذي نفسه، وعبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود مختلف في سماعه من أبيه، انظر هك (٢٣٩/١٧-٢٤١).
٢٠٥٣			✓	عباد بن منصور الناجي قال ابن حجر: صدوق رمي بالقدر وكان يدلس وتغير بأخرة (٣١٤٢)، وقال البخاري صدوق كما في العلل الكبير (ص٢٨٨)، ولكن كبار النقاد كيحيى القطان وابن معين وأحمد وأبي زرعة وأبي حاتم وأبي داود وغيرهم يضعفونه، ويذهب يحيى بن سعيد القطان وأبو حاتم الرازي وابن حبان إلى أنه يدلس عن عكرمة بإسقاط إبراهيم بن أبي يحيى وهو متروك انظر هك (١٥٩/١٤) وهذ (١٠٥/٥)، وهو هنا يروي عن عكرمة ولكن بالتصريح بسماعه منه ولكن هذا محل نظر لأن يحيى القطان سأله سمعتَ "**ما مررتُ بملأ من الملائكة؟**" فقال: حدثني ابن أبي يحيى عن داود بن معين عن عكرمة عن ابن عباس انظر الضعفاء للعقيلي (١٣٦/٣)، وهذا جزء من الحديث الذي نحن بصدد الكلام عليه. والترمذي قال في حديث عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس برقم (٧٤١) حسن غريب وكذلك هنا (٢٠٥٣) ولكن قال في حديث رقم (١٧٥٧) وحديث رقم (٢٠٤٨) حسن لا نعرفه إلا من حديث عباد، مما يدل على أن حسن غريب يمائل ما يقول فيه (حسن) لا نعرفه إلا من حديث فلان.
٢٠٥٨			✓	القاسم بن مالك المزني صدوق فيه لين (٥٤٨٧)، والجريري اختلط في آخر عمره ولا يدرى هل سمع منه القاسم قبل الاختلاط أم لا؟

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٢٠٦٦		✓		سعيد بن عامر الضبعي ثقة صالح، وقال أبو حاتم: ربما وهم (٢٣٣٨)، وقال البخاري: كثير الغلط كما نقل الترمذي في العلل الكبير (ص١٠٤)، وقال الترمذي هنا: (ولا نعرفه إلا من حديث سعيد بن عامر عن محمد بن عمرو).
٢٠٨٣			✓	يزيد بن عبدالرحمن الدالاني أبو خالد صدوق يخطئ كثيراً وكان يدلس (٨٠٧٢)، ونقل الترمذي عن البخاري أنه صدوق وإنما يهم في الشيء انظر العلل الكبير (ص٤٥)، والمنهال بن عمرو صدوق ربما وهم (٦٩١٨) وقد اختلف عليه في هذا الحديث انظر عمل اليوم والليلة للنسائي (ص٥٦٨-٥٧٠).
٢١١٥			✓	عمر بن رؤبة التغلبي وثّقه دُحيم وابن حبان ، وقال البخاري: فيه نظر، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال ابن عدي أنكروا أحاديثه عن عبدالواحد النصري، هك (٣٤٤/٢١)، وهذا الحديث من روايته عن عبدالواحد النصري.
٢١١٧			✓	شهر بن حوشب ، صدوق كثير الإرسال والأوهام (٢٨٣٠).
٢١٣٤	✓			كل رجاله ثقات
٢١٣٩			✓	أبو مودود فِضة البصري فيه لين (٥٤٢٥).
٢١٤٦			✓	مَطر بن عُكامِس ذهب أحمد بن حنبل وابن معين وأبو حاتم الرازي إلى أنه ليس صحابياً كما في المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٥٨) وكذلك البرديجي كما في هذ (١٧٠/١٠) ولم يرو عنه إلا أبو إسحاق السبيعي انظر الإصابة (٤٢٣/٣).
٢١٤٩			✓	القاسم بن حبيب لين (٥٤٥٣)، وعَلِيُّ بن نِزَارٍ ضعيف (٤٨٠٦)، نزار بن حيان ضعيف (٧١٠٤).
٢١٥٠		✓		عمران بن داور أبو العوام القطان صدوق يهم (٥١٥٤)، وقد صحح له الترمذي بعض أحاديثه: (١٥٣٦، ١٥٧٧، ٢٥٣٦).
٢١٦٠	✓			عبدالله بن السائب بن يزيد لم يرو عنه إلا ابن أبي ذئب ولكن وثّقه ابن سعد والنسائي وابن حبان هك (٥٥٦/١٤).
٢١٦٣		✓		حماد بن سلمة ثقة (١٤٩٩)، ولكن ذكر الإمام مسلم اجتماع علماء الحديث على أنه أثبت الناس في ثابت البناني، وإذا حدث عن غيره يُخطئ، التمييز (ص٢١٨) وشرح علل الترمذي (٦٢١/٢-٦٢٣) وهو هنا يروي عن أبي الزبير وقد صرح أبو الزبير بالسماع في رواية ابن جريج عنه عند ابن حبان في صحيحه (٢٧٢/١٣).
٢١٦٤			✓	معدي بن سليمان ضعيف (٦٧٨٨)، وقد سأل الترمذي البخاري عنه فقال له: (هو بصري منكر الحديث ذاهب) العلل الكبير (ص٣٩٦)، فلا يقال في مثل هذا حسن لذاته أو أن الترمذي أراد به الحسن لذاته، قال أبو زرعة: (واهي

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				الحديث يحدث عن ابن عجلان بمناكير) الجرح والتعديل (٤٣٨/٨)، وهو هنا يحدث عن ابن عجلان.
٢١٧١	✓			رواه ابن عيينة عن محمد بن سوقة عن نافع بن جبير عن أم سلمة، وأخرجه البخاري في صحيحه (٢١١٨) عن إسماعيل بن زكريا عن محمد بن سوقة عن نافع بن جبير عن عائشة .
٢١٧٤			✓	فيه عطية بن سعد العوفي انظر حديث رقم (٤٧٧) المتقدم.
٢٢٠٣			✓	عديسة بنت أُهبان بن صيعي مقبولة (٨٦٤٠).
٢٢٠٤		✓		عبدالرحمن بن ثروان صدوق ربما خالف (٣٨٢٣).
٢٢٠٨	✓			صححه مسلم (١٠١٣) بنفس سند الترمذي.
٢٢٢٠			✓	فيه شريك بن عبدالله النخعي صدوق يخطئ كثيراً قال الترمذي (٦٦/١): (كثير الغلط والوهم)، وهذا الحديث قال الترمذي فيه: (حسن غريب من حديث ابن عمر لا نعرفه إلا من حديث شريك).
٢٢٢٤			✓	زياد بن كسيب العدوي مقبول (٢٠٩٥)، وسعد بن أوس العدوي صدوق له أغاليط (٢٢٣١).
٢٢٢٨	✓			صححه مسلم (٢٩١١) بنفس سند الترمذي.
٢٢٣٤			✓	عبدالله بن سراقة الأزدي وثّقه العجلي وقال البخاري لا يعرف له سماع من أبي عبيدة (٣٣٤٣) وهو يروي هنا عنه، والراجح في شأنه كما قال الذهبي في ديوان الضعفاء (ص٢١٦): (لا يُعرف) ولم يرو عنه إلا عبدالله بن شقيق العقيلي وللمزيد انظر كتابي موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع (ص٢٢٤ - ٢٢٨).
٢٢٣٧	✓			قال الترمذي : (وقد رواه عبدالله بن شوذب وغير واحد عن أبي التياح ولا نعرفه إلا من حديث أبي التياح).
٢٢٤٨			✓	علي بن زيد بن جدعان ضعيف (٤٧٣٤).
٢٢٥٤			✓	علي بن زيد بن جدعان ضعيف (٤٧٣٤).
٢٢٥٦			✓	فيه أبو موسى مجهول ووهم من قال إنه إسرائيل بن موسى (٨٤٠٤) وانظر هذ (٢٥٢/١٢).
٢٢٩٧			✓	أُبي بن عباس بن سهل بن سعد ضعيف (٢٨١).
٢٣٠٦			✓	محرر بن هارون متروك (٦٤٩٩).
٢٣٠٨			✓	عبدالله بن بَحير وثّقه ابن معين واضطرب فيه كلام ابن حبان (٣٢٢٢)، قال الذهبي في الكاشف (٦٦/٢): (وثق وليس بذاك) وقال في المغني (٣٣٣/١)، (له مناكير)، وقال في ديوان الضعفاء (ص٢١٢): (منكر الحديث بمرة)

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				وللمزيد ينظر الميزان (٣٩٥/٢) وهذ (١٥٤/٥).
٢٣١٢			✓	إبراهيم بن مهاجر البجلي صدوق لين الحفظ (٢٥٤) وذكر الترمذي أن هذا الحديث يروى عن أبي ذر موقوفاً انظر المخطوطة (ف ١٥٢/ب).
٢٣١٤		✓		محمد بن إسحاق بن يسار صدوق يدلس (٥٧٢٥) وقد صرح هنا بالسماع.
٢٣٢٢			✓	عبدالله بن ضمرة وثّقه العجلي (٣٣٩٦)، عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان صدوق يخطئ وتغير بأخرة (٣٨٢٠) واختلف النقاد فيه فذهب بعضهم إلى أنه لا بأس به وهذا رأي ابن المديني والعجلي وأبي زرعة ويعقوب بن شيبة وآخرين، وذهب بعضهم إلى أنه ضعيف وهذا رأي أحمد بن حنبل وابن معين في رواية الأكثيرن عنه، والنسائي وابن خِراش وابن عدي، ووثّقه دُحيم وأبو حاتم الرازي وابن حبان، ونص أبو حاتم على أنه تغير عقله آخر حياته انظر هك (١٤/١٧-١٨)، ولا ندري هل سُمع هذا الحديث قبل التغير أم بعد؟، وفي السند أيضاً عطاء بن قرة ذكره ابن حبان في ثقاته وقال ابن المديني: شلمي لا أعرفه هك (١٠١/٢٠).
٢٣٢٩		✓		زيد بن حُباب صدوق يخطئ في حديث الثوري(٢١٢٤) وليس يروي هنا عنه، ومعاوية بن صالح بن حُدير الحضرمي صدوق له أوهام (٦٧٦٢).
٢٣٣١		✓		كامل بن العلاء التميمي صدوق يخطئ (٥٦٠٤).
٢٣٤٦			✓	سلمة بن عبيد الله بن محصن الخطمي مجهول (٢٤٩٩)، ويقال سلمة بن عبدالله.
٢٣٥٠			✓	روح بن أسلم الباهلي ضعيف (١٩٦٠).
٢٣٥١			✓	عطية بن سعد العوفي صدوق يخطئ كثيراً (٤٦١٦).
٢٣٦٩	✓			عبدالملك بن عمير ثقة تغير حفظه وربما دلس (٤٢٠٠)، والظاهر أن الراوي عنه هنا وهو شيبان بن عبدالرحمن التميمي سمع منه قبل الاختلاط لما يلي: قال أحمد بن حنبل: شيبان ثبت في كل المشايخ، وقال الدارمي لابن معين : فشيبان ما حاله في الأعمش؟ فقال: ثقة في كل شيء، وقد احتج مسلم في صحيحه برواية شيبان عن عبدالملك بن عمير انظر حديث (٦٣٤).
٢٣٧٥			✓	الحسن لم يسمع من أبي هريرة شيئاً كما صرح بذلك الترمذي في جامعه (٥٥١/٤) فلا يقال في مثل هذا الحديث المنقطع يقيناً أنه حسن لذاته في نظر الترمذي أو غيره، ويؤكد ذلك أن الترمذي قال في هذا الحديث: (هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه عن ابن صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أيضاً أتم من هذا وأطول)، وقد قال الترمذي في حديث رقم (٢٤٢٥): (ولا يصح هذا الحديث من قِبل أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة) وانظر (٢٧٠٣، ٢٨٨٩، ٣٢٩٨) فقد نص على عدم

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				سماع الحسن من أبي هريرة فهذه حقيقة كانت راسخة في ذهن الـترمذي، إذن فقول الترمذي في هذا الحديث "حسن غريب" لا يستقيم تفسيره بأنه أراد الحسن لذاته لأن الأقرب أنه أراد الحسن لغيره.
٢٣٧٨			✓	زهير بن محمد الخراساني قال الترمذي في علله الكبير (ص٣٩٦): (زهير بن محمد منكر الحديث)، فلا يقال في مثل هذا أن الترمذي أراد به الحسن لذاته.
٢٣٨١			✓	عطية بن سعد العوفي صدوق يخطئ كثيراً (٤٦١٦).
٢٣٨٢	✓			الوليد بن أبي الوليد أبو عثمان المدني قال ابن حجر: ليـن الحديـث (٧٤٦٤) ولكن الصواب أنه ثقة هك (١٠٨/٣١).
٢٣٨٦			✓	أشعث بن سوار ضعيف (٥٢٤)، قال أبو عيسى: (هذا حديث حسن، غريـب من حديث الحسن عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ ، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن النبي ﷺ).
٢٣٩٦			✓	سعد بن سنان قال ابن حجر: صدوق له أفراد (٢٢٣٨)، ولكن الراجـح أنـه ضعيف كما هو اختيار أحمد بن حنبل والجوزجاني والنسائي والدارقطني، وقد قال ابن حبان: اعتبرت حديثه فرأيت ما روى عن سنان بن سعد يشبه أحاديث الثقات، وما روي عن سعد بن سنان وسعيد بن سنان فيه المناكير لأنهما اثنان. انظر هك (٢٦٦/١٠ – ٢٦٨)، والترمذي ذكر أن أحمد بن حنبل تكلم في سعد بن سنان كما في الجامع (٣٨/٣)، ونقل في العلـل الكبير (ص١٠٦) عن البخاري أنه قال فيه: (صالح مقارب الحديث). فلعل الترمذي قال فيه "حسـن غريب" ترجيحاً لقول البخاري فيه، ولكن يعكر على هذا أنه حكم على بعض حديثه بالغرابة مثل (٦٤٦،٩٨٧،٢١٩٧) والسند واحد من مبتداه إلى منتهاه مثل سند (٢٣٩٦) ولكل هذه الأحاديث شواهد ومع ذلك لم يحسنها .
٢٤٠٠			✓	هلال بن أبي هلال أبو ظلال القسملي ضعيف (٧٣٤٩).
٢٤٠٥			✓	حمزة بن أبي محمد ضعيف (١٥٣٢).
٢٤٢٩			✓	يحيى بن أبي سليمان المدني لين الحديث (٧٥٦٥)، وقد كرر الـترمذي هـذا الحديث بنفس السند والمتن برقم (٣٣٥٣) وقال: (حسن صحيح غريب) كما في المخطوطة (٢٢٨/أ). فقال مرة: (حسن غريب) ومـرة (حسـن صحيـح غريب) وربما كان هذا اختلاف اجتهاد منه وربما كان من اختلاف الروايـات عن رواة الكتاب وربما من النساخ.
٢٤٣٣		✓		حرب بن ميمون الأنصاري صدوق (١١٦٨).
٢٤٣٧		✓		إسماعيل بن عياش صدوق في روايته عن أهل بلده (٤٧٣) وهو هنا يـروي عن محمد بن زياد الألهاني الشامي.
٢٤٤٧	✓			سنده كلهم ثقات.

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٢٤٥٠			✓	يزيد بن سنان أبو فروة التميمي ضعيف (٧٧٢٧)، وبكير بن فيروز مقبول (٧٦٤).
٢٤٥١			✓	عبدالله بن يزيد الدمشقي ضعيف (٣٧١٤).
٢٤٥٢		✓		عمران بن داور القطان صدوق يهم (٥١٥٤)، انظر ما تقدم برقم [٢١٥٠].
٢٤٥٦م		✓		تقدم برقم [٢١٥٠] مكرر
٢٤٦٦			✓	زائدة بن نشيط مقبول (١٩٨٣) وكذلك أبو خالد الوالبي واسمه هرمز (٨٠٧٣).
٢٤٧٣			✓	فيه رجل مبهم "قال محمد بن كعب القرظي حدثني من سمع علي بن أبي طالب".
٢٤٧٦			✓	بنفس سند الحديث السابق [٢٤٧٣].
٢٤٧٨			✓	عبدالعزيز بن عبدالله القرشي منكر الحديث (٤١٠٧)، ويحيى بن مسلم البكار ضعيف (٧٦٤٥).
٢٤٨٤			✓	خالد بن طهمان أبو العلاء الخفاف صدوق اختلط (١٦٤٤) ذكر ابن معين أنه اختلط قبل وفاته بعشر سنين وكان في تخليطه كلما جاؤا به يُقرّ به، انظر هذ (٩٩/٣).
٢٤٨٦			✓	معن بن محمد بن معن الغفاري مقبول (٦٨٢٢).
٢٤٨٨			✓	عبدالله بن عمرو الأودي مقبول (٣٥٠٧).
٢٤٩٣			✓	انظر ما تقدم برقم [٢٠٢١] وهو مكرر.
٢٥٠٥			✓	محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني ضعيف (٥٨٢٠) والحديث منقطع خالد ابن معدان لم يسمع من معاذ بن جبل، قال الترمذي : (هذا حديث حسن غريب، وليس إسناده بمتصل وخالد بن معدان لم يدرك معاذ بن جبل).
٢٥٠٦			✓	عمر بن إسماعيل بن مجالد متروك (٤٨٦٦)، وتابعه أمية بن القاسم الحذاء قال ابن حبان فيه: يروي عن حفص بن غياث المناكير الكثيرة، انظر المجروحين (٢١٣/٢) وسماه القاسم بن أمية، وكلاهما عمر وأمية يرويان هذا الحديث عن حفص بن غياث.
٢٥٢٥			✓	زياد بن الحسن بن الفرات قال ابن حجر: صدوق يهم (٢٠٦٧)، ووثّقه ابن حبان وقال أبو حاتم الرازي منكر الحديث وقال الدارقطني لا بأس به ولا يحتج به انظر هذ (٣٦٣/٣).
٢٥٢٩			✓	شريك بن عبدالله النخعي صدوق يخطئ كثيراً (٢٧٨٧)، وقع في النسخة المطبوعة "إسرائيل" بدل شريك والتصحيح من المخطوطة (ق١٦٥/ب).
٢٥٤٥			✓	شهر بن حوشب صدوق كثير الإرسال والأوهام (٢٨٣٠)، وعمران بن داور

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعف	إيضاحات
				القطان صدوق يهم (٥١٥٤)، وقد روى هنا عن قتـــادة وخولـف فقـد قـال الترمذي : (وبعض أصحاب قتادة رووا هذا عن قتادة مرسلاً ولم يُسندوه) وقـد رواه أحمد في المسند (٥/٢٣٢،٢٣٩) من طريق شيبان وسعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن شهر عن معاذ مرفوعاً فلم يذكرا بين شهر ومعاذ واسطة فأصبح الحديث منقطعاً وخالفهما عمران القطان فرواه عن قتـــادة عـــن شـــهر عـــن عبدالرحمن بن غَنْم عن معاذ، وشيبان وسعيد أحفظ وأثبت، ولهذا فـــالحديث في نظري ضعيف ولولا أن الترمذي أشار للمخالفة لما عرجتُ عليها.
٢٥٥٤			✓	جابر بن نوح الحماني ضعيف (٨٧٦)، ولكن قال الترمذي (وهكذا روى يحيى بن عيسى الرملي وغير واحد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وحديث أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أصح). فصرح بأن جابراً تابعه غير واحد، وقد أخرجه مسلم في صحيحه (٢٩٦٨) عن سهيل بـن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً. مما يؤكد أن الحديث محفوظ عـن أبي صالح عن أبي هريرة ولكن ضعفناه بالنظر للسند الذي حكم عليه بقولـــه: "حسن غريب".
٢٥٦٣		✓		معاذ بن هشام صدوق ربما وهم (٦٧٤٢)، وعامر بـــن عبدالواحـــد الأحـــول صدوق يخطئ (٣١٠٣).
٢٥٦٦			✓ م	انظر ما تقدم برقم (١٩٨٦) فهو مكرر لهذا الحديث.
٢٥٧٨			✓	محمد بن عمار بن سعد القرظ مستور (٦١٦٥).
٢٥٩٠			✓	عطية بن سعد العوفي صدوق يخطئ كثيراً (٤٦١٦).
٢٥٩٤			✓	المبارك بن فضالة صدوق يدلس ويسوي (٦٤٦٤)، ولم أقف على تصريحـــه بالسماع.
٢٦١٧			✓	دراج أبو السمح صدوق في حديثه عن أبي الهيثم ضعف (١٨٢٤) وهو هنـــا يروي عنه.
٢٦٢٦		✓		يونس بن أبي إسحاق السبيعي صدوق يهم قليلاً (٧٨٩٩) وضعف الإمام أحمـد حديثه عن أبيه هك (٣٢/٤٩١-٤٩٢) وهو هنا يروي عن أبيه.
٢٦٣١			✓	يحيى بن محمد بن قيس المحاربي صدوق يخطئ كثيراً (٧٦٣٩).
٢٦٣٩	✓			
٢٦٤١			✓	عبدالرحمن بن زياد الإفريقي ضعيف (٣٨٦٢)، والترمذي ذكـــر فـــي عـــدة مواضع من جامعه أنه ضعيف عند أهـــل الحديـــث (١/٧٦، ٣٨٤) (٢/٦٦٢) (٤/٣٥٢، ٧١٤) فمثله لا يكون حديثه حسناً لذاته.
٢٦٤٧			✓	عيسى بن أبي عيسى ماهان أبو جعفر الرازي صدوق سيء الحفظ (٨٠١٩).

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعف	إيضاحات
٢٦٥٣			✓	عبدالله بن صالح كاتب الليث صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه وكـــانت فيـــه غفلة (٣٣٨٨) وأشار الترمذي إلى أنه خولف هنا.
٢٦٦٤			✓	الحسن بن جابر اللخمي مقبول (١٢٢٠).
٢٦٧٨			✓	علي بن زيد بن جدعان ضعيف (٤٧٣٤).
٢٦٨٦			✓	دراج أبو السمح صدوق في حديثه عن أبي الهيثم ضعف (١٨٢٤) وهو هنـــا يروي عنه.
٢٦٨٩		✓		جعفر بن سليمان الضبعي صدوق (٩٤٢).
٢٦٩١		✓		عكرمة بن عمار صدوق يغلط وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطـــراب (٤٦٧٢) وهو هنا يروي عن غيره.
٢٧١٠		✓		عمرو بن عبدالله بن صفوان بن أمية صدوق (٥٠٦٣).
٢٧٢٥		✓		سماك بن حرب صدوق وروايته عن عكرمة مضطربة، تغير بـــأخرة فربمـــا تلقن (٢٦٢٤) وأشار الترمذي إلى أن زهير بن معاوية روى هذا الحديث عـــن سماك متابعاً شريك بن عبدالله النخعي، وسماك يروي هذا الحديث عن جـــابر بن سمرة رضي الله عنه ، واحتج مسلم في صحيحه بمرويـــات زهـــير بـــن معاوية عن سماك انظر الأحـــاديث رقـــم (٤٣٦، ٤٥٨، ٦٠٦، ٦٧٠، ٨٦٢، ٩٧٨، ١٦٢٨، ٢٣٢٢) وأكثر مسلم في صحيحه من الاحتجاج بسماك، فأخرج له في أكثر من ستين موضعاً.
٢٧٢٧			✓	الأجلح بن عبدالله الكندي قال ابن حجر: صدوق (٢٨٥) والراجح أنه لين كمـــا سيأتي في إيضاح حديث رقم [٣٧٢٦]، وهو يروي هنا عـــن أبـــي إســـحاق السبيعي وهو ثقة اختلط بأخرة (٥٠٦٥)، فلا أدري أسمع قبل أم بعد اختلاطه.
٢٧٣٢			✓	يحيى بن محمد بن عباد المدني ضعيف وكان ضريراً يتلقن (٧٦٣٧).
٢٧٦٠			✓	سماك بن حرب صدوق، روايته عن عكرمة مضطربة (٢٦٢٤) وهـــو هنـــا يروي عنه.
٢٧٧٠		✓		إسحاق بن منصور السلولي صدوق تكلم فيه للتشيع (٣٨٥)، قـــال الـــترمذي: (وروى غير واحد هذا الحديث عن إسرائيل عن سماك عن جابر بـــن ســـمرة قال: رأيت النبي ﷺ متكئاً على وسادة ولم يذكر على يساره)، ثم ذكـــر ســـنداً من رواية وكيع عن إسرائيل به وليس فيه "على يساره" وقال: (هـــذا حديـــث صحيح)، فلاحظ أن الغرابة جاءت هنا لزيادة لفظة فـــي المتـــن، وإلا فـــأصل الحديث كما صرح الترمذي بأنه صحيح عنده.
٢٧٧٣		✓		علي بن الحسين بن واقد صدوق يهم (٤٧١٧)، والحسين بن واقد ثقة له أوهام (١٣٥٨).
٢٧٧٧			✓	شريك بن عبدالله النخعي صدوق يخطئ كثيراً (٢٧٨٧)، وعمر بن ربيعة أبـــو

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعف	إيضاحات
				ربيعة الإيادي مقبول (٨٠٩٣).
٢٧٨٨			✓	سعيد بن أبي عروبة ثقة حافظ كثير التدليس واختلط (٢٣٦٥)، والراوي عنه هنا أبوبكر الحنفي، فلا أدري سمع منه قبل الاختلاط أم بعده ؟!، والحسن لم يسمع من عمران بن حصين على الراجح. انظر جامع التحصيل (ص١٦٤)، أما الترمذي فيصحح حديثه عنه. انظر (١١٢٣، ٢٠٤٩، ٢٠٩٩، ٣١٦٨، ٣١٦٩).
٢٧٩٣		✓		زيد بن حُباب صدوق يخطئ في حديث الثوري (٢١٢٤)، وليس يروي هنا عنه، والضحاك بن عثمان صدوق يهم (٢٩٧٢).
٢٧٩٧			✓	عبدالله بن محمد بن عقيل صدوق في حديثه لين (٣٥٩٢)، وعبدالله ابن جرهد الأسلمي مقبول (٣٢٤٩).
٢٨٠١			✓	ليث بن أبي سليم صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك (٥٦٨٥)، قال الترمذي: (قال محمد بن إسماعيل: ليث بن أبي سليم صدوق وربما يهم في الشيء، قال محمد بن إسماعيل: وقال أحمد بن حنبل: ليث لا يفرح بحديثه، كان ليث يرفع أشياء لا يرفعها غيره فلذلك ضعفوه).
٢٨٠٧			✓	زاذان أبو يحيى القتات لين الحديث (٨٤٤٤).
٢٨١١			✓	أشعث بن سَوَّار ضعيف (٥٢٤).
٢٨١٢		✓		عبيدالله بن إياد بن لقيط صدوق لينه البزار وحده (٤٢٧٧).
٢٨٣٢			✓	شريك بن عبدالله النخعي صدوق يخطئ كثيراً (٢٧٨٧).
٢٨٣٨	✓			وإنما حسنه ولم يصححه لأن يحيى بن سعيد القطان خولف فقد روي هذا الحديث مرسلاً عن نافع عن عمر وهو لم يسمع منه، والقطان رواه عن نافع عن ابن عمر.
٢٨٤٢		✓		الحسين بن واقد ثقة له أوهام (١٣٥٨).
٢٨٥٣		✓		عاصم بن سفيان بن عبدالله الثقفي صدوق (٣٠٥٩).
٢٨٥٦			✓	محمد بن يزيد بن محمد أبو هشام الرفاعي ليس بالقوي (٦٤٠٢).
٢٨٥٩		✓		بقية بن الوليد صدوق كثير التدليس عن الضعفاء (٧٣٤)، وقد صرح بسماعه في هذا الحديث عند أحمد في المسند (١٨٣/٤).
٢٨٦٤	✓			وقد حكم الترمذي على الحديث الذي قبله برقم [٢٨٦٣] وهو عن أبان بن يزيد به بأنه "حسن صحيح غريب" وكلاهما حديث واحد.
٢٨٦٩		✓		حماد بن يحيى الأبح صدوق يخطئ (١٥٠٩).
٢٨٧٠			✓	بشير بن المهاجر صدوق لين الحديث (٧٢٣).
٢٨٨٠			✓	محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى صدوق سيء الحفظ جداً (٦٠٨١).

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعف	إيضاحات
٢٨٨٣	✓			صححه مسلم (٨٠٥) عن الوليد بن عبدالرحمن به.
٢٩٠١			✓	إسماعيل بن أبي أويس صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه (٤٦٠)، وعبدالعزيز بن محمد الدرواردي صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ قال النسائي: حديثه عن عبيدالله العمري منكر (٤٤١٩) وهو هنا يروي عنه.
٢٩١٩		✓		إسماعيل بن عياش صدوق في روايته عن أهل بلده (٤٧٣) وهو هنا يروي عن بَحير بن سعد وهو من أهل بلده.
٢٩٢٠	✓			سنده كلهم ثقات.
٢٩٢١			✓	عبدالله بن أبي بلال مقبول (٣٢٤٠).
٢٩٢٢			✓	خالد بن طهمان صدوق اختلط (١٦٤٤) استمر اختلاطه عشر سنين. هذ (٩٩/٣) ولا نعرف هل سمع منه هذا الحديث قبل الاختلاط أم بعده؟!.
٢٩٢٤		✓		معاوية بن صالح بن حُدير الحضرمي صدوق له أوهام (٦٧٦٢).
٢٩٢٦			✓	محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني ضعيف (٥٨٢٠)، وعطية بن سعد العوفي صدوق يخطئ كثيراً (٤٦١٦).
٢٩٢٩			✓	أبو علي بن يزيد مجهول (٨٢٦٣).
٢٩٣٥			✓	عطية العوفي صدوق يخطئ كثيراً (٤٦١٦).
٢٩٣٦			✓	عطية العوفي صدوق يخطئ كثيراً (٤٦١٦).
٢٩٣٨		✓		جعفر بن سليمان الضبعي صدوق (٩٤٢).
٢٩٤٧	✓			سنده كلهم ثقات.
٢٩٥٤			✓	عباد بن حُبيش مقبول (٣١٢٤).
٢٩٨٠		✓		يعقوب بن عبدالله الأشعري صدوق يهم (٨٧٢٢)، جعفر بن أبي المغيرة صدوق يهم (٩٦٠).
٢٩٨٨			✓	عطاء بن السائب صدوق اختلط (٤٥٩٢)، والراوي عنه أبو الأحوص سلام بن سليم ولا نعرف هل سمع منه قبل اختلاطه أم بعده؟!
٢٩٨٩	✓			صححه مسلم (١٠١٥).
٢٩٩١			✓	علي بن زيد بن جدعان ضعيف (٤٧٣٤).
٣٠٠٤			✓	عمر بن حمرة العمري ضعيف (٤٨٨٤).
٣٠١٠		✓		موسى بن إبراهيم بن كثير الأنصاري صدوق يخطئ (٦٩٤٢)، طلحة بن خراش صدوق (٣٠١٩).
٣٠٢٠		✓		هشام بن سعد القرشي صدوق له أوهام (٧٢٩٤).
٣٠٣٢	✓			
٣٠٣٧			✓	ثوير بن أبي فاختة ضعيف (٨٦٢).

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعف	إيضاحات
٣٠٣٨	✓			فيه عمر بن عبدالرحمن بن مُحَيصن مقبول (٤٩٣٨)، ولكن مسلماً صحح حديثه هذا (٢٥٧٤) فيكون بذلك وثّقه توثيقاً عملياً.
٣٠٤٠			✓	سليمان بن قرم بن معاذ التميمي سيء الحفظ (٢٦٠٠)، وسماك مضطرب الرواية عن عكرمة (٢٦٢٤)، وهو هنا يروي عنه.
٣٠٤٤		✓		عمار بن أبي عمار صدوق ربما أخطأ (٤٨٢٩).
٣٠٤٧			✓	شريك بن عبدالله صدوق يخطئ كثيراً (٢٧٨٧)، والسند منقطع، أبو عبيدة بن عبدالله بن مسعود لم يسمع من أبيه، وقد صرح الترمذي بذلك في جامعه (١٩/٣) فلا يعد مثل هذا حسناً لذاته عنده.
٣٠٥٤			✓	عثمان بن سعد ضعيف (٤٤٧١)، وبين الترمذي أن عثمان بن سعد خولف في هذا الحديث.
٣٠٥٥			✓	فيه منصور بن وردان قال ابن حجر: مقبول (٦٩١١)، والراجح أنه ثقة، وثّقه أحمد بن حنبل وروى عنه، هك (٥٥٨/٢٨). وفيه عبدالأعلى بن عامر الثعلبي قال ابن حجر: صدوق يهم (٣٧٣١)، والراجح أنه ضعيف كما هو اختيار جمهور النقاد، هك (٣٥٤/١٦) والملفت للنظر أن الترمذي سبق أن أخرج هذا الحديث بسنده ومتنه في كتاب الحج برقم (٨١٤) وقال: (حديث علي حديث غريب من هذا الوجه) كما في المخطوطة (ت ٦٢/أ) وكذلك في هك (٥٥٩/٢٨) وزاد نقلاً عن جامع الترمذي: (سمعت محمداً يقول: أبو البَخْتري لم يُدرك علياً)، فعلى هذا يكون الحديث ضعيفاً في نظر الترمذي لانقطاعه، واختلف حكمه عليه فضعفه في كتاب الحج، وحسنه مع الغرابة في كتاب التفسير.
٣٠٥٨			✓	عمرو بن جارية اللخمي مقبول (٤٩٩٧)، وكذلك يحمد أبو أمية الشعباني (٧٩٤٧).
٣٠٦٠	✓			صححه البخاري (٢٧٨٠) عن يحيى بن آدم به.
٣٠٦٣			✓	حُيي بن عبدالله المعافري قال ابن حجر: صدوق يهم (١٦٠٥)، والراجح أنه ضعيف كما هو اختيار أحمد بن حنبل والبخاري والنسائي والساجي وابن الجارود والعقيلي، وذهب ابن معين وابن عدي إلى أنه لا بأس به، هك (٤٨٩/٧).
٣٠٦٦			✓	أبوبكر بن عبدالله بن أبي مريم الغساني، ضعيف اختلط (٧٩٧٤).
٣٠٦٩			✓	عطاء بن السائب صدوق اختلط (٤٥٩٢)، والراوي عنه زياد بن عبدالله البكائي لا أدري هل سمع منه قبل الاختلاط أم لا؟ ، وقال الترمذي: (ورواه بعضهم عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جُبير عن النبي ﷺ مرسلاً).
٣٠٧٠		✓		في السند داود الأودي، والذي يتسمى بهذا الاسم اثنان أحدهما داود بن عبدالله

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعف	إيضاحات
				الأودي وهو ثقة كما في هك (٤١٢/٨)، والآخر داود بن يزيد الأودي وهو ضعيف كما في هك (٤٦٨/٨)، وكلاهما يرويان عن الشعبي ويروي عنهما محمد بن فضيل، ولكن يظهر من تصرف الإمام المزي أن الذي في سند الترمذي هو الأول الثقة لأنه وضع حرف (التاء) بجنب اسم الشعبي ومحمد بن فضيل في ترجمته، وأما في ترجمة الثاني فوضع حرف (القاف) بجنب اسم الشعبي، ولم يضع شيئاً بجنب محمد بن فضيل، وفي السند محمد بن فضيل صدوق (٦٢٢٧).
٣٠٧٧			✓	عمر بن إبراهيم العبدي صدوق في حديثه عن قتادة ضعف (٤٨٦٣)، وقد نص الإمام أحمد وابن عدي وابن حبان على أنه يروي عن قتادة مناكير هك (٢٧٠/٢١، ٢٧١) وهو هنا يروي عنه.
٣٠٩٠		✓		سماك بن حرب صدوق، روايته عن عكرمة مضطربة، تغير بأخرة فربما تلقن (٢٦٢٤)، وهو هنا لا يروي عن عكرمة، والراوي عنه هنا حماد بن سلمة وقد احتج مسلم في صحيحه (١٨٢١) بحديث حماد عن سماك، وانظر الحديث المتقدم برقم [٢٧٢٥].
٣٠٩١			✓	في السند انقطاع لأن الحكم بن عتيبة لم يسمع من مِقْسَم إلا أربعة أو خمسة أحاديث ليس هذا منها، قال الترمذي (٤٠٦/٢): (قال علي بن المديني: قال يحيى بن سعيد: وقال شعبة: لم يسمع الحكم من مقسم إلا خمسة أحاديث، وعَدَّها شعبة، وليس هذا الحديث فيما عدّ شعبة، فكأن هذا الحديث لم يسمعه الحكم من مقسم)، وقد عدّها يحيى القطان كما في هذ (٤٣٤/٢) وليس هذا الحديث منها.
٣٠٩٣م			✓	مكرر للحديث المتقدم برقم [٢٦١٧].
٣٠٩٥			✓	غطيف بن أعين ضعيف (٥٣٦٤)، قال الترمذي هنا: (لا نعرفه إلا من حديث عبدالسلام بن حرب، وغُطيف بن أعين ليس بمعروف في الحديث) فلاحظ يقول: حسن غريب مع عدم معرفته برجل في الإسناد، ويلاحظ هنا أن مخطوطة الكروخي (ق ٢٠٤/أ) وتحفة الأحوذي (٤٩٤/٧) أثبتا "حسن غريب"، وأما المطبوع من الجامع ففيه "غريب" وكذلك المتن المطبوع من الجامع مع تحفة الأحوذي وكذلك في هك (١١٩/٢٣).
٣١١١			✓	سليمان بن سفيان القرشي ضعيف (٢٥٦٣).
٣١١٥			✓	قيس بن الربيع صدوق تغير لما كبر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به (٥٥٧٣)، وقال الترمذي هنا: (وقيس بن الربيع ضعفه وكيع وغيره)، فمثل هذا لا يكون عنده حسناً لذاته.
٣١١٧			✓	بكير بن شهاب مقبول (٧٥٧).

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٣١١٨			✓	سيف بن محمد الثوري كذبوه (٢٧٢٦)، وليس له في الـــترمذي غـير هـذا الحديث فقط، ولكن أشار الترمذي إلى أن زيد بن أبي أنيسة تابعه فرواه عـــن الأعمش أيضاً ولكنه لم يسق السند للنظر فيه، وكان من الأولى ذكـــر حديـث زيد بدل حديث هذا المتروك ؟!
٣١٢٩		✓		الربيع بن أنس صدوق له أوهام (١٨٨٢)، وعيسى بن عبيد بن مالك المروزي صدوق (٥٣٠٩).
٣١٣١	✓			سنده كلهم ثقات.
٣١٣٦			✓	عبدالرحمن بن أبي كريمة السدي مجهول الحال (٣٩٩٠).
٣١٥٣	✓			سنده كلهم ثقات.
٣١٧٠			✓	عبدالله بن صالح كاتب الليث صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيـــه غفلة (٣٣٨٨)، قال الترمذي هنا: (وقد روي هذا الحديث عن الزهـــري عـــن النبي ﷺ مرسلاً، حدثنا قتيبة قال حدثنا الليث عن عُقيل عن الزهري عن النبي ﷺ نحوه) فخالف قتيبة بن سعيد عبدالله بن صالح في روايته عن الليث، وقتيبة أوثق وأثبت منه.
٣١٧٧		✓		عبيدالله بن الأخنس النخعي صدوق (٤٢٧٥)، وهو يروي عـــن عمـــرو بـــن شعيب عن أبيه عن جده وهذا سند يحسنه المتأخرون لذاته، ويحتج به بعـــض المتقدمين.
٣١٧٩	✓			صححه البخاري (٤٧٤٧) بسند الترمذي نفسه .
٣١٨١		✓		محمد بن إسحاق بن يسار صدوق يدلس (٥٧٢٥) وقد صرح بســـماعه عنـــد الطحاوي في مشكل الآثار (٢٩٦٣).
٣١٨٥	✓			صححه مسلم (٢٠٤) عن عبدالملك بن عمير به.
٣١٨٧		✓		يزيد بن كيسان صدوق يخطئ (٧٧٦٧)، قال الـــترمذي: (لا نعرفـــه إلا مـــن حديث يزيد بن كيسان).
٣١٩١			✓	عبدالله بن عبدالرحمن الجُمحي، قال الذهبي في المغني (٣٢٣٨): (لا يعـــرف) ولم يذكره ابن حجر في التقريب.
٣١٩٣	✓			سنده كلهم ثقات.
٣٢٠٣		✓		يونس بن بكير صدوق يخطئ (٧٩٠٠)، طلحة بن يحيـــى صـــدوق يخطـــئ (٣٠٣٦).
٣٢٠٦			✓	علي بن زيد بن جدعان ضعيف (٤٧٣٤).
٣٢١١		✓		سليمان بن كثير العبدي لا بأس به في غير الزهري (٢٦٠٢) وهو هنا يـــروي عن حُصين بن عبدالرحمن السلمي وهو ثقة تغير بأخرة (١٣٦٩)، وقد احتـــج البخاري في صحيحه (٤٧٥١) بحديث سليمان عن حصين.

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعف	إيضاحات
٣٢١٧			✓	أشهل بن حاتم صدوق يخطئ (٥٣٤)، والراجح أنه ضعيف كما هو اختيار أكثر النقاد، انظر هك (٣/٣٠٠)، وقد أخرج البخاري له في صحيحه، ولكن في حديث واحد مسند فقط ثم أعاده من غير طريقه انظر هدي الساري (ص٤١١).
٣٢١٩			✓	عمر بن إسماعيل بن مجالد متروك (٤٨٦٦)، قال الترمذي: (حسن غريب من حديث بيان، وروى ثابت عن أنس هذا الحديث بطوله).
٣٢٢٢			✓	عبدالله بن عابس أبو سبرة النخعي مقبول (٨١١٤)، والحسن بن الحكم النخعي صدوق يخطئ (١٢٢٩) وهو الراوي عن أبي سبرة.
٣٢٢٥			✓	في السند رجلان مبهما الاسم، فكيف يقال في مثل هذا إنه حسن لذاته أو إن الترمذي أراد به الحسن لذاته؟!
٣٢٢٦			✓	أبو سفيان طريف بن شهاب ضعيف (٣٠١٣).
٣٢٣٠			✓	سعيد بن بشير ضعيف (٢٢٧٦).
٣٢٣٤			✓	هذا الحديث يرويه قتادة بن دعامة عن أبي قلابة عبدالله بن زيد الجرمي، وقتادة يدلس وقد عنعن هنا، وقد قال أبو حاتم الرازي: (وقتادة يقال لم يسمع من أبي قلابة إلا أحرفاً فإنه وقع إليه كتاب من كتب أبي قلابة فلم يميز بين عبدالرحمن بن عياش وبين ابن عباس) وأعل حديثه، هذا انظر العلل للرازي (١/٢٠)، وقد قال الإمام أحمد في هذا الحديث : (حديث قتادة هذا ليس بشيء) هك (١٧/٢٠٣).
٣٢٣٧			✓	شهر بن حوشب صدوق كثير الإرسال والأوهام (٢٨٣٠).
٣٢٦٦			✓	مؤمل بن إسماعيل صدوق سيء الحفظ (٧٠٢٩)، وهو يروي الحديث عن نافع بن عمر بن جميل عن ابن أبي مليكة عن عبدالله بن الزبير الحديث، قال الترمذي: (وقد رواه بعضهم عن ابن أبي مليكة مرسلاً)، وقد أخرجه أحمد في المسند (٤/٦٢٤) عن وكيع عن نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة مرسلاً، فعلم بهذا خطأ رواية مؤمل.
٣٢٦٧			✓	أبو إسحاق السبيعي ثقة اختلط بأخرة (٥٠٦٥)، والراوي عنه الحسين بن واقد ولم يذكره أحد فيمن سمع منه قبل الاختلاط.
٣٢٧٢	✓			صححه مسلم (٢٨٤٨) بالسند نفسه.
٣٢٧٩			✓	محمد بن عمرو بن نبهان مقبول (٦١٩٠)، انفرد الترمذي بالرواية عنه هك (٢٦/٢١٩).
٣٢٩٤			✓	رشدين بن سعد ضعيف (١٩٤٢)، وقال الترمذي (٤/٧١٤): (ورشدين بن سعد هو ضعيف عند أهل الحديث) وانظر كذلك (١/٧٦) وقد قال في حديث انفرد به رشدين (٥/١٨٦): (لا نعرفه إلا من حديث رشدين وليس إسناده

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعف	إيضاحات
				بالقوي)، وفي السند أيضاً رواية دراج عن أبي الهيثم وهي ضعيفة، والملفت للنظر أن الترمذي أخرج هذا الحديث سابقاً برقم [٢٥٤٠] بالسند نفسه وقال: (هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث رشدين بن سعد) ثم جاء هنا وقال: (حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث رشدين)، ومثل هذا لا يقال إنه حسن لذاته عند الترمذي لتصريحه بضعف رشدين عنده، والذي يترجح في أن الأنسب المتماشي مع باقي أحكام الترمذي على أحاديث رشدين بن سعد أن يقال في هذا الحديث (غريب) كما في المطبوع وبعض نسخ الترمذي وليس "حسن غريب" كما في المخطوطة (٢٢٢/أ).
٣٢٩٥			✓	عبدالأعلى بن عامر الثعلبي قال ابن حجر: صدوق يهم (٣٧٣١)، والراجح أنه ضعيف انظر هك (٣٥٤/١٦).
٣٢٩٧			✓	أبو إسحاق السبيعي ثقة اختلط بأخرة (٥٠٦٥)، وقد ذكر الترمذي أن الرواة عنه اختلفوا في هذا الحديث وليس فيهم من هو معروف بأنه سمع منه قبل الاختلاط، فدل هذا الاختلاف على أنه حدث به في حال تغيره.
٣٣٠٠			✓	علي بن علقمة الأنباري قال ابن حجر: مقبول (٤٧٧٢)، والراجح أنه ضعيف انظر هك (٧١/٢١) وهذ (٣٦٥/٧).
٣٣٠٣	✓			حفص بن غياث ثقة تغير حفظه قليلاً (١٤٣٠)، والراوي عنه عفان بن مسلم إليه المنتهى في التثبت حتى إن بعض الحفاظ قدموه في التثبت على يحيى بن سعيد القطان وعبدالرحمن بن مهدي، وكان لا يكتب عن شيوخه إلا إملاء ثم يعارض ما أملاه عليهم انظر هك (١٦٤/٢٠ - ١٧٤).
٣٣٠٧			✓	شهر بن حوشب صدوق كثير الإرسال والأوهام (٢٨٣٠).
٣٣٢٠			✓	عبدالله بن عَميرة قال ابن حجر: مقبول (٣٥١٤)، وهو مجهول لم يرو عنه إلا سماك انظر هك (٣٨٦/١٥ - ٣٨٧)، قال الذهبي في الميزان (٤٦٩/٢): (فيه جهالة) وقال في ديوان الضعفاء (ص٢٢٤): (مجهول).
٣٣٢٨			✓	سهيل بن عبدالله القُطعي ضعيف (٢٦٧٢)، قال الترمذي هنا: (هذا حديث حسن غريب، وسهيل ليس بالقوي في الحديث، وقد تفرد بهذا الحديث عن ثابت)، فمثل هذا لا يكون حسناً لذاته في نظر الترمذي وهو مهم لأنه حسنه مع الغرابة وضعفه في نفس الوقت.
٣٣٣١			✓	يحيى بن سعيد الأموي صدوق يغرب (٧٥٥٤)، وقد روى هذا الحديث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة متصلاً وخالفه الإمام مالك كما في الموطأ (٤٧٥) فرواه عن هشام عن أبيه ولم يذكر عائشة، وقد أشار الترمذي إلى ذلك هنا.
٣٣٤٠	✓			صححه مسلم (٣٠٠٥) عن ثابت البناني به .

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعف	إيضاحات
٣٣٦٨		✓		الحارث بن عبدالرحمن بن أبي ذياب صدوق يهم (١٠٣٠)، قال الترمذي هنا: (وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ).
٣٣٧٥م		✓		تقدم برقم [٢٣٢٩].
٣٣٧٩	✓			صححه مسلم (٢٧٠١) عن مرحوم بن عبدالعزيز به.
٣٣٨٣		✓		موسى بن إبراهيم بن كثير الأنصاري صدوق يخطئ (٦٩٤٢)، قال الترمذي : (لا نعرفه إلا من حديث موسى بن إبراهيم).
٣٣٨٤	✓			صححه مسلم (٣٧٣) بسند الترمذي نفسه.
٣٣٨٩			✓	سعيد بن المرزُبان ضعيف مدلس (٢٣٨٩).
٣٣٩٣			✓	عثمان بن ربيعة التيمي مقبول (٤٤٦٥)، قال الترمذي: (وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه عن شداد بن أوس)، يقصد ما أخرجه البخاري في صحيحه (٦٣٠٦)، فلا يخفى على الترمذي أن لهذا الحديث طريقا آخر أصح مما أخرجه وحكم عليه بأنه "حسن غريب".
٣٣٩٥			✓	يحيى بن إسحاق بن أخي رافع بن خديج وثّقه ابن معين وابن حبان وابن حجر، ولم يرو عنه إلا يحيى بن أبي كثير فقط، انظر هك (١٩٨/٣١) وقال الذهبي في الميزان (٣٦١/٤): (لا يعرف، تفرد عنه يحيى بن أبي كثير، لكن وثّقه يحيى بن معين)، ومع التسليم بتوثيقه إلا أن الراوي عنه وهو يحيى بن أبي كثير معروف بالتدليس بل وصفه بعض العلماء بكثرة التدليس والإرسال، انظر جامع التحصيل (ص٢٩٩) ولم أجد تصريحه بالسماع فيكون هذا السند لذلك غير متصل على مذهب مسلم في الاكتفاء بالمعاصرة وعلى مذهب البخاري في اشتراط اللقاء.
٣٣٩٧			✓	عبيدالله بن الوليد الوصافي ضعيف (٤٣٥٠)، وعطية العوفي صدوق يخطئ كثيراً وكان مدلساً (٤٦١٦).
٣٣٩٩			✓	إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق السبيعي قال ابن حجر: صدوق يهم (٢٧٤)، ولكن الراجح أنه ليس بقوي انظر هك (٢٥٠/٢ - ٢٥١).
٣٤٠٦م			✓	تكرر الحديث وقد تقدم برقم [٢٩٢١].
٣٤٠٨	✓			قال الترمذي: (حسن، غريب من حديث ابن عون وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن علي)، وسبب تحسينه وعدم تصحيحه ما نقله في علله (ص٣٦١) عن البخاري: (يقولون هو في كتاب أزهر عن ابن عون عن عَبيدة عن النبي ﷺ مرسل).
٣٤١١	✓			والحديث مداره على عطاء بن السائب وأخرجه عنه برقم (٣٤١٠) وقال: (هذا حديث حسن صحيح) ثم قال هنا: (هذا حديث حسن غريب من حديث الأعمش) فاستغربه من حديث الأعمش وإلا فالحديث محفوظ عنده عن عطاء

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				ابن السائب.
٣٤٢٠			✓	عكرمة بن عمار صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب (٤٦٧٢) وهنا يروي عنه.
٣٤٢٦			✓	ابن جريج يدلس، وقد قال البخاري في هذا الحديث كما في العلل الكبير (ص٣٦٢): (لا أعرف لابن جريج عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة غير هذا الحديث، ولا أعرف له سماعاً منه).
٣٤٣٢			✓	عبدالله بن عمر العُمري ضعيف (٣٤٨٩).
٣٤٣٨		✓		عبدالله بن بشر الخثعمي صدوق (٣٢٣٢).
٣٤٤٤			✓	سيَّار بن حاتم العَنَزي قال ابن حجر: صدوق له أوهام (٢٧١٤)، والراجح أنه ضعيف، انظر هذ (٢٩٠/٤).
٣٤٥١			✓	سليمان بن سفيان المديني ضعيف (٢٥٦٣)، وبلال بن يحيى بن طلحة لين (٧٨٥).
٣٤٥٨			✓	سهل بن معاذ، وعبدالرحيم بن ميمون انظر الكلام عليهما في الحديث المتقدم برقم [٢٠٢١].
٣٤٦٠		✓		أبو بَلْج يحيى بن أبي سُليم صدوق ربما أخطأ (٨٠٠٣).
٣٤٦٢			✓	سيَّار بن حاتم تقدم ذكره آنفاً عند حديث ذي الرقم [٣٤٤٤]، وعبدالرحمن بن إسحاق بن الحارث الواسطي ضعيف (٣٧٩٩).
٣٤٦٤	✓			فيه عنعنة أبي الزبير، ولكن أخرجه ابن حبان في صحيحه (١٠٩/٣) وقد ذكر في مقدمة صحيحه أن لا يخرج من أحاديث المدلسين إلا ما ثبت عنده أنهم سمعوه (١٦٢/١).
٣٤٦٥			✓	مؤمل بن إسماعيل صدوق سيء الحفظ، ومدار السند على أبي الزبير انظر الحديث الآنف [٣٤٦٤].
٣٤٦٧	✓			صححه البخاري (٦٤٠٦) ومسلم (٢٦٩٤) كلاهما عن محمد بن فُضيل به.
٣٤٧٠			✓	داود بن الزبرقان متروك (١٧٨٥)، ومطر الوراق صدوق كثير الخطأ (٦٦٩٩).
٣٤٧١			✓	الضحاك بن حمزة ضعيف (٢٩٦٦).
٣٤٧٥		✓		زيد بن حُباب صدوق يخطئ في حديث الثوري (٢١٢٤).
٣٤٨١	✓			قال الترمذي: (وروى بعضهم عن الأعمش عن أبي صالح مرسلاً ولم يذكر فيه عن أبي هريرة) ولعله لذلك لم يصححه.
٣٤٨٤		✓		عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب ثقة ربما وهم (٥٠٨٣).
٣٤٨٦م	✓			انظر الحديث المتقدم [٣٤١١] وهو مكرر.

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٣٤٩٠			✓	عبدالله بن ربيعة الدمشقي مجهول (٣٣٠٩).
٣٤٩١			✓	سفيان بن وكيع كان صدوقاً لكن أدخل عليه وراقه ما ليس من حديثه فسقط (٢٤٥٦).
٣٤٩٢		✓		بلال بن يحيى العبسي صدوق (٧٨٦).
٣٥٠٣		✓		عثمان الشحام لا بأس به (٤٥٣١)، ومسلم بن أبي بكرة الثقفي صدوق (٦٦١٧).
٣٥١٠			✓	محمد بن ثابت البناني ضعيف (٥٧٦٧).
٣٥١١	✓			
٣٥٢١			✓	ليث بن أبي سليم صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك (٥٦٨٥).
٣٥٢٨			✓	إسماعيل بن عياش ضعيف في روايته عن غير أهل بلده (٤٧٣)، وهو هنا يروي عن محمد بن إسحاق وهو مدني مات ببغداد، فيكون الحديث بذلك ضعيفاً.
٣٥٢٩		✓		إسماعيل بن عياش يروي هنا عن محمد بن زياد الألهاني وهو شامي مثله.
٣٥٣٤			✓	الحديث مرسل، قال الترمذي : (ولا نعرف لعُمارة بن شبيب سماعاً من النبي ﷺ) فكيف يكون مثل هذا حسناً لذاته عند الترمذي أو عند غيره.
٣٥٣٧			✓	عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان صدوق يخطئ وتغير بأخرة (٣٨٢٠) وانظر الكلام عليه في الحديث المتقدم برقم [٢٣٢٢]، ولا أستطيع التأكد من أن هذا الحديث حُمِل عنه قبل تغيره.
٣٥٣٩	✓			سنده كلهم ثقات.
٣٥٤٠			✓	كثير بن فائد مقبول (٥٦٢٠).
٣٥٤٥		✓		عبدالرحمن بن إسحاق بن عبدالله صدوق (٣٨٠٠)، وسعيد بن أبي سعيد المقبريُ ذكر أنه اختلط قبل موته بأربع سنين، ولكن قال الذهبي في الميزان (١٤٠/٢): (ما أحسب أن أحداً أخذ عنه في الاختلاط، فإن ابن عيينة أتاه فرأى لُعابه يسيل فلم يحمل عنه).
٣٥٥٠		✓		عبدالرحمن بن محمد المحاربي لا بأس به وكان يدلس قاله أحمد (٣٩٩٩)، وتدليسه فيما ظهر لي نادر، انظر هذ (٢٦٦/٦)، وعده ابن حجر من الطبقة الثالثة (ص٩٣) والأصوب أن يعد في الثانية أو الأولى، وتدليسه أقل شهرة من الثوري وابن عيينة والأعمش ويحيى بن أبي كثير وقد ذكرهم في الطبقة الثانية!!. وقال الترمذي : (وقد روي عن أبي هريرة من غير هذا الوجه).
٣٥٥٦		✓		جعفر بن ميمون صاحب الأنماط صدوق يخطئ (٩٦١).
٣٥٥٧		✓		محمد بن عجلان صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة (٦١٣٦)،

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعف	إيضاحات
				والأصح تقييد ذلك بأحاديثه عن المقبري عن أبي هريرة كما نص على ذلـــك غير واحد من الحفاظ انظر هك (١٠٢/٢٦، ١٠٦، ١٠٨).
٣٥٥٨			✓	زهير بن محمد الخراساني تكلم النقاد في روايات الشـــاميين عنـــه (٢٠٤٩)، وعبدالله بن محمد بن عقيل صدوق في حديثه لين (٣٥٩٢).
٣٥٦٣			✓	عبدالرحمن بن إسحاق أبو شيبة الواسطي ضعيف (٣٧٩٩).
٣٥٦٦	✓			هشام بن عمرو الفزاري قال ابن حجر: مقبول (٧٣٠٤)، والراجح أنه ثقة فقـد وثّقه أحمد بن حنبل وابن معين وأبو حاتم الرازي وابن حبان والفسوي وليـــس يروي عنه غير حماد بن سلمة، انظر هك (٢٥٥/٣٠ - ٢٥٦).
٣٥٦٨			✓	خزيمة لا يعرف (١٧١٢).
٣٥٧٠			✓	قال الذهبي في تلخيص المستدرك (٣١٧/١): (هذا حديث منكر شاذ أخـــاف لا يكون موضوعاً وقد حيرني والله جودة إسناده...)، والوليد بن مسلم ثقة لكنـــه كثير التدليس والتسوية، وقد صرح بالتحديث هنا عن ابن جريج ، ولكن شـــرط قبول حديث من يدلس تدليس التسوية أن يكون السماع ظـــاهراً عـــن شـــيخه، وشيخ شيخه انظر النكت لابن حجر (٢٩٢/١ - ٢٩٣) ، وهذا مالم يتوفر هنا.
٣٥٨٤	✓			وفيه عنعنة قتادة عن أنس ولكن صححه ابن حبان (٧٦/١١) وهو لا يخـــرج في صحيحه من حديث المدلسين إلا ما صرحوا بسماعه كما تقدم نقـــل ذلـــك عنه.
٣٥٨٥			✓	حماد بن أبي حميد هو محمد بن أبي حميد لقبه حماد ضعيف (٥٨٣٦)، قـــال الترمذي هنا : (وليس هو بالقوي عند أهل الحديث)، فلاحظ ضعفه وحكم على حديثه بأنه حسن غريب.
٣٥٨٨		✓		محمد بن سالم الربعي البصري قال ابن حجر: مقبول (٥٨٩٩)، والراجح أنـــه لا بأس به كما قال أبو حاتم الرازي كما ذكره ابن حبان في ثقاته وروى عنـــه ثلاثة. انظر هك (٢٤٣/٢٥).
٣٥٩٠		✓		الوليد بن القاسم بن الوليد الهمداني صدوق يخطئ (٧٤٤٧)، ويزيد بن كيســـان صدوق يخطئ (٧٧٦٧).
٣٥٩١			✓	سفيان بن وكيع كان صدوقاً لكن أدخل عليه وراقه ما ليس من حديثـــه فســـقط (٢٤٥٦)، وقد زاد في الإسناد رجلاً هو أحمد بن بشير فروى هذا الحديث عنه وعن أبي أسامة، والحديث مشتهر عن أبي أسامة حماد بن أسامة فقط، فأغرب بذكر متابع له.
٣٥٩٦			✓	عمر بن راشد بن شجرة اليمامي ضعيف (٤٨٩٤).
٣٦١٠			✓	الحسين بن يزيد الكوفي لين الحديث (١٣٦١)، وليث بن أبي ســـليم صـــدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك (٥٦٨٥).

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٣٦١٧			✓	عثمان بن الضحاك ضعيف (٤٤٨١)، ومحمد بن يوسف بن عبدالله بن سلام مقبول (٦٤١٣).
٣٦١٩			✓	المطلب بن عبدالله بن قيس بن مخرمة مقبول (٦٧١١).
٣٦٢٠			✓	ذكر الذهبي في الميزان (٥٨١/٢) في ترجمة عبدالرحمن بن غزوان راوي هذا الحديث أن قصة رسول الله مع الراهب بحيرا منكر باطل وبين سبب نكارتها كما أنه فصل ذلك أكثر في كتابه تاريخ الإسلام في المجلد المتعلق بالسيرة النبوية (ص٥٧) وعبدالرحمن هذا كما قال الذهبي في الميزان : (كان يحفظ وله مناكير) واستعرض الذهبي ما أنكره الحفاظ عليه.
٣٦٢٤			✓	سليمان بن معاذ الضبي سيء الحفظ (٢٦٠٠)، وقد تابعه إبراهيم بن طهمان كما في صحيح مسلم (٢٢٧٧) ولكن نحن هنا إنما يعنينا سند الترمذي فقط.
٣٦٢٦			✓	الوليد بن عبدالله بن أبي ثور ضعيف (٧٤٣١)، وعباد بن أبي يزيد مجهول (٣١٥٢).
٣٦٢٩		✓		علباء بن أحمر صدوق (٤٦٧٤).
٣٦٥٢	✓			صححه البخاري (٣٩٠٣) عن روح بن عبادة به.
٣٦٦١			✓	محبوب بن محرز القواريري لين الحديث (٦٤٩٤)، داود بن يزيد بن عبدالرحمن الأودي ضعيف (١٨١٨).
٣٦٦٤			✓	محمد بن كثير ورد في المطبوع "العبدي" والصواب أنه الثقفي وهو صدوق كثير الغلط (٦٢٥١)، وفي المخطوط (ق ٢٤٩/ب) لم يذكر نسبه وبمراجعة هك (٣٣٠/٢٦) ترجح لي أنه محمد بن كثير الثقفي، لأنه يروي عن الأوزاعي، ويروي عنه الحسن بن الصباح البزاز كما هو هنا وقد علَّم المزي بحرف التاء جنب اسميهما في ترجمة الثقفي ونقل المزي عن علي بن المديني أنه أنكر حديثه هذا وقد استضعفه عدد من الحفاظ وقال البخاري: لين جداً. انظر هك (٣٣١/٢٦ - ٣٣٤).
٣٦٨٠			✓	تَليد بن سليمان ضعيف (٧٩٧)، وعطية العوفي صدوق يخطئ كثيراً وكان مدلساً (٤٦١٦).
٣٦٨٥			✓	عبدالله بن داود الواسطي ضعيف (٣٢٩٨).
٣٦٨٦		✓		مِشْرَح بن هاعان المعافري، قال ابن حجر: مقبول (٦٦٧٩)، ورجح الذهبي أنه صدوق لينه ابن حبان كما قال في الميزان (١١٧/٤)، وقد وثّقه ابن معين وقال ابن عدي: لا بأس به. انظر هذ (١٥٥/١٠).
٣٦٩٢			✓	عاصم بن عمر العمري ضعيف (٣٠٦٨)، وقال الترمذي هنا كما في المخطوطة (ق ٢٥١/أ): (هذا حديث حسن غريب، وعاصم بن عمر ليس عندي بالحافظ): وقد قال في حديث رواه (١٤٥٦): (هذا حديث في إسناده

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعف	إيضاحات
				مقال، ولا نعرف أحداً رواه عن سهيل بن أبي صالح غير عاصم بـــن عمـــر العمري، وعاصم بن عمر يُضعف في الحديث من قبل حفظه)، فمثله لا يمكـن أن يكون عند الترمذي في وزن من يحكم على حديثه بأنه حسن لذاته، وفـــائدة أخرى أن الترمذي يطلق حسن غريب على ما يعلم هو يقيناً أنه ضعيف السند.
٣٧٠١			✓	كثير بن أبي كثير مولى عبدالرحمن بن سمرة مقبول (٥٦٦٢).
٣٧٠٥		✓		معاوية بن صالح الحضرمي صدوق له أوهام (٦٧٦٢).
٣٧٠٨			✓	سنان بن هارون البُرجمي صدوق فيه لين (٢٦٤٤).
٣٧١٢		✓		جعفر بن سليمان الضبعي صدوق (٩٤٢).
٣٧١٣	✓			سنده كلهم ثقات.
٣٧١٧			✓	المُسَاوِر الحِميري مجهول (٦٥٨٧).
٣٧١٨			✓	شريك بن عبدالله صدوق يخطئ كثيراً (٢٧٨٧)، وأبو ربيعة عمر بن ربيعـــة مقبول (٨٠٩٣).
٣٧٢٠			✓	حكيم بن جبير ضعيف (١٤٦٨)، وجُميع بن عُمير التيمي ضعيف (٩٦٦).
٣٧٢٥م		✓		مكرر لما تقدم برقم (١٧٠٤).
٣٧٢٦			✓	الأجلح بن عبدالله بن حُجيَّة الكندي قال ابن حجر: صـــدوق (٢٨٥)، والـــذي أميل إليه أنه لين لتضعيف يحيى القطان وأحمد بن حنبل وأبي حـــاتم الـــرازي والنسائي والجوزجاني وابن سعد وابن حبان والساجي والعقيلي وغيرهم، انظر هك (٢/٢٧٦ - ٢٧٩)، وقد ذكر ابن حبان فـــي المجروحيـــن (١/١٧٥) مـــا يقتضي أنه ضعيف في أبي الزبير المكي فقد قال: (كان لا يـــدري مـــا يقـــول يجعل أبا سفيان أبا الزبير ويقلب الأسامي هكذا) وهو هنا يروي عنه. والظاهر أن الترمذي حسن الرأي فيه، ولكن ضعفناه لما رأينا كثرة المضعفين من كبـــار النقاد.
٣٧٢٧			✓	عطية بن سعيد العوفي صدوق يخطئ كثيراً وكان مدلساً (٤٦١٦).
٣٧٣٠			✓	شريك بن عبدالله صدوق يخطئ كثيراً (٢٧٨٧)، وعبدالله بن محمد بن عقيـــل صدوق في حديثه لين ويقال تغير بأخرة (٣٥٩٢).
٣٧٣٧			✓	أبو الجراح البهزي مجهول (٨٠١٣)، وأم شراحيل لا يعرف حالها (٨٧٣٨).
٣٧٤٢		✓		مكرر لما تقدم برقم [٣٢٠٣].
٣٧٤٦			✓	هشام بن عروة لم يدرك جده الزبير بن العوام رضي الله عنه فالسند منقطع.
٣٧٥٠		✓		محمد بن عمرو الليثي صدوق له أوهام (٦١٨٨)، وفي السند قريش بن أنـــس صدوق تغير بآخره قدر ست سنين (٥٥٤٣)، ولكن الراوي عنه هو إسحاق بن إبراهيم بن حبيب البصري وقد كان عارفاً باختلاطه بل وأشار إلى ما يفيد أنـــه

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعف	إيضاحات
				لم يحدث أثناء فترة اختلاطه حيث قال: (اختلط ست سنين في البيت) أي لم يخرج من بيته أثناء فترة اختلاطه، هك (٢٣/ ٥٨٦ -٥٨٧).
٣٧٦٢			✓	عبدالوهاب بن عطاء الخفاف صدوق ربما أخطأ (٤٢٦٢)، وقد تكلم بعض أئمة النقاد في حديثه هذا، قال الحافظ صالح بن محمد الأسدي: (أنكروا على الخفاف حديثاً رواه لثور بن يزيد عن محكول عن كريب عن ابن عباس حديثاً في فضل العباس، وما أنكروا عليه غيره، فكان يحيى بن معين يقول: هذا موضوع، وعبدالوهاب لم يقل فيه حدثنا ثور، ولعله دلّس فيه وهو ثقة)، انظر هك (١٨/٥١٤) والمقصود هو هذا الحديث الذي معنا هنا.
٣٧٦٩			✓	موسى بن يعقوب الزمعي صدوق سيء الحفظ (٧٠٢٦)، وعبدالله بن أبي بكر بن زيد بن المهاجر مجهول (٣٢٣٦)، ومسلم بن أبي سهل النبال مقبول (٦٦٣٠).
٣٧٧٢			✓	يوسف بن إبراهيم الجوهري ضعيف (٨٧٥٥).
٣٧٧٤		✓		علي بن حسين بن واقد صدوق يهم (٤٧١٧)، وأبوه ثقة له أوهام (١٣٥٨).
٣٧٧٩			✓	هانئ بن هانئ مستور (٧٢٦٤).
٣٧٨١		✓		المنهال بن عمرو صدوق ربما وهم (٦٩١٨).
٣٧٨٥			✓	كثير بن إسماعيل النواء ضعيف (٥٦٠٥)، والمُسيِّب بن نَجَبة مقبول (٦٦٧٧).
٣٧٨٦			✓	زيد بن الحسن صاحب الأنماط ضعيف (٢١٢٧).
٣٧٨٨			✓	عطية بن سعد العوفي صدوق يخطئ كثيراً وكان مدلساً (٤٦١٦)، وقد ذكر الترمذي أن حبيب بن أبي ثابت رواه عن زيد بن أرقم، ولكن حبيباً مع ثقته كثير الإرسال والتدليس (١٠٨٤) ولم يصرح بالسماع.
٣٧٨٩			✓	عبدالله بن سليمان النوفلي مقبول (٣٣٧٢).
٣٧٩٧			✓	عمر بن ربيعة أبو ربيع الإيادي مقبول (٨٠٩٣)، وفي السند سفيان بن وكيع شيخ الترمذي، ولكن يظهر من كلام الترمذي أنه يعرف لهذا الحديث طرقاً أخرى فقد قال: (لا نعرفه إلا من حديث الحسن بن صالح) وسفيان بن وكيع يرويه عن أبيه عن الحسن بن صالح، ولهذا لم أعل الحديث بسفيان بن وكيع.
٣٧٩٩			✓	حبيب بن أبي ثابت ثقة كثير الإرسال والتدليس (١٠٨٤)، ولم يصرح بالتحديث هنا.
٣٨٠٠		✓		عبدالعزيز بن محمد الدراوردي صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ (٤١١٩).
٣٨٠٢			✓	مالك بن مرثد قال ابن حجر: ثقة (٦٤٤٨)، والأولى أنه فيه جهالة فلم يرو عنه إلا سماك بن حرب وهو يروي عن المجهولين، ويقال روى عنه

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				الأوزاعي ولكنه اضطرب في اسمه فقال مرثد بن أبي مرثد وقال مـــرة ابـــن مرثد أو أبي مرثد مما يدل على أنه غير خبير به ولم يوثّقـــه إلا ابـــن حبـــان والعجلي، انظر هك (١٥٥/٢٧)، وأبوه مرثد بن عبدالله الزمـــاني قـــال ابـــن حجر: مقبول (٦٥٤٦)، وهو مجهول لم يـــرو عنـــه إلا ابنـــه، انظـــر هـــك (٣٥٦/٢٧).
٣٨٠٤		✓		معاوية بن صالح الحضرمي صدوق له أوهام (٦٧٦٢).
٣٨١٣			✓	سفيان بن وكيع أدخل عليه وراقه ما ليس من حديثه فســـقط (٢٤٥٦)، وقـــال الترمذي هنا: (هذا حديث حسن غريب) ولو أنه عرف الحديث من غير طريق سفيان بن وكيع لنص على ذلك كما هي عادته، انظر ما تقدم [٣٧٩٧].
٣٨١٥			✓	محمد بن عمر الرومي لين الحديث (٦١٦٩)، قال الترمذي : (لا نعرفه إلا من حديث ابن الرومي عن علي بن مسهر).
٣٨١٧		✓		يونس بن بكير صدوق يخطئ (٧٩٠٠)، ومحمد بن إسحاق بن يسار صـــدوق يدلس (٥٧٢٥)، وقد صرح بالتحديث عند أحمد في المسند (٢٠١/٥).
٣٨١٨		✓		طلحة بن يحيى بن طلحة التيمي صدوق يخطئ (٣٠٣٦).
٣٨٢٣		✓		القاسم بن مالك المزني صدوق فيه لين (٥٤٨٧)، وعبدالملك بن أبي ســـليمان العزرمي ثقة ربما أخطأ (٤١٨٤).
٣٨٢٦			✓	عبدالله بن المؤمل المخزومي ضعيف الحديث (٣٦٤٨).
٣٨٣٣	✓			سنده كلهم ثقات.
٣٨٣٤			✓	أبو الربيع المدني مقبول (٨٠٩٢).
٣٨٣٧			✓	محمد بن إسحاق صدوق يدلس (٥٧٢٥)، ولم أقف حتى الآن على تصريحـــه بسماع هذا الحديث، وقال الترمذي: (لا نعرفه إلا من حديث محمد بن إسحاق، وقد رواه يونس بن بكير وغيره عن محمد بن إسحاق).
٣٨٣٩			✓	مهاجر بن مخلد أبو مخلد قال ابن حجر: مقبول (٦٩٢٤). وهو لين كما ذهـــب إلى ذلك وهيب بن خالد وأبو حاتم الرازي، هك (٥٨٠/٢٨).
٣٨٤٠		✓		أسامة بن زيد الليثي صدوق يهم (٣١٧).
٣٨٤٢	✓			سعيد بن عبدالعزيز التنوخي ثقة إمام اختلط في آخر عمره (٢٣٥٨)، والراوي عنه هنا أبو مسهر عبدالأعلى بن مسهر وهو إمـــام ثبـــت عـــارف بـــالجرح والتعديل وكان راويه سعيد بن عبدالعزيز، انظر هك (٣٧٦/١٦)، وهو الـــذي ذكر أن سعيداً قد اختلط، انظر هك (٥٤٤/١٠)، فمن كان مثله فـــي التثبـــت والنقد فيبعد عندي أن يحمل عن شيخه بعـــد الاختـــلاط لاســـيما وهـــو مـــن الملازمين له المكثرين عنه والله أعلم. وقد رجح ابن حجر ومن قبله عدد مـــن كبار العلماء أن عبدالرحمن بن أبي عَميرة راوي الحديث هنا صحابي انظـــر

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعف	إيضاحات
				الإصابة (٢/٤١٤ - ٤١٥)، وخالف في ذلك ابن عبدالبر فنفى صحبته ولكـــن رد عليه ابن حجر رداً مقنعاً.
٣٨٥٠	✓			صححه البخاري (٧١٥٥) عن محمد بن عبدالله الأنصاري به، وقال الـترمذي: (لا نعرفه إلا من حديث الأنصاري).
٣٨٥٤			✓	سيّار بن حاتم العنزي الراجح أنه ضعيف انظر الحديث المتقدم برقم [٣٤٤٤].
٣٨٥٨		✓		موسى بن إبراهيم بن كثير الأنصاري صدوق يخطئ (٦٩٤٢)، وطلحـــة بـــن خِراش صدوق (٣٠١٩).
٣٨٦٢			✓	عبدالرحمن بن زياد مقبول (٣٨٦٣)، قال ابن معين : لا أعرفه، انظـــر هـــك (١١٠/١٧).
٣٨٦٨			✓	جعفر بن زياد الأحمر قال ابن حجر: صدوق يتشيع (٩٤٠)، وكان من رؤساء الشيعة في خُراسان، وقد قال الحافظ محمد بن عبدالله بن عمار: ليس عندهـــم بحجة، وقال الساجي: ثقة روى مناكير، وقال الدارقطني: يعتبر به، وقال ابـــن حبان: كثير الرواية عن الضعفاء، وإذا روى عن الثقات تفرد عنهم بأشياء فـــي القلب منها شيء، وقد وثّقه جمع، انظر هذ (٢/٩٣) ولكن أميل هنا لتضعيفـــه لأن متن الحديث الذي رواه شاذ ويؤيد بدعته فقد ذكر عن بُريدة قـــال: "كـــان أحب النساء إلى رسول الله ﷺ فاطمة ومن الرجال علـــي" والمحفـــوظ فـــي صحيح البخاري (٣٦٦٢) وصحيـــح مســـلم (٢٣٨٤) وصححـــه الـــترمذي (٣٨٨٥) من حديث عمرو بن العاص أنّه سأل رسول الله أي الناس أحبُ إليك فقال: عائشة، قلت: من الرجال؟ فقال: أبوها". وفي السند أيضاً شـــيخ جعفـــر الأحمر وهو عبدالله بن عطاء قال ابن حجر: صدوق يخطئ ويدلـــس (٣٤٧٩) ذكره في طبقات المدلسين في الطبقة الأولى (ص٤٠).
٣٨٧٢		✓		المنهال بن عمرو صدوق ربما وهم (٦٩١٨).
٣٨٨٠	✓			وإنما لم يصححه لأنه رُوي مرسلاً كما ذكر الترمذي.
٣٨٨٦		✓		يحيى بن سعيد بن أبان الأموي صدوق يُغرب (٧٥٥٤)، قال الترمذي: (حسـن غريب من هذا الوجه من حديث إسماعيل عن قيس).
٣٨٩١		✓		الحكم بن أبان العدني صدوق له أوهام (١٤٣٨).
٣٨٩٣			✓	موسى بن يعقوب الزمعي صدوق سيء الحفظ (٧٠٢٦).
٣٩٠٩			✓	عطاء بن السائب صدوق اختلط (٤٥٩٢)، والراوي عنه جعفـــر بـــن زيـــاد الأحمر مختلف فيه كما تقدم في حديث رقم [٣٨٦٨] ولم يُذكر فيمن سمع مـــن عطاء قبل الاختلاط.
٣٩١٩			✓	جُنادة بن سلْم العامري قال ابن حجر: صدوق له أغلاط (٩٧٤)، والراجح أنـــه ضعيف انظر هذ (٢/١١٧).

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعف	إيضاحات
٣٩٢٤	✓			صححه مسلم (١٣٧٨) عن الفضل بن موسى به.
٣٩٢٧			✓	قابوس بن أبي ظبيان فيه لين (٥٤٤٥)، وفي المطبوع قال الترمذي: (وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: أبو ظبيان لم يدرك سلمان، مات سلمان قبل علـــي)، إلا أن هذا المقطع ليس في المخطوط (ق ٢٦٤/ب)، بل أثبت البخاري ســماعه من سلمان في تاريخه الكبير (٣/٣) والصغير (٢٤٠/١) ولكن نقل عن يحيـــى القطان أنه أنكر سماعه من سلمان، وكذلك شعبة أنكر ذلك كما في المراســـيل لابن أبي حاتم (ص٤٧) ونقل عن أبيه أبي حاتم أنه قال: (ولا أظنه سمع مـــن سلمان حديث العرب) وهو هذا الحديث الذي نتكلم عليه.
٣٩٣٤		✓		عمران بن داور القطان صدوق يهم (٥١٥٤).
٣٩٥٤		✓		يحيى بن أيوب الغافقي صدوق ربما أخطأ (٧٥١١).

الفصل الثالث

حكم الحديث الذي يحسنه الترمذي

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : هل الترمذي متساهل ؟

المبحث الثاني : هل " الحسن " عند الترمذي نوع من أنواع الضعيف؟

المبحث الثالث : حكم الرواة الذين يُحَسِّن لهم الترمذي

المبحث الأول : هل الترمذي متساهل .

للعلماء في تساهل الترمذي موقفان :

الموقف الأول : وهو رأي جمهور العلماء المحققين أن الترمذي متساهل ، وبعضهم يُطلق ذلك والبعض يقيده بما صححه ، والبعض يقيده بما حسنه .

الموقف الثاني : وهو رأي لبعض العلماء يقدمون فيه ما حسنه الترمذي على ما صححه الحاكم ، ويفهم من هذا مدح وإطراء لما حسنه، فما بالك بما صححه وإن لم يصرحوا بعدم تساهله ؟!، ونصَّ بعضهم على نفي التساهل عن الترمذي .

فسنذكر فيما يلي أقوال أصحاب كل موقف ، ثم نذكر الراجح بعون المولى عز وجل .

(الموقف الأول) : قال ابن دحية : (وكم حَسَّن الترمذي في كتابه من أحاديث موضوعة وأسانيد واهية)[١] .

وفي هذا إشارة إلى تساهله في التحسين ، مع أن كلام ابن دحية مبالغ فيه .

وقال ابن القيم: (والترمذي فيه نوع تساهل في التصحيح)[٢]، وقال : (مع أن الترمذي يصحح أحاديث لم يُتابعه غيره على تصحيحها ، بل يصحح ما يضعفه غيره أو يُنكره ، فإنه صحح حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف ، وأحمد يضعف حديثه جداً .. وقال النسائي والدارقطني : متروك الحديث ، وقال الشافعي : وهو ركن من أركان الكذب ..)[٣]، وقيد تساهله في التصحيح .

وقال الذهبي في ترجمة الترمذي : (" جامعه " قاضٍ بإمامته وحفظه وفقهه ، ولكن يترخص في قبول الأحاديث ، ولا يُشدِّد ،ونَفَسُه في التضعيف رَخْوٌ)[٤] .

---

(١) نصب الراية (٢/٢١٧) .

(٢) زاد المعاد (٢/٣٤٨) .

(٣) الفروسية (ص٦٣) .

(٤) سير أعلام النبلاء (١٣/٢٧٦) .

وقال في ترجمة كثير بن عبد الله المزني : (لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي)[١] ، وقال في ترجمة الحجاج بن أرطاة : (قد يترخص الترمذي ، ويُصحِّح لابن أرطاة ،وليس بجيد)[٢] .

وقال في ترجمة يحيى بن اليمان : (حَسَّنه الترمذي مع ضعف ثلاثة ، فلا يُغتر بتحسين الترمذي فعند المحاققة غالبها ضعاف)[٣] .

وقال في بعض المواطن : (حسنه الترمذي فلم يُحْسِن)[٤] ، ووصفه بالتساهل في عدد من مؤلفاته [٥]. وذهب الحافظ ابن رجب إلى أن أبا داود أشد انتقاداً للرجال من الترمذي ، وأن النسائي أشد منهما [٦]، ويفهم من هذا أنه يتساهل أكثر من أبي داود ومن النسائي .

و أشار الحافظ ابن حجر إلى أنه يتساهل في بعض ما يحسنه [٧].

وقال المباركفوري في حديث ضعيف حَسَّنه الترمذي : (وأما تحسين الترمذي ، فلا اعتماد عليه لما فيه من التساهل)[٨] .

ويقول شيخنا العلامة محمد ناصر الدين الألباني : (تساهل الترمذي إنكاره مكابرةً؛ لشهرته عند العلماء ، وقد تتبعتُ أحاديث " سننه " حديثاً حديثاً ، فكان الضعيف منها نحو ألف حديث ، أي قريباً من خمس مجموعها ، ليس منها ما قويتُه لمتابع أو شاهد .. والتساهل من مثله لا يكون إلا عن اجتهاد وليس عن هوى أو غرض)[٩] .

(الموقف الثاني) : قال شيخ الإسلام ابن تيمية : (وتصحيح الحاكم دون تحسين الترمذي) [١٠] فقدَّم تحسين الترمذي مع علمه بأنه لا يخلو من بعض الضعف[١١]على تصحيح الحاكم.

---

(١) ميزان الاعتدال (٤٠٧/٣) .
(٢) سير أعلام النبلاء (٧٢/٧) .
(٣) ميزان الاعتدال (٤١٦/٤) .
(٤) الميزان (٥١٥/٣) .
(٥) الموقظة (ص٨٣) وفي رسالة " ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص١٥٩) .
(٦) شرح العلل (٣٩٨/١) .
(٧) فتح الباري (٦٧٩/٨) .
(٨) تحفة الأحوذي (١٠٥/٢) .
(٩) الضعيفة (٣٠/٣) .
(١٠) الفتاوى الكبرى (٢٤٧/٢) بتحقيق محمد عبد القادر عطا .
(١١) مجموع الفتاوى (٢٥/١٨) .

وقال في بعض المواضع: إن تصحيح الترمذي أعلى من تصحيح الحـــاكم ودون تصحيـــح مسلم[١]، مع تأكيده على أن بعض ما يصححه ينازعه غيره فيه ، كما قد ينازعونه أيضاً في بعـــض ما يضعفه ويحسنه [٢].

وهذه العبارات مشعرة بتقوية تحسين الترمذي وتصحيحه ، لا سيما أني لـــم أر ابـــن تيميـــة يصفه بالتساهل كما فعل مع الحاكم مثلاً .

وممن ذهب إلى نحو ذلك الزيعلي فقد قال في تصحيح الحاكم : (بـــل تصحيحـــه كتحســـين الترمذي ، وأحياناً يكون دونه)[٣] .

وقال ابن حجر الهيتمي : (فإن قلتَ : قد صرحوا بأن عنده – أي الترمذي – نـــوع تســـاهل في التصحيح ، فقد حكم بالحسن مع وجود الانقطاع في أحاديث في سننه ، وحَسَّن فيها بعـــض مـــا تفرد به رواته كما صرح هو بذلك ، فإنه يورد الحديث ثم يقول عقيبه " إنه حسن غريب " و "حســـن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه " قلتُ : هذا كله لا يضره ؛ لأن ذلك اصطلاح جديد لـــه ، ومن بلغ النهاية في الإمامة والحفظ لا ينكر عليه ابتداع اصطلاح يختص به ، وحينئذٍ فلا مشاحة في الاصطلاح ..)[٤] .

وعقَّب أحمد شاكر على قول الذهبي بأن العلماء لا يعتمدون على تصحيح الترمذي بقولـــه : (وهو غلوّ منه ، فإن تصحيح الترمذي معتمد عند العلماء)[٥] .

ويظهر أن المعيار الذي اعتمده من وصف الترمذي بالتساهل هو معيار مخالفة كبار النقـــاد إما في حكمهم على الحديث أو في حكمهم على أحد الرواة حيث رأوا الـــترمذي حَسَّـــن أو صحـــح أحاديث قد أعلها غيره من كبار أئمة النقد ، وكذلك قوى عدداً من الأحاديث في أسانيدها رواة طعـــن فيهم بعض كبار الأئمة ؛ فاستدلوا بتلك المعارضات على تساهله .

ولا ريب أن الترمذي قد صحح أو حسن أحاديث تكلم فيها بعض النقاد الكبار الذين هم أعلـــم بهذا الفن وأشهر منه .

---

(١) مجموع الفتاوى(١٠٨/٢٣) .
(٢) مجموع الفتاوى (٢٤/١٨) .
(٣) نصب الراية (٣٥٢/١) .
(٤) توضيح الأفكار (١١٥/١) .
(٥) جامع الترمذي (٣٦٢/٢) .

فمن ذلك أنه حكم على حديث عثمان رضي الله عنه في " تخليل اللحيـــة " بأنـــه : (حســن صحيح) [١] ، مع علمه بأن المحدثين قد تكلموا في ثبوته، فقد قال البخاري: إنه أصـــح شـــيء فـــي الباب، فقال له الترمذي : (إنهم يتكلمون في هذا الحديث)[٢] وراويه عامر بن شقيق، ضعفه أحمد بـن حنبل[٣]، وابن معين وأبو حاتم الرازي[٤]، فلم يكتفِ بتحسينه كما فعل شيخه الإمـــام البخـــاري بـــل صححه مع علمه بأنه متكلم فيه .

ومن ذلك حديث "**المسح على الجوربين**"، حكم عليه بأنه : (حسن صحيح)[٥] ، مع أن عـــدداً من كبار النقاد ضعفوه كعبد الرحمن بن مهدي والثوري وأحمد بن حنبل وابن معيـــن وعلـــي بـــن المديني ومسلم بن الحجاج[٦] .

وكذلك صحح حديثاً في عدم وجوب العمرة في سنده: الحجاج بن أرطاة ، ونص هو بنفســـه أن الشافعي ضعفه[٧].

ومن ذلك حديث : "**ليس على خائن ولا منتهب ولا مختلس قطـــع**" قـــال فيـــه : (حســن صحيح)[٨]، وقد ضعفه أحمد بن حنبل وأبو حاتم وأبو زرعة وغيرهم بسب تدليس ابن جريج[٩].

ومنه أيضاً الحديث الذي يرويه معمر عن يحيى بن أبي كثير في "**أفطر الحاجم والمحجـــوم**" قال فيه: (حسن صحيح)[١٠]، و قد قال البخاري: هو غير محفوظ [١١]، وقال أبوحاتم: هذا الحديـــث عندي باطل [١٢]، وقال إسحاق بن منصور: هو غلط [١٣].

---

(١) الجامع (٣١) .
(٢) العلل الكبير (ص٣٣) .
(٣) العلل للمروزي (ص٧٨) .
(٤) الجرح والتعديل (٣٢٢/٦) .
(٥) الجامع (٩٩) .
(٦) السنن الكبرى للبيهقي (٢٨٤/١) ، وتهذيب أبي داود لابن القيم (١٢١/١-١٢٢) .
(٧) الجامع (٢٧٠/٣-٢٧١) .
(٨) الجامع (١٤٤٨) .
(٩) نصب الراية(٣٦٤/٣) والإرشاد للخليلي (٣٥٢/١) .
(١٠) الجامع (٧٧٤) .
(١١) العلل الكبير (ص١٢٢) .
(١٢) العلل لابن أبي حاتم (٢٤٩/١) .
(١٣) الجامع (٧٣٨) .

وحديث : "**إذا بقي النصف من شعبان فلا تصوموا**" قال فيه : (حسن صحيح)[١] ، وقد تكلم فيه ابن مهدي وأحمد بن حنبل وأبوزرعة الرازي والأثرم [٢].

وحديث : "**ليس لابن آدم حق في سوى هذه الخصال بيتٌ يسكنه وثوب يواري عورته ..**"

وقال فيه : (صحيح) ، وقد أنكره أحمد بن حنبل وغيره[٣].

وحديث "**كان رسول صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء نزع خاتمه**" ، قال فيه : (حسن صحيح غريب)[٤] ، وقد ضعفه أبو داود والنسائي والدارقطني[٥]، وغير ذلك من الأمثلة المشابهة .

ومما يدل على تساهله أيضاً: تقويته لأسانيد فيها من لا يحتج به .

فمن ذلك: تصحيحه[٦] لحديث فيه مجهول ، علق الحافظ ابن حجر عليه بقوله : (وقال الترمذي : " حسن صحيح " ، وكأنه صححه باعتبار المتابعات والشواهد ، وإلا فأبو قابوس لم يروِ عنه سوى عمرو بن دينار ولايُعرف اسمه ، ولم يوثقه أحد من المتقدمين)[٧] .

وصحح[٨]حديثاً فيه محمد مولى المغيرة بن شعبة وهو مجهول الحال[٩].

كما صحح عدداً من الأحاديث فيها رواة متكلم فيهم كعلي[١٠] بن زيد بن جُدعان والحجاج[١١] ابن أرطاة، ودراج[١٢] أبي السمح ،وإسماعيل[١٣] بن عبد الملك

---

(١) لطائف المعارف لابن رجب (ص١٤٢) ، ونصب الراية (٤٤١/٢) .

(٢) الجامع (٢٣٤١) " حسن صحيح " وفي الكروخي " صحيح " (ق١٥٤/أ) .

(٣) تهذيب التهذيب (٢٣٤/٢) ، والعلل المتناهية (٢٧٩٩) .

(٤) الجامع (١٧٤٦) : " حسن غريب " ، وفي الكروخي "حسن صحيح غريب " (ق ١٢٢/ب) .

(٥) التلخيص الحبير (١٠٧/١) وتهذيب أبي داود لابن القيم (٢٦/١-٣١) .

(٦) الجامع (١٩٢٤) .

(٧) الإمتاع بالأربعين المتباينة (ص٦٤) .

(٨) الجامع (١٥٢٨) .

(٩) التقريب (٦٣٩٨) .

(١٠) الجامع (١٠٩، ٥٤٥، ١١٤٦، ٢٣٣٠، ٣٩٠٢) .

(١١) الجامع (٢٧١، ٩٣١، ١٥٠٦، ٣٦٤٥) ، وقد انتقد الذهبي في النبلاء (٧٢/٧) والنووي كما في التلخيص الحبير (٢٢٦/٢) تصحيح الترمذي له .

(١٢) الجامع (٢٥٨٢، ٢٥٨٧، ٣١٧٦) .

(١٣) الجامع (٨٧٣) .

والمفضل[١] بن صالح وغيرهم كثيرٍ.

والذي يترجح لدي أن الإمام الترمذي رحمه الله لديه **تساهل في تصحيح بعض الأحاديث** كما ظهر لنا فيما سلف من أمثلة ، **ولا أرى أنه كان متساهلاً بنفس القدر فيما حسنه** لأنـــه أبـــان عـــن شرطه في الحسن أنه يشمل حديث الراوي الذي لا يحتج بما ينفرد به إذا سلم من الشذوذ وكانت لـــه شواهد.

لهذا لا يستقيم الاعتراض عليه بأنه حسَّن حديث فلان وهو ضعيف ،والأولـــى الاعـــتراض عليه بأنه حسن حديثاً لم يتوفر فيه شروط الحسن التي ذكرها في تعريفه .

ثم ينبغي أن يُعلم أن وصف الترمذي بالتساهل في بعض ما يصححه أو يحسنه لا يعني هـدر أحكامه كلها بزعم أنه متساهل على الدوام ، فهذا تصرف خاطيء لأنه كمـــا يتســـاهل فـــي بعـــض أحكامه قد يتشدد في البعض أيضاً ، كما قال العلامة المعلمي اليماني رحمه الله : (ما اشتهر أن فلانـاً من الأئمة مُسهِّل ، وفلاناً مُتشدِّد ، ليس على إطلاقه ، فإن منهم من يسهل تـــارة ، ويُشـــدِّد أخـــرى، بحسب أحوال مختلفة ..)[٢] .

ولا أدل على ذلك من أن الذهبي وهو الذي انتقد الترمذي مراراً كما تقدم قـــد اعتمـــد فـــي توثيق بعض الرواة الذين لا كلام للنقاد فيهم على تصحيحات الترمذي[٣].

والنتيجة التي نخرج بها من كلام بعض العلماء المحققين في وصف الترمذي بالتساهل بأنـــه يصبح من موجبات الاحتياط عدم قبول ما صححه إذا عارضه ما يوجب النظـــر، أو عـــدم الأخـــذ بحكمه، ومن ذلك مخالفة قول إمام من أئمة النقد المعروفين بالتوسط كعبد الرحمن بن مهدي وأحمـــد ابن حنبل والبخاري ونحوهم ، أو يكون في الحديث ما يوجب الضعف على مقتضى قواعـــد أئمـــة النقد.

ويعضد ذلك قول النووي في حديثٍ قواه الترمذي مع أن عدداً من الحفاظ تكلموا فيه منـــهم ابن مهدي وابن المديني وابن حنبل : (وهؤلاء هم أعلام أئمة الحديث ، مُقدمون عليه ، بل كل واحـد من هؤلاء لو انفرد قدِّم على الترمذي باتفاق أهل المعرفة)[٤] .

---

(١) الجامع (٢٥٩٢) .

(٢) مقدمة الفوائد المجموعة للشوكاني (ص٩) .

(٣) انظر الموقظة (ص٧٨) ، وميزان الاعتدال (٥٥٩/١) ، (١٠٤/٢، ١٠٨، ١٤٦، ٣٥٦) .

(٤) المجموع للنووي (٥٠٠/١) .

وقال ابن رجب في حديث آخر قواه الترمذي ومعه ابن حبان والحاكم: (وتكلم فيه مـــن هـــو أكبر من هؤلاء وأعلم ، وقالوا : هو حديث منكر منهم عبد الرحمن بن مـــهدي ، والإمـــام أحمـــد ، وأبوزرعة الرازي ...)[١] .

وهذا صحيح بلا شك، فإن هؤلاء الأئمة أعلم بالعلل والنقد من الإمـــام الـــترمذي ، وقولـــهم أرجح إلا أن يكون مع الترمذي حجة ظاهرة ، وكذلك إذا صحح حديثاً فيه ما يوجب الضعف حســـب القواعد المقررة في علم الحديث ، فالراجح هو ما تقتضيه القواعد ، والله أعلم .

---

(١) لطائف المعارف (ص١٤٢) .

المبحث الثاني : هل " الحسن " عند الترمذي نوع من أنواع الضعيف؟

قد يثير عنوان هذا المبحث شيئاً من الاستغراب ؛ لأن من المستقر في أذهان الكثيرين اليوم أن الحديث الحسن كما هو في مفهوم الترمذي محتج به بدون أدنى شك .

والذي حدى بي لطرح هذا السؤال ما وجدتُه من كلامٍ لاثنين من كبار العلماء المحققين قد يُفهم من ظاهر كلامهما أن الحسن عند الترمذي لا يحتج به .

أولهما : الحافظ الذهبي فقد قال : (فلا يُغتر بتحسين الترمذي ، فعند المحاققة غالبها ضعاف)[١] .

وثانيهما : الحافظ ابن حجر فقد قال أثناء كلامه بعدم إطلاق القول بحجية الحسن لغيره : (ويدلُ على أن الحديث إذا وصفه الترمذي بالحُسن لا يلزم عنده أن يحتج به أنه أخرج حديثاً من طريق خيثمة البصري عن الحسن عن عمران بن حصين رضي الله تعالى عنه ، وقال بعده : " هذا حديث حسن وليس إسناده بذاك " [٢].

وقال في كتاب " العلم " بعد أن أخرج حديثاً في فضل العلم : " هذا حديث حسن . قال : وإنما لم نقل لهذا الحديث : صحيح ، لأنه يقال: إن الأعمش دلّس فيه ، فرواه بعضهم عنه ، قال : حُدثت عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه "[٣] انتهى .

فحكم له بالحسن للتردد الواقع فيه ، وامتنع عن الحكم عليه بالصحة لذلك ، ولكن في كلا المثالين نظر ، لاحتمال أن يكون سبب تحسينه لهما كونهما جاءا من وجه آخر كما تقدم تقريره)[٤].

فهل غالب تحسينات الترمذي ضعاف ؟ ، وهل وصفه للحديث بالحُسن لا يلزم عنده أن يُحتج به كما ورد في كلام الذهبي وابن حجر ؟

وقبل الإجابة عن ذلك سأذكر كلاماً لبعض أهل العلم يُفهم منه أن الحسن حجة عند الترمذي، كقول شيخ الإسلام ابن تيمية : (والضعيف عندهم نوعان : ضعيف لا يحتج به ، وهو الضعيف في

---

(١) ميزان الاعتدال (٤/٤١٦) .

(٢) الجامع [٢٩١٧] ولكن ليس في الكروخي (ق١٩٠/ب) : " وليس إسناده بذاك " وإنما فيه " حسن " فقط .

(٣) انظر المبحث الثالث من الفصل الأول المتقدم فقد تكلمنا على كلام الترمذي هنا .

(٤) النكت (١/٤٠٢-٤٠٣) .

اصطلاح الترمذي ، والثاني : ضعيف يُحتج به ، وهو الحسن في اصطلاح الترمذي)[١] .

ويفهم من هذا أن الترمذي يحتج بما يحسنه ،ووجدت بعض العلماء كالمنذري[٢] وابن التركماني[٣] والعيني[٤] يستدلون بتحسين الترمذي لحديث على أنه يكون متصلاً عنده بزعمهم ، ولولا حُسن ظنهم بقوة الحسن وعدم ضعفه المطلق في نظره لما استدلوا بذلك ، وإن كان في صحة ما استدلوا به بعض النظر، إذ تقدم معنا في المبحث الثالث من الفصل الأول أن الترمذي يصرح بانقطاع بعض ما يحسنه، وذكرنا هناك عدداً من الأمثلة تدل على عدم اشتراطه للاتصال فيما يحسنه[٥]، إلا أن تصرفهم هذا ينبيء عن اعتقادهم بقوة ما يحسنه في نظره هو رحمه الله .

ولسنا الآن بصدد الكلام هل الضعيف المعتضد " الحسن لغيره " حجة أم لا ؟ فإن هذا سنتكلم عليه بتفصيل – إن شاء الله – في فصلٍ مستقل في الباب الرابع ، ومرادنا هنا هو تحرير القول في حجية الحسن عند الترمذي، أو بمعنى آخر : هل الحديث الذي يحسنه الترمذي يكون في نظره هو حجة أم لا ؟ ، وهل غالب تحسينات الترمذي ضعاف كما قال الذهبي ؟

والجواب الصحيح الراجح في نظري أن الأصل عند الترمذي هو الاحتجاج بما يحسنه ، وأن غالب الأحاديث التي يقول فيها : "حسن " تكون قوية المتن ، مع وجود ضعف – غالباً – في سندها ، وهذا بناءً على النقاط التالية :

١- قال الترمذي : ٠ وسمعت أحمد بن الحسن يقول : سمعت أحمد بن حنبل يقول : " ابنُ أبي ليلى لا يحتجُ به " وكذلك من تكلم من أهل العلم في مجالد بن سعيد وعبد الله بن لهيعة وغيرهم ، إنما تكلموا فيهم من قبل حفظهم وكثرة خطئهم ، وقد روى عنهم غير واحد من الأئمة ، فإذا انفرد أحدٌ من هؤلاء بحديث ولم يُتابَع لم يُحتجَّ بهِ ، كما قال أحمد بن حنبل : ابن أبي ليلى لا يُحتجُ بِهِ ، إنَّما عنى إذا تفرَّد بالشيء)[٦] .

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٤٩/١٨) .

(٢) مختصر سنن أبي داود(١٩٨/٥) .

(٣) الجوهر النقي (٤٥٣/١) .

(٤) عمدة القاريء (٣٠٢/٢) .

(٥) سبب عدم اشتراطه للاتصال ، لأنه اشترط تعدد الطرق ، ولهذا حَسَّن أحاديث صرح هو بانقطاع أسانيدها .

(٦) العلل الصغير (٧٤٦/٥) .

وهذا الكلام مهم جداً وهو كالنص في أن ما يُتابع عليه أمثال ابن أبى ليلـــى ومجـــالد وابـــن لهيعة وغيرهم من الضعفاء ممن لم يتهم بالكذب بما يرفع عنهم التفـــرد يكـــون حجـــة ، وأن عـــدم الاحتجاج بواحدٍ منهم كابن أبي ليلى يكون حين يتفرد بشيء ، ويصبح النص السابق أكثر وضوحـــاً إذا قَارنَّاهُ بتعريف الترمذي للحسن، بالإضافة إلى تحسينات الترمذي العملية للرواة المذكورين آنفـــاً ، حيث وجدناه يحسن بعض مروياتهم[١] إذا كان لها شواهد ، مما يعني احتجاجه بها كمـــا يفـــهم مـــن النص السابق .

٢- ومما يدل على حجية ما يحسنه الترمذي في نظره أنني وجدته في عدة مواطن يحكـــم علـــى حديث بأنه : " حسن " ، ثم يرويه من طريق راوٍ ثقة ويحكم عليه بأنه : " حسن صحيـــح " ، مـــع العلم بأن مخرج السند ومداره واحد ، وكذلك المتن واحد لا اختلاف فيه ، والفرق الوحيـــد أن فـــي السند الأول راوياً متكلماً فيه ، وفي السند الثاني متابعة قوية من راوٍ ثقة .

وليتضح الأمر تأمل ما يلي: فقد قال في باب " ما جاء في نكاح العبد بغـــير إذن ســـيده " : (حدثنا علي بن حجر، أخبرنا الوليد بن مسلم، عن زهير بن محمد، عن عبد الله بن محمد بن عقيـــل عن جابر بن عبد الله عن النبي **صلى الله عليه وسلم** قال : "**أيما عبدٍ تزوج بغير إذن سيده ، فـــهو عاهرٌ**" .

قال أبو عيسى : حديث جابر حديث حسن)[٢] .

ثم أخرج بعده مباشرة الحديث الآتي : (حدثنا سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي، حدثنا أبـــي، حدثنا ابن جريج عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر، عن النبي – **صلى الله عليـــه وســـلم** – قال: "**أيما عبدٍ تزوّج بغير إذن سيده ، فهو عاهرٌ** " .

هذا حديث حسن صحيح)[٣] .

وبغض النظر عن ما قد يرِد على تصحيح الترمذي لهذا الحديث مـــن نقـــد ، إلا أن الـــذي يعنينا هنا هو ملاحظة أن مدار السند واحد ، وكذلك المتن واحد ، وإنمـــا حســـن الســـند الأول لأن رواية الوليد بن مسلم وأهل الشام عن زهير بن محمد فيها مناكير كما نقل هو عـــن البخـــاري [٤]،

---

(١) انظر المبحث الأول من الفصل الأول فقد ذكرت أرقام الأحاديث التي حسنها الترمذي لهؤلاء الثلاثة .

(٢) الجامع (١١١١) .

(٣) الجامع (١١١٢) .

(٤) العلل الكبير (ص٣٨١، ٣٩٥) .

وصحح السند الثاني لثقة ابن جريج .

ويدل هذا المثال على أن الترمذي يحسن حديثاً مع علمه واعتقاده بصحته وثبوته من حيث المتن ، وضعفه من حيث السند .

وشبيه بما تقدم حديث يرويه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً : "**اليتيمة تُستأمر في نفسها ، فإن صمتت فهو إذنُها** " . قال فيه : (حديث أبي هريرة حديث حسن)[١] .

ورواه من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً : "**لا تُنكح الثيب حتى تُستأمر ، ولا تُنكح البكر حتى تستأذن ، وإذنها الصموت** " . وقال فيه : (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح)[٢] .

فالسند مداره على أبي سلمة ، والمتن متقارب المعنى ، ولكن حَسَّن الأول لوجود بعض الكلام في محمد بن عمرو بن علقمة الليثي ، وصحح الثاني لثقة يحيى بن أبي كثير ،فالمتن صحيح عنده مُحتج به بدون أدنى شك ، فدل هذا على أنه يُحسِّن أحاديث لاشك في احتجاجه بها .

ومما يدخل في ذلك الحديث الذي يرويه بنفس السند وبنفس المتن ، ويحسنه في باب ،ثم يعيده في باب آخر فيصححه كحديث سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة مرفوعاً : "**صلاة الوسطى صلاة العصر**" [٣].

٣- حَسَّن حديثاً لعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ثم قال : (قال محمد بن إسماعيل : رأيت أحمد وإسحاق وذكر غيرهما يحتجون بحديث عمرو بن شعيب ، قال محمد : وقد سمع شعيب بن محمد من جده عبد الله بن عمرو . قال أبو عيسى :ومن تكلم في حديث عمرو بن شعيب إنما ضعفه لأنه يحدث عن صحيفة جده كأنهم رأوا أنه لم يسمع هذه الأحاديث من جده) [٤] .

والمتأمل في سياق الكلام يجد أن ذكر الترمذي لكلام شيخه البخاري عن احتجاج بعض كبار النقاد بحديث عمرو بن شعيب مع تصريحه بتحسين حديثه ، بالإضافة إلى أنه صحح[٥] عدداً

---

(١) الجامع (١١٠٩) .

(٢) الجامع (١١٠٧) .

(٣) الجامع (١٨٢) : (حسن) ، ثم ذكره (٢٩٨٣) وقال : (حسن صحيح) .

(٤) الجامع (٣٢٢) .

(٥) الجامع (١١٨١، ١٢٣٤، ١٥٨٥، ١٩٢٠، ١٩٢١) .

من الأحاديث التي يرويها عمرو عن أبيه عن جده مما يدل على احتجاجه بهذا الإسناد .

٤- أخرج الترمذي في باب " ما جاء في الإشارة في الصلاة " حديثاً لصهيب[١] رضي الله عنه فيه "**أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا سُلِّم عليه في الصلاة ردَّ إشارة بأصبعه** " ، ثم ذكر بعده حديث بلال [٢] "**أنه عليه الصلاة والسلام كان يُشيرُ بيده**" .

ثم قال أبو عيسى : (هذا حديث حسن صحيح ، وحديث صهيب حسن .. وكلا الحديثين عندي صحيح؛ لأن قصة حديث صهيب غيرُ قصةِ حديث بلال ، وإن كان ابن عمر روى عنهما ، فاحتمل أن يكون سمع منهما جميعاً)[٣] .

فدل هذا النص النفيس على احتجاجه بما يقول فيه : " حسن " ، وأنه لم يُرجِّح عليه ما يقول فيه : " حسن صحيح " ، ولو كان الحسن لا يحتج به عنده لما قال : (وكلا الحديثين عندي صحيح) مع أنه حسن حديث صهيب ولم يصححه .

٥- روى حديث ابن عباس في "**أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين بعد العصر ثم لم يَعُدْ لهما**"، وقال بعده : (حديث ابن عباس حديث حسن ، وقد روى غير واحد عن النبي **صلى الله عليه وسلم**: "**أنه صلى بعد العصر ركعتين**" ، وهذا خلاف ما روي عنه أنه : "**نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرُبَ الشمس**" . وحديث ابن عباس أصحُ حيث قال : " لم يَعُد لهما ")[٤] .

فاحتج به في حسم الخلاف الوارد في ذلك ، وهذا دليل واضح على احتجاجه بما يحسنه .

٦- عندما ذكر خلاف الفقهاء في معنى الفُرقة الواردة في حديث : "**البيعان بالخيار ما لم يتفرقا**" قال : (ومما يقوي قول من يقول الفُرقة بالأبدان لا بالكلام: حديث عبد الله بن عمرو عن النبي **صلى الله عليه وسلم**)[٥] ثم ذكره وقال بعده : (هذا حديث حسن ، ومعنى هذا أن يفارقه بعد البيع خشية أن يستقيله ، ولو كانت الفُرقة بالكلام ، ولم يكن له خيار بعد البيع لم يكن لهذا الحديث معنى حيث قال **صلى الله عليه وسلم**: "**ولا يحل له أن يفارقه خشية أن يستقيله**")[٦] .

---

(١) الجامع (٣٦٧) .

(٢) الجامع (٣٦٨) .

(٣) الجامع (٢/٢٠٤-٢٠٥) .

(٤) الجامع (١/٣٤٦) .

(٥) الجامع (٣/٥٤٩) .

(٦) الجامع (١٢٤٧) (٣/٥٥٠) .

فاحتج به في حسم الخلاف ، بما يدل على احتجاجه بما يحسنه في أحاديث الأحكام .

٧- يُفهم من مُجمل الأحكام التطبيقية للترمذي في جامعه أنه يقول في الحديث الذي لا يحتج بـه: "ليس بالقوي "(١) ، " فيه مقال "(٢) ، " ليس بالقائم "(٣)، " ليس بذاك "(٤) ، " ضعيف "(٥) ، ونحو ذلـك من العبارات الدالة صراحة على الضعف ، فقوله في حديث بأنه : "حسن " يعني ضد ذلك، فيكـون قوياً وقائماً وأثبت وأنقى مما يقول فيه تلك العبارات ، ومن المؤكد أن مراده من " الحسن " مغـاير لمعاني تلك العبارات .

ولو لم يُرد " بالحسن " التقوية والاحتجاج لما كان هناك فرق بين ما يحكم عليه بالحُسـن ، وما يصرح بضعفه بالعبارات الآنفة ، لأن الجميع بينهم قاسم مشترك وهو عدم الاحتجاج .

وأما بالنسبة لقول الحافظ الذهبي: إن غالب تحسينات الترمذي ضعاف ، فـإن كـان يقصـد السند دون المتن فهذا صحيح، بل هو مفهوم كلام الترمذي نفسه، حين ذكر شـروط الحسـن فلـم يشترط ثقة الرواة بل اشترط عدم الاتهام بالكذب ، فالرجل نفسه لم يَدّعِ أنه لم يُحسِّن ما في إسـناده ضعف بل العكس هو الصحيح ، وهذا ظاهر في بعض أحكامه التطبيقية كتحسيناته لبعض الأحـاديث مع تصريحه بوجود انقطاع فيها (٦).

وأما إن كان الذهبي يقصد حتى المتون أيضاً ، فهذا ليس صحيحاً كما ذكرناه فـي المبحـث الأول من الفصل الثاني ، بل عكس ما قاله الذهبي هو الصحيح، فغالب الأحاديث التي حكـم عليـها الترمذي بأنها " حسن " متونها قوية إما لذاتها وإما لوجود شواهد قوية لها كما تقـدم تفصيلـه فـي المبحث المشار إليه .

ولكن لا تكتمل معرفتنا بموقف الترمذي الاحتجاجي مما يحسنه حتى ننظر فـي النصـوص التي تحدد ملامح الوجه الآخر، أعني نصوصه التي تدل على عدم احتجاجه ببعض ما يحسنه فمـن ذلك :

---

(١) انظر الجامع مثلاً : (٥٧٨، ٧٢٦، ٢١١٤، ٣٥٢٣، ٣٥٨٠) .

(٢) انظر الجامع مثلاً : (٤٧٩، ٦٢٩،٦٤١، ٧٣٢، ٨١٢) .

(٣) انظر الجامع مثلاً : (٥٣،١١١٩) .

(٤) انظر الجامع مثلاً : (٢٤٥، ٣٤٥، ٨٠١، ٢٩١٧) .

(٥) انظر الجامع مثلاً : (٥٤، ٥٩، ٦١، ٥٠١، ٧٨٩) .

(٦) انظر المبحث الثالث من الفصل الأول .

١- أخرج حديثاً عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن الرُبَيِّع بنت معوذ : "**أن النبـــي صلـــى الله عليه وسلم مسح برأسه مرتين، بدأ بمؤخر رأسه ثـــم بمقدمـــه ، وبأذنيـــه كلتيـــهما ظـــهورهما وبطونهما**" .[١]

قال بعده : (هذا حديث حسن ، وحديث عبد الله بن زيد[٢] أصحُ من هـــذا وأجـــود إســـناداً)

والملاحظ هنا : " أن حديث ابن عقيل – وهو متكلم فيه – مخالف لأحاديث الثقات في أمرين :

الأول : قوله : "**بدأ بمؤخر رأسه**" ، والمحفوظ في حديث عبد الله بن زيد : "**مســـح رأســـه بيديه فأقبل بهما وأدبر ، بدأ بمقدم رأسه**" .

الثاني : قوله : "**مسح برأسه مرتين**" والمحفوظ من حديث الثقات أن مسح الرأس مرة .

والعجيب أن الترمذي روى حديث ابن عقيل عن الرُبيع من طريق آخر – وكلا الطريقيـــن صحيح إلى ابن عقيل – ولكن بلفظ : " **مسح برأسه ،ومسح ما أقبل منه وما أدبـــر، وصُدغيه وأذنيه مرة واحدة** " ثم قـــال بعـــده : (حديـــث الرُبيـــع حديـــث حســـن صحيح) [٣]، مع أنه لا يخفى عليه كلام أهل العلم في ابن عقيل[٤].

فحسَّنه أولاً مع وجود ما ينكر في متنه ، ثم صححه ثانياً لما زالت تلك النكارة ، ودل قولـه : إن حديث عبد الله بن زيد أصح منه وأجودُ إسناداً ، على ترجيح حديثه علـــى حديـــث ابـــن عقيـــل المخالف له ، فيكون تحسينه هنا لا يدل على الاحتجاج بل على ضعف بعض ما يحسنه عنده رحمـــه الله .

٢- أخرج في باب " ما جاء كيف ردُ السلام " حديثاً عن عبد الله بن نُمير عن عبيد الله بن عمـــر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال : " دخل رجل المسجد ، ورسول **صلـــى الله عليـــه وســـلم** جالس في ناحية المسجد فصلى ثم جاء فسلّم عليه ، فقال رسول الله **صلى الله عليه وسلم**: وعليـــك ، ارجِع فصلِّ ، فذكر الحديث بطوله " .

قال أبو عيسى : (هذا حديث حسن ، وروى يحيى بن سعيد القطان هذا عن عبيـــد الله بـــن عمر عن سعيد المقبري فقال : عن أبيه عن أبي هريرة ، ولم يذكر فيه : "فسلم عليه وقال : وعليـــك"

---

(١) الجامع (٣٣) وقد تكلمت على هذا الحديث في المطلب الثاني من المبحث الثاني في الفصل الأول .

(٢) الجامع (٣٢) وقد تكلمت على هذا الحديث في المطلب الثاني من المبحث الثاني في الفصل الأول .

(٣) الجامع (٣٤) .

(٤) الجامع (٣) .

قال : وحديث يحيى بن سعيد أصح)[١] .

والملاحظ هنا أنه حَسَّن حديث ابن نمير الذي فيه الزيادة التي من أجلها أخرجه في الباب ولها علاقة به ولم يذكر في الباب غيره ،ومع ذلك صرح بأن حديث يحيى بن سعيد أصح مع أنه لم يذكر الزيادة التي هي محل الشاهد، فيكون ما حسنه مرجوحاً في نظره وليس راجحاً ، ولكن يظهر لي أن الترمذي أراد السند لا المتن؛ لأن الترمذي أخرج حديث يحيى بن سعيد القطان في موضعٍ آخر وجاء في متنه : "**فسلَّم على النبي صلى الله عليه وسلم فردَّ عليه السلام**" [٢]، وقد حسَّن الترمذي حديث رفاعة بن رافع في المسيء صلاته وفيه : "**فقال النبي صلى الله عليه وسلم: وعليك**"[٣].

ومما يقوي أن الترمذي أراد السند لا المتن هنا أنه قال بعد حديث القطان : (هذا حديث حسن صحيح ، وقد روى ابنُ نمير هذا الحديث عن عُبيد الله بن عمر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ، ولم يذكر فيه " عن أبيه " عن أبي هريرة ، ورواية يحيى بن سعيد عن عبيد الله بن عمر أصح ، وسعيد المقبري قد سمع من أبي هريرة ، وروى عن أبيه عن أبي هريرة)[٤] .

فحديث ابن نمير مرجوح سنداً لعدم ذكره : " عن أبيه " وحديث القطان أرجح لذكره هذه الزيادة الإسنادية ، وأما الزيادة في المتن فهي صحيحة بلا شك لأن ابن نمير حافظ ثبت ، والترمذي يقول في زيادة الثقة : (وإنما تصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه)[٥] ، وقد تابع أبو أسامة[٦] ابن نمير على ذكر هذه الزيادة .

٣- أخرج في باب " في العفو والعافية " حديثاً عن يحيى بن اليمان عن سفيان الثوري عن زيدٍ العمي عن أبي إياس معاوية بن قُرة عن أنس بن مالك مرفوعاً: "**الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة**" قالوا : فماذا نقول يا رسول الله ؟ قال : "**سلوا الله العافية في الدنيا والآخرة**" .

قال أبو عيسى بعده : (هذا حديث حسن ، وقد زاد يحيى بن اليمان في هذا الحديث هذا

---

(١) الجامع (٢٦٩٢) انظر الكلام على الحديث في المنزلة الأولى من القائمة الأولى .

(٢) الجامع (٣٠٣) .

(٣) الجامع (٣٠٢) .

(٤) الجامع (١٠٤/٢) .

(٥) العلل الصغير (٧٥٩/٥) .

(٦) صحيح البخاري (٦٦٦٧) .

الحرف، قالوا : فماذا نقول ؟ قال : سلوا الله العافية في الدنيا والآخرة)[١] .

ثم ذكر بعده رواية وكيع وعبد الرزاق وأبي أحمد الزبيري وأبي نعيم الفضل بن دكين كلهم عن سفيان به. ولم يذكروا الزيادة التي ذكرها ابن اليمان، ثم قال أبو عيسى : (وهكذا روى أبو إسحاق الهمداني هذا الحديث عن بُريدة بن أبي مريم الكوفي عن أنس عن النبي **صلى الله عليه وسلم** نحو هذا ، وهذا أصح)[٢] .

ويحيى بن اليمان ضعيف لكثرة خطئه[٣]، فزيادته هنا ضعيفة لمخالفة عدد من كبار الثقات له حيث لم يذكروها ، فتحسين الترمذي للحديث مع تصريحه بأن عدم ذكر الزيادة أصح دال على ضعف رواية يحيى بن اليمان، مما يدل على أنه لا يحتج بها مع تحسينه لها .

ولكن قد يُقال: إنه حسنه ونبَّه على تفرد يحيى بن اليمان بهذه الزيادة، مما يعني أنه حسن عنده من دونها .

٤- أخرج حديثاً من طريق شيخه محمد بن بشار عن ابن أبي عدي عن حُميد عن أنس قال : "قال رسول الله **صلى الله عليه وسلم : "لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض: الله الله"** .

ثم قال بعده : (هذا حديث حسن . حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا خالد بن الحارث عن حُميد عن أنس نحوه ولم يرفعه ، وهذا أصح من الحديث الأول)[٤] .

فحسَّنه مرفوعاً ثم رجَّح وقفه ، ولكن متنه محفوظ عن أنس من وجهٍ آخر[٥]، فلعله تكلم فيه باعتبار السند لا المتن، وهو الظاهر؛ لأن مثله لا يُقال من قبل الرأي .

---

(١) الجامع (٣٥٩٤) .

(٢) الجامع (٣٥٩٥) .

(٣) التقريب (٧٦٧٩) .

(٤) الجامع (٢٢٠٧) .

(٥) صحيح مسلم (١٤٨) .

وشبيه بهذا حديث آخر حسنه[١] مرفوعاً ، ثم رواه من طريق موقوفاً وقال : (وهذا أصح).

٥- وروى حديث عيسى بن يونس عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً: "**من ذرعه القيء فليس عليه قضاء ، ومن استقاء عمداً فليقضِ**" ثم قال بعده : (حديث أبي هريـرة حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي **صلـــى الله عليه وسلم** إلا من حديث عيسى بن يونس ،وقال محمد : لا أراه محفوظاً .

قال أبو عيسى : وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبـــي **صلـــى الله عليه وسلم** ولا يصحُ إسنادُه)[٢] .

وبين في علله الكبير[٣] سبب توهيته لهذا الحديث نقلاً عن البخاري فقـــد قـــال : (مـــا أراه محفوظاً ، وقد روى يحيى بن أبي كثير عن عمر بن الحكم أن أبا هريرة كان لا يرى القيء يفطـــر الصائم) .

ونقل في صحيحه[٤] في كتاب الصوم ، باب الحجامة والقيء للصائم قول أبي هريـــرة : (إذا قاء فلا يُفطر ، إنما يُخرج ولا يُولِج)، ثم قال (ويُذكر عن أبي هريرة أنه يفطر، والأول أصح) .

فالحديث ظاهر سنده الصحة لثقة رجاله ، ولكنه معلول بالمخالفة عند البخاري والـــترمذي، ومع ذلك فقد حكم عليه بالحُسن مع الغرابة التي سببها تفرد عيسى بن يونس عن هشام بن حســان ، ولكنه وضح أن الحديث يُروى من غير وجه عن أبي هريرة، فهو حسن بـــهذا الاعتبـــار ولكنـــه لا يصح بسبب المخالفة .

فَحسَّن حديثاً لا يراه صالحاً للاحتجاج ، وإن كان عمل أكثر الفقهاء عليه ولكن ليس اعتمـــاداً عليه بل اعتمد بعضهم على قول ابن عمر[٥] رضي الله عنه في ذلك .

والإمام الترمذي رحمه الله لا يخفى عليه أن بعض المحدثين يخالفه فيما يحسنه فمثلاً عندمـــا روى حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً : "**لا نكاح إلا بولي**" [٦] قال : (هذا حديث حسن) ثم قـــال

---

(١) الجامع (٢٩١٥) : " حسن صحيح" وفي الكروخي (ق١٩٠/أ) " حسن " فقط .

(٢) الجامع (٧٢٠) .

(٣) (ص١١٥-١١٦).

(٤) (٢٠٥/٤) المطبوع مع فتح الباري .

(٥) الموطأ (٦٧٣) ، والأم للشافعي (٩٧/٢) (٢٥٢/٧) .

(٦) الجامع (١١٠٢).

بعد ذلك : (وحديث عائشة في هذا الباب .. حديث عندي حسن .. وقد تكلم بعض أصحاب الحديث في حديث الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي **صلى الله عليه وسلم** . قال ابن جريج : ثم لقيتُ الزهري فسألتُهُ فأنكره ، فضعَّفوا هذا الحديث من أجل هذا)[١] .

فهو لا يخفى عليه أنه حَسَّن حديثاً يضعفه بعض النقاد .

ومن ذلك قوله في حديث ابن مسعود في عدم رفع اليدين في الصلاة إلا في تكبيرة الإحرام: (حديث ابن مسعود حديث حسن)[٢] ، ونقل عن الإمام عبد الله بن المبارك قوله : (ولم يثبت حديث ابن مسعود)[٣] ، بل الترمذي نفسه قال في حديث ابن عمر الذي فيه ذكر رفع اليدين : (حسن صحيح)[٤]، وسرد بتفصيل – على غير عادته – أسماء من يقول بالرفع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، مما يدل على ميله واختياره لذلك[٥].

ومن ذلك أيضاً أنه حكم على حديث عاصم بن ضمرة الذي يرويه عن علي رضي الله عنه في صفة صلاة رسول الله **صلى الله عليه وسلم** تطوعاً بقوله : (هذا حديث حسن ... وروي عن عبد الله بن المبارك أنه كان يُضعِّف هذا الحديث ، وإنما ضعَّفه عندنا والله أعلم لأنه لا يروى مثل هذا عن النبي **صلى الله عليه وسلم** إلا من هذا الوجه عن عاصم بن ضمرة عن علي..)[٦] .

فغير خافٍ عليه أنه حَسَّن حديثاً ضعفه بعض الأئمة الحفاظ كابن المبارك رحمه الله .

وبالنظر فيما تقدم من نصوص نرى أن إطلاق القول بأن غالب الأحاديث التي حسنها الترمذي ضعيفة قول غير صحيح، فالأصل عنده أن ما يحسنه صالح للاحتجاج به وقد رأينا فيما مضى من الأدلة ما يناقض هذا الزعم ، ومما يؤكد هذه الحقيقة نتيجة استقرائنا لتحسيناته التي ذكرناها في المبحث الأول من الفصل الثاني المتقدم .

وكذلك القول بأن كل ما حسنه الترمذي فهو حجة قول غير دقيق، فقد رأينا آنفاً أن الترمذي حَسَّن بعض الأحاديث – مع قلتها – وأشار إلى عدم الاحتجاج بها ، بل ورأيناه ينقل بعض

---

(١) الجامع (٣/٤٠٩-٤١٠) .

(٢) الجامع (٧٥٧) .

(٣) الجامع (٢/٣٨) .

(٤) الجامع (٢/٣٧) .

(٥) الجامع (٢/٣٦-٤٠) .

(٦) الجامع (٢/٤٩٤-٤٩٥) .

تضعيفات المحدثين فيما يحسنه مما يدل على أن بعض ما يحسن محل اختلاف في الاحتجـــاج بـــه بتصريحه هو رحمه الله تعالى .

والذي لا شك فيه أن الأحاديث التي حسنها الترمذي ليس كلها في المرتبة على حدٍ سواء بـــل بعضها أقوى من بعض[١] ، ولذا فالأولى بنا أن نحكم على كل حديثٍ بما يليق به بمقتضى القواعـــد المقررة لدى أئمة النقد الحديثي رحمهم الله تعالى ، ولا يصلح الاعتماد المطلق على قول الـــترمذي : " حسن " أو " حسن غريب " في الاحتجاج بالأحاديث والعمل بها ، وذلك لعدم الاتفاق على حجية مـــا يحسنه بين علماء الحديث ، ولأننا وقفنا له على بعض النصوص الدالة على عدم حجية بعـــض مـــا يحسنه ، وعلى نصوص له رحمه الله تدل على أنه يحسن أحاديث اختلف فيها النقاد .

---

(١) النكت لابن حجر (٣٨٧/١) .

المبحث الثالث : حكم الرواة الذين يحسن لهم الترمذي .

اشترط الترمذي في تعريفه الحسن أن لا يكون الراوي متهماً بالكذب ، فهل يُفهم من هـذا أن تحسينه لحديث في سنده رجل لم يوثق ولم يُضعَّف يؤخذ منه نوع من التقوية لذلـك الـراوي، مـن حيث صلاحية ما يرويه لأن يكون حسناً حسب اصطلاح الترمذي في الحسن ، وأن ذلك الرجل لـم يبلغ حد الثقة الذي يصحح له الترمذي ؟

والذي استدعى طرح مثل هذا أنني وجدت الإمام الذهبي يقول : (الثقة من وثقه كثـير ولـم يُضعَّف ، ودونه : من لم يُوَثق ولا ضُعِّف ؛ فإن خرَّج حديث هذا في " الصحيحين " ، فـهو موثـقٌ بذلك ، وإن صحَّح له مثل الترمذي وابن خزيمة فجيِّد أيضاً ...)[١] .

وهذا الكلام وإن كان في تصحيح الترمذي[٢]، إلا أن الذهبي في مـيزان الاعتـدال أبـدى اهتماماً ملحوظاً بما يحسنه الترمذي بما يدل على وجود فائدة تؤخذ منه .

فمن ذلك مثلاً قوله : (سعد مولى طلحة عن ابن عمر ، وعنه عبد الله بن عبد الله الـرازي فقط . له قصة الكِفل ، حَسَّن له الترمذي)[٣] .

وقوله : (سعيد بن راشد أو ابن أبي راشد عن يعلى بن مُرة ، وعنه عبد الله بن عثمان بـن خُثَيم وحده ، وقد حسَّن له الترمذي في الفضائل : حسين مني وأنا من حسين)[٤] .

وقوله : (عمر بن إسحاق عن أمه ، تفرد عنه أبو خالد الدالاني في تشميت العاطس ،حسـنه الترمذي)[٥] .

إلى غير ذلك من الأمثلة[٦] ، ويفهم من نصه على تحسين الترمذي أن الرجل لم يبلغ درجـة الثقة ولا ينحط إلى رتبة المتروك .

---

(١) الموقظة (ص٧٨) .

(٢) الاحتجاج بتصحيح الترمذي على توثيق بعض الرواة يوجد في كلام ابن القطان الفاسي وابن دقيق العيد وكلاهما قبل الذهبي ، ومقصودنا هنا هو ما حسنه الترمذي لا ما صححه ، والذهبي اهتم بالأمرين فلذا ذكرتُ كلامه .

(٣) الميزان (١٢٥/٢) والحديث في الجامع (٢٤٩٦) .

(٤) الميزان (١٣٥/٢) والحديث في الجامع (٣٧٧٥) .

(٥) الميزان (١٨٢/٣) والحديث في الجامع (٢٧٤٤) .

(٦) انظر الميزان (٣٧٦/٢، ٥٢٩) ، (٢٤٧/٣) ، (٤٦٦/١) .

ووجدت الحافظ ابن حجر يستدل بتحسين الترمذي على تقوية رجلٍ قيل إنه مجهول، فقال : (وقال الترمذي : حسن غريب، وهذا يقتضي أنه عنده صدوق معروف .. ومن يروي عنه هؤلاء العدد الكثير ، ويُحسِّنُ له الترمذي فليس بمجهول)[١] .

ومقتضى كلامه أن الترمذي لا يقول : " حسن غريب " في سندٍ فيه رجل مجهول أو ضعيفٍ عنده ، وهذا محل نظر كما تقدم في القائمة الثانية الخاصة بدراسة الأحاديث التي حكم عليها الترمذي بأنها : " حسن غريب " .

انظر فيها الأحاديث ذات الأرقام : (١١٦١، ١٥١٨، ١٥٤٩، ١٦٤٤، ٢٢٥٦) فقد حكم ابن حجر على بعض رواتها بالجهالة .

كما أن الترمذي ضعَّف محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ونصَّ على أنه لا يحتج بما انفرد به ، وقد حكم على حديثٍ له بأنه حسن غريب. انظر (١٤٨٥) .

وبنحو من ذلك أن الترمذي في حديث (٣٠٩٥) قال : (حسن غريب .. لا نعرفه إلا من حديث عبد السلام بن حرب وغُطيف بن أعين ليس بمعروف في الحديث)[٢] .

وفي حديث (٣٢٢٥) قال : (حسن غريب) وفي السند رجلان مبهما الاسم .

وإذا طالعت القائمة الثانية ستقف على أمثلةٍ عدة تؤكد ما ذهبنا إليه من أن قول الترمذي في سندٍ "حسن غريب" لا ينفي ضعف بعض رجاله أو جهالتهم .

وكما أن تحسين الترمذي لرجلٍ لم ينقل فيه توثيق ولا تضعيف يدل على صلاحيته للاستشهاد ؛ فإنه يدل أيضاً على أن الرجل لم يبلغ درجة الثقة الذي يصحح الترمذي له ، فيستفاد من تحسينه القصور عن درجة الثقة ، هذا إذا كان الرجل متكلماً فيه أو ليس فيه توثيق معتبر .

ومن ذلك قول الذهبي في حكيم بن حكيم بن عباد بن حُنيف الأنصاري : (قواه ابن حبان ، وقال ابن سعد: لا يحتجون به ، ومن مفرداته عن أبي أمامة عن عمر مرفوعاً : " الخال وراث " حَسّنه الترمذي ، ولم يصححه)[٣] .

وقوله في خالد بن سارة : (عن عبد الله بن جعفر بحديث : " اصنعوا لآل جعفر طعاماً "

---

(١) تعجيل المنفعة (ص٢٢٨) .

(٢) في الكروخي (ق٢٠٤/أ) : " حسن غريب " وكذلك تحفة الأحوذي (٤٩٤/٧) ، وأما المطبوع ففيه " غريب " .

(٣) الميزان (٥٨٤/١) ، والحديث في الجامع (٢١٠٣) وفي الكروخي (ق١٤٠/أ) :" حسن " فقط لا كما في المطبوع " حسن صحيح " .

حَسَّنه الترمذي من رواية جعفر بن خالد – بن سارة – عن أبيه ، وما صححه ، وخالد ما وثق، لكن يكفيه أنه روى عنه أيضاً عطاء)[١] .

وقوله في عمرو بنُ بُجدان : (عن أبي ذر مرفوعاً : " الصعيد وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين " ، حَسَّنه الترمذي ،ولم يُرقهِ إلى الصحة للجهالة بحالِ عمرو .. وقد وثق عمرو مع جهالته)[٢].

ولا ينبغي أن نغفل عن حقيقة تقدم الكلام عليها ، وهي أن الترمذي قد يحسن حديثاً ويكون كل رجال السند ثقات ، ولكنه حسنه لانقطاعه أو للاختلاف في رفعه أو وصله .

---

(١) الميزان (٦٣٠/١) ، والحديث في الجامع (٩٩٨) وفي الكروخي (ق٧٣/ب) كما في المطبوع " حسن صحيح " وفي تحفة الأحوذي (٧٨/٤) : " حسن " .

(٢) الميزان (٢٤٧/٣) ، والحديث في الجامع (١٢٤) وفي الكروخي (ق١٢/أ) كما في المطبوع " حسن صحيح " ، وذكر أحمد شاكر اختلاف النسخ في ذكر " صحيح " . والمراد من النصوص السابقة الاحتجاج بفهم الذهبي من تحسينات الترمذي بحسب ما بلغه .

الفصل الرابع

الاصطلاحات المركبة عند الترمذي

وموقع "الحسن" فيها .

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : حسن صحيح

المبحث الثاني : حسن صحيح غريب وحسن غريب صحيح

المبحث الأول : حسن صحيح

أكثر الترمذي في جامعه من الحكم على الأحاديث بقوله (هذا حديث حسن صحيح) ، وقد وجد هذا التركيب من قبله في كلام الإمام علي بن المديني[١] والإمام أحمد بن حنبل[٢] ، ويعقوب بن شيبة[٣] ، وشيخه الإمام البخاري[٤] ولكن قليلاً جداً مقارنة بتوسع الترمذي .

وهذه العبارة المركبة ارتبك علماء المصطلح في معناها واستشكلوها بدءاً من الحافظ ابن الصلاح الذي قال : (في قول الترمذي وغيره : " هذا حديث حسن صحيح " إشكال ، لأن الحسن قاصر عن الصحيح كما سبق إيضاحه ، ففي الجمع بينهما في حديث واحد جمع بين نفي ذلك القُصور وإثباته ؟!)[٥] .

وقد أجاب العلماء عن هذا الإشكال بعدة أجوبة سأذكر فيما يلي أهمها مع الاعتراضات والردود المذكورة في كتب المصطلح ثم بعد ذلك أذكر الرأي الراجح في نظري .

الجواب الأول : قال ابن الصلاح : (وجوابه أن ذلك راجع إلى الإسناد ، فإذا روي الحديث الواحد بإسنادين أحدهما إسناد حسن ، والآخر إسناد صحيح ؛ استقام أن يقال فيه : إنه حديث حسن صحيح. أي حسن بالنسبة إلى إسناد ، صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر)[٦] .

ولكن اعترض ابن دقيق العيد على هذا بقوله : (يَرِدُ عليه الأحاديث التي قيل فيها : " حسن صحيح " ، مع أنه ليس لها إلا مخرج واحدٌ ، ووجهة واحدة ، وإنما يُعتبر اختلاف الأسانيد بالنسبة إلى المخارج ، وهذا موجود في كلام أبي عيسى الترمذي في مواضع يقول : "هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه " ، أو " لا نعرفه إلا من حديث فلان ")[٧] .

---

(١) ذكر ذلك في النكت الوفية للبقاعي (ق٦٤/أ) ، ووجدتُ في البدر المنير – النسخة المخطوطة –(٢٦٦/٢) حكماً لابن المديني على حديث في سنده محمد بن إسحاق بأنه : (حسن صحيح) .

(٢) انظر الجامع للترمذي (١٢٨) ، وانظر كذلك كلامنا حول هذا النص في مبحث الإمام أحمد .

(٣) النكت الوفية (ق٦٤/أ) .

(٤) نكت الزركشي (٤٧٣/٢) وشرح العلل (٣٤٢/١-٣٤٣) ، وانظر مبحث البخاري فقد تكلمنا على هذا النص هناك .

(٥) علوم الحديث (ص٣٥) .

(٦) علوم الحديث (ص٣٥) .

(٧) الاقتراح (ص١٠) .

وكذلك الذهبي اعترض عليه بقوله : (وأُجيبَ عن هذا بشيء لا ينهض أبداً وحينئذٍ لو قيل : حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه لَبطل هذا الجواب ..)[١] .

وقال ابن رجب أيضاً : (وهذا فيه نظر لأنه يقول كثيراً : "حسن صحيح غريب" لا نعرفه إلا من هذا الوجه)[٢] .

ولكن هذا الاعتراض لم يلق قبول بعض العلماء فقد قال ابن رجب : (وقد أجاب عن ذلك بعض أكابر المتأخرين[٣]: بأنه قد يكون أصل الحديث غريباً ، ثم تتعدد طرقه عن بعض رواته ، إما التابعي أو مَنْ بعده ، فإن كانت تلك الطرق كلها صحيحة فهو صحيح غريب ، وإن كانت كلها حسنة فهو حسن غريب ، وإن كان بعضها صحيحاً، وبعضها حسناً فهو صحيح حسن غريب ، إذ الحسن عند الترمذي ما تعددت طرقه ، وليس فيها متهم ، وليس شاذاً .

فإذا قال مع ذلك : " إنه غريب لا يعرف إلا من ذلك الوجه " حُمِل على أحد شيئين : إما أن تكون طرقه قد تعددت إلى أحد رواته الأصليين فيكون أصله غريباً ثم صار حسناً ، وإما أن يكون إسناده غريباً بحيث لا يعرف بذلك الإسناد إلا من هذا الوجه ، ومتنه حسناً بحيث روي من وجهين وأكثر كما يقول : وفي الباب عن فلان وفلان ، فيكون لمعناه شواهد تبين أن متنه حسن ، وإن كان إسناده غريباً) [٤] .

وكذلك الزركشي رد على اعتراض ابن دقيق العيد بقوله : (وقد يجاب عن هذا بأمرين :

أحدهما : أن الصورة التي ذكرها ابن الصلاح مطلقة ليست مقيدة بهذا القيد ، وكلامه محمول عند الإطلاق ، ويكون المراد هو الأعم الأغلب ، فإن هذا القيد الذي ذكره الترمذي[٥] قليل بالنسبة إلى مطلقه .

الثاني : سلمنا ذلك ، لكن يحتمل أن يريد به : لا نعرفه إلا من حديث بعض الرواة ، لا أن المتن

---

(١) الموقظة (ص٢٩) .

(٢) شرح العلل (٣٩١/١) .

(٣) أظنه شيخ الإسلام ابن تيمية فكلامه قريب من حيث المعنى مما ذكره ابن رجب. انظر مجموع الفتاوى (٢٣/١٨-٢٤، ٣٩-٤٠) . وما نقله ابن رجب مختصر ودقيق في تحديد المراد فلذا نقلته عنه .

(٤) شرح العلل (٣٩١/١-٣٩٢) وعقب ابن رجب على هذا القول بقوله : (وفي بعض هذا نظر ،وهو بعيد من مراد الترمذي لمن تأمل كلامه) ، ولم يبين أسباب بعد هذا القول عن مراد الترمذي .

(٥) قصد بالقيد هنا قوله " لا نعرفه إلا من هذا الوجه " ونحو هذه العبارة التي يقرنها بحكمه "حسن صحيح" فتفيد التفرد النسبي أو المطلق .

لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، أي انفرد الراوي به عن راوٍ آخر لا أن المتن منفرد به ، ويدل لـــهذا أنه أخرج في كتاب الفتن[١] حديث خالد الحذاء عن ابن سيرين عن أبي هريرة " من أشار إلى أخيــه بحديدة ... " وقال : هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه يستغرب مـــن حديــث خــالد ، فاستغربه من حديث خالد لا مطلقاً)[٢] ، وبمثل هذا أجاب البلقيني وذكر الحديث نفسه[٣].

ولكن الحافظ العراقي رد على كلام الزركشي مؤكداً وجاهة الاعتراض الذي وجهـــه ابــن دقيق العيد على كلام ابن الصلاح فقال : (وهذا الجواب لا يمشي في المواضع التي يقول فيــها : "لا نعرفه إلا من هذا الوجه" كحديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رســول الله **صلى الله عليه وسلم** : **"إذا بقي نصف من شعبان فلا تصوموا"** . قال أبو عيســى : " حديــث أبي هريرة حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ ")[٤].

وذكر البقاعي[٥] في نكته تعقباً على ما قاله العراقي الغالب أنه لابن حجر قال فيه : (ليـــس مثالاً صحيحاً ،فإن قول الترمذي : " على هذا اللفظ " يُشعر بأنه رُوي من غير هذا الوجه على غــير هذا اللفظ ، وهو كذلك فإن أصله : **"لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين"** ، وهو مـــروي مــن غير هذا الطريق ، وللترمذي في تعبيره عن ذلك أنواع من التعبيرات لا ينتبهون لها ، كأن يقــول : "غريب من هذا الوجه" ، " غريب بهذا السياق " ، " لا نعرفه إلا من هذا الوجه بهذا التمام " ، ونحــو ذلك فلا يمنع أن يكون روي من وجهٍ آخر، أو أوجه أُخَر من غير ذلك الوجه وبغير ذلك الســياق ، وبغير ذلك التمام ، ووراء ذلك كله أنه إذا اقتصر على قوله : "غريــب" احتمــل أن يكــون مــراده الغرابة النسبية أي أن ذلك الراوي تفرد به عن شيخه ، وذلك مثل قوله : " غريب من هذا الوجــه " فلا يمتنع أن يكون رواه العدد الكثير عن غير ذلك الشيخ ، فليتنبَّه لذلك كله)[٦] .

وقال ابن الوزير راداً على اعتراض ابن دقيق العيد والعراقي بأنـــه يمكــن الإجابــة عمــا أورداه

---

(١) الجامع (٢١٦٢) .

(٢) نكت الزركشي (٢/٤٧٥-٤٧٦) .

(٣) محاسن الاصطلاح (ص١٨٥-١٨٦) ، وعزاه العراقي لبعض المتـــأخرين فــي التقييــد والإيضــاح (ص٥٩) والظاهر أنه يريد الزركشي لأن ما نقله يطابق كلامه .

(٤) التقييد والإيضاح (ص٥٩-٦٠) ،والحديث في الجامع (٧٣٨) .

(٥) مادة البقاعي في نكته غالباً من كلام شيخه الحافظ ابن حجر ولكن ليس نصــاً. انظــر مقدمــة النكــت الوفيــة (ق١/ب-ق٢/أ)

(٦) النكت الوفية (ق٦٥/أ) .

بالأجوبة الآتية :

الأول : بأن الترمذي أراد أنه لا يعرف الحديث بذلك اللفظ كما قُيد به في هذا المثال، وقد ورد معناه بإسناد آخر .

الثاني : أو يريد من ذلك الوجه كما يصرح به في غير حديث مثل أن يكون الحديث صحيحاً غريباً من حديث أبي هريرة أو من حديث التابعي أو من دونه ، ويكون صحيحاً مشهوراً من غير تلك الطريق .

الثالث : أو يريد أنه لا يعرف الحديث عن ذلك الصحابي الذي رواه عنه إلا بذلك الإسناد ، وله إسناد آخر عن صحابي آخر ، وهذا هو المسمى بالشاهد ، وإنما عُدِم التابع وهو روايته عن ذلك الصحابي ،وقد عُرف من طريقة المحدثين تسمية الحديث المروي عن صحابيين بحديثين[١].

وهذا الذي ذكره البقاعي وابن الوزير صحيح، وهو الذي رجحناه في الشرط الثالث من شروط الحسن عند الترمذي، وهو أنه يأخذ بالشاهد من حيث المعنى ولو لم تتطابق الألفاظ ، فلا يلزم من قول الترمذي في حديث " حسن صحيح غريب " أو " حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه "، التفرد المطلق الذي يعني أن متن ذلك الحديث لم يرو إلا من تلك الطريق ، بل الغالب الأعم أنه أراد التفرد النسبي ، ولم أجد الترمذي في كل جامعه استخدم هذا التعبير : " حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ " إلا في حديث أبي هريرة السابق فقط .

ومما ينبغي التذكير به هنا أننا انتهينا في تحقيق الشرط الثالث من شروط الحسن عند الترمذي المتعلق بوجود الشاهد أنه شرط أغلبي لا كلي ، وأن الترمذي يتوسع في الشواهد فيدخل في ذلك ما وافق عموم المعنى ، وإذا عرفنا مدى توسع الترمذي في ذلك أمكن الإجابة عن كثير من النصوص إن لم يكن كلها التي تشير إلى وجود التفرد فيها مع حكمه عليها بقوله : " حسن صحيح". والحكم للغالب الأعم لا للنادر القليل ، فكيف إذا عرفنا أن شرط التعدد في الحسن أغلبي لا كلي .

الجواب الثاني : قال ابن صلاح : (على أنه غير مستنكر أن يكون بعض من قال ذلك أراد بالحسن معناه اللغوي : وهو ما تميل إليه النفس ولا يأباه القلب ، دون المعنى الاصطلاحي الذي نحن بصدده)[٢] .

وقد رد ابن سيد الناس هذا الجواب وذلك لأن كل حديث رسول الله **صلى الله عليه وسلم**

---

(١) تنقيح الأنظار مطبوع مع شرحه توضيح الأفكار (٢٣٧/١-٢٣٨) .

(٢) علوم الحديث (ص٣٥-٣٦) .

حسن سواء كان في الأحكام أو الرقائق أو غيرهما [١].

وقال ابن حجر : (كل أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم حسنة الألفاظ بليغة ، فلما رأينا هذا الذي وقع في كلامه كثيراً يُفرّق فتارة يقول : " حسن " ويُطلق ، وتارة يقول : " صحيح " فقط ، وتارة يقول : " حسن صحيح " ، وتارة يقول : " صحيح غريب " ونحو ذلك ، عرفنا أنه لا محالة جارٍ مع الاصطلاح ، وأيضاً فهو قد قال في العلل في آخر كتابه : "وما قلتُ في كتابنا حديث حسن ، فإنما أردنا به حُسن إسناده عندنا " ، فقد صَرَّح بأنه إنما أراد حُسن الإسناد فانتفى أن يريد حسن اللفظ)[٢] .

وهذا رد جيد ، ويجب أن يلاحظ أن ابن الصلاح ذكره استطراداً ولم يتبنه كما هو ظاهر من سياق كلامه ، ثم هو لم يخص به الترمذي بدلالة قوله : " أن يكون بعض من قال ذلك " ولعله يريد غير الترمذي بدلالة قوله في أول كلامه الذي استشكل به هذا الاصطلاح :" في قول الترمذي وغيره ..".

وقد ذكر ابن الوزير اليماني أن المراد بالحسن في قوله : " حسن صحيح " (يريد الترمذي أن الحديث صحيح في إسناده ، ومتنه حسن في الاحتجاج به على ما قُصد الاحتجاج به فيه ، ويكون هذا الحسن هو الحسن اللغوي دون الاصطلاحي .. وهذا الجواب عندي أرجحها لأنه لا يَرِد عليه شيء من الإشكالات)[٣] .

ورد عليه الصنعاني[٤] بأنه لا يخفى أن قيد " حَسَنٌ في الاحتجاج " ليس من مدلول الحسن اللغوي ، بل هو معنى للحسن آخر ليس لغوياً ولا هو الاصطلاحي المعروف ، ولا ريب أن قصد الترمذي الحسن الاصطلاحي لا اللغوي كما ذكر ابن حجر آنفاً .

ثم إن ابن الوزير رجع عن رأيه هذا لما رأى كلام ابن حجر في شرح النخبة وقال : (ثم إني بعدُ وقفت على كلام جيد يتعين المصير إليه)[٥] .

الجواب الثالث : وهو للحافظ ابن دقيق العيد قال فيه : (والذي أقول في جواب هذا السؤال : أنه لا يشترط في الحسن قيد القصور عن الصحيح ، وإنما يجيئه القصور ويفهم ذلك فيه إذا اقتصر

---

(١) النفح الشذي (٢٨٥/١) .

(٢) النكت الوفية (ق٦٤/ب) .

(٣) تنقيح الأنظار(٢٤٢/١) .

(٤) توضيح الأفكار (٢٤٢/١-٢٤٣) .

(٥) تنقيح الأنظار (٢٤٤/١) .

على قوله : " حسن " فالقُصور يأتيه من قيد الاقتصار ، لا من حيث حقيقته وذاته .

وشرح هذا وبيانه : أن ههنا صفات للرواة تقتضي قبول الرواية ، ولتلك الصفات درجات بعضها فوق بعض ، كالتيقظ والحفظ والإتقان مثلاً ، فوجود الدرجة الدُنيا كالصدق مثلاً وعدم التهمة بالكذب ، لا يُنافيه وجود ما هو أعلى منه كالحفظ والإتقان .

فإذا وجدت الدرجة العليا ، لم يُناف ذلك وجود الدنيا ، كالحفظ مع الصدق ، فيصح أن يقال في هذا : إنه حسن باعتبار وجود الصفة الدنيا وهي الصدق مثلاً ، صحيح باعتبار الصفة العليا وهي الحفظ والإتقان .

ويلزم على هذا : أن يكون كل صحيح حسناً ، ويلتزم ذلك ويؤيده ورودُ قولهم : هذا حديث حسن في الأحاديث الصحيحة ، وهذا موجود في كلام المتقدمين)[١] .

ومع أن ابن حجر قوّى هذا الجواب في نكته[٢]إلا أن البقاعي نقل انتقاده له فقد قال : (إن كان الضبطُ الذي في راوي الحسن هو عين الضبط الذي في راوي الصحيح فالجواب مُسلَّم ، وإن كان غيره وهو الحق فليس هو جواباً صحيحاً ، فإن الضبط الذي في راوي الحسن يشترط فيه القصور ، والذي في راوي الصحيح يشترط فيه التمام فهما حقيقتان مختلفان)[٣] ، وبنحو ذلك قال الصنعاني [٤].

وقال الزركشي معترضاً على ابن دقيق العيد : (ما ادَّعاه من أن كل صحيح حسن ممنوع ، فإن الصحيح الذي ليس له إلا راوٍ واحد ليس بحسن؛ لأن شرط الحسن أن يروى من غير وجه كما تقدم)[٥] .

ومما يُعترض به على رد الحافظ ابن حجر الآنف أنه خص الحسن بالحسن لذاته ولا يخفى أن مراد ابن دقيق العيد الحسن الذي عَرَّفه الترمذي ولم يتطرق فيه البتة للضبط بل اقتصر في راوي الحسن على أن لا يكون متهماً بالكذب فشرطه محدد في عدم التهمة ولم يشترط الضبط ، وعلى هذا فكلام ابن دقيق العيد متجه .

وأما اعتراض الزركشي فقد ذكرنا أن شرط تعدد الطرق في الحسن أغلبي لا كلي وأنه

---

(١) الاقتراح (ص١٠-١١) .

(٢) نكت ابن حجر (٤٧٨/١) .

(٣) النكت الوفية (ق٦٥/ب) .

(٤) توضيح الأفكار (٢٣٩/١) .

(٥) نكت الزركشي (٤٧٨/٢) .

يكفي فيه عموم المعنى .

الجواب الرابع : ذهب بعض العلماء إلى احتمال أن الترمذي يقول ذلك باعتبـــار اختـــلاف النقاد في الحكم على السند كأن يكون الراوي عند أحد النقاد في مرتبة الصحيح ، وعند غـــيره دون ذلك[١].

واعترض هذا الجواب بما يلي :

١- لو أراد ذلك لأتى بالواو التي هي للجمع فيقول : حسن وصحيح ، أو أتى بأو التـــي هي للتخيير أو التردد فيقول : حسن أو صحيح[٢].

٢- الذي يتبارد إلى الفهم أن الترمذي إنما يحكم على الحديث بالنسبة إلى مـــا عنـــده لا بالنسبة إلى اختلاف غيره[٣] .

٣- هناك أحاديث لم تختلف أنظار النقاد في تعديل رواتها وقد قـــال فيـــها الـــترمذي : "حسن صحيح" [٤] ، مثل مرويات مالك عن نافع عن ابن عمر[٥] مثلاً وهي من أصح الأسانيد عنـــد المحدثين .

الجواب الخامس : وهو للحافظ ابن كثير قال فيه : (والذي يظهر لي أنـــه يُشـــرِّب الحكـــم بالصحة على الحكم بالحسن كما يُشرِّب الحُسن بالصحة ، فعلى هذا يكون ما يقـــول فيـــه : "حســـن صحيح" أعلى رتبة عنده من الحسن ، ودون الصحيح ، ويكون حكمه على الحديث بالصحة المحضة أقوى من حكمه عليه بالصحة مع الحسن)[٦] .

وقال في موضع آخر : (أصل هذا السؤال غير متجه لأن الجمع بين الحسن والصحة رتبـــة متوسطة ، فالصحيح أعلاها ، ويليه المنسوب من كلٍ منهما وهو الصحة والحسن ويليـــه الحســـن ، وما كان فيه شبه من شيئين اختص باسم وصار كالمستقل ، كقولهم : هذا حلو حامض أي مُز[٧])[٨].

---

(١) انظر النفح الشذي (٢٨٧/١) ، ونكت الزركشي (٤٨٠/٢) ونكت ابن حجر (٤٧٧/١) .

(٢) النفح الشذي (٢٨٧/١) ونكت ابن حجر (٤٧٧/١) .

(٣) نكت ابن حجر (٤٧٧/١) .

(٤)النفح الشذي (٢٨٧/١) ونكت ابن حجر (٤٧٧/١) .

(٥) انظر الجامع (٦٧٦، ١٢٠٣، ١٧٣٠) .

(٦) الباعث الحثيث (١٤٠/١) تحقيق علي حسن عبد الحميد .

(٧) المُزّ : ما كان طعمه بين الحلو والحامض أو خليطاً منهما. المعجم الوسيط (٨٦٦/٢) .

(٨) نقله الزركشي في نكته (٤٧٩/٢) .

واعترض على هذا الجواب بما يلي :

١- يلزم على هذا القول أن لا يكون في كتاب الترمذي صحيح إلا قليلاً لقلة اقتصاره على قوله : "هذا صحيح" وأكثر ما يعبر عن الصحة بقوله : "حسن صحيح"[١] .

٢- يجمع الترمذي بين الحسن والصحة في غالب الأحاديث الصحيحة المتفق على صحتها ، والتي أسانيدها في أعلى درجات الصحة كمالك عن نافع عن ابن عمر ، والزهري عن سالم عن أبيه ، ولا يكاد يفرد الصحة إلا نادراً [٢].

٣- وبالموازنة يظهر أن ما أفرد فيه الصحة ليس بأقوى مما جمع فيه بين الصحة والحسن[٣].

٤- في هذا القول خرق لاجتماع المحدثين واتفاقهم، إذ يلزم منه إثبات قسم ثالث بين الصحيح والحسن ولا قائل بذلك [٤].

ولا ريب في قوة هذه الاعتراضات ولذا قال ابن رجب في رده : (هذا بعيد جداً)[٥] ، وقال العراقي : (هذا تحكم لا دليل عليه، وهو بعيد عن فهم معنى كلام الترمذي)[٦] .

ويبدو لي أن ابن كثير اختار ذلك الجواب لأنه يُنكر[٧] أصلاً أن يكون الترمذي عَرَّف الحسن ، ولعله لذلك ابتعد عن الحقيقة التي قرب منها ابن الصلاح وابن دقيق العيد ، واختار جواباً من وحي تأمله للتركيب اللغوي لعبارة " حسن صحيح " ، ولم يلتفت لتعريف الترمذي الوارد في علله الصغير .

الجواب السادس : قال السيوطي : (وظهر لي توجيهان آخران: أحدهما: أن المراد حسن لذاته صحيح لغيره ، والآخر: أن المراد حسن باعتبار إسناده ، صحيح أي أنه أصح شيء ورد في الباب ، فإنه يقال : أصح ما ورد إن كان حسناً أو ضعيفاً ، والمراد أرجحه أو أقله ضعفاً)[٨] .

---

(١) النكت للزركشي (٤٧٩/٢) ، ونكت ابن حجر (٤٧٧/١) .

(٢) شرح العلل (٣٩٣/١) ، ونحوه في الزركشي (٤٧٩/٢) ونكت ابن حجر (٤٧٧/١) .

(٣) شرح العلل (٣٩٣/١) وسيأتي مزيد إيضاح لذلك فيما سيأتي إن شاء الله .

(٤) نكت الزركشي (٤٧٩/٢) ، ونكت ابن حجر (٤٧٧/١) .

(٥) شرح العلل (٣٩٣/١) .

(٦) التقييد والإيضاح (ص٦٢) .

(٧) انظر الباعث الحثيث (ص٣١) .

(٨) البحر الذي زخر (١٣٢١/٣) .

وهذا القول فيه نظر إذ يقتضي أن كل ما قال فيه الترمذي " حسن صحيح " يكون إسناده من قبيل الحسن لذاته ، وهذا غير صحيح، وقد سبق في الجواب الخامس أن الترمذي يطلق هذا التركيب على أسانيد صحيحة متفق على صحتها .

وفي الوجه الآخر نظر أيضاً يضاف لما سبق ، إذ فيه صرف للفظة " صحيح " عن ظاهرها وتأويلها بأن المراد منها " أصح " وليس " صحيح " كما هو الظاهر ، والمعهود من استعمالات الترمذي أنه لم يستعمل " صحيح " في الأقل ضعفاً وإنما يخص ما كان على هذا النحو بلفظة "أصح" وفرق بين اللفظتين .

فجواب السيوطي بعيد عن الصواب ولا ينطبق إلا على أمثلة محدودة جداً ، والأصل مراعاة الغالب الأعم ، وظاهر كلامه أنه يريد التعميم ، ولم ينص على أنه يريد بعض حالات ما يقال فيه : " حسن صحيح " ، وانتقدته على هذا الأساس .

الجواب السابع : قال الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة (ت١٣٩٢هـ)[١] : (أوقعهم في الحيرة جعلُهم الحسن قسيم الصحيح ، فَوَرد عليهم وصف الترمذي لحديث واحد بأنه "حسن صحيح"، فأجاب كل بما ظهر له ، والذي يظهر أن الحسن في نظر الترمذي أعم من الصحيح ، فيجامعه وينفرد عنه ، وإنه في معنى المقبول المعمول به ، الذي يقول مالك في مثله : "وعليه العمل ببلدنا"، وما كان صحيحاً ولم يعمل به لسبب من الأسباب يسميه الترمذي "صحيحاً" فقط ، وهو مثل ما يرويه مالك في "موطأه" ويقول عقبه : "وليس عليه العمل" .

وكأن غرض الترمذي أن يجمع في كتابه بين الأحاديث وما أيَّدها من عمل القرون الفاضلة من الصحابة ومَنْ بعدهم ، فيسمى هذه الأحاديث المؤيدة بالعمل حِساناً ، سواءٌ صحت أو نزلت عن درجة الصحة ، وما لم تتأيد بعمل لا يصفها بالحُسن وإن صَحت .

هذا الذي يظهر ، وقد استفدناه من مذاكرة بعض شيوخنا ومجالستهم)[٢] .

وهذا الكلام محل نظر لما يلي :

١- يُفسر "الحسن" تفسيراً مخالفاً لتعريف الترمذي ، ولعل الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة وهو يُعلق على الباعث الحثيث مشى مع ابن كثير في إنكار وجود تعريف للترمذي للحسن في جامعه لا سيما وأن تعليقه على " الباعث الحثيث " جاء على نسخةٍ أقدم من طبعة الشيخ أحمد

---

(١) انظر ترجمته في الأعلام للزركلي (٦/٢٠٣) .

(٢) الباعث الحثيث – تحقيق علي حسن (١/١٤٠-١٤١) .

شاكر التي رد فيها على إنكار ابن كثير .

٢- قال الترمذي في علله الصغير : (جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به ، وقد أخذ به بعض أهل العلم ما خلا حديثين : حديث ابن عباس أن النبي **صلى الله عليه وسلم** جمع بين الظهر والعصر بالمدينة ، والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر ولا مطر ، وحديث النبي **صلى الله عليه وسلم** أنه قال : "**إذا شرب الخمر فاجلدوه ، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه**")[١] .

فهذان حديثان نص الترمذي صراحة على أنهما غير معمول بهما ، فنظرت كيف حكم عليهما لأعلم مدى صدق مقولة الشيخ عبد الرزاق حمزة .

فأما حديث ابن عباس فهو برقم (١٨٧) ولم يحكم عليه الترمذي بالصحة ولا بالحسن بل قال: (حديث ابن عباس قد رُوي عنه من غير وجه : رواه جابر بن زيد وسعيد بن جبير وعبد الله ابن شقيق العقيلي) وكان المفروض أن يقول : (صحيح) على مقتضى قول الشيخ عبدالرزاق لاسيما والحديث صحيح صححه مسلم وغيره[٢] .

وأما حديث شرب الخمر فهو برقم (١٤٤٤) لم يحكم عليه الترمذي بالصحة ولا بالحسن وإنما ذكر اختلاف الرواة عن التابعي في تحديد اسم الصحابي وقال : (سمعت محمداً يقول : حديث أبي صالح عن معاوية عن النبي **صلى الله عليه وسلم** في هذا أصح من حديث أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي **صلى الله عليه وسلم**) .

وكان المفروض أن يقول : (صحيح) على مقتضى القول السابق، لا سيما والحديث قوي الإسناد، وقد صححه ابن حبان[٣].

٣- لم يبين الشيخ محمد عبد الرازق حمزة موقف الترمذي من الحديث الصحيح إذا اختلف العلماء في العمل به ، فكثيراً ما ينص الترمذي على اختلاف الفقهاء في الأخذ ببعض الأحاديث ، فهل يكون عدم عمل بعضهم مانعاً من وصف الحديث بالحسن والصحة ؟! ، ثم من هم المقصودون عند الترمذي من الفقهاء العاملين بالحديث ، فإن مالكاً يقصد فقهاء أهل المدينة والعمل في المدينة تحديداً فما هو نطاق ذلك عند الترمذي ؟! هل يريد أهل الحديث فقط أم يريد ما هو أوسع من ذلك؟!

---

(١) الجامع (٥/٧٣٦) .

(٢) صحيح مسلم (٧٠٥) وابن خزيمة في صحيحه (٩٧٢) وابن حبان (٤/٤٧١) ، وكذلك البخاري صححه أيضاً ولكن من وجهٍ آخر وبلفظ آخر (٥٤٣) ، (٥٦٢) .

(٣) صحيح ابن حبان (١٠/٢٩٥) .

٤- يتناقض قول الشيخ عبد الرازق : " وما كان صحيحاً ولم يُعمل به لسبب من الأســـباب يسميه الترمذي " صحيحاً " " فقط " مع قول الترمذي أن جميع ما في جامعه من الحديث فهو معمـول به وقد أخذ به بعض أهل العلم خلا حديثين ، وقد صحح الترمذي جملة من الأحاديث تزيـــد علـــى المئة حديث – حسبما في نسخة الكروخي – ولم يقل فيها " حسن صحيح " وهي عنده من المعمـــول به كما نص هو رحمه الله .

٥- توجد عدة أحاديث صححها الترمذي فقط من دون إضافة الحسن لها، ونص علـــى أنـــه معمول بها. قال الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني في رده على قول الشـــيخ عبـــد الـــرازق حمزة:

(هذا منتقض بقول الترمذي (٣٦٦/١) في حديث الترجيع : " حديث صحيح ، وعليه العمـــل بمكة ، وهو قول الشافعي " ... وذكر مثله (١٢٧/٣) في حديث صوم عاشوراء وقال فيه : والعمـــل على هذا عند أهل العلم ...)[١] .

كما وأن الترمذي ضعف جملة من الأحاديث مع تصريحه بأن العمل عليها ولم يحكم عليـــها بالحسن ،[٢] مما يدل على عدم ارتباط الحسن عنده بالعمل بالحديث .

الجواب الثامن : قال الشيخ أحمد شاكر (ت ١٣٧٧هـــ) : (الذي أراه أن كل هـــذه الأجوبـــة عن قول الترمذي : " حسن صحيح " عقب أحاديث كثيرة في سننه ؛ فيها تكلف ظاهر ، وتقييـــد لـــه باصطلاح لعله لم يتقيد به ، وما أظنه يريد بهذا إلا تأكيد صحة الحديث بالترقي به من الحسن إلـــى الصحة والله أعلم بالصواب)[٣]، وقد نقل ابن حجر عن بعض المتأخرين نحو هذا القول ورده[٤].

ويؤخذ على كلام الشيخ أحمد شاكر تجاهل تعريف الترمذي للحسن ، يؤخـــذ عليـــه أيضـــاً الغموض في معنى الترقي هل يريد أن الحديث كان حسناً فأصبح صحيحاً ؟! ويؤخذ عليـــــه أيضـــاً الاستهانة بأجوبة العلماء المتقدمين وفي بعضها قوة ووجاهة ظاهرة ، مع عدم بيان وجـــــه التكلـــف الظاهر في كل قول ، ولا يكفي في هذا المقام الذي اشتد فيه النزاع والاختـــلاف أن تُســـقط أقـــوال المخالفين بعبارة: (فيها تكلف ظاهر) ، وللمخالف أن يقول في جواب العلامة الشيخ أحمـــد شـــاكر: (تساهل ظاهر و تهوين بالغ بمشكلة حيرت كبار العلماء) ، كما يؤخذ عليه في حالة القول بأنـــه أراد

---

(١) الباعث الحثيث – تحقيق علي حسن – وكلام الألباني منقول من تعليقات له على الكتاب نقلها المحقق (١٤١/١).
(٢) انظر الجامع (٩١٥، ١١١٧، ١١٤٢، ١١٩١، ١٣٩٩، ٢١٠٩، ٢١١٢) .
(٣) شرح ألفية السيوطي (ص١٩) .
(٤) النكت لابن حجر (٤٧٨/١) .

التأكيد بأن حمل الكلام على التأسيس أولى من التأكيد[١] ، لا سيما مع تباين تعريف الحسن واستعمالاته عن الصحيح من بعض الوجوه .

الجواب التاسع : وهو للحافظ ابن حجر يرى فيه أن " حسن صحيح" عند الترمذي وغيره من الأئمة له حالان ولكل حال معنى مختلف :

الحالة الأولى : إذا تفرد أحد النَقَلة بالحديث فيكون معناه : حسن أو صحيح للتردد في حال الناقل هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصر عنها ؟ أو لتردد أئمة الحديث في حال ناقله مما اقتضى للمجتهد أن لا يصفه بأحد الوصفين فيقال فيه : حسن باعتبار وصفه عند قوم ، صحيح باعتبار وصفه عند قوم ، وغاية ما فيه أنه حذف منه حرف التردد ، وعلى هذا فما قيل فيه "حسن صحيح" دون ما قيل فيه : " صحيح " لأن الجزم أقوى من التردد .

الحالة الثانية : إذا لم يحصل التفرد وكان للحديث أكثر من طريق فيكون معناه : حسن وصحيح ، فإطلاق الوصفين معاً على الحديث يكون باعتبار إسنادين : أحدهما صحيح ، والآخر حسن ، وعلى هذا فما قيل فيه : " حسن صحيح " فوق ما قيل فيه : "صحيح" فقط إذا كان فرداً لأن كثرة الطرق تُقوي[٢].

وقد نقل عنه تلميذه البقاعي مثل هذا فقال : (وجواب .. هو الذي أرتضيه ولا غُبار عليه، وهو أن الحديث إن كان متعدد الإسناد فالوصف راجع إلى الحديث باعتبار الإسنادين أو الأسانيد ، أنه قيل : حديث حسن بالإسناد الفلاني ، صحيح بالإسناد الفلاني .

وإن كان الحديث فرداً فالوصف وقع بحسب اختلاف النقاد في راويه ، فيرى المجتهد منهم كالترمذي بعضهم يقول : صدوق مثلاً ، وبعضهم يقول :ثقة ، ولا يترجح عنده قول واحدٍ منهما ، أو يترجح ،ولكنه أراد أن يشير إلى كلام الناس فيه ، فيقول : حسن صحيح أي حسن عند قوم لأن راويه عندهم صدوق ، صحيح عند آخرين لأن راويه عندهم ثقة ، وهو نظير قول الفقيه : في المسألة قولان ، أو بحسب تردد المجتهد نفسه في الراوي ، فتارة يؤديه اجتهاده باعتبار حديثه وعَرْضه على حديث الحفاظ ونحو ذلك إلى قصور ضبطه ، وتارة إلى تمامه ، فكأنه حينئذٍ قال : حسن أو صحيح ، وغايته أنه حذف كلمة "أو" وحذفُها شائع في كلامهم[٣]..

---

(١) النكت لابن حجر (٤٧٨/١) .

(٢) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص٣٣) .

(٣) ساق جملة من الأحاديث على سبيل الاستدلال على صحة حذف حرف "أو " في الكلام مع إرادة معناه مثل حديث: " تصدق رجل من درهمه ، من دينار، من صاع تمره ... " .

ويتفرع على هذا الجواب سؤال من أجاب فيه من غير تفصيل أخطأ وهـو أن يقـال: أيُمـا أرفع ما يقال فيه : " صحيح " فقط ، أوما يقال فيه : " حسن صحيح " ؟

والجواب : أنه إن كان متعدد الإسناد فما جُمع الوصفانِ فيه أعلى مما لم يكن له إلا إسـناد واحد صحيح لأنه زاد عليه بالطريق الحسنة ، وإن كان فرداً ، فما أُفرد وصفه بالصحة أعلى لأنـه لا تردد فيه)[1].

وقد تبنى الدكتور نور الدين عتر رأي الحافظ ابن حجر السابق إلا أنه اختـار أن الـترمذي استعمل: " حسن صحيح " فيما تعددت طرقه ، و " حسن صحيح غريب " ونحو هـذه العبـارة فـي التفرد النسبي والمطلق .

أولاً : ما قيل فيه : "حسن صحيح " فقد قال : (والذي نراه أرجح الأقوال وأولاها بـالصواب في معنى قول الترمذي " حسن صحيح " هو الرأي الذي فسرها بتعدد إسناد الحديـث إلـى إسـناد الحسن وإسناد الصحيح، ويدل لذلك أمران :

١-أن الترمذي فَسَّر الحسن بتعدد الإسناد ، وبَيَّن وصف رواة الحسن بصفات دون الصحيح ، فـإذا قال : " حسن صحيح " كانت كلمة صحيح بمثابة قيد تبين أن نزول الرتبة قـد زال ، وارتفـع الحديث إلى الصحة ، وبقي وصف التعدد سالماً من التقييد .

٢-أن الترمذي كثيراً ما ينبه على تعدد الإسناد في هذه الأحاديث خاصة إذا كان إسناده الذي أخـوج به الحديث ينحط عن الصحيح ، فهذا بظاهره يدل لما قلنا ...

وهكذا الأحاديث التي يقول فيها الترمذي : " حسن صحيح " تعددت طرقها وأسـانيدها فيمـا تبيناه بالتتبع الكثير، إلا أن كون بعض الأسانيد حسناً لا يشترط فيه أن يكون حسناً لذاته ، بل يكفـي أن يكون حسناً لغيره ، كما عرفت من اصطلاح الترمذي في الحسـن؛ لأن المقصـود هنـا زوال الغرابة)[2] .

ثانياً : ما قيل فيه : " حسن صحيح غريب " فقد قال : (وأما قول الـترمذي " هـذا حديـث حسن صحيح غريب " ، فقد عرفنا أن الغرابة تتنوع : فمنها ما هو غريب سنداً ومتناً ، ومنها ما هـو غريب نسبياً ، فإذا قال : " حسن صحيح غريب من هذا الوجه " لا يمنع أن يكون صحيحاً من وجهٍ، حسناً من وجهٍ ، لأن قوله : " من هذا الوجه " متعلقٌ " بغريب " وحده ، فيكون معناه : أنه صحيـح

---

(١) النكت الوفية (ق٦٦/أ – ٦٦/ب) ونقلنا هذا النص مع مماثلته لما قبله لما فيه من زيادة إيضاح .

(٢) الإمام الترمذي (ص١٩١، ١٩٦) .

بالنظر إلى إسناد ، حسن بالنظر إلى إسنادٍ آخر، ووقعت الغرابة في هذا الوجه الذي يشـــير إليـــه ، وكذا إذا أطلق فقال : " حسن صحيح غريب " لا يمنع أيضاً لعدم التصريح بما ينافي ذلك .

فإذا صرح بقوله : " لا يعرف إلا من هذا الوجه " فيمكن الجواب : بأنه لا يعرف من غـــير هذا الوجه على هذا اللفظ كما صرح به في حديث العلاء بن عبد الرحمن[١]، أو يكـــون المـــراد لا يعرف صحيحاً إلا من هذا الوجه ، كما في حديث " **إنما الأعمال بالنيات** " فلا ينافي أن يُعرف غير صحيح)[٢] .

ثم قال : (على فرض التسليم بأنه لا يعرف من غير وجه حقيقة ، فـــالجواب : أن العبـــارة على التردد ، والمعنى : " حسن أو صحيح غريب " كما قال الحافظ ابن حجر العســـقلاني ، وذلـــك فيما وجدنا قليل الوجود جداً في الجامع .

ومثاله قول الترمذي : " حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن حكيم بن عبد الله بن قيس عن عامر بـــن سعد عن سعد بن أبي قاص عن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** قال : " **من قـــال حيـــن يســـمع المؤذن: وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله ، رضيت بـــالله رباً وبمحمد رسولاً ، وبالإسلام ديناً، غُفر له ذنبه** "[٣] .

قال أبوعيسى : وهذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث ليث بن سعد عـــن حكيم بن عبد الله بن قيس " [٤] أ.هـــ

والحديث تفرد به الليث ، ولم يرو عن غيره ... فلم يُعرف لنا الحديث فيما بين أيدينـــا مـــن دواوين السنة إلا بهذا الإسناد ، وفيه : حكيم بن عبد الله بن قيس ، قال فيه النســـائي : "ليـــس بـــه بأس"، وهذه العبارة يُعتبر بحديث من قيلت فيه ولا يحتج به ، ولكن ذكره ابن حبان فـــي الثقـــات ، واحتمله مسلم[٥] فخرج حديثه في الصحيح ، وذلك توثيق منه لراوي الحديث، فمن ثمة نبَّه الـــترمذي

---

(١) ذكرناه آنفاً في مناقشات الجواب الأول .

(٢) المرجع السابق (ص١٩٦، ١٩٧) .

(٣) جامع الترمذي (٢١٠) .

(٤) قال د. نور الدين في الهامش : (ثم إني وجدتُ الحديث في شرح الترمذي لابـــن ســـيد النـــاس (ج١/ق١٠٧/أ) فوجدت الترمذي يقول : " وهذا حديث حسن غريب لا نعرفه .. الخ " فليتنبه) . أقول: ولكن في الكروخي كمـــا في المطبوع " حسن صحيح غريب " وكذلك في تحفة الأشراف وتحفة الأحوذي ، ولكن في مستخرج الطوســـي المسمى بمختصر الأحكام (٣٣/٢) : (حسن غريب) كما في شرح ابن سيد الناس .

(٥) صحيح مسلم (٣٨٦) .

على غرابته وأنه حسن صحيح على التردد فيه ، لما ذكرنا من الخلاف ، اللهم إلا أن يكون للحديث طرق أخرى لا نعرفها نحن الآن .

وهذا الجواب موافق لما قاله الحافظ ابن حجر ، ولكنا جعلنا جوابه خاصاً بهذه العبارة: "حسن صحيح غريب" لأنه يتعلق بها)[١] .

ثم خَلُص إلى هذه النتائج الآتية :

١- إذا كان الحديث بإسناد واحد وقد بلغ الصحة، قال الترمذي : " صحيح غريب " وقد يريد الغرابة سنداً لا متناً .

٢- إذا تعدد الإسناد وبلغ الحديث الصحة قال : " حسن صحيح " والمعنى : حسن وصحيح .

٣- إذا تعدد الإسناد وبلغ الحديث الصحة ، ولكن في بعض طرقه غرابة قال فيه : " حسن صحيح غريب " ، أي أن غرابته نسبية .

٤- إذا كان الحديث بإسناد فرد ، وقد تردد فيه بين الحسن والصحة للخلاف بين العلماء فإنه يقول: "حسن صحيح غريب" ويبين ذلك التفرد فيكون الكلام على تقدير " أو " حسن أو صحيح[٢].

ويؤخذ على كلام فضيلة الأستاذ الدكتور نور الدين عتر السابق أنه لم يأتِ بكلام صريح للترمذي يدل على أنه يطلق " حسن صحيح غريب " في الحديث الذي يتردد فيه لاختلاف العلماء في بعض رواته ، والشاهد اليتيم الذي ذكره لا يصلح لأمرين :

١- لأنه هو ذكر أن في شرح ابن سيد الناس الحكم على الحديث بأنه " حسن غريب " وليس فيه لفظ الصحة، ويعضد وجود ذلك ما ذكرته من مستخرج الطوسي أيضاً ، فيكون الحكم على الحديث مختلفاً فيه بين الكتب التي تنقل كلام الترمذي في الحكم على الحديث ، فكان الأولى به أن يذكر شاهداً لم يختلف فيه .

٢- سنرى بعد قليل أن الترمذي أطلق الصحة من دون إضافة الحسن على جملة من الأحاديث الضعيفة وأخرى في بعض رواتها خلاف ، فما الذي يجعل " حسن صحيح غريب " للتردد دون قوله : " صحيح " أو " صحيح غريب " ؟! ما دام توجد شواهد تؤكد ذلك .

ثم إنه سكت عن قول الترمذي " صحيح " وقوله " صحيح غريب " هل بينهما فرق أم لا ؟ فلم يذكر شيئاً حول هذا الأمر ، والظاهر أنه يتابع الحافظ ابن حجر بأن "صحيح" أقوى وأصح مما

---

(١) الإمام الترمذي (ص١٩٨-١٩٩) .

(٢) الإمام الترمذي (ص١٩٩).

يقال فيه " حسن صحيح " بسبب التفرد ، وإذا كان الأمر كذلك فالترمذي يقـول : " صحيـح " فـي الحديث الفرد كما هو مفهوم كلام ابن حجر ، وعلى هذا فما هو معنى قوله : " صحيح غريـب " ؟ ، لا سيما وأن الدكتور العتر يرى أن الترمذي يُفرِّق بين " حسن " و " حسن غريب " ، و " صحيـح " و " حسن صحيح " ، وبين " صحيح غريب "و " حسن صحيح غريب " ، فيجب على قوله أن يكـون لقوله " صحيح " معنى مختلف مغاير لما يقول فيه : " صحيح غريب " !!

فإن قال : لا فرق بينهما ، قلنا : فلماذا فرق بين " حسن " و " حسن غريب " ، وبين " حسـن صحيح " و " حسن صحيح غريب " مع أن الشواهد الكثيرة تدل على أن عبارة الغرابة غير مؤثـرة في مرتبة الحكم عند الترمذي ولكنه يوردها لبيان التفرد النسبي غالباً أو التفـرد المطلـق أحيانـاً ، ويؤكد ذلك أنه شرح معنى الغرابة عند المحدثين [1] ونسب معاني الغرابة لهم ، ولـم يُضفـها إلـى نفسه كما فعل في تعريفه للحسن ، فلا يستقيم مع هذا أن تكون كلمة " غريب " مؤثرة في الحكم عنـد الترمذي فتجعل السند أقوى في حالة " حسن غريب " من " حسن " ، وتجعل السند أقل رتبة أحيانـاً في حالة " حسن صحيح غريب " من " حسن صحيح " ومن " صحيح " .

ويؤكد عدم صحة هذه التفريقات أن القائل بها لم يوضح لنا ما هو الفرق بيـن " صحيـح " و"صحيح غريب " ويلزمه على قوله السابق أن يكون بينهما فرق في الحكم وإلا كانت زيادة "غريـب " لغواً لا معنى لها !! وهو ونحن لا نقول بذلك ، والراجح في نظري أن معنى كلمة " غريب " حيـن يُضيفها الترمذي مع عبارة " حسن " أو " حسن صحيح " لا أثر لها في الحكم على الحديث فلا ترفـع السند ولا تحطه بل هي مجرد عبارة فنية – من مصطلحات الفن – تستعمل لبيان ما في السند مـن لطائف التفرد ، ويزيد الأمر وضوحاً كلام الترمذي على كثير من الأسـانيد التـي يحكـم عليـها : "بحسن غريب " أو " حسن صحيح غريب " أو " صحيح غريب " حيث يقوم بتوضيح موضع الغرابـة كقوله: " يستغرب من حديث فلان عن فلان " وكقوله : " لا نعرفه عن فلان إلا من حديث فـلان " ونحو هذه العبارات هي في حقيقة الأمر شرح تفصيلي لكلمة " غريب " .

هذا بالنسبة لما ورد في كلام الدكتور العتر ، وأما بالنسبة لما اتفق فيه مع الحافظ ابن حجـر فكلاهما يرى أن " حسن صحيح " يأتي بمعنى تعدد الطرق كما هو رأي ابـن الصـلاح ، وهـذا لا اعتراض عليه عندي لما تقدم ذكره في الجواب الأول .

وأما قولهما بأن " حسن صحيح " حيث التفرد يعني أن الترمذي متردد لاختلاف العلماء فـي

---

(١) انظر العلل الصغير (٧٥٨/٥) .

أحد رواة السند المتفرد به، ونتيجة لذلك فيكون ما قال فيه : " صحيح " فقط ، أصح وأعلى درجة من ذلك؛ فهذا فيه نظر عندي لما يلي :

١- أن المتبادر للفهم أن الترمذي يحكم على الحديث بما ترجح عنده ، وليس بالنظر لاختلاف غيره، كما قال ابن حجر في الرد على بعض المتأخرين : (الترمذي إنما يحكم على الحديث بالنسبة إلى ما عنده ، لا بالنسبة إلى غيره)[١] كما ورد في الجواب الرابع .

٢- لم يأت الحافظ ابن حجر بأي دليل صريح من كلام الترمذي يدل على أنه يقول : "حسن صحيح " بسبب تردده في الحكم على الحديث أو بسبب راوٍ مختلف فيه بين النقاد ، بل لم يذكر الحافظ أي شاهد أو دليل يستدل به على ذلك ، وكذلك الدكتور العتر حاول أن يأتي بشاهدٍ ولكنه محل نظر كما تقدم وكأنه لما رأى ذلك نص صراحةً على أن هذا النوع (قليل الوجود جداً في الجامع)[٢] ، ومَهَّد للمثال الذي ذكره بقوله : (على فرض التسليم بأنه لا يعرف من غير وجه حقيقة)[٣] ، فهذه العبارات مشعرة بعدم اليقين وأنه مجرد جواب على اعتراض المخالف وإلا فالأصل والغالب : أن "حسن صحيح" و " حسن صحيح غريب " تجيء بمعنى التعدد .

وهذه الدقة في عبارات الدكتور العتر تسجل له هنا ، لخلو كلام الحافظ ابن حجر منها .

٣- رأينا فيما تقدم في الفصل الأول أن الترمذي يحسن الحديث بسبب اختلاف الرواة في رفعه ووقفه مع صحة سنده ، ونقلنا هناك قول الحافظ ابن حجر [٤] بأن الترمذي حسن حديثاً ولم يصححه بسبب التردد الواقع فيه ، ويلزم من هذا أن لا فرق بين " حسن " و " حسن صحيح " من حيث ما يتردد فيه أو مختلف العلماء فيه.

والراجح في نظري أن الترمذي يخص ما يتردد فيه أو يختلف فيه أو في أحد رواته بحكم "حسن " أو " حسن غريب " أما إذا أضاف لفظ الصحة فقد جزم بثبوت الحديث وزالت الاحتمالات الأخرى .

٤- انتهى الحافظ ابن حجر والدكتور العتر إلى أن ما يقول فيه الترمذي : " صحيح " يكون صحيحاً لذاته ، فهو أصح من " حسن صحيح " إذا كان أحد الرواة قد تفرد به الذي يعني أنه " حسن أو صحيح" وهذا الكلام غير صحيح من وجهين :

---

(١) النكت لابن حجر (٤٧٧/١) .

(٢) الإمام الترمذي (ص١٩٨) .

(٣) الإمام الترمذي (ص١٩٨) .

(٤) النكت (٤٠٣/١) .

الوجه الأول : وقفت على عدة نصوص من كلام الترمذي تدل علـــى أنـــه لا يفـــرّق بيـــن الصحيح لذاته الذي لا شواهد له ، والصحيح مما له شواهد ، فلا يخص الأول بقولـــه : " صحيـــح " فقط، والثاني بقوله : " حسن صحيح " كما يفهم من كلامي الحافظ ابن حجـــر ، والدكتـــور العـــتر ، ومن تلك النصوص ما يلي :

١- قال الترمذي : (حديث أبي محذورة في الأذان حديث صحيح ، وقد روي من غـــير وجه)[١] .

٢- أخرج الترمذي في باب ما جاء أن المرء مع من أحب حديث أنس بن مـــالك وقـــال فيه : (هذا حديث صحيح)[٢] ثم قال : (وفي الباب عن علي ، وعبدالله بن مسعود، وصفـــوان بـــن عسال ، وأبي هريرة وأبي موسى ... وقد روي هذا الحديث من غير وجه عـــن النبـــي **صلـــى الله عليه وسلم**)[٣] .

٣- وقال الترمذي في حديث : (هذا إسناد صحيح ، وقد روي هذا الحديث عن ابن عمـــر من غير وجه)[٤] .

٤- وقال في حديثٍ آخر : (هذا حديث صحيح ، رواه غير واحد عن ثابت ، وروي مـــن غير وجه عن أنس)[٥] .

٥- وقال في حديثٍ رواه من طريقين : (كلاهما عندي صحيح لأنه قد روي مـــن غـــير وجهٍ عن أبي هريرة عن النبي **صلى الله عليه وسلم** ، وحديث أبي هريرة إنما صحَّ لأنه قـــد رُوي من غير وجه)[٦] .

إلى غير ذلك من الأمثلة[٧] التي يؤخذ منها أن الترمذي لم يخص " حسن صحيـــح " بتعـــدد الطرق دون ما يقول فيه : " صحيح " ، والنصوص السابقة فيها رد على من فرّق بين ما يقول فيـــه

---

(١) الجامع (١٩١) .
(٢) الجامع (٢٣٨٥) .
(٣) الجامع (٥٩٦/٤) .
(٤) الجامع (١٩٠٣) .
(٥) الجامع (٢٦٩٦) .
(٦) الجامع (٢٢) .
(٧) انظر مثلاً (٥٨٣، ١٢٠٨-١٢٠٩، ٢٢٢٥، ٢٢٧١ وذكر عدة شواهد في الباب ، ٢٦٦٩، ٣٦٩٦ وذكـــر عـــدة شواهد في الباب) .

الترمذي : " حسن صحيح " وما يقول فيه : "صحيح " إذ ظهر منها أنه لا يُفرِّق بينهما مـــن حيـث تعدد الوجوه .

الوجه الثاني : وجدتُ جملة من الأحاديث التي حكم الترمذي عليها بقوله : "صحيح" وبقوله: "صحيح غريب" في أسانيدها نظر ، مما يقدح في إطلاق الحافظ ابـــن حجـر أن مـا يقـول فيـه الترمذي : " حسن صحيح " ويكون فرداً للتردد في الناقل، وعلى هذا فهو أقل رتبة وأحط منزلة ممـا يقول فيه : " صحيح " فقط لأن الجزم أقوى من الشك ، وتبعه على هذا الدكتور العتر ، ومما ينقـض كلامهما النصوص التالية التي حكم الترمذي عليها بالصحة فقط ، مع وجـود ضعـف أو اختـلاف للنقاد في بعض رواتها ، مع مراعاة عدم وجود اختلاف بين نســخة الكروخـي المخطوطـة مـع المطبوع بالإضافة إلى تحفة الأشراف وتحفة الأحوذي في الحكم بالصحة فقط على الحديث ، ومـن تلك النصوص :

١- حديث رقم (١٩١) في سنده: إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي محـذورة وقد ضعفه ابن معين والأزدي، وذكره ابن حبان في ثقاته وقال : يخطئ [١]، وقال فيه ابن حجـر : (صدوق يخطئ)[٢] . وقال في أبيه : (مقبول)[٣] وكذلك جده[٤].

٢- حديث رقم (١٦٥٧) في سنده: محمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل ، قـال فيـه ابن حجر : (مقبول)[٥] .

٣- حديث رقم (١٦٥٧) في سنده: سليمان بن موسى الأموى الدمشقي الأشـدق ، وقـد ضعفه بعض النقاد[٦]، واختلفوا فيه ، وقال ابن حجر ملخصاً أقوالهم : (صدوق فقيه، فـي حديثـه بعض لين ، وخولط قبل موته بقليل)[٧] .

٤- حديث رقم (٢٥٦٨) في سنده: زيد بن ظبيان لم يرو عنه إلا ربعي بن حـراش[٨]،

---

(١) تهذيب التهذيب (١٤١/١) وانظر ثقات ابن حبان (٧/٦) .
(٢) التقريب (٢١٠) .
(٣) التقريب (٤١٠٩) .
(٤) التقريب (٤٢٠٧) .
(٥) التقريب (٦٠٠٨) .
(٦) تهذيب الكمال (٩٦/١٢-٩٧) .
(٧) التقريب (٢٦١٦) .
(٨) تهذيب الكمال (٨١/١٠) .

وقال ابن حجر : (مقبول)[١] .

٥- حديث رقم (٣٥١٤) وفي سنده: يزيد بن أبي زياد وهو معلوم الضعف ، قال ابن حجر :(ضعيف ، كبر ، فتغير وصار يتلقن)[٢] .

وغير ذلك[٣]من الأحاديث التي حكم عليها الترمذي بقوله : " صحيح " وفي سند بعضها رجل ضعيف أو مختلف فيه .

ومثل ذلك في الأحاديث التي حكم عليها الترمذي بقوله : " صحيح غريب " فمن ذلك :

١- حديث رقم (٢٠٠٤) في سنده: يزيد بن عبد الرحمن الأودي ، قال فيه ابن حجر : (مقبول)[٤] .

٢- حديث رقم (٢٣٢٠) في سنده: عبد الحميد بن سليمان ضعيف[٥]، ولا يخفى على الترمذي أنه يخالف من هو أحفظ منه كما في كلامه على حديث (١٠٨٤) .

٣- حديث رقم (٢٤٢٨) في سنده: مالك بن سُعير ، وهو مختلف فيه [٦]، وقال فيه ابن حجر : (لا بأس به)[٧] .

٤- حديث رقم (٢٥٠٨) في سنده: عثمان بن محمد الأخنسي ، وهو مختلف فيه [٨]، وقال فيه ابن حجر : (صدوق له أوهام)[٩] .

٥- حديث رقم (٢٥٣٦) في سنده: عمران القطان ، وهو مختلف فيه[١٠]، وقال فيه ابن

---

(١) التقريب (٢١٤٢) .

(٢) التقريب (٧٧١٧) .

(٣) انظر مثلاً حديث (١١٤٤) من رواية سماك عن عكرمة وهي مضطربة (٢٦٢٤) ، وحديث (٢٣١٣) فيه محمد ابن عمرو، صدوق له أوهام (٦١٨٨) ، وحديث (٢٣٦٨) وفي سنده: أبو هانيء حميد بن هانيء، لا بأس به (١٥٦٢) ، والحكم على الرجال من التقريب .

(٤) التقريب (٧٧٤٦) .

(٥) التقرب (٣٧٦٤).

(٦) تهذيب التهذيب (١٧/١٠) .

(٧) التقريب (٦٤٤٠) .

(٨) تهذيب التهذيب (١٥٣/٧) .

(٩) التقريب (٤٥١٥) .

(١٠) تهذيب التهذيب (١٣١/٨-١٣٢)

حجر : (صدوق يهم)[١] .

٦- حديث رقم (٣٦٥٦) في سنده إسماعيل بن أبي أويس ، وهو مختلف فيه[٢]، وقال فيه ابن حجر : (صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه)[٣] .

فهذه النصوص وما سبقها تؤكد بصورة قاطعة أن الترمذي يقول :" صحيح " و" صحيح غريب " في أحاديث لا تخلو أسانيدها من رجال مختلف فيهم أو مُضعَّفين ، وعلى هذا فلا يستقيم للحافظ ابن حجر والدكتور العتر القول بأن " صحيح " أصح وأقوى من " حسن صحيح " الذي لم تتعدد طرقه لأن معنى ذلك أنه " حسن أو صحيح " للتردد في الناقل المتفرد بالحديث لاختلاف النقلد فيه ، فقد وجدنا الترمذي يطلق الصحة من دون إضافة الحسن على أحاديث شبيهة بذلك مما ينفي أنه قصر " حسن صحيح " على ذلك، وبالتالي لا يصلح التفسير بالتردد في " حسن صحيح " لاشتراك "صحيح" في بعض النصوص في ذلك ، وهل يصلح أن نفسر ما يقال فيه : "صحيح" بالتردد أيضاً؟!

وبما تقدم ذكره في الوجهين السابقين يترجح لي أن لا فرق بين " حسن صحيح " وما يقول فيه الترمذي : " صحيح " أو "صحيح غريب " من حيث المنزلة أو من حيث تعدد الطرق ، وعلى هذا فلا يصح أن يُقال : " صحيح " أصح من " حسن صحيح " أو العكس، لعدم وجود أدلة تدل على أن الترمذي قصد التفريق بينهما حقيقة .

وبما تقدم من أجوبة رأينا أن أقواها هو الجواب الأول لابن الصلاح مدعماً بالتفسيرات التي ذكرها الزركشي والبقاعي وابن الوزير في ردهم على الاعتراضات الموجهة له ، ولقوة هذا الجواب ضمنه الحافظ ابن حجر جوابه الذي ارتضاه واختاره ، وكذلك الحافظ ابن رجب مال إلى هذا الجواب في قوله : (المعتبر أن يُروى معناه من غير وجهٍ لا نفس لفظه ، وعلى هذا فلا يشكل قوله : " حديث حسن غريب " ، ولا قوله : " صحيح حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه " ، لأن مراده أن هذا اللفظ لا يُعرف إلا من هذا الوجه ، ولكن لمعناه شواهد من غير هذا الوجه ، وإن كانت شواهده بغير لفظه ، وهذا كما في حديث الأعمال بالنيات ، فإن شواهده كثيرة جداً في السُنة مما يدل على أن المقاصد والنيات هي المؤثرة على الأعمال ، وأن الجزاء يقع على العمل بحسب ما

---

(١) التقريب (٥١٥٤) .

(٢) تهذيب الكمال (٣/١٢٧-١٢٩) .

(٣) التقريب (٤٦٠) .

نوي به ، وإن لم يكن لفظ حديث عمر مروياً من غير حديثه من وجهٍ يصح)[١] .

وقد قال الترمذي في حديث عمر الآنف : (هذا حديث حسن صحيح ، وقد روى مـــالك بـــن أنس وسفيان الثوري وغير واحدٍ من الأئمة هذا عن يحيى بن سعيد ، ولا نعرفـــه إلا مـــن حديـــث يحيى بن سعيد الأنصاري)[٢].

ولا يحضرني – الآن – أي مثال لا ينطبق عليه ما قاله ابن رجب لما فيـــه مـــن التوســـع والشمولية.

ومما يبين وجاهة هذا الجواب وقوته أنني وجدت الإمام الترمذي يروي الحديث من طريقيـــن ويكون مدار السند واحداً ومتنه واحداً، فيحكم على أحدهما بأنه "حسن" لما فيه من ضعـــف، وعلـــى الآخر بأنه "حسن صحيح" لقوة رجال سنده. مثال ذلك روى من طريق زهير بن محمد – وهو متكلـم فيه – عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله مرفوعاً : "**أيما عبدٍ تـــزوج بغـــير إذن سيده فهو عاهر**" وقال بعده : " حديث جابر حديث حسن "[٣].

ثم رواه من طريق ابن جريج عن عبدالله بن محمد بن عقيل عن جابر بنفس المتـــن وقـــال بعده "هذا حديث حسن صحيح" [٤].

فالحديث واحد من حيث المتن ومدار السند ، فيصدق على هذا المثال أن الـــترمذي قـــال : "حسن صحيح" أي حسن بالنظر إلى سند ، وصحيح بالنظر إلى سند آخر ، كما قال ابن الصـــلاح ، ويشهد لهذه الحقيقة عدة أمثلة[٥].

ولا يوجد فرق بين ما يقول فيه الترمذي : " حسن صحيح " وما يقول فيه : " صحيح " فقـــط كما تقدم تحقيقه .

ومن الأجوبة القوية الجواب الثالث للإمام ابن دقيق العيد الذي قال فيه ابن حجر في نكتـــه : (وفي الجملة أقوى الأجوبة ما أجاب ابن دقيق العيد) [٦] ، إلا أنه يؤخذ عليه أنه أسقط شرط تعـــدد

---

(١) شرح العلل (٣٨٦/١) هذا النص سبق نقله، ولكن لأهميته البالغة ولشدة الحاجة إليه هنا أعدناه وفي الإعادة إفادة.

(٢) الجامع (١٦٤٧) .

(٣) الجامع (١١١١) .

(٤) الجامع (١١١٢) .

(٥) انظر مثـــلاً الجـــامع (١٤١٩، ١٤٢٠) ، (١٥٨٦، ١٥٨٧) ، (١٨٢٦، ١٨٢٧) ، (٣٤٧٦، ٣٤٧٧) ، (١٧٨٨، ٢٣٦٣) .

(٦) النكت لابن حجر (٤٧٨/١).

الطرق في الحسن مطلقاً حين ينضاف إلى الصحيح ، ولهذا فـأرى أن الجـواب الأول هـو أقـوى الأجوبة لأمرين :

١- لأنه يأخذ بتعريف الترمذي للحسن ولا يهمله .

٢- لأن معنى تعدد الطرق واسع وليس ضيقاً كما بينته في شـرح تعريـف الـترمذي للحسن فينظر فيه لمعرفة مدى التوسع في ذلك.

والذي لاشك فيه أن بعض الأجوبة السابقة بُني على التحليل اللغوي مع ربط ذلك بتعريفـات الحسن عند المحدثين ، وبعضها بُني على احتمالات نظرية وتفريعات عقلية لا صلة لـها بجوانـب التطبيق العملي عند الترمذي .

ومن المهم جداً أن نتساءل عن الثمرة العملية التي خرج بها أصحاب الأقـوال السـابقة ؟ ، وبعد الفحص لم أجد ثمرة عملية من تحقيق معنى " حسن صحيح " إلا ما ذكر مـن أن " صحيـح " أصح وأقوى من " حسن صحيح " عند ابن كثير مطلقاً ، وعند ابن حجر والدكتور العتر أحياناً .

وقد تقدم ما ذكرته في الجواب الخامس والجواب التاسع من عدم صحة هذه النتيجـة وأن " صحيح " لا يَفْرُق عن " حسن صحيح " من حيث قوة السند ووجود الشواهد .

وحتى نوضح الحقائق التي اتُفِقَ عليها وندع ما اختلف فيـه ، فإنـه لا يُشـك فـي هـاتين الحقيقتين وهما :

الأولى : لا شك أن " حسن صحيح " أصح وأقوى وأعلى منزلة من حيـث الإجمـال مـن "حسن" و " حسن غريب " ، ولا أعرف أحداً من العلماء قديماً أو حديثاً قال بعكس ذلك، بل كلامـهم صريح في أن الترمذي غالباً ما يحكم على ما يصححه بقوله : " حسن صحيح " ، كما نـص علـى ذلك ابن المواق[١] وابن سيد الناس[٢]، وابن رجب[٣]، وابن حجر[٤]وغيرهم .

الثانية : لاشك أن الترمذي إذا ذكر كلمة " صحيح " في حكمه على الحديث سواء أطلقـها أو أضافها إلى الحسن أو الغرابة أو عليهما معاً ، فإنه يريد أن ذلك الحديث صحيح عنده، وهذه حقيقـة ظاهرة لا لبس فيها، نبَّه عليها ابن سيد الناس في قوله : (إن الحكم للفظة " حسـن " إنمـا هـو إذا انفردت ، ومعلوم حينئذٍ أنها جاءت على الوضع الاصطلاحي ، لِتُفيد ما تقرَّر من المراد ، وأمـا إذا

---

(١) النفح الشذي (٢٩٠، ٢٩٥).

(٢) النفح الشذي (٢٩٠، ٢٩٥).

(٣) شرح العلل (٣٩٣/١) .

(٤) نكت ابن حجر (٤٧٧/١) .

جاءت تبعاً للصحيح ، فالحكم للصحيح)[١] .

وبناء عليه يُعلم أن الترمذي اعتاد في أغلب الأحاديث التي يصححها القول : (هذا حديث حسن صحيح) ونحوها كقوله: (حسن صحيح غريب) أو (حسن غريب صحيح) أو (صحيح حسن) ، وهذا بمثابة اصطلاح له ولا مشاحة في الاصطلاح ، فسواء علمنا مقصوده من ذكر "الحسن" في هذا التركيب أم لم نعلم ، فإنه لاشك أنه أكثر جداً من وصف الأحاديث الصحيحة عنده بهذا التركيب.

والسؤال الذي نختم به هذا المبحث : لماذا استعمل الترمذي مصطلح " حسن صحيح " وهو مصطلح مركب في الأحاديث التي يصححها ، ولم يستعمل " صحيح " فقط وهو لفظة واحدة ودال على مقصوده ؟

والجواب في ظني – والعلم عند الله – أن الترمذي أراد أن يميز بين المصطلحات الواردة في كلام بعض شيوخه كالبخاري مثلاً فقد رأيناه يطلق " الحسن " على أحاديث صححها وعلى أحاديث دونها ، فأراد الترمذي أن يميز بين " الحسن " الذي هو صحيح ، " والحسن " الذي هو دون الصحيح ، وحتى لا يلتبس الأمر على بعض الناس فيظنوا أن لا فرق بين ما يقوله فيه : " هذا حديث حسن " وما يقول فيه : " هذا حديث صحيح " أو أن الحسن أعلى من الصحيح، فاستعمل "حسن صحيح" و"حسن" ليُعرف أن "حسن صحيح" أعلى منزلة وأقوى درجة مما يقال فيه : "حسن" أو " حسن غريب " . لا سيما وأنه حين عرَّف الحسن نسبه لنفسه مما يؤكد خشيته أن يلتبس مفهومه بالصحيح أو ببعض استعمالات الحسن الأخرى عند المحدثين .

فكأن الأصل عنده في الحديث المقبول تسميته " بالحسن " ثم يفرِّق بين " حسن صحيح " و"حسن " فقط " وحسن غريب " ... الخ ، وهذا يشبه تصرف الإمام أبي داود فقد حكم على أحاديث كتابه السنن بأنها صالحة إلا ما كان فيه وهن شديد فقد بينه قال : (وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض)[٢] ، وقال : (ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه)[٣] ، فيكون حكمه على أحاديث كتابه : " صالح صحيح " ، و " حديث صالح يشبه الصحيح " و " حديث صالح يقارب الصحيح " .

إلا أن الترمذي عَرَّف الحسن عنده وبيَّن مراده منه .

---

(١) النفح الشذي (٢٩٥/١) .

(٢) رسالة أبي داود (ص٢٨) .

(٣) تاريخ بغداد (٥٧/٩) .

المبحث الثاني : حسن صحيح غريب وحسن غريب صحيح .

هذا المبحث تتمة لما قبله أردت به الإجابة عن سؤال : هل يوجد فرق بين ما يقـــال فيـــه : "حسن صحيح غريب" ، وما يقال فيه : " حسن غريب صحيح " ؟

كنت وضعتُ فرضية مفادها أن ما يقال فيه : " حسن غريب صحيح " ربما كان أقل درجـــة من: " حسن صحيح غريب " من حيث النظر إلى السند لذاته ، ولكن بالبحث والموازنة لم أجـــد مـــا يدل على أن الترمذي فرَّق بين التركيبين ، بل وقفت عل ما يدل على أنه ساوى بينهما .

فمثلاً وجدته حكم على حديثٍ من رواية قتيبة عن الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جـــابر بقوله : " حسن غريب صحيح " [١]، وفي موضع آخر حكم على نفس السند لحديث آخـــر بقولـــه : "حسن صحيح غريب"[٢] .

وحكم على حديثٍ واحد بنفس الإسناد والمتن في موضع بقوله : "حسن غريب صحيـــح" [٣] وفي موضع بقوله : " حسن صحيح غريب " [٤].

كما وجدته يحكم على مرويات[٥]الثوري عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيـــه بقوله : " حسن صحيح " إلا أنه مرة واحدة فقط حكم على هـــذا الســـند بقولـــه : "حســـن غريـــب صحيح" [٦]، وذلك لأن إسحاق بن يوسف الأزرق تفرد عن الثوري برواية ذلك الحديث [٧]، وذكـــر الترمذي أن شعبة رواه عن علقمة أيضاً ، فالحديث لاشك في صحته عند الترمذي ، فكلمة "غريـــب" جاءت لبيان أن في السند نوعاً من التفرد ولم يُقصد بها التقليل من رتبة الحديث ، فلا فـــرق حينئـــذ بين "حسن غريب صحيح" أو " حسن صحيح غريب " ما دام المقصود من كلمة " غريب " ما ذكر .

ولعل مما يبين عدم وجود اختلاف بين التركيبين من حيث قوة الحديث ، مـــا وجدتـــه مـــن اختلاف بين المطبوع ونسخة الكروخي المخطوطة في ذكر الحكم بالغرابة تقديماً وتـــأخيراً؛ فمثـــلاً

---

(١) الجامع (١٥٩٦) .

(٢) الجامع (٣٦٤٩) .

(٣) الجامع (٢٠١٧) .

(٤) الجامع (٣٨٧٥) .

(٥) الجامع (٦١، ٥٤٠، ١٤٠٨، ١٥١٠، ١٦١٧، ١٨٦٩) .

(٦) الجامع (١٥٢) .

(٧) هذا في نظر الترمذي وإلا فقد توبع الأزرق عند النسائي (٢٥٨/١) .

وقفت على جملة من الأحاديث في المطبوع " حسن غريب صحيح " وفي الكروخي : " حسن صحيح غريب " مثل : حديث [٥٤٣] ←(ق ٤٣/ب) ، [١١٩٩] ←(ق٨٨/أ)، [١٢١٣] ← (ق٨٩/أ)، [١٦١٦] ← (ق١١٦/أ) ، [١٦٣٢]← (ق١١٧/أ)، [١٩٥٣] ← (ق١٣٢/ب)، [١٩٦٩]← (ق١٣٣/ب)، [٢٠١٧]← (ق١٣٥/أ) ، كما وجدت أمثلة بـللعكس ، وكثرة الاختلافات في هذا الحكم بين نسخ الجامع تدل على أن المعنى واحد .

والذي يظهر لي أن قوله : " حسن صحيح غريب " أو " حسن غريب صحيح " يدخل فيما يسمى باختلاف عبارة لا اختلاف معنى إي أنه اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد ، وكلا التركيبين يؤديان إلى معنى واحد لا سيما وأنه صرح بصحة الحديث عنده ، فالحكم واحد سواء قُدِّم ذكر الغرابة على الصحة أو العكس .

ومعنى " الحسن " في هذين التركيبين لا يخرج عما قلته في المبحث السابق ، والله أعلم .

"حسن"

اختلافات المخطوطة مع المطبوع في إثبات "حسن"

رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز	رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز
١٣٤	حسن صحيح	حسن(١٣/أ)		١٤٩	حسن صحيح	حسن(١٤/ب)	
٢٠٢	حسن صحيح	حسن(١٨/ب)		٢٠٩	حسن صحيح	حسن(١٩/أ)	
٢١٢	حسن صحيح	حسن(١٩/ب)		٢٢٩	حسن صحيح	حسن(٢٠/ب)	
٢٣٥	حسن صحيح	حسن(٢١/أ)		٢٣٨	حسن	ليس في المخطوط (٢١/أ)	×
٢٣٩	حسن	ليس في المخطوط (٢١/ب)	×	٢٨٣	حسن صحيح	حسن(٢٤/ب)	
٣٥٦	حسن صحيح	حسن(٣٠/أ)		٣٨٣	حسن صحيح	حسن(٣٢/أ)	
٤٣٨	حسن صحيح	حسن(٣٧/ب)		٤٩٧	حسن	حسن صحيح (٤١/ب)	×
٦١٠	حسن صحيح	حسن(٤٨/أ)		٦٤٥	حسن صحيح	حسن(٥٠/ب)	
٦٤٩ *	حسن	حسن غريب (٥٠/ب)	×	٧٥٩	حسن صحيح	حسن(٥٨/أ)	
٧٦٢	حسن صحيح	حسن(٥٨/ب)		٧٨٢	حسن صحيح	حسن(٥٩/ب)	
٧٨٧	حسن	حسن صحيح (٦٠/أ)	×	٨٨١	حسن صحيح	حسن (٦٦/أ)	
٨٨٣	حسن صحيح	حسن (٦٦/أ)		٩١٢	حسن صحيح	حسن (٦٨/ب)	
٩٢٠	حسن صحيح	حسن (٦٩/أ)		٩٤٠	حسن صحيح	حسن (٧٠/أ)	
٩٦٧	حسن صحيح	حسن (٧٢/أ)		٩٨٦	حسن صحيح	حسن (٧٣/أ)	
١٠٦٨	حسن صحيح	حسن (٧٨/ب)		١٢٣٨	حسن صحيح	حسن (٩٠/ب)	
١٢٦٣	حسن صحيح	حسن (٩٢/ب)		١٢٦٥ *	حسن غريب	حسن (١٣/أ)	
١٢٦٦	حسن صحيح	حسن (٩٣/أ)		١٢٧٧	حسن صحيح	حسن (٩٣/ب)	
١٢٨٥	حسن صحيح	حسن (٩٤/ب)		١٣٣٦	حسن صحيح	حسن (٩٦/ب)	
١٣٥٨	حسن صحيح	حسن (٩٨/أ)		١٣٦٣	حسن صحيح	حسن (٩٨/ب)	

× هذه الإشارة تعني أن الحديث حكم عليه في المخطوطة بغير لفظ "حسن" ، وإذا لم اضعها فمعنى ذلك أن الحديث حكم عليه بالحسن في المخطوطة فهو زائد على المطبوع.

* معنى النجمة أن هذا الرقم تكرر في الجدول الآخر الخاص "بحسن غريب".

رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز	رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز
١٣٨١	حسن	حســن صحيـــح (١٠٠/ب)	×	١٤٦٤	حسن صحيح	حسن (١٠٦/ب)	
١٤٧٦	حسن صحيح	حسن (١٠٧/ب)		١٥٠٧	حسن	حســن صحيـــح (١٠٩/أ)	×
١٥٢٣	حسن صحيح	حسن (١١٠/أ)		١٦٣٤	في المطبــوع لم يذكر حكماً	حسن (١١٧/أ)	
١٦٣٧	حسن صحيح	حسن (١١٧/ب)		١٦٧٤	حسن	أحسن (١١٩/أ)	×
١٧٠٠	حسن	ليس فيه حكم (١٢٠/أ)	×	١٧٣٨	حسن	حســن صحيـــح (١٢٢/ب)	×
*١٧٥٧	حسن غريب	حسن (١٢٣/أ)	×	١٧٦٧	حسن غريــب صحيح	حسن (١٢٣/ب)	
١٧٧٠	حسن غريب	حسن (١٢٣/ب)		*١٧٨١	حسن غريب	حسن (١٢٤/أ)	
١٨٣٣	حسن صحيح	حسن (١٢٧/أ)		١٨٣٨	غريب	حســن لا نعرفــه (١٢٧/أ)	
١٨٤٧	حسن صحيح	حسن (١٢٧/ب)		١٨٨٣	حسن صحيح	حسن (١٢٩/ب)	
*١٨٨٤	حسن غريب	حسن (١٢٩/ب)		١٩٠٦	حسن	حســن صحيـــح (١٣٠/ب)	×
١٩٢٦	حسن صحيح	حسن (١٣١/ب)		١٩٣٩	لم يذكر حكماً	حسن (١٣٢/أ)	
١٩٥٥	حسن صحيح	حسن(١٣٣/أ)		١٩٧٠	حسن	حســن صحيـــح (١٣٣/ب)	×
١٩٨٧	حسن صحيح	حسن(١٣٤/أ)		١٩٩٠	حسن صحيح	حسن (١٣٤/ب)	
*٢٠٤٨	حسن غريب	حسن(١٣٧/أ)		٢٠٦٣	حسن	حســن صحيـــح (١٣٨/أ)	×
٢٠٦٥	حسن صحيح	حسن(١٣٨/أ)		٢٠٦٨	حسن	ليس في المخطــوط (١٣٨/ب)	×
٢١٠٣	حسن صحيح	حسن (١٤٠/أ)		٢١٢٠	حسن صحيح	حسن (١٤١/أ)	✓
٢١٣٣	غريب	حسن (١٤٢/أ)	✓	٢١٩١	حسن صحيح	حسن (١٤٥/ب)	
*٢٢٠٩	حسن غريب	حسن (١٤٦/ب)		٢٢٣٨	حسن غريب	حسن (١٤٨/أ)	
٢٢٤٦	حسن صحيح	حسن (١٤٩/أ)		٢٢٧٥	حسن	ليس في المخطــوط (١٥٠/ب)	×
٢٢٨٢	حسن	ليس في المخطوط (١٥١/أ)	×	٢٢٨٧	حسن صحيح	حسن (١٥١/أ)	
*٢٣١٠	حسن غريب	حسن (١٥٢/ب)		٢٣٥٦	حسن صحيح	حسن (١٥٥/أ)	

رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز	رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز
٢٣٨٠	حسن صحيح	حسن (١٥٦/أ)		٢٤٠٩*	حسن غريب	حسن (١٥٨/أ)	
٢٤٢٤	حسن صحيح	حسن (١٥٩/أ)		٢٤٥٧	حسن صحيح	حسن (١٦١/ب)	
٢٤٦٨	حسن صحيح	حسن(١٣/أ)		٢٤٧٦*	حسن	حسن غريب (١٦٢/ب)	×
٢٤٩٢	حسن صحيح	حسن (١٦٣/ب)		٢٥٢١	حسن	منكر(١٦٥/أ)	×
٢٥٤٢*	حسن غريب	حسن (١٦٦/أ)		٢٥٥٨	حسن صحيح	حسن (١٦٨/أ)	
٢٥٨٨	إسناده حسن صحيح	إسناده حسن (١٧٠/أ)		٢٦١٢	صحيح	حسن (١٧١/ب)	
٢٦٣٠	حسن صحيح	حسن (١٨١/ب)#		٢٦٦٣	حسن صحيح	حسن (١٧٥/أ)	
٢٦٩٠	حسن	حسن صحيح (١٧٧/أ)	×	٢٧٢٦*	حسن غريب	حسن (١٧٨/ب)	
٢٧٤٦	حسن صحيح	حسن (١٨٠/أ)		٢٧٥٢	حسن صحيح	حسن (١٨٠/ب)	
٢٧٧٢	حسن صحيح	حسن (١٧٢/أ)		٢٨٢٢	حسن	ليس في المخطوط (١٨٤/أ)	×
٢٩١٥	حسن صحيح	حسن (١٩٠/أ)		٢٩٥٠	حسن صحيح	حسن (١٩٢/ب)	
٣٠٠٠	حسن	حسن صحيح (١٩٦/ب)	×	٣٠٢٩*	حسن غريب	حسن (١٩٨/ب)	
٣٠٧٤	حسن	ليس في المخطوط (٢٠٢/أ-٢٠٢/ب)	×	٣٠٨٠	حسن صحيح	حسن (٢٠٣/أ)	
٣٠٨٦	حسن صحيح	حسن (٢٠٣/ب)		٣٠٩٢	حسن	حسن صحيح (٢٠٤/أ)	×
٣١٤٥	حسن	حسن صحيح (٢٠٨/ب)	×	٣١٤٨	حسن صحيح	حسن (٢٠٩/أ)	
٣١٥٧	حسن	حسن صحيح (٢١٠/ب)	×	٣١٥٨*	حسن غريب	حسن (٢١٠/ب)	
٣١٥٩	حسن	حسن صحيح (٢١٠/ب)	×	٣١٨٢*	حسن غريب	حسن (٢١٣/أ)	

(١٨١/أ - ١٨٢/ب) حسب الترتيب والتسلسل الصحيح يجب أن تعطى رقم (١٧٢) ولكنها أُخرت في المخطوطة وأعطيت رقم (١٨٢) حسب الترتيب التسلسلي للأرقام وكان يجب تقديمها ليتناسق الكلام ويتسلسل الترتيب ولكن هكذا وقع.

رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز	رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز
*٣١٨٧	حسن غريب	حسن (٢١٤/أ)		٣٢١٤	حسن صحيح	حسن (٢١٦/أ)	
٣٢١٦	حسن	حسن صحيح (٢١٦/أ)	×	٣٢٣٢	حسن	حسـن صحيـح (٢١٧/ب)	×
٣٢٤٩	حسن صحيح	حسن (٢١٨/ب)	×	٣٢٦٨	حسن صحيح	حسن (٢٢٠/ب)	
*٣٣٠٧	حسن	حسن غريب (٢٢٣/ب)	×	٣٣٧٤	حسن	ليـس موجـوداً (٢٢٩/ب-٢٣٠/أ)	×
٣٣٨٠	حسن صحيح	حسن (٢٣٠/أ)		*٣٤٣٠	حسن غريب	حسن (٢٣٤/أ)	
*٣٤٤٧	حسن غريب	حسن (٢٣٥/ب)		*٣٤٦٠	حسن غريب	حسن (٢٣٦/أ)	
٣٤٩٣	حسن	حسن صحيح (٢٣٨/أ)	×	*٣٥٠٢	حسن غريب	حسن (٢٣٨/ب)	
*٣٥١٢	حسن غريب	حسن (٢٣٩/ب)		*٣٥٢٦	حسن غريب	حسن (٢٤٠/ب)	
٣٥٣٢	حسن	ليس موجوداً (٢٤٠/ب)	×	٣٦١٣	حسن	حسـن صحيـح غريب (٢٤٦/ب)	×
٣٦١٥	حسن صحيح	حسن (٢٤٦/ب)		٣٦٣٦	حسن	حسـن صحيـح (٢٤٨/أ)	×
٣٦٣٩	حسن	حسن صحيح (٢٤٨/ب)	×	٣٦٥١	حسن	حسـن الإسـناد صحيح (٢٤٩/أ)	×
٣٧١٨	حسن	حسن غريب (٢٥٣/أ)	×	٣٧٥٣	حسن	حسـن صحيـح (٢٥٥/أ)	×
٣٧٦٠	حسن صحيح	حسن (٢٥٥/ب)		٣٧٩٩	ليس موجوداً	حسن (٢٥٧/ب)	
٣٨١٩	حسن صحيح	حسن (٢٥٩/أ)		٣٨٢١	حسن	حسـن صحيـح (٢٥٩/أ)	×
*٣٨٣٣	حسن	حسن غريب (٢٥٩/ب)	×	٣٨٧١	حسن	حسـن صحيـح (٢٦١/ب)	×
٣٨٧٦	حسن	حسن صحيح (٢٦١/ب)	×	٣٨٨٢	حسن	صحيح (٢٦٢/أ)	×
٣٨٨٧	حسن	حسن صحيح (٢٦٢/أ)	×	٣٨٨٨	حسن	حسـن صحيـح (٢٦٢/أ)	×
٣٨٨٩	حسن	حسن صحيح (٢٦٢/أ)	×	٣٨٩٨	حسن	حسـن صحيـح (٢٦٣/أ)	×
٣٩٤٦	حسن	ليس موجوداً (٢٦٥/ب)	×	*٣٩٥٥	حسن غريب	حسن (٢٦٦/أ)	
٣٩٥٦	ليس موجوداً	حسن (٢٦٦/أ)					

"حسن غريب"

اختلافات المطبوع مع المخطوطة في إثبات "حسن غريب"

رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز	رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز
٧	حسن غريب	غريب حسن (٣/أ)		٤٠	حسن غريب	غريب (٥/ب)	×
١٧١	غريب حسن	ليس في المخطوط (١٥/ب)	×	١٧٤	حسن غريب	غريب (١٦/أ)	×
٢٢٨	حسن صحيح غريب	حسن غريب (٢٠/أ)		٢٣٣	حسن غريب	غريب (٢٠/ب)	×
٢٦٨	حسن غريب	غريب حسن (٢٣/ب)	×	٤٥٥	حسن غريب	غريب حسن (٣٨/ب)	×
٥٧٩	حسن غريب	غريب (٤٦/أ)	×	٦٤٩*	حسن	حسن غريب (٥٠/ب)	
٦٧٤	حسن غريب	غريب حسن (٥٢/ب)	×	٦٩٧	حسن غريب	غريب حسن (٥٤/أ)	×
٧٦٤	حسن غريب	حسن صحيح غريب (٥٨/ب)	×	٨١٤	مطبوع: "حسن غريب"	في المخطوط "غريب"	×
٨١٦	مطبوع: "حسن غريب"	في المخطوط "غريب"	×	٩٢١	صحيح حسن غريب	حسن غريب (٦٩/أ)	
٩٣٥	غريب	حسن غريب (٧٠/أ)		٩٥٦	حسن صحيح	حسن غريب (٧١/أ)	
٩٧٨	حسن غريب	غريب (٧٢/ب)	×	٩٨٣	حسن غريب	غريب (٧٣/أ)	×
٩٨٥	حسن غريب	غريب (٧٣/أ)	×	١٠٤٥	حسن غريب	غريب (٧٧/أ)	×
١٠٨٩	غريب حسن	حسن غريب (٧٩/ب)		١٠٩٥	حسن غريب	غريب (٨٠/أ)	×
١١٧٣	حسن غريب	حسن صحيح غريب (٨٦/أ)	×	١٢٤٨	حسن غريب	صحيح غريب (٩٢/أ)	×
١٢٦٠	حسن غريب	غريب (٩٢/ب)	×	*١٢٦٥	حسن غريب	حسن (٩٣/أ)	×

* هذا الرقم ذكر هنا وذكرته في الجدول الآخر أيضاً.

رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز	رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز
١٢٨٨	حسن غريب	حسن غريب صحيح (٩٤/أ)	×	١٢٩٦	حسن غريب	حسن غريب صحيح (٩٤/ب)	×
١٣٣٠	حسن غريب	غريب (٩٦/ب)	×	١٣٣٥	غريب	حسن غريب (٩٦/ب)	×
١٣٦٩	غريب	حسن غريب (٩٩/أ)		١٣٧٣	حسن غريب	صحيح حسن غريب (١٠٠/أ)	×
١٣٨٠	غريب	حسن غريب (١٠٠/ب)		١٤٦٣	حسن غريب	غريب (١٠٦/ب)	×
١٤٩٩	حسن غريب	غريب (١٠٨/ب)	×	١٥٥٨	حسن غريب	لا يوجد حكم (١١٢/ب)	×
١٦٥٩	صحيح غريب	حسن غريب (١١٨/ب)		١٦٦٧	حسن صحيح غريب	حسن غريب (١١٩/أ)	
١٦٨١	حسن غريب	والحكم ليس في الكروخي (١١٩/ب)	×	١٦٨٩	حسن غريب	حسن صحيح غريب (١١٩/ب)	×
١٧١٥	حسن غريب	ليس في الكروخي (١٢١/أ)	×	١٧٤٦	حسن غريب	حسن صحيح غريب (١٢٢/ب)	×
١٧٥٧*	حسن غريب*	حسن (١٢٣/أ)	×	١٧٧٠*	حسن غريب*	حسن (١٢٣/أ)	×
١٧٧٥	حسن غريب	غريب (١٢٤/أ)	×	١٧٨١	حسن غريب	غريب (١٢٤/أ)	×
١٧٨٤	حسن غريب	غريب (١٢٤/أ)	×	١٨١٩	حسن صحيح غريب	حسن غريب (١٢٦/أ)	
١٨٧١	غريب	حسن غريب (١٢٩/أ)		١٨٨١	غريب حسن	حسن غريب (١٢٩/أ)	
١٨٨٤	حسن غريب*	حسن (١٢٩/ب)	×	١٩٢١	حسن غريب	غريب (١٣١/أ)	×
١٩٧٢	حسن جيد غريب	حسن غريب (١٣٣/ب)		١٩٧٨	حسن غريب	غريب (ق١٣٤/أ)	×
١٩٩٥	حسن غريب	غريب (١٣٤/ب)	×	٢٠٠١	حسن صحيح	حسن غريب	

رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز	رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز
					غريب	(١٣٥/أ)	
٢٠٠٨	حسن غريب	غريب (١٣٥/أ)	×	٢٠٣٠	حسن صحيح غريب	حسن غريـــب (١٣٦/أ)	
٢٠٤٨*	حسن غريب*	حسن (١٣٧/أ)	×	٢٠٥٤	حسن غريب	غريـــــب (١٣٧/ب)	×
٢٠٥٦	حسن غريب	ليس في الكروخي (١٣٧/ب)	×	٢٠٨١	حسن غريب	غريـــــب (١٣٩/أ)	×
٢١٠٤	حسن غريب	غريب (١٤٠/أ)	×	٢١١٧	حسن صحيح غريب	حسن غريـــب (١٤١/أ)	
٢١٣٤	حسن صحيـــح غريب	حسن غريب (١٤٢/أ)		٢١٤٩	غريب حسن صحيح	حسن غريـــب (١٤٣/أ)	
٢١٦٦	حسن غريب	غريب (١٤٤/أ)	×	٢١٧٧	حسن غريب	غريـــــب (١٤٤/ب)	×
٢١٨١	حسن غريب	حسن غريب صحيح (١٤٤/ب)	×	٢٢٠٤	حسن غريب صحيح	حسن غريـــب (١٤٦/أ)	
٢٢٠٨	حسن صحيـــح غريب	حسن غريب (١٤٦/ب)		٢٢٠٩*	حسن غيب	حســـــن (١٤٦/ب)	×
٢٢٣٨	حسن غريب	حسن (١٤٨/أ)	×	٢٢٥٦	حسن صحيح غريب	حسن غريـــب (١٤٩/ب)	
٢٢٦٤	غريب	غريب (١٥٠/أ)	×	٢٣١٠*	حسن غريب	حســـــن (١٥٢/ب)	×
٢٣٦٩	حسن صحيـــح غريب	حسن غريب (١٥٥/ب)	×	٢٣٨١	حسن صحيح	حسن غريـــب (١٥٦/أ)	
٢٣٨٣	حسن غريب	غريب (١٥٦/ب)	×	٢٣٨٤	حسن غريب	غريـــــب (١٥٦/ب)	×
٢٤٠٩*	حسن غريب	حسن (١٥٨/أ)	×	٢٤١١	حسن غريب	غريـــــب (١٥٨/أ)	×
٢٤١٢	حسن غريب	غريب (١٥٨/أ)	×	٢٤٣٦	حسن غريب	غريـــــب (١٦٠/أ)	×
٢٤٥٦	حسن صحيـــح غريب	حسن غريب (١٦١/أ)		٢٤٦٠	حسن غريب	غريـــــب (١٦١/ب)	×

رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز	رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز
٢٤٧٢	حسن غريب	حسن صحيح (١٦٢/أ)	×	٢٤٧٦*	حسن	حسن غريب (١٦٢/ب)	
٢٤٧٨	غريب	حسن غريب (١٦٣/أ)		٢٤٩٤	حسن غريب	غريب (١٦٣/ب)	×
٢٥٠٥	غريب	حسن غريب وليس إسناده بمتصل (١٦٤/أ)		٢٥١٢	حسن غريب	غريب (١٦٤/ب)	×
٢٥١٩	حسن غريب	غريب (١٦٥/أ)	×	٢٥٢٥	حسن غريب	غريب حسن (١٦٥/أ)	×
٢٥٣٩	حسن غريب	غريب (١٦٦/أ)	×	٢٥٤١	حسن غريب	حسن صحيح غريب (١٦٦/أ)	×
٢٥٤٢*	حسن غريب	حسن (١٦٦/أ)	×	٢٥٥٤	حسن صحيح غريب	حسن غريب (١٦٧/ب)	
٢٥٥٩	حسن غريب	حسن غريب صحيح (١٦٨/أ)	×	٢٦١٧	غريب حسن	حسن غريب (١٨١/أ) #	
٢٦٢٦	حسن غريب صحيح	حسن غريب (١٨١/ب)		٢٦٤١	مفسر غريب	حسن غريب مفسر (١٧٣/ب)	
٢٦٥٥	حسن غريب	ليس في المخطوط (١٧٤/ب)	×	٢٦٨٩	حسن صحيح غريب	حسن غريب (١٧٦/ب)	
٢٦٩٨	حسن غريب	حسن صحيح غريب (١٧٧/ب)	×	٢٧٢٥	حسن صحيح غريب	حسن غريب (١٧٨/ب)	
٢٧٢٦*	حسن غريب	حسن (١٧٨/ب)	×	٢٧٩٣	حسن غريب صحيح	حسن غريب (١٨٢/أ)	

حدث في المخطوطة تقديم وتأخير لبعض الأوراق فذكرت الرقم المدون على أعلى الصفحة وإن كان الترتيب يقتضي أن يكون الرقم (١٧٢/أ) وسيعود الترتيب في الأرقام وإنما مجرد ورقة وضعت في غير موضعها وأعطيت رقماً دون التنبه على اختلاف محلها.

رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز	رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز
٢٨٣٣	حسن غريب	غريب (١٨٤/أ)	×	٢٨٥٩	حسن غريب	حسن غريب (١٨٦/أ)	
٢٨٦٤	حسن صحيح غريب	حسن غريب (١٨٦/ب)		٢٨٨٢	حسن غريب	غريب (١٨٨/أ)	×
٢٨٨٣	غريب	حسن غريب (١٨٨/أ)		٢٨٩٠	حسن غريب	غريب (١٨٨/ب)	×
٢٨٩٧	حسن غريب	حسن صحيح غريب (١٨٩/أ)	×	٢٩٠١	حسن غريب صحيح	حسن غريب (١٨٩/أ)	×
٢٩٠٣	حسن غريب	غريب (١٨٩/ب)	×	٢٩٢٢	غريب	حسن غريب (١٩٠/ب)	
٣٠٢٩*	حسن غريب	حسن (١٩٨/ب)	×	٣٠٣٥	حسن غريب	حسن صحيح غريب (١٩٩/أ)	×
٣٠٧١	حسن غريب	غريب (٢٠٢/أ)	×	٣٠٩٥	غريب	حسن غريب (٢٠٤/أ)	
٣١١٥	حسن صحيح	حسن غريب (٢٠٦/ب)		٣١٣٢	حسن غريب	غريب (٢٠٧/ب)	×
٣١٥٤	حسن غريب	غريب (٢١٠/أ)	×	٣١٥٨*	حسن غريب	حسن (٢١٠/ب)	×
٣١٧٠	حسن صحيح	حسن غريب (٢١١/ب)		٣١٨٢*	حسن غريب	حسن (٢١٣/أ)	×
٣١٨٥	حسن صحيح غريب	حسن غريب (٢١٣/ب)		٣١٨٧*	حسن غريب	حسن (٢١٤/أ)	×
٣١٩٢	حسن غريب	غريب (٢١٤/أ)	×	٣١٩٣	حسن صحيح غريب	حسن غريب (٢١٤/أ)	
٣٢١٧	غريب	حسن غريب (٢١٦/أ)		٣٢٥٠	حسن غريب	غريب (٢١٩/أ)	×
٣٢٥٦	حسن غريب	غريب (٢١٩/ب)	×	٣٢٧٢	حسن صحيح غريب	حسن غريب (٢٢٠/ب)	
٣٢٩٤	غريب	حسن غريب (٢٢٢/أ)		٣٢٩٥	حسن غريب صحيح	حسن غريب (٢٢٢/أ)	

رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز	رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز
*٣٣٠٧	حسن	حسن غريب (٢٢٣/ب)		٣٣١٩	حسن غريب	حسن صحيح غريب (٢٢٥/أ)	×
٣٣٢٨	غريب	حسن غريب (٢٢٦/أ)		٣٣٣٣	حسن غريب	ليس موجوداً (٢٢٦/ب)	×
٣٣٣٩	حسن غريب	ليس موجوداً (٢٢٦/ب)	×	٣٣٧٠	حسن غريب	غريب (٢٢٩/ب)	×
٣٤٢٦	حسن صحيح غريب	حسن غريب (٢٣٣/ب)		*٣٤٣٠	حسن غريب	حسن (٢٣٤/أ)	×
٣٤٣٢	غريب	حسن غريب (٢٣٤/أ)		٣٤٣٦	حسن غريب	غريب (٢٣٤/أ)	×
*٣٤٤٧	حسن غريب	حسن (٢٣٥/ب)	×	*٣٤٦٠	حسن غريب	حسن (٢٣٦/ب)	×
٣٤٦٤	حسن صحيح غريب	حسن غريب (٢٣٦/ب)		٣٤٦٧	حسن غريب صحيح	حسن غريب (٢٣٦/ب)	
٣٤٨٠	حسن غريب	غريب (٢٣٧/ب)	×	٣٤٨٤	غريب	حسن غريب (٢٣٧/ب)	
*٣٥٠٢	حسن غريب	حسن (٢٣٨/ب)	×	٣٥٠٣	حسن صحيح	حسن غريب (٢٣٩/أ)	
٣٥٠٩	حسن غريب	غريب (٢٣٩/ب)	×	٣٥١١	غريب	حسن غريب (٢٣٩/ب)	
*٣٥١٢	حسن غريب	حسن (٢٣٩/ب)	×	*٣٥٢٦	حسن غريب	حسن (٢٤٠/ب)	×
٣٥٢٩	حسن غريب	ليس موجوداً (٢٤٠/ب)	×	٣٥٣١	حسن غريب	حسن صحيح (٢٤٠/ب)	×
٣٥٤٠	غريب	حسن غريب (٢٤١/ب)		٣٥٥٧	حسن صحيح غريب	حسن غريب (٢٤٢/ب)	
٣٥٥٨	غريب	حسن غريب (٢٤٢/ب)		٣٥٨٥	غريب	حسن غريب (٢٤٤/ب)	
٣٥٩٩	حسن غريب	غريب (٢٤٥/ب)	×	٣٦١١	حسن غريب	حسن غريب صحيح (٢٤٦/أ)	×

رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز	رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز
٣٦٢٦	غريب	حسن غريب (٢٤٧/أ)		٣٦٣٨	حسن غريب	ليس موجـــوداً (٢٤٨/أ)	×
٣٦٤١	حسن غريب	غريب (٢٤٨/ب)	×	٣٦٥٩	حسن غريب	غريـــــــب (٢٤٩/أ)	×
٣٦٧٣	حسن غريب	غريب (٢٥٠/أ)	×	٣٦٨٢	حسن غريب	حسن صحيـــح غريـــــب (٢٥٠/ب)	×
٣٧١٣	حسن صحيح	حسن غريب (٢٥٣/أ)		*٣٧١٨	حسن	حسن غريـــب (٢٥٣/أ)	
٣٧١٩	حسن غريب	حسن غريب صحيح (٢٥٣/ب)	×	٣٧٢٩	حسن غريب	ليس موجـــوداً (٢٥٣/ب)	×
٣٧٣٣	حسن غريب	غريب (٢٥٤/أ)	×	٣٧٣٧	حسن غريب	غريب حســـن (٢٥٤/ب)	×
٣٧٥٢	حسن غريب	غريب (٢٥٥/أ)	×	٣٧٦٧	حسن غريب	ليس موجـــوداً (٢٥٦/أ)	×
٣٧٧٢	غريب	حسن غريب (٢٥٦/أ)		٣٧٧٩	حسن صحيح غريب	حسن غريـــب (٢٥٦/ب)	
٣٧٨٤	حسن غريب	غريب (٢٥٧/أ)	×	٣٧٩٠	حسن غريب	غريـــــب (٢٥٧/أ)	×
٣٨٠٠	حسن صحيـــح غريب	حسن غريب (٢٥٧/ب)		٣٨٠٤	حسن صحيح غريب	حسن غريـــب (٢٥٨/أ)	
٣٨٠٥	حسن غريب	غريب (٢٥٨/أ)	×	٣٨٣١	حسن غريب	غريـــــب (٢٥٩/ب)	×
*٣٨٣٣	حسن	حسن غريب (٢٥٩/ب)		٣٨٤٦	حسن غريب	غريـــــب (٢٦٠/أ)	×
٣٨٥٤	صحيح حسن	حسن غريب (٢٦٠/ب)		٣٨٦٣	حسن غريب	غريـــــب (٢٦١/أ)	×
٣٨٧٣	حسن غريب	ليس موجوداً (٢٦١/ب)	×	٣٨٧٤	حسن غريب	غريـــــب (٢٦١/ب)	×
٣٨٧٩	حسن غريب	غريب (٢٦١/ب)	×	٣٨٩٠	حسن غريب	حسن صحيـــح غريب(٢٦٢/أ)	×

رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز	رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز
٣٩٠٣	حسن غريب	حسن صحيح (٢٦٣/أ)	×	٣٩١٥	حسن غريب	غريـــــــب (٢٦٤/أ)	×
٣٩١٧	حسن غريب	حسن صحيح غريب (٢٦٤/أ)	×	٣٩٢٦	حسن غريب	حسن صحيـــح غريـــــــب (٢٦٤/ب)	×
٣٩٣٠	حسن غريب	حسن صحيح غريب (٢٦٤/ب)	×	٣٩٣٤	حسن صحيح غريب	حسن غريـــب (٢٦٥/أ)	×
٣٩٤٤	حسن غريب	غريب(٢٦٥/أ)	×	٣٩٤٧	حسن غريب	غريب(٢٦٥/)	×
*٣٩٥٥	حسن غريب	حسن (٢٦٦/أ)	×				

الباب الثالث

الحســـن لذاتـــه

وفيه سبعة فصول

الفصل الأول : اختلاف المحدثين في تعريف الحسن لذاته .

الفصل الثاني : الاصطلاحات المشابهة للحسن لذاته .

الفصل الثالث : موقف المحدثيـن من إدخال الحسن لذاتـه فـي الصحيح أو استقلاله عنه .

الفصل الرابع : مراتب الأسانيد الحسنة ومظانها .

الفصل الخامس : الرواة الذين يُحسن حديثهم .

الفصل السادس : آراء المحدثين في تفرد الصدوق .

الفصل السابع : حجية الحسن لذاته .

الفصل الأول

اختلاف المحدثين في تعريف الحسن لذاته

في البدء لابد من التذكير بحقيقة تاريخية وهي أن أول من قسَّم الحسن إلـــى قســمين هــو الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح، ثم جاء من بعده الحافظ ابن حجر فزاد كلامه إيضاحاً فسمى القســم الأول : الحسن لذاته ، والقسم الثاني: الحسن لغيره [١].

ولذلك يرى الإمام الذهبي أن اصطلاح الحسن عند المتأخرين اصطلاح مُولَّــد وحــادث[٢]، ويقصد الحسن لذاته ، وسنناقش دقة هذا القول في آخر الفصل إن شاء الله تعالى .

وسنعرض فيما يلي لأهم التعريفات التي قيلت في الحسن مطلقاً التي يدخل فيها الحسن لذاتــه كما حده ابن الصلاح ومن بعده :

* التعريف الأول : تعريف الإمام الترمذي :

وقد سبق شرحه في الباب السابق ، إلا أنني أريد أن أؤكد هنا أن تعريفه رحمه الله للحســن يدخل فيه الحسن لذاته؛ لأن من خف ضبطه ولم يكثر وهمه وخطؤه يوجد فيه بعض الضعف، وليس هو كالثقة الضابط لما يرويه ضبطاً تاماً ، وقد دل تصرف الترمذي في تحسيناته على ذلــك ، فقــد وجدته يقول : "هذا حديث حسن " في أحاديث لا يوجد فيها أي مغمز سوى رواة من أهل الصدق قــد خف ضبطهم ، فالحكم الدقيق على أحاديثهم – باصطلاحنا المعمول به اليوم – بأنــها مــن الحســن لذاته، وقد بلغت نسبة ذلك ١٩% كما ذكرت فيما تقدم[٣]، ومن ذلك مثلاً : أحاديث لبهز بــن حكيــم عن أبيه عن جده[٤]، وأحاديث لعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده[٥].

كما وجدته قال : (هذا حديث حسن غريب) على أسانيد فيها رواة تنطبــق عليــهم صفــات الحسن لذاته، وتبلغ نسبة ذلك ٢٨,١% من مجمل الأحاديث التي حكم عليها بذلــك الحكــم ، وقــد رجحت هناك [٦] أن تعريف الترمذي شامل لما يقول فيه : " حسن " و " حسن غريب " لا كما يقــول بعض أفاضل العلماء من أنه خص الحسن لذاته بما يقول فيه : " حسن غريب " .

---

(١) انظر شرح نخبة الفكر (ص٣٣، ٥٢)، والنكت الوفية للبقاعي (ق٤٦/ب) .

(٢) سير أعلام النبلاء (٢١٤/١٣) .

(٣) انظر الفصل الثاني في الباب السابق : الفائدة الرابعة من المطلب الثالث من المبحث الأول .

(٤) انظر القائمة الأولى – المنزلة الأولى – (١٤١٧، ٢٣١٥ ، ٢٤٢٤، ٢٧٦٩، ٣٠٠١) .

(٥) انظر القائمة الأولى – المنزلة الأولى – (٣٢٢، ١٢٤٧، ١٣٩٠، ١٤١٣، ١٨٨٣، ٢٤٩٢) .

(٦) انظر الباب السابق الفصل الثاني : المطلب الأول من المبحث الثاني .

ويذهب الإمام السخاوي إلى أن الأليق في حد الحسن ما اقتصر عليه الــترمذي[١]، مــع أنه رجح أن تعريفه يقصد به الحسن لغيره ، ولكن إذا نظرنا إلى تعريف الترمذي مع ما ذكرته من عـدم التفريق بين " حسن " و " حسن غريب " وأنه يدخل في ذلك عنده حديث متوسط الحفظ أيضــاً كمــا بينته فيما سبق نتيجة الاستقراء الذي قمت به في دراستي لتحسيناته ، وأن شرط تعدد الطرق أغلبــي لا كلي ؛ فإن ما قاله السخاوي لا يخلو من وجاهة ، لا سيما أن الترمذي أقدم من عَرَّف الحسن، كما كان معاصراً للعهد الذهبي الذي أُرسيت فيه قواعد النقد وانتشرت فيه الكتب المحررة التــي تُعنــى بالأحاديث المقبولة الصالحة للاحتجاج، مما يجعل ذلك العصر أهم عصــور الإســلام مــن حيــث الاهتمام البالغ بمعايير القبول والرد للأخبار النبوية .

ولكن يُشكل على ذلك ما ألمح له الترمذي من أن هذا التعريف خاص به كما ذكرنــاه فيمــا تقدم عند شرحنا لتعريفه .

*** التعريف الثاني :**

عَرَّف الإمام الخَطَّابي[٢] (ت٣٨٨هـ) الحسن بقوله : (ما عُــرف مَخْرَجُــه ، واشــتهر[٣] رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء)[٤] .

فما هو المقصود بهاتين العبارتين : " عُرِفَ مَخْرَجُه " و " واشتهر رجاله " ؟

العبارة الأولى : وقد فسرها العلماء بمعنيين :

المعنى الأول : عَبَّر عنه الإمام أبوبكر ابــن العربــي (ت٥٤٣هـ) بقولــه : (كحديــث البصريين يخرج عن قتادة ، والكوفيين عن أبي إسحاق السبيعي ، والمدنيين عــن ابــن شــهاب ،

---

(١) فتح المغيث (٧٦/١، ٢٣٤) .

(٢) هو الإمام الحافظ الثبت حَمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البُستي الخَطَّابي، محدث فقيه ولغوي بارع، صنــف تصانيف حسنة منها : أعلام السنن شرح البخاري ، وغريب الحديث ، ومعالم السُنن ، مات سنة ٣٨٨هـ ودفن ببُست ، انظر: معجم الأدباء (٢٤٦/٤-٢٦٠) وسير أعلام النبلاء (٢٣/١٧-٢٧) .

(٣) ذكر ابن رُشيد أنه رأى بخط الحافظ أبي علي الجياني : " واستقر حاله " ولكن رد عليه الحافظ العراقــي بأنــه موجود في النسخ المتقنة المشهورة المتداولة : " واشتهر رجاله " وليس لقوله " واستقر حالة " كبير معنى انظر: النفح الشذي (٢٦٧/١) والتقييد والايضاح (ص٤٤) .

(٤) معالم السنن (١١/١) .

والمكيين عن عطاء)[١] .

وقد علق الحافظ ابن حجر على كلام ابن العربي بقوله : (فسر القاضي أبوبكر ابن العربـــي مَخْرَج الحديث بأن يكون من رواية راوٍ قد اشتهر برواية حديث أهل بلده كقتادة في البصريـــن ... فإن حديث البصريين مثلاً إذا جاء عن قتادة ونحوه كان مخرجه معروفاً، وإذا جاء عن غـــير قتـــادة ونحوه كان شاذاً)[٢] .

وكذا قال السخاوي في تفسير " عُرف مخرجه " فقد قال : (المعروف مخرجه وهـــو كونـــه شامياً ، عراقياً ، مكياً ،كوفياً ، كأن يكون الحديث من رواية راوٍ قد اشتهر برواية حديث أهل بلـــدة كقتادة ونحوه في البصريين ، فإن حديث البصريين إذا جاء عن قتادة ونحوه كان مخرجـــه معروفـــاً بخلافه عن غيرهم ، وذلك كناية عن الاتصال؛ إذ المرسل والمنقطع والمفصل لعدم بروز رجالـــها لا يعلم مخرج الحديث منها)[٣] .

ولم يتبين لي وجه الارتباط بين معرفة البلد الذي خرج الحديث منه وكون ذلك كفايـــة عـــن الاتصال في السند ، فمن المعلوم أن السند يمكن أن يكون متصلاً ولو رواه محدث غير بصري عـــن أهل البصرة !!

كما أن قول الحافظ ابن حجر إذا روى غير البصريين حديث البصريين كان الحديث شـــاذاً لا يستقيم مع ترجيحه لتعريف الشاذ عند الشافعي الذي يشترط فيه المخالفة من الثقة ولا يطلقـــه علـــى مجرد التفرد[٤].

المعنى الثاني : نقل البقاعي عن ابن حجر : (قوله : " ما عُرف مخرجه " أي رجاله الذيـــن يدور عليهم فكل واحد من رجال السند مخرج خرج منه الحديث)[٥] .

وهذا التفسير لمعنى معرفة المخرج أعم من التفسير السابق وأشمل .

ويرى بعض العلماء[٦] أن المراد بمعرفة المخرج أن لا يكون السند مرسلاً أو منقطعاً أو فيـــه

---

(١) عارضة الأحوذي (١/١٤-١٥) .

(٢) النكت لابن حجر (١/٤٠٥) .

(٣) فتح المغيث (١/٧٢) .

(٤) انظر ما نقلته من كلام الأئمة في تعريف الشاذ عند شرحي تعريف الترمذي في الباب السابق .

(٥) النكت الوفية (ق٤٤/ب-٤٥/أ) .

(٦) مقدمة ابن الصلاح – تحقيق بنت الشاطئ – (ص١٧٤) ذُكر كلام ابن الصلاح في الهامش رقم (١) وهذا مـــن تعليقاته المهمة على كتابه التي انفردت بها هذه الطبعة، والمنهل الروي لابـــن جماعـــة (ص٣٥) والخلاصـــة =

تدليس ، لأن المرسل الذي سقط بعض إسناده ، وكذلك المُدلِّس الذي سقط منه بعضه لا يُعرف منهما مخرج الحديث؛ لأنه لا يُدرى مَنْ سقط مِنْ إسناده بخلاف من أُبرز جميع رجاله ، فقد عُرف مخـرج الحديث من أين[١].

فمراد الخطابي – كما يرى ابن حجر – الاحتراز من كل الأسانيد غير المتصلة ويدخل فـي ذلك عنعنة المدلس الذي لا تُقبل عنعنته ، وكل خلل في السند من جهة الاتصال سواء كان ظـاهراً أم خفياً تتحقق معه صفة عدم معرفة المخرج؛ لأن موضع الانقطاع لم يعرف فيه الراوي الساقط منـه الذي خرج عنه الحديث[٢].

وأن يكون الخطابي احترز من الإرسال أولى من قول من قال : إن الخطابي أراد الاحـتراز من عدم الشذوذ ، وذلك لأن الساقط منه بعض الإسناد لا يُعرف فيه مخرج الحديث فلا يُدرى مـن سقط ، بخلاف الشاذ الذي أُبرز كل رجاله وتُحقِق من مخرجه وعُرف من أين خرج[٣].

ومما يؤكد ترجيح هذا التفسير الأخير أني وجدتُ عدداً من أئمة الحديث اسـتخدموا كلمـة "المخرج " بما يشبه ذلك :

فقد جاء عن شعبة أنه سمع حديثاً وذهب يسأل عنه ليعرف من رواه عن إبراهيـم النخعـي فقال : (فحرصتُ أن أعرف ممن خرج أول الحديث فلم أقدِر)[٤] فهو حديث لم يعرف مخرجه لعـدم معرفته من أول من رواه ؟!

وقال الشافعي في معرض ذمه لمراسيل صغار التابعين : (يوجد عليهم الدلائل فيما أرسـلوا لضعف مخرجه)[٥] أي إذا بحث عن الواسطة تبين أن الراوي لا يحتج به .

وقال الإمام أحمد بن حنبل : (مرسلات ابن سيرين صحاح حسنة المخرج)[٦] .

يريد أن مواضع عدم الاتصال في تلك المرسلات تبين أنها عن رواة مقبوليـن ، فمخرجـها

للطيبي (ص٤٢) والنكت للزركشي (٣٩٤/٢) والتقييد والإيضاح للعراقي (ص٤٤) ، فتح المغيـث للسـخاوي (٧٢/١) والغاية شرح الهداية للسخاوي (٢٤٥/١) ، والبحر الذي زخر (١٠٠٢/٢-١٠٠٣) .

(١) انظر التقييد والإيضاح (ص٤٤) .

(٢) انظر النكت الوفية (ق٤٥/أ).

(٣) تدريب الراوي (١٥٧/١) .

(٤) آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم (ص٢١٩)

(٥) الرسالة (ص٤٦٥) .

(٦) العدة لأبي يعلى (٩٢٤/٣) .

معروف على هذا الاعتبار .

وقال الجوزجاني في معرض كلامه عن موقف المحدثين من مرسلات وتدليسات الأعمش وأبي إسحاق السبيعي وغيرهما من مشاهير رواة الكوفة المعروفين بذلك : (ووقفوا عندما أرسلوا[١] لما خافوا ألا تكون مخارجها صحيحة)[٢]، فالأسانيد غير المتصلة غير معروفة المخارج كما يدل كلام الجوزجاني هنا .

وقال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه :(الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها وثقات الناقلين لها من المتهمين؛ أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه والستارة في ناقليه)[٣]، فعلى مقتضى هذا: كل حديث فيه انقطاع أو جهالة أو ضعف يكون مخرجه غير صحيح .

وقال الخليلي في معرض كلامه عن حديث رواه أحد الضعفاء عن الإمام الزهري : (فمن نظر إليه ممن لا معرفة له حكم بصحته لأنه عن الزهري ، ويعرفُ ذلك من رزقه الله حظاً في هذا الشأن بمعرفة كل رجلٍ بعينه إلى أن يبلغوا إلى الإمام الذي يكون عليه مدار الحديث ، ويبحث عن أصل كل حديثٍ ومن أين مخرجه، فيميز بين الخطأ والصواب)[٤] . فما كان مخرجه عن ضعيف يضعف لذلك ولا يكون صحيح الثبوت عن الإمام الزهري .

وتأتي لفظة " المخرج " عند المحدثين بمعنى البلد الذي رُوي فيه الحديث وصدر عن أهله، ومن ذلك تسمية الخطيب البغدادي لباب من أبواب كتابه الجامع : " مخارج السنن "[٥]، وتكلم فيه عن صحة حديث أهل الحجاز ثم البصرة، وضعف حديث أهل الكوفة والشام ، ومن ذلك قوله في حديث رواه : (وحديثه شامي الإسناد ، مخرجه من حمص)[٦] ، ومن ذلك أيضاً: قول سليمان الشاذكوني لأبي زرعة الرازي لما أورد حديثاً للرازيين لم يعرفه : (سبحان الله ألا تحفظ حديث

---

(١) الإرسال هنا يعم كل ما لم يتصل من الأسانيد، فيدخل فيه المنقطع والمرسل والمعضل والمُدلس كما يظهر من سياق الكلام .

(٢) أحوال الرجال (ص٨٠) .

(٣) مقدمة صحيح مسلم (ص٨) .

(٤) الإرشاد (٢٠٥/١) .

(٥) الجامع لأخلاق الراوي (٤٣٤/٢) .

(٦) موضح أوهام الجمع والتفريق (٩١/١) .

بلدك ! هذا حديث مخرجه من عندكم ولا تحفظه)[١].

العبارة الثانية : " واشتهر رجاله "

قال الطيبي : (المراد به أن رجاله مشهورون عند أرباب هذه الصناعة بـــالصدق ، وبنقـل الحديث ، ومعرفة أنواعه ، وحيث كان مُطلقاً من قيد العدالة والضبط دلّ على انحطاطهم عن درجـة رجال الصحيح .. وإطلاق الشهرة في عرفهم دل على خلاف ما فـــهم مـــن الضعيـف)[٢]. أي أن الخطابي يريد الاشتهار بالصدق لا بالضعف .

وقال الزركشي : (والمراد بالاشتهار السلامة من وصمة الكذب)[٣] ، وبمثل هذا قال البلقينـي أيضاً وزاد : (اشتهار الرجال أخص من قول الترمذي : " ولا يكون في إسناده من يتـــهم بـــالكذب " لشموله المستور)[٤] يعني أن المستور والمجهول لا يدخلان في عبارة الخطابي الدالة على أن مـــن شرط الحسن اشتهار رجاله .

وقال الشيخ زكريا الأنصاري : (اشتهرت رجاله بالعدالة والضبـــط اشـــتهاراً دون اشـــتهار رجال الصحيح)[٥] .

وقال الصنعاني : (أي كان رجال سنده مشهورين غير مستورين)[٦] .

وكل هذا محتمل لا تأباه عبارة الخطابي، والأقرب لظاهر العبارة كلام الصنعـــاني، ولكنـــه عام يدخل فيه حتى الضعيف .

وتفسير الطيبي والأنصاري أخص من تفسير الزركشي والصنعاني .

وسنرى فيما سيأتي أن ابن صلاح والعلائي وابن حجر يرون أن تعريف الخطابي يُقصد بـــه الراوي الصدوق الذي لا يصل ضبطه مستوى الثقة الذي يصحح حديثه ولا ينحـــط إلـــى مســـتوى الضعيف الذي لا يحتج به ، ويظهر أنهم حملوا عبارة اشتهار الرجال على هذا المحمل ،وقد صَـــرَّح السخاوي بذلك فقال : (كما عَرَّف الصحيح – يعني الخطابي – بأنه ما اتصل سنده وعُدلـــت نقلتـــه غير متعرض لمزيد ، ولأجل تعريفه له في معالمه بجانبه – يعني الحسن – نوَّع العبـــارة ، وتعيـــن

---

(١) تهذيب الكمال (٩٨/١٩) .

(٢) الخلاصة (٤٣) .

(٣) النكت للزركشي (٣٩٥/٢) .

(٤) محاسن الاصطلاح (ص١٧٦) .

(٥) فتح الباقي (٨٤/١) .

(٦) توضيح الأفكار (١٥٥/١) .

حمل الاشتهار فيه على المتوسط كما قررته)[١] وقد فسر قول الخطابي : " واشـــتهرت رجالــه" أي (بالعدالة، وكذا الضبط المتوسط بين الصحيح والضعيف)[٢] .

مناقشة العلماء لتعريف الخطابي :

يرى الحافظ ابن الصلاح أن تعريف الخطابي مُستبهم لا يشفي الغليل، وليس فيه ما يفصـــل الحسن من الصحيح[٣].

وبنحوه قال ابن دقيق العيد : (وهذه عبارة ليس فيها كبير تلخيـــص ولا هـــي أيضـــاً علـــى صناعة الحدود والتعريفات ، فإن الصحيح أيضاً قد عُرف مخرجه واشتهر رجاله ، فيدخل الصحيـــح في حد الحسن، وكأنه يريد بهذا الكلام ما عرف مخرجه واشتهر رجالـــه ممـــا لـــم يبلـــغ درجـــة الصحيح)[٤] وقوله : " وكأنه .. " يبدو جواباً على الاعتراض الذي ذكره .

ومع ذلك فقد اُعترض[٥] على كلام ابن دقيق العيد فقال العلائي : (إنما يتوجـــه الاعـــتراض على الخطابي أن لو كان عَرَّف بالحسن فقط ، أما وقد عَرَّف بالصحيح أولاً ثـــم عَـــرَّف بالحســـن فيتعين حمل كلامه على أنه أراد بقوله : "ما عرف مخرجه واشتهر رجاله" مـــا لـــم يبلـــغ درجـــة الصحيح ويعرف هذا من مجموع كلامه)[٦] .

وقال السخاوي أيضاً : (وأُجيب – يعني على الاعتراض – بأن المراد الشهرة بـــالصدق دون بلوغ الغاية في الضبط والإتقان)[٧] .

ولكن الحافظ ابن حجر رد على العلائي فقال : (وعلى تقدير تسليم هذا الجواب فهذا القـــدر غير منضبط ... فيصبح ما قال القشيري – يعني ابن دقيق العيد – أنه على غير صناعـــة الحـــدود

---

(١) فتح المغيث (٧٣/١) .

(٢) المصدر السابق (٧٢/١) .

(٣) علوم الحديث (ص٢٦) .

(٤) الاقتراح (ص٧) .

(٥) من المعترضين تاج الدين التبريزي (ت٧٤٦هـ) ولكن اعتراضه من جهة الصناعة المنطقية في شـــروط الحـــد ولذا لم أذكره هنا وانظر كلامه مع الرد عليه في التقييد والإيضاح (ص٤٤) والنكت لابن حجر (٤٠٥/١) وفتـــح المغيث للسخاوي (٧٣/١-٧٤) ، والبحر الذي زخر (١٠٠٤/٢) ، وتوضيح الأفكار (١٥٦/١) .

(٦) النكت لابن حجر (٤٠٤/١) .

(٧) الغاية شرح الهداية (٢٤٥/١) .

والتعريفات)[١] .

إلا أنه وفي موضعٍ آخر لم يوافق على اعتراض ابن دقيــق العيــد لأن الخطــابي عــرَّف الصحيح والضعيف مع الحسن فقال : (يُنزَّل حد الحسن على ما لم يكن ذكره في حد واحد منــهما ، وهو الأمر المتوسط بينهما ، "فَعُرِفَ مَخْرَجُه" بمعنى لم يفقد سنده الاتصــال ظــاهراً لا الانقطــاع والإرسال ونحوهما ، ولا خفياً كالتدليس ، " واشتهر رجاله " يعني بالصفات المتوسطةِ بين صفــات الصحيح والضعيف ، فلا يشترط أن يبلغوا الإتقان المشروط في رواة الصحيح بل يكون إتقانــهم دون ذلك ، ولا ينزلون في خفة الضبط إلى القدر الموصل إلى الضعيف)[٢] .

وبنحو هذا الجواب أجاب السخاوي أيضاً معتمداً كالعلائي وابن حجر على ضرورة مراعــاة أن الخطابي عَرَّف الصحيح وبجانبه عرَّف الحسن وقال : (وتعين حمل الاشتهار فيه على المتوســط كما قررته ، وتقوى به قول ابن دقيق العيد : وكأنه – أي الخطــابي – أراد مــا لــم يبلــغ مرتبــة الصحيح)[٣]. فرأيه أن هذا التفسير لكلام الخطابي هو المتعين .

وقد نبَّه الحافظ ابن حجر[٤] أن قول الخطابي : "وعليه مدار أكثر الحديث ..." ليس داخلاً في حد الحسن، وإنما المراد منه أن يكون كاشفاً ومبيناً .

وبنحو ذلك قال الزركشي[٥]: أن حد الحسن عند قوله : " واشتهر رجاله " وما بعده أحكــام لأن قبول الحديث والاحتجاج به فرع ثبوت حسنه، ويدل عليه تكراره لذلك في قوله : " وهو الــذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء " .

وقال السيوطي[٦] في شرحه لعبارة الخطابي الآنفة : (وهذا الكلام فهمه العراقي زائداً علــى الحد فأخر ذكره [٧] وفصله عنه ، وقال البلقيني : بل هو من جملة الحد ، ليُخرج الصحيــح الــذي

---

(١) النكت لابن حجر (٤٠٤/١) .

(٢) النكت الوفية (ق٤٥/أ – ٤٥/ب) .

(٣) فتح المغيث (٧٣/١) .

(٤) النكت الوفية (ق٤٥/أ) .

(٥) النكت للزركشي (٣٩٦/٢) .

(٦) تدريب الراوي (١٥٤/١) .

(٧) أي في ألفيته انظر: فتح المغيث للعراقي (ص٣٢-٣٦) فقد ذكر في البيت رقم (٥٠) تعريف الخطابي مقتصــراً على معرفة المخرج واشتهار الرجال، ثم جاء في البيت رقم (٥٦) وذكر استعمال الفقهاء وقبول العلمــاء فــدل صيغة على أن الكلام الأخير ليس من الحد .

دخل فيه ما قبله ، بل والضعيف أيضاً) .

وما قاله الزركشي وابن حجر هو الراجح لظهوره ودلالة السياق عليه .

والذي نخلص إليه مما تقدم أن أكثر العلماء من زمن ابن الصلاح – كما سيأتي كلامه – وما بعده يرون أن الخطابي عَرَّف الحسن الذاتي الذي لا يحتاج إلى عاضد حتى يُحتج به .

وفي حمل كلام الخطابي على الحسن لذاته فقط بعض النظر عندي؛ لأن تمام كلامه وسياقه يلقي بعض الشك في التسليم بذلك، فقد قال : (ثم اعلموا أن الحديث عند أهله على ثلاثة أقسام : حديث صحيح ، وحديث حسن ، وحديث سقيم .

فالصحيح عندهم ما اتصل سنده وعُدّلت نقلته .

والحسن منه : ما عُرف مخرجه واشتهر رجاله ، وعليه مدار أكثر الحديث ، وهو الذي يقبله أكثر العلماء ، ويستعمله عامة الفقهاء .

وكتاب أبي داود جامع لهذين النوعين من الحديث .

فأما السقيم منه فعلى طبقات : شرها الموضوع ، ثم المقلوب أعني ما قُلب إسناده ، ثم المجهول .

وكتاب أبي داود خلي منها ، بريء من جملة وجوهها ، فإن وقع فيه شيء من بعض أقسامها لضرب من الحاجة تدعوه إلى ذكره ، فإنه لا يألو أن يبين أمره ، ويذكر علته ، ويخرج عهدته ، وحكي لنا عن أبي داود أنه قال : ما ذكرت في كتابي حديثاً اجتمع الناس على تركه)[1] .

فسياق الكلام يثير الأسئلة التالية :

أليس حد الحسن لذاته كما عرَّفه ابن حجر آنفاً في شرحه لتعريف الخطابي، من الممكن أن يدخل في حد الصحيح الذي ذكره الخطابي ؟ أليس الحديث الحسن لذاته اتصل سنده وعدلت نقلته ؟! ألم يصرح غير واحد من العلماء[2]كابن دقيق العيد وابن سيد الناس والذهبي والحافظ ابن حجر وغيرهم أن المتقدمين أو بعضهم يطلقون الحسن على الحديث الصحيح ؟ وألم يذكروا أيضاً أن ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وبعضهم قد عاصر الخطابي يدخلون الحسن لذاته في الصحيح ؟! فما المانع أن يكون مفهوم الحسن لذاته يدخل في تعريف الخطابي للصحيح ؟! ولا أجد في كلامه ما يمنع ذلك .

---

(١) معالم السنن (١/١١) .

(٢) انظر: الاقتراح (ص١١) والنفح الشذي (١/٢٩٦) والموقظة (ص٣٢) والنكت لابن حجر (١/٤٢٥).

٢- بعد أن عرَّف الخطابي الصحيح والحسن ذكر أن كتاب أبي داود جامع لهذين النوعيـــن ثم ذكر أن القسم الثالث : وهو السقيم خلا منه كتاب أبي داود إلا في مواضع دعـــت الحاجـــة لـــه ولكنه يبين أمره ويخرج من عهدته، وإذا تأملت هذا الكلام خرجت بأن السقيم عند الخطابي يســـاوي الحديث الذي فيه وهن شديد الذي قال فيه أبو داود : (وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شـــديد فقد بينته)[١] ، فالحسن على هذا يدخل فيه حديث سيئ الحفظ المعتضد بغـــيره؛ لأن أبـــا داود كمـــا سيتضح في الفصل القادم من كلام الذهبي وابن حجر لا يبينه .

فمجموع كلام الخطابي على الصحيح والحسن والسقيم لا ينبغي تفسيره منعزلاً عن ســـياقه من حيث ارتباطه بواقع كتاب سنن أبي داود ، وإذا تم ذلك يحصل في نفس الباحث بعض الشك فـــي دقة حمل كثير من كبار العلماء المحققين كلامه على الحسن لذاته وجزمهم بذلك كما نقـــل البقـــاعي عن الحافظ ابن حجر : (وحد الخطابي واقع على الحسن لذاته)[٢]، بل اعترض على قول العراقـــي أن أئمة الحديث اختلفت أقوالهم في تعريفه بقوله : (غير مُسلَّم، فليس بيـــن أقوالـــهم اختـــلاف فـــإن الخطابي والترمذي ما تواردا على شيء واحد بل كل منهما عَرَّف نوعاً منه)[٣] .

وقد بين الحافظ ابن حجر وجهة نظره في ذلك بقوله : (بين الخطابي والترمذي فـــي ذلـــك فرق / وذلك أن الخطابي قصد تعريف الأنواع الثلاثة عند أهل الحديث ، فذكر الصحيح ثم الحســـن ثم الضعيف ، وأما الذي سكت عنه وهو حديث المستور إذا أتى من غير وجه فإنما سكت عنه لأنـــه ليس عنده من قبيل الحسن ، فقد صرَّح بأن رواية المجهول من قسم الضعيف وأطلـــق ذلـــك ولـــم يفصّل، والمستور قسم من المجهول)[٤] .

ولكن هذا الكلام وإن كان يبين عذر الحافظ إلا أنه لا يزيل الإشكال، فهل خلا كتـــاب أبـــي داود من المجهول كما صرح الخطابي ؟ بل هل التزم أبو داود ببيان ما فـــي ســـنده مجـــهول مـــن أحاديث كتابه ؟!

والذي أميل إليه أن تعريف الخطابي للحسن لا يُحمل على الحسن لذاته فقط بل هو أعم مـــن ذلك نظراً لربطه ذلك بما في كتاب أبي داود ،والتحقيق الذي قام به غير واحد مـــن كبـــار العلمـــاء

---

(١) رسالة أبي داود (ص٢٧) .

(٢) النكت الوفية (ق٤٤/ب) .

(٣) النكت الوفية (ق٤٤/ب) .

(٤) النكت لابن حجر (٣٨٧/١) .

المحققين يؤكد أن في أحاديث سنن أبي داود الضعيف المعتضد بغيره، وظاهر كـــلام الخطــابي أن الحديث غير شديد الضعف سكت عنه أبو داود فوصف الحسن داخل فيه. والله أعلم .

*** التعريف الثالث :**

عرَّف الإمام أبوالفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧هـــــ) الحديــث الحســن بقوله: (ما فيه ضعف قريب محتمل، وهذا هو الحسن ويصلح البناء عليه والعمل به)[١] .

وقد انتقد الإمام ابن دقيق العيد هذا التعريف فقال : (مع أن قوله : " فيـــه ضعــف قريــب محتمل" ليس مضبوطاً بضابط يتميز به القدر المحتمل من غيره ، وإذا اضطرب هذا الوصـــف لــم يحصل التعريف المميز للحقيقة)[٢] .

وانتقده ابن جماعة أيضاً فقال : (يتوقف على معرفة الضعف القريب المحتمــل وهــو أمــر مجهول ، وأيضاً فيه دور لأنه عرَّفه بصلاحيته للعمل ، وذلك يتوقف على معرفة كونه حسناً)[٣] .

وأجاب الطيبي عن الانتقاد الأول : بأن القرب والاحتمال في كلام ابن الجوزي مبني علـــى أن معرفة الحسن موقوفة على معرفة الصحيح والضعيف؛ لأن الحسن وسط بينهما، فقوله : " قريــب " أي قريب مخرجه إلى الصحيح، محتمل كذبه لكون رجاله مستورين، وأما الضعيف فهو الذي بَعُــد عن الصحيح مخرجه واحتمل الصدق والكذب ، ولما كان راوي الحسن انحطت درجته عن رجـــال الصحيح وارتفع حاله عن درجة من يعد ما ينفرد به من المنكر، وجب حسن الظن به وترجيح أحــد الجانبين على الآخر وجعل قوله صدقاً .

ثم أجاب عن الانتقاد الثاني : بأن قوله " ويصلح للعمل به " فكالخارج من الحد ، وإنما ذكــر بياناً لما يلزم من الحد، أي إذا كان معنى الحسن ذلك صَلُحَ العمل به ، وبهذا يندفع الدور[٤].

كما أن الحافظ ابن حجر اعتذر عن ابن الجوزي بقوله : (فالظاهر أنه لم يُرِد الحـــد وإنمــا أراد الوصف بصفة تُقَرِّب الحسن من التمييز)[٥] .

وأجاب عن الانتقاد الأول بقوله : (بل هو مضبوط إن كان عـــرَّف الصحيــح والضعيــف

---

(١) الموضوعات (٣٥/١) .

(٢) الاقتراح (ص٨).

(٣) المنهل الروي (ص٣٦) .

(٤) الخلاصة (ص٤٤-٤٥) .

(٥) النكت الوفية (ق٤٤/ب) .

بالحيثية [١] وهي أن ضعفه بالنسبة إلى الصحيح واحتماله بالنسبة إلى الضعيف، أي فيكون متوسطاً بينهما ، لا يعلو إلى رتبة الصحيح لما فيه من الضعف ، ولا ينحط إلى رتبة الضعيف لما فيه من قلة الضعف، ويؤيد ذلك أنه قال عقب ما نقل عنه : " ويصلح للعمل " فوصفه بوصف هو بين بين ، فإن الصحيح يوصف بأنه يجب العمل به ، والضعيف أعلى ما يقال فيه يعمل به في الفضائل لا مطلقاً)[٢].

ولكن يُشكل على هذا إن كان القصد منه أن التعريف يحمل على الحسن لذاته أن ابن الجوزي ذكر تعريف الحسن ضمن كلامه على ستة أقسام للحديث ، أولها : ما خرجه الشيخان ، وثانيها : ما انفرد أحدهما ، وثالثها : ما صح سنده على رأي أحد الشيخين إذا لم يعرف له علة وذكر أن وجوده قليل. ورابعها : الحسن وقال بعد أن عرفه : (وقد كان أحمد بن حنبل يقدم الحديث الضعيف على القياس)[٣] ، وخامسها : شديد الضعف وهو متفاوت المراتب عند العلماء فبعضهم يُدنيه من الحسان ويزعم أنه غير شديد الضعف والبعض يلحقه بالموضوعات ، وسادسها : الموضوعات المقطوع بأنها محال وكذب ، ثم قال بعد ذلك : (وأما الأقسام الأربعة الأول فالقلب عندها ساكن) [٤] فاستشهاده بعمل الإمام أحمد في الاحتجاج بالحديث الضعيف مشعر بأن الحسن عنده أعم من الحسن لذاته، وتعريفه لا يُعطي تحديداً أنه قصد الحسن لذاته أو الحسن لغيره ، ولكن سياق كلامه وتقسيماته الستة تدل لمن تأملها على أنه ربما أرادهما جميعاً، ويؤيد ذلك أنه قال في كتاب آخر : (الأحاديث تنقسم إلى صحيح لا يشك فيه ، وحسن لا بأس به ، وموضوع مقطوع بكذبه)[٥] .

فلم يذكر الضعيف الذي لا يعد من قبيل الموضوع .

وهذا الذي مال إليه ابن حجر صراحة، فقال معقباً على تعريف ابن الجوزي : (كلام صحيح في نفسه لكنه ليس على طريقة التعاريف ، فإن هذه صفة الحديث الذي يوصف بالحسن إذا اعتضد بغيره ، حتى لو انفرد لكان ضعيفاً ، واستمر على عدم الاحتجاج به ، على أنه يمكن أن نقول هو صفة الحسن مطلقاً أعم من أن يكون وصف بالحسن لذاته أو لغيره ، فالحسن لذاته إذا عارض

---

(١) هذه الكلمة رسمها غير واضح ، والغالب أنها " الحيثية " أي من حيث علاقة الحسن بالصحيح والضعيف .

(٢) النكت الوفية (ق/٤٤) .

(٣) الموضوعات (١/٣٥) .

(٤) الموضوعات (١/٦٥).

(٥) العلل المتناهية (١/١٧) .

الصحيح كان مرجوحاً والصحيح راجحاً ، فضعفه بالنسبة إلى ما هو أرجح منه ، والحســـن لغـيره أصله ضعيف وإنما طرأ عليه الحسن بالعاضد الذي عضده ، فاحتمل لوجود العاضد ، لولا العـــاضد لاستمرت صفة الضعف فيه)[١] .

وقد عرَّف الحافظ ابن دحية (ت٦٣٣هـ) الحسن بتعريف يقرب مما قاله ابن الجوزي ولكـن مع مزيد بيان فقال : (الحديث الحسن هو : ما دون الصحيح مما فيه ضعف قريب محتمل عـــن راوٍ لا ينتهي إلى درجة العدالة ولا ينحط إلى درجة الفسق)[٢] .

وقد تعقبه الحافظ ابن حجر فقال : (وهو جيد بالنسبة إلى النظر في الـــراوي لكـــن صحـــة الحديث وحسنه ليس تابعاً لحال الراوي فقط ، بل الأمور تنضم إلى ذلك من المتابعـــات والشـــواهد وعدم الشذوذ والنكارة ، إذا اعتبر في مثل هذا سلامة راويه الموصوف بذلك من الشـــذوذ والنكـــارة كان من أحسن ما عرف به الحديث الحسن الذاتي لا المجبور على رأي الترمذي)[٣] .

ويؤخذ على تعريف ابن دحية تعبير " بالعدالة " و " الفسق " وغالب ما فـــي كتـــب الجـــرح والتعديل الكلام على الثقة والضبط وضعف الحفظ ومخالفة الروايـــات والتفـــرد غـــير المحتمـــل ، "والعدالة " و" الفسق" تليق بمباحث أصول الفقه أكثر من كتب علوم الحديث .

وكذلك ابن النفيس[٤] (ت٦٨٧هـ) عرف الحسن بنحو تعريف ابن الجوزي فقـــال : (الخـــبر الحسن هو ما فيه وهن يسير لا يقوى إلى حد منع العمل به)[٥] .

وما انتقد به ابن الجوزي ينسحب على هذا التعريف أيضاً من حيث عدم تحقق ضابط لحـــد الوهن اليسير أو لحد منع العمل ، وكل ما في الأمر أبدل : " ضعيف قريب محتمل " بقوله : " وهـــن يسير".

---

(١) الأسئلة الفائقة (ص٦٦-٦٧) ، ونقله السخاوي في فتح المغيث (٧٧/١) ولم ينسبه لشيخه .

(٢) النكت للزركشي (٤٠٢/٢) ، والنكت لابن حجر (٤٠٤/١) وقد نص الزركشي على أن هذا التعريف في كتـــاب ابن دحية " العلم المشهور في الأيام والشهور" .

(٣) النكت لابن حجر (٤٠٤/١-٤٠٥)

(٤) هو الطبيب الشيخ علاء الدين علي بن أبي الحزم القرشي الشافعي المصري الشهير بابن النفيس ، اشتهر بـــالطب جداً حتى قيل: لم يكن على وجه الأرض مثله، وكان مشاركاً في عدة فنون منها: الفقه والأصول والمنطق مـــات سنة ٦٨٧هـــ عن نحو ٨٠ عاماً . طبقات الشافعية للسبكي (٣٠٥/٨) وهو المعروف اليوم بمكتشـــف الـــدورة الدموية.

(٥) البحر الذي زخر (١٠٣٨/٢) .

*** التعريف الرابع :**

سبق أن ذكرنا تعريف الحافظ أبي الحسن بن القطان الفاسي (ت٦٢٨هـ) للحديث الحسن في المبحث الخاص به ولن نعيد كلامه بطوله هنا ، ولكن سأذكر موجزاً له فهو يرى : " أن الحسن ما له منزلة بين منزلتي الصحيح والضعيف، وذلك بأن يكون أحد رواته مختلفاً فيه، وثقه قوم وضعفه آخرون ، ولا يكون ما ضعف به مفسراً ، أو يكون أحد رواته مستوراً أو مجهولاً" [١].

والمستور هو من روى عنه اثنان فأكثر ولم تثبت عدالته ، والمجهول – ويسميه مجهول الحال – من ليس له إلا راو واحد فقط ، وكلاهما يقبل حديثهما بعض المحدثين ويرده بعضهم[٢].

فالبعض يعتبر رواية العدل عن الراوي تعديلاً له فيقبل المجهول والمستور من باب أولى ، والبعض يكتفي بثبوت إسلام الراوي وذلك برواية عدلين فأكثر عنه؛ لأنه لا يُعهد أن أحداً ممن يتدين يروي الدين إلا عن مسلم فيقبل المستور ويرد حديث المجهول ، والبعض يشترط للاحتجاج بالحديث ثبوت العدالة ولا يكتفي بما تقدم، واختياره هو عدم الاحتجاج بالمستور أو المجهول[٣].

فحقيقة الحسن عند ابن القطان تتمحور حول الراوي المختلف فيه إما من حيث ضبطه ، وإما من حيث طريقة ثبوت عدالته إن كان ليس للنقاد فيه كلام .

وابن القطان يُقدِّم هذا التعريف على أنه اصطلاح المحدثين وليس خاصاً به، فقد قال في حديث راوٍ ذكر أنه مختلف فيه : (والمحدثون يقولون في مثل هذا الحديث: حسن)[٤] .

ويقول في راوٍ آخر ذكر أنه مختلف فيه : (إن الأحاديث من روايته لا ينبغي أن تصحح على مصطلحهم إنما هي حِسان من أجله)[٥] ، إلى غير ذلك من نصوص ذكرتها في المبحث الخاص به .

ومع أهمية هذا التعريف إلا أن المصنفين في كتب المصطلح أغفلوا الاهتمام به، فبعضهم كالحافظ ابن حجر [٦] أشار له إشارة عابرة في غير مظنته ، وكثيرون لم يذكروه من ضمن تعاريف الحسن مع أنه أدق من تعريفي الخطابي وابن الجوزي ، ولكن لعل عذرهم في ذلك أن ابن القطان لم

---

(١) بيان الوهم والإيهام (٤/١٣-٢٠) وللمزيد انظر ما تقدم في المبحث الخاص بابن القطان في الباب الأول .

(٢) بيان الوهم والإيهام (٤/١٣-٢٠) وللمزيد انظر ما تقدم في المبحث الخاص بابن القطان في الباب الأول .

(٣) بيان الوهم والإيهام (٤/١٣-٢٠) وللمزيد انظر ما تقدم في المبحث الخاص بابن القطان في الباب الأول .

(٤) النظر في أحكام النظر (ص١٨٧) .

(٥) بيان الوهم (٤/٥٧٧) .

(٦) النكت .

يَصُغْ تعريفه صياغة موجزة كما ينبغي في التعاريف .

ومن واقع الانتقادات الموجهة في كتب المصطلح نحو كثير مـــن تعـاريف الحســن نجـد التعريف السابق يؤخذ عليه أنه لم يتعرض للاتصال أو عدم الشذوذ والسلامة من العلة ،ولكن يجـاب على ذلك بان ابن القطان يرى أن هذه الأمور موجبة لضعف الحديث، وإن كان لم يذكر هـــذا فـــي كلامه على الحسن لكن عُرف ذلك من كلامه في مواضع أخرى[١] إلا أنه له بعض الآراء الخاصـــة تخالف جمهور المحدثين في العلة[٢].

وتعريف ابن القطان كما ذكرت في المبحث الخاص به أنه يقرب من الحســـن لذاتـــه ، ولا يدخل فيه حديث الضعيف المعتضد بمثله؛ لأن ابن القطان كما سيأتي في الباب الرابع لا يحتج بمثلـــه فضلاً عن أن يسميه حسناً .

وقد ذكر الزركشي[٣] أنه وجد " بخط الإمام الحافظ أبي الحجاج يوسف بن محمد السالســـي : ماله من الحديث منزلة بين منزلتي الصحيح والضعيف ..." .

فذكر كلاماً هو عين كلام ابن القطان في الحسن ولم أتمكن من تحديد هوية المنقول عنه وقـد أشار المحقق إلى أنه في بعض النسخ :" الميانشي " وفي الأصل : " السالسي " وفي بعض المصـــادر الناقلة عن الزركشي : " الشاكسي " ، ومال محقق[٤] كتاب "البحر الذي زخر " أنـــه أبـــو الحجـــاج يوسف بن محمد الجماهري، وهو فقيه محدث من أهل دمشق (ت٥٥٨هـــ) ، وأستبعد ذلك لأنه كمـــا يظهر من ترجمته[٥] ليس في وزن من يقول عنه الزركشي : " الإمام الحافظ " ثم إن رســـم الكلمـــة غير مطابق للجماهري ، والأقرب للرسم هو أبو الحجاج يوسف بن محمد البيَّاسي مات في تونـــس (ت٦٥٣) ولكنه أيضاً ليس في وزن من يقال عنه " الإمام الحافظ " لأنه مشتهر باللغة والأدب[٦].

وأقرب من يستحق وصف " الإمام الحافظ " من العلماء الذين ينقل عنهم الزركشي في نكتـــه ممن يكنَّى بأبي الحجاج ويُسمى بيوسف هو الإمام المزي، ولكن يشكل على ترجيح ذلـــك أن اســـم

---

(١) انظر بيان الوهم والإيهام (٤/٢٥-٢٦) .

(٢) انظر كلام د. الحسين آيت سعيد في دراسته لكتاب بيان الوهم والإيهام (١/٢٧٣، ٢٧٥) .

(٣) النكت للزركشي (٢/٤٠٣) .

(٤) البحر الذي زخر (٢/١٠٣٦) .

(٥) لم يترجم له السبكي ولا الذهبي ولا ابن العماد وغيرهم ، إنما ترجمه الأسنوي في طبقـــات الشـــافعية (١/٣٦٦) وترجمته في المصادر القديمة نادرة .

(٦) سير أعلام النبلاء (٢٣/٣٣٩) وشذرات الذهب (٥/٢٦٢) .

والده عبد الرحمن ، ويزيد الأمر بُعداً أن الزركشي يلقبه بالمزي من دون ذكر اسمه وكنيته لشهرته، والله أعلم بالصواب .

ومما يشابه تعريف ابن القطان في بعض صوره : تعريف نسبه الحافظ ابن حجر لبعض المتأخرين ولم يُصرِّح باسمه فقد قال : (وقد رأيت لبعض المتأخرين في الحسن كلاماً يقتضي أنه الحديث الذي في رواته مقال ، ولكن لم يظهر فيه مقتضى الرد فيحكم على حديثه بالضعف ، ولم يسلم من غوائل الطعن فيحكم لحديثه بالصحة)[١] .

وحقيقة هذا التعريف تقرب من الراوي المختلف فيه بتوثيق قوم له وتضعيف آخرين له ولم يضعف بجرح مفسر ، كما يشمل حديث المستور إذا احتفت به قرائن ترجح قبوله من قبل ما ذكرنا في حديثٍ حسنه الترمذي في " دعاء الخروج من الخلاء "، ويشمل كذلك حديث الضعيف المعتضد فقد يترجح للبعض عدم ظهور مقتضى الرد فيه بسبب وجود الشواهد ، وفي نظري أن هذا التعريف من أحسن تعاريف الحسن من حيث صدقه على كثير من تحسينات المحدثين .

ومما يلحق بتعريف ابن القطان السابق ما ذكره الزركشي مستدركاً على ابن الصلاح أن الحسن لا ينحصر في القسمين اللذين ذكرهما : حسن لذاته ولغيره، بل هناك نوع : " أطلقه المحدثون فيما جُرِّح وعدّل من الرواة وما وُقف ورُفع من الحديث ونحو ذلك " ، فقال : (إن ما اختاره من انحصار الحسن في قسمين : إما بأن يكون فيه مستور يقوى بورود متنه بمتابعة أو شاهد، وإما بأن يشتمل على قاصر الضبط ؛ غير جيد[٢]، وقد تقدم من كلام ابن الصلاح اختيار أن ما صححه الحاكم وحده ولا علة له أنه حسن ، والأوفق لضبطه : " أن ما اشتمل على مُضعِّف إما بضعف واهٍ وعدَّه بعضهم صحيحاً ، أو معتبر ترجح مقابله فهو الحسن " ، حتى أطلقوه فيما جُرِّح وعُدِّل ، ووُقِف ورُفع ونحوه ، ولهذا علل عبد الحق تحسين الترمذي حديث الحكم بن عمرو الغفاري في منع وضوء الرجل بفضل المرأة[٣]، بقول البخاري : " الأشهر أنه قول الحكم " ، قال عبدالحق : " فمن لا يرى الوقف علة يصححه ") .

فكأن الزركشي يستدرك قسماً ثالثاً في الحسن، وهو الحسن المختلف في راويه أو في رفعه

---

(١) النكت لابن حجر (٤٠٤/١) .

(٢) علوم الحديث (ص١٨) ونصه : (ما حكم بصحته ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن ...).

(٣) جامع الترمذي (٦٤) .

ووقفه ونحو ذلك، وضابط هذا القسم : " ما اشتمل على أحد أسباب الضعف ، إما بسبب غير قــوي ومن العلماء من يصحح ذلك الحديث فيكون بهذا الاعتبار حسن ، وإما بسبب قــوي معتــبر ولكــن يترجح للناظر مقابله، فيحسن الحديث لوجود قرائن أقوى تدل على ثبوته من سبب الضعف الموجـود فيه ".

وقد ذكرت في باب الترمذي أنه يحسن أحاديث مع ثقة رجالها لوجود اختلاف في رفعــها أو وقفها ونحو ذلك ، كما ألمح عبد الحق في هذا النص أيضاً لسبب تحسين الترمذي .

*** التعريف الخامس :**

ذكر الحافظ الفقيه أبو عمرو ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) تعريفات الترمذي والخطــابي وابــن الجوزي ثم قال :

(كل هذا مُستبهم لا يشفي الغليل ، وليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن مــن الصحيح ، وقد أمعنتُ النظر في ذلك والبحث، جامعاً بين أطراف كلامهم مُلاحظاً مواقع استعمالهم ، فتتقح لي واتضح لي أن الحديث الحسن قسمان :

أحدهما : الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفـلاً كثير الخطأ فيما يرويه ، ولا هو مُتهم بالكذب في الحديث ، أي لم يظهر منــه تعمــد الكــذب فــي الحديث ، ولا سبب آخر مفسق ، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عُرف بأن رُوي مثله أو نحوه مــن وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله أو بما له مــن شــاهد وهــو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً ومنكراً .

وكلام الترمذي على هذا القسم يَتنزّل .

القسم الثاني : أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لــم يبلــغ درجــة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان ، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يُعــد مــا ينفرد به من حديثه منكراً ، ويعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث مــن أن يكــون شــاذاً ومنكــراً وسلامته من أن يكون معللاً .

وعلى القسم الثاني يتنزل كلام الخطابي .

فهذا الذي ذكرناه جامع لما تفرق في كلام من بلغنا كلامه في ذلك ، وكأن الترمذي ذكر أحد نوعي الحسن ، وذكر الخطابي النوع الآخر مقتصراً كل واحد منهما على ما رأى أنه قــد يشــكل ،

مُعرضاً عن ما رأى أنه لا يشكل أو أنه غفل عن البعض وذهل ، والله أعلم هذا تأصيل ذلك)[١].

وهو وإن لم يُسمِّ النوع الأول بالحسن لغيره وكذا لم يُسمِّ النوع الثاني بالحسن لذاته ، ولكن كلامه واضح جداً أن الأول حسن معتضد بغيره ولولا الاعتضاد لما حُسن ، والثاني حسن ذاتي بدلالة قوله : " يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكراً فهو لا يحتاج للاعتضاد ، كما أنه صرح أن راوي هذا النوع يكون قصور ضبطه ونقص حفظه يسيراً[٢].

وقد أنتقد كلام ابن الصلاح بانتقادات لا تلزمه لأن من تدبر مجموع كلامه في باب معرفة الحسن عرف أنه لا يلزمه شيء منها ، وقد ذكرت بعضها مما يخص القسم الأول الذي يتنزل على تعريف الترمذي في الباب الخاص بالترمذي .

وأما بالنسبة للحسن الذاتي فهو بين أنه يختلف عن الحديث الصحيح في جزئية ضبط الراوي ، فلا يتجه اعتراض ابن جماعة بأنه يرد عليه المرسل الذي اشتهر رجاله بما ذكر[٣]. وأظنه يقصد مرسل التابعي، ويُردُ عليه بأنه يكون مرسلاً حسناً لقصور بعض رجال ذلك السند ، والمرسل والمسند وكذا الموقوف توصف أسانيدها بالصحة والحسن والضعف .

وعلى أية حال فإن تعريف ابن الصلاح والتحقيق الذي ذكره في معنى الحسن – مهما اختلف معه فيه – قد تلقاه أكثر المصنفين في مصطلح الحديث من بعده بالقبول ، وإنما زاد فيه البعض كالحافظ ابن حجر بعض الإيضاحات وخاصة في الحسن لذاته؛ ليكون سالماً من أي اعتراض عليه من حيث الصناعة المنطقية كما سيأتي ذكره بعد قليل .

* التعريف السادس :

قال بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جَمَاعة (ت٧٣٣هـ) بعد أن اعترض على تعاريف الحسن التي ذكرها ابن الصلاح : (ولو قيل : الحسن " كل حديث خالٍ عن العلل وفي سنده المتصل مستور له به شاهد ، أو مشهور قاصر عن درجة الإتقان " لكان أجمع لما حددوه وقريباً مما حاولوه)[٤] .

---

(١) علوم الحديث (ص٢٦-٢٨) .

(٢) علوم الحديث (ص٣٢) عند وصفه لترقي حديث محمد بن عمرو الليثي إلى الصحيح .

(٣) وقع في المنهل الروي (ص٣٦) : " المتصل " بدل " المرسل " ولا معنى له، وورد على وجه الصواب في الخلاصة (ص٤٣) والتقييد للعراقي (ص٤٧) .

(٤) المنهل الروي (ص٣٦) .

واعترض عليه الحافظ ابن حجر بما يلي :

أحدها : أن قيد الاتصال إنما يشترط في رواية الصدوق الذي لــم يوصــف بتمــام الضبط والإتقان وهذا هو الحسن لذاته ، وهو الذي لم يتعرض الترمذي لوصفــه بخــلاف القسم الثاني الذي وصفه، فلا يشترط الاتصال في جميع أقسامه كما قررناه .

ثانيها : اقتصاره على رواية المستور مشعر بأن رواية الضعيف السيئ الحفــظ .. ليست تعد حساناً إذا تعددت طرقها ، وليس الأمر في تصرف الترمذي كذلك ، فــلا يكــون الحد الذي ذكره جامعاً.

ثالثها : اشتراط نفي العلة لا يصلح هنا ، لأن الضعف في الراوي علة في الخــبر ، والانقطاع في الإسناد علة في الخبر ، وعنعنة المدلس علة في الخبر ، وجهالة حال الــواوي علة في الخبر، ومع ذلك فالترمذي يحكم على ذلك كله بالحسن إذا جمع الشــروط الثلاثــة التي ذكرها، فالتقييد بعدم العلة يناقض ذلك .

رابعها : القصور الذي ذكر غير منضبط ، فَيرِد عليه ما يرد على ابن الجوزي)[١] .

وجاء الحسين بن عبد الله الطيبي (ت٧٤٣هـ) بعد ابن جماعة فقال : (فلو قيــل : " هو مسند من قَرُب من درجة الثقة ، أو مرسل ثقة وروي كلاهما من غير وجه وسلم عــن الشذوذ وعلة" لكان أجمع وأبعد عن التعقيد)[٢] .

وظاهر كلامه – إن لم يكن فيه تصحيف أو تحريف – أن شرط تعدد الطرق مطلوب حتــى في الحسن لذاته وهذا لا قائل به ، كما أن قصره الحسن لغيره في مرسل الثقة يشمله انتقاد الحــافظ ابن حجر الثاني لابن جماعة .

* التعريف السابع :

قال الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ) : (فأقول : الحسن ما ارتقى عن درجة الضعيف ولم يبلغ درجة الصحة ، وإن شئت قلت : الحسن ما سَلِم من ضعــف الــرواة فــهو حينئذ داخل في قسم الصحيح)[٣] .

---

(١) النكت لابن حجر (١/٤٠٧-٤٠٨) .

(٢) الخلاصة (ص٤٦) .

(٣) الموقظة (ص ٢٦-٢٧، ٢٨، ٢٩) .

ثم فسر كلامه فقال : (وقد قلت لك : إن الحسن ما قَصُرَ سنده قليلاً عن رتبة الصحيح)[١] .. (فإن الحديث الحسن يستضعفه الحافظ عن أن يُرقِّيه إلى رتبة الصحيح ، فبهذا الاعتبار فيه ضعف مَّا ، إذ الحسن لا ينفك عن ضعفٍ ما ، ولو انفكَّ عن ذلك لصح باتفاق)[٢] .

وظاهر هذا أن الذهبي لا يسمي الضعيف المعتضد بمثله حسناً فلم أره ذكر تعدد الطرق ، لكن لعله رأى أن تعريف الترمذي لا إشكال فيه ، وإنما الإشكال في النوع الثاني وهو الحسن الذاتي .

والملاحظ أن حقيقة تعريفه تتمحور حول الوسطية وعدم وجود شروط الصحيح وكذا عدم وجود ما يُثبت الضعف ، فكأن الناقد يقول : لا أجزم بصحته لوجود المانع الفلاني، ولا أقطع بضعفه بسبب ذلك المانع لأنه لا يستلزم تضعيف الحديث .

وقد وافق ابن ناصر الدين الدمشقي (ت٨٤٢هـ) الذهبي على هذا التعريف فقال : (وأقرب تعريف الحسن : أنه ما انحط عن مرتبة الصحيح ، وارتفع عن الضعيف)[٣] .

ويقرب منه قول ابن الملقن (ت ٨٠٤هـ) : (ما كان في إسناده دون الأول – يعني الصحيح – في الحفظ والإتقان)[٤] .

ولكن يؤخذ على هذا التعريف عدم تحديد الأسباب التي تحط الحديث عن الصحة وفي نفس الوقت ترفعه عن الضعف ، كما أن قول الذهبي : " ما قصر سنده قليلاً عن رتبة الصحيح " فيه نظر فيرد عليه غموض هذا المعنى وعدم انضباطه، فهل القصور في الاتصال أم في الرواة أم في المخالفة أم في العلة القادحة من غير القادحة ؟! ولهذا قال الحافظ ابن حجر : (وكلامه قريب من كلام ابن الجوزي)[٥] .

ويبدو من تصرف الذهبي أنه لم يقتنع بتعريف ابن الصلاح فراح يحاول إيجاد تعريف أدق للحسن، وتابعه على ذلك ابن ناصر الدين .

---

(١) الموقظة (ص ٢٦-٢٧، ٢٨، ٢٩) .

(٢) الموقظة (ص ٢٦-٢٧، ٢٨، ٢٩) .

(٣) عقود الدرر في علوم الأثر وشرحها حل عقود الدرر (ص٣٨، ٤١) .

(٤) التذكرة لابن الملقن مع شرحها التوضيح (ص١١) .

(٥) الأسئلة الفائقة (ص٦٣) .

* التعريف الثامن :

عَرَّف الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) الحسن لذاته بقوله : (الحديث المتصل السند برواة معروفين بالصدق في ضبطهم قصور عن ضبط رواة الصحيح ، ولا يكون الحديث معلولاً ولا شاذاً)[١] .

وذكر في النخبة وشرحها نحوه إلا أنه قال : " خف ضبطه " أي قل[٢] بدل : " في ضبطهم قصور ".

وقد فسَّر الحافظ تعريفه ووضحه بقوله : (ومحصله أنه هو والصحيح سواء ، إلا في تفاوت الضبط ، فراوي الصحيح يشترط أن يكون موصوفاً بالضبط الكامل ، وراوي الحسن لا يشترط أن يبلغ تلك الدرجة ، وإن كان ليس عرياً عن الضبط في الجملة ، ليخرج عن كونه مغفلاً ، وعن كونه كثير الخطأ ، وما عدا ذلك من الأوصاف المشترطة في الصحيح ، كالصدق والاتصال ، وعدم كونه شاذاً ، ولا معلولاً ، فلا بد من اشتراط ذلك كله في النوعين)[٣] .

ومع ذلك فلم يسلم من الاعتراض فقد قال تلميذه العلامة زين الدين قاسم بن قُطْلُو بُغا (ت٨٧٩هـ) : (ماذكره لا يحصل به تمييز الحسن عن غيره ، لأن الخِفة المذكورة غير منضبطة)[٤] ، وقد رد الملا علي القاري (ت١٠١٤هـ) على هذا بقوله : (ويمكن رفعه بأن انضباطه مبني على العرف أو على المشهور والمستور كما قالوا في العدالة أو على العلم بالتتبع في رواياته)[٥] .

ولكن هذا الرد لم يَرُق للعلامة محمد بن إسماعيل الصنعاني (ت١١٨٢هـ) فقال : (ويقال للحافظ : وكذلك تعريفك الحسن في النخبة وشرحها .. غير منضبط أيضاً ، فإن خِفة الضبط أمرٌ مجهول .. والجواب بأنه مبني على العرف أو على المشهور غير نافع إذ لا عرف في مقدار خفة الضبط)[٦] .

وهذا غير صحيح فإن العُرف المشهور في خفة الضبط الذي يعنيه الحافظ ابن حجر موجود

---

(١) الأسئلة الفائقة (ص٦٣) .
(٢) نزهة النظر (ص٣٢-٣٣) .
(٣) الأسئلة الفائقة (ص ٦٤) .
(٤) اليواقيت والدرر (٢٥٢/١) .
(٥) شرح نخبة الفكر (ص٧٠-٧١) .
(٦) توضيح الأفكار (١٥٥/١) .

في كلامه وكلام غيره في مراتب التعديل فقولهم : صدوق ، ولا بأس به ، وصدوق له أوهام، ونحو هذه العبارات استقر عرف المحدثين أن من قيلت فيه يكون أدنى من الثقة المتقن التام الضبط، فهي عبارات اصطلح أهل الحديث عليها وهي مشعرة عندهم بعدم كثرة الخطأ وبعدم بلوغ منزلة الثقة التام الضبط ، أليس هذا عرفاً معتمداً عند أهل الشأن ؟! وسترى مزيد إيضاح لهذا في الفصل الخامس إن شاء الله .

وقد حاول الإمام محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ) تلميذ الحافظ ابن حجر أن يأتي بتعريف لمطلق الحسن أي يشمل الحسن لذاته ولغيره فقال : (وأما مطلق الحسن : فهو الذي اتصل سنده بالصدوق الضابط المتقن غير تامهما أو الضعيف بما عدا الكذب إذا اعتضد مع خلوهما عن الشذوذ والعلة)[١].

ونبَّه محقق الكتاب الشيخ الفاضل علي حسين علي أنه ورد في إحدى النسخ : " بما عدا الفسق كالكذب، وإن لم يفْحُش خطأ سيئ الحفظ " ، وهذا مزيد بيان ، وتقييد جيد في الحسن لغيره .

ولكن في قوله : " الصدوق الضابط المتقن غير تامهما " بعض النظر إذ لا لزوم لقوله "المتقن" فالمعنى يتم بغيرها، ثم إن في قوله : " غير تامهما " عدم دقة، والتقييد " بخفة الضبط " أجود.

وكأنه لم يرضَ عن هذا فقال في كتابه " التوضيح الأبهر" : (هو – يعني راوي الحسن لذاته – والصحيح سواء إلا في تمام الضبط ، وإن أُريد تعريفه لذاته ولغيره فهو : ما اتصل سنده بالعدل القاصر في الضبط ، أو بالمُضعف بِما عدا الكذب إذا اعتضد من غير شذوذ ولا علة)[٢] .

ويرى أستاذنا الدكتور أحمد معبد أن التعريف المحرر السالم من الاعتراضات هو : (ما اتصل سنده بالصدوق الضابط ضبطاً فيه قصور أزيد من النادر المعفو عنه ، وأقل من الكثير المُضعِّف ، أو بالراوي الضعيف بأقل من تهمة الكذب أو فُحش الخطأ إذا اعتضد ، مع خلوهما عن الشذوذ والعلة)[٣] ثم قال : (وبهذا يتحرر التعريفان، ويخلوان من أكثر انتقادات التعاريف السابقة)[٤].

وهذا لا بأس به ومادته من كلام ابن حجر والسخاوي كما هو ظاهر إلا أن في جُملة : "

---

(١) فتح المغيث (٧٩/١) .

(٢) التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر (ص١١) .

(٣) من تعليقه على النفح الشذي (٢٧٧/١) .

(٤) من تعليقه على النفح الشذي (٢٧٧/١) .

أزيد من النادر المعفو عنه ، وأقل من الكثير المُضعّف " زيادة معنى لا لزوم لـــها لأن فـــي شـــرح الحافظ لتعريفه الذي نقلناه آنفاً بين أن راوي الحسن لذاته يقصر ضبطه عن ضبط راوي الصحيـــح فهي جملة مُفسِّرة وموضحة أكثر من كونها داخلة في صلب التعريف ، وقد ذكرتُ آنفـــاً أن عُـــرف المحدثين كافٍ في تحديد معنى قصور الضبط وخفته والله أعلم .

وبالنظر إلى ما تقدم من تعريفات يتضح لنا أن الحديث الحسن لم يُتفق على تعريفـــه ، ولـــو كان متفقاً عليه ما وقع الاختلاف في تحديد معناه إلى هذه الدرجة التي جعلت الإمام ابن دقيق العيـــد يقول في مفتتح كلامه عليه : (وفي تحقيق معناه اضطراب)[١] ، ويقول الطيبـــي : (اعلـــم أن هـــذا المقام مقام صعب مرتقاه ، وعقبة كؤود من استعلى ذروتها، ثم انحدر منها وقف على اصطلاحـــات هذا الفن ، وعثر على جل أنواعه)[٢] .

ويقول الحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـــ) : (وهذا النوع لما كان وسطاً بين الصحيح والضعيـف في نظر الناظر ، لا في نفس الأمر ، عَسُر التعبير عنه وضبطه على كثير من أهل هذه الصناعـــة ، وذلك لأنه أمر نسبي ، شيء ينقدح عند الحافظ ربما تقصُر عبارته عنه ، وقد تجشـــم كثـــير منـــهم حده)[٣].

وتبع البلقيني ابن كثير على هذا ثم قال : (فلذلك صعُب تعريفه)[٤] .

وقال السخاوي : (والحسن لما كان بالنظر لقسميه .. تتجاذبه الصحة والضعف اختلف تعبـير الأئمة في تعريفه)[٥] .

ولتعدد تعريفاته واختلاف العبارات في تحديده صنف الحافظ ابن القطان الفاســـي رســـالة أو مقالة لتوضيح معناه عند المحدثين[٦]، وكذلك ذكر السخاوي أن بعض متأخري شيوخ شيوخه أفـــرد رسالة فيه[٧]، ولا أدري هل قصد ابن القطان أم غيره ؟!

ولولا غموض معناه ، وعدم الرضا عن التعاريف السابقة ، لما تعددت تعاريفه بهذه الكـــثرة

---

(١) الاقتراح (ص٧) .

(٢) الخلاصة (ص٤٣) .

(٣) الباعث الحثيث (ص٣٠-٣١) .

(٤) محاسن الاصطلاح (ص١٧٦) .

(٥) فتح المغيث (٧٢/١) ، ونحوه في الغاية شرح الهداية (٢٤٥/١) .

(٦) انظر المبحث الخاص بابن القطان في آخر الفصل الثالث من الباب الأول .

(٧) فتح المغيث (٧٢/١) .

حتى وصفت " بالاضطراب " و " الصعوبة " و " العُسر " و " التجشم " و " التجاذب ".

وفي سبيل إزاحة بعض العموض ، وتقريب الأمور إلى حقيقتها ، سأتعرض فيما يلـــي إلـــى أربعة مسائل :

المسألة الأولى : فذلكة[١] التعاريف وانتقادها .

المسألة الثانية : هل تعريف الحسن بحد جامع مانع متعذر ؟

المسألة الثالثة : هل حد الحسن لذاته حادث ؟

المسألة الرابعة : إذا أُطلق الحسن عند المتأخرين فعلى أي نوعيه يُحمل ؟

المسألة الأولى : فذلكة للتعاريف وانتقادها .

النظر في التعاريف السابقة يوجب على الباحث التفتيش عن عناصر الاتفاق بين العبـــارات المختلفة ليصل إلى حقيقة الحسن وماهيته لدى مُعرِّفيه ، ويتضح بجلاء أن جميع التعاريف الســـابقة متفقة على أن الحسن دون الصحيح وفوق الضعيف أي هو في منزلة وسطى ، وهذا واضـــح مـــن كلام الخطابي وابن الجوزي وابن دحية وابن القطان وابن الصلاح وابن جماعة والطيبي والذهبـــي وابن الملقن وابن ناصر الدين الدمشقي وابن حجر وغيرهم ، والترمذي وإن لم يذكر بنص صريـــح وسطية الحسن عنده إلا أنه من الواضح جداً لكل دارس لأحاديث كتابه أن ما قـــال فيـــه : " حســـن صحيح " أو "صحيح" أقوى في الغالب الأعم مما يقول فيه : " حسن " أو " حسن غريـــب " ، ومـــا يقول فيه : "غريب" أو " ضعيف " ونحو ذلك من العبارات المشعرة بالضعف أدنى من ذلـــك كلـــه ، وقد أكد ذلك الإمام ابن الأثير (ت ٦٠٦هـــ) في مقدمة جامع الأصول حين ذكر تعريف الـــترمذي ، وأعقبه بقوله : (فالحديث الحسن إذاً واسطة بين الصحيح والغريب)[٢] .

وقال أيضاً : (والمحدثون لا يُطلقون اسم الصحيح إلا على ما لا يتطرق إليه تهمـــة بوجـــه من الوجوه ، وما ليس بصحيح فهو عندهم : حسن ، وغريب ، وشاذ ، ومعلل ، ومنفرد به)[٣] .

وكلهم متفقون على أن في " الحسن " ضعفاً أوجب قصوره عن منزلة الصحيـــح، واختلفـــت تعبيراتهم في تحديد ذلك الضعف وتعيينه بما يلي :

---

(١) كلمة محدثة تعني مُجمل ما فصّل وخلاصته – المعجم الوسيط (٦٧٨/٢) .

(٢) جامع الأصول (١٧٨/١) .

(٣) جامع الأصول (١٦٠/١) .

١- عند الترمذي : كل راوٍ لم يتهم بالكذب إذا لم يكن ما رواه شاذاً واعتضد مـــن وجـــه آخر .

٢- عند الخطابي : من اشتهر رجاله ، وليس في صريح كلامه أي تحديد لقصده لمعنـــى الشهرة.

٣- عند ابن الجوزي : ضعف قريب محتمل .

وبين ابن دحية المقصود بالقريب المحتمل بأن يكون فيه راو لا ينتهي إلى درجة العدالـــة ، ولا ينحط إلى درجة الفسق .

٤- وأما ابن النفيس فقال : وهن يسير لا يقوى إلى حد منع العمل بالحديث .

٥- عند ابن القطان : الراوي المختلف فيه فقوم يوثقونه وآخرون يضعفونه ولا يكون ما ضعف به مفسراً ، أو يكون أحد رواته مستوراً أو مجهولاً وسمي حسناً باعتبار الاختلاف في قبـــول المساتير أو المجاهيل .

٦- وعند الزركشي يدخل في الحسن : ما اشتمل على مُضعّف واهٍ أو معتـــبر، وبعضـــهم يصححه أو ترجح للناقد قبوله وعدم ضعفه .

٧- عند بعض المتأخرين : في أحد رواته مقال لكن لم يظهر فيه مقتضى الـــرد فيحكـــم على حديثه بالضعف ، ولم يسلم من غوائل الطعن فيحكم لحديثه بالصحة .

٨- عند ابن الصلاح : الضعيف المعتضد بغيره ، أو ما يرويه المشهور بالصدق والأمانـــة ممن لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان .

وتعريفات ابن جماعة والطيبي وكذا ابن حجر موافقة لابن الصلاح .

٩- عند الذهبي : ما قَصُر سنده قليلاً عن رتبة الصحيح ، أو ما سلم من ضعـــف الـــرواة ولم يبلغ درجة الصحيح .

وينطوي تحته ما قاله ابن الملقن وابن ناصر الدين الدمشقي .

فحقيقة الحسن وماهيته كما يظهر من تلك التعاريف عبَّر عنها الإمام الذهبـــي بقولـــه : (إن الحديث الحسن يستضعفه الحافظ عن أن يرقيه إلى رتبة الصحيح ، فبهذا الاعتبار فيه ضعف مّا ، إذ الحسن لا ينفك عن ضعفٍ ما ، ولو انفكَّ عن ذلك لصح باتفاق)[1] .

ويشبهه قول ابن الأثير الآنف : (والمحدثون لا يطلقون اسم الصحيح إلا على ما لا يتطـــرق

---

(١) الموقظة (ص٢٩) .

إله تهمة بوجه من الوجوه ، وما ليس بصحيح فهو عندهم حسن ، وغريب ...) .

ويقول الشيخ طاهر الجزائري في السياق نفسه : (يتبين مــن إمعــان النظــر فــي هــذه – التعاريف – وتتبع مواردها أن المحدثين الذين رأوا أنه ينبغي أن يجعل بيــن الصحيــح والضعيــف واسطة عمد بعضهم إلى قسم من أقسام الضعيف ، وهو الضعيف الذي ظهرت عليه أمارات القــوة فرفعه درجة ، وجعله واسطة بينهما وسماه الحسن ، وعمد الآخرون إلى قسم من أقسام الصحيــح ، وهو الصحيح الذي فيه شيء من الضعف ، فأنزله درجة ، وجعله واسطة بينهما وسماه بالحسن .

فتقبل المُتَّبعون لآثارهم ذلك بقبول حسن ، فجعلوا اسم الحسن شاملاً للنوعين معاً غير أنــهم رأوا أن يفرقوا بينهما للاحتياج إلى ذلك ، فسموا القسم الذي كان مدرجاً في الصحيح باسم الحســن لذاته ، وسموا القسم الذي كان مدرجاً في الضعيف باسم الحسن لغيره)[1] وعلى هــذا فــهو : أقــل الضعيف ضعفاً ، وأقل الصحيح صحة ، أو أعلى مراتب الضعيف وأنزل مراتب الصحيح .

ولشيخنا العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني تحقيق جيد ذكره تعليقاً علــى تعريــف الحافظ ابن حجر للحسن ذاته بعد وصفه له بأنه ما قيل في الحسن لذاته فقد قال : (وأنت إذا حفظــت هذا ، سَهُل عليك التوفيق بين من يقول في حديث ما : " إسناده حسن " ، ومن يقــول فيــه : " فيــه ضعف " ؛ فهو حسن باعتبار أنه فوق الضعيف ، وهو فيه ضعفٌ بالنظر إلى أنه دون الصحيح .

ولذلك قال الحافظ الذهبي في رسالته " الموقظة " : " الحسن ما ارتقى عن درجة الضعــف ، ولم يبلغ درجة الصحة " .

ومما سبق يتبين أن الضعف نوعان :

الأول : يجعل الحديث الحسن دون الصحيح ولكن يُحتج به .

والآخر : يجعل الحديث ضعيفاً لا يحتج به .

وإذا عرفت ذلك ، فاعلم أن تمييز أحد النوعين عن الآخر هــو مــن أدق علــوم الحديــث وأصعبها ، وذلك لصعوبة تحديد نوع ضعف الراوي : هل هو يسير فيكون حديثه حسناً ؟ أو كثــير فيكون حديثه ضعيفاً ؟ فلا جرم أن تختلف فيه آراء العلماء ، بل رأي العالم الواحد !)[2] .

فهل ما قاله هؤلاء العلماء دقيقاً من أن الحسن لا ينفك عن ضعف فيه ؟

---

(١) توجيه النظر إلى أصول الأثر (ص١٤٧) .

(٢) النكت على نزهة النظر للشيخ علي بن حسن الحلبي (ص٩١) .

الحق في ذلك أنه بالنظر للتعاريف السابقة فما قالوه يُعد صحيحاً من غير شــك ، ولكــن إذا نظرنا إلى إطلاقات المحدثين سنجد الشافعي وابن المديني والإمام أحمد بن حنبل والإمــام البخــاري وغيرهم أطلقوه على أحاديث صحيحة ليس فيها ضعف ، كما أطلقوه على ما فيه بعــض الضعــف اليسير ولكن القرائن الدالة على أنه محفوظ قوية في نظرهم، فاستحسانهم لمثل ذلك لقوتــه وترجــح ثبوته .

والأولى – في نظري – أن نفرّق بين من استعمل التقسيم الثلاثــي للأحــاديث : صحيــح ، حسن ، ضعيف ، وبين من لم يؤثر عنه ذلك ، وهذا ما ألمح إليه الشيخ طاهر الجزائري في كلامــه الآنف في لفتة ذكية[1] حين قال : "الذين رأوا أنه ينبغي أن يُجعل بين الصحيح والضعيف واسطة ".

فمن أخذ بالحسن على أنه واسطة بين الصحيح والضعيف كالترمذي ومن وافقه وتابعه علــى ذلك ؛ فحقيقة الحسن وماهيته كما قال أولئك العلماء لا تنفك من ضعف ما في الغالب .

وأما من لم يستقر عندهم هذا التقسيم كالأئمة السابقين على الترمذي أو بعض من جاء بعــده كالدارقطني وابن عبد البر فقد وجد في تحسيناتهم ما هو صحيح لذاته أو لغيره .

ومما يؤخذ على التعاريف السابقة ما عدا تعريف الترمذي لأنه لم ينسبه لأهل الحديث عامــة كما فعل غيره بل أشار إلى أنه اختيار خاص به :

١- عدم التنصيص صراحة باختصاص إطلاق " الحسن " على حديث الصــدوق الــذي خف ضبطه بأنه اختيار لبعض المحدثين وليس عُرفاً عاماً مستقراً عند كل أئمة النقــد ، فــالكثيرون كما سيأتي – يدخلونه في الصحيح . فتسميته بالحسن مسألة اجتهادية مختلف فيها بل حتــى تســمية الضعيف المعتضد بغيره " بالحسن " غير متفق عليها كما قال الحافظ ابن حجر[2].

٢- أن في تعريف ابن الصلاح للحسن لذاته وكذا ابن جماعة وابن حجر وغيرهم ممن تــابع ابن الصلاح على تقسيم الحسن إلى نوعين تغليب جانب الاهتمام بما يجب أن يكون عليه التعريــف من تمييز للأنواع حسب مقتضيات صناعة الحدود والتعريفات ، وكان من الأولى أن يكون الاهتمــام باستعمالات لفظ " الحسن " عند المحدثين أي بما هو كائن وواقع عندهم ، ولو لم تكن النتيجة حــداً جامعاً مانعاً ؛ لأن المطلوب من كتب علوم الحديث المتعلقة بشرح المصطلحات أن تشرح للطــالب

---

(١) لا أدري تحديداً هل الكلام السابق للشيخ طاهر أم نقله عن أحد من العلماء ولم يعز النقل، فقد لاحظت في كتابه " توجيه النظر " أنه يسير على منهج كثير من القدماء في عدم عزو بعض ما ينقله .

(٢) النكت لابن حجر (٣٨٧/١) .

وتوضح له معاني الاصطلاح في كلام أئمة الحديث ، والملاحظ بجلاء أن كثيراً من متقدمي النقـــاد استعملوا الحسن بغرض التعبير عن الحديث المقبول الذي لم يترجح رده وتضعيفه ، وإن شئت قـــل استعملوه في الحسن بمعنى عام يشبه القوي أو المقبول أو ما ليس فيـــه ضعـــف يوجـــب اطـــراح الحديث، المقصود أن من كبار علماء الحديث كابن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري أرادوا بـــهذا الاصطلاح أن يكون عاماً يسمح بدخول الصحيح والصحيح لغيره والحسن لذاته ، والحديـــث الـــذي فيه ضعف ولكن يترجح قبوله لدى أحدهم .

ومما يؤكد ذلك استعمالهم لمصطلح : " المرسل " في مرسل التابعي الكبير ومرسل التـــابعي الصغير ، وفي المنقطع ، وفي المرسل الخفي ، وفي المُدلَّس ونحو ذلك مما يجمع (الأســـانيد غـــير المتصلة) وهذا واضح جداً في استعمالهم للمرسل كما يظهر من " مراسيل " ابن أبي حاتم ، و "جامع التحصيل" للعلائي .

ويزيد الأمر تأكيداً استعمال أبي داود لمصطلح : " صالح " ودخول كل حديث غـــير شـــديد الضعف فيه ، وكذا استعمالهم لمصطلح "ثابت" و "حجة" و "ليس بالقوي" "لا بأس به" و "مستقيم" .

وما دام الأمر في مصطلح " الحسن " على الحال التي وصفنا فأسلم المناهج – في نظـــري – هو توضيح " الحسن " وتبيينه بما هو كائن لا بما يجب أن يكون عليه، وبما هو مستعمل عند أهـــل الحديث لا بما هو واجب عند أهل المنطق وصناعة التعريفات ، وهذا ما سنذكره بعد قليل في ضـــابط معنى الحسن عند المحدثين .

وأي محاولة لتحديد معانيه المتعددة أو تقييد إطلاقاته المتنوعة بحد جامع تُناقض – فيما يبـــدو لي – القصد الذي وضع من أجله والغرض الذي استعمل فيه بحيث يكون عاماً شاملاً متنوعـــاً دالاً على القبول، وعدم الطعن ، ومن دلالة الكتاب والسنة على صحة هذا التصرف منـــهم رحمـــهم الله قوله تعالى : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا ... ﴾ [الحجـــرات : ١٤] وقـــول الرسول **صلى الله عليه وسلم** لسعد بن أبي وقاص في الرجل الذي قال فيه سعد : إنه مؤمـــن : " أو مسلم "[١] دل الشرع في هذه الأسماء الشرعية على أن المؤمن أعلى من المسلم[٢] وأنه يجوز إطـــلاق

---

(١) صحيح البخاري (٢٧) ، (١٤٧٨) ، وصحيح مسلم (١٥٠) واللفظ له .

(٢) حول كلام السلف في الإيمان والإسلام وهل بينهما خلاف انظر ما حققه الإمام ابن رجب فـــي جـــامع العلـــوم والحكم (١/٩٨-١١٦) تحقيق الأرناؤوط ، وقد بحثها غير واحد من العلماء باســـتفاضة كمحمـــد بـــن نصـــر =

المسلم على المؤمن ، وهذا يشبه اسم الصحيح واسم الحسن .

٣- لم يدخلوا في تعريفهم للحسن ، ما استحسنه بعض المحدثين لميزته أو ما يمكن تسـميته بالتحسين الإعجابي مع كثرة استخدام المحدثين له، ولم يقتصر إطلاق المحدثين الحسـن على الاحتجاج فقط ، فمن عَرَّف الحسن عند المحدثين وأطلق كلامه ولم يقيده يلزمـه أن يُدخل الحسن الإعجابي لوروده في كلام أهل الحديث ، كما رأينا عند عدد من المحدثيـن الأوائل كمالك وابن مهدي وابن المبارك وغيرهم ، وأيضاً عند الإمام أحمد بـن حنبـل وأبي حاتم الرازي وأبي الشيخ بن حيان وابن شاهين وابن عبد البر وغيرهم .

وينبغي أن يُعلم أن النقد السابق خاص بتعريفهم " الحسن " فقط وليس عاماً لمسائل "الحسـن" ومباحثه فأنا لا أزعم بأنهم لم يتطرقوا لما ذكرت في مباحث " الحسن " ولكن أقول : كان من الأولى – من وجهة نظري – الالتفات إلى ذلك ، وينبغي أن يُعلم أن نقد القول في مثل هذه الأمور لا يعنـي بأية حال نقد القائل أو التنقص منه ، فحاشا لله أن أكون أردت ذلك أو جال بخـاطري وإنمـا هـي وجهة نظر في مسألة اشتد اضطراب العلماء فيها .

وبناء على ما سبق هل تعريف الحسن بحد جامع مانع متعذر ؟ وهذا ما سنجيب عنـه فـي المسألة الآتية مع بيان ضابط معنى الحسن في استعمالات المحدثين .

المسألة الثانية : هل تعريف الحسن بحد جامع مانع متعذر ؟

بعد استعراضنا للتعريفات السابقة ونقدها ترجح لي أن الأولى ليس البحـث عـن تعريـف للحسن بحد جامع مانع يميزه عن الصحيح ولا يدخله في الضعيـف ، وإنمـا حصـر اسـتعمالات المحدثين للحسن ومحاولة ضبطها هو الذي ينبغي عمله .

وقد تساءلت مع نفسي : أيهما أجدى وأنفع لطالب العلم أن أحصـر لـه إطلاقـات الحسـن واستعمالاته عند المحدثين ليعرف مقاصدهم ويتعامل مع مصنفاتهم بفهمٍ واسع مدرك بـأن المسـألة خلافية وبأن المصطلح نفسه استعملوه ليكون علماً على القبول إذا كان بغرض الاحتجـاج، وبيـان تميزه إذا كان بغرض الإعجاب ، أو أُتابع الإمام ابن الصلاح والحافظ ابن حجر في ضرورة إيجـاد حد جامع مانع للحسن ولو ضحيت ببعض استعمالات الحسن عند المحدثين ؟!

المروزي في " تعظيم قدر الصلاة " وشيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب الإيمان وغيرهم ولكن كلام ابن رجـب موجز ومفيد جداً .

فوازنت بين الأمرين ووجدتُ الأول أنفع وأجدى ولو كان على حساب التعريف المختصـــر السهل الحفظ المتصف بكونه جامعاً مانعاً .

وقد وجدتُ الإمام الذهبي يُشير بصراحة إلى أن تعريف الحسن ميؤوس منه ، فيقول رحمــه الله : (ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها ، فأنا على إياسٍ مــن ذلــك ، فكم من حديثٍ تردَّد فيه الحفاظ: هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح ؟ بل الحــافظ الواحــد يتغــير اجتهاده في الحديث الواحد ، فيوماً يصفه بالصحة ويوماً يصفه بالحسن ، ولربما استضعفه)[١] .

وكلامه واضح أن اليأس ليس من تعريف الحسن بحد جامع مانع ، وإنما اليأس مــن إيجــاد قاعدة واحدة تندرج كل الأحاديث التي حسنها الحفاظ .

فكلامه من هذه الحيثية صحيح في نظري ، ولذا فلا عبرة بقــول الســخاوي رحمــه الله : (قيل : لا مطمع في تمييزه ، ولكن الحق أن من خاض بحار هذا الفن سهل ذلك عليــه كمــا قالــه شيخنا)[٢] ، لأن الذهبي لم ينفِ إمكانية تعريفه مطلقاً، وإنما أكد يأسه من وجود قاعدة واحدة تنــدرج فيها كل الأحاديث الحسان، وفرق بين الأمرين .

وعلى هذا فأوافق الذهبي في تعذر إيجاد قاعدة واحدة لكل ما حسنه الحفاظ ، ولكــن يمكــن ضبط ما حسنوه بضابط كلي كما سأذكره بعد قليل .

ووجه موافقتي للذهبي في تعذر ذلك مبنية على ما يلي :

إن الحسن غير متفق على حقيقته عند المحدثين بل ولا على إفــراده بقســم مســتقل عــن الصحيح والضعيف، فها هو مثلاً الحافظ ابن حجر يقــول : إن الخطــابي لا يــرى أن الضعيــف المعتضد بغيره من قبيل الحسن ، بل كثير من أهل الحديث لا يعدونه مــن قبيــل الحســن خلافــاً للترمذي[٣].

هذا في الحسن لغيره ، أما الحسن لذاته فقط نص ابن الصــلاح[٤] وغــيره أن عــدداً مــن المحدثين كابن خزيمة وابن حبان والحاكم يُدخلون الحسن لذاته في الصحيح ولا يفردونه عنه ، بــل وجدتُ الحافظ ابن حجر يقول : (فكم في كتاب ابن خزيمة من حديث محكوم فيه بصحته ، وهــو لا

---

(١) الموقظة (ص٢٨-٢٩) .

(٢) فتح المغيث (٧٨/١) .

(٣) انظر نص كلامه في النكت (٣٨٧/١) .

(٤) علوم الحديث (ص٣٦-٣٧) ، وانظر الفصل الثالث في هذا الباب لمزيد من التفصيل .

يرتقي عن رتبة الحسن ، وكذا في كتاب ابن حبان ، بل وفيما صححه الترمذي من ذلك جملة مع أن الترمذي ممن يفرق بين الصحيح والحسن)[١] .

ونص رحمه الله أن الإمام الشافعي والإمام أحمد أطلقا الحسن على الحديث الصحيح[٢]، وقد ذكر ابن دقيق العيد[٣]والذهبي[٤] أن إطلاق الحسن على الأحاديث الصحيحة موجود في كلام المتقدمين .

فإذا أخذ طالب علم تعريف الحسن لذاته عند ابن الصلاح أو الحافظ ابن حجر وطبقه على بعض تحسينات الشافعي أو أحمد أو ابن المديني أو البخاري أو يعقوب بن شيبة التي أطلقوها على أحاديث صحيحة لا يُشك في صحتها ؛ ألن يجد التعريف قد أقصى تحسينات أولئك الأئمة وأبعدها عنه ؟! ولماذا لا تكون داخلة في تعريف الحسن ؟ وهل نتأول تحسيناتهم في سبيل بقاء التعريف أم نعيد النظر في التعريف ليتلاءم مع إطلاقاتهم واستعمالاتهم وهم أئمة الاصطلاح الذين تُستقى منهم مصطلحات الفن ؟

وقد يقول البعض : ولكنهم استعملوا الحسن هنا استعمالاً لغوياً لا اصطلاحياً ؟

والجواب عنه : بأن كل مصطلحات المحدثين بدون استثناء يوجد رابط بين استعمالها الاصطلاحي وأصل وضعها في اللغة ، ثم هل يوجد في كلامهم أنهم لم يريدوا المعنى الاصطلاحي أم هذا تأويل من القائل ؟

وهل قولهم: "حديث ثابت" و "حديث قوي" و "حديث جيد" ونحوها ممن استعمل في الصحيح والحسن لذاته تختلف عن "الحسن" ؟ ولماذا جعلتم "ثابت" و "جيد" و "قوي" و "محفوظ" أسماء دالة على القبول ولم تعاملوا الحسن مثلها ؟ !

٢- للمحدثين عدد من المسائل الجوهرية اختلفوا فيها اختلافاً مؤثراً على حجية الحديث ، ولبعض هذا المسائل انعكاس على تحسين الأحاديث ، ومن أشدها التصاقاً بالحديث الحسن ، مسألة تفرد الصدوق بحديث لم يروهِ الثقات هل يُقبل مثل هذا التفرد أم يعد منكراً ؟ وسيأتي توضيح ذلك في الفصل السادس .

---

(١) النكت لابن حجر (١/٢٧٠) .

(٢) المرجع السابق (١/٤٢٤-٤٢٥) .

(٣) الاقتراح (ص١١) .

(٤) الموقظة (ص٣٢) .

فمن يقبله يحسنه أو يصححه، ومن لا يقبله يرده وقد يستنكره ويضعفه ، فما هو حسن عنـد طائفة قد يكون صحيحاً أو ضعيفاً عند غيرهم ومن ذلك على سبيل المثال : اشتراط بعضهم ثبـوت اللقاء في السند المعنعن ، واكتفاء بعضهم بالمعاصرة مع سلامه التدليس وعدم قيام دليل على عـدم اللقاء ، فالبخاري مثلاً حَسَّن حديثاً يرويه سليمان بن بريدة عن أبيه مرفوعاً في مواقيـت الصـلاة، وسليمان عنده لم يذكر سماعاً من أبيه، فعلى شرطه في المعنعن لا يحتج بهذا الحديث، ولكـن لمـا قامت عنده عدة قرائن – ذكرناها فيما سبق – تدل على قوة احتمال ثبـوت الحديـث حسـنه بـهذا الاعتبار ، وأما الإمام مسلم فقد صححه لأنه موافق لمذهبه في المعنعن[1].

فللبخاري اعتباره في التحسين لا يوافقه عليه مسلم ولذا صححه .

وكذا حديث حمنة بنت جحش في المستحاضة حسنه البخاري لشكه في ثبـوت اللقـاء بيـن بعض رواته، وخالفه تلميذه الترمذي وصححه، وكذا شيخه أحمد بن حنبل صححه أيضاً، وقد ضعفـه آخرون .

والأمثلة على ذلك كثيرة تدل على أثر المسائل الخلافية في اختلاف الأئمة في تصحيـح أو تحسين أو تضعيف الحديث الواحد وذلك تبعاً لاختلاف آرائهم واجتهاداتهم ، مما يؤكـد أن تحسـين الأحاديث يرجع في كثير من الأحيان إلى نظر من استحسنها واختياراته في مسائل أصول الحديـث ومدى تشدده أو تساهله ونحو ذلك .

وما دام الأمر كذلك فهل يصبح من الممكن إيجاد تعريف جامع مانع دقيق تتدرج فيـه كـل تحسينات ابن المديني و البخاري وأحمد بن حنبل و أبي زرعة وأبي حاتم والترمذي والبزار وابـن شاهين والبيهقي وابن عبد البر وغيرهم ؟!

الجواب في نظري : كلا ، لا يمكن ذلك كما قال الإمام الذهبي ، ولكني أزعم انطلاقـاً مـن قاعدة : (ما لا يُدرك كله لا يُترك جله) أن حصر استعمالات المحدثين " للحسن " ممكن .

والضابط الكلي في ذلك كما ذكرته فيما تقدم : أن الحسن يستعمله المحدثون ويريـدون بـه أحد أمرين لا ثالث لهما :

الحسن الاحتجاجي : وهو الذي يستحسنونه لقوته أو لسلامته من موجبات الضعف في نظـر من استحسنه .

الحسن الإعجابي : وهو الذي يستحسنونه لميزةٍ فيه، إما لغرابته وإما لسياقه وإما لفائدةٍ فيـه

---

(١) انظر مبحث البخاري، النص (٢٢)

ونحو ذلك .

وللوقوف على مزيد من الإيضاح لما يدخل تحت كل قسم منهما يُرجـــع للفصـــل المتعلـق بمعاني الحسن ودلالته[١]، فأي تحسين يرد عليك في كلام المحدثين فـــهو يقينـــاً داخـــل فـــي أحـــد هذين القسمين، وإذا استشكلت الأمر فانظر في سياق الكلام والملابسات المحيطة بالنص، ومَنْ القـائل وطبيعة المصدر المنقول عنه ونحو ذلك.

وبما أن الذي يعنينا هنا هو الحسن الاحتجاجي فنستطيع – بـــإذن الله وحولـــه وقوتـــه – أن نضبطه بضابط خاص تندرج فيه كل تحسينات الأئمة المتعلقة به :

[كل حديث حُسِّن وليس بصحيح الإسناد ، فذلك لوجود مانع من تصحيحه ، لا يوجـــب رده في نظر من استحسنه ، إما لعدم قوته[٢]، وإما لظهور قرائن حفت به[٣] تُرجح مقتضى القبول فيه]

وهذا الضابط كما هو ظاهر خلاصة لكل التعاريف السابقة مع مراعاة استعمالات المحدثين.

فإطلاق الحسن على الصحيح داخل فيه بدلالة : " كل حديث حُسِّن وليس بصحيح الإســـناد " ففي هذا إشعار بأن من تحسينات الأئمة ما يطلق على الحديث الصحيح الذي لا مطعن عليه .

ويدخل فيه الحسن لذاته الذي عرفه ابن الصلاح وابن حجر ، فمن خف ضبطه إذا وجد فـــي سند امتنع من تصحيحه – على رأي من يقول بذلك – ولكن هذا السبب المانع لا يوجب رد الحديـــث وإلحاقه بمنزلة الضعيف لأنه مانع غير قوي في نظر من استحسن الحديث ، فالحـــاصل أن هنـــاك مانعاً من التصحيح ، ومانعاً من التضعيف ، فيحسن الحديث لقوة المانع من التضعيـــف أو بعبـــارة أخرى لعدم قوة المانع من التصحيح وقدرته على تضعيف الحديث ورده ، وذلك لأن الغـــالب علـــى مرويات من عرف بخفة الضبط الصحة والاستقامة فالحكم للأغلب ، وإن كان في الحديث قصـــور عن مرتبة الصحيح بسبب وجود أوهام غير كثيرة لدى ذلك الراوي .

ويدخل فيه الحسن لغيره لأن وجود انقطاع في السند مثلاً أو ســـوء حفـــظ فـــي أحـــد رواة الحديث يُعد مانعاً معتبراً في رد الحديث واستحقاقه وصف الضعـــف ، ولكـــن وجـــود شـــواهد أو متابعات تجعل من استحسنه يقوي جانب قبوله لقوة القرائن التي حفت به .

ويدخل فيه كل حديث حُسِّن لوجود ضعف قريب محتمل فيه كوجـــود مســـتور أو مجـــهول

---

(١) انظر الفصل الرابع من الباب الأول .

(٢) أي عدم قوة المانع .

(٣) أي أن الحديث قد يكون فيه ضعف ولكن تحف به قرائن تُرجح قبوله .

فبعض الأئمة لا يرى الجهالة سبباً كافياً لرد الحديث كما ذكر ابن القطان الفاسي .

ويدخل فيه ما ذكره الزركشي ووجدناه في بعض تحسينات الترمذي من إطلاق الحسن على الحديث المُختلف في رفعه ووقفه أو وصله وإرساله ، فالظاهر أن من حسن مثل ذلك لم ير المانع موجباً لرد الحديث وعدم قبوله أو ترجح له قبوله وتحسينه لظهور بعض القرائن التي حفت به .

ويدخل فيه ما حُسن بسبب شبهة في عدم اتصاله ولكن حفت به قرائن رجحت أنه محفوظ كما رأينا في بعض تحسينات البخاري إلى غير ذلك من إطلاقات الحسن عند المحدثين المقصود بها الاحتجاج وقوة الحديث .

ولا شك أن في المحدثين من هو متشدد ومن هو معتدل ومن هو متساهل ، وكل واحد منهم قد يخالف غيره في بعض المسائل، ولهذا قيدت كلامي السابق بعبارة : (في نظر من استحسنه) لكي تَسع الآراء المختلفة ولكي يفطن إلى منهج كل إمام ومدى تشدده أو تساهله واختياراته في المسائل المختلفة حين ننظر في تحسيناته .

ولا بد من التأكيد هنا وبشدة أن كثيراً من أئمة المحدثين استعملوا الحسن بوصفه لقباً للحديث المقبول أو غير المردود ، بل قد تلمح في استعمالات بعض المحدثين أنهم جعلوه مقابل شديد الضعف أو مقابل المجمع على تركه، ومن هذا مثلاً : تسمية البغوي في كتابه مصابيح السنة ما روي في السنن الأربعة بالحسان ، ويظهر من تصرفه أنه أراد بالحسان أي ما لم يشتد ضعفه ويتفق على تركه ، لأنه من المعروف المشتهر أن أبا داود والنسائي مثلاً لم يخرجا في سننهما عن رجل اجتمع المحدثون على تركه ، وقد صرح أبو داود أنه ما كان فيه من وهن شديد فيبينه ولا يسكت عليه .

المسألة الثالثة : هل حد الحسن لذاته حادث ؟

يقول الإمام الذهبي في معرض كلامه على سكوت أبي داود في سننه : (فلا يلزم من سكوته... عن الحديث أن يكون حسناً عنده ، ولا سيما إذا حكمنا على حد الحسن باصطلاحنا المولَّد الحادث ، الذي هو في عُرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح ، الذي يجب العمل به عند جمهور العلماء ، أو الذي يرغب عنه أبو عبد الله البخاري ، ويُمشِّيه مسلم ، وبالعكس ، فهو داخل في أداني مراتب الصحة ، فإنه لو انحطَّ عن ذلك لخرج عن الاحتجاج ، ولبقي متجاذباً بين الضعف

والحسن)[١] .

وهذا النص سنعيده في الفصل القادم وسيظهر من تمام كلامه وبجلاء أن قصده هنا الحسن لذاته .

وهذا الرأي من جُملة الآراء المتميزة للإمام الذهبي في الحديث الحسن ، وقد خالف المُتعارف عليه في حد الحسن ، واختار أن تعريفه ميؤوس منه لنسبيته كما نقلنا آنفاً ويرى هنا أن حد الحسن الذاتي أو ما يسميه ابن حجر ومن بعده بالحسن لذاته والذي حده ابن الصلاح، في مقدمته، اصطلاح مولّد وحادث ، وسيأتي تحرير مذهب الذهبي في تفرد الصدوق الذي يحسنه جمهور المتأخرين ، وهذه الأمور وربما غيرها تدل على أن للذهبي اختيارات في الحديث الحسن في غاية الأهمية لصدورها عن إمام وصفه الحافظ ابن حجر بأنه من أهل الاستقراء التام[٢].

والذي لا شك فيه عندي أن عدداً من كبار المحدثين أطلقوا لقب " الحسن " على رواية الصدوق الذي لم يبلغ درجة الثقة المتقن من حيث كمال الضبط وتمامه ، ولم ينحط إلى درجة سيئ الحفظ ممن كثر وهمه وخطأه ، ومن هؤلاء الإمام الترمذي فقد استعمله فيما يقارب ١٩% مما قال فيه " حسن"، و ٢٨,١% مما قال فيه : " حسن غريب " ، وكذلك البزار والدار قطني والبيهقي وابن عبد البر ، ومن هؤلاء أبو حاتم الرازي ولكن بتفصيل ذكرته فيما تقدم[٣].

والذهبي لا يخفى عليه مثل هذا ، ولكن يظهر من كلامه أن أحداً من " السلف " لم يخص اسم الحسن بذلك أي أنهم يطلقون الحسن على رواية الصدوق وما دونه ورواية الثقة ، كما يطلقون الصحيح على الثقة وعلى الصدوق ، فلم يقولوا : في كل ما رواه الصدوق " حسن " كما هو اصطلاح المتأخرين .

وهذا لا شك في صحته ، وقد تقدم معنا في مبحث البخاري أنه صحح لرواة لم يبلغوا درجة الثقة ، وكذا الترمذي[٤] صحح لجملة من الرواة هم دون الثقة ، وهذا مما يؤكد كلام الذهبي أن ما اصطلح على تسميته بالحسن عند المتأخرين – ويقصد الحسن لذاته – هو في عُرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح ، وسيأتي في الفصل الثالث عدة نصوص للذهبي يؤكد فيها أن الحسن

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢١٤/١٣) .

(٢) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص٧٣) .

(٣) انظر المبحث الخاص بأبي حاتم الرازي في الباب الأول ، وانظر الفصل الثالث لترى كلام البزار والدار قطني والبيهقي وابن عبد البر .

(٤) انظر المطلب الثاني من المبحث الثاني في الفصل الثاني في باب الترمذي .

لذاته موجود في الصحيحين .

ومما يزيد كلامه تأكيداً أن الحافظ ابن حجر قد قال : (إن وصف الحديث بالصحة إذا قَصُـر عن رتبة الصحيح ، وكان على شرط الحسن إذا روي من وجه آخر لا يدخل في التعريـف الـذي عَرَّف به – يعني ابن الصلاح – الصحيح أولاً ، فإما أن يزيد في حد الصحيح ما يُعطـي أن هـذا أيضاً يسمى صحيحاً ، وإما أن لا يسمى هذا صحيحاً ، والحق أنه من طريـق النظـر أنـه يسـمى صحيحاً .

وينبغي أن يُزاد في التعريف بالصحيح فيُقال : هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقـل العـدل التام الضبط أو القاصر عنه إذا اعتضد عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً .

وإنما قلت ذلك لأنني اعتبرتُ كثيراً من أحاديث الصحيحين فوجدتها لا يتـم الحكـم عليـها بالصحة إلا بذلك .

ومن ذلك: حديث أُبي بن العباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جـده –رضـي الله تعـالى عنه– في ذكر خيل النبي **صلى الله عليه وسلم** [١].

وأُبي هذا قد ضعفه لسوء حفظه: أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، والنسائي ،ولكن تابعـه عليه أخوه عبد المهيمن بن العباس .. وعبد المهيمن أيضاً فيه ضعف فاعتضد ، وانضاف إلى ذلـك أنه ليس من أحاديث الأحكام ، فلهذه الصورة المجموعية حكم البخاري بصحته ..

في أمثلة كثيرة قد ذكرتُ الكثير منها في مقدمة[٢] شرح البخاري .

ويوجد في كتاب مسلم منها أضعاف ما في البخاري)[٣] .

وسيأتي في الفصل الثالث أيضاً كلام الحافظ ابن حجر أن ابن خزيمة وابن حبـان والحـاكم يُدخلون الحسن في صحاحهم ولا يفردونه عن الصحيح .

ولا أعرف أن أحداً من أئمة الحديث المشهورين قبل ابن الصلاح استعمل في أحكامه علـى الأحاديث " الحسن " في الحسن لذاته فقط ، بل الموجود في كلام الترمذي إدخال الحسن لذاتـه فـي الحسن لغيره ولم يفصل بينهما، وكذا البزار وهو من المكثرين في التحسين لم يفصل فيمـا يحسـنه بين ما يرويه الثقة عن ما يرويه الصدوق عن ما يرويه من كان ضعفه محتملاً عنده ، فالكل أطلـق

---

(١) صحيح البخاري (٢٨٥٥) .

(٢) هدي الساري – الفصل الثامن ، وانظر الفصل التاسع الخاص بالرواة المتكلم فيهم .

(٣) النكت لابن حجر (١/٤١٦-٤١٩) .

عليه التحسين.

فتمييز الحسن لذاته يستقيم لو وجدنا أحد الأئمة لم يستخدم لفظ " الحسن " إلا في الحسن لذاته فقط ، ولهذا فلعل الذهبي رأى " أن حد الحسن باصطلاحنا مولد وحادث " .

ومع التسليم المطلق بأن حد الحسن لذاته – كما ذكرت آنفاً – يوجد في إطلاقات بعض الأئمة إلا أنه قد يكون من الأولى أن يُوضَّح ويُبين أن ما يسمى بالحسن لذاته يُدخله بعض المحدثين في تحسيناتهم إلا أن الأشهر في القرنين الثالث والرابع الهجريين إدخاله في الصحيح ، ولم يُؤثر عن أحدٍ من الأئمة في ذلك العصر أنه قصر تحسيناته على الحسن لذاته فقط أو أنه امتنع عن إدخاله فيما يصححه .

والظاهر أن ابن الصلاح والحافظ ابن حجر وغيرهما إنما استخدما تقسيم الحسن إلى نوعين بغرض التوضيح وتقريب المعاني، وهذا لا تثريب عليهما فيه ، ولا شك في أن بعض المحدثين قد أطلقوا " الحسن " في الحسن لغيره ، وبعضهم قد أطلقه على " الحسن لذاته " في بعض تحسيناته .

فنخلص إلى أن حقيقة الحسن لذاته وماهيته موجودة في بعض تحسينات المحدثين من غير شك ، إلا أنني لم أجد من المحدثين من جعل كل تحسيناته أو أغلبها في الحسن لذاته فقط ، ولكنهم يدخلونه فيما يحسنونه باعتبار أن لقب " الحسن " عَلَمٌ على الحديث المقبول غير المردود في نظر من استحسنه إن كان قصد به الحسن الاحتجاجي لا الحسن الإعجابي .

وقد وجدت الذهبي وصف عدداً من الرواة بأن حديثهم من قبيل الحسن باعتبار أن لهم أوهاماً تحطهم عن منزلة من يُصحح له ولا تنزل بهم إلى درجة الضعيف[1]، مما يدل على أنه لا يرى أن تسمية مثل حديث هؤلاء بالحسن تسمية خاطئة أو لا تنبغي؛ لمخالفتها لعُرف السلف الذي ذكره آنفاً ، وهذا هو الموقف الصحيح إن شاء الله؛ لأن المسألة اصطلاحية مختلف فيها من قديم كما بينا فيما تقدم في المسألتين الأولى والثانية .

المسألة الرابعة : إذا أُطلق الحسن عند المتأخرين فعلى أي نوعيه يُحمل ؟

إذا وجدنا قولاً لأحد المتأخرين – ممن يرى أن الحديث قسمان : حسن لذاته وحسن لغيره يقول فيه: (هذا حديث حسن) فعلى أي نوعي الحسن يُحمل قوله ؟

---

(١) انظر مثلاً سير أعلام النبلاء (٣٦٢/٥) ، (١٨٧/٦، ٣٨٣) ، (٤٢٩/٧) ، (٣٤/٩، ٤٥٤، ٥٠٧) ، (٣٩٢/١٠) (٣١٩/٧، ٣٣٨) .

الأصل أنه عند الإطلاق ينصرف المعنى للأفضل والأعلى والأقوى ، فيُحمل على الحسن لذاته ، هذا هو الأصل المتعارف عليه .

ولكن وجدتُ الحافظ ابن حجر في عدد من مصنفاته يقول : (هذا حديث حسن) ويكون في السند رجل محكوم عليه بالضعف عنده ، ويظهر من سياق الكلام أنه يريد الحسن لغيره لا الحسن لذاته .

ومن ذلك مثلاً : أنه ذكر حديثاً عن غالب التمار عن مسروق بن أوس عن أبي موسى الأشعري مرفوعاً : "**في الأصابع عشرٌ عشرٌ**"[١] . ثم قال بعده : (هذا حديث حسن ، أخرجه أبو داود وابن ماجه وابن حبان من طرق عن غالب التمار)[٢] .

وفي سنده: مسروق بن أوس، قال فيه في التقريب : (مقبول)[٣] ، فالظاهر من قوله : "حسن" أي حسن لغيره، وقد ساق قبله شاهداً من حديث عمرو بن شعيب .

وذكر حديثاً في سنده: عطية بن سعد العوفي وهو : (صدوق يخطئ كثيراً)[٤] وقال : (هذا حديث حسن)[٥] ويُعرف بقراءة تخريجه أنه يقصد حسناً لغيره وليس لذاته .

وذكر حديثاً ثم قال : (هذا حديث حسن .. وسليمان بن أبي سليمان ليثي بصري ، لا أعرف فيه جرحاً ولا راوياً عنه إلا قتادة)[٦] .. إلى غير ذلك من الأمثلة التي تدل على أنه يطلق الحسن على الحسن لغيره .

وأحياناً تتضح معنى عبارته بكلام بين أنه قوى الحديث لاعتضاده، وأحياناً يعرف القارئ مقصوده من وجود روايات أخرى في الموضوع نفسه [٧].

والفائدة التي نخرج بها من ذلك أن الحافظ ابن حجر من عادته أنه يطلق الحسن في حكمه

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٥٥٧) ، وابن ماجه (٢٦٥٤) ،وابن حبان في صحيحه (٣٦٧/١٣) .

(٢) موافقة الخُبر الخَبر (٤٥٣/١) .

(٣) تقريب التهذيب (٦٦٠٢) .

(٤) المرجع السابق (٤٦١٦) .

(٥) الأمالي المطلقة (ص١٩٣) .

(٦) المرجع السابق (ص٢١٨-٢١٩) .

(٧) للمزيد انظر الأمالي المطلقة (ص٢٤، ٣٢، ٤٧، ٧٨، ٨٠، ٩٠، ١٤١، ١٨٩، ١٩٦، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٥١) وانظر موافقة الخبر (٥١/١، ٢١٨، ٢٣٤، ٤٥٧، ٥١٠) .

على الحديث الحسن لذاته وعلى الضعيف المعتضد بغيره أحياناً ، ولهذا فإن استدراكات بعض طلبــة العلم على الحافظ فيما سكت عليه في شرحه " فتح الباري "[١] أو فيما حسنه بالنص بعضها في غــير محلها لأنهم لم يتنبهوا إلى أنه قد يطلق التحسين في الحديث الضعيف المعتضد بغيره .

ومن تأمل تحسيناته في " تخريج الأذكار " و " موافقة الخُبر " و " الأمالي المطلقة " ســيتبين له صحة ما ذكرته ، وهذه الكتب أكثر فائدة من حيث معرفة منهج ابن حجر في التخريج واختياراتــه في الحكم على الأحاديث من " الدراية " و " التلخيص الحبير " و " تخريج أحــاديث الكشــاف " لأن هذه الأخيرة في حقيقتها مختصرات لكلام غيره .

---

(١) ذكر في هدي الساري (ص٦) أنه عند شرحه لصحيح البخاري سيقوم باستخراج " ما يتعلق به غرض صحيــح في ذلك الحديث من الفوائد المتنية والإسنادية من تتمات وزيادات وكشف غامض وتصريح مدلــس .. منتزعــاً كل ذلك من أمهات المسانيد والجوامع .. بشرط الصحة أو الحسن فيما أورده من ذلك " .

الفصل الثاني

الاصطلاحات المشابهة للحسن لذاته

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : حصر المصطلحات المشابهة .

المبحث الثاني : هل سكوت أبي داود في سننه يُعد تحسيناً ؟

المبحث الأول : حصر المصطلحات المشابهة :

ذكر الحافظ ابن حجر في خاتمة مباحثه للحديث الحسن ما يلي : (قد قررنا أنــهما – يعنــي الصحيح والحسن – في حيز القبول ، وقد وجدنا في عبارة جماعة من أهل الحديث ألفاظاً يوردونــها في مقام القبول ينبغي الكلام عليها وهي : الثــابت ، والجيــد ، والقــوي ، والمقبــول، والصــالح، وسنستوفي الكلام على هذه الأنواع في آخر الأنواع في آخر الكتاب إن شاء الله)[١] .

ولكن كما قال فضيلة الشيخ الدكتور ربيع بن هادي : (لم يُقدَّر للحافظ رحمــه الله أن يكمــل الكتاب)[٢].

والذي يعنينا هنا هو هل هذه الألفاظ تشمل الحسن لذاته أم أن بعضها أعلى منه أو أقل منه؟!

وقبل أن نذكر ما استطعت حصره من الألفاظ المشابهة فلا بد أن أذكِّرَ ما قررته في الفصــل السابق من أن كثيراً من متقدمي المحدثين الكبار كابن المديني وأحمد بن حنبل والبخــاري ويعقــوب ابن شيبة والدار قطني وغيرهم لم توجد لديهم تلك الحدود القاطعة والبينــة المعــالم التــي تفصــل الصحيح عن الحسن لذاته عن الضعيف ، ولا أدل على ذلك من أنهم استعملوا " الحسن " بمــا يــدل على أنه لفظ يدل على الأحاديث المقبولة غير المردودة ، كما أن بعضهم أدخل الحسن في الصحيــح – كما سيأتي بيانه – .

والألفاظ التي وردت عند بعض المحدثين وفيها مشابهة من حيث شموليتها لمعنــى القبــول وقوة السند ، وهي مستعملة في الحكم على الأحاديث – بحسب ما وقفتُ عليه :

١– الثابت ، ٢– الجيد ، ٣– القوي ، ٤– الصالح ، ٥– المحفــوظ ، ٦– المعــروف ، ٧– المقبول ، ٨– المُشبَّه [٣]، ٩– الوسط ، ١٠– النظيف ، ١١– لا بأس به .

١– الثابت : يقول الزركشي : (ويقع في عبارتهم : " الثابت " ، ويكثر ذلك في كلام ابــن المنذر [٤]، وهل يستلزم ذلك الحكم بالصحة ؟ ... وقد كان الحافظان قطــب الديــن عبــد الكريــم

---

(١) النكت لابن حجر (١/٤٩٠) .

(٢) النكت لابن حجر (١/٤٩٠) .

(٣) ذكر السيوطي في تدريب الراوي (١/١٧٧–١٧٨) هذه الألفاظ الثمانية .

(٤) قال النووي في تهذيب الأسماء واللغات (٢/١٩٧) : (وله عادات جميلة في كتابه " الإشراف " أنه إن كان فــي المسألة حديث صحيح ، قال : ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا ، أو صح عنه كــذا ، وإن كــان فيــها =

الحلبي[١]،وفتح الدين ابن سيد الناس يقولان : " إن الثابت يختص بالحديث الصحيح دون الحسن " ، ونازعهما محمد بن الحسن بن علي اللخمي المعروف بابن الصيرفي[٢]، وصنَّف في ذلك جزءاً وقفت عليه بخطه ، وقال : " لا يختص به ، بل يشمل الحسن أيضاً ...)[٣] .

وذكر السيوطي أن " الثابت " يشمل الصحيح والحسن[٤].

فتحصل لنا مما تقدم أن للمتأخرين رأيين :

الرأي الأول : وهو لقطب الدين الحلبي وابن سيد الناس، يريان فيه أن " الحسن " لا يدخل في " الثابت " لأنه مختص بالحديث الصحيح .

والرأي الثاني : وهو لابن الصيرفي والسيوطي يريان فيه أن " الحسن " داخل في لفظ "الثابت" وقد نقل الزركشي رأي ابن الصيرفي في ذلك في رده على القطب الحلبي وابن سيد الناس فقال : (لا يختص به بل يشمل الحسن أيضاً ، لأن الحسن يحتج به كما يحتج بالصحيح ، وإن كان دونه في القوة) واعترض على نفسه بأن الحفاظ قد استعملوا في مصنفاتهم : " الثابت الصحيح "[٥]، وقالوا: "هذا حديث صحيح ثابت" [٦]، و "هذا حديث ثابت صحيح" [٧]، ولم يجعلوا الصحيح تأكيداً

حديث ضعيف قال : رُوينا أو يروى عن النبي **صلى الله عليه وسلم** كذا ، وهذا الأدب الذي سلكه هو طريق حذاق المحدثين) قلتُ : هذا ظاهر جداً في الأوسط والإشراف .

(١) هو قطب الدين عبد الكريم بن عبد النور بن منير الحلبي الحنفي ، أحد محدثي الديار المصرية المشهورين ، وهو أحد مشايخ الذهبي، وقد أثنى عليه وأطراه بالحفظ والعناية والتثبت ، توفي سنة (٧٣٥هـ). تذكرة الحفاظ (١٥٠٢/٤) ، وشذرات الذهب (١١٠/٦) .

(٢) هو محمد بن الحسن بن علي بن عيسى بن حسن اللخمي ، المعروف بابن الصيرفي ، أحد شيوخ الحديث في البلاد المصرية مات سنة (٧٣٨هـ). الدرر الكامنة (٤٢٣/٣) ومعجم المؤلفين (٢٠٦/٩) .

(٣) النكت للزركشي (٤٩٠/٢) .

(٤) البحر الذي زخر (١٣٣٨/٣) .

(٥) هذا الاستعمال ورد في كلام أبي عبد الله الحاكم في المستدرك (٥٧٣/٢) وابن عبد البر في التمهيد (٢٢٨/١٩).

(٦) انظر سنن الدار قطني (٣٤٥/١) ، (٢٠٤/٢، ٢٠٥) والسنن الكبرى للبيهقي (٤٠٣/١) ، (٧٤/٩) وأكثر ابن عبد البر في التمهيد من استعمال هذا التركيب انظر مثلاً (٢٥٢/١) ، (١٠٧/٢) ، (١٢٢/٩) ، (١٢/١٨) وغيرها .

(٧) انظر صحيح ابن خزيمة (٣٧٩، ٨٣٤) ، (٣٤٩/٣) وسنن الدار قطني (١٠٨/١، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤٨) ، (٢٨٢/٢) ، (١٠٨/٣) والتمهيد لابن عبد البر (١٣٩/١) ، (٢٦٤/٢) ، (٢٩٢/٦) وغيرها .

للحسن ، ولا الحسن تأكيداً للثبوت ، فلم يقولوا : " هذا حديث حسن ثابت " ، أو "ثابت حسن" .

وأجاب : أنه لا يلزم من عدم استعمالهم ألا يجوز ، ولا شك أن الثبـــوت يشـمل الصحـة والحسن لأن اللفظ يحتملهما .

وقد قال الدار قطني في سننه[١] في حديث شهادة الأعرابي بهلال رمضان : " إسناده حســن ثابت " .

وقال ابن الصلاح في حديث ابن عمر في " رؤية[٢] الهلال " : " أخرجـــه أبــو داود وهــو ثابت"،وقال في حديث "القلتين "[٣] وفي حديث " الوضوء من مس الذكر[٤]" : " حسن ثابت " .

وقد استعمل ابن المنذر في الإشراف[٥] هذه العبارة كثيراً في أول الأبواب فيقول : ثبــت أن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** فعل كذا وأمر بكذا ، ونهى عن كذا ، استعملها في أحــاديث كثــيرة حسنها الترمذي ولم يخرجها البخاري ولا مسلم .

كقوله : " ثبت أن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** قال لعثمان بن أبي العـــاص : " واتخــذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً "[٦] ، قال الترمذي فيه : " حسن " .

وقال : " ثبت أن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** قال : " لا نكاح إلا بولي"[٧] ، وقد حســنه

---

(١) سنن الدار قطني (١٦٩/٢) ، ونقل ابن عبد البر في التمهيد (١٩١/١٧) أن الإمام أحمد قال في حديــث (حســن ثابت)

(٢) أخرجه أبو داود (٢٣٤٢) بلفظ : " تراءى الناس الهلال فأخبرت رسول الله **صلى الله عليه وسلم** أنـــي رايتــه فصامه وأمر الناس بصيامه " .

(٣) هو حديث : " إذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء " أخرجه أبو داود (٦٣) والنســائي (٤٦/١) وصححــه ابــن خزيمة (٩٢) وابن حبان (٥٧/٤) والحاكم (١٣٢/١) .

(٤) في الوضوء من مس الذكر عدة أحاديث لم يحدد مقصوده منها وأشهرها حديث بُسرة بنت صفوان أخرجه أبــو داود (١٨١) وصححه ابن خزيمة (٣٣) وابن حبان (٣٩٦/٣) والحاكم (١٣٦/١) وآخرون كما فــي التلخيــص الحبير (١٢٢/١) .

(٥) الإشراف في مسائل الإجماع والخلاف طبع بعضه في قطر في مجلدين ، وطبع جـــزء منــه فــي دار طيبــة بالرياض وذكر المحققان أن الموجود منه بعضه .

(٦) نقل محقق النكت للزركشي أن هذا النص في الإشراف (ج١، ل/٩٠أ) ولا أدري هل اطلع على نسخة لم يطلــع عليها المحققان أم ماذا ؟ لأن قسم العبادات منه كما ذكر المحققان غير موجود في مخطوطتي الكتاب .

(٧) جامع الترمذي (٢٠٩) وقد صححه جمع من الحفاظ كما في القائمة الأولى المخصصة لتحسينات الترمذي ، وأما

=

الترمذي " .

قال – ابن الصيرفي – : وهذا الذي قلناه في تسمية الثبوت للحسن ينبني على اتحـــاد حكـم الصحيح والحسن في وجوب العمل بهما في الأحكام ، فمن نظر إلى حكم الحسن جـــاز أن يسـميه صحيحاً مجازاً اعتباراً بحكمه كما فعل غير واحد من الأئمة ، ومن لم يسمه صحيحاً وهم الأكـثرون نظروا إلى حقيقة إسناد الحسن ، فعلى هذا الإشكال في جواز تسمية الحسن بالثابت اعتباراً بحكمـه ، وهل يسمى الحسن ثابتاً اعتباراً بإسناده على مذهب الجمهور ، فإن درجته متوسطة بيـن الصحيـح والضعيف ، فيه ثلاثة احتمالات :

ثالثها : التفصيل بين ذا ، ومستور لم تتحقق أهليته ، وليس مغفلاً كثير الخطأ ولا ظهر منـه سبب مفسق ، ويكون متن حديثه معروفاً ، فلا يسمى حديثه ثابتاً لعدم تحقـق الأهليـة ، وبيـن راوٍ اشتهر بالصدق والأمانة وهو مرتفع عن حال من يُعد تفرده منكراً فيمسى حديثه ثابتاً لوجود الثنـاء عليه وشهرته ، فإن درجات الحسن متفاوتة كما أن درجات الصحيح والضعيف تتفاوت .

فإن قلت : قولهم : " هذا حديث حسن ثابت " يقتضي إسنادين: حسن ، والآخر ثـابت كمـا اقتضى قولهم : " حديث حسن صحيح " .

قلتُ : لا يتجه ذلك، لجواز أن يكون الثبوت أُريد به تـأكيد الحسـن وهـو المطلـوب ، أو الصحة فهو محتمل لهما .

فلا يحكم بالصحة في لفظ " الثبوت " إلا بأمرٍ صريح ، وليس في الثبـوت صراحـة فـي الصحة ، وقال الترمذي في غير حديث : " هذا حديث صحيح حسن "[1] كما يقول: " حسن صحيـح"،

حديث لا نكاح إلا بولي فهو في الجامع (١١٠١، ١١٠٢) وانظر نفس القائمة ستجد عدداً من الحفاظ صححـوه أيضاً ، فلا يتم لابن الصيرفي الاستدلال بتحسين الترمذي لأنه من الممكن الرد عليه بأن ابن من الممكـن أنـه يرى المحدثين من قبيل الصحيح كابن حبان وغيره .

(١) استشكل محقق النكت للزركشي هذه العبارة لأنها كتبت عنده في الأصل هكذا : "هذا حديث حسن صحيح " كمـا يقول : " حسن صحيح " . وظهر لي من سياق الكلام أن ابن الصيرفي يريد أن تقديم الصحة على الحسـن وارد في كلام الترمذي كتقديمه الحسن على الصحة ، وهذا صحيح موجود ولكن بكمية قليلـة وأكـثره فـي نسـخة =

وقال الدار قطني في سننه: "إسناد صحيح حسن"[١] ، وقال أيضاً : " هذا إسناد صحيح ثابت"[٢])[٣] .

والراجح في نظري أن أي محدث يحكم على حديثٍ بأنه ثابت فــهذا قــول قــاطع منــه أن الحديث مقبول في نظره ومحتج به عنده ، فإن كان مطلق الثبوت ممن لا يُعرف في كلامه إلا الحكم بالصحة والضعف، فالغالب أنه أراد بالثبوت الصحة ويدخل فيها الحسن لذاته كما هو مذهب طائفــة من أهل الحديث في عدم التفريق بين الصحيح والحسن لذاته ، وإن كان مُطلق الثبوت ممن يُعــرف عنه بأن الحسن منزلة وسطى بين الصحة والضعف فينظر في إسناده هل أراد الصحة أم الحســن ؟ ويجوز أنه يُدخل الحسن فيما يقول فيه : " ثابت " ولا يُعرف هذا إلا بالنظر في كل إسناد .

وعلى أية الحال فلا ثمرة حقيقية من بيان دخول الحسن في " الثابت " أو عدم دخوله ، فلــو فرضنا أننا بعد البحث والتفتيش تأكدنا من أن أحد الأئمة لا يطلق الثابت إلا على الحديث الصحيــح ، فهل يستقيم أن نستنبط من ذلك أن الحسن غير محتج به عنده ؟ ، الذي أراه أن ذلــك غــير لازم ، والتحقيق أنه لم يظهر لي مانع من إدخال الحسن لذاته في " الثابت " وخاصة عند المتــأخرين كــابن الصلاح ومن بعده وممن استخدم لفظ الثبوت في الحكم على الحديث من قدماء أئمة الحديث الإمــام الفقيه محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله فقد قال في عدد من الأحاديث :" هذا حديــث ثــابت "[٤] وأيضاً بصيغة الجمع " أحاديث ثابتة "[٥] ، وهذه الصيغة الأخيرة منتشرة بكثرة عند الحفاظ الأوائــل في القرنين الثالث والرابع الهجريين .

٢- **الجيد** : قال الزركشي : (وقع في عبارة بعضهم : " الجيد " كالترمذي في الطب مــن

الكروخي المخطوطة انظر مثلاً (ق٢٥٦/أ) حديث رقم (٣٧٦٨) في جامع الترمذي ، و (ق٢٦١/أ) حديث رقــم (٣٨٦٠) من جامع الترمذي فقد ورد فيهما قول الترمذي : " هذا حديث صحيح حسن " وللمزيد انظــر نســخة الكروخي (ق٦١/أ ، ٦٨/ب ، ١٠٠/أ ، ١٢٩/أ ، ١٣١/ب ، ١٣٩/ب ، ١٥٧/أ ، ٧١/ب ، ١٩٨/ب) ويقابلــها من أرقــام أحــاديث المطبــوع : (٨٠٦، ٩١١، ١٣٧٣، ١٨٧٨، ١٩٢٥، ٢٠٩٩، ٢٢٣٨٩، ٢٦١٠، ٣٠٢٨) وورد في المطبوع في عدة مواضع " صحيح حسن " ولكنها مخالفة لما في الكروخي إما بزيادة وإمــا بتغيــير التركيب إلى " حسن صحيح " وهو الغالب في استعمال الترمذي .

(١) انظر سنن الدار قطني (١٩٨/٢) ولم أقف فيه إلا على هذا الموضع فقط .

(٢) انظر سنن الدار قطني (٣٤٥/١) ، (٢٠٤/٢، ٢٠٥) .

(٣) النكت للزركشي (٤٩٠/٢- ٤٩٥) .

(٤) الأم الشافعي (٥/٢) ، (١٤٢/٤) ، واختلاف الحديث (ص١٨١) .

(٥) انظر الأم (٩/٣، ١٠، ١٨٩) ، (٦٥/٤) .

جامعه [١]، ومراده الصحيح .. وقال ابن المبارك : " ليس جودة الحديث قُرب الإسناد ، بــل جــودة الحديث صحة الرجال " ذكره ابن السمعاني في أدب الاستملاء [٢]")[٣].

ونقل السيوطي[٤] عن الحافظ ابن حجر أن ابن الصلاح يرى التسوية بين الجيد والصحيــح، وكذا البلقيني قال: الجودة يُعبَّر بها عن الصحة، وكذا قال غيره: لا مُغايرة بين جيد وصحيح عندهم.

إلا أن السيوطي بعد أن نقل ذلك قال : (إلا أن الجهبذ منهم لا يعدل عن صحيح إلى جيــد إلا لنكتة، كأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته ويتردد في بلوغه الصحيح ، فالوصف بــــه أنــزل رتبة من الوصف بصحيح)[٥] .

ولو صح كلام السيوطي لكانت لفظة " جيد " منزلة بين الصحيح والحسن، ولا قائل بهذا مــن متقدمي المحدثين فيما أعلم، ولكن لعل هذا الوصف يصدق على بعض الحفاظ المتأخرين .

وممن استعمل لفظ جيد بمعنى الصحيح من كبار النقاد المتقدمين الإمام الجهبذ يحيــــى بــن معين فقد قال : (قد روى عثمان بن حكيم عن سعيد بن يسار عن ابن عباس : " أن النبي **صلــى الله عليه وسلم** كان يقرأ في ركعتي الفجر " آمنا بالله وما أنزل إلينا ") قال عباس بن محمــد الــدوري : ما تقول في إسناده ؟ قال يحيى : (جيد)[٦] وقد وثق يحيى عثمان[٧] وســعيد[٨]، والحديــث صححــه مسلم [٩] وابن خزيمة[١٠] ولا مطعن في إسناده[١١].

---

(١) الجامع (٢٠٣٥) قال : (هذا حديث جيد غريب) وهو في الكروخي كذلك (ق١٣٦/ب) ولم يستعمل الترمذي هــذا التركيب إلا في هذا الموضع فقط ، وأما ما ورد في المطبوع (١٩٧٢) فليس في الكروخي (ق١٣٣/ب) .

(٢) أدب الإملاء والاستملاء (ص٥٧) .

(٣) نكت الزركشي (٢/٤٨٨-٤٨٩) .

(٤) تدريب الراوي (١/١٧٨) .

(٥) تدريب الراوي (١/١٧٨) .

(٦) تاريخ ابن معين برواية الدوري (٣/٥٢١-٥٢٢) .

(٧) الجرح والتعديل (٦/١٤٧) .

(٨) تاريخ ابن معين برواية الدوري (٣/١٥٧) .

(٩) صحيح مسلم (٧٢٧) .

(١٠) صحيح ابن خزيمة (١١١٥) .

(١١) ولابن معين نص آخر في تاريخه (٤/٢٤٠) .

وكذلك علي بن المديني له عدة نصوص[١] منها قوله في حديث رواه مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : (هذا إسناد مدني جيد لم نجده إلا عندهم)[٢] وقد صححه البخاري[٣] والترمذي[٤] وابن حبان[٥].

وقال الحافظ عبد الرحمن بن إبراهيم المعروف بدُحيم : (حريز بن عثمان حمصي ، جيد الإسناد ، صحيح الحديث)[٦] فقرن الجودة بالصحة .

وقال الإمام مسلم : (وللزهري نحوٌ من تسعين حديثاً يرويه عن النبي **صلى الله عليه وسلم** لا يشاركه فيه أحد بأسانيد جياد)[٧] وقد قال ذلك بعد أن أخرج أحدها في صحيحه[٨].

وقد قال الإمام النسائي في حديث أخرجه في سننه الكبرى : (هذا الحديث إسناده جيد غاية صحيح)[٩] وهو متفق عليه[١٠].

---

(١) انظر مثلاً العلل لابن المديني (ص ٩٦) ، والتمهيد لابن عبد البر (١١٠/٢٢) .
(٢) تفسير ابن كثير (٣٢٧/٦) تفسير سورة الفتح آية رقم (١) ، وفي مسند الفاروق (٦٠٥/٢) .
(٣) صحيح البخاري (٤١٧٧) ، (٤٨٣٣) .
(٤) جامع الترمذي (٣٢٦٢) .
(٥) صحيح ابن حبان (٣٢٠/١٤) .
(٦) تهذيب الكمال (٥٧٤/٥) .
(٧) صحيح مسلم (١٢٦٨/٣) .
(٨) صحيح مسلم (١٦٤٧) .

(٩) السنن الكبرى (٣٥٦/٣) .
(١٠) صحيح البخاري (٥٢٦٧) وصحيح مسلم (١٤٧٤) .

وقال في حديث آخر : (هذا إسناد جيد ، وسيف ثقة وقيس ثقة)[١] .

وقال في حديث آخر : (هذا حديث جيد)[٢] وهو متفق عليه[٣] أيضاً .

وقال الخطابي في حديث : (جيد الإسناد)[٤] وهو متفق عليه[٥].

وقال ابن حزم في خبر موقوف على أحد الصحابة : (هذا إسناد صحيح جيد)[٦] .

وقال ابن عبد البر في بعض ما صححه : (إسناد صحيح جيد)[٧] .

وذكر الخطيب البغدادي باباً بعنوان : (اختيار جياد الأحاديث وعيونها التي لا يدخل عليـــها التعليل في أسانيدها ولا متونها)[٨] .

---

(١) السنن الكبرى (٣/٤٩٠) .

(٢) المرجع السابق (٤/٣٢٥) .

(٣) صحيح البخاري (٦٤٦٦) وصحيح مسلم (١٦٦٠) .

(٤) معالم السنن (٢/٦٨) .

(٥) صحيح البخاري (٩٤٢) ، وصحيح مسلم (٨٣٩) .

(٦) المحلى (٨/٢٢٣) .

(٧) التمهيد (٤/٢٨١) .

(٨) الجامع لأخلاق الراوي (٢/١٣٨-١٤٠) .

فهذه النصوص تدل على أن عدداً من علماء الحديث قد أطلقوا لفظ "جيـد " علـى الحديـث الصحيح ، فقول السيوطي : "إن الجهبذ لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لنكتة .. فالوصف به أنـزل رُتبة من الوصف بصحيح" محل نظر إن كان قصده تعميم ذلك .

والراجح أن لفظ "جيد " من ألفاظ القبول العامة التي ليس لأهل الحديث فيها عُـرف مسـتقر محدد المعنى ، ويُقصد به عند من يطلقه في الحكم على الأحاديث أن الحديث في نظره مقبول وقـوي ومحتج به ، والغالب – فيما ظهر لي – عند متقدمي المحدثين إطلاقه على الأحـاديث الصحيحـة ، ولا يوجد ما يمنع دخول الحسن لذاته فيه عند بعض المتقدمين ، والمسألة تحتـاج لمزيـد اسـتقراء وتتبع .

أما بالنسبة لمن استقر عندهم التفريق بين الصحيح والحسن لذاته ، فكثير ما يطلقونه علـى الحسن لذاته وعلى الصحيح أيضاً [١].

على أنه ينبغي أن ننبّه هنا إلى أن بعض المتقدمين يُطلق " جيد " بمعنى الحديث المستحسـن لغرابته، فقد قال الحافظ الناقد محمد بن عبد الله بن عمار (ت ٢٤٢هـ) في يحيى بن عبـد الحميـد الحِمَّاني أحد المتهمين بسرقة الحديث[٢]: (يحيى الحماني قد سقط حديثه . قيل : فما علته ؟ قال : لـم يكن لأهل الكوفة حديث جيد غريب ، ولا لأهل المدينة ، ولا لأهل بلدٍ ، حديـث جيـد غريـب إلا

---

(١) انظر مثلاً الحافظ ابن كثـير فـي مسـند الفـاروق (١١٢/١، ١١٨، ١١٩، ١٢٢، ١٢٥، ١٤٢، ١٤٩، ١٥٢) (٤٤٦/٢، ٤٤٩، ٤٥٧، ٤٦١، ٤٦٤، ٤٧١، ٤٧٨، ٥١٥، ٥١٧، ٥١٨، ٥٥٧، ٦١٠، ٦٦٧) وانظر للحـافظ ابن حجر تعليق التعليق (٧١/٢، ٧٦، ١٩١) ، (٣٧٢/٤) ، وفي فتح الباري مواطن كثيرة جداً .

(٢) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٤١٩/٣١-٤٣٤) .

رواه)[١] .

وقال أبو داود في فضل بن سهل الأعرج – وهو من رجال الصحيحين[٢] – : (أنا لا أحدث عن فضل الأعرج) وقيل له : لِمَ ؟ فقال : (لأنه كان لا يفوته حديث جيد)[٣] .

فالجيد كالحسن ينقسم إلى قسمين :

١- جيد احتجاجي .

٢- جيد إعجابي .

٣- القوي :

ذكر ابن النفيس أن اسم الخبر القوي يَعمُّ الصحيح والحسن لذاته[٤]، وأما السيوطي[٥] فيرى أن القوي كالجيد وقد سبق كلامه آنفاً .

وعلى أية حال فإن وصف الأحاديث والأسانيد بالقوة ليس بكثير في كلام أئمة الحديث ، ولكنهم يكثرون – كما هو ملاحظ – من وصف الأحاديث بعدم القوة كقولهم : (هذا إسناد ليس بالقوي) ونحوها من عبارات النفي .

ومن النصوص القليلة التي وقفت عليها لأئمة الحديث: قول البيهقي[٦] في أحد الأحاديث : سنده قوي ثم وصفه بالصحة ، وبعض النصوص للذهبي[٧].

والمُحقَّقُ الذي لا ريب فيه أننا عندما نجد لإمام من أئمة الحديث من المتقدمين أو المتأخرين حكماً على حديث بأنه قوي فمن المؤكد أنه في نظره مقبول ومحتج به، سواء كان الحديث من رواية الثقات أم من رواية راوٍ موصوف بخفة الضبط .

---

(١) تاريخ بغداد (١٧٤/١٤) وتهذيب الكمال (٤٢٨/٣١) .

(٢) تهذيب الكمال (٢٢٣/٢٣) .

(٣) تاريخ بغداد (٣٦٥/١٢) وتهذيب الكمال (٢٢٥/٢٣) .

(٤) البحر الذي زخر (١٣٣٦/٣) ووافقه ابن الملقن كما في التوضيح الأبهر (ص١١) .

(٥) تدريب الراوي (١٧٨/١) .

(٦) السنن الكبرى (١٣٢/٣) .

(٧) انظر سير أعلام النبلاء (٣٥٣/١) ، (٢٠٦/٤، ٤٩١) ، (٣٢٣/٨) ، (٤٠١/٩) ، (٥٥١/١٣) ، (٤٦٠/١٦) وغيرها انظر للمزيد كشف الغطاء عن أحكام الذهبي للأستاذ يحيى الشهري .

٤-الصالح :

قال السيوطي : (وأما الصالح فقد تقدم في شأن سنن أبي داود أنه شامل للصحيح والحسن، لصلاحيتهما للاحتجاج ، ويُستعمل أيضاً في ضعيف يصلح للاعتبار)[١].

والكلام في معنى " صالح " عند أبي داود سيأتي في المبحث القادم .

وقد ذكر العلامة محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ) في منظومته الهداية في علم الرواية أن " الصالح " دون الحسن ، وقال السخاوي : (ولم أر من أفرده بنوع خاص)[٢]، ونقل أن ابن الجزري قد قال في بعض تصانيفه : (إن أكثر أئمة الحديث لا يذكرون بعد التصحيح إلا الحسن فقط ، ولا يُفردون الصالح عن الحسن ، فهو عندهم والصالح واحد)[٣] .

وقد قال ابن الجزري في " الصالح " : (لو قيل : إنه الحديث الذي في سنده المتصل مستور وهو خال من علة قادحة لم يكن بعيداً)[٤] وقال : (ولا شك أن من الحديث ما لم يكن ضعيفاً بمرة ولا حسناً كحديث أنس رضي الله عنه والذي سكت عليه أبو داود يرفعه : " **عليكم بالدلجة فإن الأرض تطوى بالليل** "[٥]، فإن في سنده أبا جعفر الرازي واسمه عبد الله بن ماهان ، وقد تكلّم فيه لكنه غير ضعيف بمرة حتى وثقه بعضهم ، وهذا يقتضي إفراد نوع متوسط بين الحسن والضعيف.

ويشهد لذلك صنيع المنذري في اختصار السنن ، فإنه تعقب كثيراً من الأحاديث من حيث أنه سكت عليها وليست على شرط الحسن ، فإن هذا مما يُظهر نوع الصالح .. وحينئذ فما سكت عليه ولم يبلغ درجة الصحيح فإن أقره المنذري عليه فهو حسن ، وإن اعترض عليه بما يقتضي أن لا يكون حسناً فهو صالح عنده ..

ونحوه قول يعقوب بن شيبة[٦] في بعض الأحاديث : إسناده وسط ليس بالثبت ولا الساقط هو صالح)[٧].

---

(١) تدريب الراوي (١/١٧٨) .

(٢) الغاية شرح الهداية (١/٢٥١) .

(٣) المرجع السابق (١/٢٥٣) .

(٤) الغاية في شرح الهداية (١/٢٥٣) .

(٥) سنن أبي داود (٢٥٧١) .

(٦) مسند عمر ليعقوب بن شيبة (ص٩٣) .

(٧) الغاية في شرح الهداية (١/٢٥٣-٢٥٤) .

ومن النصوص التي وقفتُ عليها واستعمل فيها الصالح بمعنى الحديث غير شديد الضعـــف الذي لا يصلح للاحتجاج ، قول الإمام الشـــافعي : (وهــذه الروايــة صالحــة ليســت بالقويــة ولا الساقطة)[١] .

ومن ذلك قول الإمام علي بن المديني : (هذا حديث صالح الإسناد ، وليس بالصافي ، وهــو حديث كوفي لا نحفظه إلا من هذا الوجه ، وأبو عقيل ضعّفه أبو أسامة)[٢] .

وقد وقفت على نصٍ للإمام النسائي يقول فيه : (هذا حديث صالح)[٣] فــي حديــث أخرجــه البخاري في صحيحه[٤] بنفس السند .

ولهذا التنوع في إطلاق " صالح " يحتاج الأمر إلى مزيد احتياط لأن أهل الصنعة ليس لـــهم عرف مستقر في ذلك ، وهذا المصطلح يحتاج لأن يفرده أحد الباحثين ببحث مستقل .

٥- المحفوظ :

وهذا اللفظ يستعمل بكثرة في مواضع الاختلاف بين الرواة ، ويُقصد به الرواية الراجحــة أو الطريق التي يرويها من هم أوثق وأولى ممن خالفهم فيدخل فيه ما يرويه الثقة أو الصدوق .

واستعمال المحدثين لهذا اللفظ كثير جداً وخاصة في كتب العلل ، كعلل الترمذي الكـــبرى ، وجامعه ، والعلل لابن أبي حاتم ، والعلل للدارقطني وغيرها .

٦- المعروف :

قال السيوطي : (وأما المعروف فهو مقابل المنكر ، والمحفوظ مقابل الشاذ)[٥] .

ولفظ " المعروف " استعماله قليل عند المحدثين مقارنة بالمحفوظ ، ويندر استعماله في الحكم على الأسانيد كما تستعمل ألفاظ " صحيح " و " حسن " و " ثابت " و " جيد " ، وغالب ما يؤتــى بــه في مواضع الاختلاف بقصد بيان خطأ أحد الرواة ، وتعيين الرواية الثابتــة والراجحــة التــي هــي

---

(١) معرفة السنن والآثار (٣٥٣/١٤) .
(٢) مسند الفاروق (٣٣٣/١) .
(٣) السنن الكبرى للنسائي (٤٨٠/٣).
(٤) صحيح البخاري (٥٢٨٣) .
(٥) تدريب الراوي (١٧٨/١) .

الصواب في نظر المتلفظ به .

ومن المواطن النادرة التي وقفت عليها والتي استعمل فيها لفظ " المعروف " في الحكم علـى حديث لا يوجد فيه اختلاف بين رواته ، قول الإمام الشافعي : (هذا حديث ثابت معروف عندنا) [١].

ولفظ " المعروف " يحتمل دخول رواية الصدوق فيه كما يدخل فيه من غـير شـك روايـة الثقة.

٧- المقبول :

وهذا أيضاً من الألفاظ القليلة الاستعمال في الحكم على الأسانيد ، ويدخل فيه ما يرويه الثقـة وكذا ما يرويه الصدوق ، ويستعمل في الحكم على الرواة أكثر مـن اسـتعماله فـي الحكـم علـى الأحاديث .

وقد وقفت على بعض النصوص في استعماله، منها قول الجوزجاني في مرويـات صـالح مولى التوأمة : (حديث ابن أبي ذئب عنه مقبول لسنه وسماعه القديم)[٢] .

وقول أبي حاتم في عمارة بن أُكيمة : (هو صحيح الحديث ، حديثه مقبول)[٣] .

وقول محمد بن إسحاق بن منده (ت٣٩٥هـ) : (كل هذه الأسانيد مقبولة أخرجها محمد ابـن إسماعيل ، ومسلم بن الحجاج ، والجماعة)[٤] .

٨- المُشبَّه :

قال السيوطي : (وهو يطلق على الحسن وما يقاربه ، فهو بالنسبة إليه كنسـبة الجيـد إلـى الصحيح . قال أبو حاتم[٥]: أخرج عمرو بن حصين الكلابي أول شيء أحاديث مُشبَّهة حساناً ، ثـم أخرج بعد أحاديث موضوعة ، فأفسد علينا ما كتبنا)[٦] .

---

(١) الأم (١٤٢/٤) .

(٢) أحوال الرجال (ص١٤٤) .

(٣) الجرح والتعديل (٣٦٢/٦) .

(٤) الإيمان (١٥٨/١) .

(٥) الجرح والتعديل (٢٢٩/٦) .

(٦) تدريب الراوي (١٧٨/١) .

يعني تشبه أحاديث المقبولين لإنكاره فيها ، وقد قال في عبد الله بن عثمان بن أبي وقــاص : (شيخ يروي أحاديث مُشبَّهة والله أعلم)[١] .

والمُشبّهة هنا ليس في سياق الكلام ما يعين المعنى ، وفي القــاموس : (مُشــبَّهة كَمُعَظَّمــة مُشكِلة)[٢] ويقولون : (شبَّه عليه الأمر : أبهمه عليه حتى اشتبه بغيره)[٣] ، وعبــد الله بــن عثمــان بعض النقاد يرونه غير معروفٍ والأزدي يضعفه[٤].

وعلى أية حال فإن هذا اللفظ نادر الاستعمال جداً، بل لم أره إلا من كلام أبي حــاتم وفــي هذين الموضعين فقط ، فما ينبغي للسيوطي ذكره لندرته الشديدة .

٩- الوسط :

لم يُنبه السيوطي على هذا اللفظ مع أن يعقوب بن شيبة استعمله فقد قال : (حديــث إســناده وسط ليس بالثبت ولا الساقط هو صالح)[٥] .

وقال : (حديث صالح الإسناد وسط)[٦] .

وقال الذهبي : (إسناده وسط)[٧] .

وظاهر كلام يعقوب بن شيبة أنه لا يحتج به لقوله : (ليس بالثبت) وإنما يعني بوسطيته أنــه غير شديد الضعف .

والأصل في الحسن لذاته كما سبق معنا في الفصل الأول أنه عند المتأخرين منزلة وســطى بين الصحيح والضعيف ، فعلى هذا يصلح أن يوصف الحسن بأنه " وسط " على هــذا الاعتبــار ، وبالتالي فلا يدخل فيه " الصحيح " لأنه أعلى من الوسط .

---

(١) الجرح والتعديل (١١٢/٥) .

(٢) القاموس المحيط (ص١٦١٠).

(٣) المعجم الوسيط (٤٧١/١).

(٤) تهذيب التهذيب (٣١٣/٥) .

(٥) مسند عمر (ص٩٣) .

(٦) المرجع السابق (ص٩٨) .

(٧) سير أعلام النبلاء (٥٤٢/١) ، (٢١٢/٣) .

١٠- النظيف :

وجدت الذهبي يقول في حكمه على حديث : (هذا حسن نظيف الإسناد)[١] ، ووصـــف عـــدة أحاديث بأن أسانيدها نظيفة[٢]، وهذا الاصطلاح قليل التداول ، ويدخل فيه الحسن كما نص الذهبي .

١١- لا بأس به :

ذكرت فيما تقدم في باب الترمذي أنه استعمل : (ليس بإسناده بأس)[٣] وإن كان فـــي ثلاثـــة نصوص فقط ، وممن استعمله البيهقي[٤]، وابن عبد البر[٥]، وغيرهم .

ولا شك أن الحسن لذاته يشمله لفظ " لا بأس به " و " ليس به بأس " ، ولا سيما وأنـــه كمـــا سنرى في فصلٍ قادم أنه يُطلق على الرواة المتوسطي المنزلة .

---

(١) المرجع السابق (٤/٣٨١-٣٨٢) .

(٢) المرجع السابق (٨/٢٩، ٥٥-٥٦ ، ٣٢٥) ، (١٠/٣٤٠) ، (١٢/٢٥٠) .

(٣) انظر المطلب الثالث من المبحث الأول في الفصل الثاني من باب الترمذي .

(٤) السنن الكبرى (٢/٣٣٦، ٤٠٣، ٤٤١) .

(٥) التمهيد (١/٢٣٨) .

المبحث الثاني : هل سكوت أبي داود في سننه يُعد تحسيناً ؟

هذا المبحث فضلت ذكره في هذا الفصل لعلاقة مصطلح " صالح " " بالحسن " ، وكان مــن الممكن أن يُذكر في مظان الحسن ولكن رأيت أن إدراجه هنا أنسب .

ذكر أبو داود في رسالته إلى أهل مكة في وصف كتابه " السنن " أن أحاديثــه مــن قبيــل "الصالح " وما كان فيها من وهن شديد فيتكلم عليه ، وفُهم من هذا أن سكوته على حديثٍ في "ســننه" يعني أنه " صالح " ، وهذا نص عبارته كما قالها :

(وما كان في كتابي من حديث فيه وهنٌ شديد فقد بينته ، ومنه ما لا يصح ،وما لم أذكر فيــه شيئاً فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض .. وهو كتاب لا ترِدُ عليك سنة عــن النبــي صلــى الله عليه وسلم بإسناد صالح إلا وهي فيه ..)[١] .

وقد روى عنه تلميذه وصاحبه أبو بكر بن داسةٍ[٢] أنه قال: (كتبت عن رسول الله صلــى الله عليه وسلم خمسمائة ألف حديث ، انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب – يعني كتاب السنن – جمعت فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث ، ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه ..)[٣] .

وذكر الحافظ ابن كثير أنه يُروى عن أبي داود أنه قال : (وما سكتُ عنه فــهو حســن)[٤] ، وهذا لم أره لغيره ولم يُذكر في رسالة أبي داود لأهل مكة ولم يَعزها ابن كثير لمصدر بل أشار إلــى وهنها بقوله " ويُروى .. " .

وقد رد الحافظ ابن حجر على ابن كثير بقوله : (فهذه النسخة إن كانت معتمدة فهو نص فــي موضع النزاع ، فيتعين المصير إليه ، ولكن نسخة روايتنا ، والنسخ المعتمدة التي وقفنا عليها ليــس فيها هذا)[٥] .

ونقل البقاعي عنه : (وعلى تقدير صحة الرواية عنه بذلك)[٦] .

---

(١) رسالة أبي داود إلى أهل مكة (ص٢٧-٢٨) .

(٢) هو أبو بكر محمد بن بكر بن محمد بن عبد الرزاق بن داسة البصري التمار ، راوي " سنن أبي داود " ، وآخــر من حَدَّث به كاملاً عن أبي داود ، وهو ثقة عالم ، توفي سنة ٣٤٦هـ – سير أعلام النبلاء (١٥/٥٣٨-٥٣٩).

(٣) تاريخ بغداد (٩/٥٧) ، وطبقات الحنابلة (١/١٦١) .

(٤) الباعث الحثيث (ص٣٤) ، ونقلها عنه البلقيني في محاسن الاصطلاح (ص١٨١) .

(٥) النكت لا بن حجر (١/٤٣٢) .

(٦) النكت الوفية (ق ٥٥/أ) .

ولم أجد أبا داود استعمل الحسن في كلامه على أحاديث سننه إلا في موضع واحد فقط، فقد أخرج حديثاً في باب : " في السَلَب يعطى القاتل "، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله **صلى الله عليه وسلم : (" من قتلَ كافراً فله سلبه "** فقتل أبو طلحة يومئذ عشرين رجلاً وأخذ أسلابهم ،ولقي أبو طلحة أم سليم ومعها خنجر ، فقال : يا أم سليم ، ما هذا معك ؟ قالت : أردت والله إن دنا مني بعضهم أبعجُ به بطنه ، فأخبر بذلك أبو طلحة رسول الله **صلى الله عليه وسلم)** .

قال أبو داود : (هذا حديث حسن ، أردنا بهذا الخِنْجَر ، وكان سلاح العجم يومئذ الخنجر) [١] .

وهذا الحديث صححه مسلم[٢] وابن حبان[٣] جميعهم رووه عن حماد بن سلمة عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس، ورواه مسلم من وجه آخر عن حماد عن ثابت عن أنس ، ويبدو لي أن أبا داود استحسن الحديث لورود لفظ " الخنجر " فيه ،ولا يوجد حديث صحيح يدل على ورود لفظ الخنجر في عهد رسول الله **صلى الله عليه وسلم** إلا هذا الحديث فيما أعلم . وهذا قصد أبي داود في قوله : " أردنا بهذا " يعني بتحسين الحديث، وهذا تحسين إعجابي سببه غرابة أو ندرة لفظة في الحديث والله أعلم .

وعلى ضوء ما تقدم من كلام أبي داود في وصف أحاديث كتابه " السنن " فهل يعد سكوته على حديث أنه في حكم " الحسن " عنده ؟

وهل " الصالح " عنده يعني الحسن ؟

وماذا أراد بما يشبه الصحيح ويقاربه ؟

بالنسبة للسؤال الأول : فلأهل العلم في الجواب عنه رأيان :

الرأي الأول : يرى أن سكوت أبي داود يعد تحسيناً مع بعض التفصيل .

الرأي الثاني : يرى أنه لا يلزم من سكوته على حديث أن يكون حسناً فبعض ما سكت عليه صحيح، والبعض حسن لذاته ، والبعض من الضعيف المعتضد ... إلخ .

وأقدم من رأيت احتج بسكوت أبي داود على تقوية الأحاديث ، الحافظ ابن عبد البر فقد قال:

---

(١) سنن أبي داود (٢٧١٨)

(٢) صحيح مسلم (١٨٠٩) .

(٣) صحيح ابن حبان (١٦٩/١١) .

(ولم يذكر أبو داود في باب ما يقرأ به في العيدين إلا هذا الحديث ، وهذا يدل على أنه عنده متصل صحيح)[١] .

وهذا منه اعتماداً على قول أبي داود أنه يذكر في الباب أصح ما عرف في الباب[٢].

وممن ذهب إلى أن سكوت أبي داود في سننه على حديث يُعد تحسيناً: الإمام ابن الصلاح، فقد ذكر أنه من مظان الحسن، وذكر كلامه السابق في أنه يبين ما كان فيه وهن شديد ثم قال : (فعلى هذا فما وجدناه في كتابه مذكوراً مطلقاً وليس في واحد من الصحيحين ، ولا نص على صحته أحد ممن يميز بين الصحيح والحسن عرفناه بأنه من الحسن عند أبي داود ، وقد يكون في ذلك ما ليس بحسن عند غيره ، ولا مندرج فيما حققنا ضبط الحسن به على ما سبق)[٣] .

وأيضاً الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت٦٥٦هـ) فقد قال في مقدمة كتابه " الترغيب والترهيب "[٤] : (وكل حديث عزوته إلى أبي داود وسكت عنه ، فهو كما ذكر أبو داود ، ولا ينزل عن درجة الحسن ، وقد يكون على شرط الصحيحين أو أحدهما).

وقال الإمام النووي : (ما رواه أبو داود في سننه ، ولم يذكر ضعفه فهو عنده صحيح أو حسن)[٥] وقد مشى على هذه القاعدة في بعض مؤلفاته[٦].

وممن حكم على ما سكت عليه أبو داود بأنه حسن عنده : شيخ الإسلام ابن تيمية[٧]، وابن القيم[٨]، وابن كثير[٩]، والعراقي[١٠]، ومحمد بن علان[١١] (١٠٥٧هـ) وذلك في كلامهم على بعض الأحاديث.

---

(١) التمهيد (٣٢٨/١٦) .

(٢) رسالة أبي داود (ص٢٤) .

(٣) علوم الحديث (ص٣٣) .

(٤) الترغيب والترهيب (٣٨/١)

(٥) الأذكار للنووي مع شرحه الفتوحات الربانية (١٧٢/١) .

(٦) انظر المجموع (٣٧٠/١)، (١٥٤/٢) ، (١٦٨/٧) .

(٧) اقتضاء الصراط المستقيم (٢٤٦/١، ٢٦١) .

(٨) تهذيب سنن أبي داود (٦٤/٥) .

(٩) تفسير ابن كثير (٢٥٠/١).

(١٠) رسالة في الرد على الصغاني ملحقة بآخر مسند الشهاب للقضاعي (٣٦٢/٢) .

(١١) الفتوحات الربانية شرح الأذكار النووية (٣٠٤/١).

وقال العلائي : (وذكر أن ما سكت عنه فهو صالح للاحتجاج به ، ومقتضى ذلك أنه يكـــون حسناً عنده ، ولكن لا يلزم أن يكون حسناً في نفس الأمر)[١] .

وأما الزيلعي فرأيته يقول في حديث أخرجه أبو داود : (فهو صحيح عنده على عادتـــه فـــي ذلك) [٢] .

ولعله أراد صلاحيته للاحتجاج لا الصحيح الاصطلاحي والله أعلم ، ورأيته يقول أيضـــاً : (سكت عنه أبو داود ثم المنذري في مختصره ، فهو صحيح عندهما)[٣] .

ويرى ابن الجزري[٤] أيضاً أن ما سكت عليه أبو داود ولم يبلغ درجـــة الصحيـــح وأقـــره المنذري عليه في مختصره فهو حسن .

وبنحو هذا قال الشوكاني[٥]، فقد صرح بأن ما سكتا عليه جميعاً – يعني أبا داود والمنـــذري – فلا شك بأنه صالح للاحتجاج إلا في مواضع يسيرة .

وأما السخاوي فقد اختار بعد أن ذكر رأي ابن الجزري : (قلتُ : وبعد هذا كله فالاحتيـلط أن يقال في الأحاديث التي سكت عنها فلم يوجد له كلام عليها عند أحدٍ من رواة كتابه ، ولا علَّل بـــأحدٍ من رواتها في موضع آخر ؛ صالح)[٦] .

ولكنه قال في فتح المغيث : (ومن لم يكن ذا تمييز فالأحوط أن يقول في المســـكوت عليـــه صالح ، كما هي عبارته خصوصاً وقد سلكه جماعة)[٧] ، فقيّد ذلك بمن ليس قـــادراً علـــى تميـــيز الأحاديث والحكم عليها . ويعني بقوله : " وقد سلكه ..." كابن المواق، فقد قال العراقـــي : (وهكـــذا رأيت الحافظ أبا عبد الله بن المواق يفعل في كتابه " بغية النقاد " يقول في الحديث الذي سكت عليـــه

---

(١) النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح (ص٢٣) .
(٢) نصب الراية (١/١١٤) .
(٣) المرجع السابق (٢/١٤٠) .
(٤) الغاية في شرح الهداية (١/٢٥٤) .
(٥) نيل الأوطار (١/٢٦) .
(٦) الغاية في شرح الهداية (١/٢٥٥) .
(٧) فتح المغيث (١/٩٢) .

أبو داود : هذا حديث صالح)[١] .

فتحصل لنا مما سبق أن رأي ابن الجزري والشوكاني ومعهما الزيلعي يضيف إلى ســكوت أبي داود سكوت المنذري أيضاً ، وبعض العلماء كابن المواق والسخاوي يرون أنه لا يوصــف مــا سكت عليه أبو داود بالحسن لعدم تصريحه بذلك وأن الاحتياط لفظ " صالح "، وقيَّد السخاوي جــواز ذلك لمن لم يكن من أهل التمييز .

وأما أصحاب الرأي الثاني : فمنهم النووي في قولٍ له ، فقد نقل عنه الحافظ ابن حجر أنــه قال : (في سنن أبي داود أحاديث ظاهرة الضعف لم يبينها مع أنه متفق على ضعفها ، فلا بــد مــن تأويل كلامه ، والحق أن ما وجدناه في سننه مما لم يبينه ، ولم ينص على صحته أو حسنه أحد ممن يعتمد ؛ فهو حسن ، وإن نص على ضعفه من يعتمد أو رأى العارف في سند ما يقتضــي الضعــف ولا جابر له ، حكم بضعفه ولم يلتفت إلى سكوت أبي داود)[٢] .

وقد عقب عليه الحافظ ابن حجر فقال : (وهذا هو التحقيق ، لكنه خالف ذلك في مواضع من شرح المهذب ، وغيره من تصانيفه ، فاحتج بأحاديث كثيرة من أجل سكوت أبي داود عليــها ، فــلا يغتر بذلك)[٣]، وقد ذكرتُ فيما تقدم أن النووي مشى على هذه القاعدة في أذكاره ومجموعه .

وقد عقَّب الذهبي على قول أبي داود : " ذكرت الصحيح وما يشبهه .. " فقال : (فقد وفَّــى رحمه الله بذلك بحسب اجتهاده ، وبيَّن ما ضَعفُه شديد ، ووهنه غير محتمل ، وكاســر[٤] عــن مــا ضعفه خفيف محتمل .

فلا يلزم من سكوته – والحالة هذه – عن الحديث أن يكون حسناً عنده ، ولا سيما إذا حكمنــا على حد الحسن باصطلاحنا المولد الحادث الذي هو في عرف السلف يعود إلى قســم مــن أقســام الصحيح .

فكتاب أبي داود :

١) أعلى ما فيه من الثابت ما أخرجه الشيخان ، وذلك نحو شطر الكتاب.

٢) ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين ورغب عنه الآخر .

---

(١) التقييد والإيضاح (ص٥٣) .

(٢) النكت لابن حجر (١/٤٤٤) .

(٣) المرجع نفسه (١/٤٤٤-٤٤٥) .

(٤) غض البصر عنه ومشاه .

٣) ثم يليه ما رغِيا عنه ، وكان إسناده جيداً ، سالماً من علة وشذوذ .

٤) ثم يليه ما كان إسناده صالحاً ، وقبله العلماء لمجيئه من وجهين لينين فصاعداً ، يعضد كل إسنادٍ منهما الآخر .

٥) ثم يليه ما ضُعِّف إسناده لنقص حفظ راويه ، فمثل هذا يمشيه أبو داود ، ويسكت عنه غالباً .

٦) ثم يليه ما كان بيِّن الضعف من جهة راويه ، فهذا لا يسكت عنه ، بل يُوهنه غالباً، وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارته)[١] .

وهذا تحقيق بديع لا يأباه منصف يؤكد بأن ليس كل ما سكت عليه أبو داود فهو حسن عنده.

وقد تابع الحافظ ابنُ حجر الذهبيَّ على هذا ولكن بمزيد تحرير وتدقيق فقال : (وفي قول أبي داود: "وما كان فيه وهن شديد بينته " ما يُفهم أن الذي يكون فيه وهن غير شديد أنه لا يبينه ، ومن هنا يتبين أن جميع ما سكت عليه أبو داود لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي بل هو على أقسام:

منه ما هو في الصحيحين أو على شرط الصحة .

ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاته .

ومنه ما هو من قبيل الحسن إذا اعتضد . وهذان القسمان كثير في كتابه جداً .

ومنه ما هو ضعيف ، ولكنه من رواية من لم يجمع على تركه غالباً .

وكل هذه الأقسام عنده تصلح للاحتجاج بها ، كما نقل ابن منده[٢]عنه أنه يخرج الحديث الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره ، وأنه أقوى عنده من رأي الرجال)[٣] .

ثم قال : (ومن هنا يظهر ضعف طريقة من يحتج بكل ما سكت عليه أبو داود ، فإنه يخرج أحاديث جماعة من الضعفاء في الاحتجاج ويسكت عنها مثل : ابن لهيعة[٤]، وصالح مولى التوأمة[٥]، وعبد الله بن محمد بن عقيل[٦]، وموسى بن وردان[٧]، وسلمة بن الفضل[٨]، ودلهم بن

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٣/٢١٤-٢١٥) .

(٢) أظنه يريد في كتاب شروط ابن منده المسماة :

(٣) النكت لابن حجر (١/٤٣٥ - ٤٣٦) .

(٤) أخرج له أبو دواد في ثلاثة وعشرين موضعاً من سننه منها : (١٤٨، ٣٣٤، ٩٦٣، ١٤٩٢، ٤٧٢٠).

(٥) أخرج له أبو داود في ثلاثة مواضع فقط هي :(١٤، ١٢، ٢٠٣٨، ٣١٩١) .

(٦) أخرج له أبو داود في خمسة مواضع من دون المكرر هي : (٦١، ١٢٦، ٢٨٧، ٢٠٧٨، ٢٨٩١) .

(٧) أخرج له أبو داود حديثاً واحداً فقط (٤٨٣٣) .

(٨) سلمة وثقه أبو داود كما في التهذيب(٤/١٥٤) وأخرج له في اثني عشر موضعاً من سننه منها:(٣١٣، ١٢٣١، =

صالح[١]، وغيرهم .

فلا ينبغي للناقد أن يقلده في السكوت على أحاديثهم ، ويتابعه في الاحتجاج بهم ، بل طريقــه أن ينظر هل لذلك الحديث متابع فيعتضد به ،أو هو غريب فيتوقف فيه ؟

لا سيما إن كان مخالفاً لرواية من هو أوثق منه ، فإنه ينحط إلى قبيل المنكر ، وقد يخــرج لمن هو أضعف من هؤلاء بكثير كالحارث بن وجيه[٢]، وصدقة الدقيقــي[٣]، وعثمــان بــن واقــد العمري[٤]، ومحمد بن عبد الرحمن البيلماني[٥]، وأبي جناب الكلبي[٦]، وسليمان بن أرقم[٧]، وإسحاق ابن عبد الله بن أبي فروة[٨]، وأمثالهم من المتروكين .

وكذلك ما فيه من الأسانيد المنقطعة وأحاديث المدلسين بالعنعنة ، والأسانيد التي فيــها مــن أُبهمت أسماؤهم ، فلا يتجه الحكم لأحاديث هؤلاء بالحسن من أجل سكوت أبي داود .

لأن سكوته تارة يكون اكتفاء بما تقدم له من الكلام في ذلك الراوي في نفس كتابه .

وتارة يكون لذهول منه .

وتارة يكون لشدة وضوح ضعف ذلك الراوي ، واتفاق الأئمة على طــرح روايتــه كــأبي الحويرث[٩] ويحيى بن العلاء[١٠] وغيرهما .

٢٣٥٣، ٤٧٢٢) .

(١) دلهم يرى أبو داود أنه ليس به بأس – سؤالات الآجري (١٧٨/١) وأخرج له حديثاً واحداً فقط (١٥٥) .

(٢) أخرج له حديثاً واحداً فقط (٢٤٨) وقال بعده – كما في المطبوع: (الحارث بن وجيه حديثه منكر وهو ضعيف).

(٣) أخرج له أبو داود حديثاً واحداً فقط (٤٢٠٠) وقد ذكر بعده متابعة جعفر بن سليمان الضبعي وقــال بعدهــا: (وهــذا أصح) .

(٤) أخرج له حديثاً واحداً فقط (١٥١٤) في فضل الاستغفار ،وعثمان ضعفه أبو داود كما في التــهذيب (١٥٨/٧) وقــد مشاه غيره .

(٥) أخرج له حديثاً واحداً فقط (٥٠٧٦) في فضل الذكر .

(٦) أخرج له حديثين هما : (٥٥١، ١١٤٥) وإنما عيب على أبي جناب كثرة التدليس .

(٧) أخرج له حديثاً واحداً فقط : (٣٢٩٢) وذكر بعده أن سليمان بن أرقم وهم فيه ، وهو عنده متروك الحديث كمــا فــي سؤالات الآجري (١٩٥/٢) .

(٨) لم يخرج له شيئاً إنما وقع اسمه في محاورة بين الوليد بن مسلم وعبد الله بن المبارك في حديث (٢٧٤١) .

(٩) أبو الحويرث هو عبد الرحمن بن معاوية بن الحويرث الأنصاري، قوى أمره أحمد وابن معين في رواية ، وضعفــه مالك والنسائي وغيرهما ، فقول ابن حجر بأن الأئمة اتفقوا على طرح حديثه فيه نظــر – انظــر تــهذيب الكمــال (٤١٥/١٧-٤١٦) ، وقد روى له أبو داود حديثين : (١١٠٥، ٣٧٧٩) .

(١٠) أخرج له حديثاً واحداً فقط : (٣٢٥٩) وساق بعده متابعة له وأخرج المتابعة أيضاً برقم (٣٨٣٠) ، وقد ضعف يحيى =

وتارة يكون من اختلاف الرواة عنه وهو الأكثر ، فإن في رواية أبي الحسن بن العبد[١] عنه من الكلام على جماعة من الرواة والأسانيد ما ليس في روايـــة اللؤلـؤي[٢]، وإن كانـت روايتـه أشهر ...)[٣] .

ثم قال : (فالصواب عدم الاعتماد على مجرد سكوته لما وصفنـــا أنـه يحتـج بالأحـاديث الضعيفة ويقدمها على القياس ...

والمُعْتمِدُ على مجرد سكوته لا يرى الاحتجاج بذلك ، فكيف يقلده فيه ؟!)[٤] .

وقال البقاعي : فيما حكاه من كلام شيخه ابن حجر (وعلى تقدير التسليم أن مـــراده صـالح للاحتجاج لا يستلزم الحكم بتحسين ما سكت عليه ، فإنه يرى الاحتجاج بالضعيف إذا لم يجـــد فـي الباب غيره كما سيأتي اقتداءً بأحمد رضي الله عنه)[٥] .

وما حققه الذهبي وابن حجر هو الراجح إن شاء الله من أنه لا يلزم من ســـكوت أبـي داود على حديث في سننه أن يكون حسناً عنده ، والصواب البحث عن كل حديث لتعرف مرتبته وحالـــه كما قال السخاوي : (والتحقيق : التمييز لمن له أهلية النظر ، ورد المسكوت عليه إلى ما يليق بحالـه من صحة وحُسن ، وغيرهما كما هو المعتمد)[٦] .

وللإجابة عن السؤال الثاني وهو : هل " الصالح" عند أبي داود يعني الحسن ؟

أقول: ورد في كلام الإمام الخطابي الذي نقلناه فيما تقدم[٧] أن الحديث ثلاثة أقسام : صحيح، وحسن ، وسقيم ، ثم ذكر أن كتاب أبي داود مشتمل على الصحيح والحسن ، ولا يوجـــد فيـــه مـــن السقيم إلا ما يُبين سبب ضعفه .

ابن العلاء كما في التهذيب (٢٦٢/١١) ، ولم يعتمد عليه في شيء في سننه، والحديث الذي ذكره في أكل التمر مـــع خبر الشعير .

(١) علي بن الحسن بن العبد الوراق مات سنة ٣٢٨هـــ. تاريخ بغداد (٣٨٢/١١) .

(٢) محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي وراق أبي داود – والوراق في لغة أهل البصرة : القارئ للناس – مات ســـنة ٣٣٣هـــ سير أعلام النبلاء (٣٠٧/١٥) .

(٣) النكت لابن حجر (٤٣٨/١-٤٤١) .

(٤) النكت لابن حجر (٤٤٣/١) .

(٥) النكت الوفية (ق٥٤/ب) .

(٦) فتح المغيث (٩٢/١) .

(٧) انظر الفصل السابق – التعريف الثاني .

ومفهوم هذا الكلام أن الخطابي يرى لفظ " صالح " مشتملاً على الصحيح والحسن .

ويقول ابن ناصر الدين الدمشقي في قسم : " الحسن " : (ويُعبر عنه " بالصالح " كما فعل يعقوب بن شيبة ، وأبو داود السجستاني وغيرهما)[١] .

وقال العلائي : (وذكر أن ما سكت عنه فهو صالح للاحتجاج به ، ومقتضى ذلك أنه يكون حسناً عنده)[٢] .

ويقول الحافظ ابن حجر : (لفظ " صالح " في كلام أبي داود أعم من أن يكون للاحتجاج أو للاعتبار ، فما ارتقى إلى الصحة ثم إلى الحسن فهو بالمعنى الأول ، وما عداهما فهو بالمعنى الثاني، وما قصر عن ذلك فهو الذي فيه وهن شديد ، وقد التزم بيانه)[٣] .

وذكر أن الظاهر من قول أبي داود " فهو صالح " أي صالح للحجة[٤]، أي في نظر أبي داود نفسه ، والذي ذكره البقاعي عنه أن كلا الأمرين محتمل قال : (كما يحتمل أن يريد صلاحيته للاحتجاج فكذلك يحتمل أن يريد صلاحيته للاعتبار)[٥] وهذا من حيث النظر الأولي للعبارة ، ولكن الحافظ لما جاء لتفسير عبارة أبي داود : " وبعضها أصح .." قال : (وأما من جهة أصح ، فلا يخفى عليك أن تصريحه بأنه يحتج بالضعيف يوضح أن مراده المفاضلة بينهما في الاحتجاج أي وبعضها أقوى في باب الاحتجاج من بعض لا المشاركة في نفس الصحة[٦]، وعن ابن كثير ما حاصله : " إن قوله بعضها أصح من بعض يقتضي الصحة " إلا أن يجاب : بأنه على رأي المتقدمين في تسمية الحسن صحيحاً ، أو أن المراد بالأصحية الأمر النسبي أي أن بعضها أقل وهناً من بعض .

فظهر بهذا أن مراده " بصالح " المعنى العام أي صالح للاحتجاج إن لم يكن في الباب غيره، أو كان في الباب غيره واعتضد ، وصالح للاعتبار إن كان في الباب غيره ولم يعتضد ، وأن "أصح" ليست على بابها)[٧] .

---

(١) عقود الدرر (ص ٤١) .

(٢) النقد الصحيح (ص٢٣) .

(٣) الغاية شرح الهداية للسخاوي (٢٥٢/١) نقلاً من خط ابن حجر .

(٤) النكت لابن حجر (٤٤٤/١) .

(٥) النكت الوفية (ق٥٤/ب) .

(٦) ذهب ابن سيد الناس إلى هذا في النفح الشذي (٢١٣/١) .

(٧) النكت الوفية (ق ٥٥/أ) .

وذهب الحافظ العراقي[١] والشوكاني[٢]إلى أن معنى "صالح" أي صلاحيته للاحتجاج عند أبـي داود.

والراجح في نظري أن "صالح" عند أبي داود لفظة عامة تعني ما ليس بشديد الضعف ، فكـل حديث – كما هو ظاهر كلامه – لم يبين ضعفه في سننه فهو صالح عنده ، وقد تبيـــن مــن كــلام الذهبي وابن حجر أنه سكت على أحاديث صحيحة وأحاديث حســنة وأحــاديث ضعيفــة معتضــدة بغيرها ، وأحاديث فيها ضعف محتمل غير شديد ، فكل ذلك مشمول بلفظ " صالح "، و يؤكد تنـــوع قوة ما يندرج فيه ، قوله : " وبعضها أصح من بعض " ، فلا اختصاص لصالح بالحسن لذاتــه كمــا هو اصطلاح المتأخرين فيه .

وقد يكون " صالح " عند أبي داود كحسن عند الترمذي فالترمذي يقول : "حســن صحيــح" "حسن غريب" "حسن" ، "غريب" ، ومن الممكن أن يُقال في "صالح" ، "صالح صحيح" ، "صــالح لا بأس به" ، "صالح" ، "واهي" .

وربما يوضح ذلك أكثر معرفة الجواب عن السؤال الثالث : ماذا أراد فــي قولــه : " ومــا يشبهه ويقاربه " ؟

فابن سيد الناس يرى أن مراده ما يشبهه في الصحة ، وما يقاربه فيها أيضاً[٣].

ويرى الحافظ ابن رجب أن مراده الحسن الذاتي[٤].

وذكر البقاعي عن ابن حجر : (واشتمل هذا الكلام على خمسة أنواع :

الأول : الصحيح ، ويجوز أن يريد به الصحيح لذاته .

والثاني : مشبهه ، ويمكن أن يريد به الصحيح لغيره .

والثالث : مقارب ، ويحتمل أنه يريد به الحسن لذاته .

والرابع : الذي فيه وهن شديد .

[والخامس] : وقوله : "ما لا" يفهم منه الذي فيه وهن ليس بشديد .. فإن لم يعتضــد كــان صالحاً للاعتبار فقط ، وإن اعتضد صار حسناً لغيره أي للهيئة المجموعة وصلح للاحتجاج وكـــان

---

(١) التقييد والإيضاح (ص ٥٣) .

(٢) نيل الأوطار (٢٦/١) .

(٣) النفح الشذي (٢١١/١) .

(٤) شرح العلل (٣٩٠/١) .

قسماً سادساً)[١] .

ويقول السخاوي : (الظاهر أن الذي يشبه الصحيح هو الحسن ، والذي يقاربه هو الذي فيـــه ضعف يسير)[٢] . وقال في موضع آخر : (قيل : إن الذي يشبهه هـــو الحســن ، والــذي يقاربــه الصالح) [٣] .

وقول السخاوي هو الأقرب لأن تفسير " ما يشبهه " بالصحيح لغيره بعيد في نظــري: لأن لا فرق مؤثر بين صحيح وصحيح لغيره، لا سيما أن الحافظ ابن حجر[٤] قطع بأن البخـــاري ومســلماً أدخلا في الصحيح نوعيه، وأكّد ذلك باستقرائه لكثير من أحاديثهما .

فما يشبه الصحيح : هو الحسن لذاته .

وما يقاربه : هو ما يحتمل ضعفه ويشمل المعتضد بغيره وما كان ضعفه غير شديد .

والمشابهة والمقاربة للصحيح من حيث الصلاحية للاحتجاج ، فالصحيح ومـــا يشـــبهه ومـــا يقاربه يشملهم لفظ : " صالح " .

---

(١) النكت الوفية (ق٥٤/ب) .

(٢) الغاية في شرح الهداية (٢٥١/١) .

(٣) فتح المغيث (٨٨/١) .

(٤) النكت لابن حجر (٤١٧/١) .

الفصل الثالث

موقف المحدثين من إدخال الحسن لذاته في الصحيح أو استقلاله عنه.

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تقسيم المتقدمين للحديث إلى صحيح وضعيف.

المبحث الثاني: المحدثون الذين أغفلوا تعريف الحسن.

المبحث الثالث: المحدثون الذين أدخلوا الحسن لذاته في الصحيح.

المبحث الرابع: هل في الصحيحين أحاديث حسنة؟

المبحث الخامس: ارتقاء الحسن لذاته إلى مرتبة الصحيح لغيره.

المبحث الأول: تقسيم المتقدمين للحديث إلى صحيح وضعيف.

صرَّح عدد من كبار العلماء المحققين أن المتقدمين – خاصة قبل الإمام الترمذي – كـانوا لا يقسمون الحديث إلا إلى صحيح وضعيف.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (كان في عُرف أحمد بن حنبل ومن قبله من العلماء أن الحديـث ينقسم إلى نوعين: صحيح وضعيف، والضعيف عندهم ينقسم إلى ضعيف متروك لا يحتج به، وإلـى ضعيف حسن، كما أن ضعف الإنسان بالمرض ينقسم إلى مرض مخوف يمنـع التـبرع مـن رأس المال، وإلى ضعف خفيف لا يمنع من ذلك.

وأولُ من عُرِفَ أنه قسم الحديث ثلاثة أقسام: صحيح وحسن وضعيـف هـو أبـو عيسـى الترمذي في جامعه، والحسنُ عنده: ما تعددت طرقه ولم يكن في رواته متهم وليـس بشـاذ، فـهذا الحديث وأمثاله يسميه أحمد ضعيفاً ويحتج به، ولهذا مثل أحمد الحديث الضعيف الـذي يحتـج بـه بحديث عمرو بن شعيب، وحديث إبراهيم الهَجَري) [١] .

وقال في موضع آخر: (وأما قسمة الحديث إلى صحيح وحسن وضعيـف، فـهذا أول مـن عُرِفَ أنه قسمه هذه القسمة أبو عيسى الترمذي، ولم تُعرف هذه القسمة عن أحدٍ قبله) [٢]، (وأما مـن قبل الترمذي من العلماء فما عُرِفَ عنهم هذا التقسيم الثلاثي، لكن كـانوا يقسـمونه إلـى صحيـح وضعيف، والضعيف عندهم نوعان: ضعيف ضعفاً لا يمتنع العمل به، وهـو يُشـبه الحسـن فـي اصطلاح الترمذي، وضعيف ضعفاً يوجب تركه وهو الواهي) [٣] .

وقال أيضاً: (والترمذي أولُ من قسم الأحاديث إلى صحيح، وحسن، وغريب، وضعيف، ولـم يُعرف قبله هذا التقسيم عن أحد، لكن كانوا يقسمون الأحاديث إلى صحيح وضعيف، كمـا يقسـمون الرجال إلى ضعيف وغير ضعيف... ولهذا يوجد في كلام أحمد وغيره من الفقهاء أنـهم يحتجـون بالحديث الضعيف، كحديث عمرو بن شعيب، وإبراهيم الهَجَري وغيرهما، فإن ذلك الذي سماه أولئـك ضعيفاً هو أرفع من كثيرٍ من الحسن، بل هو مما يجعله كثير من الناس صحيحاً...) [٤] .

وقال أيضاً: (وأما نحن فقولنا: إن الحديث الضعيف خير من الرأي، ليس المراد به الضعيـف المتروك، لكن المراد به الحسن، كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عـن جـده، وحديـث إبراهيـم

---

(١) مجموع الفتاوى (١/٢٥١ – ٢٥٢) من كتاب التوسل والوسيلة وهو ضمن المجموع.

(٢) مجموع الفتاوى (١٨/٢٣، ٢٥).

(٣) المرجع السابق .

(٤) مجموع الفتاوى (٨/٢٤٨ – ٢٤٩).

الهَجَري، وأمثالهما ممن يحسِّن الترمذي حديثه أو يصححه، وكان الحديث في اصطلاح مَـــنْ قبـــل الترمذي: إما صحيح وإما ضعيف، والضعيف نوعان: ضعيف متروك، وضعيف ليس بمتروك.

فتكلم أئمة الحديث بذلك الاصطلاح، فجاء من لم يعرف إلا اصطلاح الترمذي، فسمع قـــول بعض الأئمة: الحديث الضعيف أحبَّ إليَّ من القياس، فظن أنه يحتج بالحديث الـــذي يضعفـــه مثـــل الترمذي) [١] .

ويقول ابن سيد الناس معلقاً على كلام ابن الصلاح في أن الحسن يوجد فـــي كـــلام أحمـــد والبخاري: (ولكن لم يذكر الإمام أبو عمرو: هل هو في مصطلح من تقدم الترمذي كمـــا هـــو فـــي مصطلحه أو لا؟ بل لعله عند قائليه من المتقدمين يجري مجرى الصحيح، ويدخل في أقسامه، فإنـــهم لم يرسموا له رسماً يقف الناظر عنده، ولا عَرَّفوا مرادهم منه بتعريف يجب المصير إليه.

ولم يذكر الترمذي في التعريف به ما ذكر حاكياً عن غـــيره، ولا مُشـــيراً إلـــى أنـــه هـــو الاصطلاح المفهوم من كلام من تقدمه [٢] ، بل ذكر ما ذكر من ذلك حاكياً عن مصطلحه مع نفســـه في كتابه الجامع ...) [٣] .

ومفهوم هذا الكلام أن ما قبل الترمذي كانوا يدخلون الحسن في الصحيح، وأن الترمذي هـــو الذي جاء بإضافة قسم الحسن، وهذا في مجمله موافق لكلام ابن تيمية.

ويرى الإمام الذهبي أن "الحسن الذاتي" يعود في عُـــرف الســـلف إلـــى قســـم مـــن أقســـام الصحيح[٤] ، (وأن الحديث النبوي قِسمان: ليس إلا صحيح، وهو على مراتب، وضعيف وهو علـــى مراتب) [٥] .

ويقول الإمام ابن رجب: (وقد نسب طائفة من العلماء الترمذي إلى التفرد بهذا التقســـيم، ولا شك أنه هو الذي اشتهرت عنه هذه القسمة، وقد سبقه البخاري إلى ذلك... وقد كان أحمـــد وغـــيره يقولون: "حديث حسن".

وأكثر ما كان الأئمة المتقدمون يقولون في الحديث: إنه صحيح أو ضعيف، ويقولون: منكـــر، وموضوع، وباطل، وكان الإمام أحمد يحتج بالحديث الضعيف الذي لم يرد خلافه، ومراده بالضعيف

---

(١) منهاج السنة النبوية (٤/٣٤١ - ٣٤٢).

(٢) عندما ذكر الترمذي معاني الغريب نسبها لأهل الحديث بعكس الحسن!

(٣) النفح الشذي (١/١٩٦، ٢٠٥).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٣/٢١٤).

(٥) المرجع السابق (٧/٣٣٩).

قريب من مراد الترمذي بالحسن) [١] .

وفي عبارته رحمه الله دقة يشهد لها الواقع العملي كقوله: "اشتهرت" و"قد سبقه" و"أكثر" .

ويقول الحافظ زين الدين العراقي: (وإن كان رأيه - يعني أبا داود - كالمتقدمين أن الحديث ينقسم إلى صحيح وضعيف، فما سكت عنه فهو صحيح...) [٢] .

ويقول أيضاً معترضاً على ابن الصلاح: (إن ما نقله عن أهل الحديث من كون الحديث ينقسم إلى هذه الأقسام الثلاثة ليس بجيد، فإن بعضهم يقسمه إلى قسمين فقط: صحيح وضعيف... ولم أر من سبق الخطابي إلى تقسيمه ذلك ...) [٣] .

وقد نقل الحافظ ابن حجر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية الآنف ثم قال بعده: (ويؤيده قول البيهقي في رسالته [٤] إلى أبي محمد الجُويني: (الأحاديث المروية على ثلاثة أنواع:

١- نوع اتفق أهل العلم على صحته.

٢- ونوع اتفقوا على ضعفه.

٣- ونوع اختلفوا في ثبوته، فبعضهم صححه، وبعضهم يضعفه لعلة تظهر له به، إما أن يكون خفيت العلة على من صححه، وإما أن يكون لا يراها معتبرة قادحة) [٥] .

وسيأتي معنا في المبحث الثالث بعد قليل أن ابن خزيمة وابن حبان والحاكم يدخلون الحسن في الصحيح ولا يُفردونه فالحديث عندهم على هذا: إما صحيح وإما ضعيف ولكلٍ منهما مراتب، مما يؤكد عدم استقرار عُرف أهل الصنعة في إفراد الحسن بنوع مستقل حتى بعد الترمذي بعشرات السنين.

ولكن خالف بعض الباحثين فيما سبق وقالوا: إن الحسن معروف قبل الترمذي لا كما قال ابن تيمية: ومن هؤلاء الشيخ محمد أنور الكشميري (ت١٣٥٢هـ) فقد قال: (دعوى الإجماع غير صحيحة، لأن البخاري، وعلي بن المديني ممن يفرقان بينهما حتى جاء الترمذي، وتبع في ذلك شيخه فشهره ونوه بذكره) [٦] .

ويقول الأستاذ محمد عوامة بعد أن نقل كلام ابن تيمية من فتح المغيث للسخاوي: (وهذا

---

(١) شرح العلل (٣٤٢/١ - ٣٤٤).

(٢) التقييد والإيضاح (ص٥٣).

(٣) المرجع السابق (ص١٩).

(٤) هذه الرسالة موجودة في الرسائل المنيرية (٢٨٧/١).

(٥) النكت لابن حجر (٣٨٦/١).

(٦) فيض الباري (٥٧/١).

غير صحيح، إذ أن إطلاق "الحسن" على الحديث، وعلى الراوي أيضاً وارد على لسان عدة من العلماء السابقين للترمذي، من طبقة شيوخه وشيوخ شيوخه، بل ورد هذا الإطلاق على لسان أحمد نفسه) [١] .

ثم ذكر جملة من النصوص استوفينا مناقشتها في الباب الأول بما لا يحتاج إلى إعادة هنا ثم قال: (فهذه النصوص تنقض دعوى الشيخ ابن تيمية أن الترمذي اصطلح على إيجاد الحديث الحسن وأحدثه، دون سابق ذكر له بين الأئمة السابقين له) [٢] .

والمقصد الأساس لمخالفة ابن تيمية في ذلك هو اختيار محمد عوامة لتفسير معنى "الضعيف" الذي يحتج به أحمد، فهو يرى أن الضعيف المراد به عند الإمام أحمد ليس "الحسن" كما قال شيخ الإسلام بل الضعيف الذي لم تتحقق فيه شروط القبول [٣]، ويحمل كلام أحمد على ظاهره[٤] ، وقد وافقه الشيخ أبو غدة على ما قال ودعم كلامه وزاد فيه عدة نصوص، وأطراه.

ولن نناقشه في هذا، وإنما في مسألة أن المحدثين عرفوا مصطلح الحسن قبل الترمذي كما هو مقتضى هذا المبحث، هذا وقد ناقش فضيلة الشيخ الدكتور ربيع بن هادي المدخلي دعوى محمد عوامة والشيخ عبدالفتاح أبو غدة في ذلك في كتابه: "تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، بين واقع المحدثين ومغالطات المتعصبين"، وانتهى إلى أن دعواهما لا تثبت في ذلك لأن كل النصوص التي ذكراها لا تدل على استعمال الحسن عند المتقدمين استعمالاً اصطلاحياً، وأنا أوافقه على ذلك بشدة وإنما أختلف مع فضيلته في تفسير معاني الحسن الواردة في كلام المتقدمين كما تقدم بيان ذلك في كثير من مباحث الباب الأول من هذه الأطروحة.

وأجمل ردي على دعوى الأستاذ محمد عوامة فيما يلي:

١- ثبت من دراستي لتحسينات علي بن المديني والبخاري ويعقوب بن شيبة وغيرهم أنهم يدخلون في الحسن: الحديث الصحيح لذاته، والصحيح لغيره، وكل حديث يصلح للاحتجاج في نظر أحدهم. ومن ذلك أن علي بن المديني حسن جملة من أحاديث رواة فيهم جهالة، ووجدنا الإمام أحمد وأبا زرعة وأبا حاتم يستعملون الحسن بتنوع يستنتج منه الباحث أنهم لا يريدون المعنى الاصطلاحي مطلقاً.

---

(١) من التعليقات على قواعد في علوم الحديث للتهانوي (ص١٠١).

(٢) المرجع السابق (ص١٠٦).

(٣) المرجع السابق (ص١٠٧).

(٤) المرجع السابق (ص١٠٨).

وظهر لنا في باب الترمذي أنه رحمه الله نسب تعريف الحسن لنفســه، وأنــه أكــثر مــن استعماله في الأحاديث ضعيفة الإسناد إذا اعتضدت بغيرها، فعُلم مــن تعريفــه ومــن تطبيقاتــه أن "الحسن" عنده دون الصحيح وفوق الضعيف [١] .

كما رأينا البخاري صحح عدداً من الأحاديث – خارج صحيحه – وهي على مقتضى قواعد المتأخرين تُعد حسنة لا صحيحة، مما يدل على أن التمييز الصريح والواضح والفاصل القاطع بيــن الصحيح والحسن لم يكن متقرراً عنده ولا عند معاصريه.

٢- يُعاب وبشدة على الأستاذ محمد عوامة أنه نقل كلام شيخ الإسلام ابن تيمية مــن كتــاب فتح المغيث للسخاوي ولم ينقل عبارته بحروفها بل تصرف فيها، ومن ذلك قوله: إن ابن تيمية ذكــر الإجماع على رأيه، وهذا غير صحيح بمرة، كما يتضح من النقولات المتعددة عن ابن تيميــة التــي نقلتها أول المبحث من عدة مصادر له، فلم يذكر الإجماع، بل قال: "أو من عُرِف"، "لم تُعرف".

وبسبب عدم الاطلاع على كلام ابن تيمية كما قاله بنفسه وقع للأستاذ محمد خطأ فــي فــهم الكلام، إذ شيخ الإسلام رحمه الله مقصوده أن التقسيم الثلاثي الذي ذكره الترمذي لم يكــن مســتقراً ومشتهراً عند من قبله ولم ينفِ رحمه الله ورود لفظ "الحسن" في كلام المتقدمين كما توهم الأســتاذ محمد، وشيخ الإسلام ابن تيمية حافظ واسع الاطلاع جداً أذهل حفاظ عصره كالمزي والذهبي وابــن كثير حتى قال قائلهم: "كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديث" [٢] ، فيبعــد جــداً أن لا يكــون مطلعاً على جملة من تحسينات أحمد والبخاري وغيرهما، ولا أدل على ذلك من أن الأستاذ محمد [٣] قد نقل تحسيناً للإمام أحمد من كتاب له رحمه الله، وقد نقلتُ في مبحث الإمام أحمــد بعضــاً مــن تحسيناته من كتبه رحمه الله .

فهل يعقل والحال كذلك أن يكون مراده عدم ورود لفظ "الحسن" ؟!

فالنصوص التي ذكرها الأستاذ محمد في غير محلها ولا تَرد على ابن تيمية لأنها تدل علــى استعمال لفظ "الحسن" قبل الترمذي وأنه كان متداولاً، وهذا خارج عن محل النزاع، ولا ينهض الــرد على ابن تيمية بذلك لأنه لم ينفه ولا تعرض له في كلامه، وكان يتم للأستاذ الأمر لو جاء بما يثبــت أن المتقدمين أو بعضهم قد ميز الحسن وجعله مرتبة وسطى دون الصحيح وفوق الضعيف والــتزم بذلك ولو أغلبياً، أما تصيد لفظة "حسن" من هنا وهناك، ثم تفسيرها بأن المراد منــها هــو الحســن

---

(١) انظر شرح العلل لابن رجب (٣٩٥/١).

(٢) العقود الدرية (ص٤١).

(٣) قواعد في علوم الحديث (ص١٠٣).

الاصطلاحي، فهو تصرف بعيد عن روح المنهج العلمي من ناحيتين: إحداهما: إلزام للمخالف بما لا يلزمه، وثانيهما: أن النصوص يجب أن تفسر بحسب اصطلاح قائلها ومنهجه العام وليس بما استقر في اصطلاحنا المولد الحادث، فهل يزعم الأستاذ أن كل تحسينات المتقدمين أو أغلبها متطابقة مع تعريف الترمذي للحسن؟! وهذا لازم من لوازم مدعاه.

٣- لم ينفرد شيخ الإسلام ابن تيمية بهذا الرأي كما رأينا فيما تقدم من نقول، بل وافقه عليه من حيث الجملة ابن سيد الناس والذهبي وابن رجب والعراقي وابن حجر وهؤلاء أعلم أهل الحديث من المتأخرين، ولم ينكروا كلام شيخ الإسلام بل أقروه.

ويؤكد ذلك قول الحافظ ابن حجر: (واعلم أن أكثر أهل الحديث لا يفردون الحسن من الصحيح، فمن ذلك ما رَوَيناه عن الحميدي شيخ البخاري قال: "الحديث الذي ثبت عن النبي **صلى الله عليه وسلم** هو أن يكون متصلاً غير مقطوع، معروف الرجال".

وروينا عن محمد بن يحيى الذهلي قال: "ولا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث المتصل غير المنقطع الذي ليس فيه رجل مجهول، ولا رجل مجروح" [١] .

وقد ذكر ابن دقيق العيد[٢] والذهبي [٣] أن المتقدمين يطلقون الحسن على الحديث الصحيح، وذكر ابن حجر [٤] أنهم يسمون الحسن صحيحاً أي المتقدمين.

ولو كان العُرف مستقراً قبل الترمذي بل حتى بعده بعشرات السنين في أن الحديث ينقسم إلى صحيح وحسن وضعيف؛ لما أغفل القاضي الحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي (ت٣٦٠هـ) تعريف الحسن في كتابه "المحدث الفاصل"، ولما أغفله أبو عبدالله الحاكم (ت٤٠٥هـ) في كتابه "معرفة علوم الحديث" وفي كتابه "المدخل إلى الإكليل"، ولما أغفله الحافظ أبوبكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت٤٦٣هـ) في كتابه "الكفاية" وفي كتابه "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع".

ومع ذلك فلا أنفي أن يكون الترمذي تأثر بالبخاري ولو قليلاً في تعريفه للحسن أو ببعض مشايخه الآخرين، ولكنه بلا شك قد توسع في ذلك وأكثر منه واخترع للحسن تعريفاً نسبه لنفسه ، فبهذا الاعتبار تكون كلمة الحافظ ابن رجب في هذا الأمر هي الأدق والأكثر واقعية، وهي قوله الذي نقلناه سابقاً: (ولا شك أنه هو الذي اشتهرت عنه هذه القسمة، وقد سبقه البخاري... وقد كان

---

(١) النكت لابن حجر (١/٤٨٠).

(٢) الاقتراح (ص١١).

(٣) الموقظة (ص٣٢).

(٤) النكت الوفية (ق٥٥/أ).

أحمد وغيره يقولون: "حديث حسن"، وأكثر ما كان الأئمة المتقدمون يقولون في الحديث: إنه صحيح أو ضعيف...)[١] .

فإرهاصات "الحسن" عند بعض شيوخ الترمذي أو من قبلهم أمرٌ محتمل، ولكن من غير المحتمل أن يكون العُرف العام عند المحدثين قد استقر قبل الترمذي – كما زعم الأستاذ محمد عوامة – على جعل الحسن قسماً مستقلاً عن الصحيح والضعيف، وهذا هو عين ما نفاه ابن تيمية رحمه الله وهو الحق بلا ريب.

---

(١) شرح العلل (١/٣٤٢ – ٣٤٤).

المبحث الثاني: المحدثون الذين أغفلوا تعريف الحسن.

المقصود بالمحدثين هنا ممن صنَّف في أصول الحديث كالرامهرمزي والحـــاكم والخطيـب البغدادي.

فمن الملفت للنظر أنهم جميعاً جاؤوا بعد الإمام الترمذي، فإغفالهم لتعريف الحديث الحســن محير بعض الشيء وخاصة الحاكم والخطيب لأنهما من المؤكد قد اطلعا على جامع الــترمذي فقـد ذكر ابن الصلاح [١] أن أبا عبدالله الحاكم قد سمى كتاب الترمذي بالجامع الصحيــح، وأن الخطيــب البغدادي أطلق عليه أيضاً اسم الصحيح.

وقد وجدت الحاكم أخرج في مستدركه [٢] بعض الأحاديث من طريق شيخه أبـــي العبــاس محمد بن أحمد المحبوبي عن أبي عيسى الترمذي.

وكذا الخطيب البغدادي فقد قال في ترجمة محمد بن إسماعيل الترمذي: (وروى عنه أيضـــاً أبو عيسى الترمذي، وأبو عبدالرحمن النسائي في صحيحيهما) [٣] .

ووجدته يروي بعض الأقوال من كتاب العلل الصغير للترمذي بســنده إليــه [٤] ، ويــروي بعض الأحاديث والأقوال من الجامع [٥] ، وقد نصح طلبة الحديث بالاعتناء به فقال: (ويبتدئ بسـماع الأمهات من كتب أهل الأثر، والأصول الجامعة للسنن... وأحقها بالتقديم كتـــاب الجــامع والمســند الصحيحان لمحمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج النيسابوري ... ومما يتلــو الصحيحيــن: "سنن أبي داود السجستاني، وأبي عبدالرحمن النسوي، وأبي عيسى الترمذي...) [٦].

ومع ذلك فلم يُفرد باباً للحسن أو حتى يعرفه من ضمن المصطلحات التي عرفها بإيجاز فــي "الكفاية" [٧] ، وإنما أشار إلى أن الحسن يستعمل في الحديث الغريــب غــير المــألوف [٨] ، وهــذا مقتصر على توضيح للحسن الإعجابي فقط.

---

(١) علوم الحديث (ص٣٦).

(٢) المستدرك (٢٤٣/١)، (٣٩٤/٤)، (٣٩٦/٤).

(٣) تاريخ بغداد (٤٢/٢).

(٤) تاريخ بغداد (٢٧/٢) والكفاية (ص٢٩٧).

(٥) الكفاية (ص٢٥١)، وتاريخ بغداد (٢٨٠/٥)، (٥٢/٩).

(٦) الجامع لأخلاق الراوي (٢٧٠/٢ - ٢٧١).

(٧) الكفاية (ص٣٧ - ٣٨).

(٨) الجامع لأخلاق الراوي (١٣٨/٢، ١٧٨).

وقال في "الجامع" : (والحديث يشتمل على : المسند، والموقــوف، والمرســل، والمقطــوع، والقوي، والضعيف، والصحيح، والسقيم، وغير ذلك مـــن الأوصـــاف المختلـف بـــها، والنعــوت المتغايرة ...) [١] ، فما ذكر الحسن فيها .

ووجدته قد حكم على حديث بقوله: (إسناد هذا الحديث حسن، ورجاله كلهم ثقات إلا ابن أبــي الأزهر) [٢] وقد ذكره في ترجمة ابن أبي الأزهر واتهمه بالكذب.

وقال في حديث آخر: (وقد روي لنا حديث حسن الإسناد...) ثم ذكر سنداً فيـــه شـــهر بـــن حوشب... ثم قال: (وهذا حديث متصل الإسناد، صالح الرجال) [٣] .

وكذلك أبو عبدالله الحاكم لم يتعرض لذكر الحسن ولو عرضاً في "معرفة علـــوم الحديــث" والمدخل إلى كتاب "الإكليل".

فإغفال الحافظ الخطيب البغدادي وكذا الحافظ أبي عبدالله الحاكم ومن قبلـــهما الرامـــهرمزي للحديث الحسن، دال على أنه لم يكن من المستقر عُرفاً عند المحدثين ذكر "الحسن" بوصفـــه نوعــاً وسطاً بين الصحيح والضعيف.

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢٧٧ - ٢٧٨).

(٢) تاريخ بغداد (٣/٢٩٠).

(٣) موضح أوهام الجمع والتفريق (١/٣٦٣).

المبحث الثالث: المحدثون الذين أدخلوا الحسن لذاته في الصحيح.

سبق فيما تقدم في المبحث الأول أن ذكرنا أن كثيراً من المحققين كالذهبي وابن حجر وغيرهما يرون أن غالب المحدثين المتقدمين يدخلون الحسن لذاته في الصحيح.

وقد قال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح: (من أهل الحديث من لا يُفرِدُ نوعَ الحسن ويجعلُه متدرجاً في أنواع الصحيح لاندراجه في أنواع ما يُحتج به، وهو الظاهر من كلام الحاكم أبي عبدالله الحافظ في تصرفاته، وإليه يوميء في تسميته كتاب الترمذي بالجامع الصحيح، وأطلق الخطيب أبوبكر أيضاً عليه اسم الصحيح، وعلى كتاب النسائي... ثم إن من سمى الحسن صحيحاً، لا يُنكر أنه دون الصحيح المُقدَّم المُبين أولاً، فهذا إذاً اختلافٌ في العبارة دون المعنى) [١] .

وعلق الحافظ ابن حجر على هذا الكلام بقوله: (إنما جعله يوميء إليه لأن ذلك مقتضاه، وذلك أن كتاب الترمذي مشتمل على الأنواع الثلاثة، لكن المقبول فيه وهو الصحيح والحسن أكثر من المردود، فحكم للجميع بالصحة بمقتضى الغلبة.

فلو كان ممن يرى التفرقة بين الصحيح والحسن لكان في حكمه ذلك مخالفاً للواقع، لأن الصحيح الذي فيه أقل من مجموع الحسن والضعيف، فلا يعتذر عنه بأنه أراد الغالب، فاقتضى توجيه كلامه أن يقال: إنه لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن، ليصح ما ادعاه من التسمية.

وقد وجدت في "المستدرك" له أثر حديث أخرجه قال: أخرجه أبو داود في "كتاب السنن" الذي هو صحيح على شرطه [٢] .

وهذا أيضاً محمول على أنه أراد عدم التفرقة بين الصحيح والحسن، ولم يعتبر الضعيف الذي فيه لقلته بالنسبة إلى النوعين) [٣] .

ثم قال بعد ذلك في نصٍ غاية في الأهمية: (واعلم أن أكثر أهل الحديث لا يفردون الحسن من الصحيح، فمن ذلك ما رويناه عن الحميدي شيخ البخاري قال: "الحديث الذي ثبت عن النبي **صلى الله عليه وسلم** هو أن يكون متصلاً غير مقطوع، معروف الرجال" [٤] .

ورُوينا عن محمد بن يحيى الذهلي قال: "لا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث المتصل غير

---

(١) علوم الحديث (ص٣٦ - ٣٧).

(٢) لم أجد هذا النص في المطبوع من المستدرك، ومن المعلوم أنه مليء بالأخطاء والسقط ، وورد في (٤٤١/٤): (هذا الحديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه... وإنما أخرجه أبو داود أحد أئمة هذا العلم).

(٣) النكت لابن حجر (٤٧٩/١ - ٤٨٠).

(٤) الكفاية (ص٤١) مع بعض الاختلاف اليسير.

المنقطع الذي ليس فيه رجل مجهول، ولا رجل مجروح" [١] .

فهذا التعريف يشمل الصحيح والحسن معاً.

وكذا شرط ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما لم يتعرضا فيه لمزيد أمر آخر علـــى مـــا ذكره الذهلي) [٢] .

وقال أيضاً: (فكم في كتاب ابن خزيمة من حديث محكوم منه بصحته، وهو لا يرتقـــي عـــن رتبة الحسن.

وكذا في كتاب ابن حبان، بل وفيما صححه الترمذي من ذلك جملة مع أن الـــترمذي ممـــن يُفرّق بين الصحيح والحسن) [٣] .

وقال بعد أن أخرج حديثاً: (هذا الحديث على شرط الصحيح عند ابن حبان، وعند شيخه ابـــن خزيمة، وقد أخرجاه، وهما ممن لا يفرد نوع الحسن من الصحيح، بل كل ما يدخـــل تحـــت دائـــرة القبول عندهم يسمى صحيحاً) [٤] .

وقال في حديث آخر: (وصحح حديثه هذا ابن حبان والحاكم على عادتهما في تسمية كل مـــا يُقبل صحيحاً) [٥] .

وذكر في "فتح الباري" [٦] حديثاً لمحمد بن إســـحاق صـــاحب المغـــازي ونقـــل تصحيـــح الترمذي [٧] وابن خزيمة [٨] والحاكم [٩] وقول الدار قطني [١٠] : إســـناده حســـن متصـــل، وقـــول البيهقي[١١]: إسناده حسن صحيح، ثم قال بعد: (هذه الزيادة تفرد بها ابن إسحاق، لكن ما ينفـــرد بـــه وإن لم يبلغ درجة الصحيح، فهو في درجة الحسن إذا صرح بالتحديث، وهـــو هنـــا كذلـــك، وإنمـــا

---

(١) الكفاية (ص٣٦).

(٢) النكت لابن حجر (١/٤٨٠ - ٤٨١).

(٣) المرجع السابق (١/٢٧٠ - ٢٧١).

(٤) كشف الستر عن حكم الصلاة بعد الوتر (ص١٥).

(٥) موافقة الخبر (١/١٤٢).

(٦) فتح الباري (١١/١٦٧).

(٧) الذي في الجامع (٣٢٢٠) ليس من طريق ابن إسحاق.

(٨) صحيح ابن خزيمة (٧١١).

(٩) المستدرك (١/٢٦٨).

(١٠) سنن الدارقطني (١/٣٥٤ - ٣٥٥).

(١١) السنن الكبرى للبيهقي (٢/١٤٦).

يصحح له من لا يفرّق بين الصحيح والحسن، ويجعل كل ما يصلح للحجة صحيحاً، وهـــذه طريقـــة ابن حبان[١]، ومن ذُكر معه).

وقد فصّل الحافظ ابن حجر في ذلك فقال: (لم يلتزم ابن خزيمة وابن حبان في كتابيـــهما أن يخرجا الصحيح الذي اجتمعت فيه الشروط التي ذكرها المؤلف - يعني ابن الصلاح -، لأنهما ممـــن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن، بل عندهما أن الحسن قسم من الصحيح لا قسيمه.

وقد صَرَّح ابن حبان[٢] بشرطه، وحاصله: أن يكون راوي الحديث عدلاً مشـــهوراً بـــالطلب غير مدلس، سمع ممن فوقه إلى أن ينتهي، فإن كان يروي من حفظه فليكن عالماً بما يحيل المعاني.

فلم يشترط على الاتصال والعدالة ما اشترطه المؤلف في الصحيح من وجود الضبط، ومـــن عدم الشذوذ والعلة. وهذا وإن لم يتعرض ابن حبان لاشتراطه ، فهو إن وجده كذلـــك أخرجـــه، وإلا فهو ماشٍ على ما أصّل؛ لأن وجود هذه الشروط لا ينافي ما اشترطه.

وسمى ابن خزيمة [٣] كتابه: "المسند الصحيح المتصل بنقل العدل عن العدل من غير قطـــع في السند، ولا حرج في النقلة".

وهذا الشرط مثل شرط ابن حبان سواء؛ لأن ابن حبان تابعٌ لابن خزيمة مغترف من بحـــره ناسج على منواله.

ومما يعضد ما ذكرنا، احتجاج ابن خزيمة وابن حبان بأحاديث أهل الطبقة الثانية الذين يخـوج مسلم أحاديثهم في المتابعات كابن إسحاق [٤]، وأسامة بن زيد [٥] الليثي، ومحمـــد بـــن عجـــلان[٦]،

---

(١) صحيح ابن حبان (٢٨٩/٥).

(٢) انظر مقدمة صحيح ابن حبان (١٥١/١ - ١٥٢).

(٣) ورد في صحيح ابن خزيمة (٣/١) "مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي **صلى الله عليـــه وســـلم**، بنقل العدل عن العدل، موصولاً إليه **صلى الله عليه وسلم** من غير قطع في أثناء الإسناد، ولا جرح في نـــاقلي الأخبار".

(٤) أخرج له ابن خزيمة في مواضع كثيرة منها على سبيل المثال: (١٥٣، ٤٢٩، ١٢٠٠، ٢٩٠٦) وانظر ما قالـــه عنه (١٩٧/١).
وأخرج له ابن حبان كثيراً منها على سبيل المثـــال: (٤٨٣/١)، (٣٨/٥، ٩٥، ٣٧٠، ٦٠٩)، وانظـــر فـــهارس صحيح ابن حبان (٢٢١/١٨ - ٢٢٢).

(٥) أخرج له ابن خزيمة في مواضع منها (٣٥٢، ١٨٥١، ٢١٣٣)، وابـــن حبـــان (٢٨٣/١، ٤٩٣)، (٦٠٢/٤)، (٤٠٥/٩).

(٦) من المواضع التي أخرجها ابن خزيمة له: (٤٨، ٨٠، ١٠٥، ١٨٢٧، ٢٥٢٥)، وابن حبـــان (٢٧٦/١، ٤٠٦)، (٦٢/٢، ٢٤٧، ٢٥٠).

ومحمد بن عمرو بن علقمة [١]، وغير هؤلاء) [٢] .

ويُتعقب على الحافظ رحمه الله هنا في قوله إن ابن حبان لم يشترط الضبط وعدم الشذوذ وعدم العلة؛ لأن هذا واضح من كلامه في مواضع أخرى، فقد قال مثلاً في مقدمته: (وأما من كثر خطؤه، ولم يغلب على صوابه، فهو مقبول الرواية فيما لم يخطئ فيه، واستحق مجانبة ما أخطأ فيه فقط) [٣] ، فهذا له علاقة بالضبط فهو يحتج بمن كثر خطؤه ما لم يخطئ.

وأما اشتراطه لعدم العلة فيفهم من مثل قوله: (وقد تركنا من الأخبار المشاهير التي نقلها عدول ثقات لعللٍ تبيَّن لنا منها الخفاءُ على عالمٍ من الناس جوامعها) [٤] يعني تبين له ما خفي على كثير من الناس من أسباب عللها.

وقال: (خبر سعيد بن أبي هند عن أبي موسى في هذا الباب معلول لا يصح) [٥] ، إلا أنه ينبغي التنبه إلى أن ابن حبان – رحمه الله – لا يرى العديد من العلل قادحة، ويظهر من صحيحه ميله للجمع ودفع التعارض بكثرة [٦] .

وأما بالنسبة لمنهج ابن خزيمة في صحيحه فقد قال في أول كتاب الصيام: (المختصر من المختصر من المسند عن النبي **صلى الله عليه وسلم** على الشرط الذي ذكرناه بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه **صلى الله عليه وسلم** من غير قطع في الإسناد، ولا جرح في ناقلي الأخبار، إلا ما نذكر أن في القلب من بعض الأخبار شيء إما لشك في سماع راوٍ من فوقه خبراً ، أو راوٍ لا نعرفه بعدالة ولا جرح، فنبين أن في القلب من ذلك الخبر، فإنا لا نستحل التمويه على طلبة العلم بذكر خبر غير صحيح ، ولا نبين علته، فيغتر بعض من يسمعه) [٧] .

وهذا ملاحظ في كتابه فقد توقف في بعض الأخبار إما بقوله: "إن صح الخبر..." [٨] أو

---

(١) من المواضع التي أخرجها ابن خزيمة له: (٥٠، ١١٨٤، ١٢٢٤، ١٨٥٧)، وابن حبان (٥٢٠/١)، (٢٦/٧) وانظر الفهارس (٢٣٢/١٨).

(٢) النكت لابن حجر (٢٩٠/١ – ٩١).

(٣) مقدمة صحيح ابن حبان (١٥٤/١).

(٤) هذا النص ذكره في آخر صحيحه ونقله ابن بلبان في المقدمة (١٦٦/١).

(٥) صحيح ابن حبان (٢٥٠/١٢).

(٦) انظر مثلاً في صحيحه (٢١٤/٣)، (٢٣٧/٤-٢٣٨)، (١٦٢/٥-١٦٣).

(٧) صحيح ابن خزيمة (١٨٦/٣).

(٨) انظر مثلاً (٧١/١، ٢٠٣)، (٢٠/٢، ١٨١)، (١١٦/٣، ٢٣٨)، (٧٤/٤).

بقوله: "في القلب..." [١] ومما يدل على أنه يخرج في صحيحه كل ما يصلح للاحتجاج أنه قال بعد أن أخرج حديثاً لعاصم بن عبيدالله وتبرأ من عهدته وذكر من ضعفه: (كنتُ لا أخرج حديث عاصم ابن عبيدالله في هذا الكتاب، ثم نظرت فإذا شعبة والثوري قد رويا عنه، ويحيى بن سعيد وعبدالرحمن بن مهدي وهما إماما أهل زمانهما، قد رويا عن الثوري عنه) [٢] .

وللوقوف على مزيد من الأمثلة التي يستدل بها على أن ابن خزيمة وابن حبان والحاكم يصححون كل حديث يصلح للاحتجاج بحسب اجتهادهم، فلتُراجع قائمة الأحاديث التي حسنها الترمذي فقد اعتنيت بذكر تصحيحاتهم هناك.

ومما ينبغي ذكره هنا لأهميته وعلاقته بما نحن بصدده ما ذكره ابن حبان في مقدمة صحيحه عن الرواة المتكلم في ضبطهم فقد قال: (وربما أروي في هذا الكتاب وأحتج بمشايخ قد قدح فيهم بعض أئمتنا مثل: سماك بن حرب، وداود بن أبي هند، ومحمد بن إسحاق بن يسار، وحماد ابن سلمة، وأبي بكر بن عياش، وأضرابهم ممن تتكَّب عن رواياتهم بعض أئمتنا، واحتج بهم البعض، فمن صح عندي منهم بالبراهين الواضحة، وصحة الاعتبار على سبيل الدين أنه ثقة، احتججتُ به، ولم أُعرِّج على قول من قدح فيه، ومن صح عندي بالدلائل النيِّرة، والاعتبار الواضح على سبيل الدين أنه غير عدل، لم أحتج به، وإن وثقه بعض أئمتنا.

وإني سأُمثِّلُ واحداً منهم، وأتكلم عليه، ليستدرك به المرءُ من هو مثلُه، كأنا جئنا إلى حماد ابن سلمة، فمثلناه، وقُلنا لمن ذبَّ عمن ترك حديثه [٣] : لِمَ استحق حماد بن سلمة ترك حديثه؟...

فإن قال: كان حمادٌ يخطئ ، يقال له: وفي الدنيا أحدٌ بعد رسول الله **صلى الله عليه وسلم** يعرى عن الخطأ، ولو جاز تركُ حديثِ من أخطأ، لجاز ترك حديث الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المحدثين؛ لأنهم لم يكونوا بالمعصومين.

فإن قال: حمادٌ قد كَثُر خطؤه ، يقال له: إن الكثرةَ اسمٌ يشتمل على معانٍ شتى، ولا يستحق الإنسان ترك روايته حتى يكون منه من الخطأ ما يغلبُ صوابه، فإذا فحش ذلك منه، وغلب على صوابه، استحق مجانبة روايته.

وأما من كَثُر خطؤه، ولم يغلب على صوابه، فهو مقبول الرواية فيما لم يخطئ فيه، واستحق

---

(١) انظر مثلاً: (٢/٣٩، ٢٢٣)، (٣/١٩٠، ٢١٤).

(٢) صحيح ابن خزيمة (٣/٢٤٧).

(٣) أظنه يَعرِّض بالإمام البخاري فهو الذي لم يحتج بحماد في صحيحه كما ذكر ابن حجر في التهذيب (٣/١٣ - ١٤).

مجانبة ما أخطأ فيه فقط، مثل شَريك، وهُشيم، وأبي بكر بن عياش، وأضرابـــهم كـــانوا يخطئـــون فيُكثرون) [١] .

وقال في الثقات في ترجمة حماد بن سلمة: (فإن زعم : أن خطأه قد كثر من تغير حفظـــه، فقد كان ذلك في أبي بكر بن عياش موجوداً، وأنى يبلغ أبوبكر ابن عياش حمادَ بن سلمة في إتقانـــه أو في جمعه، أم في علمه أم في ضبطه) [٢] .

وقد ذكر في ترجمة أبي بكر بن عياش أنه كان يخطئ وأن بعض النقاد قد ضعفـــوه لذلـــك ولكنه قال: (والصواب في أمره مجانبة ما علم أنه أخطأ فيه، والاحتجاج بما يرويـــه، ســـواء وافـــق الثقات أو خالفهم؛ لأنه داخل في جملة أهل العدالة، ومن صحت عدالته لم يستحق القدح ولا الجـــرح، إلا بعد زوال العدالة عنه بأحد أسباب الجرح، وهكذا حكم كل محدث ثقة صحـــت عدالتـــه وتبيـــن خطؤه) [٣] .

وما فصَّله ابن حبان يظهر – والله أعلم – أنه مذهب شيخه ابن خزيمة أيضاً لاتفاقهما علـــى الاحتجاج بمن ذكروا آنفاً.

وعلى هذا فالراجح في نظري أنهما لم يحتجا بحديث من أحاديث أولئك النفر إلا بعد تأكدهمـــا من أنه لم يخطئ فيه راويه.

وأما الحاكم فمن المعلوم أنه واسع الخطو في التصحيح، مشهور بالتساهل [٤] فـــي تصحيـــح الأحاديث في كتابه "المستدرك" تحديداً، وقد صحح جملة من أحاديث محمد بن إســـحاق [٥] ، وابـــن عجلان [٦] ، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده [٧] وغيرها مما يحكم عليها المتـــأخرون بالحســـن ويُنزلونها عن درجة الصحة.

وليُعلم أنه قد وُجِدَ في عبارات ابن حبان والحاكم إطلاق "الحسن" على بعـــض الأحـــاديث،

---

(١) مقدمة صحيح ابن حبان (١/١٥٢ – ١٥٤).

(٢) الثقات (٦/٢١٦).

(٣) المرجع السابق (٧/٦٦٩).

(٤) علوم الحديث لابن الصلاح (ص١٨)، والنكت لابن حجر (١/٣١٢ – ٣١٩)، وسير أعلام النبلاء (١٧/١٧٥ – ١٧٦) ونصب الراية (١/٣٤١ – ٣٤٢) ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٢/٤٢٦)، (١/٢٥٦)، والباعث الحثيث (ص٢٢)، وتدريب الراوي (١/١٠٦).

(٥) انظر في المستدرك مثلاً: (١/٣٤١)، (٢/٢١٤، ٤٥٩)، (٣/١٢٢، ١٢٣، ١٨١)، (٤/١٠٤، ٢٤٤).

(٦) انظر في المستدرك مثلاً: (١/٢٢٩، ٢٧١، ٤١٥)، (٢/١٦١).

(٧) انظر في المستدرك مثلاً: (١/١٩٧، ٥٤٤، ٥٤٨)، (٢/١٤، ١٧، ٤٧، ٦٥)، (٤/٣٨٣).

ومن ذلك ما وجدته لابن حبان فقد أخرج من طريق وكيع عن الثوري عن ابن جريج عن العبـــاس ابن عبدالرحمن بن مينا عن جُودان قال: قال رسول الله **صلى الله عليه وسلم : "مـــن اعتـــذر إلـــى أخيه، فلم يقبل كان عليه مثلُ خطيئة صاحب مكس".**

وقال بعده: (أنا خائف أن يكون ابن جريج رحمه الله ورضوانه عليه دلَّس هذا الخبر، [فـــإن كان] [١] سمعه من العباس بن عبدالرحمن، فهو حديث حسن [غريب] [٢]) [٣] .

والحديث أخرجه جمع من الأئمة [٤] عن وكيع به، وجُودان قال فيه أبو حاتم: (ليســـت لـــه صحبة، وهو مجهول) [٥] ، وقال ابن حبان: (يُقال: إن له صحبة) [٦] ، وذكر أبو داود حديثـــه فـــي المراسيل مما يدل على عدم ثبوت صحبته عنده، وهذا الذي يميل إليه القلب.

وفي الحديث عنعنة ابن جريج، وهو مدلس، ولذا قال ابن حبان : "فـــإن كـــان ســـمعه ..."، ومراده بالحسن هنا – فيما ظهر لي – أن السند ليس فيه مجروح، وقد ذكر العباس بن عبدالرحمـــن في ثقاته [٧] ، واحتج به في صحيحه [٨] ، وقال فيه ابن حجر: (مقبول) [٩] .

وقال أيضاً في حديث يرويه الهثيم بن أيوب عن سهل بن عبدالرحمن عن محمد بن مطـــرف أبي غسان عن محمد بن المنكدر عن عروة عن أبي هريرة مرفوعاً: "استعينوا على الحوائج بكتمـــان السر، فإن لكل نعمة حاسداً": (هذا إسناد حسن، وطريق غريب، إن كان عروة هذا هو ابـــن الزبـــير ابن العوام) [١٠] .

وقد أخرج حمزة بن يوسف السهمي هذا الحديث في تاريخه [١١] عن الهيثم بـــه، وزاد فـــي

---

(١) الإضافة من الإصابة (٢٥٦/١).

(٢) مصدر سابق (٢٥٦/١).

(٣) روضة العقلاء (ص١٨٢ – ١٨٣).

(٤) أخرجه أبو داود في المراسيل (٥٢١) تحقيق الأرناؤوط، وابن ماجه (٣٧١٨)، وابن أبي عاصم فـــي الآحـــاد والمثاني (١٧٥/٥)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٧٥/٢ – ٢٧٦)، وابن قانع في معجم الصحابـــة (١٥٦/١) والبيهقي في شعب الإيمان (٣٢١/٦).

(٥) المراسيل لابن أبي حاتم (ص٣٠).

(٦) الثقات (٦٥/٣).

(٧) الثقات (٢٥٩/٥).

(٨) صحيح ابن حبان (٣٠٩/١٤).

(٩) التقريب (٣١٧٤).

(١٠) روضة العقلاء (ص١٨٧-١٨٨).

(١١) تاريخ جرجان (ص٢٢٣).

الإسناد أن الهيثم بن أيوب الطالقاني قال: (حدثنا سهل بن عبدالرحمن الجرجاني لقيته بالبادية بسوق فيد) [١] .

وسهل بن عبدالرحمن الجرجاني لم يترجم له ابن حبان في ثقاته ولا في ضعفائه ولم أقف له على ترجمة في كتب الرجال الأخرى إلا ما ذكره السهمي في تاريخه: (سهل بن عبدالرحمن الجرجاني، روى عن محمد بن مطرف) [٢] ، وليس له راوٍ إلا الهيثم بن أيوب الطالقاني [٣] ، فالظاهر أنه مجهول [٤] ، وابن حبان كما هو معروف يتساهل في مثل هذا، والحديث منكر لأن هذا المجهول لا يُحتمل له بأن يتفرد له بمثل هذا الإسناد، والمتن حكم عليه غير واحد من كبار النقاد بأنه لا أصل له [٥] ولو كان محفوظاً عن ابن المنكدر أو عن عروة أو عن أبي هريرة ولو بسند فيه ضعف محتمل لما قالوا ذلك، ويزيد الأمر تأكيداً أن محمد بن المنكدر لم يرو عن عروة شيئاً من مسند أبي هريرة [٦] وإنما روى عنه عن عائشة رضي الله عن صحابة رسوله **صلى الله عليه وسلم.**

ويظهر أن مراد ابن حبان بالحسن هنا أن السند ليس فيه مجروح أو سبب يطعن في الحديث من أجله في نظره هو رحمه الله، ويلاحظ أنه في كلا الإسنادين قد توقف في الحكم فقال في الأول: "إن كان سمعه..." وقال في الثاني: "إن كان عروة...".

كما ورد "الحسن" في كلامه على الرواة فقال في بعضهم : (حسن الاستقامة في الروايات)[٧]، وقال: (كان متيقظاً، حسن الحفظ لحديثه) [٨] ، وقال: (حسن الحديث مستقيماً) [٩] ،

---

(١) تاريخ جرجان (ص٢٢٣).

(٢) مرجع سابق (ص٢٢٣).

(٣) تهذيب التهذيب (٩٠/١١) ونقل توثيق النسائي وابن حبان له.

(٤) يرى شيخنا العلامة محمد ناصر الدين الألباني في "الصحيحة" (٤٣٨/٣) أن سهلاً هذا هو السندي بن عبدويه الرازي، ولا أوافقه على ذلك لأن السندي كان قاضياً مشهوراً معروفاً عند أهل الحديث كما في الجرح والتعديل (٢٠١/٤، ٣١٨) والأنساب للسمعاني (٣٢١/٣)، ولسان الميزان (١١٦/٣)، فهو أشهر من أن يقال فيه: "لقيته بالبادية"؟! ثم إن السهمي لم يصف سهلاً بأنه السندي ولو كان هو لما توانى في ذلك.

(٥) العلل لابن أبي حاتم (٢٥٥/٢) والموضوعات لابن الجوزي (١٦٦/٢)، وتخريج الكشاف للزيلعي (٣٦٢/٢).

(٦) انظر تحفة الأشراف (٢٥٥/١٠-٢٥٨)، وأطراف مسند أحمد (٤٠٩/٧)، ومسند أبي هريرة من المسند الجامع لبشار عواد معروف وآخرين.

(٧) الثقات (٣٢١/٧)، (٤٥٤/٨).

(٨) المرجع السابق (٣١٤/٨)

(٩) المرجع السابق (٢٢٢/٨).

وقال: (حسن الحديث يُغرب) [١] .

كما ورد لفظ "الحسن" في كلام الحاكم على الأحاديث، فمن ذلك قوله: (هذا حديــث حســن صحيح على شرط مسلم) [٢] .

ومن ذلك أيضاً قوله: (هذا حديث حسن من حديث أبي عبدالله أحمد بن حنبل عن تَلِيــد بــن سليمان، فإني لم أجد له رواية غيرها) [٣] ، ويظهر من هذا النص أن سبب استحسانه نــدرة وقلــة رواية الإمام أحمد عن تليد بن سليمان، ولم أجد له في المسند [٤] إلا هذا الحديث الواحد فقط، وهــو الذي عناه الحاكم وأخرجه في مستدركه.

ومن ذلك قوله بعد أن أخرج حديث عائشة مرفوعاً: "**اللهم اجعل أوسع رزقك علي عند كــبر سني وانقطاع عمري**" [٥] : (هذا حديث حسن الإسناد، والمتن غريب في الدعاء، مستحب للمشــايخ إلا أن عيسى بن ميمون [٦] لم يحتج به الشيخان) [٧] ، ويبدو أنه لم يعرف عيسى أو رأى أن ضعفــه محتمل في مثل هذا المتن فحسن السند لذلك.

وقال أيضاً في حديث: (غريب حسن، إلا أن مجاشع [٨] بن عمرو ليس مــن شــرط هــذا الكتاب) [٩] ، ويبدو أنه أراد حسن المتن لتصريحه بأن مجاشعاً ليس من شرط الصحيح.

وأفاد السيوطي أنه لم يقع للحاكم أن وصف حديثاً بالحُسن إلا حديثــاً واحــداً [١٠] ، وذكــر حديث عائشة الآنف، وهذا فيه نظر لما تقدم.

---

(١) المرجع السابق (٢٠١/٨).

(٢) المرجع السابق (١٤٩/٣).

(٣) مصدر سابق (١٤٩/٣).

(٤) مسند أحمد (٤٤٢/٢).

(٥) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٦٢/٤)، وفي الدعاء (١٠٤٩)، وابن عدي في الكامل (١٧٠/١)، وأبــو الشيخ في الطبقات (١٥٥/٤-١٥٦) عن عيسى به.

(٦) قال الذهبي في التلخيص (٥٤٢/١): (عيسى متهم)، ونقل تضعيف النقاد له فــي المــيزان (٣٢٥/٣ - ٣٢٦)، وقال ابن حجر في التقريب (٥٣٣٥): (ضعيف).

(٧) المستدرك (٥٤٢/١).

(٨) قال الذهبي في التلخيص (٢٧٣/٣): (ذا من وضع مجاشع) ، واتهمه بالوضع غير واحد انظر: لسان المــيزان (١٥/٥ - ١٦).

(٩) المستدرك (٢٧٣/٣)، ونقل السخاوي في فتح المغيث (٤/١)، كلام الحاكم هذا.

(١٠) البحر الذي زخر (٨٩٥/٢).

المبحث الرابع: هل في الصحيحين أحاديث حسنة.

لا شك أن الإمام البخاري رحمه الله تعالى سمى كتابه: "الجامع المسند الصحيح المختصـــر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه" (١) .

وكذلك الإمام مسلم رحمه الله تعالى سمى كتابه: "المسند الصحيح المختصر من السنن بنقــل العدل عن العدل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم" (٢) .

فلا ريب أنهما لم يدخلا في كتابيهما إلا ما هو صحيح عندهما.

إلا أن بعض المحققين نبهوا على وجود بعض الأسانيد التي هي من قبيل الحسن لذاته فيهما.

فقد قال الإمام الذهبي في ترجمة محمد بن طلحة بن مُصَرِّف اليامي أحد رواة الصحيحيــن: (يجيء حديثه من أداني مراتب الصحيح، ومن أجود الحسن، وبهذا يظهر لك، أن الصحيحين فيــها : الصحيح، وما هو أصح منه، وإن شئت قلت: فيهما الصحيح الذي لا نزاع فيه، والصحيح الذي هــو حسن، وبهذا يظهر لك أن الحسن قِسمٌ داخل في الصحيح، وأن الحديث النبــوي قِســمان، ليــس إلا صحيح وهو على مراتب، وضعيف وهو على مراتب) (٣) .

وقال أيضاً: (من أخرج له الشيخان على قسمين:

أحدهما: ما احتجا به في الأصول، وثانيهما: من خرَّجا له متابعة وشهادة واعتباراً.

فمن احتجا به أو أحدهما، ولم يُوثق ولا غُمز فهو ثقة حديثه قوي.

ومن احتجا به أو أحدهما، وتكلم فيه، فتارة يكون الكلام فيه تعنتاً، والجمهور على توثيقــه، فهذا حديثه قوي أيضاً.

وتارةً يكون الكلام في تليينه وحفظه له اعتبار، فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة الحسن، التــي قد نسميها من أدنى درجات الصحيح.

فما في الكتابين بحمد الله رجل احتج به البخاري أو مسلم في الأصول، ورواياتــه ضعيفــة، بل حسنة أو صحيحة... فكل من خُرِّج له في الصحيحين، فقد قفز القنطــرة، فــلا معــدل عنــه إلا ببرهان بيِّن) (٤) .

---

(١) انظر تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي (ص٩-١١).

(٢) المرجع السابق (ص٣٣، ٣٦، ٣٨، ٤٤-٤٥).

(٣) سير أعلام النبلاء (٣٣٩/٧).

(٤) الموقظة (ص٧٩-٨٠).

وقد ذكر في موضع آخر أن البخاري يرغب عن "الحسن لذاته" ، ومسلماً يُمشيه [١] .

ويقول الحافظ ابن حجر: (ينبغي أن يُزاد في التعريف بالصحيح فيقال: هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط أو القاصر عنه، إذا اعتضد عن مثله إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً.

وإنما قلت ذلك لأنني اعتبرت كثيراً من أحاديث الصحيحين فوجدتُها لا يتم الحكم عليها بالصحة إلا بذلك) [٢] ثم ذكر مثالين وقال بعدهما: (في أمثلة كثيرة قد ذكرت الكثير منها في مقدمة شرح البخاري، ويوجد في كتاب مسلم منها أضعاف ما في البخاري) [٣] .

وقال في "الفتح" في شأن فُليح بن سليمان المدني: (هو صدوق، تكلم بعض الأئمة في حفظه، ولم يُخرج البخاري من حديثه في الأحكام إلا ما توبع عليه، وأخرج له في المواعظ والآداب، وما شاكلها طائفة من أفراده) [٤] .

وقال أيضاً: (تفرد به فُليح ، وهو مُضعَّف عند ابن معين والنسائي وأبي داود، ووثقه آخرون، فحديثه من قبيل الحسن) [٥] .

ويرى العلامة محمد بن إبراهيم ابن الوزير اليماني (ت٨٤٠هـ) أن مسلماً يُسمي الحسن صحيحاً كالحاكم والمتقدمين وأنه أدخله في "صحيحه" [٦] .

وخالفه العلامة محمد بن إسماعيل الصنعاني فقال: (مسلم قد شرط الصحة في كتابه، وسماه صحيحاً، وحينئذٍ فلا يدخل الحسن في كتابه أصلاً) [٧] ، وقال في الصحيحين بصورة عامة: (وليس عندهما حديث حسن، بل كل ما هو على شرطهمخا صحيح) [٨] .

ومن المعاصرين يرى العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني أن في الصحيحين بعض الأحاديث التي تعتبر بمرتبة الحسن من خلال ما ظهر له من دراسة بعض أحاديث الكتابين [٩] .

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢١٤/١٣) وقد ذكرنا النص بتمامه فيما تقدم.
(٢) النكت لابن حجر (٤١٧/١-٤١٩).
(٣) النكت لابن حجر (٤١٧/١-٤١٩).
(٤) فتح الباري (١٧٢/١).
(٥) المرجع السابق (٥٤٧/٢).
(٦) توضيح الأفكار (٢٠٥/١، ٢٠٦).
(٧) المرجع السابق (٢٠٤/١).
(٨) المرجع السابق (٦٨/١).
(٩) فتاوى الشيخ الألباني (ص٥٢٥).

ومما ينبغي أن يُعلم أن الغالبية العظمى من متون الصحيحين لا يشك أهل الحديث قاطبة في ثبوتها وصحتها، كما ينبغي أن يُفرَّق بين ما يروى في الأصول وبين ما يروى في المتابعات والشواهد، وغالب الرواة المتكلم فيهم في الصحيحين يذكرون في المتابعات ونحوها، كما ينبغي أن يُفرَّق بين ما سوغ أهل الحديث فيه التساهل بعض الشيء كالفضائل والترغيب والآداب والرقائق، وبين أحاديث الأحكام.

كما ينبغي أن يعلم أن كثيراً من تلك الأسانيد التي توصف بأنها من قبيل الحسن لذاته، لها شواهد ومتابعات ترفعها إلى الصحيح لغيره كما ذكر الحافظ ابن حجر، فيصبح الأمر هيناً؛ إذ الصحيح لذاته والصحيح لغيره كلاهما من الصحيح.

وقد يوجد من بعض العلماء المتقدمين من يصف بعض الأحاديث في أحد الصحيحين بأنها من الحسن، كما وقع من الترمذي [١] ، ولكن يجدر بنا مراعاة لمصلحة الاتفاق الذي تم منذ أكثر من ألف سنة بين السواد الأعظم من علماء الحديث، وحسماً لمادة النزاع، وحتى لا تتأثر هيبة الصحيحين في قلوب الناشئة فيتجرؤ وقد فعل بعضهم ذلك، أقول: يجدر بنا أن لا نُحسِّن شيئاً من أحاديث الكتابين ولا ننتقدها، إلا ما جرى الخلاف فيه من علماء النقد وحفاظ الأمة كما قال الحافظ ابن حجر في الأحاديث المنتقدة على البخاري: (هذه المواضع مُتنازع في صحتها، فلم يحصل لها من التلقي، ما حصل لمعظم الكتاب، وقد تعرض لذلك ابن الصلاح في قوله: "إلا مواضع يسيرة انتقدها عليه الدار قطني وغيره"، وقال في "مقدمة [٢] شرح مسلم" له: "ما أُخِذَ عليهما – يعني على البخاري ومسلم – وقَدح فيه معتمد من الحفاظ، فهو مستثنى مما ذكرناه، لعدم الإجماع على تلقيه بالقبول" انتهى، وهو احتراز حسن) [٣] .

ولهذا قال الحافظ العراقي: (فليس لنا أن نحكم على حديث في كتابه – يعني مسلماً – بأنه حسن عنده، لما عُرف من قصور الحسن عن الصحيح).

وهذا هو الصحيح إن شاء الله لأن صاحب الصحيح ما أخرج حديث ذاك المتكلم في قصور ضبطه عن ضبط رواة الصحيح إلا وهو متيقن أنه لم يخطئ في ذلك الحديث ولم يخالف مخالفة تضره، وما دام الأمر كذلك فهو من صحيح حديث ذاك الراوي، فلا وجه لتحسينه جُموداً على القواعد المقررة عند المتأخرين.

---

(١) انظر القائمة الأولى التي ذكرتُ فيها أقوال العلماء في الأحاديث التي حسنها الترمذي.

(٢) صيانة صحيح مسلم (ص٨٦).

(٣) هدي الساري (ص٣٦٤).

ومحصلة الأمر أن وجود بعض الأسانيد في أحد الصحيحين مما يتطابق مع شروط الحسـن لذاته؛ أمرٌ محقق ولكن بكيفيات معينة، وحيثيات محددة، ولأغراض مقبولة عند أهل الصنعـة كما تقدمت الإشارة إليه، والصحيح والحسن لذاته كلاهما حجة، فالخلاف إن وجد يكون في مراتب القـوة لا في نفيها.

ومع ذلك فالوجود شيء، والحكم "بالحسن" شيء آخر، فها هو الإمام الذهبي وهو الذي ذكـر وجود الحسن فيهما يقول في إسماعيل بن أبي أويس: (ولولا أن الشيخين احتجا به؛ لزحزح حديثـه عن درجة الصحيح إلى درجة الحسن) [١] ثم قال: (الرجلُ قد وثب إلى ذاك البر، واعتمـده صاحبا الصحيحين، ولا ريب أنه صاحب أفراد ومناكير تنغمر في سعة ما روى، فإنه من أوعية العلم) [٢] .

وقال في حديثٍ رواه خالد بن مخلد القَطَواني وهو في صحيح البخاري: (فهذا حديث غريـب جداً، لولا هيبة الصحيح لعدوه في منكرات خالد بن مخلد) [٣] .

هذا الذي أرتضيه لنفسي، وأدعو إليه من أُحب، وليس هذا غلواً في الشيخين، ولكن تمسـكاً باتفاق علماء الحديث، ودرءاً لمفسدة الجُرأة والتطاول على أئمة الحديث وجهابذته.

---

(١) سير أعلام النبلاء (٣٩٢/١، ٣٩٣).

(٢) مصدر سابق (٣٩٢/١، ٣٩٣).

(٣) ميزان الاعتدال (٦٤١/١).

المبحث الخامس: ارتقاء الحسن لذاته إلى مرتبة الصحيح لغيره.

ذكرنا في المبحث السابق تقرير الحافظ ابن حجر أن العديد مـــن أحـــاديث الصحيحيـــن لا تقتصر على الصحيح لذاته بل إن بعضها يكون بنقل "العدل القاصر في ضبطه إذا اعتضـــد"، وهـــذه هي حقيقة الصحيح لغيره كما سنرى في الأمثلة التالية.

يقول أبو عمرو بن الصلاح: (إذا كان راوي الحديث متأخراً عن درجة أهل الحفظ والإتقـان، غير أنه من المشهورين بالصدق والسِتْر، وروي مع ذلك حديثه من غير وجه، فقد اجتمعت له القـوة من الجهتين، وذلك يُرقّي حديثه من درجة الحسن إلى درجة الصحيح.

مثاله: حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله **صلى الله عليـــه وسلم** قال: **"لولا أن أشق على أمتي؛ لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة"** [١] .

فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة، لكنه لم يكن من أهل الإتقـان، حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته، فحديثه من هـــذه الجهـــة حسن، فلما انضم إلى ذلك كونه روي من أوجه أُخر، زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهـــة ســـوء حفظه، وانجبر به ذلك النقص اليسير، فصح هذا الإسناد، والتحق بدرجة الصحيح) [٢] .

وقد ذكر الحافظ ابن حجر على هذا المثال اعتراضاً ثم أجاب عنه، ثم ذكر مثـــالاً للصحيـــح لغيره آخر فقال: (اعترض عليه في المثال الذي مَثَّل به... بأن الحكم بصحته إنما جاء من جهة أنـــه روي من طريق أخرى صحيحة لا مطعن فيها، منها في الصحيحين [٣] من طريق الأعرج عن أبـــي هريرة رضي الله عنه، والمثال اللائق هنا أن يُذكر حديث له أسانيد كل منها لا يرتقي عـــن درجـــة الحسن، قد حكم له بالصحة باعتبار مجموع تلك الطرق.

والجواب عن المصنف أن المثال الذي أورده مستقيم، والذي طولب به قسم مـــن المســـألة، وذلك أن الحديث الذي يُروى بإسناد حسن لا يخلو: إما أن يكون فرداً، أو له متابع.

الثاني: لا يخلو المتابع إما أن يكون دونه، أو مثله، أو فوقه. فإن كان دونه فإنه لا يُرقيه عـن درجته... وإن كان مثله أو فوقه فكل منهما يرقيه إلى درجة الصحة.

---

(١) أخرجه الترمذي في الجامع (٢٢) وقال: (وحديث أبي هريرة إنما صح لأنه قد روي من غير وجه)، وأخرجـــه أيضاً أحمد (٢٨٧/٢، ٣٩٩)، والطحاوي في شرح المعاني (٤٤/١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣٧/١) كلـــهم عن محمد بن عمرو به.

(٢) علوم الحديث (ص٣١-٣٢).

(٣) صحيح البخاري (٨٨٧)، وصحيح مسلم (٢٥٢) كلاهما عن أبي الزناد عن الأعرج به.

فذكر المصنف مثالاً لما فوقه، ولم يذكر مثالاً لما هو مثله، وإذا كانت الحاجة ماســـة إليــه فلنذكره نيابة عنه، وأمثلة كثيرة قد ذكرنا منها الحديثين اللذين أوردناهما من الصحيح قبل هذا [١] .

ومنها ما رواه الترمذي من طريق إسرائيل عن عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عثمان بــن عفان رضي الله عنه قال: "إن النبي **صلى الله عليه وسلم** كان يُخلل لحيته".

تفرد به عامر بن شقيق، وقد قواه البخاري والنسائي وابن حبان، ولينه ابـــن معيـــن، وأبـــو حاتم، وحكم البخاري [٢] فيما حكاه الترمذي في العلل: بـــأن حديثـــه حســـن... وصححـــه مطلقـــاً الترمذي [٣] والدارقطني [٤] وابن خزيمة [٥] والحاكم [٦] وغيرهم.

وذلك لما عضده من الشواهد، كحديث أبي المليح [٧] الرقي عن الوليد بن زوران عن أنـــس رضي الله عنه، أخرجه أبو داود [٨] ، وإسناده حسن؛ لأن الوليد وثقه ابن حبان [٩] ولم يضعفه أحـــد، وتابعه عليه ثابت البناني عن أنس رضي الله عنه، أخرجه الطبراني في الكبير [١٠] من رواية عمـــر ابن إبراهيم العبدي عنه، وعمر لا بأس [١١] به....

وله شواهد أخرى دون ما ذكر في المرتبة ، وبمجموع ذلك حكموا علـــى أصـــل الحديـــث بالصحة، وكل طريق منها بمفردها لا يبلغ درجة الصحيح) [١٢] .

ومسألة ارتقاء الحسن إلى الصحيح مُقرَّرة معروفة، وفيما سلف كفاية في البيان إن شاء الله.

---

(١) انظر النكت لابن حجر (١/٤١٧-٤١٩).

(٢) انظر الحديث [١٨] في مبحث البخاري.

(٣) جامع الترمذي (٣١).

(٤) سنن الدارقطني (١/٨٦) ولم يذكر حكماً على الحديث ولكن تصحيحه نقله غير واحد.

(٥) صحيح ابن خزيمة (١٥١٩).

(٦) المستدرك (١/١٤٩).

(٧) هو الحسن بن عمر أو عمرو الفزاري، ثقة - التقريب (١٢٦٦).

(٨) سنن أبي داود (١٤٥).

(٩) ثقات ابن حبان (٧/٥٥٠)، وقال ابن حجر في التقريب (٧٤٢٣): (لين الحديث).

(١٠) ليس في المعجم الكبير - المطبوع - ولكنه في المعجم الأوسط (٤/٣٧١) ومجمع البحرين (١/٣٣٩).

(١١) قال في التقريب (٤٨٦٣): (صدوق في حديثه عن قتادة ضعف).

(١٢) النكت لابن حجر (١/٤٢٠-٤٢٤).

الفصل الرابع

مراتب الأسانيد الحسنة ومظانها

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مراتب الأسانيد الحسنة.

المبحث الثاني : مظان الحسن.

المبحث الأول: مراتب الأسانيد الحسنة :

يُعد الإمام الذهبي أول من ذكر مراتب لأسانيد الحسن، وذلك في قوله:

(فأعلى مراتب الحسن: بهز بن حكيم عن أبيه عن جده.

وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

ومحمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

وابن إسحاق عن محمد بن إبراهيم التيمي، وأمثالُ ذلك.

وهو قسمٌ مُتجاذب بين الصحة والحُسن، فإن عِدةً من الحفـــاظ يصححـــون هـــذه الطـــرق، وينعتونها بأنها من أدنى مراتب الصحيح.

ثم بعد ذلك أمثلة كثيرة يُتنازع فيها، بعضهم يحسِّنونها، وآخرون يضعفونها كحديث الحـــارث ابن عبدالله، وعاصم بن ضمرة، وحجاج بن أرطاة، وخُصيف، ودرَّاج أبي السمح وخلقٍ سواهم) [1].

ولم يُسبق الذهبي – في حد علمي – إلى ذكر مراتب للحسن، وعنه نقل المصنفون في علـــم مصطلح الحديث، وغالب الظن أنه ذكر ذلك تشبيهاً للحسن بما جاء في نوع الصحيـــح مـــن كـــلام العلماء في أصح الأسانيد، ومراتب قوة الحديث الصحيح.

ويُلاحظ هنا أن القسم الأول الذي سماه بأعلى مراتب الحسن هو الذي يُطلق عليـــه الحســـن لذاته، وأما القسم الثاني فهو المسمى بالحسن المعتضد بغيره أو الحسن لغيره.

وعندي بعض النظر في إطلاق الذهبي رحمه الله بأن القسم الأول قسم متجاذب بين الصحـــة والحُسن، فإنه يُوهم أن بعض تلك الأسانيد متفق على الاحتجاج بها، وأن الخلاف في تصحيحـــها أو تحسينها فقط، والصحيح خلاف ذلك فإن معظم تلك الأسانيد قد امتنع عِدةٌ من النقاد عـــن الاحتجـــاج بها، وسأذكر بشيء من الإيجاز بعضاً من ذلك فيما يلي.

---

(١) الموقظة (ص٣٢ – ٣٣).

١- بهز بن حكيم عن أبيه حكيم بن معاوية عن جده معاوية بن حَيدة رضي الله عنه.

هذا السند اختلف فيه النقاد، فممن وثق بهزاً واحتج بهذا السند وصححه:

الإمام يحيى بن معين قال فيه: (ثقة) [١] ، وقد سئل عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده فقال: (إسناد صحيح، إذا كان من دون بهز ثقة) [٢] .

الإمام علي بن المديني قال فيه: (ثقة) [٣] ، وصحح حديثه عن أبيه عن جده [٤] .

الإمام أحمد بن حنبل صحح حديثه [٥] ، واحتج به [٦] .

الإمام إسحاق بن راهويه، احتج به [٧] .

الإمام البخاري، قال الحافظ ابن حجر: (واحتج به أحمد وإسحاق، والبخاري خارج الصحيح، وعلَّق له في الصحيح) [٨] ، وقد نُقل عن البخاري أنه قال: (يختلفون في بهز) [٩] .

الإمام الترمذي صحح [١٠] له حديثاً واحداً عن أبيه عن جده وقال: (وهو ثقة عند أهل الحديث)[١١].

الإمام أبو داود قال: (أحاديثه صحاح) [١٢] ، وقال: (هو عندي حجة) [١٣]، يعني حديثه عن أبيه عن جده.

وقال النسائي: (ثقة) [١٤] واحتج به في سننه [١٥] .

---

(١) تاريخ ابن معين برواية الدوري (١٢٤/٤)، وبرواية الدارمي (ص٨٢).

(٢) تهذيب الكمال (٢٦١/٤).

(٣) العلل لابن المديني (ص٨٩) والجرح والتعديل (٤٣٠/٢).

(٤) تهذيب أبي داود لابن القيم (١٩٤/٢) وزاد المعاد (٥/١).

(٥) المرجع السابق.

(٦) كتاب المجروحين لابن حبان (١٩٤/١).

(٧) المرجع السابق.

(٨) فتح الباري (٣٦٧/١٣).

(٩) سير أعلام النبلاء (٢٥٣/٦) ولم أجد هذه الكلمة في مؤلفاته المطبوعة.

(١٠) جامع الترمذي (٤٨٥/٤).

(١١) المرجع السابق (٣٠٩/٤).

(١٢) تاريخ الإسلام للذهبي [١٤١-١٦٠هـ] (ص-٨).

(١٣) المرجع نفسه.

(١٤) تهذيب الكمال (٢٦٢/٤).

(١٥) انظر سنن النسائي (١٦،٤/٥، ٨٢، ١٠٧).

وصحح له ابن خزيمة [١] .

وقال الحاكم: (ولا أعلم خلافاً بين أكثر أئمة أهل النقل في عدالة بهز بن حكيم) [٢] ، وذكـره في القسم الخامس من أقسام الحديث الصحيح المتفق عليه [٣]، وهو أحاديث جماعة من الأئمة عـن آبائهم عن أجدادهم لم تتواتر الرواية عن آبائهم وأجدادهم إلا عنهم، وذكر أن أحاديثهم محتج بها فـي كتب العلماء دون الصحيحين.

ابن القطان الفاسي قال: (وهذا الحديث صحيح..، وبـهز وأبـوه ثقتـان، وللمحدثيـن فيـه خوض) [٤] .

وممن حَسَّن حديث بهز عن أبيه عن جده:

الإمام الترمذي في جامعه [٥] .

والبوصيري [٦] .

والحافظ ابن حجر العسقلاني [٧] .

وممن لم يحتج به:

شعبة بن الحجاج [٨] .

والإمام الشافعي، فقد قال في حديث انفرد به بهز عن أبيه عن جده: (ولا يثبت أهـل العلـم بالحديث أن تؤخذ الصدقة، وشطر إبل الفال لصدقته [٩] ، ولو ثبت قلنا بـه) [١٠] ، وذكـر علمـاء الشافعية أنه كان يفتي به في القديم [١١] .

---

(١) صحيح ابن خزيمة (٢٢٦٦).

(٢) المستدرك (٤٦/١).

(٣) المدخل إلى كتاب الإكليل (ص٤٠).

(٤) النظر في أحكام النظر (ص٢٨).

(٥) جامع الترمذي (١٤١٧)، (١٨٩٧)، (٢٣١٥)، (٢٤٢٤)، (٢٧٦٩)، (٣٠٠١).

(٦) مصباح الزجاجة (٣٣/١).

(٧) فتح الباري (٢٢٥/٨)، (٣٥٥/١٣) ط دار المعرفة.

(٨) جامع الترمذي (٣٠٩/٤).

(٩) يقصد حديث "إنا آخذوها وشطر ماله، عزمة من عزمات ربنا" أخرجه أبـو داود (١٥٧٥) والنسـائي (١٦/٥، ٢٥) وابن الجارود (٣٤١)، وابن خزيمة (٢٢٦٦) والبيهقي في السنن الكبرى (١٠٥/٤، ١١٦) كلهم عن بـهز به.

(١٠) الأم للشافعي (١٧/٢).

(١١) المهذب للشيرازي (١٤١/١).

وقال أبو حاتم الرازي: (شيخ يكتب حديثه، ولا يحتج به) [١] ، وقَدَّم حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عليه [٢] .

وقال أبو زرعة الرازي: (صالح، ولكنه ليس بالمشهور) [٣] .

وقال ابن حبان: (كان يخطئ كثيراً، فأما أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم رحمهما الله فهما يحتجان به ويرويان عنه، وتركه جماعة من أئمتنا، ولولا حديث "إنا آخذوها وشطر إبله عزمة من عزمات ربنا"؛ لأدخلناه في الثقات، وهو ممن أستخير الله عز وجل فيه) [٤] .

ابن حزم الأندلسي قال: (غير مشهور بالعدالة، ووالده حكيم كذلك) [٥] . وقال: (وحديث بهز ابن حكيم عن أبيه عن جده ضعيف) [٦] .

وقد رد الإمام الذهبي على ابن حبان فقال: (على أبي حاتم البُستي في قوله هذا مؤاخذات:

(إحداها): قوله: "كان يخطئ كثيراً" ، وإنما يُعرف خطأ الرجل بمخالفة رفاقه له، وهذا انفرد بالنسخة المذكورة، وما شاركه فيها ولا له في عامتها رفيق، فمن أين لك أنه أخطأ!

(الثاني): قولك: " تركه جماعة "، فما علمتُ أحداً تركه أبداً، بل قد يتركون الاحتجاج بخبره، فهلاَّ أفصحت بالحق.

(الثالث): "ولولا حديث إنا أخذوها"، فهو حديث انفرد به بهز أصلاً ورأساً، وقال به بعض المجتهدين... وحديثه قريب من الصحة) [٧] .

وقال ابن القيم أيضاً في رده على ابن حبان: (وقول ابن حبان: "لولا حديثه هذا لأدخلناه في الثقات"، كلام ساقط جداً، فإنه إذا لم يكن لضعفه سبب إلا روايته هذا الحديث، وهذا الحديث إنما رُدَّ لضعفه، كان هذا دَوراً باطلاً، وليس في روايته لهذا ما يوجب ضعفه، فإنه لم يُخالف فيه الثقات)[٨].

---

(١) الجرح والتعديل (٢/٤٣٠).

(٢) المرجع نفسه.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) كتاب المجروحين (١/١٩٤).

(٥) المحلى (٦/٥٧).

(٦) المحلى (٨/١٦٩).

(٧) تاريخ الإسلام [١٤١ - ١٦٠هـ] (ص٨٠-٨١).

(٨) تهذيب أبي داود (٢/١٩٤).

٢- حديث عمرو بن شعيب عن أبيه شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو عن جده عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

وهذا السند اختلف فيه العلماء أيضاً، ولكن اختلافهم فيه أشد، فلذلك سنبدأ أولاً بذكر من احتج بالسند السابق مطلقاً، ثم نعرج على من احتج به حيناً وحيناً لم يحتج به، ثم نذكر من ضعفه مطلقاً.

فممن صححه واحتج به:

الإمام إسحاق بن راهويه فقد قال: (عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، كأيوب عن نافع عن ابن عمر) [١] .

الإمام البخاري فقد قال: (رأيتُ أحمد بن حنبل، وعلي بن عبدالله، والحميدي، وإسحاق بن إبراهيم، يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه) [٢] ، وقد احتج البخاري ببعض حديث عمرو عن أبيه عن جده [٣] .

الإمام يعقوب بن شيبة فقد قال: (ما رأيت أحداً من أصحابنا ممن ينظر في الحديث، وينتقي الرجال يقول في عمرو بن شعيب شيئاً، وحديثه عندهم صحيح، وهو ثقة ثبت، والأحاديث التي أنكروا من حديثه إنما هي لقوم ضعفاء زوروها عنه، وما روى الثقات فصحيح) [٤] .

صحح الترمذي عدداً من الأحاديث بالسند السابق [٥] ، وحسن بعضها فقط.

وثق النسائي [٦] عمرو بن شعيب، واحتج بسنده السابق في سننه وبكثرة [٧] .

صحح ابن خزيمة عدداً من الأحاديث بالسند السابق [٨] .

واحتج ابن الجارود بالسند نفسه في عدد من أحاديث منتقاه [٩] .

---

(١) الكامل لابن عدي (١٧٦٦/٥) والمستدرك للحاكم (١٩٧/١).

(٢) التاريخ الكبير (٣٤٢/٦-٣٤٣) والعلل الكبير (ص١٠٨) وسنن الدارقطني (٥٠/٣).

(٣) انظر آخر مبحث البخاري في الباب الأول.

(٤) التمهيد لابن عبدالبر (٦٢/٣).

(٥) انظر جامع الترمذي: (١١٨١)، (١٢٣٤)، (١٥٨٥)، (١٦٧٤)، (٣٢٢/٤).

(٦) تهذيب الكمال (٧٢/٢٢).

(٧) سنن النسائي (٨٨/١)، (٤٨،٤٧/٢)، (٧٩،٤٦،٤٤،٣٨/٥) وغيرها.

(٨) صحيح ابن خزيمة (١٧٤)، (١٣٠٤)، (١٣٠٦)، (١٧٧١) وغيرها.

(٩) المنتقى لابن الجارود: (١٩)، (٧٥)، (٢٦٢)، (٣٤٥)، (٣٥٠)، (٩٦٧)، (١٠٨٢) وغيرها.

وذكره الحاكم في القسم الخامس من الحديث الصحيح المتفق عليه [١] ، وقال في مستدركه: (قد أكثرت في هذا الكتاب الحجج في تصحيح روايات عمرو بن شعيب إذا كان الراوي عنه ثقة) [٢].

وقال الحافظ ابن عبدالبر: (وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مقبول عند أكثر أهل العلم بالنقل) وصحح حديثه [٣] .

واحتج به الحافظ الضياء المقدسي في "المختارة"، قال الذهبي: (وقد جمع الحافظ الضياء في كتاب "المختارة" له نسخة لعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده) [٤] .

قال النووي: (الصحيح المختار صحة الاحتجاج به عن أبيه عن جده كما قاله الأكثرون) [٥].

وقال الحافظ ابن حجر: (وترجمة عمرو – يعني سنده عن أبيه عن جده – قوية على المختار، لكن حيث لا تعارض) [٦] .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (وأما أئمة الإسلام وجمهور العلماء، فيحتجون بحديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده، إذا صح النقل إليه... قالوا: وإذا كانت نسخة مكتوبة من عهد النبي **صلى الله عليه وسلم** كان هذا أوكد لها وأدل على صحتها، ولهذا كان في نسخة عمرو بن شعيب من الأحاديث الفقهية التي فيها مُقدَّرات ما احتاج إليه عامة علماء الإسلام) [٧] .

وذكر ابن القيم أن الأئمة الأربعة، والفقهاء قاطبة احتجوا بصحيفة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وأنه لا يُعرف في أئمة الفتوى إلا من احتاج إليها واحتج بها [٨] .

وممن احتج به حيناً، ولم يقبله حيناً آخر:

يحيى بن سعيد القطان، وثقه في قول [٩] ، وضعفه في قول [١٠] .

---

(١) المدخل إلى كتاب الإكليل (ص٤٠).

(٢) المستدرك (٦٥/٢).

(٣) تجريد التمهيد (ص٢٥٥)، وللمزيد انظر: التمهيد (٣٨٤/٢٤).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٨٣/٥).

(٥) تهذيب الأسماء واللغات (٢٩/٢ – ٣٠).

(٦) فتح الباري (٤٠٨/٣).

(٧) مجموع الفتاوى (٨/١٨-٩).

(٨) إعلام الموقعين (٩٩/١).

(٩) تهذيب الكمال (٦٧/٢٢ – ٦٨).

(١٠) جامع الترمذي (١٤٠/٢) والجرح والتعديل (٢٣٨/٦).

وكذلك يحيى بن معين اختلف قوله فيه [١] ، وقد قال الذهبي: (فهذا إمام الصنعة أبو زكريــا قد تلجلج قوله في عمرو، فدلَّ على أنه ليس حجة عنده مطلقاً، وأن غيره أقوى منه) [٢] .

الإمام أحمد بن حنبل، سبق قول البخاري وهو تلميذه أنه يحتج بحديث عمرو بــن شــعيب، وكذلك قال ابن حبان [٣] أيضاً.

وقد سئل عنه فقال: (أنا أكتب حديثه، وربما احتججنا به، وربما وجس في القلب منه) [٤].

وقال: (ما أعلم أحداً ترك حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده) [٥] .

وقال: (أصحاب الحديث إذا شاءوا احتجوا بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جــده، وإذا شاؤوا تركوه) [٦] . قال الذهبي: (يعني لترددهم في شأنه) [٧] . وقال: (هــذا محمــول علــى أنــهم يترددون في الاحتجاج به لا أنهم يفعلون ذلك على سبيل التشهي) [٨] .

وقال أحمد: (له أشياء مناكير، إنما نكتب حديثه نعتبر به، فأما أن يكون حُجة فلا) [٩] .

الإمام علي بن المديني قال: (ماروى عمرو عن أبيه عن جده فذلــك كتــاب وجــده، فــهو ضعيف) [١٠]. ونقل يعقوب بن شيبة عنه أنه قال: (وعمرو بن شعيب عندنا ثقة وكتابه صحيح) [١١].

ويرى الإمام الذهبي أن لا يحتج بعمرو بن شعيب إذا روى عنه الضعفاء ، وزاد : (بــل وإذا روى عنه رجل مختلفٌ فيه كأسامة بن زيد، وهشام بن سعد، وابن إسحاق، ففي النفس منه، والأولــى أن لا يحتج به بخلاف رواية حُسين المعلم، وسليمان بن موسى الفقيه، وأيوب السختياني، فالأولى أن يحتج بذلك، إن لم يكن اللفظ شاذاً ولا منكراً، فقد قال أحمد بن حنبل إمــام الجماعــة: (لــه أشــياء مناكير)[١٢] ... (ولسنا ممن نعد نسخة عمرو عن أبيه عن جده من أقسام الصحيح الذي لا نزاع فيــه

---

(١) تهذيب الكمال (٧٠/٢٢) والنبلاء (١٦٨/٥).

(٢) النبلاء (١٦٩/٥).

(٣) كتاب المجروحين (٧١/٢).

(٤) الجرح والتعديل (٢٣٨/٦).

(٥) سؤالات أبي داود (ص٢٣١).

(٦) المرجع السابق (ص٢٣٠)، والكامل (١٧٦٦/٥).

(٧) ميزان الاعتدال (٢٦٤/٣).

(٨) النبلاء (١٦٨/٥).

(٩) الضعفاء للعقيلي (٢٧٤/٣) وتهذيب الكمال (٦٨/٢٢).

(١٠) سؤالات ابن أبي شيبة (ص١٠٤).

(١١) التمهيد (٦٢/٣).

(١٢) النبلاء (١٧٧/٥).

من أجل الوجادة، ومن أجل أن فيها مناكير، فينبغي أن يُتأمل حديثه، ويُتحايد ما جاء منـــه منكـــراً، ويُروى ما عدا ذلك في السنن والأحكام مُحسنين لإسناده، فقد احتج به أئمة كبار، ووثقوه في الجملـة، وتوقف فيه آخرون قليلاً، وما علمتُ أن أحداً تركه) [١] .

وممن لم يحتج بحديث عمرو عن أبيه عن جده:

سفيان بن عيينة فقد قال: (كان حديثه عند الناس فيه شيء) [٢] ، وقال: (غيره خير منه) [٣].

وقال أبو حاتم: (ليس بقوي، يكتب حديثه، وما روى عنه الثقات فيذاكر بـــه) [٤] ويـــرى أن حديثه أحب إليه من حديث بهز عن أبيه عن جده.

أبو داود سليمان بن الأشعث سئل عنه حُجة عندك؟ فقال: (لا، ولا نصف حجة) [٥] .

وضعفه أبوبكر بن داود الظاهري [٦] .

وابن حبان قال: (إذا روى عمرو بن شعيب عن طاووس، وابن المسيب وعن الثقات غـــير أبيه، فهو ثقة يجوز الاحتجاج بما يروي عن هؤلاء، وإذا روى عن أبيه عن جده ففيه مناكير كثـــيرة لا يجوز الاحتجاج عندي بشيء رواه عن أبيه عن جده؛ لأن هذا الإسناد لا يخلو أن يكون مُرسلاً أو مُنقطعاً... والمرسل والمنقطع من الأخبار لا يقوم بها حجة...) [٧] .

ولم يحتج في صحيحه إلا بحديث واحد من رواية عمرو عن أبيه عن محمد بن عبدالله بـــن عمرو عن عبدالله بن عمرو بن العاص [٨] .

وقال الخطيب البغدادي:(وفي الاحتجاج به مقال)[٩].

وضعفه ابن حزم في عدة مواضع من كتبه[١٠] .

---

(١) المرجع السابق (١٧٥/٥).

(٢) الجرح والتعديل (٢٣٨/٦).

(٣) الضعفاء للعقيلي (٢٧٣/٣).

(٤) الجرح والتعديل (٢٣٨/٦ - ٢٣٩).

(٥) تهذيب الكمال (٧١/٢٢-٧٢).

(٦) مسند الفاروق (٣٧٠/١).

(٧) كتاب المجروحين (٧٢/٢) وللأهمية انظر النبلاء (١٧٤/٥-١٧٥).

(٨) صحيح ابن حبان (٢٣٥/٢).

(٩) الجامع لأخلاق الراوي (٧٦/٢).

(١٠) المحلى (٢٤٣/٤)، (٨٤/٥).

٣- حديث محمد بن عمرو بن علقمة الليثي عن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف عن أبي هريرة رضي الله عنه:

صحح الترمذي [١] وابن الجارود [٢] وابن خزيمة [٣] وابن حبان [٤] والحاكم [٥] هذا السند.

وقد تكلم فيه بعض النقاد من حيث عدم تمام ضبطه، فقد سئل ابن معين عن محمد بن عمرو فقال: (ما زال الناس يتقون حديثه) قيل له: وما علة ذلك؟ قال: (كان يُحدِّث مرة عن أبي سلمة بالشيء من رأيه، ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة) [٦] .

وقال الإمام أحمد بن حنبل : (ربما رفع أحاديث يوقِفُها غيره) [٧] ولما سئل عن روايته عن أبي سلمة قال: (ربما رفع بعض الحديث، وربما قصَّر به، وهو يُحتمل) [٨] ، فأبان ابن معين وأحمد عن سبب الضعف اليسير في مروياته.

ومجموع كلام النقاد يدل على أنه متوسط الضبط كما قال يحيى بن سعيد القطان فيه: (رجل صالح، ليس بأحفظ الناس للحديث) [٩] ، وذكره ابن حبان في ثقاته وقال: (يخطئ) [١٠] .

---

(١) صححه الترمذي في مواضع من جامعه منها: (٢٢)، (٦٨٤)، (١٢٣١).
(٢) المنتقى لابن الجارود (٣٣٢)، (٨١٩)، (٨٥٨).
(٣) صحيح ابن خزيمة: (١١٨٤)، (١٦٧٩)، (١٦٩٢).
(٤) صحيح ابن حبان: (٣٥٨/١)، (١٨٨/٣)، (٥٩٢/٥) وغيرها كثير.
(٥) المستدرك: (٢٠٣،٦،٣/١) وغيرها كثير.
(٦) الجرح والتعديل (٣٠/٨).
(٧) العلل برواية المروذي (ص٦٢-٦٣).
(٨) العلل برواية الميموني (ص٢٢٩).
(٩) تهذيب الكمال (٢١٦/٢٦).
(١٠) ثقات ابن حبان (٣٧٧/٧).

٤ – حديث محمد بن إسحاق بن يسار عن محمد بن إبراهيم التيمي:

ويلاحظ هنا أن الذهبي اقتصر على ما يرويه ابن إسحاق عن التيمي ولم يُعمم بأن كل مرويات ابن إسحاق تكون حسنة، ولا أدري سر تخصيص ذلك، فإن رواية بهز عن أبيه عن جده مشهورة، وكذلك عمرو بن شعيب يروي بكثرة عن أبيه عن جده، وأيضاً محمد بن عمرو مكثر عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وليست هذه الرواية في شهرتهم، ولم أقف في كلام أئمة النقد الأوائل ما يدل على وجود مزية لمرويات ابن إسحاق عن التيمي.

وقد صحح عدد من الأئمة مرويات محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم التيمي كالترمذي [١] وابن خزيمة [٢] وابن حبان [٣] والحاكم [٤] .

وابن إسحاق صرح بعض الأئمة بعدم الاحتجاج به كيحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل وابن معين – في بعض الروايات عنه – ، وأبي حاتم الرازي والدارقطني وغيرهم [٥] .

وقد ذكر الذهبي في القسم الثاني ما يُتنازع فيه فيحسنه البعض ويضعفه البعض، وذكر مثالاً على ذلك:

١– الحارث بن عبدالله الأعور، وجمهور النقاد على تضعيفه، وقد حسن له الترمذي أحاديث قليلة كما ذكرت ذلك فيما تقدم [٦] ، ويقول الذهبي : (وحديث الحارث في السنن الأربعة، والنسائي مع تعنته في الرجال، فقد احتج به، وقوّى أمره، والجمهور على توهين أمره مع روايتهم لحديثه في الأبواب) [٧] .

(وهو ممن عندي وقفة في الاحتجاج به)[٨] ، (وأنا مُتحيِّز فيه) [٩] .

٢– وعاصم بن ضمرة حسن له الترمذي بعض حديثه [١٠] ، وهو أحسن حالاً من الحارث،

---

(١) جامع الترمذي: (٢٣)، (١٨٩)، (١٢٦٧).
(٢) صحيح ابن خزيمة (٣٦٣)، (١/١٩٦)، (١٧٣٨).
(٣) صحيح ابن حبان (١١/٣١٠)، (١٣/١٤).
(٤) المستدرك (١/٢٧٩، ٢٨٣، ٤٤٤).
(٥) سير أعلام النبلاء (٧/٣٣-٥٥) وتهذيب التهذيب (٩/٣٨-٤٦).
(٦) انظر الباب الثاني، الفصل الأول.
(٧) الميزان (١/١/٤٣٧).
(٨) النبلاء (٤/١٥٣، ١٥٥).
(٩) مصدر سابق (٤/١٥٣، ١٥٥).
(١٠) جامع الترمذي: (٤٢٤)، (٤٥٣)، (٥٩٩).

وقد قواه ابن معين وابن المديني وابن حنبل وغيرهم، وضعفه آخرون[١]، وصحح له ابن خزيمة[٢].

٣- والحجاج بن أرطاة ، يصحح له الترمذي بعض حديثه [٣] ، وقد عاب عليه الذهبي ذلك فقال: (قد يترخص الترمذي، ويُصحح لابن أرطاة، وليس بجيد) [٤] والجمهور على عدم الاحتجاج به [٥].

٤- وخُصيف بن عبدالرحمن الجَزَري، مختلف فيه؛ وثقه جماعة وضعفه آخرون [٦] ، وقال الذهبي: (حديثه يرتقي إلى الحسن) [٧] ، وقد حسن الترمذي حديثه [٨] .

٥- دَرَّاج أبو السمح، وثقه ابن معين وقال في حديثه عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري: (ما كان هكذا بهذا الإسناد، فليس به بأس) [٩] ، ورأيت ابن خزيمة [١٠] وابن حبان [١١] يصححان حديث دراج عن أبي الهيثم وعن غيره، ولكن جمهور النقاد لينوا دراجاً [١٢] .

ولا ريب أن الحسن لذاته يتفاوت من حيث القوة فبعضه أقوى من بعض، ولا شك أن الحسن لذاته أعلى منزلة وأقوى مرتبة من الحسن لغيره.

---

(١) الميزان (٢/٣٥٢-٣٥٣) والتهذيب (٥/٤٥ - ٤٦).
(٢) صحيح ابن خزيمة (١٠٦٧)، (١١٩٦)، (٢٢٦٢).
(٣) جامع الترمذي: (٩٣١).
(٤) النبلاء (٧/٧٢).
(٥) النبلاء (٧/٦٩-٧٤) والتهذيب (٢/١٩٦-١٩٨).
(٦) كتاب المجروحين لابن حبان (١/٢٨٧) والتهذيب (٣/١٤٣-١٤٤).
(٧) النبلاء (٦/١٤٦).
(٨) جامع الترمذي (٤١٠)، (٤٦٣)، (٨١٩).
(٩) تاريخ ابن معين برواية الدوري (٤/٤١٣) وتهذيب الكمال (٨/٤٧٨).
(١٠) صحيح ابن خزيمة (٦٥٣)، (١٥٠٢)، (٢٤٧١).
(١١) صحيح ابن حبان (٢/٧، ١٦٥، ٣٤٦)، (٣/٩٨، ١٢١)، (٥/٧).
(١٢) تهذيب الكمال (٨/٤٧٨-٤٨٠).

المبحث الثاني : مظان الحسن:

أهم مظان الحسن جامع الترمذي، وقد تكلمنا على معنى الحسن عنده بتوسع في الباب الثاني، ومن أهم مظانه أيضاً: سنن أبي داود وقد تقدم الكلام على كثرة الحسن لذاته ولغيره فيه، ومن مظانه أيضاً: سنن النسائي، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم، وقد تقدم أنهم يدخلون الحسن في الصحيح.

ومما يلحق بهم أيضاً: "المنتقى" لابن الجارود، فقد قال الذهبي: (كتاب "المنتقى" في السنن، مجلد واحد في الأحكام، لا يتنزل فيه عن رُتبة الحسن أبداً إلا في النادر، في أحاديث يختلف فيها اجتهاد النقاد) [١] ، وقد عده ابن حزم [٢] مع صحيح البخاري ومسلم، وقدمه على سنن أبي داود والنسائي، ورأيت الحافظ ابن حجر [٣] يعدّ ما يخرجه ابن الجارود تصحيحاً.

ومما يلحق بهم أيضاً: "المختارة" للضياء المقدسي، فقد وجدت الحافظ ابن حجر ذكر حديثاً أخرجه الضياء في مختارته ثم قال : (ومقتضاه على طريقته أنه حديث حسن) [٤] ، وقد أثنى عدد من العلماء[٥] على كتاب "المختارة" من حيث قوة الأحاديث.

وعلى أية حال فإن الأحاديث الحسنة توجد في كثير من كتب الحديث كالأجزاء والفوائد والمعاجم والمسانيد وغيرها من المصنفات.

وقد انتقد عدد من العلماء[٦] صنيع الإمام أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٦هـ) صاحب كتاب "مصابيح السنة" حيث قسم أحاديثه إلى نوعين: الصحاح ، والحسان، مُريداً بالصحاح ما ورد في أحد الصحيحين أو فيهما، وبالحسان ما أورده أبو داود والترمذي وأشباههما في تصانيفهم، وقالوا: هذا اصطلاح لا يعرف لأن هذه الكتب تشتمل على الحديث الحسن وغيره، بل وفيها من الأحاديث الصحيحة الكثير.

وقد دافع الحافظ ابن حجر [٧] عن صنيع البغوي بأنه أراد بالحسن اصطلاحاً خاصاً به بدليل

---

(١) النبلاء (٢٣٩/١٤).
(٢) النبلاء (٢٠٢/١٨).
(٣) موافقة الخبر (٢٥٦/١).
(٤) لسان الميزان (١٧٤/٦).
(٥) الباعث الحثيث (ص٢٣).
(٦) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٣٤) ومحاسن الاصطلاح (ص١٨٣)، وتدريب الراوي (١٦٥/١).
(٧) النكت لابن حجر (٤٤٦/١).

أنه يقول في مواضع من قسم الحسان: هذا صحيح تارة، وهذا ضعيف تارة أخرى، بحسب ما يظـــهر له من ذلك، ولو كان أراد بالحسان الاصطلاح العام ما نوعه في كتابه إلى الأنواع الثلاثة.

وهذا المبحث من المباحث التكميلية ولا يعد من مقاصد الحديث الحسن وحقائقه، ولذا رأيـــت اختصاره والاكتفاء بما تقدم.

هذا وليعلم أن في بعض كتب "المصطلح" [1] جرى ذكر لمناهج بعض المصنفات في مظـــان الحسن، كمسند أحمد بن حنبل ونحو ذلك، والذي أراه أن الأليق بمثل ذلك الكتب المخصصة لمنـــاهج المصنفات الحديثية ككتاب "الحِطة" لصديق حسن خان، وكتـــــاب "الرســـالة المســـتطرفة" للكتـــاني ونحوها.

وليس لمسند أحمد أو سنن النسائي أو مسند إسحاق بن راهويه ونحوها من الكتب التي ذُكـــر شيء من منهجها اختصاص بالحسن؛ لأن فيها الصحيح، والحسن، والضعيف المعتضد، ولذلـــك لـــم نتعرض لها هنا.

---

(١) انظر النكت لابن حجر (١/٤٤٦-٤٨٨)، وتوضيح الأفكار (١/٢١٩-٢٢٤، ٢٢٦ - ٢٣٤).

الفصل الخامس

الرواة الذين يُحسن حديثهم

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أنواع الرواة الذين يُحسن حديثهم.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الضابط العام للراوي الذين يحسن حديثه لذاته.

المطلب الثاني: ألفاظ في مراتب التعديل تطلق على من يُحسن حديثه لذاته.

المبحث الثاني: موقف المحدثين من تحسين حديث الراوي المختلف فيه.

المبحث الأول: أنواع الرواة الذين يُحسن حديثهم.

المطلب الأول: الضابط العام للراوي الذي يُحسن حديثه لذاته.

سبق معنا في الفصل الأول من هذا الباب وصف ابن الصلاح [١] لراوي الحسن لذاته بـــأن في حفظه نقصاً يسيراً عن حفظ وضبط راوي الصحيح، وكذلك قول الحافظ ابن حجر بأن الحســـن لذاته لا يختلف عن الصحيح إلا في جزئية الضبط، فراوي الصحيح تام الضبط، وأما راوي الحســـن فهو خفيف الضبط .

وأما ابن القطان فحدده في الراوي المختلف فيه على ما سيأتي بيانه في المبحث القادم.

فالضابط العام في تحديد من يُحسن حديثه لذاته هو : [كل عدلٍ الغالب على حديثه الاستقامة، وله أخطاء ليست بالكثيرة].

وآثرت قول: "ليست بالكثيرة" بدل "قليلة" أو "يسيرة" لأن كثيراً من الثقات وصفـــوا بوجـــود بعض الأخطاء في مروياتهم، فعلى سبيل المثال قال الإمام أحمد بن حنبل: (كان مالك – ابن أنـــس – من أثبت الناس، وقد كان يخطئ) [٢] ، وقد سئل عن أكثر من روى عن أيوب السختياني فقال: (مـــا عندي أحدٌ أعلم بحديثه من حماد – يعني ابن زيد – وقد أخطأ في غير شيء) [٣] ، وقال ابن معيـــن: (من لا يخطئ في الحديث، فهو كذّاب) [٤] أي من يزعم ذلك .

وقال الذهبي: (فكم ممن قد روى مئتي حديث، ووهم فيها في حديث وثلاثة، وهو ثقة) [٥] .

فخطأ الراوي إذا كان نادراً أو قليلاً جداً، لا يمنع من وصفه بتمام الضبط وإتقان الحفـظ، ولا ينزل بذلك عن رتبة الثقة.

والسؤال الآن: ما هو مقدار الخطأ الذي لا يمنع من القبول؟

قال سفيان الثوري: (ليس يكاد يفلت من الغلط أحد، إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فـــهو

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٣٢).

(٢) العلل للميموني (ص٢٠٤).

(٣) المرجع السابق (ص٢١٨).

(٤) تاريخ ابن معين برواية الدوري (٥٤٩/٣)، (٢٧٤/٤).

(٥) النبلاء (٤٥٣/١٠).

حافظ وإن غلط، وإن كان الغالب عليه الغلط تُرِك) [١] .

وقال عبدالرحمن بن مهدي : (الناس ثلاثة:

١- رجل حافظ متقن، فهذا لا يُختلف فيه.

٢- وآخر يهم، والغالب على حديثه الصحة، فهذا لا يترك حديثه ولو ترك حديث مثل هـــذا لذهب حديث الناس .

٣- وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم، فهذا يترك حديثه) [٢] .

وذهب شعبة [٣] والشافعي [٤] إلى أن كثير الخطأ غير مقبـــول الروايـــة، وكذلـــك الإمـــام مسلم[٥] ، وحكاه الترمذي [٦] عن جمهور المحدثين، واهتم ابن حبان على تجلية هذا الأمر بكثرة فـــي كلامه على الرواة، كقوله في ترجمة معقل بن عبيد الله الجزري: (يُحتج بخبر من يخطـــئ مـــا لـــم يفحش ذلك منه، فإذا فَحُشَ حتى غلب على صوابه تُرِك حينئذٍ، ومتى عُلِم الخطأ بعينه، وأنه خـــالف فيه الثقات تُرِك ذلك الحديث بعينه، واحتج بما سواه، هذا حكم المحدثين الذين كانوا يخطئـــون ولـــم يفحش ذلك منهم) [٧] ، وقال في موضع آخر: (والخطأ والوهم شيئان لا ينفك عنهما البشر، فلو كـــثر خطؤه حتى كان الغالب على صوابه لاستحق مجانبة رواياته) [٨] .

وعلى ضوء ما سبق نستطيع أن نقول: من كان الغالب على حديثه الاستقامة وعنده أخطـــاء وأوهام، فالراجح أنه مقبول الرواية إلا فيما خالف فيه ممن هو أولى منه أو فيما تفـــرد بـــه بمـــا لا يحتمل لمثله.

ومما يجب أن يُنبَّه عليه هنا أن الكلام عمن يُحتج بخبره من العدول الذين لهم أخطاء أكـــثر

---

(١) الكفاية (ص١٧٤).

(٢) الضعفاء للعقيلي (١٣/١)، (٦٦/٤)، والجرح والتعديـــل (٣٨/٢)، والمحـــدث الفـــاصل (ص٤٠٦)، والكفايـــة (ص١٧٤).

(٣) انظر الضعفاء للعقيلي (١٣/١) والكفاية (ص١٧٤)، وشرح علل الترمذي (١١٠/١، ١١١).

(٤) الرسالة للشافعي (٣٨٢).

(٥) مقدمة صحيح مسلم (ص٧).

(٦) العلل الصغير من جامع الترمذي (٧٤٣/٥).

(٧) ثقات ابن حبان (٤٩١/٧).

(٨) المصدر السابق (٦٦٩/٧)، وللمزيد انظر: صحيح ابن حبان (١٥٢/١-١٥٣)، والمجروحيـــن (٩٠/١، ٢٩٢)، (٢٨٣/٢).

من أخطاء الثقات وأقل من أخطاء الضعفاء، وليس الكلام على من لا يحتج بخبره مطلقـاً، ولعلمـاء الحديث معياران فيمن لا يحتج بخبره:

المعيار الأول: كثرة الخطأ وإن لم يصل إلى حد أن يكون هو الغالب.

المعيار الثاني: غلبة الخطأ على الصواب [١] .

فعلى المعيار الأول من كان كثير الخطأ وغالب رواياته مستقيمة فـلا يحتـج بـه، وعلـى المعيار الثاني يحتج بكثير الخطأ فيما لم يخطئ فيه؛ لأنه لا يترك الاحتجاج إلا بمن غلـب خطـؤه على صوابه.

ومن تأمل كتب الجرح والتعديل لا يخفى عليه أن النقاد يُضعِّفون الـراوي إذا كـان كثـير الخطأ، أما من غلب خطؤه على صوابه فهذا متروك عندهم لا يُعتبر به فضلاً عن أن يحتج به، وفي المسألة تفصيل لا يحتمله المقام.

وقد يُشكل على ما سبق أن بعض الثقات وصفوا بكثرة الخطأ، كما قال الدارقطني في شـعبة ابن الحجاج: (كان شعبة يخطئ في أسماء الرجال كثيراً لتشاغله بحفظ المتون) [٢] ، وكقـول أحمـد ابن حنبل في حماد بن سلمة: (يخطئ خطأً كثيراً) [٣] ، ولم يكن ذلك مانعاً من توثيقهم؟ .

ولكن الكثرة هنا نسبية؛ فمثلاً بالنظر لإمامة شعبة وشدة إتقانه استكثر من مثله تلك الأخطاء، وكذا كثرة خطأ حماد بن سلمة ليست كثرة تسبب الضعف المطلق لسببين:

الأول: أنها مخصوصة ببعض حديثه عن مشايخ معروفين كما قال الإمام مسلم [٤] .

الثاني: أنها بالنظر إلى غزارة ما رواه حماد من الأحاديث لا تعد كثيرة إلى الحد الموجـب للضعف وقد قال ابن حبان في الدفاع عن حماد: (فإن قال: حماد قد كثر خطؤه. يقال له: إن الكـثرة اسمٌ يشتمل على معانٍ شتى ولا يستحق الإنسان ترك روايته حتى يكون منه من الخطـأ مـا يغلـب صوابه، فإذا فحش ذلك منه، وغلب على صوابه، استحق مجانبة روايته، وأما من كثر خطـؤه ولـم يغلب على صوابه، فهو مقبول الرواية فيما لم يخطئ فيه، واستحق مجانبة ما أخطأ فيه فقـط مثـل شريك، وهشيم، وأبي بكر بن عياش وأضرابهم كانوا يخطئون فيكثرون، فرُوي عنهم، واحتـج بـهم

---

(١) انظر شرح علل الترمذي (١/١١٢-١١٣)، ويُنظر تعليق د. نور الدين عتر على كلام ابن رجب (١/١١٤).

(٢) تهذيب التهذيب (٤/٣٤٥-٣٤٦)، وقد قال العجلي: (كان يخطئ في أسماء الرجال قليـلاً)، وقـال أبـو داود: (وشعبة يخطئ فيما لا يضره، ولا يُعاب عليه يعني في الأسماء) - المصدر السابق (٤/٣٤٥).

(٣) شرح علل الترمذي (١/١١٣)، وانظر كلام الإمام مسلم عن كثرة خطأ حماد في التمييز (ص٢١٨).

(٤) التمييز (ص٢١٨).

في كتابه، وحماد واحد من هؤلاء) [١] .

وينبغي أن يعلم أنه يقع خلاف بين بعض النقاد في بعض الرواة هل كــان خطؤهــم كثــيراً فيضعفون أم قليلاً فيقبل حديثهم [٢] ؟ وذلك لأنه لا توجد مقاييس دقيقة أو معايير واضحة جداً لكميــة الخطأ الذي يعد كثيراً، وما روي عن عبدالرحمن بن مهدي من أن من أخطأ في مائة حديــث فــلا يكتب عنه لكثرة ذلك، [٣] وأن من أخطأ في خمسين حديثاً فما دون يكتب عنه [٤] ، فهو مقياس نسبي أيضاً ولم يحدد معنى يكتب عنه هل يريد به الاحتجاج أم الاعتبار؟، ويظهر من قوله فيمن أخطأ فــي مائة أنه لا يكتب عنه أي حتى اعتباراً، وعلى أية حال لا يمكن أخذ هذا الرقم على أنه مقياس ثــابت، ولذا قال البقاعي تعليقاً على قول ابن مهدي: (إن المراد بالكثرة أمر نسبي، فمن حفــظ ثلاثــة آلاف مثلاً، فأخطأ في خمسين منها، فقد أخطأ في كثير، لكن لم يفحش غلطه بالنسبة إلى ما حفظ) [٥] .

ومن نظر في تصرفات النقاد عرف أنهم لا يراعون كثرة الخطأ فقط فيمن ضعفوه، بل لــهم نظر في فحش الخطأ وشدته ولو كان قليلاً، فهذا ابن حبان مثلاً وهو ممن لهج بكثرة في مصنفاتــه بأن من غلب صوابه على خطئه يحتج به فيما لم يخطئ فيه، ومع ذلك فقد امتنع عن ذكر بهز بــن حكيم في ثقاته بسبب حديث واحد [٦] .

ويجب أن يعلم أن نسبة الخطأ لدى الرواة الذين يُحسن حديثهم تتفاوت مما يعني بــالضرورة تفاوت قوة الحسن لذاته كما أشار الذهبي إلى ذلك فيما نقلته عنه في الفصل السابق الخاص بمراتــب الأسانيد الحسنة، ومن ذلك قوله في تعريف الحديث الضعيف:(الضعيف ما نقص عن درجة الحســن قليلاً، ومن ثَم تُردِّد في حديث أُناسٍ، هل بلغ حديثهم إلى درجة الحسن أم لا ؟ وبلا ريب فخلق كثــير من المتوسطين في الرواية بهذه المثابة فآخر مراتب الحسن، هــي أول مراتــب الضعيــف أعنــي

---

(١) مقدمة صحيح ابن حبان (١/١٥٣-١٥٤) وهذا رد منه على مجانبة البخاري لحديث حماد في صحيحه كما فــي التهذيب (٣/١٣ - ١٤).

(٢) شرح علل الترمذي (١/٣٢٤) وانظر كلام الذهبي في الموقظة (ص٣٣) عن الاختلاف في تحسين أو تضعيــف بعض الرواة.

(٣) الجرح والتعديل (٢/٣٣).

(٤) المرجع السابق (٢/٢٨).

(٥) النكت الوفية (ق ١٦٨/ب).

(٦) كتاب المجروحين (١/١٩٤).

الضعيف الذي في "السنن" وفي كتب الفقهاء ورواته ليسوا بالمتروكين) [١] .

وقول الحافظ ابن حجر: (وهذا القسم من الحسن – يعني الحسن لذاته – مشــارك للصحيــح في الاحتجاج به وإن كان دونه، ومشابه له في انقسامه إلى مراتب بعضها فوق بعض) [٢] .

---

(١) الموقظة (ص٣٣).

(٢) نزهة النظر (ص٣٣).

المطلب الثاني: ألفاظ في مراتب الجرح والتعديل تطلق على من يُحسن حديثه لذاته.

أقدم من وضع مراتب للجرح والتعديل هو أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ) فقد قال في كتابه "الجرح والتعديل" [١] : (ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى:

إذا قيل للواحد: إنه ثقة أو متقن ثبت، فهو ممن يحتج بحديثه.

وإذا قيل له: إنه صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهي المنزلة الثانية.

وإذا قيل : شيخ فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية.

وإذا قيل: صالح الحديث فإنه يكتب حديثه للاعتبار ...)

وسيأتي في الفصل القادم مبحث خاص عن حكم الصدوق ومن في معناه عند ابن أبي حاتم، ولكن الذي يعنينا هنا الألفاظ التي تطلق على من يحسن حديثه لذاته، وهي في كلام ابن أبي حاتم المنزلة الثانية والثالثة، وأما صالح الحديث فقد صرح هو أن حديثه يكتب للاعتبار بعكس من قبله فإنه قال: "يكتب حديثه وينظر فيه" أي قبل الاحتجاج به هل يصلح أم لا؟ على ما سيأتي إيضاحه.

وزاد الذهبي على ما سبق بعض العبارات في الرواة المقبولين: (وجيد الحديث،...، وشيخ وسط، وشيخ حسن الحديث، وصدوق إن شاء الله، وصويلح ونحو ذلك) [٢] وقد ذكر أنه لا يذكر في "ميزانه" من قيل فيه: محله الصدق، أو لا بأس به، أو صالح الحديث، أو شيخ، لأن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق [٣] .

وجاء الحافظ العراقي [٤] من بعدهما فذكر أن مراتب التعديل على أربع أو خمس طبقات:

(الأولى): العليا وهي إذا كُرِّر لفظ التوثيق كقولهم: "ثبت حجة" أو "ثقة ثقة" ونحوها.

(الثانية) : وهي إذا لم يكرر لفظ التوثيق كقولهم: "حجة"، "ثقة"، "ثبت" ونحوها.

(الثالثة) : قولهم: "ليس به بأس" أو "لا بأس به" أو "صدوق" أو "مأمون" أو "خيار".

---

(١) الجرح والتعديل (٣٧/٢).

(٢) الميزان (٤/١).

(٣) المصدر السابق (٣/١-٤).

(٤) فتح المغيث للعراقي (ص١٧٢-١٧٣)، ولم يذكر إلا أربع مراتب فقط ويظهر من كلامه أنه استمد هذا التقسيم من الذهبي ولكن بمزيد إيضاح وزيادات في الألفاظ.

(الرابعة): قولهم: "محله الصدق" أو "رووا عنه" أو "إلى الصدق ما هو" أو "شيخ وســـط" أو "وسط" أو "شيخ" أو "صالح الحديث" أو "مقارب الحديث" أو "جيد الحديـــث" أو "حســـن الحديـــث" أو "صويلح" أو "صدوق إن شاء الله" أو "أرجو أنه ليس به بأس".

ثم جاء الحافظ ابن حجر فذكر في مقدمة "التقريب" مراتب الجرح والتعديـــل، فـــزاد علـــى مراتب التعديل التي ذكرها العراقي مرتبة جعلها الأولى وهي خاصة بصحابة رسول الله **صلـــى الله عليه وسلم** ثم ذكر الثانية [1] وهي كالأولى عند العراقي، والثالثة وهي كالثانية عنده أيضـــاً، وقـــال بعدها:

(الرابعة: من قَصُرَ عن درجة الثالثة قليلاً، وإليه الإشار "بصدوق" أو "لا بأس به" أو "ليـــس به بأس".

الخامسة: من قصر عن الرابعة قليلاً وإليه الإشارة "بصدوق سيئ الحفظ" أو "صدوق يهم" أو "له أوهام" أو" يخطئ" أو "تغير بأخرة"، ويلتحق بذلك من رُمي بنوع من البدعة كالتشـــيع، والقـــدر، والإرجاء، والتجهم، مع بيان الداعية من غيره).

وجعل السخاوي [2] ألفاظ التعديل على ست مراتب هي:

الأولى: ما أتى بصيغة أفعل كقولهم: "فلان أوثق الناس".

الثانية: ما جاء في مثل قولهم: "فلان لا يسأل عنه".

الثالثة: ما كُرِّر فيه التوثيق.

الرابعة: ما أُفرد فيه لفظ التوثيق كقولهم "ثقة" فقط أو "ثبت" فقط ونحوهما.

الخامسة: "ليس به بأس" أو "لا بأس به" أو "صدوق" أو "مأمون" أو "خيار".

السادسة: محله الصدق، ورووا عنه... وذكر ألفاظاً ذكرها العراقي فـــي المرتبـــة الرابعـــة عنده.

وللسيوطي نحو ذلك إلا أنه جعل الأولى والثانية منزلة واحدة، فأصبحت الثالثة عنده مرتبـــة ثانية وهكذا إلى أن جعل السادسة عند السخاوي خامسة، وزاد على ما ذكر الســـخاوي فقـــال فـــي المرتبة السادسة عنده: (صالح الحديث فإنه يكتب حديثه للاعتبار وينظر فيه، وزاد العراقـــي فيـــها:

---

(١) ويدخل فيها عنده من أُكِّد مدحه بأفعل كقولهم: "أوثق الناس".

(٢) فتح المغيث (٢/١١٠-١١٦).

صدوق إن شاء الله، أرجو أن لا بأس به، صويلح، وزاد شيخ الإسلام[١] "مقبول") [٢].

فالمراتب المتضمنة ألفاظاً تطلق على من يُحسن حديثه هي:

المرتبتان الثانية والثالثة عند ابن أبي حاتم.

والمرتبتان الثالثة والرابعة عند العراقي، وكذلك عند الذهبي الذي هو عُمــدة العراقــي فــي ذلك.

والمرتبتان الرابعة والخامسة عند ابن حجر.

والمرتبتان الخامسة والسادسة عند السخاوي.

والمرتبتان الرابعة والخامسة، وبعض السادسة عن السيوطي.

والذي يظهر لي أن "صالح الحديث" عند ابن أبي حاتم، و"مقبول" عند ابــن حجــر مفتقــرة للاعتضاد كما هو ظاهر كلام ابن أبي حاتم بأن صالح الحديث يكتب حديثه للاعتبار، وكذا تصريــح ابن حجر بأن المقبول عنده يشترط له المتابعة وإلا فلين الحديث [٣] ، ولذا فلا يستقيم ذكرها في حــق من يحسن حديثه لذاته، على وفق ما ذكره ابن الصلاح وابن حجر ومن جاء بعدهما في حد الحســن لذاته.

وبناء على ما سبق فما هو حكم الحديث الذي يرويه من عُدّل بلفظ دون الثقــة مــن جملــة الألفاظ التي ذكرناها آنفاً؟

١- يرى ابن أبي حاتم أن حديثهم يكتب وينظر فيه كما تقدم، وسيأتي مزيد إيضــاح لــهذه العبارة في الفصل القادم.

٢- يرى ابن الصلاح أن كلام ابن أبي حاتم هو الصحيح ويقول في ذلك: (هذا كمــا قــال، لأن هذه العبارات -كصدوق وما شابهها - لا تشعر بشريطة الضبط، فينظر في حديثه ويختبر حتــى يعرف ضبطه، وقد تقدم بيان طريقه [٤] ، وإن لم يُستَوفَ النظر المُعرِّف لكون ذلك المحــدث فــي نفسه ضابطاً مطلقاً، واحتجنا إلى حديثٍ من حديثه، اعتبرنا ذلك الحديث ونظرنا هل له أصــل مــن

---

(١) تدريب الراوي (١/٣٤٢-٣٤٥).

(٢) المقصود هنا الحافظ ابن حجر ، وقد أكثر السيوطي في تدريبه من نعت ابن حجر بشيخ الإسلام ، انظر مثــلاً تدريب الراوي (١/٦٣،٦٤، ٨٢، ٨٥، ٩٣، ٣١٣).

(٣) تقريب التهذيب (ص٧٤).

(٤) علوم الحديث (ص٩٥-٩٦) عند كلامه عن كيفية معرفة ضبط الراوي.

رواية غيره كما تقدم بيان طريق الاعتبار [١]) [٢] .

٣- يقول الذهبي في الثقات الذين لم يُخرج لهم في الصحيحين: (وقد قيل في بعضهم : فلان ثقة، فلان صدوق، فلان لا بأس به، فلان ليس به بأس، فلان محله الصدق، فلان شيخ، فلان مستور، فلان روى عنه شعبة أو مالك أو يحيى، وأمثال ذلك كحسن الحديث، فلان صالح الحديث، فلان صدوق إن شاء الله، فهذه العبارات كلُها جيدة، ليست مضعفة لحال الشيخ، نعم ولا مُرَقِّيةً لحديثه إلى درجة الصحة الكاملة المتفق عليها، لكن كثيرٌ ممن ذكرنا مُتَجاذبٌ بين الاحتجاج به وعدمه) [٣] .

وذكر في آخر "ديوان الضعفاء" [٤] أنه ذُكر فيه رجال على طبقات عدة.

الطبقة الأولى: قوم ثقات وأئمة تكلم فيهم بعض الحفاظ بلا برهان.

الطبقة الثانية: قوم من رجال البخاري أو مسلم أو النسائي، يغلب على الظن أن حديثهم حجة، وأقل أحوالهم أن يكون حديثهم حسناً، والحسن حجة، لأنهم صادقون لهم أوهام قليلة في جنب ما قد رووا من السنن، كابن عجلان وسهيل بن أبي صالح، وعمرو بن شعيب ومحمد بن عمرو وأشباههم).

ومن تطبيقاته التي تؤيد ما سبق قوله في شَريك بن عبدالله النخعي: (حسن الحديث... ليس هو في الإتقان كحماد بن زيد ... وحديثه من أقسام الحسن) [٥] .

٤- ظاهر صنيع الحافظ ابن حجر أنه يرى أن من قيل فيه صدوق ونحوها من العبارات التي ذكرها في المرتبتين الرابعة والخامسة فحديثه حسن لذاته، فقد قال في عمرو بن أبي سلمة كما في "التقريب"[٦]: (صدوق يخطئ)، وقال في "فتح الباري" [٧] : (فيه مقال، ولكن حديثه حسن).

وذكر في "نزهة النظر" [٨] أن "ما ينفرد به محمد بن إسحاق وعمرو بن شعيب عن أبيه عن

---

(١) علوم الحديث (ص٧٤) وسيأتي في الباب القادم شرح لمعنى الاعتبار عند المحدثين.

(٢) علوم الحديث (ص١١٠-١١١).

(٣) الموقظة (ص٨١-٨٢).

(٤) ديوان الضعفاء (ص٤٧٧).

(٥) تذكرة الحفاظ (٢٣٢/١).

(٦) التقريب (٤٩١٠).

(٧) فتح الباري (٣٣٩/١٣).

(٨) نزهة النظر (ص٣٠).

جده يعد حسناً".

وقد قال في "التقريب" [١] عن محمد بن إسحاق : (صدوق يدلس)، وقال في عمرو بن شعيب: (صدوق) [٢] .

قال البقاعي: (فإن شيخنا - يعني ابن حجر - وصف زيداً [٣] في "تقريب التهذيب"[٤] بأنه: "صدوق يهم"، وليس بين هذه المرتبة، ومرتبة من يقول فيه: ثقة أو ثبت إلا مرتبة واحدة، وحديث هذا الضرب حسن لذاته والله أعلم) [٥] .

٥- قال السخاوي بعد أن ذكر مراتب التعديل الستة التي تقدمت: (ثم إن الحكم في أهل هذه المراتب، الاحتجاج بالأربعة الأولى منها، وأما التي بعدها، فإنه لا يحتج بأحد من أهلها، لكون ألفاظها لا تشعر بشريطة الضبط، بل يكتب حديثهم ويختبر... وأما السادسة فالحكم في أهلها دون أهل التي قبلها، وفي بعضهم من يكتب حديثه للاعتبار دون اختبار ضبطهم لوضوح أمرهم فيه.

وإلى هذا أشار الذهبي بقوله : إن قولهم : ثبت وحجة وإمام وثقة ومتقن من عبارات التعديل التي لا نزاع فيها، وأما صدوق وما بعده يعني من أهل هاتين المرتبتين اللتين جعلهما ثلاثاً فمختلف فيها بين الحفاظ هل هي توثيق أو تليين ؟، وبكل حال فهي منخفض عن كمال رتبة التوثيق، ومرتفعة عن رتب التجريح) [٦] .

٦- صرح الشيخ أحمد شاكر بعد أن ذكر مراتب الجرح والتعديل التي ذكرها ابن حجر في مقدمة تقريب التهذيب (فما كان من الدرجة الثانية والثالثة فحديثه صحيح من الدرجة الأولى، وغالبه في الصحيحين، وما كان من الدرجة الرابعة فحديثه صحيح من الدرجة الثانية وهو الذي يحسنه الترمذي، ويسكت عليه أبو داود، وما بعدها فمن المردود إلا إذا تعددت طرقه مما كان من الدرجة الخامسة والسادسة فيتقوى بذلك، ويصير حسناً لغيره) [٧] .

فهو يرى أن المرتبة الرابعة عند ابن حجر يحكم لها بالحسن لذاته، وأما الخامسة فلا يُحسن

---

(١) التقريب (٥٧٢٥).

(٢) التقريب (٥٠٥٠).

(٣) المقصود أسامة بن زيد الليثي كما يظهر من السياق.

(٤) التقريب (٣١٧).

(٥) النكت الوفية (ق٥٥/ب).

(٦) فتح المغيث (٢/١١٦-١١٧).

(٧) الباعث الحثيث (ص٨٩).

حديثها إلا بالاعتضاد، وقد خالفه العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني كما سيأتي.

٧- أكثر الشيخ الألباني من الحكم بالحسن لذاته على أحاديث رواة قال فيهم ابن حجر "صدوق يخطئ"[١] أو "صدوق يهم" [٢] ، "صدوق ربما أخطأ " [٣] ، "صدوق تغير بأخرة" [٤] ، وعلى هذا فتحسين حديث من قيل فيه: "صدوق" فقط يكون من باب أولى.

وقد ذكر فضيلة الشيخ إسماعيل الأنصاري [٥] في معرض رده على الألباني أنه أكثر من تحسين أحاديث من قيل فيه: "صدوق يخطئ" سواء كان القائل بذلك ابن حجر أو غيره.

ويرى الشيخ إسماعيل [٦] أن الألباني يؤخذ عليه رأيه في تحسين من قيل فيه ذلك بدون تفصيل بين ما أخطأ فيه وبين ما لم يخطئ، وهذا صحيح فلا بد من التفصيل.

٨- يرى الشيخ عبدالفتاح أبو غدة أن العلماء قد حكموا بحسن حديث من قيل فيه أحد هذه الصفات - كصدوق ومحله الصدق - كما تراه منتشراً في "نصب الراية" و"فتح الباري" و"نيل الأوطار" وغيرها من الكتب التي تُعنى بالتخريج وبيان مراتب الحديث [٧] ، وقد قال عقب كلام الشيخ أحمد شاكر الآنف: (وهو تبيين سديد للغاية) [٨] .

وبما تقدم يتضح بجلاء بأن الذين يُحسن حديثهم من غير اعتضاد ليسوا سواء من حيث القوة، بل تتفاوت قوتهم، كما أن الصحة تتفاوت، والضعف يتفاوت، فالحسن كذلك يتفاوت كما نص الذهبي على ذلك في مراتب الأسانيد الحسنة، وقد قال في موضع آخر: (الصحيح مراتب، والثقات طبقات، فليس من وثق مطلقاً كمن تكلم فيه، وليس من تكلم في سوء حفظه واجتهاده في الطلب كمن ضعفوه، ولا من ضعفوه ورووا له كمن تركوه، ولا من تركوه كمن اتهموه وكذبوه) [٩] .

وقد لاحظنا فيما سبق أن ابن الصلاح مع أنه حَدَّ في تعريفه للحسن ضابط من يحسن حديثه

---

(١) غاية المرام (ص٥٤) والسلسلة الصحيحة (٧٣١/١).
(٢) السلسلة الصحيحة (١٢١/٣).
(٣) إرواء الغليل (٥١/٧).
(٤) السلسلة الصحيحة (٥٥١/١).
(٥) نقد تعليقات الألباني على شرح الطحاوية (ص٨٢).
(٦) المرجع السابق (ص٨٥).
(٧) قواعد في علوم الحديث (ص٢٤٥).
(٨) المرجع السابق (ص٢٤٦).
(٩) الموقظة (ص٨١).

لذاته، ومع نصه على أن الحسن بنوعيه حجة؛ إلا أنه في كلامه على مراتب التعديل نص علـــى أن "الصدوق" ومن في حكمه لا يحتج بحديثه إلا بعد النظر والاختبار حتى يعرف ضبطه، ووافقه علـــى ذلك السخاوي، فكأن ذلك من ابن الصلاح تقييد لكلامه في حجية الحسن ولا أظنه غفل أو تناقض.

أما الذهبي فصرح أن كثيراً ممن قيل فيهم ألفاظ كـ"ليس به بأس" و"محله الصدق" ونحوهـا، فمتجاذب بين الاحتجاج به وعدمه، وإن كان يميل إلى تحسين حديث الصدوق غير كثير الخطـأ، إلا فيما أخطأ فيه أو تفرد به ممن لا يحتمل له كما سيأتي إيضاحه في الفصل القادم.

وأما الحافظ ابن حجر فظاهر صنيعه أنه يحسن حديث من قيل فيه "صدوق"، وكذلك يحســن بعض حديث من يقول هو فيه: "صدوق يخطئ" ويحتاج الأمر لمزيد بحث واستقراء لمعرفة صنيعــه فيمن ذكرهم في المرتبة الخامسة، فقد اختلف في حكم حديـــث أصحـــاب هـــذه المرتبـــة البقـــاعي والسخاوي وهما من تلاميذه، فالأول حسن حديثهم، والثاني نص على أن بعض مـــن ذكرهـــم فـــي المرتبة السادسة وهي قريبة الشبه بالمرتبة الخامسة عند ابن حجر يكتـــب حديثـــهم للاعتبـــار دون اختبار لوضوح أمرهم، وكذلك اختلف أحمد شاكر والألباني، فالأول حسَّـــن حديثـــهم إذا اعتضـــد ، ورده إذا لم يعتضد، وأما الألباني فظاهر صنيعه أنه يحسن حديث أهل هذه المرتبة مطلقـــاً أو فـــي الغالب الأعم فيما ظهر لي من تتبع مصنفاته.

وقد وضع الحافظ ابن حجر ضابطاً لأدنى مراتب التعديل فقال: (وأدناها ما أشـــعر بـــالقُرب من أسهل التجريح كشيخ، ويروى حديثه، ويعتبر به، ونحو ذلك، وبين ذلك مراتب لا تخفـــى) [١] ، فقوله : "صدوق سيئ الحفظ"، "صدوق يخطئ" ونحوها من الألفاظ المذكورة في المرتبـــة الخامســـة عنده مشعرة بالقرب من أسهل التجريح [٢]، فهي من أدنى مراتب التعديل، ويصعب في ميزان النقـــد الحديثي الملتزم بمنهج كبار أئمة النقد أن يطلق الحكم بتحسين كل أحاديث أصحاب هذه المرتبة، بـــل من الصعب – في نظري – تحسين معظم مروياتهم إلا بعد التأكد التام من عدم خطئهم وقيام قرائـــن مرجحة للقبول، وسيأتي في الفصلين القادمين مزيد إيضاح عن حكم ما ينفرد به الـــراوي الصـــدوق ومن في حكمه، وإيضاح أنه ليس كل ما يرويه يُعد حسناً، إذ من المُسلَّم بـــه أن راوي الحســـن لـــه أخطاء عديدة كما تم تحقيقه فيما تقدم من فصول هذا الباب، فلابد من تمييز الخطأ من الصحيح فـــي

---

(١) نزهة النظر (ص٧٠)، وانظر فتح المغيث (١١٦/٢).

(٢) ذكر في نزهة النظر (ص٦٩) أسهل ألفاظ الجرح فمثل لها بقولهم: فلان لين، أو سيئ الحفـــظ أو فيـــه أدنـــى مقال"، فهي ألفاظ جرح في الحقيقة وليست قريبة منها فقط فليتنبه لهذا.

مروياته، هذا في الصدوق، فما بالك بما قيل فيه: "صدوق سيئ الحفظ".

وفيما يلي تنبيهات مهمة:

أولاً: لاحظنا فيما سبق اختلاف العلماء في بعض الألفاظ ، "كمحله الصدق" عند ابـــن أبـــي حاتم الذي جعلها في المرتبة الثانية مع "صدوق"، أما الذهبي والعراقي فرأيا أنها أقل ، فوضعاها فـــي مرتبة تلي مرتبة "صدوق" ، ولهذا لابد من التأكيد هنا على قاعدة مهمة ونفيسة للغاية للإمام الذهبـــي يقول فيها: (نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المُتجاذبـــة، ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام عُرف ذلك الإمام الجِهْبذ، واصطلاحه ومقـــاصده بعباراتـــه الكثيرة) [١] ، فليس ما ذكر في ألفاظ التعديل التي تنحط عن التوثيق آنفاً يكون له حكم واحـــد عنـــد جميع النقاد أو حتى أغلبهم، بل يجب أن يعلم أن الهدف من المراتب تقريب وتســـهيل ألفـــاظ النقـــاد للأفهام، وأنه قد يظهر أحياناً بالقرائن أو بالموازنة أن ذلك اللفظ عند أحد الأئمة أعلى مرتبة أو أدنـــى مما ذكره العراقي أو ابن حجر، فينبغي حينئذٍ المصير إلى ما ظهر من ذلك.

ثانياً: لم يحصل اتفاق بين النقاد على أن من قيل فيه "صـــدوق" مثـــلاً فحديثـــه حســـن ولا يصحح، فقد رأينا فيما سبق أن البخاري صحح حديثاً لراوٍ قال هو فيه: إنه "مقارب الحديث"، وهـــي لفظة من ألفاظ التعديل تأتي في المرتبة بعد الثقة، وسبق أن نقلنا أن كثيراً مـــن المحدثيـــن يدخلـــون الحسن في الصحيح كابن خزيمة وابن حبان وغيرهما، فيجب أن يتنبه لذلك ويُربط ما بين أيدينا بمـــا سبق تحريره.

ثالثاً: ورد عن الإمام يحيى بن معين أن قوله في راوٍ : "ليس به بأس" يعني أنـــه ثقـــة، وإذا قال: "هو ضعيف"، فليس بثقة ولا يُكتب حديثه [٢] .

وبنحو ذلك عن دُحيم [٣] ، فقد سأله أبو زرعة الدمشقي عن راوٍ فقال: "لا بأس به"، فقال له: (ولم لا تقول: ثقة، ولا تعلم إلا خيراً؟ قال: قد قلت لك إنه ثقة) [٤] .

وقد فهم بعض العلماء أن كل من قال فيه ابن معين: "ليس به بأس" فهو ثقة عنده، وعلى هذا فله اصطلاح خاص في هذه العبارة مخالف لما هو معروف ومشهور.

---

(١) الموقظة (ص٨٢).

(٢) الكفاية (ص٣٩) وعلوم الحديث (ص١١١).

(٣) هو عبدالرحمن بن إبراهيم الدمشقي لقبه "دُحيم".

(٤) تاريخ أبي زرعة (٣٩٥/١).

ولكن بعض العلماء بينوا أن الأمر ليس كذلك، لأن ابن معين كما يقول الزركشي: (لم يقــل: إن قولي : لا بأس به مساوٍ للثقة، بل قال: إن ما قلتُ فيه فهو ثقة، وللثقة مراتــب، والتعبــير عنــه بقولهم: ثقة أرفع من التعبير عنه بأنه لا بأس به وإن اشتركا في مطلق الثقة، ويدل على أن التعبــير بالثقة أرفع حكاية المصنف عن عبدالرحمن بن مهدي[١] ، وحكى المروذي نحوها عــن أحمــد بــن حنبل [٢]) [٣] .

وبنحو هذا قال الحافظ العراقي[٤] ، وقال السخاوي: (ولا يعارض جعل "لا بــأس بــه" فــي المرتبة الثانية قول ابن معين: "إذا قلت لا بأس به فثقة"، لأنه لا يلزم من ذلك التساوي بينــهما، وإن اشتركا في مطلق الثقة، إذ معلوم أن الثقة مراتب...) [٥] .

وهذا هو الراجح في نظري أن ابن معين لم يُرِد أنه إذا قال : ليس به بأس، يساوي ما يقــول فيه ثقة، ولكن أراد أن الرواة على قسمين:

١) ثقات مقبولين.

٢) ضعفاء متروكين.

ويلاحظ أنه قال: "وإذا قلت: ضعيف، فليس بثقة ولا يكتب حديثه"، فكأن الموازنة بين مــن يكتــب حديثه ومن لا يكتب حديثه، ومما يثير العجب أن الذين عمموا وتوسعوا[٦] في تطبيق مساواة ليس بــه بأس بالثقة في اصطلاح ابن معين، لم يأخذوا بعجز قوله السابق، فلم أرهم يقولون: وإذا قال ابن معيـن في راوٍ أنه ضعيف فاصطلاحه أنه لا يكتب حديثه، فأخذوا ببعض كلامه وتركوا بعضه الآخر.

وقد تأملت كثيراً ممن قال فيهم : "لا بأس به" أو " ليس به بأس" ونحوها، فوجــدتُ أن تعميم القول بأنه يساوي الثقة عنده، قول لا يستقيم، ولي على ذلك شواهد عديدة أقتصر على قليـل منها، فقد سأل عثمان بن سعيد الدارمي شيخه ابن معين عن الربيع بن صَبيح؟ فقال: (ليس به بــأس)

---

(١) سئل ابن مهدي عن أبي خلدة أكان ثقة؟ فقال: (كان صدوقاً ، وكان مأموناً، وكان خيراً، الثقة شعبة وسـفيان) – الجرح والتعديل (٣٧/١).

(٢) قال المروذي قلت لأحمد بن حنبل : (عبدالوهاب بن عطاء ثقة؟ قال: تدري من الثقة؟ الثقة يحيــى بــن ســعيد القطان) العلل برواية المروذي (ص٥٩).

(٣) النكت للزركشي – القسم الثاني – (٦٤٧/٣).

(٤) فتح المغيث للعراقي (ص١٧٤).

(٥) الغاية (٢٠١/١).

(٦) الرفع والتكميل (ص٢٢١-٢٢٢)، وقواعد في علوم الحديث (ص٢٥٠).

قال الدارمي: (وكأنه لم يُطرِه) [١] ، وقد قال كما في رواية أخرى: (عطية العوفي ليس بـــه بـــأس، قيل: يحتج به؟ قال: ليس به بأس) [٢] ، وقال: (أبو خالد الأحمر، ليس به بـــأس، لـــم يكـــن بـــذاك المتقن) [٣] .

ومما يزيد الأمر تأكيداً أن الباجي [٤] ذكر أن ابن معين قد يستعمل "الثقة" فيمـــن لا يحتـــج بحديثه، وبنحو هذا قال الشيخ المعلمي، فقد نقل عدة نصوص ثم قال: (وهذا يشعر بأن ابـــن معيـــن كان ربما يطلق كلمة "ثقة" لا يريد بها أكثر من أن الراوي لا يتعمد الكذب) [٥] .

رابعاً: فرَّق بعض العلماء بين بعض الألفاظ المتعلقة بنفي البأس، فقد قـــال ابـــن الصـــلاح: ("فلان ما أعلم به بأساً" هو في التعديل دون قولهم: "لا بأس به") [٦] ، والصحيح أن لا فرق بيـــن "لا بأس به" و"ليس به بأس" [٧] .

ويرى العراقي [٨] أن "أرجو أنه لا بأس به" أرفع من "ما أعلم به بأساً" لأنـــه لا يلـــزم مـــن عدم العلم حصول الرجاء بذلك.

ويبدو لي أن "ليس به بأس" و"لا بأس به" أرفع من "أرجو أنه ليـــس بـــه بـــأس" لأن زيـــادة "أرجو" مشعرة ببعض التردد، هذا من حيث ظاهر العبارة إلا أنه ينبغي أن يكون المعيـــار في مثل هذه الحالات النظر في حال الرجل، فإن كان فيه تضعيف معتبر، فالعبارة كما هو ظاهرهـــا، وإن كانت حاله جيدة فهي ليست أقل من "لا بأس به".

خامساً: يقول الشيخ العلامة عبدالرحمن بن يحيى المعلمي رحمه الله في تفسير لقـــول ابـــن عدي أكثر منه في كامله وهو قوله في عدد من الرواة: (أرجو أنه لا بأس به): (هذه الكلمـــة رأيـــت ابن عدي يطلقها في مواضع تقتضي أن يكون مقصوده: "أرجو أنه لا يتعمد الكذب") [٩] .

---

(١) تاريخ الدارمي (ص١١١).
(٢) من كلام أبي زكريا لأبي خالد الدقاق (ص٨٤).
(٣) المرجع السابق (ص١١١).
(٤) التعديل والتجريح (١١٠٣/٣).
(٥) التنكيل (٧٢/١).
(٦) علوم الحديث (ص١١٤).
(٧) توضيح الأفكار (٢٦٥/٢).
(٨) فتح المغيث للعراقي (ص١٧٣).
(٩) الفوائد المجموعة (ص٣٥).

فعلى هذا فإذا أطلقها ابن عدي في كتابه "الكامل في الضعفاء" يكون معناها: أرجـــو أنـــه لا بأس به في الضعفاء أي أنه ليس شديد الضعف، فلا تكون لفظة تعديل على هذا، ويحتاج الأمر إلـى مزيد تثبت.

سادساً: تعددت آراء العلماء في تحديد معنى لفظة "شيخ" بما يؤثر على تحديد المرتبة التـــي تليق بها بناء على كل رأي.

فيقول ابن القطان الفاسي في شرحه للفظة "شيخ": (ومعنى ذلك عندهم أنه ليـــس مـــن أهـــل العلم، وإنما وقعت له رواية الحديث أو أحاديث فأُخذت عنه، وهم يقولون: لا تقبل رواية الشيوخ فـــي الأحكام) [١] .

ويقول أيضاً تعليقاً على إطلاق أبي حاتم الرازي لها على أحد الرواة: (وهو لفظ لا يعطـــــي فيه معنى التعديل المبتغى، ولا أيضاً التجريح، وإنما هو من المساتير المقلين وقعـــت لـــهم روايـــة أحاديث أُخذت عنهم) [٢] .

وقال الحافظ المزي: (المراد بقولهم: شيخ، أنه لا يُترك ولا يحتج بحديثه مستقلاً) [٣] .

وقال الذهبي تعليقاً على إطلاق أبي حاتم الرازي للفظة "شيخ" على أحـــد الـــرواة: (فقولـــه: "شيخ". ليس هو عبارة جرح، ولهذا لم أذكر في كتابنا أحداً ممن قال فيه ذلك، ولكنها أيضاً، ما هـــي عبارة توثيق، وبالاستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة، ومن ذلك قوله: "يكتب حديثـــه"، أي ليـــس هـــو بحجة) [٤] .

وقال الحافظ ابن رجب: (والشيوخ في اصطلاح أهل هذا العلم عبـــارة عمـــن دون الأئمـــة والحفاظ، وقد يكون فيهم الثقة وغيره) [٥] ، وهذا ليس على الإطلاق، وإنمـــا هـــو اســـتعمال مـــن استعمالات المحدثين لهذه اللفظة فيطلقونها باعتبار قلة ما يرويه المحدث عن شخص مخصوص كمـــا يقولون: حديث المشايخ عن أنس مثلاً، فيسوقون أسماء روايات لقوم ثقات ولكنهم مقلين عنه رضـــي الله عنه، ومن ذلك قول البرديجي: (فأما أحاديث قتادة التي يرويها الشيوخ مثل حمـــاد بـــن ســـلمة،

---

(١) بيان الوهم (١٠٨/٤).
(٢) بيان الوهم (٤١٧/٤)، وانظر أيضاً (٦٩/٤).
(٣) النكت للزركشي – القسم الثاني – (٦٤٧/٣).
(٤) الميزان (٣٨٥/٢).
(٥) شرح علل الترمذي (٤٦١/١).

وهمام، وأبان، والأوزاعي...) [١] وهؤلاء ثقات ولكنهم ليسوا من المكثرين عن قتادة، فلذا ســماهم "شيوخ"، ومن ذلك قول العجلي في "ثقاته": (جامع بن أبي راشد الكاهلي الصــيرفي: كوفــي، ثقــة، ثبت ، صالح، وأخوه ربيع، يقال: إنه لم يكن بالكوفة في زمانه أفضل منه، وهما في عِــداد الشــيوخ ليس حديثهم بكثير) [٢] .

ويقول شيخنا العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني: (واعلم أن من قيل فيــه : "شــيخ" فهو في المرتبة الثالثة من مراتب التعديل، يكتب حديثه وينظر فيه، كما قال ابن أبــي حــاتم نفســه، وجرى عليه العلماء كما تراه في "التدريب"، ومعنى ذلك أنه ممن ينتقى من حديثــه أو أنــه حســن الحديث إذا لم يخالف، ولعله قد أشار إلى ذلك الحافظ الذهبي في مقدمة الميزان بقوله: ولم أتعــرض لمن قيل فيه محله الصدق، ولا من قيل فيه: لا بأس به ، ولا من قيل فيه: هو صــالح الحديــث، أو يكتب حديثه، أو هو شيخ، فإن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق.

قلتُ: وجُل هؤلاء ممن يُحسِّن العلماء حديثهم عادة، فليكن مثلهم من قيل فيه : "هو شيخ")[٣].

وفي هذا التعميم نظر لا يخفى، لاسيما ولفظة "شيخ" من أدنى مراتب التعديل كما سبق، فمــا رجحه المزي والذهبي آنفاً هو الأقرب للصواب إن شاء الله ، وقد تفيد بعض القرائن خلاف ذلك فــي بعض الإطلاقات.

سابعاً: لفظة "وسط" ترد عند بعض النقاد أحياناً بمعنى "لا يحتج به ولا يُترك"، فــهو وســط بهذا الاعتبار أي صالح للاستشهاد به، فهو في مرتبة وسطى بين من يحتج بهم، ومن يُترك حديثــهم ولا يُستشهد به.

فمن ذلك قول صالح بن محمد "جزرة" في حبة العرني: (ليس هــو بــالمتروك، ولا ثبــت، وسط) [٤]

وقال علي بن المديني في عاصم بن كليب: (صالح، ليس ممن يسقط، ولا ممن يحتــج بــه، وهو وسط)[٥] وصنف رحمه الله كتاباً أسماه: "من لا يحتج بحديثه ولا يسقط" [٦] .

---

(١) المرجع السابق (١/٤٥١-٤٥٢).
(٢) تاريخ الثقات للعجلي (ص٩٤).
(٣) السلسلة الصحيحة (٦/ق١/ص٢٧٧).
(٤) تاريخ بغداد (٨/٢٧٦).
(٥) مسند عمر ليعقوب بن شيبة (ص٩٤).
(٦) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص٧١).

وقال في مطر بن طَهْمَان الوراق: (كان صالحاً وسطاً، ولم يكن بالقوي) [١] ، وكذلك قال في الفرج بن فضالة [٢] أيضاً، وكلاهما فيهما ضعف يمنع الاحتجاج بهما، ولكنه لا يبلغ إلى درجة الترك [٣] .

وقال أبو زرعة في إسماعيل بن مجالد: (ليس هو ممن يكذب بمرة، هو وسط) [٤] .

وتأتي لفظة "وسط" أحياناً بمعنى ما دون الثقة كقول علي بن المديني في شبل بن عياد المكي – وهو ثقة [٥] –: (وسط، ولم يكن به بأس) [٦] ، وكقوله في محمد بن إسحاق بن يسار: (هو صالح وسط) [٧] ، والمعروف عنه أنه يصحح حديثه ويحتج به [٨] .

ومن ذلك أيضاً قول يعقوب بن شيبة في محمد بن عجلان: (صدوق وسط) [٩] ، وقال في معاوية بن صالح الحضرمي: (قد حمل الناس عنه، منهم من يرى أنه وسط، ليس بالثبت ولا بالضعيف، ومنهم من يضعفه) [١٠] ، وسياق الكلام ظاهر في أنه يريد بوسط ما دون الثقة وفوق الضعيف الذي يُستشهد به.

فالذي ينبغي على الباحث التريث إذا رأى هذه اللفظة في كلام متقدمي النقاد، وعليه أن يتحرى هل قصد بها ذلك الناقد الاستشهاد أم الاحتجاج؟، لا سيما وأن كثيراً من ألفاظ المصطلحات لم تستقر معانيها عند النقاد الأوائل.

ثامناً: ذكر الحافظ ابن حجر في المرتبة الخامسة: "صدوق سيء الحفظ" مع "صدوق يهم" ومع "صدوق له أوهام"، و"صدوق يخطئ".

---

(١) سؤالات ابن أبي شيبة (ص٤٨).

(٢) المرجع السابق (ص١٦٢).

(٣) قال في التقريب (٦٦٩٩) عن مطر: (صدوق كثير الخطأ، وحديثه عن عطاء ضعيف)، وعن فرج (٥٣٨٣): (ضعيف).

(٤) الجرح والتعديل (٢٠٠/٢).

(٥) التقريب (٢٧٣٧).

(٦) سؤالات ابن أبي شيبة (ص١٢٥).

(٧) المرجع السابق (ص٨٩).

(٨) تاريخ بغداد (٢٢٨/١-٢٢٩)، والمعرفة والتاريخ للفسوي (٢٢/٢)، وانظر جزء القراءة للبخاري (ص٤٠).

(٩) التهذيب (٣٤٢/٩).

(١٠) المرجع السابق (٢١١/١٠).

وأرى أن وصف الصدوق بكونه "سيئ الحفظ" ينافي ما ذكره الحافظ في تعريف الحسن بـأن راويه يوصف بخفة الضبط، فسوء الحفظ مناقض لخفة الضبط، وقد وجدتُ الحـافظ وصـف فـي "التقريب" بعض الرواة بقوله: "صدوق سيء الحفظ" وجاء في "فتح الباري" ووصفهم بالضعف، ومـن هؤلاء خُصيف بن عبدالرحمن [١] ، وعامر بن صالح بن رستم [٢] . فالراجح عنـدي أن "صـدوق سيء الحفظ" تضعيف للراوي.

وعلى هذا لا يكون من قال فيه: "صدوق له أوهام" مماثلاً لمن قال فيـه: "صـدوق سـيء الحفظ" لما هو ظاهر من الفرق بين العبارتين من حيث كمية الخطأ، فاللفظة الأولى تدل على القلـة، والثانية على الكثرة، وعبارة "سيئ الحفظ" زيادة بيان تحدد مقدار الضعف.

ولذلك يجدر التنبه إلى أن المرتبة الخامسة عند ابن حجر تفتقر للانسجام ، ناهيك عن كونـها محل إشكال عند بعض العلماء من حيث حجيتها كما تقدم.

وبالنظر إلى ظاهر الألفاظ تكون هذه المرتبة على ثلاث درجات:

الدرجة الأولى: "صدوق ربما وهم" ، "صدوق له أوهام"، فهي تفيد قلة الوهم.

الدرجة الثانية: "صدوق يهم" ، "صدوق يخطئ" ، فهي تفيد أن الوهم أكثر مما سبق.

الدرجة الثالثة: "صدوق سيئ الحفظ"، "صدوق تغير حفظه"، ومثلهما: "صدوق لين الحفظ".

فهذه الألفاظ تفيد أن ضبط الراوي رديء ولهذا فهي أسوأ مما سبق.

والأمر كما قلتُ سابقاً يحتاج إلى دراسات استقرائية، ولكن هذا التقسيم ينفعنـا مـن حيـث معرفة حاجتنا لمراجعة المطولات من كتب الجرح والتعديل، وخاصة في الدرجتين الثانية والثالثـة، لضرورة ذلك فيما يظهر.

تاسعاً: نبَّه بعض العلماء على أنه قد يُحتج بمن يقولون فيه: "ليس بالقوي" باعتبـار أن هـذه اللفظة قد تُستعمل في حق من فيه بعض الضعف اليسير.

ومن ذلك أن شيخ الإسلام ابن تيمية ذكر قول الإمام أحمد في رجل: "ضعيف، ليس بالقوي"، ثم علَّق عليه بقوله: (لكن أحمد يقصِدُ بهذه العبارة أنه ليس ممن يُصحِّح حديثه، بل هو ممن يُحسـن حديثه، وقد كانوا يُسمون حديث مثل هذا ضعيفاً، ويحتجون به، لأنه حسن، إذ لم يكن الحديث إذ ذاك

---

(١) التقريب (١٧١٨) ، وانظر الفتح (٤٩٢/٦)، (١٩٢/١٢) طبعة دار المعرفة.

(٢) التقريب (٣٠٩٥)، وانظر الفتح (١٩/١) طبعة دار المعرفة.

مقسوماً إلا إلى صحيح وضعيف) [١] .

ويقول الذهبي: (وقد قيل في جماعات: ليس بالقوي، واحتُج به، وهذا النسائي قد قـــال فـــي عِدةٍ: "ليس بالقوي"، ويُخرج لهم في "كتابه"، قال: قولنا: "ليس بالقوي" ليس بجرحٍ مُفسدٍ) [٢] .

وليس هذا على إطلاقه، فليس كل من قيل فيه: "ليس بالقوي" فهو حسن الحديـــث أوضعفـــه يسير، بل الواجب النظر في الأقوال الأخرى في ذلك الرجل فإن كان قد قيل في حقه عبارات مقويـــة لحاله ولا يوجد مانع معتبر من قبول حديثه، فلا بأس بتحسين حديثه والاحتجاج به، باعتبار أن قـــول من قال: "ليس بالقوي" لم يُرِد نفي القوة مطلقاً، وإنما نفى كمالها.

عاشراً: بعض العلماء يحسنون أحاديث في رواتها من ليس له إلا راو واحد، فقد حَسَّن ابـــن القيم [٣] حديث يوسف بن ماهك عن أمه عن عائشة رضي الله عنها، وليـــس لأم يوســـف واســـمها مسيكة راوٍ إلا ابنها فقط [٤] .

وكذا فعل الحافظ ابن حجر في حديثٍ يرويه نُعيم بن عبدالله المُجْمِر عـــن صـــهيب مولـــى العتواريين عن أبي هريرة رضي الله عنه، فقد قال: (هذا حديث حسن، صححه ابن خزيمـــة وابـــن حبان والحاكم... وفيه صهيب... وهو مدني مقل ذكره البخاري في تاريخه... ولم يذكـــر جرحـــاً... وكذا ذكره ابن أبي حاتم... ولم يذكر فيه جرحاً، ولا قال: مجهول، على عادته فيمن لم يرو عنـــه إلا واحد، والراوي عنه نُعيم بن عبدالله المجمر ثبت سماعه في الصحيح من أبي هريرة، وأدخـــل بينـــه وبين أبي هريرة في هذا صهيباً، فلولا أنه عنده ثقة ما حَدَّث عنه عن شـــيخه مـــع إمكـــان ســـؤاله لشيخه) [٥] .

فهذه قرينة قوية جداً، وهي موجودة أيضاً في الحديث الذي حسنه ابن القيم، فإن يوسف بـــن ماهك سمع [٦] من عائشة رضي الله عنها أيضاً .

ووجدت الحافظ ابن حجر يقول في حديث يرويه عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بـــن أبي طالب عن بعض أهله عن أبي رافع مولى رسول الله **صلى الله عليـــه وســـلم** : (هـــذا حديـــث

---

(١) الفتاوى الكبرى (٢٤٣/٣) دار المعرفة.

(٢) الموقظة (ص٨٢).

(٣) تهذيب مختصر أبي داود (٤٣٨/٢).

(٤) تهذيب الكمال (٣٠٧/٣٥).

(٥) موافقة الخبر (٣٥٣/١).

(٦) صحيح البخاري (٤٨٧٦).

حسن... والبعض المبهم لم أقف على اسمه، لكن السياق يقتضي أنه تابعي من أهل البيـــت، فــالذي يظهر أنه صدوق) [١] .

ويقول الشيخ الألباني : (بعض الحفاظ يحسنون حديث مثل هذا التابعي، ولو كـــان مســتوراً غير معروف العدالة، كالحافظ ابن كثير [٢] ، وابن رجب [٣] وغيرهما) [٤] .

والملاحظ في النصوص السابقة أن تحسين حديث من ليس له إلا راو واحد قد روعي فيه:

١- أن يكون تابعياً.

٢- أن توجد قرينة مقوية لحال التابعي.

٣- السلامة من الجرح.

٤- عدم معارضة ما هو أقوى منه؛ لأنه لو لم يكن كذلك لكان شاذاً أو منكراً، والله أعلم.

---

(١) موافقة الخبر (١٩٣/١).

(٢) انظر تفسيره (١١٩/٢) حديث "ما أصر من استغفر...".

(٣) شرح علل الترمذي (٨١/١-٨٥).

(٤) إرواء الغليل (٣٠٩/٣).

المبحث الثاني: موقف المحدثين من تحسين حديث الراوي المختلف فيه.

لا شك أن كبار أئمة النقد الحديثي قد اختلفوا في شأن العديد من الرواة منذُ البدايات المبكرة لعلم الجرح والتعديل حتى إن الإمام الترمذي – وهو من أعيان محدثي القرن الثالث الهجري – قد نبه على هذه الحقيقة حين قال: (وقد اختلف الأئمة من أهل العلم في تضعيف الرجال، كما اختلفوا فيما سوى ذلك من العلم) [١] .

وهذا الاختلاف طبيعي وغير مستنكر، كما نبه المنذري على ذلك في قوله: (واختلاف هؤلاء – يريد المحدثين – كاختلاف الفقهاء، كل ذلك يقتضيه الاجتهاد، فإن الحاكم إذا شُهِدَ عنده بجرح شخص، اجتهد في أن ذلك القدر مؤثر أم لا؟ وكذلك المحدث إذا أراد الاحتجاج بحديث شخص ونقل إليه فيه جرح، اجتهد فيه هل هو مؤثر أم لا؟ [٢] .

وتتعدد أسباب الاختلاف في الرواة لدى النقاد: فمنهم من يختلف فيه هل هو متهم بالكذب أو لا؟ ومنهم من يختلف فيه هل هو ممن غلب على حديثه الغلط أو لا؟ ومنهم من يختلف فيه هل هو ممن كثر غلطه وفحش أو ممن قل خطؤه وندر؟ [٣] .

والمقصود ببحثنا هنا من كان سبب الاختلاف فيه يرجع إلى قلة خطئه أي هل كان كثير الخطأ أم قليله؟ أما من اختلف فيه ويفهم من ألفاظ بعض النقاد أنه متهم بالكذب أو لغلبة الخطأ على مروياته، فلا يدخل في نطاق بحثنا هنا؛ لأن حقيقة الاختلاف في مثل هؤلاء في شدة ضعفهم هل يصلحون للاستشهاد رغم ضعفهم أم لا؟

ويتضح بما سبق أن محل البحث هو من اختلف في توثيقه وليس من اختلف في ضعفه، أي من وثقه قوم وضعفه آخرون، وهي "مسألة تعارض الجرح والتعديل"، وقد ذكروا فيها ثلاثة آراء هي باختصار:

---

(١) العلل الصغير (٥/٧٥٦).

(٢) جواب المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل (ص٨٣).

(٣) انظر شرح العلل لابن رجب (١/٣٢٤) وقد ذكر أمثلة على ذلك (١/٣٢٥-٣٣٩).

الرأي الأول: الجرح مقدم على التعديل مطلقاً [١] . وهو مذهب الجمهور كما قد قيل.

واشترط بعض العلماء [٢] أن يكون الجرح مفسراً، من أولئك الإمام النووي فقد قـــال: (ولا يقال : الجرح مقدم على التعديل، لأن ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتاً مفسر الســـبب وإلا فـــلا يقبـــل الجرح إذا لم يكن كذا) [٣] ، ويقول اللكنوي: (قد زَلَّ قدم كثير من علماء عصرنا... لغفلتـــهم عـــن التقييد والتفصيل، توهماً منهم أن الجرح مطلقاً – أي جرح كان، من أي جارحٍ كان، فـــي شـــأن أي راوٍ كان – مقدَّمٌ على التعديل مطلقاً أي تعديل كان، من أي معدل كان، في شأن أي راوٍ كان، وليـس الأمر كما ظنوا بل المسألة مقيدة بأن يكون الجرح مفسراً، فإن الجرح المبهم غير مقبول مطلقاً علـــى المذهب الصحيح، فلا يمكن أن يُعارض التعديل وإن كان مبهماً...) [٤] .

ويقول المعلمي: (جماعة من أهل العلم قيدوا الجرح الذي يُقدَّم علـــى التعديـــل بـــأن يكـــون مفسراً) [٥].

واشترط الحافظ ابن حجر أن يكون الجرح صادراً من عارف بأســـبابه بالإضافـــة إلـــى أن يكون مفسراً، فقد قال: (والجرح مقدم على التعديل، وأطلق ذلك جماعة، ولكن محله إن صدر مبينـــاً من عارف بأسبابه، لأنه إن كان غير مفسر لم يقدح فيمن ثبتت عدالته، وإن صدر من غير عـــارف بالأسباب لم يعتبر به أيضاً، فإن خلا المجروح عن التعديل قُبِل الجرح فيه مجملاً غير مُبين الســـبب، إذا صدر من عارف على المختار) [٦] .

الرأي الثاني: إذا كان المعدلون أكثر يقدم تعديلهم على الجرح [٧] ، ولم يذكروا لهذا الرأي

---

(١) انظر الكفاية (ص١٣٢، ١٣٤) وذكر أن هذا اتفاق أهل العلم في حالة كون عدد المعدلين مماثل لعدد المجرحين، أما في حالة كون المعدلين أكثر من المجرحين، فرأي جمهور العلماء تقديم الجرح على التعديل.
وللمزيد انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٩٩)، وفتح المغيث للسخاوي (٣٠/٢)، والمحصـــول للـــرازي (٥٨٨/١/٢).

(٢) فتح المغيث للسخاوي (٣٢/٢)، وتدريب الراوي (٣٠٩/١، ٣١٠).

(٣) شرح صحيح مسلم (٢٥/١).

(٤) الرفع والتكميل (ص١١٧).

(٥) التنكيل (٧٧/١).

(٦) نزهة النظر (ص٧٣).

(٧) الكفاية (ص١٣٤)، فتح المغيث للعراقي (ص١٥١-١٥٢)، وفتح المغيـــث للســـخاوي ٣٢/٢-٣٣)، وتدريـــب =

قائلاً من أهل الحديث، وإنما ذكروا عن بعض الأصوليين [١] أنه يقدم التعديل مطلقاً على الجرح عند التعارض.

وعلى هذا القول يكون الجرح مقدماً على التعديل إذا كان الجارحون أكثر أو كانوا من حيث العدد مماثلين لعدد المعدلين، ولهذا قال التاج السبكي: (والجرح مقدَّم إن كان عدد الجارح أكثر من المعدّل إجماعاً) [٢] .

الرأي الثالث: لا يقدم الجرح على التعديل ولا العكس إلا بمرجح، وهو رأي بعض أصولي المالكية[٣] ، وهو اختيار الإمام ابن دقيق العيد فقد قال: (إن الأقوى حينئذٍ أن يطلب الترجيح لأن كلاً منهما ينفي قول الآخر) [٤] .

وعلى هذا يتوجه السؤال حول: التعارض إذا كان بين تعديل وجرح مجمل، فما هو الحكم حينئذٍ؟

فالذي يراه المزي [٥] وابن حجر [٦] وغيرهما تقديم التعديل في هذه الحالة إذا كان الجرح غير مفسر، ويقول اللكنوي مبيناً هذا الرأي: (فالحاصل أن الذي دلت عليه كلمات الثقات، وشهدت به جُمل الأثبات: هو أنه إن وجد في شأن راوٍ تعديل وجرح مبهمان: قدِّم التعديل، وكذا إن وجد الجرح مبهماً والتعديل مفسراً: قُدِّم التعديل.

وتقديم الجرح إنما هو إذا كان مفسَّراً، سواء كان التعديل مبهماً أو مفسراً) [٧] .

الراوي (١/٣١٠).

(١) في لسان الميزان (١/١٥)، وفتح المغيث للسخاوي (٢/٣٢) أن القائل بهذا أبو الطيب الطبري وغيره.
ونُقل عن الشعراني أن مذهب الجمهور تقديم التعديل مطلقاً على الجرح ، كما في دراسات في الجرح والتعديل للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي (ص٢٠٣-٢٠٤)، ولكن الشعراني ليس من أهل هذا الفن وإنما هو عارف بالصوفية وأهل الطرق.

(٢) شرح جمع الجوامع (٢/١٧٢)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢/٢١).

(٣) كابن الحاجب وابن شعبان ، انظر فتح المغيث للعراقي (ص١٥٢)، وتدريب الراوي (١/٣١٠).

(٤) فتح المغيث للسخاوي (٢/٣٢).

(٥) المرجع السابق.

(٦) لسان الميزان (١/١٥).

(٧) الرفع والتكميل (ص١٢٠).

ويرى ابن القطان أن من اختلف فيه ولم يجرح بجرح مفسر فيُعد حديثه حسناً كما ســـيأتي، وكلامه أصرح من قول غيره أن التعديل مقدم على الجرح المجمل لما في كلمة "التعديل" من إبـــهام لمرتبة الراوي من حيث ضبطه حسب مقاييس المحدثين، ولأنه أيضاً حدد أن درجة حديث المختلـف فيه دون الصحيح وفوق الضعيف.

ومما يؤخذ على كثير ممن كتب في هذه المسألة أنهم لم يميزوا في هذه المسألة بين تعـارض التعديل والجرح في حق الشاهد، وبينهما في حق الراوي [١] ، وقد أشار العلامة المحقق المعلمي إلى ذلك في كلامه على مسألة: هل يشترط تفسير الجرح فقد قال: (وأقول: لابد من الفرق بيـــن جـرح الشاهد، وجرح الراوي... وأما الراوي فحاله مخالفة للشاهد فيما نحن فيه من أوجه:

الأول: أن الذين تكلموا في الرواة أئمة أجلة، والغالب فيمن يجرح الشاهد أن لا يكون بتلـــك الدرجة ولا ما يقاربها.

الثاني: أن الذين تكلموا في الرواة منصبهم منصب الحكام، وقد قال الفقـــهاء: إن المنصـــوب لجرح الشهود يكتفي منه بالجرح المجمل.

الثالث: أن القاضي متمكن من استفسار جارح الشاهد... والذين جرحوا الـــرواة يكـثر فـــي كلامهم الإجمال، وأن لا يستفسرهم أصحابهم، ولم يبق بأيدي الناس إلا نقل كلامهم، ولم يـــزل أهـــل العلم يتلقون كلماتهم، ويحتجون بها) [٢] .

وجاء في موضع آخر وتعقب قاعدة: (الجرح إذا لم يبين سببه، فالعمل على التعديل) في حـق من اختلف فيه، فقال رحمه الله: (وهذا إنما يطرد في الشاهد؛ لأن معدله يعـــرف أن القـــاضي إنمـــا يسأله ليحكم بقوله، ولأن شرطه معرفته بسيرة الشاهد معرفة خبرة، ولأن القاضي يستفسر الجـــارح كما يجب، فإذا أبى أن يُفسر كان إباؤه موهناً لجرحه.

فأما الراوي فقد يكون المُثني عليه لم يقصد الحكم بثقته، وقد يكون الجرح متعلقـــاً بالعدالـــة مثل: "هو فاسق"، والتعديل مطلق، والمُعدل غير خبير بحال الراوي، وإنما اعتمد على سبر ما بلغـــه من أحاديثه... وقد يكون المعدل إنما اجتمع بالراوي مدة يسيرة فعدله بناء على أنـــه رأى أحاديثـــه مستقيمة، والجارح من أهل بلد الراوي، وذلك كما لو حج رازي فاجتمع به ابن معين ببغداد، فســـمع

---

(١) السبب في ذلك أن هذه المسألة يُعرض لها في كتب أصول الفقه وكتب الفقه، ولا يخفى أن الخطيب البغـــدادي وابن الصلاح تأثرا بكتب أصول الفقه فيما كتباه في علم المصطلح.

(٢) التنكيل (١/٦٢-٦٣).

منه مجلساً فوثقه، ويكون أبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان قد قالا فيه: "ليس بثقة ولا مـــأمون"، ففـــي هذه الأمثلة لا يخفى أن الجرح أولى أن يؤخذ به) [١] .

والذي لا شك فيه أن مبنى القبول في الشاهد على العدالة، وغالب القدح منصب على قـــوادح العدالة، أما الراوي فمبنى القبول لمروياته قائم على العدالة والضبط، وكم من رجل عدل صالح مـــن أهل العبادة والاستقامة وحديثه مردود غير مقبول عند المحدثين لعدم ضبطه.

وقد فطن الإمام ابن الصلاح إلى خطورة اللوازم المتولدة عن ترجيحه لاشتراط بيان ســـبب الجرح، فقال: (ولقائل أن يقول: إنما يعتمد الناس في جرح الرواة، ورد حديثهم على الكتـــب التـــي صنفها أئمة الحديث في الجرح أو في الجرح والتعديل، وقَلَّ ما يتعرضون فيها لبيان الســـبب، بـــل يقتصرون على مجرد قولهم: "فلان ضعيف، وفلان ليس بشيء" ونحو ذلك، أو "هذا حديث ضعيـــف، وهذا حديث غير ثابت" ونحو ذلك. فاشتراط بيان السبب يُفضي إلى تعطيل ذلك، وسد بـــاب الجـــرح في الأغلب الأكثر.

وجوابه: أن ذلك وإن لم نعتمده في إثبات الجرح والحكم به، فقد اعتمدناه في أن توقفنا عـــن قبول حديث من قالوا فيه مثل ذلك، بناء على أن ذلك أوقع عندنا فيهم ريبـــة قويـــة يوجـــب مثلـــها التوقف، ثم من انزاحت عنه الريبة منهم ببحث عن حاله أوجب الثقة بعدالته قبلنا حديثه ولم نتوقـــف، كالذين احتج بهم صاحبا الصحيحين وغيرهما ممن مسهم مثل هذا الجرح من غيرهم، فافهم ذلك فإنه مَخْلصٌ حسن) [٢] .

وتضمن كلامه رحمه الله أن غالب جرح أئمة الجرح والتعديل المثبت فـــي كتـــب الجـــرح والتعديل يعد من الجرح المجمل، وهنا تكمن خطورة القول، ومما يستدعي التريث والنظر في كـــلام ابن الصلاح السابق أن كثيراً من تجريح أئمة النقد كابن معين وأحمد والبخاري وأبي زرعة وأبـــي حاتم وغيرهم موجه إلى حيثية "ضبط الراوي" ولا يتعرضون للعدالة إلا نادراً، ولذلك تراهـــم قبلـــوا حديث كثير من المبتدعة [٣] وقبلوا حديث بعض من شربوا النبيذ [٤] ، وجعلوا الميزان هـــو صـــدق

---

(١) المرجع السابق (٧٦/١).

(٢) علوم الحديث (ص٩٨)، وقد تعقبه البلقيني في محاسن الاصطلاح (ص٢٩٢) بقوله: (هذا المخلص فيه نظـــر، من جهة أن الريبة لا توجب التوقف، ألا ترى أن القاضي إذا ارتاب في الشهود فإنه يجوز أن يحكم مـــع قيـــام الريبة؟...).

(٣) انظر علوم الحديث (ص١٠٤)، والتنكيل (٤٤/١-٥٣) ففيه تفصيل نفيس حول رواية المبتدع.

(٤) النبلاء (١٥٠/٩-١٥١)، (٨٨/١١).

الراوي وحسن حفظه وتثبته.

فالأولى أن يُميز بين جرح مجمل في حق عدالة شاهد، فهذا لا يقبل إلا ببيان سبب الجــرح، لأن الجارح حاضر في مجلس القاضي أو الحاكم فالاستفسار منه ومطالبته بتفسير جرحـــه ممكــن ميسور. أما الجرح غير المفسر سببه في حق الراوي من إمام حافظ ناقد متخصص في هذا الأمـــر ممن تواتر لدى أهل الحديث إمامته وجلالته وعلمه وشهرته، فمثله مقبول ما لم يترجح لنـــا خــلاف ذلك، ولهذا تعقب الحافظ ابن كثير كلام ابن الصلاح الآنف بقوله:

(قلتُ: أما كلام هؤلاء الأئمة المُنتصبين لهذا الشأن، فينبغي أن يؤخذ مُسلَّماً من غــير ذكــر أسباب، وذلك للعلم بمعرفتهم، واطلاعهم واضطلاعهم في هذا الشأن، واتصافهم بالإنصاف والديانـــة والخبرة والنصح،لاسيما إذا أطبقوا على تضعيف الرجل أو كونه متروكاً أو كذابـــاً أو نحــو ذلــك. فالمحدث الماهر لا يتخالجه في مثل هذا وقفة في موافقتهم لصدقهم وأمانتهم ونصحهم، ولهذا يقـــول الشافعي [١] في كثير من كلامه على الأحاديث: "لا يثبته أهل العلم بالحديث"، ويرده ولا يحتـــج بــه بمجرد ذلك)[٢].

ووافقه البلقيني [٣] على ذلك.

وبناء على ما تقدم فما هو موقف العلماء العملي التطبيقي في راوٍ يوجد فيه توثيـــق وتضعيف مجمل غير مفسر، وكلا الأمرين صادر عن أئمة معتد بهم؟ وبمعنى آخر: كيـــف يحكــم على حديث ذلك الراوي؟

وهذه المسألة – فيما أعلم – لم تتعرض لها كتب أصول الحديث ومصطلحـــه القديمــة [٤] ، وبالملاحظة وجدت أن هناك آراء في هذه المسألة:

(الرأي الأول): يرى أصحاب هذا الرأي أن الحديث المختلف فيه بالصفة المذكــورة آنفــاً يحكم عليه بالحسن، وهذا رأي كثير من العلماء.

---

(١) انظر مثلاً كتاب الأم (٢٦١/١)، (١٧/٢، ١١٦، ١٩٠، ١٩١)، (٧٣/٤).

(٢) الباعث الحثيث (ص٧٩).

(٣) محاسن الاصطلاح (ص٢٩٢).

(٤) لم تتعرض لها من حيثية تحديد درجة حديث الراوي المختلف في توثيقه.

(الرأي الثاني): يرى أصحاب هذا الرأي الترجيح بأحد المرجحات المعتبرة، وهذا ما يدل عليه صنيع ابن المديني.

(الرأي الثالث): يرى أصحاب هذا الرأي أنه إذا لم يمكن الترجيح بين الأقوال المتعارضة في الراوي، فيتوقف فيه، وهذا رأي ابن شاهين وابن حزم.

(الرأي الرابع): يرى بعض العلماء أن المختلف فيه ينبغي أن يفصل في مروياته، فيميز بين حديثه القوي وحديثه الضعيف بما يظهر من أقوال النقاد، فإن لم يمكن ذلك فتلتمس المرجحات فإن لم يمكن ذلك، يتوسط في شأنه ويحكم عليه بأنه "صدوق يخطئ" ولا يحتج بما انفرد به.

وهذا هو رأي الشيخ المحقق المعلمي اليماني رحمه الله تعالى.

وفيما يلي توضيح للآراء السابقة:

(الرأي الأول): أقدم من رأيته صَرَّح بهذا الرأي هو ابن القطان الفاسي فقد قال: (ونعني بالحسن: ماله من الحديث منزلة بين منزلتي الصحيح والضعيف، ويكون الحديث حسناً هكذا: إما بأن يكون أحد رواته مختلفاً فيه، وثقة قوم وضعفه آخرون، ولا يكون ما ضعف به جرحاً مفسراً، فإنه إن كان مفسراً، قدِّم على توثيق من وثقه فصار به الحديث ضعيفاً) [١] .

وقال أيضاً: (ويفترق الأمر في هذا في حق من وثقه موثق أو موثقون، ومن هو من المساتير، فإنه إذا جرح من قد وثقه قوم بجرح غير مفسر، لم ينبغِ أن يسمع فيه ذلك الجرح ما لم يفسر، فإنه لعله قد جرحه بما لا يراه غيره تجريحاً، أما في المساتير فيضرهم، فإنا قد كنا تاركين لروياتهم للجهل بأحوالهم فكيف وقد سُمع فيه التجريح) [٢] .

وقد أكثر في كتابه "بيان الوهم" وكتابه "النظر" من تحسين حديث المختلف فيه، فمثلاً يقول: (وإنما يرويه جعفر بن سليمان، وهو مختلف فيه، فحقه أن يقول فيه: حسن) [٣] ، ويقول: (مبارك بن فضالة مختلف فيه، فالحديث من أجله حسن) [٤] .

---

(١) بيان الوهم والإيهام (١٣/٤) وانظر تمام كلامه في الفصل الثالث من الباب الأول.

(٢) المرجع السابق (٢٦/٤).

(٣) بيان الوهم (٨٩/٤).

(٤) المرجع السابق (١٤٦/٤).

وبنحو هذه العبارات حَسَّن حديث الكثير من الرواة مثل: يزيد بن أبي زياد [١] ، وهشام بن سعد[٢] ، وعطية العوفي[٣] ، ودراج أبي السمح[٤] ، وأسامة بن زيد الليثي[٥] ، وعمر بن حمزة[٦]، والدراوردي[٧] ، ومحمد بن إسحاق صاحب المغازي[٨] ، وغيرهم[٩] .

ولا يرى ابن القطان أن جرح الراوي بسوء الحفظ يعد جرحاً مفسراً، فقد وجدته يقول: (عبدالله بن محمد بن عقيل، وهو مختلف فيه، ضعفه قوم بسوء حفظه، فالحديث من أجله حسن) [١٠].

كما أنه إذا قال أحد النقاد في راوٍ : "لا بأس به" وإن لم ينص صراحة على لفظة: "ثقة"، وعارضه تضعيف ناقد آخر في الراوي نفسه، فلا يمتنع عن تحسين الحديث بذلك، فقد قال: (وعثمان – بن أبي العاتكة – مختلف فيه ، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال ابن حنبل: لا بأس به، إنما بليته من علي بن يزيد – الألهاني – انتهى قوله. فحديثه هذا ينبغي أن يقال فيه: حسن لا صحيح) [١١] .

كما أنه حسن حديثاً لعمرو بن هاشم أبي مالك الجَنْبي [١٢] ونقل عدة أقوال للنقاد فيه، يظهر منها أن الأكثرين على تضعيفه إلا ابن معين فقد وثقه، ومع ذلك حسن حديثه لأنه من المختلف فيهم عنده.

كما أنه حسن حديثاً للمغيرة بن عبدالرحمن بن الحارث المخزومي عن أبيه، ثم نقل عن أبي

---

(١) المرجع السابق (٤/٢٨٨).
(٢) المرجع السابق (٤/٣٢٨، ٣٣٦، ٣٣٧).
(٣) المرجع السابق (٤/٣٦٣).
(٤) المرجع السابق (٤/٣٧٨).
(٥) المرجع السابق (٤/٤٢٠).
(٦) المرجع السابق (٤/٤٥١).
(٧) المرجع السابق (٤/٢١٢).
(٨) المرجع السابق (٤/٢١٨).
(٩) انظر مثلاً (٤/٢٠١، ٢١٤، ٤٥٥، ٤٧٩، ٥٠٧، ٥١٨، ٦١٥، ٦٣٦، ٦٥٧، ٦٧٨، ٦٧٩) و(٥/٣٧، ٢٩، ٥٠، ٥٢)، وكتاب "النظر" : (ص ١٧١، ١٨٧، ٢٠١).
(١٠) بيان الوهم (٤/٩٧)، وبنحو هذا قال في معاوية بن صالح (٤/١١٢).
(١١) بيان الوهم (٤/١٤٣-١٤٤)، وبنحو هذا قال في ربيعة بن سيف (٥/٦١٨).
(١٢) بيان الوهم (٥/٥٠)، والراجح في عمرو بن هاشم أنه لين الحديث كما قال ابن حجر في التقريب (٥١٢٦).

حاتم الرازي أن المغيرة لا بأس به، وعن ابن معين أن عبدالرحمن بن الحارث: صالح الحديث [١] ، فهما في الحقيقة لم يقع فيهما خلاف، وإنما أُعطيا مرتبة وسطى".

ومما يؤخذ على ابن القطان في تطبيقه لمذهبه في المختلف فيه:

١- إغفاله للتفصيل فيما يجب فيه ذلك من مرويات بعض المحدثين، ومن ذلك مثلاً قوله في حديثٍ: (وباعتبار حال أبي إسحاق واختلاطه حسن، فإن أبا الأحوص وزهير بن معاوية سمعا منه بعد الاختلاط) [٢] .

فحسن حديث المختلط مع علمه بأن الراوي عنه سمع بعد الاختلاط!

ومن ذلك أيضاً أنه ذكر عطاء بن السائب بالاختلاط وهو معروف به ثم قال: (وبالجملة فليس ينبغي أن يصحح ما يرويه عطاء، وإنما الأحاديث من روايته حسان) [٣] .

ولا أدري لأي علة لم يعتبر ابن القطان الاختلاط جرحاً مفسراً؟ ولا أدري لِم لم يفرّق بين ما سُمع من المختلط قبل الاختلاط وبين ما سمع منه بعد الاختلاط ؟!

ومن ذلك أيضاً أنه قال في إسماعيل بن عياش: (هو مختلف فيه، بحيث ضعفه قوم على الإطلاق، ووثقه قوم عن الشاميين... يجب أن يقال لحديثه: حسن) [٤] .

فتغاضى عن التفصيل في حديث إسماعيل ولم يفرّق بين ما رواه عن الشاميين، وما رواه عن غيرهم، وطبق قاعدته في المختلف فيه بحرفية تؤخذ عليه في مثل هذا الأمر الواضح.

٢- وقع ابن القطان رحمه الله في بعض التناقضات ، ومن ذلك أنه قال في عبيد الله الحنفي: (مختلف فيه، وقد فُسر تضعيفه بنكارة ما يرويه ، وهو مسقط للثقة بروايته) [٥].

فعلى هذا إذا قال ناقد في راوٍ قد وثق: أن حديثه منكر أو نحو هذه العبارة فيعد الجرح مفسراً عند ابن القطان كما هو ظاهر عبارته، ولكنه قال في عبيدالله بن زحر: (وإن كان صدوقاً فإنه ضعيف، ضعفه ابن حنبل، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال فيه ابن المديني: منكر الحديث، وقال أبو زرعة: لا بأس به صدوق، فالحديث من أجله حسن) [٦] .

---

(١) بيان الوهم (٢٩٧/٥).
(٢) بيان الوهم (١٠٨/٤).
(٣) المرجع السابق (٢٨٣/٤).
(٤) بيان الوهم (١٨٧/٤).
(٥) المرجع السابق (١٥٤/٥-١٥٥).
(٦) المرجع السابق (٦٥٧/٤).

وجاء في موضع آخر وقال في عبيدالله بن زحر: (ولا ندري من أضعف: أعلي بن يزيـد أم عبيدالله بن زحر؟ فكلاهما منكر الحديث) [١] .

فإذا كان منكر الحديث عنده، والنكارة جرح مفسر بصريح كلامه، فلِمَ حسن حديثـــه؟! ثـم لماذا النكارة تعد جرحاً مفسراً ولا يعد سوء الحفظ جرحاً مفسراً أيضاً؟! وقد يكون ســـبب النكـارة سوء الحفظ، وقد رأينا آنفاً أنه حسن حديث ابن عقيل مع تصريحه بأن من ضعفـــه فبســبب ســوء الحفظ.

وقد يُعتذر لابن القطان أنه حسن حديث عبيدالله الآنف باعتبار الاختلاف فيه، ولكنـــه مـن حيث الراجح عنده فهو ضعيف، ولكن هذا لا يخلو من تكلف لأنه شرط في تحسين حديث المختلـف فيه أن لا يكون جرحه مفسراً ونص فيما سلف أن النكارة جرح مفسر، فكان الواجب الســير علـى طريقة واحدة.

٣- ومما يؤخذ على ابن القطان أنه صحح أحاديث لبعض المختلف فيهم كبهز بن حكيم عـن أبيه عن جده [٢] ، وكان يجدر به أن يبين بجلاء متى يكون حديث المختلف فيه صحيحـاً عنـده؟ ، ولما لم نجد ذلك ، فمن حق الباحث أن يطالبه بالالتزام بقاعدته التي سار عليها فـي الحكـم علـى عشرات الرواة.

كما أنه صرح في عدة مواطن في حق بعض الرواة أنهم مختلف فيهم، وفي مواضع أخـرى يطلق الضعف فيهم، كالحجاج بن أرطاة [٣] ، وخُصيف بن عبدالرحمن [٤] ، وزهير بن محمـد [٥] ، وسعيد بن بشير [٦] ، ومطر الوراق [٧] ، وكان الأولى أن يتحاشى عبارة: "مختلـف فيـه" لكـي لا يتوهم القارئ أنه يحسن حديث مثل هؤلاء، بينما الواقع أنه يضعفهم.

٤- ذكر ابن القطان "أنه إذا جرح من قد وثقه قوم بجرح غير مفسر، لم ينبغِ أن يسمع فيـه

---

(١) بيان الوهم (٣/٢٠٤).

(٢) انظر" النظر" (ص٢٨) فقد صحح له حديثاً، وذكر في بيان الوهم (٥/٥٦٦) أنه مختلف فيه.

(٣) بيان الوهم (٣/٤٦١،١٢١).

(٤) المرجع السابق (٣/٣٣،٥٢٦).

(٥) المرجع السابق (٣/٥٠١،١٢٤).

(٦) المرجع السابق (٣/٤٤٢)، (٤/١٦٧).

(٧) المرجع السابق (٤/٤١٣)، (٢/٥٦١-٥٦٢).

ذلك الجرح ما لم يُفسر" [١] .

وعبارة: "لم ينبغ أن يسمع..." تخالف تصرفه واختياره في المختلف فيه، إذ هو فـــي حقيقـــة الأمر يأخذ بالجرح المجمل ولا يُهمله مطلقاً بل يُضعف به الراوي بعض الشيء وينزله مـــن رتبـــة الصحة إلى الحسن، فالجرح المجمل له تأثير في تضعيف الراوي كما دل عليه صنيع ابـــن القطـــان نفسه.

وممن يرى أن حديث الراوي المختلف فيه يعد حسناً إذا كان جرحه غير مفسر [٢] أيضـــاً، وإن كان تطبيق بعضهم لذلك قليل ولا يقارن مثلاً بتوسع ابن القطان وإكثاره من ذلك؛ **الإمـــام ابـــن الصلاح** فقد قال في مبحث الحسن من مقدمته: (فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بـــالصدق والصيانة، لكنه لم يكن من أهل الإتقان، حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقـــه بعضـــهم لصدقه وجلالته، فحديثه من هذه الجهة حسن...) [٣] .

ومنهم الحافظ المنذري فقد قال في مقدمة "الترغيب": (فأقول إذا كان رواة إســـناد الحديـــث ثقات وفيهم من اختلف فيه: إسناده حسن أو مستقيم أو لا بأس به، ونحو ذلك حسبما يقتضيـــه حـــال الإسناد والمتن وكثرة الشواهد). [٤] **ومنهم ابن سيد الناس** فقد ذكر عبدالله بن محمد بن عقيـــل ثـــم قال: (وينبغي أن يكون حديثه حسناً، فقد أثنى عليه قوم، وتكلم فيه آخرون...) [٥] .

ومنهم الإمام الذهبي فقد ذكر من يتعنت ويتشدد في الجرح ثم قال: (فهذا إذا وثق شـــخصاً فعَضَّ على قوله بناجذيك، وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعَّف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفـــه، فإن وافقه، ولم يوثق ذاك أحد من الحذاق، فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه: لا يقبـــل تجريحه إلا مفسراً، يعني: لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلاً: هو ضعيف، ولـــم يوضـــح ســـبب ضعفه، وغيره قد وثقه، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحسن أقرب) [٦] .

---

(١) بيان الوهم (٢٦/٤).

(٢) كثير ممن سيأتي ذكرهم هنا لم ينصوا على أن يكون الجرح مجملاً غير مفسر ولكن يفهم هذا من كلامهم فـــي مسألة تفسير الجرح، فمثلاً ابن الصلاح وإن لم يصرح بهذا القيد هنا إلا أنه لا يعد الجرح غير المفسر مقبـــولاً كما تقدم بيان ذلك.

(٣) علوم الحديث (ص٣١).

(٤) الترغيب والترهيب (٣٧/١).

(٥) النفح الشذي (٣٨٨/١).

(٦) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص١٥٨-١٥٩) مطبوع ضمن "أربع رسائل في علوم الحديث" حققها أبوغدة.

وقال في يحيى بن سعيد القطان وعبدالرحمن بن مهدي: (فمن جرحاه لا يكـــاد والله يندمـــل جرحه، ومن وثقاه فهو الحجة المقبول، ومن اختلفا فيه اجتُهِدَ في أمره، ونزل عن درجـــة الصحيـــح إلى الحسن) [١] .

وقال: (لا يجتمع اثنان على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة، وإنما يقع اختلافـــهم فـــي مراتب القوة، أو مراتب الضعف) [٢] ، وهذا النص يُفسر على ضوء ما تقدم نقله عنه، فيكـــون مـــن وثقه قوم وضعفه آخرون مختلف في مرتبة قوته فلا ينزل حديثه عن الحسن [٣] .

ومنهم الحافظ زين الدين العراقي فقد ذكر أن طلحة بن يحيى بن طلحة التيمي [٤] مختلـــف فيه ثم قال: (فهذا كما ترى قد ضُعف تضعيفاً ليناً، ووثق توثيقـــاً لينـــاً، فقياســـه أن يكـــون حســـن الحديث)[٥] .

ومنهم الحافظ ابن حجر، فقد قال في عبدالرحمن بن أبي الزناد: (غاية أمره أنه مختلف فيـــه، فلا يتجه الحكم بصحة ما ينفرد به، بل غايته أن يكون حسناً) [٦] ، وذكر فـــي "التقريـــب" [٧] أنـــه: (صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد).

وقد حسن حديثاً لشعبة بن دينار مولى ابن عباس وقال: (رجاله رجال الصحيح إلا شعبة بـــن دينار مولى ابن عباس، فإنهما لم يخرجا له، وهو مختلف في توثيقه) [٨] .

ونقلنا عنه آنفاً أنه يقدم التعديل على الجرح المجمل عند التعـــارض، ولا شـــك أن حقيقـــة الحسن داخلة في معنى التعديل.

ومن المعاصرين الشيخ ظفر أحمد العثماني التهانوي (ت١٣٩٤هـــ) فقد نقل عدة نصوص[٩]

---

(١) المرجع السابق (ص١٦٧).

(٢) الموقظة (ص٨٤).

(٣) وللمزيد حول نصوص الذهبي انظر كتابه "ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق" (ص٢٧)، والموقظة (ص٧٩-٨٠).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في التقريب (٣٠٣٦): (صدوق يخطئ).

(٥) شرح الترمذي (١/ق٣١/أ).

(٦) فتح الباري (١٨٧/١٣) دار المعرفة، وبنحو ذلك في موافقة الخبر (٤٨٣/١).

(٧) التقريب (٣٨٦).

(٨) موافقة الخبر (٤٨٢/١-٤٨٣).

(٩) بعض هذه النصوص في الاستدلال بها على هذه القاعدة بعض النظر، إذ تدل على أن بعض المحدثين حســـنوا أحاديث رواة قد ضعفهم بعض المحدثين والبعض قال: "لا بأس به"، فيتطرق الاحتمال بأن التحســـين ترجيحـــاً =

تؤيد ذلك ثم قال: (إن الراوي إذا كان مختلفاً فيه فهو حسن الحديث، وحديثه حسن، ولـــولا مخافــة التطويل لأتيت لك بأزيد من ذلك بالتفصيل، ومن طالع كتــب الرجــال والعلــل، والتعقبــات علــى الموضوعات لا يشك في هذا الأصل قط) [١] .

ولا يقف عند ذلك بل يعمم المسألة حتى في الأحاديث التي يختلــف فــي تصحيحــها كــأن يصحح الحديث أو يحسنه بعضهم، ويضعفه آخرون، فيرى التهانوي أن ذلك الحديث حسن [٢] .

وهذا تعميم غير جيد لأن فيه تعطيلاً لقواعد الترجيح، وإغفالاً عن أسباب اختلاف المحدثيــن فيما بينهم، وتجاهلاً لحقيقة الاختلاف المهم والمؤثر بين منهج الفقهاء كالحنفية مثــلاً، وبيــن منــهج المحدثين، فإذا حسن أحد فقهاء الحنفية أو المالكية مثلاً حديثاً وضعفه الإمام البخاري أو الدارقطنــي مثلاً فهل من قواعد المحدثين المرعية أن أتجاهل أسباب التضعيف التي راعاها أولئك الأئمة الذيــن هم أهل الشأن والتخصص، وأقول: الحديث يعد حسناً إعمالاً لقاعدة التهانوي؟! هذا مــا لا يرتضيــه أهل الحديث وأئمته ويأباه منهجهم، والأمر في ذلك كما قال الإمام مسلم رحمه الله: (واعلم رحمــك الله أن صناعة الحديث ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم إنما هي لأهل الحديث خاصــة ... دون غيرهم)[٣] .

ومن المعاصرين أيضاً الشيخ الألباني فقد رد على المناوي في تضعيفه لموسى بــن وردان اعتماداً منه على قول الحافظ العراقي: "مختلف فيه" ، فقال: (إن قول العراقــي فــي ابــن وردان: "مختلف فيه" ليس نصاً في تضعيفه، بل هو إلى تقويته أقرب منه إلى تضعيفــه، لأن المعــهود فــي استعمالهم لهذه العبارة: "مختلف فيه" أنهم لا يريدون به التضعيف، بل يشيرون بذلك إلى أن حديثــه حسن، أو على الأقل قريب من الحسن، ولا يريدون تضعيفه مطلقاً، لأن من طبيعة الحديث الحســن أن يكون في راويه اختلاف، وإلا كان صحيحاً) [٤] .

لقول من قال: "لا بأس به" وليس إعمالاً لقاعدة "تحسين حديث المختلف فيه"، ثم إن بعض النصــوص يتطــرق إليها احتمال أنها حُسنت لوجود شواهد لها كنص ابن دقيق العيد في تحسين حديث "**الأذنان من الرأس**" فالغــالب أنه أراد الحسن لغيره.

(١) قواعد في علوم الحديث (ص٧٧) وانظر أيضاً النصوص التي نقلها : (ص٧٢-٧٧)، وللمزيد انظــر (ص١٧٣، ٣٤٧).

(٢) المرجع السابق (ص٧٢).

(٣) التمييز (ص٢١٨)، وانظر كلاماً نفيساً في ذلك لأبي المظفر السمعاني في قواطع الأدلة (١/٣٦٩-٣٧٠).

(٤) السلسلة الصحيحة (١/٧٥٨-٧٥٩).

وقال في فُليح بن سليمان: (هو مختلف فيه، وقد ضعفه جماعة، ومشاه بعضهم، واحتج بـــه الشيخان في صحيحيهما ، والراجح عندنا : أنه صدوق في نفسه، وأنه يخطئ أحياناً، فمثلـــه حســن الحديث إن شاء الله تعالى إذا لم يتبين خطؤه) [١] .

ولابد من التنبيه هنا على حقيقة مهمة وهي أن بعض من تقدم ذكرهم كابن القطان الفاســـي، والتهانوي قعَّدا للمسألة تقعيداً عاماً وأكثرا من تطبيقها[٢]، وأن البعض كابن الصلاح وابن سيد النـاس والعراقي وابن حجر لم أقف لهم إلا على نصوص جزئية لا تدل على تعميم للمسألة، ولا يصلـح أن يستدل بها بأن هذا مذهبهم في كل مختلف فيه كما هو مذهب ابن القطان والتـــهانوي، وذلـك لقلـة النصوص الصريحة التي وقفت عليها لهم في هذه المسألة.

وأما الذهبي فمفهوم كلامه أن هذه القاعدة يُفزع إليها عند تعذر الترجيح كما يدل عليه قولـه: "فمن اختلفا فيه اجتهد في أمره..." ، ويؤيد ذلك صنيعه في "ميزان الاعتدال" و "سير أعلام النبـــلاء" إذ لم يلتزم بتحسين حديث كل راو مختلف فيه، فربما وثق، وربما ضعف [٣] .

(الرأي الثاني): القائل بالترجيح في الراوي المختلف فيه.

ممن يرى هذا الرأي الإمام الحافظ علي بن المديني فقد قال: (إذا اجتمع يحيى بـــن ســعيد، وعبدالرحمن بن مهدي على ترك رجل لم أحدث عنه، فإذا اختلفا أخذت بقـــول عبدالرحمـــن لأنـــه أقصدهما، وكان في يحيى تشدد) [٤] .

وتطبيقاً لهذه القاعدة، فقد قال حين سئل عن حديث شهر بن حوشب هـــل ترضـــاه؟ : (أنـــا أُحدث عنه، وكان عبدالرحمن بن مهدي يحدث عنه، قال: وأنا لا أدع حديث الرجل إلا أن يجتمعـــا عليه يحيى وعبدالرحمن – يعني على تركه –) [٥] .

---

(١) السلسلة الصحيحة (١/٨٩-٩٠).

(٢) بالنسبة لابن القطان تقدم ذكر نماذج لتطبيقاته، وأما التهانوي فانظر ما قاله في قواعـــد فـــي علـــوم الحديـــث (ص٣٤٧)، عن التزامه التطبيقي لهذه القاعدة في كتابه "إعلاء السنن".

(٣) انظر في ذلك كلامه في مقدمة كتابه: "ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق": (ص٢٧): (... فهؤلاء حديثـــهم إن لم يكن في أعلى مراتب الصحيح، فلا ينزل عن رتبة الحسن...) فدل على أن من المختلف فيهم مـــن يصحـــح حديثه عنده.

(٤) تاريخ بغداد (١٠/٢٤٣)، وتهذيب الكمال (١٧/٤٣٨).

(٥) تهذيب الكمال (١٢/٥٨٣).

فعلي رحمه الله عند اختلاف يحيى وعبدالرحمن يرجح قول عبدالرحمن لأنه معتدل، وليس متشدداً كيحيى، فمعياره في الترجيح: توسط الناقد واعتداله، وعلى هذا فقول الناقد المعتدل مقدم على المتشدد عند الاختلاف.

وممن يرى الأخذ بالترجيح عند اختلاف النقاد في أحد الرواة الإمام ابن حبان فقد قال في كتابه "المجروحين": (وإنما نملي بعد هذا الكتاب كتاب "الفصل بين النقلة" ، ونذكر فيه كل شيخ اختلف فيه أئمتنا ممن ضعفه بعضهم، ووثقه البعض، ونذكر السبب الداعي لهم إلى ذلك، ونحتج لكل واحد منهم، ونذكر الصواب فيه، لئلا نطلق على مسلم الجرح بغير علم) [١] .

وقال في مقدمة "الثقات": (وإنما أذكر في هذا الكتاب الشيخ بعد الشيخ، وقد ضعفه بعض أئمتنا، ووثقه بعضهم، فمن صح عندي منهم أنه ثقة بالدلائل النيرة التي بينتها في كتاب "الفصل بين النقلة" أدخلته في هذا الكتاب، لأنه يجوز الاحتجاج بخبره، ومن صح عندي منهم أنه ضعيف بالبراهين الواضحة التي ذكرتها في كتاب "الفصل بين النقلة" لم أذكره في هذا الكتاب، لكني أدخلته في كتاب الضعفاء بالعلل، لأنه لا يجوز الاحتجاج بخبره) [٢] .

وعلى هذا فمعيار الترجيح بين النقاد في الراوي المختلف فيه: الأدلة النيرة والبراهين الواضحة التي اختارها ابن حبان وجعلها قواعد ومقاييس يحتكم إليها في المختلف فيهم.

(الرأي الثالث): إذا تعذر الترجيح فيجب التوقف:

وممن يرى هذا الرأي الحافظ أبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين، فقد صنف كتاباً في "ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، فمنهم من وثقه، ومنهم من ضعفه، ومن قيل فيه قولان" [٣] .

ومنهجه في هذا الكتاب الترجيح بين المختلف فيهم، فمرة يرجح الضعف كما فعل في ترجمة أبان بن أبي عياش فقد قال: (ولا يعتمد على شيء من روايته إلا ما وافقه عليه غيره، وما تفرد به من حديث فليس عليه عمل) [٤] .

---

(١) كتاب المجروحين (٢٩٢/١).

(٢) الثقات (١٢/١-١٣)، وللمزيد انظر مقدمة صحيحه (١٥٢/١-١٥٣).

(٣) طبع الموجود من هذا الكتاب في آخر كتاب "تاريخ جرجان" للسهمي بتحقيق المعلمي اليماني رحمه الله (ص٥٥٠ - ٥٦٠).

(٤) المرجع السابق (ص٥٥١).

ومرة يرجح التوثيق كما في جعفر بن سليمان الضبعي [١] .

وإذا لم يجد مرجحاً من المرجحات المعتبرة عنده توقف في الراوي كما فــي ترجمــة أبــي الأشهب جعفر بن الحارث فقد نقل توثيق أحمد [٢] له ، ثم نقل قول ابن معين: ليس حديثه بشيء، ثــم عقب على ذلك بقوله: (قال أبو حفص: وهذا الخلاف في جعفر بن الحارث من أحمد ويحيى وهمــا إماما هذا الشأن، يوجب الوقوف فيه، حتى تجيء شهادة أخرى لثالث مثلهما، فينسب إلــى مــا قالــه الثالث)[٣] .

وقال نحو ذلك في حميد بن زياد، فقد قال: (وهذا الخلاف في حميد مــن أحمــد ويحيــى ، يوجب التوقف فيه) [٤] .

وممن يرى هذا الرأي: الإمام ابن حزم فقد ذكر: "أن من اختلف فيه، فعدله قــوم، وجرحــه آخرون، ولم يثبت عندنا شيء من ذلك، وقفنا في ذلك، وقطعنا ولابد حتماً على أن غيرنــا لابــد أن يثبت عنده أحد الأمرين فيه" [٥] .

(الرأي الرابع): وهو في الحقيقة امتداد للرأي الثاني والأول، وهذا الرأي يقسم المختلــف فيهم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: رواة يمكن التفصيل في مروياتهم بحسب ما يظهر من أقوال النقاد أو بحسب ما يفــهم من عمل كبار الأئمة وتطبيقاتهم.

الثاني: من لا يوجد إمكانية للتفصيل في مروياتهم، ولكن يمكــن الــترجيح بيــن الموثقيــن والمضعفين بالمرجحات المعتبرة، كأن يكون الموثقون من المعروفين بالتســاهل مثــلاً، أو يكــون المضعفون من المعروفين بالتشدد مثلاً... الخ.

الثالث: من لم يُتمكن من تفصيل مروياته ولا ترجيح قول على قول فيه، فيحكم على حديثــه

---

(١) المرجع السابق (ص٥٥٣-٥٥٤)، ومثل ذلك الخليل بن مرة فقد قال: (وهو عندي إلى الثقة أقرب) (ص٥٥٨).

(٢) نبَّه الشيخ المعلمي في هامش (ص٥٥٤) أن توثيق أحمد في حق أبي الأشهب جعفر بن حيان لا كما توهم ابــن شاهين أنه في حق جعفر بن الحارث.

(٣) المرجع السابق (ص٥٥٤).

(٤) المرجع السابق (ص٥٥٧) وللمزيد انظر (ص٥٥٨-٥٥٩) ترجمة زكريا بــن منظــور، و(ص٥٥٩) ترجمــة زائدة بن أبي الرقاد.

(٥) الإحكام في أصول الأحكام (١٢٨/١) بتصرف يسير.

بأنه في مرتبة "صدوق يخطئ" ولا يحتج بما انفرد به.

وهذا التقسيم أخذته من كلام العلامة المحقق الشيخ عبدالرحمن المعلمي اليمـــاني رحمـــه الله تعالى، فقد قال فيما اختلف فيه يحيى بن سعيد القطان، وعبدالرحمن بن مهدي: (الغـــالب اتفاقـــهما، والغالب فيما اختلفا فيه، أن يستضعف يحيى رجلاً فيترك الحديث عنه، ويرى عبدالرحمن أن الرجـل وإن كان فيه ضعف فليس بشديد، فيحدث عنه، ويثني عليه بما يوافق حاله عنده ، وقد قال تلميذهمـــا ابن المديني: "... فإذا اختلفا أخذت بقول عبدالرحمن لأنه أقصدهما، وكان في يحيى تشدد".

والأئمة الذين جاءوا بعدهما لا يجمدون على قولهما، بل يبحثـــون وينظـــرون ويجتـــهدون ويحكمون بما بان لهم، والعارف الخبير الممارس لا يتعذر عليه معرفة الراجح فيما اختلف فيه مـــن قبله.

وعلى فرض أننا لم نعرف من حال راوٍ إلا أن يحيى تركه، وأن عبدالرحمن كـــان يحـــدث عنه، فمقتضى ذلك أنه صدوق يهم ويخطئ، فلا يسقط، ولا يحتج بما ينفرد به) [١] .

وهذا الكلام صريح في القسمين الثاني والثالث، أما بالنسبة للقسم الأول ، فقـــد صـــرَّح بـــه المعلمي رحمه الله في موضع آخر إذ قال: (إذا اختلفوا في راوٍ ، فوثقه بعضهم، ولينه بعضهم، ولـــم يأتِ في حقه تفصيل، فالظاهر أنه وسط فيه لين...، وإذا فصلوا، أو أكثرهم الكلام في راوٍ فثبتوه فـــي حال، وضعفوه في أخرى، فالواجب أن لا يؤخذ حكم ذاك الراوي إجمالاً إلا في حديثٍ لم يتبين مـــن أي الضربين هو، فأما إذا تبين، فالواجب معاملته بحسب حاله، فمن كان ثقة ثبتاً ثم اختلط، كســـعيد بن أبي عروبة، إذا نظرنا في حديثٍ من روايته، فإن تبين أنه رواه قبل الاختلاط فـــهو غايـــة فـــي الصحة، أو بعده، فضعيف، وابن أبي الزناد من هذا القبيل، فإن أكثر الأئمة فصَّلوا الكلام فيه)[٢].

ثم نقل كلام النقاد في عبدالرحمن بن أبي الزناد [٣] ، وقال بعد ذلك: (فإذا تدبرنا مـــا تقـــدم تبين لنا أن لابن أبي الزناد أحوالاً:

الأولى: حاله فيما يرويه عن هشام بن عروة، قال ابن معين: "إنه أثبت الناس فيه"، فهو فـــي هذه الحال في الدرجة العليا من الثقة.

---

(١) الأنوار الكاشفة (ص٢٩٥).

(٢) التنكيل (٣٥/٢)، هذا النص ورد في القسم الثالث من كتاب التنكيل المسمى "البحث مع الحنفية في سبع عشـــرة قضية".

(٣) انظر ما ذكرته من أقوال لأهل العلم فيه، في مبحث البخاري في النص التاسع عشر.

الحال الثانية: حاله فيما يرويه عن أبيه عن الأعرج عن أبي هريرة، ذكر الساجي عن ابـــن معين أنه حجة، وهذا قريب من الأول، وظاهر الإطلاق أنه سواء في هاتين الحالين ما حـــدث بـــه بالمدينة وما حدث به ببغداد، وهذا ممكن بأن يكون أتقن ما يرويه من هذين الوجهين حفظاً، فلم يؤثر فيه تلقين البغداديين، وإنما أثر فيه فيما لم يكن يتقن حفظه، فاضطرب فيه، واشتبه عليه.

الثالثة: حاله فيما رواه من غير الوجهين المذكورين بالمدينة، فهو في قول عمرو بن علـــي، والساجي، أصح مما حدث به ببغداد، ونحو ذلك قول علي بن المديني على ما حكاه يعقوب، وصـــوح ابن المديني في حكاية ابنه أنه صحيح، ويوافقه ما روي عن مالك مـــن توثيقـــه إذ كـــان بالمدينـــة، والإرشاد إلى السماع منه مُخصصاً له من بين محدثي المدينة، ويلتحق بذلك ما رواه بالعراق قبل أن يلقنوه ويُشبِّهوا عليه أو بعد ذلك ولكن من أصل كتابه، وعلى ذلك تحمل أحاديث الهاشمي عنه لثنـــاء ابن المديني عليها، بل الأقرب أن سماع الهاشمي منه من أصل كتابه، فعلى هذا تكون أحاديثه عنـــه أصح مما حدث به بالمدينة من حفظه.

الرابعة: بقية حديثه ببغداد ففيه ضعف، إلا أن يُعلم في حديث من ذلك أنه كان يتقن حفظـــه مثل إتقانه لما يرويه عن أبيه عن الأعرج عن أبي هريرة ، فإنه يكون صحيحاً، وعلـــى هـــذا يـــدل صنيع الترمذي في انتقائه من حديثه وتصحيحه لعدة أحاديث منه، وقد دل كـــلام الإمـــام أحمـــد أن التلقين إنما أوقعه في الاضطراب، فعلى هذا إذا جاء الحديث من غير وجه عنه على وتيرة واحـــدة، دل ذلك على أنه من صحيح حديثه) [١] .

وهذا الرأي هو الذي أرجحه لأنه أكثر دقة وإنصاف، وهو الذي جرى عليه عمل كبار النقـــاد في الاحتجاج ببعض الرواة عن بعض شيوخهم وترك الاحتجاج بهم إذا رووا عن شيوخ آخريـــن [٢]، ولأن فيه إعمالاً لكل كلام النقاد و"إعمال الكلام أولى من إهماله" [٣] فإن لم يتيسر التفصيل، فيُصـــار إلى الترجيح، فإن لم يتيسر، فيُصار إلى الجمع بين الأقوال المتعارضة فيعطى الراوي مرتبة "وســـط" أو "صدوق يهم" أو "صدوق يخطئ"، ولا يحتج بما انفرد به إلا بعد التحقيق والتدقيق والتـــأكد مـــن

---

(١) التنكيل (٢/٣٦-٣٧).

(٢) انظر كلاماً رائعاً للإمام ابن القيم حول هذه المسالة في كتاب الفروسية (ص٦١-٦٢) وقد قال: هـــذه طريقـــة حذاق المحدثين وأطباء علله .

(٣) وهذه قاعدة جليلة من قواعد الفقه الكلية ، وللمزيد حول هذه القاعدة المهمة انظر البحث القيم للأســـتاذ محمـــود مصطفى هرموش بعنوان "القاعدة الكلية إعمال الكلام أولى من إهماله وأثرها في الأصـــول" ، وهـــو رســـالة ماجستير نُشرت من قبل المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع سنة ١٤٠٦هـــ.

سلامته من المخالفة الضارة، ومن التفرد غير المحتمل [١] ، فلابد من الاحتياط التام فيما يتفرد به.

تنبيهات:

١- لابد أن يكون للتفصيل ثمرة حقيقية، وتأثير ملموس، أما إن كان مجرد تقسيم من أجل التقسيم، أو تقسيم مبناه على أشياء نظرية لا ثمرة لها، فهو تفصيل سقيم لا طائل من ورائه.

٢- يجب أن يبتعد الباحث عند التفصيل عن الوقوع في "التلفيق"، ولذا فعليه أن يراعي الانسجام بين اختيارات العلماء في ذلك الراوي ومدى ارتباطها بالمسائل الجوهرية، فإذا كان الباحث مثلاً يرى رأي الإمام مسلم في مسألة "الاكتفاء بالمعاصرة"، فعليه أن لا يعتد بقولٍ يضعف إحدى روايات ذلك الراوي إذا كان مبناه على "اشتراط اللقاء"... الخ من مسائل أساسية شبيهة بذلك.

٣- ليس كل مختلف فيه يحتج به حتى عند بعض من حكم بتحسين حديث بعض المختلف فيهم، فهذا مثلاً الحافظ ابن حجر اختار التفصيل في مرويات إسماعيل بن عياش [٢] ، ودراج أبي السمح[٣] وغيرهما، كما أنه اختار الضعف في آخرين ، فمثلاً ذكر في عبدالله بن المثنى قول من ضعفه، وقول ابن حبان والعجلي والترمذي في توثيقه ثم قال: (فهذا من الشيوخ الذين إذا انفرد أحدهم بالحديث لم يكن حجة)[٤] ، ولعله لاحظ أن الموثقين من المعروفين بالتساهل فلم يعتد بخلافهم في تحسين حديث ابن المثنى، وهذا مما يؤكد أن قاعدة تحسين حديث المختلف فيه ليست مطردة عند الحافظ ابن حجر، لا كما أوهم التهانوي في كلامه.

٤- يَحسُن بالباحث أن لا يغفل عن تحقيقات الشيخ المعلمي التي لها صلة بهذا الموضوع[٥].

---

(١) سيأتي في الفصل القادم مزيد إيضاح لمعنى التفرد غير المحتمل.

(٢) التقريب (٤٧٣).

(٣) التقريب (١٨٢٤).

(٤) فتح الباري (٥٩٥/٩) دار المعرفة.

(٥) انظر التنكيل (٥٤/١-٧٨) ففيه فوائد جيدة.